

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة (الجزائر)



دفاتر البحوث العلمية

العدد

الثاني عشر

12 جوان 2018

مجلة علمية محكمة يصدرها
المركز الجامعي
مرسلي عبد الله - تيبازة

ر.د.م.ك: 2335 1837

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي مرسلّي عبد الله - تيبازة



دفاتر البحوث العلمية

مجلة علمية محكمة يصدرها
المركز الجامعي مرسلّي عبد الله - تيبازة

ر.د.م.ك: 2335 1837

العدد الثاني عشر

12 جوان 2018

قواعد النشر:

- 1- تنشر المجلة الأبحاث والدراسات العلمية والفكرية و الأدبية في تخصصات العلوم الإنسانية، الاقتصادية، الاجتماعية، الحقوق والعلوم السياسية مكتوبة باللغة العربية، الفرنسية، أو الانجليزية .
- 2- أن يكون المقال أصليا وجديدا، لم يسبق نشره من قبل، ويجب أن لا يكون مقدما للنشر لأية مجلة أو مؤتمر، أو لم يسبق رفض نشره في أية مجلة أو مؤتمر وعلى الباحث تقديم تعهد مستقل بذلك.
- 3- يقدم الأصل مطبوعا على ورق (A4) بنسخة واحدة مع قرص مدمج (CD) على أن لا يقل عدد صفحاته عن 10 و لا يزيد عن 20 صفحة بخط Simpelied Arabic حجم 14 على صيغة (Word)، على أن ترقم الصفحات ترقيما متسلسلا.
- 4 – تقديم ملخص للبحث باللغة العربية، وآخر اختياري باللغة الفرنسية أو الانجليزية، كل في صفحة مستقلة على أن يحتوي ذلك عنوان البحث، ويكون الملخص بحدود 350 كلمة.
- 5- يكتب عنوان البحث واسم المؤلف، ورتبته العلمية، والمؤسسة التي يعمل فيها على صفحة منفصلة، ثم يكتب عنوان البحث مرة أخرى على الصفحة الأولى من البحث دون ذكر الاسم.
- 6 – أن توضع المراجع و الهوامش في نهاية المقال مع ذكر أرقامها . هذا كان المرجع مقالا يذكر اسم المؤلفين، اسم المجلة، ورقمها، وسنة نشرها، بالنسبة للكتب يذكر فيها اسم المؤلف، عنوان الكتاب، اسم الناشر، مكان النشر، سنة الطبع، ورقم الصفحة.
- 7- التأكد من ضبط الآيات القرآنية الكريمة و الحديث النبوي . ثم الشعر، والألفاظ غير المألوفة والتي هي بحاجة إلى الضبط .
- 8- الاهتمام بسلامة اللغة، وقوة العبارة مع جمع التوثيقات والإحالات في نهاية الدراسة .
- 9- كل مقال لا يحترم المقاييس التقنية والمنهجية والقيم لا ينشر .
- 10- تخضع البحوث المقدمة للتحكيم العلمي، لا ترد البحوث التي تلقتها المجلة إلى أصحابها، نشرت أم لم تنشر .
- 11- يمكن أن يسلم للباحث وعد بالنشر إذا تم الموافقة على بحثه، كما يمكن تسليم شهادة النشر قبل صدور العدد من المجلة
- 12- يستفيد الباحث من نسختين من المجلة من العدد الذي نشر فيه المقال .

ترسل الأعمال إلى العنوان التالي:

عنوان المراسلة

دفاتر البحوث العلمية

المركز الجامعي مرسلتي عبد الله تيبازة-

واد مرزوق 42022 تيبازة

Email : majalatipaza@gmail.com

دفاتر البحوث العلمية

مجلة علمية محكمة يصدرها المركز الجامعي مرسلي عبد الله - تيبازة -

العدد الثاني عشر - جوان 2018 -

المدير المسؤول:

الأستاذ الدكتور رايح فضيل

مدير المركز الجامعي

رئيس التحرير:

الدكتور زهير بوعمامة

مساعدة رئيس التحرير:

عدة اسيمة

أن المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

الطبع:



دار التل للطباعة

الهيئة العلمية للمجلة:

- ا/د رايح فضيل المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
- ا/د عبد الحميد بورايو المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
- ا/د عيسى قادري جامعة باريس 8 - فرنسا
- ا/د عمار جفال جامعة الجزائر 3 - الجزائر
- ا/د فضيلة جنوحات المركز الجامعي تيبازة - تيبازة
- ا/د محمد ايت ميهوب جامعة تونس 1 - تونس

- ا/د علي بزي الجامعة اللبنانية - لبنان
- ا/د مسيكة بوفامة المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
- ا/د صخري عمر المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
- ا/د يزيد بن شعبان جامعة العين - الامارات العربية المتحدة
- ا/د مراد محمودي المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
- ا/د عبد النور بن زعتر جامعة باريس8- فرنسا
- ا/د توفيق بيج بيج جامعة مالايا- ماليزيا
- ا/د بئينة شريط المركز الجامعي تيبازة - الجزائر
- ا/د سعيد اوكيل جامعة الرياض - السعودية
- ا/د محمد محلو ايمان جامعة نواقشط - موريتانيا
- ا/د الشريف مربيبي جامعة الجزائر 1- الجزائر
- ا/د حسن البجراوي جامعة الرباط- المغرب
- ا/د جمال محمد السيد ضلع جامعة القاهرة مصر
- ا/د بن بوزيان محمد جامعة تلمسان - الجزائر
- ا/د العياشي عنصر جامعة قطر - قطر
- ا/د الطاهر لوصيف جامعة الجزائر 1 - الجزائر
- ا/د سعيد بن كراد جامعة الرباط- المغرب
- ا/د عمار بوضياف جامعة تبسة- الجزائر
- ا/د عطيل احمد جامعة ران - فرنسا
- ا/د نعيمة نصيب المركز الجامعي تيبازة- الجزائر
- ا/د عمر فرحاتي جامعة بسكرة- الجزائر
- د/ زهير بوعمامة المركز الجامعي تيبازة- الجزائر
- د/ مانع عمار المركز الجامعي تيبازة- الجزائر

فهرس المحتويات

- الافتتاحية.....
- كلمة العدد.....
- 1- دور الخبرة المهنية والالتزام بالمعايير في تقدير المراجع لمخاطر المراجعة الداخلية 09
(دراسة ميدانية على عينية من المصارف التجارية السودانية)
د. محمد احمد محمد على رمضان / ا. عبد الله بشرى عمر نبق
- 2- تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام نموذج logit ونموذج الإشارة 38
ا.د حسين بلعجوز / ا. هدوقة حسيبة
- 3- الحملات الإعلامية المرورية في ضوء مستلزمات الخدمة العمومية في الجزائر: رؤية نقدية 58
د. وليدة حدادي
- 4- واقع النقد الادبي الجزائري المعاصر 78
د. مسعود عبد الوهاب / ا. بلقاق لخضر
- 5- تحول قطاع التامين نحو اقتصاد السوق بين ثقل الواقع وطموح المستقبل 86
- قراءة الإصلاحات الهيكلية المنتهجة على ضوء المخططات التنموية-
ا.د بلحيمر إبراهيم / د. قندوز طارق
- 6- اثر متغيرات السياسة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في ظل عمل المرأة في الجزائر :دراسة قياسية 102
د. أمير بوزيد أمجد / د. عدوكة لخضر / ا. أمين الله بوعلام
- 7- مدينة مليانة في العصر الوسيط دراسة تاريخية من خلال كتب الرحالة والجغرافيين العرب 123
د. مبارك بشير
- 8- الحداثة في كتاب (زمن الشعر) لادونيس 140
ا. عطى الله ناصر
- 9- مخطوطات البحر الميت - مقارنة جديدة للنقد التوراتي - 151
د. حاج طاهر زكية

- 10- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر: الفعالية وعوامل النجاح 181
حريد رامي/ واضح فواز / سلامة سارة
- 11-الدافع المعرفي وعلاقته بمستوى الطموح لدى تلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي 202
د. بكير مليكة
- 12- دور النفط الصخري والاتفاق النووي الإيراني في استقرار أسواق النفط 218
ا. العايب منير
- 13- الحق في الإعلام كحق أساسي من الجيل الثالث لحقوق الإنسان في 227
عصر الثورة المعلوماتية
ا. لراي نوال / د.ليلي بن سعادة
- 14- دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 250
د. الأغا تغريد
- 15- تمثيلات الجسد في الثقافة العربية والفرنسية من الطقوس الدينية إلى 270
الطقوس الحداثية
ا. وسيلة بكيس
- 16- العنف الأسري ضد الطفل واستراتيجيات المواجهة 292
ا. فوزية الهامل
- 17- تطبيق الحوت الأزرق بين التدايعات الإعلامية ومتطلبات المواجهة الجزائية 310
ا. عادل بوزيدة
- 18- الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية: بين الالتزام الانساني 328
والضبط القانوني
أمين بن نعمة
- 19- الاساس القانوني لمسؤولية البنك عند مخالفة قواعد الحذر وفق التشريع الجزائري 342
ا.حربي لامية
- 20- دور قاضي تطبيق العقوبات في مجال السياسة الجنائية الحديثة 362
صغير سيد أحمد

378 22- Analyse psychosociale de la violence et de l'inégalité
intercommunautaire (cas Ghardaia)

Zouad-Admane DALILA

كلمة العدد

القرء الأوفياء ...

ها نحن أيها السادة الأعزاء نقدم لكم العدد الثاني عشر لدوريتنا التي تخطو بذلك خطوة جديدة على درب الترسيع والتطوير والارتقاء وأملًا في أن تكون دائمًا عند حسن ظنكم وفي مستوى تطلعاتكم. إنَّ ما يردنا من أصداء طيبة من عدد غير قليل من القراء والمتابعين من المختصين والمهتمين بشأن ما تقدمه المجلة من أعمال بحثية علمية جادة، وما وصلت إليه من مستوى ورصانة في النشر، يثلج صدورنا ويزيد بلا شك مسؤوليتنا وإصرارنا على بذل المزيد من الجهد والعطاء ويدفعنا أكثر نحو الحرص على انضمام مزيد من الباحثين والأساتذة إلى من سبق لهم الإسهام في هذا المنبر العلمي مع التأكيد على سعيينا لتذليل كل الصعاب أمام الجميع حتى يكون النشر في دوريتنا ميسرًا لكل ذي مبادرة جادة وقيّمة.

إنَّ هيئة التحرير تأمل أن يتواصل العطاء والبذل من ذوي الاختصاص في المجالات العلمية التي تهتم بها مجلتنا حتى يثروها بأبحاثهم ودراساتهم القيّمة، وأن لا يخلوا علينا بملاحظاتهم وآرائهم التي ستكون محل تقدير واهتمام منّا، ليستمر ارتقاء هذه الدورية ويرتفع بإسهاماتهم وإضافاتهم شأنها وتجد مكانتها بين المجالات العلمية المحترمة والمرموقة.

وفي الختام، أجدّد شكري وامتناني لكل العقول النيرة والأأيادي الخيرة من الباحثين والخبراء المحكّمين وأعضاء الهيئة العلمية وهيئة التحرير للمجلة على ما يقدمونه من جهد في مسعانا الدؤوب لتقديم عمل يرقى إلى مستوى ما ينتظره منّا قراءنا الكرام في الأسرة الجامعية وعموم المهتمين.

وما التوفيق إلا بالله.

الدكتور زهير بوعمامة

رئيس التحرير

دور الخبرة المهنية والالتزام بالمعايير في تقدير المراجع لمخاطر المراجعة الداخلية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية السودانية)

د/ محمد احمد محمد علي رمضان

أستاذ المحاسبة المشارك، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزعيم الأزهرى، السودان

١. عبد الله بشرى عمر نبق

ماجستير المحاسبة والتمويل، جامعة جوبا، السودان.

المخلص: تهدف هذه الورقة إلى معرفة العلاقة بين منهج عمل المراجع الداخلي (الالتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية، وتقييم العلاقة بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله وبين مخاطر المراجعة الداخلية. استخدمت الورقة المنهج الوصفي القائم على دراسة الحالة في صياغة محاور البحث وأهدافه، وفي استنباط الفرضيات وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. تستمد هذه الورقة أهميتها من الدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المصارف. الكلمات المفتاحية: مراجعة داخلية، مخاطر المراجعة.

ABSTRACT. This paper aims at identifying the relationship between the internal auditor's approach (compliance with standards) and the risks of internal auditing,, and to assess the relationship between the internal auditor's experience and qualification and the risks of internal auditing. The paper used descriptive method based on the case study in formulation of the research axes and objectives, by development of hypotheses and determining the relationship between the independent variables and the dependent variable. This paper derive its importance from the great role played by the internal auditing in risk management in banks.

Key words: Internal Auditing, Auditing Risks

المحور الأول: الإطار المنهجي والدراسات السابقة

مقدمة

إن التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر بوضوح في العصر الحالي وما أصاب قطاع الأعمال من تطور كبير، وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات وقيام شركات كبرى للمراجعة في معظم دول العالم وخاصة الدول الصناعية الكبرى، تطلب حاجة ماسة لمعلومات موثوقة ودقيقة حول نشاط الشركات، كما أن الفضائح المالية في منظمات الأعمال الناتجة عن عدم صدق

المعلومات المتعلقة بالبيانات المالية أدى إلى إفلاس كبرى الشركات وتعلق الأمر بشركات ومكاتب المراجعة، الأمر الذي زاد إلى الاهتمام الكبير بالمراجعة الداخلية وزاد من مخاطرها مما يتطلب المزيد من البحوث لدراسة هذه المخاطر.

أولاً: الاطار المنهجي للدراسة

مشكله البحث:

إن وجود مخاطر في عمليه المراجعة الداخلية تعترض عمل المراجع الداخلي أثناء قيامه بعملية المراجعة تعتبر من الأمور الهامة جداً ويجب أخذها في الاعتبار من جميع الجهات المهمة بجودة عملية المراجعة الداخلية خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن الشركات اتجهت إلى استخدام أنظمة معلومات محاسبية محوسبة وهو الأمر الذي يولد مخاطر جديدة إضافة إلى المخاطر المعروفة لعملية المراجعة الداخلية وهو ما يتطلب بذل جهد أكبر من المراجعين الداخليين أثناء عملية المراجعة. السؤال الرئيسي لمشكلة البحث يتمثل في التساؤلين التاليين:

1. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله وبين مخاطر المراجعة الداخلية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الهدفين التاليين:

1. معرفة العلاقة بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية
2. تقييم العلاقة بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله وبين مخاطر المراجعة الداخلية؟

فرضيات البحث

استناداً إلى مشكله البحث، تمت صياغة الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية.
2. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والخبرة المكتسبة للمراجع الداخلي ومقدرته على تحديد المخاطر التي تعترض عملية المراجعة الداخلية.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من تسليطه الضوء على دور خصائص المراجع الداخلي في تقدير مخاطر المراجعة أثناء عملية المراجعة لكي تساعد في تفادي الوقوع في هذه المخاطر ومن ثم زيادة فعالية وكفاءة عملية المراجعة الداخلية، وكذلك تأتي أهميته من توفير مادة علمية تساعد المراجعين الداخليين من تقدير المخاطر التي تواجههم ومن ثم الاستفادة من توصياته في تحسين أداءهم المهني.

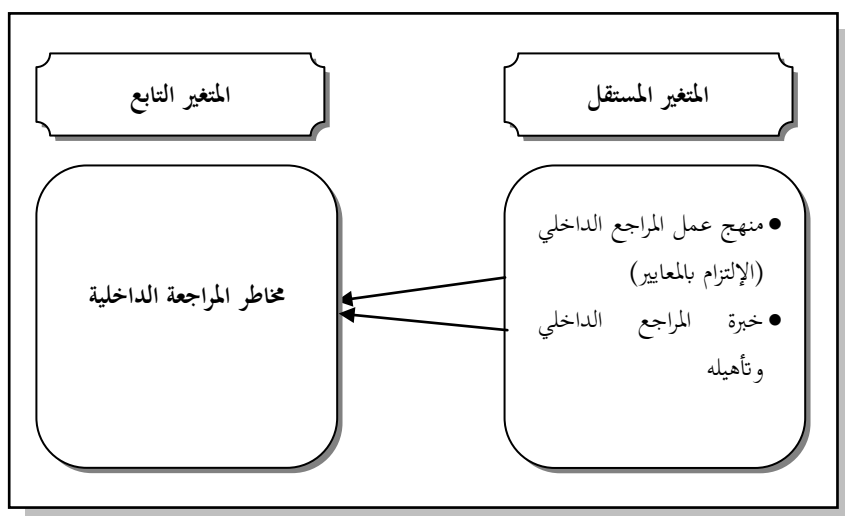
منهج البحث

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي القائم على دراسة الحالة في صياغة محاور البحث وأهدافه، وفي استنباط الفرضيات وتحديد العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في البحث.

نموذج البحث

شكل رقم (1)

نموذج البحث



المصدر: إعداد الباحثان، 2018م

ثانياً: الدراسات السابقة

(1) دراسة (الشريف، 2006) (1)

تناولت المخاطر التي تواجه النظام المصرفي الفلسطيني عند استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية بهدف التعرف على المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف العاملة في قطاع غزة، والتعرف على أهم الأسباب التي تؤدي إلى حدوث

تلك المخاطر و الإجراءات التي تحول دون وقوع المخاطر، توصلت الدراسة إلى قلة عدد موظفي تكنولوجيا المعلومات في المصارف العاملة في قطاع غزة حيث يعتمد الفروع على موظف واحد مهمته تشغيل أنظمة الحاسوب بينما الموظفين المختصين يكون مكانهم في المراكز الرئيسية للفروع وغالباً ما توجد في الضفة الغربية، الإدارة الجيدة تستطيع أن تقلل أو تحد من حدوث المخاطر التي تواجه نظم المعلومات المحاسبية لدى المصارف و إن تطبيق إجراءات أمن النظم المعلوماتية يقلل من إمكانية حدوث مخاطر نظم المعلومات المحاسبية.

(2) دراسة (الشرابي، 2009) ⁽²⁾

تناولت السياسات والإجراءات التي يجب على إدارة المراجعة الداخلية إتباعها في البنوك الأردنية في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات بهدف التعرف على المخاطر المؤثرة في التدقيق الداخلي في ظل تكنولوجيا المعلومات والتعريف بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق ووسائل التدقيق الداخلي والسيطرة على المخاطر وفقاً للمعايير الدولية وتحديد مدى تطبيقها في البنوك الأردنية تأسيس وحدات خاصة بتدقيق تكنولوجيا المعلومات في البنوك التجارية الأردنية، توصلت الدراسة إلى أن وحدات التدقيق الداخلي في البنوك الأردنية تقوم بالتأكد من تدقيق نظم المعلومات والتأكد من توافر وسائل الحماية و السلامة لنظم المعلومات المطبقة فيها كما يتم تدقيق البرمجيات والتأكد من أن البرمجيات تتلائم مع نظم المعلومات المالية والمحاسبية ومن تكامل البيانات المالية المطبقة ومن وجود الموافقات الرسمية على التغييرات المقترحة في البرمجيات ومن وجود الإجراءات التي تغطي جميع المشاكل التي تتضمن اختفاء وفقدان خدمات أنظمة المعلومات وأن العاملين في مجال التدقيق الداخلي معرفة بالمعايير الدولية المتعلقة بالتدقيق في ظل تكنولوجيا المعلومات.

(3) دراسة (ابوكميل، 2011) ⁽³⁾

ركزت على تناول أدوات الرقابة وإمكانية تطويرها لهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطور أدوات الرقابة الداخلية بهدف حماية البيانات المعدة إلكترونياً في المصارف العاملة في قطاع غزة بدولة فلسطين وكذلك التعرف على أهم المشكلات والمخاطر التي أوجدها استخدام النظم الإلكترونية وأهم أنواع تلك النظم المطبقة في المصارف الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم المخاطر التي تواجه نظم الرقابة الداخلية في النظم الإلكترونية هي اشتراك أكثر من موظف في كلمة السر، والسماح للعاملين بنقل برامج الملفات خارج النظام بعد الدوام الرسمي لأداء مهمات معينة، وأن إدارة المصارف تطبق إجراءات رقابية صارمة ومشددة في عملية إدخال وتشغيل واستخراج البيانات والمعلومات في ظل النظم الإلكترونية.

(4) دراسة (النصري، 2011)⁽⁴⁾

تناولت أهمية تطوير إجراءات المراجعة في ظل النظم المالية المحوسبة، بهدف إبراز إمكانية تطوير إجراءات المراجعة وأساليبها لمواجهة المخاطر الناجمة عنها في ظل النظم المالية المحوسبة واقتراح الوسائل المناسبة لتقليل أو الحد من تلك المخاطر، هدفت الدراسة إلي معرفة مدى مواكبة المنشآت والمؤسسات للتطورات الإلكترونية الحديثة وذلك باستخدام النظم المالية المحوسبة في عملية المراجعة، توصلت الدراسة إلي أن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة يؤدي إلى جودة عملية المراجعة، كما يساهم استخدام الحاسب الآلي في المراجعة الداخلية في توفير الوقت والجهد على المراجع وعلى المنشأة وعمل المراجعة، وإن استخدام الحاسب الآلي يوفر معلومات أكثر دقة وفي وقت وجيز أكثر كفاءة من النظام اليدوي.

(5) دراسة (الاعيسر، 2012)⁽⁵⁾

أفرد الإعيسر ساحة كبيرة في دراسته لتناول موضوع الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ودورها في تخفيض تكاليف المراجعة، هدفت الدراسة إلي التعرف على الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني و دراسة المخاطر الناجمة عن استخدام الأنظمة المحاسبية الآلية والنموذج المكون لمخاطر المراجعة بالإضافة إلي تحديد العلاقة التي تربط بين الرقابة الداخلية ومخاطر المراجعة في ظل التشغيل الإلكتروني، توصلت الدراسة إلي أن الحاسب الآلي يوسع إمكانية الرقابة على عملية المراجعة مما يساعد على اكتشاف الأخطاء في حينها، وكذلك الاعتماد على الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني يقلل الوقت والجهد اللازم للقيام بعملية المراجعة.

(6) دراسة (رضوان، 2012)⁽⁶⁾

تناولت حالة المصارف الفلسطينية في قطاع غزة من حيث إدارة المخاطر وأثر عملية التدقيق عليها بهدف التعرف على تأثير التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية حيث هدفت الدراسة إلي بيان أثر التدقيق الداخلي علي إدارة المخاطر في المصارف الفلسطينية العاملة في قطاع غزة، توصلت الدراسة إلي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معايير الأداء المتمثلة في (إدارة أنشطة التدقيق والتخطيط وإدارة الموارد والتحكم المؤسسي وتحديد المعلومات) من قبل أجهزة التدقيق الداخلي في المصارف التجارية الفلسطينية وبين إدارة المخاطر بنسبة 72%، إسهام نشاط التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية و وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية ومدى إدراكه لآليات تطبيقها.

(7) دراسة (علي، 2013)⁽⁷⁾

تناولت أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في تطوير أداء المراجعة الداخلية، هدفت الدراسة إلى دراسة المراجعة الآلية للمعلومات المحاسبية وبيان إجراءاتها وأساليبها والمخاطر الناجمة عنها واقتراح الوسائل المحاسبية المناسبة للتقليل أو الحد من المخاطر، حيث توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد على نظم المعلومات المحاسبية يؤثر إيجاباً على أداء المراجعة الداخلية، وأن جودة المعلومات تزيد من كفاءة المراجعة الداخلية وتساهم وتؤثر أدلة الإثبات في عمل المراجعة الداخلية، كذلك أن تطبيق نظام معلومات محاسبي إلكتروني يمكن المراجع في التأكد من سلامة ودقة ومعالجة البيانات المالية، وآخر ما توصلت إليه الدراسة هو أن استخدام الحاسب الآلي في عملية المراجعة الداخلية يؤدي إلى زيادة ثقة متخذي القرارات وذلك عن طريق سرعة وسهولة الحصول على المعلومات.

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: المراجعة الداخلية

تعريف المراجعة الداخلية

إن المراجعة الداخلية مفهوم ليس بالجديد فقد عرف منذ فترة زمنية طويلة ومر بمراحل تطوير عديدة، فبعد أن كان رقابة مالية مستمرة هدفه اكتشاف الأخطاء والغش، أصبح يقوم على شمولية التدقيق النوعي والاستشاري لتحسين الأداء⁽⁸⁾.

حيث عرف معهد المدققين الداخليين IIA على أن المراجعة الداخلية عبارة عن وظيفة تقييم مستقل تنشأ من داخل المنشأة لفحص وتقييم كافة أنشطتها كخدمة للمنشأة بهدف مساعدة موظفي المنشأة للاضطلاع بمسؤولياتهم بجدارة، حيث يقوم التدقيق الداخلي بتزويد الإدارة بالتحليلات والتقييمات والنصائح والإرشادات والمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي تمت مراجعتها، ويتضمن هدف التدقيق الداخلي إيجاد نظام رقابة كفؤ بتكلفة معقولة⁽⁹⁾، وحسب نشرة عام 1997 لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي على أن نشاط نوعي واستشاري وموضوعي مستقل داخل المنشأة مصمم لمراقبة وتحسين إنجاز هذه الأهداف من خلال التحقق من إتباع السياسات والخطط والإجراءات الموضوعية واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى تصل إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى. وحسب نشرة عام 1999 لمعهد المدققين (IIA) وآخر تعريف للتدقيق الداخلي على أنه "نشاط تأكيد استشاري مستقل وموضوعي مصمم لإضافة قيمة للمنشأة لتحسين عملياتها وهو يساعد المنشأة على تحقيق أهدافها بإيجاد منهج منظم وصارم لتقييم وتحسين كفاءة عمليات إدارة الخطر، الرقابة، والتوجيه والتحكم،

كما عرفها عبدالفتاح الصحنلى أنها " وظيفة داخلية تابعة لإدارة المؤسسة لتعبر عن نشاط داخلي لإقامة الرقابة الإدارية بما فيها المحاسبة لتقييم مدى تماشي النظام مع ما تتطلبه الإدارة والعمل على حسن استخدام الموارد بما يحقق الكفاية الإنتاجية القصوى"⁽¹⁰⁾، كما عرفها خالد الخطيب على أنها " مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية"⁽¹¹⁾، وقد عرف إيهاب نظميا المراجعة الداخلية على أنها عمليات تتأثر بمجلس إدارة المؤسسة والإدارة الأفراد الآخرين في المؤسسة ويتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق المؤسسة لأهدافها في النواحي المتعلقة بكفاءة العمليات وفعاليتها، والاعتماد على التقارير المالية، والالتزام بالقوانين والأنظمة الموجودة"⁽¹²⁾.

معايير المراجعة الداخلية

تشمل المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين IIA على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية هي:⁽¹³⁾

المجموعة الأولى: معايير الاستقلال Independence ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، وتحقيق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية freely وبموضوعية objectively ويسمح ذلك للمراجع الداخلي بإعطاء رأي غير متحيز، ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية. وتشمل معايير الاستقلال على معايير فرعية وهي:

- المركز التنظيمي Organizational status: يجب أن يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بإنجاز الأعمال والمسؤوليات الخاصة به بحرية.
- الموضوعية Objectivity: يجب أن لا يرتبط المراجع الداخلي بأداء أي عمل يقوم هو بمراجعتها، كما يجب أن يكون موضوعياً في حكمه على الأشياء من خلال قيامه بمراجعتها.

المجموعة الثانية: معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية Professional Proficiency وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية هي:

- التشكيل Staffing: يجب أن تقدم التأكيدات على أن الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها.
- المعرفة والمهارات والتدريب يجب أن يتوافر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسؤوليات المراجعة المناطة به.
- الإشراف Supervision: يجب أن يتوافر الإشراف على تنفيذ المهام في قسم المراجعة الداخلية.
- العلاقات الإنسانية والاتصال: يجب أن يتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الأفراد.
- التعليم المستمر: يجب على المراجعين الداخليين المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية.
- بذل العناية المهنية: أن تبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أداء عمليات المراجعة الداخلية.

المجموعة الثالثة: معايير نطاق العمل (الفحص) الميداني Scope of work: ويتطلب من المراجع دراسة وفحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نطاق الرقابة الداخلية، ومدى كفاءة أداء المهام والمسؤوليات قبل تحديد نطاق العمل وذلك بهدف التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق المنشأة لأهدافها بكفاءة وفعالية، ومدى تطبيق هذه الضوابط وقدرة المنشأة على حماية أصولها أو استغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفاعلية. (14)

المجموعة الرابعة: معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية Performance of Audit work: إن عمل المراجع الداخلي لا بد أن يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية، وفحص وتقييم المعلومات، وتوصيل النتائج وعملية المتابعة. وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة من حيث:

- التخطيط: يجب أن يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة.
- فحص وتقييم المعلومات: حيث يجب على المراجعين الداخليين جمع وتحليل وتفسير المعلومات والحصول على الأدلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.
- توصيل النتائج: يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج أعمال المراجعة.
- المتابعة: يجب على المراجعين الداخليين القيام بعملية المتابعة للتأكد من اتخاذ الإجراءات الصحيحة المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.

المجموعة الخامسة: معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية Management of Internal Audit Department يجب أن يدير مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم، حيث الزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بالاتي:

- تحديد الأهداف والسلطات والمسؤوليات: يجب أن يكون لدى مدير قسم المراجعة الداخلية قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومسؤوليات قسم المراجعة الداخلية.
- التخطيط: يجب أن يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم.
- السياسات والإجراءات: ضرورة قيام مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع السياسات و الإجراءات المكتوبة لتوجيه المراجعين التابعين له في تحديد مسؤولياتهم وأعمالهم.
- يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع برنامج لاختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم وتنمية مهاراتهم.
- المراجعون الخارجيون: على مدير قسم المراجعة الداخلية التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية وجهود المراجعة الخارجية.
- جودة الأداء: يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع برنامج يهدف إلى تقييم أعمال قسم المراجعة الداخلية.

ومما سبق يمكن تصنيف معايير المراجعة الداخلية كالآتي:

1. **معايير وصفية:** وتهتم بشخصيات المراجعين وصفات الإدارة التي تنفذ المراجعة الداخلية.

2. **معايير أداء:** وتصف نشاط المراجعة الداخلية وكيفية أداء عملية المراجعة

3. **معايير تطبيقية:** وتتميز عن النوعين السابقين حسب طبيعة نشاط عملية المراجعة من حيث النشاط التوكيدي أو النشاط الاستشاري المناسب.

ثانياً: مخاطر المراجعة

المراجعة الداخلية كنشاط تعتبر من الأنشطة الهامة لأي مؤسسة ترغب أن تكون المخاطر لديها في اطار الحد المقبول، وتعمل المراجعة الداخلية مع العديد من الإدارات الأخرى على إدارة مخاطر المؤسسة والتحكم فيها وهو الأمر الذي يجد العناية من عديد الجهات. وللتعامل مع مخاطر المراجعة الداخلية تنقسم هذه المخاطر إلى ثلاثة أنواع رئيسيه، وقد جاءت هذه الأنواع متمشيه مع ما أشار إليه معهد المراجعين الداخليين حيث صنفها ذات التصنيف: المخاطر الملازمة (المتأصلة)،

مخاطر الرقابة، مخاطر عدم الاكتشاف⁽¹⁵⁾.

1. المخاطر الملازمة (المتأصلة):

عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA بأنها استعداد رصيد حساب معين أو نوع معين من العمليات للخطأ الذي قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع غيره من الأخطاء في أرصدة حسابات أخرى أو في عمليات أخرى ذلك مع عدم وجود إجراءات خاصة للرقابة الداخلية⁽¹⁶⁾. كما تم تعريفها أيضاً بأنها "احتمال وجود أخطاء مادية أو مخالفات يمكن أن تحدث في نظام معالجة البيانات الخاص بإعداد القوائم المالية ومجال هذه المخاطر هو طبيعة نشاط العمل وكذلك كفاءة المحاسبين العاملين في منشآته"⁽¹⁷⁾.

من التعريفين السابقين يلاحظ الباحثان أن المخاطر المتأصلة ماهي إلا المخاطر التي تكون في بيئة العمل، وهي ملازمة لجميع أنشطته العمل بالمؤسسة ولا يستطيع المراجع الداخلي التقليل منها ولكنه يجب أن يكون حذر في التعرف عليها وعلى العوامل التي تساهم في ازديادها أو تقليلها، ولعل أبرز هذه العوامل هي طبيعة الرصيد الحسابي في حال مراجعته الحسابات أو العملية حين مراجعته العمليات. ويلاحظ أيضاً في هذا الجانب أن المخاطر الملازمة لا يمكن للمراجع التحكم فيها أو قياسها، لذا فإن المراجعين الداخليين يجدون الكثير من المصاعب في تقديرها.

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على المخاطر الملازمة لعل أبرزها موسمية النشاط، حجم المنشأة وحجم نشاطها، طبيعة عمليات المنشأة وحجم العناصر، طبيعة الأخطاء المحتملة، الصناعة التي ينتمي إليها العميل، المركز المالي للمنشأة والضغط التشغيلية التي يتعرض لها والضغط التنظيمية، معدل دوران الإدارة ومجلس الإدارة، تاريخ تعديل الأخطاء لحساب معين، استخدام التقديرات، معدل تغيير الإجراءات والأنظمة.⁽¹⁸⁾

2. مخاطر الرقابة:

يعرف خطر الرقابة في المراجعة علي أنه "الخطر الناتج عن حدوث خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من العمليات والذي قد يكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ في أرصدة أخرى أو نوع آخر من العمليات ولا يمكن منعه أو اكتشافه في وقت آخر عن طريق نظام الرقابة الداخلية"⁽¹⁹⁾. وتم تعريفها أيضاً "هي المخاطر الناتجة من فشل نظام الرقابة الداخلية في منع حدوث أو اكتشاف الأخطاء التي قد توجد في رصيد معين أو عملية معينة"⁽²⁰⁾.

من التعريفين السابقين يرى الباحثان أن "مخاطر الرقابة هي تلك المخاطر التي تنتج عن خطأ ما لأحد مستخدمي النظام في احد الحسابات أو العمليات ولم يستطيع نظام الرقابة الداخلية اكتشافه".

3. مخاطر عدم الاكتشاف

عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين خطر عدم الاكتشاف بأنه "الخطر من أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مفادها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة، أو نوع معين من العمليات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع خطأ آخر في أرصدة أخرى، أو نوع آخر من العمليات"⁽²¹⁾، كما تم تعريفها أيضاً بأنها "المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات"⁽²²⁾

وتعدّ مخاطر الاكتشاف دالة لإجراءات المراجعة وتطبيقها بواسطة المراجع، وينتج هذا الخطر جزئياً من حالة عدم التأكد التي تسود عملية المراجعة عندما لا يقوم المراجع بالفحص الشامل للعمليات، كما أن مثل هذا الخطر قد يوجد حتى لو قام المراجع بالفحص الشامل، فقد تكون حالات عدم التأكد ناتجة عن استخدام المراجع لإجراءات غير ملائمة أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة أو التفسير الخاطئ لنتائج المراجعة. مع ملاحظة أن ظروف عدم التأكد الأخرى يمكن تخفيضها إلى مستوى يمكن التغاضي عنه من خلال التخطيط والإشراف الكافي والقيام بإنجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير رقابة جودة الأداء المناسبة. وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:

- المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المراجعة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية. ويسمى "مخاطر المراجعة التحليلية".
- المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى "مخاطر المراجعة التفصيلية".

تختلف مخاطر عدم الاكتشاف عن كل من المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية في كونها تتوقف على إجراءات المراجعة التي يستخدمها المراجع ومن ثم يمكن التأثير عليها من خلالها. كما يمكن القول بصفة عامة أن هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف وكلّ من المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية، فكلما انخفضت درجة المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية التي يعتقد المراجع بوجودها زادت مخاطر الاكتشاف التي يتحملها المراجع، وعلى العكس فإنه كلما زادت درجة المخاطر الملازمة والمخاطر الرقابية انخفضت مخاطر الاكتشاف التي يتحملها المراجع.

يتوقف تقدير المراجع للمخاطر على حكمه المهني وخبرته ودراسته للظروف المحيطة بأعمال المؤسسة، ولذلك نجد أن المراجعين يحددون تقديرات مختلفة لمخاطر المراجعة، ويرجع هذا للأسباب التالية:

1. اختلاف كفاءة وخبرة المراجعين التي يتوقف عليها أحكامهم المهنية لتقدير المخاطر.
2. اختلاف المراجعين فيما يتعلق بعملية الدقة في أعمالهم، فبعضهم يمتاز بالدقة وإنجاز العمل بكفاءة، وجودة عالية، بينما يلاحظ أن بعضهم الآخر غير حذرين ولا يميلون إلى الدقة.
3. عدم وجود مقياس كمي رياضي مقبول من كل المراجعين لتقدير المخاطر يتم تطبيقه أثناء عملية المراجعة.

يختلف تقدير المراجعين للمخاطر من نوع إلى آخر، فنلاحظ أن المخاطر الملازمة لا يمكن للمراجع التحكم فيها أو قياسها، عليه فإن المراجعين يجدون صعوبة في تقديرها وعملية التقدير تتوقف على عوامل متعددة منها: ما هو مرتبط بالصناعة أو المؤسسة محل المراجعة ومنها ما هو عوامل اقتصادية أخرى، مثل: أسعار الصرف، والتعريفية الجمركية، ومعدل الفائدة، أو التضخم ومعدل التغير التكنولوجي في الصناعة، ودرجة الاستقرار في الصناعة للمنشأة محل المراجعة. وكذلك مدى نزاهة وموضوعية الإدارة وما هي دافعية العميل للقيام بعملية المراجعة، بالإضافة إلى نتائج المراجعات السابقة وغيرها من العوامل الأخرى. أما فيما يتعلق بتقدير المراجع لمخاطر الرقابة فإن المراجع مطالب بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية في المنشأة محل المراجعة، حيث يتم تقدير مخاطر الرقابة لمعرفة درجة اعتماد المراجع على إجراءات الرقابة المطبقة أثناء التخطيط لعملية المراجعة، ليحدد مدى اعتماده على هذا النظام.

المحور الثالث: الإطار العملي للدراسة

أولاً: إجراءات الدراسة الميدانية

أ- مجتمع الدراسة Population

يتكون مجتمع الدراسة لهذا البحث من قيادات المحاسبين والمراجعين العاملين بالمصارف السودانية، والبالغ عددهم (200) فرد.

ب- طريقة اختيار نوع وحجم عينة الدراسة Sampling

بالنسبة لنوع العينة استخدم الباحثان العينة العشوائية البسيطة التي تكون فيها الفرصة متاحة لجميع أفراد مجتمع البحث في الظهور، أما بالنسبة لحجم عينة الدراسة ولضمان التمثيل الجيد لمجتمع

البحث سيستخدم الباحثان المعادلة الإحصائية المعروفة وهي:

$$n = \frac{p(1-p)}{\frac{p(1-p)}{N} + \frac{\alpha^2}{z^2}}$$

حيث أن:

n = حجم العينة المطلوبة

p = قيمة احتمالية تقع بين (0-1) ودائماً ما يتم اختيار 0.5

N = حجم مجتمع البحث

α = نسبة الخطأ المسموح بها وهي 0.05

z = قيمة جدولية تقابل نسبة الخطأ المسموح بها وتساوي 1.96

وبتطبيق المعادلة يتحدد حجم العينة بـ (132) فرد، وقد قام الباحثان بتوزيع هذا العدد من استمارة الاستبيان على المبحوثين، وقد استجاب عدد (122)، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بالمعلومات المطلوبة، بنسبة استجابة بلغت (92.4%)، وهذا مؤشر أولي ممتاز لمدى تفاعل المبحوثين مع الدراسة على الرغم من أن هنالك (6) استبانة تالفة تم استبعادها لتصبح جملة الاستبانة الصالحة (116) استبانة.

ج- أداة الدراسة

اعتمد الباحثان على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة. ولأغراض الصدق والثبات تم تحكيم الاستبيان قبل توزيعه من قبل محكمين ذوي اختصاص. وقد تم استخدام معامل ألفا كرنباخ على فقرات الاستبانة، حيث يقيس هذا المعامل مدى الثبات والصدق الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات المبحوثين تجاه فقرات الاستبانة.

جدول رقم (1)

نتيجة اختبار المصادقية لمحاور الدراسة

م	المحاور	العبارات	معامل ألفا للثبات	معامل الصدق
1	منهج عمل المراجع الداخلي	10	0.863	0.863
2	خبرة المراجع الداخلي وتأهيله	10	0.821	0.821
3	مخاطر المراجعة الداخلية	10	0.911	0.911
	المجموع الكلي	30	0.957	0.957

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة عن طريق برنامج SPSS، 2018 م

د. الأساليب والمعالجات الإحصائية المستخدمة

بعد أن تم إدخال البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تم استخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) للاتساق الداخلي للتحقق من ثبات أداة الدراسة.

2. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة مثل:

أ. التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين بالأرقام والنسب المئوية.

ب. الوسط الحسابي: لإجابات المبحوثين ليعكس متوسط إجابات عبارات الدراسة، حيث تم إعطاء أوزان تتراوح من 1 الي 5.

ج. الانحراف المعياري: تم استخدامه لقياس مدى تجانس إجابات المبحوثين، ولقياس الأهمية النسبية لعبارات محاور الاستبانة، كلما قلت قيمة الانحراف المعياري يزداد تجانس العبارات، والعكس صحيح.

3. اختبار مربع كاي Chi-Square

4. معامل الارتباط الخطي لبيرسون Pearson Correlation، لمتغيرات الدراسة.

5. اختبار معامل تضخم التباين (VIF)(Variance Inflation Factor) للتأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)

6. اختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة أن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05).
7. معامل الالتواء (Skewness) للتأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution).
8. تحليل الانحدار (Regression Analysis) لاختبار مدى صلاحية نموذج الدراسة.

ثانياً: تحليل البيانات الشخصية والأساسية

أ- الخصائص الديمغرافية والشخصية للمبحوثين

جدول رقم (2) الخصائص الديمغرافية والشخصية للمبحوثين

م	المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة
1	العمر	30 سنة فأقل	10	8.6
		31 و أقل من 35	30	25.9
		36 و أقل من 40	18	15.5
		41 و أقل من 45	14	12.1
		46 و أقل من 50	24	20.7
		51 سنة فأكثر	20	17.2
2	المؤهل العلمي	بكالوريوس	50	43.1
		دبلوم عالي	13	11.2
		ماجستير	48	41.4
		دكتوراه	4	3.4
		أخرى	1	0.9
3	التخصص العلمي	محاسبة	31	26.7
		محاسبة تكاليف	12	10.3
		نظم معلومات محاسبية	3	2.6
		إدارة أعمال	16	13.8
		اقتصاد	23	19.8
		دراسات مالية و مصرفية	15	12.9

6.0	7	إحصاء		
7.8	9	أخرى		
6.9	8	زمالة المراجعين الأمريكية	المؤهل المهني	4
0.9	1	زمالة المحاسبين البريطانية		
7.8	9	زمالة المحاسبين السودانية		
75.9	88	لا توجد		
8.6	10	أخرى		
12.9	15	محاسب	المركز الوظيفي	5
40.5	47	مصرفي		
32.8	38	مراجع داخلي		
0.9	1	رئيس قسم الشؤون المالية		
2.6	3	مدير إدارة الشؤون المالية		
0.9	1	مدير إدارة المراجعة الداخلية		
9.5	11	أخرى		
13.8	16	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة	6
23.3	27	6 وأقل من 10		
21.6	25	11 وأقل من 15		
8.6	10	16 وأقل من 20		
15.5	18	21 وأقل من 25		
17.2	20	25 سنة فأكثر		

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة عن طريق برنامج SPSS، 2018 م

ب- الإحصاء الوصفي لجميع عبارات المحاور

تم حساب المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لإجابات المبحوثين حول العبارات الأساسية للاستبيان وكذلك التفسير والرتبة، ومربع Chi ودرجة المعنوية، الجدول رقم (3) يشير إلى ذلك.

جدول رقم (3)

المتوسط المرجح بالأوزان والانحراف المعياري لجميع العبارات

المعنوية Sig	مربع Chi	الترتيب/ الرتبة	التفسير/ الاتجاه	الانحراف المعياري	المتوسط المرجح	العبارات	
						المحور الأول: منهج عمل المراجع الداخلي	
0.000	7.815	1	أوافق بشدة	0.628	4.379	لإدارة المراجعة الداخلية ميثاق عمل يوضح طبيعة عمل ومهام الإدارة والموارد المتاحة لها، معتمد وموافق عليه من أعلى جهة بالبنك كما تقتضي المعايير.	1
0.000	7.815	2	أوافق بشدة	0.709	4.250	تقوم إدارة المراجعة الداخلية وحسب المعايير الدولية بوضع خطة سنوية مستصحبة في ذلك المخاطر التي يتعرض لها البنك.	2
0.000	7.815	4	أوافق	0.680	4.181	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالالتزام التام بالمعايير الدولية المنظمة لأعمال المراجعة الداخلية الصادرة من الجهات المختصة.	3
0.000	7.815	6	أوافق	0.789	4.112	تؤدي إدارة المراجعة الداخلية عملها بكل استقلالية بعيداً عن أي ضغوط أو تأثيرات من أي جهة كانت.	4
0.000	9.488	3	أوافق بشدة	0.794	4.198	يؤدي المراجعون الداخليون عملهم بمنتهى الأمانة والحياد باذلين أقصى عناية مهنية ممكنة خلال تنفيذ مهامهم.	5
0.000	9.488	10	أوافق	0.858	3.940	تقوم إدارة المراجعة الداخلية وحسب المعايير بأداء خدمات استشارية مانحين بذلك أعمال البنك القيمة المضافة.	6
0.000	7.815	7	أوافق	0.795	4.103	لا يقوم المراجعين الداخليين بأي أعمال من شأنها أن تشكل تضارب مصالح شخصية كأن يقوموا بمراجعة أعمالهم التي قاموا بها خلال فترة عملهم في إدارات سابقة أو أعمال كانوا مسؤولين منها.	7

8	3.957	0.751	أوافق	9	7.815	0.000	حال القيام في أي مهمة تتعلق بأعمال المراجعة الداخلية وتم تجاوز المعايير الدولية فان إدارة المراجعة الداخلية تقوم بذكر ذلك معللة الأسباب التي أدت إليه.
9	4.181	0.787	أوافق	5	7.815	0.000	الملاحظات والتوصيات التي تقدمها إدارة المراجعة الداخلية تتم مناقشتها مع الإدارات الخاضعة للمراجعة حسب ما تقتضي المعايير بما يساهم ويدعم تحقيق أهداف البنك.
10	3.991	0.808	أوافق	8	7.815	0.000	تشير إدارة المراجعة الداخلية وفي جميع تقاريرها أو المذكرات التي تقوم برفعها للجهات المختصة بأن الأعمال التي قامت بها هي حسب المعايير الدولية المنظمة لمهنة المراجعة الداخلية.
							المحور الثاني: خبرة المراجع وتأهيله
11	4.198	0.713	أوافق بشدة	4	7.815	0.000	الموظفون بإدارة المراجعة الداخلية يتمتعون بالخبرة الكافية التي تعينهم على أداء مهامهم على الوجه الأكمل.
12	3.879	0.836	أوافق	8	7.815	0.000	المراجعون الداخليون الذين يتم تعيينهم حديثاً بإدارة المراجعة الداخلية من غير ذوي الخبرة يخضعون للتدريب أولاً قبل السماح لهم بممارسة مهامهم.
13	3.690	0.991	أوافق	10	9.488	0.000	يشترط لتعيين أي مراجع داخلي أن يكون حاصلاً على شهادة جامعية ذات صلة بأعمال المراجعة الداخلية.
14	4.078	0.804	أوافق	5	7.815	0.000	يتم وبصورة دورية تدريب ورفع قدرات الموظفين بإدارة المراجعة الداخلية لمواكبة آخر التطورات في مجال المراجعة الداخلية.
15	4.026	0.807	أوافق	6	7.815	0.000	يقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بالاستعانة بمن يراه مناسباً حال وجود مهمة مراجعة معينة تتطلب خبرة لا تتواجد لدى طاقم إدارة المراجعة الداخلية.

16	الخبرة العملية التي اكتسبها المراجعون الداخليون من خلال أعمالهم تساعد في اكتشاف الأخطاء والمخالفات وتقديم التوصيات التي تعمل على تقليلها في المستقبل.	4.259	0.782	أوافق بشدة	1	7.815	0.000
17	للبنك سياسة واضحة فيما يختص بالتأهيل العلمي للموظفين عامه والمراجعين الداخليين على وجه الخصوص تحفزهم مادياً ومعنوياً على اكتساب الشهادات المهنية ذات الصلة.	3.871	0.890	أوافق	9	9.488	0.000
18	الحصول على الشهادات المهنية كزمالة المراجعين الداخليين الأمريكية وغيرها من الزمالات المهنية الأخرى ذات الصلة تساعد المراجعين الداخليين على أداء أعمالهم وتكسبهم المهنية اللازمة.	4.259	0.736	أوافق بشدة	2	7.815	0.000
19	الحصول على شهادات عليا وزمالات مهنية يساعد الموظفين بإدارة المراجعة الداخلية على التدرج والترقي عبر الوظائف المتاحة.	4.017	0.884	أوافق	7	9.488	0.000
20	بازدياد خبرة المراجع الداخلي العملية تزداد مهاراته وقدراته على مساعدة البنك من خلال مهام التأكيد والمهام الاستشارية المختلفة.	4.207	0.860	أوافق بشدة	3	9.488	0.000
	المحور الثالث: مخاطر المراجعة الداخلية						
21	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بتطوير خطة سنوية مبنية على إدارة المخاطر وتوزع المهام فيها حسب خبرة ومعرفة المراجعين الداخليين لنقادي أي مخاطر تتعلق بعملية المراجعة.	4.086	0.819	أوافق	1	9.488	0.000
22	تقوم إدارة المراجعة الداخلية بعمل تقييم دوري لأنظمة الرقابة الداخلية في الإدارات المختلفة، وذلك للتأكد من فاعلية هذه الأنظمة ومدى إمكانية الاعتماد عليها.	3.974	0.796	أوافق	5	9.488	0.000
23	جميع الخدمات المصرفية الجديدة يتم عرضها على إدارة المراجعة الداخلية بالبنك قبل البدء في تقديمها للعملاء لإبداء الرأي وتقييم أي مخاطر محتملة.	3.647	0.944	أوافق	10	9.488	0.000

24	لدى المراجعون الداخليون الخبرة الكافية للتعامل مع المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها البنك.	3.905	0.875	أوافق	7	9.488	0.000
25	لدى المراجعين الداخليون الإلمام الكافي بجميع الأعمال المصرفية، الأمر الذي يمكنهم من التعامل بشكل مميز مع جميع احتمالات المخاطر.	3.983	0.865	أوافق	4	9.488	0.000
26	لدى المراجعون الداخليون الإلمام الكافي بجميع الأعمال والبرامج المحاسبية المستخدمة بالبنك يساعدهم هذا على اكتشاف أي أخطاء متعمده أو غير متعمده من الجانب المالي من أعمال البنك.	3.931	0.842	أوافق	6	9.488	0.000
27	هناك تنسيق بين إدارة المراجعة الداخلية وبقية الإدارات يسهم هذا التنسيق في إدارة مخاطر البنك بشكل صحيح.	3.871	0.909	أوافق	8	9.488	0.000
28	للبنك سياسات ولوائح فيما يختص بتبليغ أي حالات اختلاس أو تزوير أو مخالفة للأنظمة واللوائح مع توفير الحماية للموظف الذي يقوم بتمليك المعلومة حول الأمر (نافخ الصفارة).	4.069	0.799	أوافق	2	9.488	0.000
29	لا توجد أي تدخلات من الإدارة فيما يختص بعمل إدارة المراجعة الداخلية وخطتها السنوية ونطاق أعمالها.	4.000	0.824	أوافق	3	7.815	0.000
30	تساهم إدارة المراجعة الداخلية في رفع وعي العاملين بالبنك فيما يختص بالمخاطر وتقوم بتوزيع تعميمات ومذكرات وتعدّد دورات تدريبية تسهم في رفع الوعي بالمخاطر المختلفة.	3.716	1.037	أوافق	9	9.488	0.000

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الاستبانة عن طريق برنامج SPSS، 2018 م

تشير هذه النتائج إلى وجود فروق معنوية بين إجابات المبحوثين حول هذه العبارات ولصالح المبحوثين الذين يوافقون بشدة على تلك العبارات، ويؤكد ذلك قيمة Sig. وهي (0.000) ج. قياس معامل الارتباط الخطي Correlation لبيرسون Pearson بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

يستخدم معامل الارتباط الخطي لقياس التغير الذي يطرأ على المتغير/المتغيرات التابعة عندما تتغير قيم المتغير/المتغيرات المستقلة، ويكون الارتباط قوياً عندما تقترب قيمته من الواحد الصحيح. الجدول رقم (4) يوضح معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين المتغيرات المستقلة للدراسة والمتغير التابع لمحاور/ متغيرات الدراسة

جدول رقم (4)

معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع

المتغير التابع	المتغير المستقل الثاني	المتغير المستقل الأول		
.609**	.712**	1	معامل الارتباط	المستقل الأول
			مستوى الدلالة	
.672**	1	.712**	معامل الارتباط	المستقل الثاني
			مستوى الدلالة	
1	.672**	.609**	معامل الارتباط	المتغير التابع
			مستوى الدلالة	

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS من واقع بيانات الإستبانة، 2018 م

يشير الجدول رقم (4) إلى معامل الارتباط الخطي لبيرسون لمتغيرات الدراسة، ومنه يظهر أن:

1. المتغير المستقل الأول يرتبط بنسبة (60.9%) مع المتغير التابع وهو مخاطر المراجعة الداخلية، وهذا الارتباط معنوي بدلالة قيمة Sig. والتي تساوي (0.000).
2. المتغير المستقل الثاني: يرتبط بنسبة (67.2%) مع المتغير التابع وهو مخاطر المراجعة الداخلية حسب معامل الارتباط الخطي لبيرسون، وهذا الارتباط معنوي بدلالة قيمة Sig. والتي تساوي (0.000).

د. تحليل الانحدار Regression لمتغيرات الدراسة (المتغيرات المستقلة والمتغير التابع)

من المعروف أن تحليل الارتباط يساعد على معرفة نوع العلاقة وقوتها بين المتغيرات، وتعتبر خطوة مبدئية لتحليل الانحدار، ولكنه ليس الأداة المناسبة للاستخدام إذا كان الغرض عملية التنبؤ (كما هو الحال في هذه الدراسة)، عليه سيقوم الباحثان بتحليل الانحدار للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع

الدراسة.

ولكن قبل البدء في تطبيق تحليل الانحدار، سيقوم الباحثان بإجراء بعض الاختبارات، وذلك من أجل ضمان ملائمة البيانات لافتراضات تحليل الانحدار، وذلك على النحو الآتي:

تم التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (VIF) (Variance Inflation Factor) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) للقيمة (10) وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح (Tolerance) أكبر من (0.05) وتم أيضاً التأكد من إتباع البيانات للتوزيع الطبيعي (Normal Distribution) باحتساب معامل الالتواء (Skewness) مراعين أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معامل الالتواء تقترب من (صفر)، الجدول رقم (5) يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول رقم (5)

اختبار معامل تضخم التباين والتباين المسموح ومعامل الالتواء

المتغيرات	VIF	Tolerance	Skewness
معامل تضخم التباين	معامل التباين المسموح به	معامل الالتواء	
المتغير المستقل الأول	3.263	.306	.083
المتغير المستقل الثاني	2.285	.438	.329

المصدر: إعداد الباحثان باستخدام برنامج SPSS من واقع بيانات الإستبانة، 2018 م

بعد التأكد من تلك الاختبارات والاشتراطات، سيقوم الباحثان بتحليل الانحدار Regression لمتغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع وهو (نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة) بقصد اختبار الفرضيات.

أولاً: اختبار الفرضية الأولى:

نصت الفرضية الأولى على أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج عمل المراجع الداخلي (الالتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية".

ولاختبار هذه الفرضية سيتم استخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط الذي يأخذ شكل المعادلة التالية:

$$Y = B_0 + B_1X$$

حيث:

Y = المتغير التابع

B_0 = الجزء الثابت للنموذج

B_1 = معامل الانحدار

X = المتغير المستقل

يوضح الجدول رقم (6) نتائج الانحدار البسيط بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) بصفته المتغير المستقل الأول ممثلاً بـ (X) وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفتها المتغير التابع ممثلاً بـ (Y).

جدول رقم (6)

نتائج العلاقة بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig.)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	5.956	1.726	B_0
معنوية	0.000	8.208	0.572	B_1
			0.609	معامل الارتباط (R)
			0.371	معامل التحديد (R^2)
النموذج معنوي			67.374	اختبار (F)
معادلة النموذج $Y = 1.726 + 0.572X_1$				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

من خلال الجدول رقم (6) يتضح الآتي:

1. أن معامل الارتباط البسيط (R) بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) بصفته المتغير المستقل الأول وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفتها المتغير التابع بلغ (0.609) مما يعني وجود ارتباط طردي بين المتغيرين نسبته (60.9%).
2. وأن معامل التحديد (R^2) بلغ (0.371) وهذه القيمة تدل على أن منهج عمل المراجع

الداخلي (الالتزام بالمعايير) بصفته المتغير المستقل الأول يفسر (37.1%) من التغير الحاصل في مخاطر المراجعة الداخلية بصفته المتغير التابع.

3. وأن قيمة اختبار (F) بلغت (67.374) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000).

4. معادلة نموذج الانحدار لهذه الفرضية تم صياغتها كالتالي:

$$Y = 1.726 + 0.572X_1$$

وهذه المعادلة تعني أنه كلما زاد منهج عمل المراجع الداخلي (الالتزام بالمعايير) بوحدة واحدة تزداد مخاطر المراجعة الداخلية بنسبة (57.2%)، وأن متوسط مخاطر المراجعة الداخلية يساوي (1.726) عندما يكون منهج عمل المراجع الداخلي (الالتزام بالمعايير) صفراً (الجزء الثابت في المعادلة).

بناءً على ذلك يستنتج الباحثان قبول فرضية الدراسة الأولى وهي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج عمل المراجع الداخلي (الالتزام بالمعايير) بصفته المتغير المستقل الأول وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفته المتغير التابع".

ثانياً: اختبار الفرضية الثانية:

نصت الفرضية الثانية لهذا البحث على أن "هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله وبين مخاطر المراجعة الداخلية".

يوضح الجدول رقم (7) نتائج الانحدار البسيط بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله بصفته المتغير المستقل الثاني ممثلاً بـ (X) وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفته المتغير التابع ممثلاً بـ (Y).

جدول رقم (7)

نتائج العلاقة بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله وبين مخاطر المراجعة الداخلية

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig.)	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.000	5.956	1.564	B ₀
معنوية	0.000	8.208	0.623	B ₁
			0.672	معامل الارتباط (R)
			0.451	معامل التحديد (R ²)
النموذج معنوي			93.651	اختبار (F)
معادلة النموذج $Y = 1.564 + 0.623X_1$				

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

من خلال الجدول رقم (7) يتضح الآتي:

1. أن معامل الارتباط البسيط (R) بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله بصفته المتغير المستقل الثاني وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفته المتغير التابع بلغ (0.672) مما يعني وجود ارتباط طردي بين المتغيرين نسبته (67.2%).
2. وأن معامل التحديد (R²) بلغ (0.451) وهذه القيمة تدل على أن خبرة المراجع الداخلي وتأهيله بصفته المتغير المستقل الثاني تفسر (45.1%) من التغير الحاصل في مخاطر المراجعة الداخلية باعتبارها المتغير التابع.
3. وأن قيمة اختبار (F) بلغت (93.651) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000).
4. معادلة نموذج الانحدار لهذه الفرضية تم صياغتها كالتالي:

$$Y = 1.564 + 0.623X_1$$

وهذه المعادلة تعني أنه كلما زادت خبرة المراجع الداخلي وتأهيله بوحدة واحدة تزداد مخاطر المراجعة الداخلية بنسبة (62.3%)، وأن متوسط مخاطر المراجعة الداخلية يساوي (1.564) عندما تكون خبرة المراجع الداخلي وتأهيله صفراً (الجزء الثابت في المعادلة).
بناءً على ذلك يستنتج الباحثان قبول فرضية الدراسة الثانية وهي أنه "توجد علاقة ذات دلالة

إحصائية بين خبرة المراجع الداخلي وتأهيله باعتبارها المتغير المستقل الثاني وبين مخاطر المراجعة الداخلية باعتبارها المتغير التابع".

ثالثاً: اختبار المتغيرين معاً "النموذج":

يوضح الجدول رقم (8) نتائج الانحدار البسيط بين خصائص المراجع الداخلي (كوحدة واحدة) بصفقتها المتغير المستقل ممثلاً بـ (X) وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفقتها المتغير التابع ممثلاً بـ (Y).

جدول رقم (8)

نتائج العلاقة بين خصائص المراجع الداخلي (كوحدة واحدة) ومخاطر المراجعة الداخلية

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	التفسير
B ₀	1.022	0.000	معنوية
B ₁	0.748	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.716		
معامل التحديد (R ²)	0.512		
اختبار (F)	119.618		النموذج معنوي
معادلة النموذج $Y = 1.022 + 0.748X_1$			

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية، 2018م

من خلال الجدول رقم (8) يتضح الآتي:

1. أن معامل الارتباط البسيط (R) بين خصائص المراجع الداخلي (كوحدة واحدة) بصفقتها المتغير المستقل وبين مخاطر المراجعة الداخلية بصفقتها المتغير التابع بلغ (0.716) مما يعني وجود ارتباط طردي بين المتغيرين نسبته (71.6%).
2. وأن معامل التحديد (R²) بلغ (0.512) وهذه القيمة تدل على أن خصائص المراجع الداخلي (كوحدة واحدة) بصفقتها المتغير المستقل تفسر (51.2%) من التغير الحاصل في مخاطر المراجعة الداخلية باعتبارها المتغير التابع.
3. وأن قيمة اختبار (F) بلغت (119.618) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.000).

4. معادلة نموذج الانحدار لهذه الفرضية تم صياغتها كالتالي:

$$Y = 1.022 + 0.748X_1$$

هذه المعادلة تعني أنه كلما زادت خصائص المراجع الداخلي (كوحدة واحدة) بوحدة واحدة تزداد مخاطر المراجعة الداخلية بنسبة (74.8%)، وأن متوسط مخاطر المراجعة الداخلية يساوي (1.022) عندما تكون خصائص المراجع الداخلي (كوحدة واحدة) صفراً (الجزء الثابت في المعادلة).

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أ. النتائج:

من خلال البحث تم التوصل إلى النتائج التالية:

1. تلعب المراجعة الداخلية دوراً كبيراً في إدارة عمليات المخاطر المتعلقة بالمؤسسة حيث هي المنوط بها متابعتها كافة الأنشطة وتحديد المخاطر التي تعترضها واقتراح الوسائل الفعالة من أجل تقادي هذه المخاطر.
2. المراجعة الداخلية كغيرها من المجالات الأخرى يأتي معها الخطر الذي من أجل التعامل معه يجب تحديده أولاً لمعرفة ثم تقييمه للتعرف إلى أي مدى يمكن التعامل معه والحد من تأثيره ومن ثم تأتي مرحلة كيفية التعامل معه.
3. مخاطر المراجعة الداخلية ماهي إلا واحد من ثلاث مخاطر (الملازمة، الرقابة وعدم الاكتشاف)، وكلها تعتمد على المستوى المقبول بواسطة المراجع الداخلي والإدارة.
4. تقدير المخاطر يعتبر من الأمور الهامة التي تحتاج إلى خبرته وداريه كبيرة من قبل المراجع الداخلي، كما يلعب تعقد العمليات وتعددتها أيضاً دوراً هاماً في تقدير هذه المخاطر.
5. إثبات أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين منهج عمل المراجع الداخلي (الإلتزام بالمعايير) ومخاطر المراجعة الداخلية.
6. إثبات أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التأهيل العلمي والخبرة المكتسبة للمراجع الداخلي ومقدرته على تحديد المخاطر التي تعترض عملية المراجعة الداخلية.

ب. التوصيات:

بناءً على النتائج المتوصل إليها يوصي الباحثان بالآتي:

1. ضرورة زيادة اهتمام الإدارات العليا في البنوك السودانية بنشاط المراجعة الداخلية وتوفير الإمكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل البنوك مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة.
2. تكثيف الاهتمام بالتأهيل العلمي والعملية للمراجعين الداخليين وللعاملين بإدارات المخاطر من أجل تحسين فهمهم للمخاطر وكيفية التعامل معه.
3. التنبيه على أن يكون العاملين في مجال المراجعة الداخلية وإدارات المخاطر من ذوي الخبرة والاختصاص بحيث يمكن لهم الاستفادة من خبرتهم في تحديد المخاطر وكيفية التعامل معها.
4. ضرورة التعاون والتنسيق بين جميع الجهات التي تعمل في مجال المخاطر من أجل التعرف على المخاطر المحيطة ببيئة العمل والحد من تأثيراتها وألا يكون ذلك قاصراً فقط على إدارة المراجعة الداخلية.

الحواشي والإحالات

- (1) الشريف، حرية شعبان محمد، مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية، دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. الجامعة الإسلامية، غزة ، 2006.
- (2) الشرايري ، جمال عادل ، سياسات وإجراءات التدقيق الداخلي في ظل بيئة تكنولوجيا المعلومات في البنوك الأردنية ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، المجلد 31 ، العدد 1 ، 2009.
- (3) أبو كميل، سعد محمد ، تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية المعلومات المعدة إلكترونياً: دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، مصر : جامعة القاهرة ، 2011.
- (4) النصري ، نهاد إسماعيل ، أهمية تطوير إجراءات المراجعة في ظل النظم المالية المحوسبة: دراسة ميدانية بنك تنمية الصادرات رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية،2011.
- (5) الاعيسر ، عصام محمد أحمد ، الرقابة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني ودورها في تخفيض مخاطر المراجعة رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية،2012.
- (6) رضوان ،إيهاب ديب مصطفى ، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. الجامعة الإسلامية، غزة ، 2012.
- (7) علي ، علي محمد، أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية لتطوير المراجعة الداخلية. بالتطبيق على الشركة السودانية للاتصالات - سوداتل، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،كلية الدراسات التجارية،2013.

- (8) دهمش ، نعيم، التدقيق الداخلي: مفهومه وأهدافه ونطاقه، ندوة التدقيق الداخلي الأول، سلطة الكهرباء /الأردن 1-2/4/1986، ص 15.
- (9) The Institute of Internal Auditors ,Statement of Internal Auditors Responsibilities ,IIA ,New York ,1994 ,P3..
- (10) عبدالفتاح الصحن " الرقابة والمراجعة الداخلية"، الدار الجامعية ، الإسكندرية ،مصر، 2004 ،ص215 .
- (11) الخطيب ، خالد ، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص ، عمان :مكتبة المجتمع العربي ، 2010.
- (12) إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور ، مكتبة المجتمع العربي للتوزيع والنشر ، عمان ، 2009 ، ص 21.
- (13) خلف عبد الله الوردات ، التدقيق الداخلي بين النظري والتطبيقي وفقاً لمعايير التدقيق الدولية ، الطبعة الأولى (الأردن : مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2006 ، ص262.
- (14) المرجع السابق، ص 266.
- (15) إبراهيم، إيهاب نظمي ، التدقيق القائم على مخاطر التدقيق ، عمان ، مكتبة المجمع العربي ، (2009) ، ص 94.
- (16) AICAPA , SAS , No, 47 , Op.cit , section 312 (Aug. 12-11)
- (17) Jack. C. Robertson , et at "Auditing Business Publication" Texas , USA , 5th Edition, 1988, p207
- (18) راضي، محمد سامي ، موسوعة المراجعة المتقدمة، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، ص 366.
- (19) الديب، عوض لبيب، شحاتة، شحاتة السيد، أصول المراجعة الخارجية، الإسكندرية ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع ، 2013 ، ص 154.
- (20) محمد سمير الصبان، إسماعيل إبراهيم جمعة، فتحي رزق السوافيري "الرقابة والمراجعة الداخلية مدخل نظري تطبيقي - الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع - الإسكندرية - 1996 ص: 132
- (21) AICPA, statement Auditing standards No, 47, op cit, p63.
- (22) صالح محمد القرا ، مخاطر المراجعة ، مقال منشور بموقع3auditr <https://sqarra.wordpress.com/auditr3>.

تقدير كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية باستخدام نموذج logit ونموذج الإشارة

أ.د. حسين بلعجوز

أستاذ محاضر بقسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة، الجزائر

هدوقة حسيبة

أستاذ مساعد قسم أ بجامعة قسنطينة _ الجزائر_

ملخص:

لقد عرفت نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية تطورا كبيرا خلال السنوات الأخيرة وذلك يرجع أساسا إلى انتشار ظاهرة العولمة المالية، فقد شهد العالم تزايدا في الأزمات المالية وتأثر بعض الدول بأزمات دول أخرى، وقد أشارت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن الأزمات المصرفية كانت العنصر المشترك في معظم الأزمات المالية وكانت المخاطر الناتجة عن الائتمان بالإضافة إلى سوء الإدارة من أهم أسباب تعثر البنوك وحدثت الأزمات، حيث أصبحت مختلف دول العالم حريصة على وضع نظم فعالة للرقابة على البنوك لتحقيق استقرار النظام المالي وضمان كفاءة النظام المصرفي والتلائم مع التطورات العالمية.

كما أن البنوك الجزائرية هي الأخرى عرفت أزمات مصرفية، نخص بالذكر أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، والتي خلفت وراءها خسائر على مستوى النظام المالي والمصرفي. من هذا المنطلق تهدف دراستنا إلى محاولة التعرف على الأنظمة الاحترازية المعمول بها في البنوك التجارية الجزائرية، وآثارها في تجنب الأزمات المصرفية، والوصول إلى مقارنة هذه الأنظمة الاحترازية بالأنظمة المعمول بها عالميا.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية، الأزمات المالية، الأزمات المصرفية، أنظمة الإنذار المبكر.

Abstract:

The early warning systems for forecasting banking crises have developed considerably in recent years due mainly to the spread of financial globalization. The world has witnessed an increase in financial crises and some countries have been affected by other countries' crises. Most economic studies have indicated that banking crises have been the most common Financial Crises Credit risk, in addition

to mismanagement, has been one of the main causes of banks' failure and crisis. Various countries are keen to put in place effective banking control systems to stabilize the financial system and ensure the efficiency of the banking and banking system. Im with global developments , algerian banks have also known bank crises, notably the crisis of the Bank of the Caliph and the Commercial Industrial Bank, which left behind losses on the level of financial and banking system, From this point of view, our study aims at trying to identify the precautionary measures in the Algerian commercial banks, their effects in avoiding banking crises, and the comparison of these prudential systems with the global regulations.

Key words: Commercial banks, financial crises, banking crises, early warning systems.

تمهيد:

تعد المصارف إحدى أهم و أقدم المؤسسات المالية، ووظيفتها الأساسية قبول الودائع الجارية، والتوفير لأجل من الأفراد و المشروعات و الإدارات العامة، وإعادة استخدامها لحسابها الخاص في منح الائتمان و الخصم وبقية العمليات المالية للوحدات الاقتصادية الغير مصرفية، وإذا عجزت المصارف عن القيام بالتزاماتها الداخلية للتحويل، بمعنى عدم قدرتها على الاستجابة لطلبات المودعين، يحدث ما يسمى بأزمة سيولة لدى هذه المصارف، وإذا انتشرت هذه الأزمة إلى المصارف الأخرى، تسمى في هذه الحالة أزمة مصرفية، وعندما يحدث العكس، أي تتوافر الودائع لدى المصارف، و ترفض هذه المصارف منح القروض، خوفا من عدم قدرتها على الوفاء بطلبات السحب، تحدث أزمة في الإقراض، وهو ما يسمى بأزمة الائتمان، وتميل الأزمات المصرفية إلى الاستمرار وقتا أطول من أزمات العملة، وباعتبار الاقتصاد الجزائري نموذجا لاقتصاد نام، وهو يمثل حالة اقتصاد سلكت فيه الدولة بعد الاستقلال أسلوب التخطيط المركزي كوسيلة للوصول بالاقتصاد الوطني إلى درجة متقدمة من التطور والنمو، وتعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني في إطار برنامج لعلاج المشاكل الأساسية التي يعاني منها والتي تعد بمثابة قيد على نموه، فمن اختلال في التوازن الخارجي في صورة عجز مزمن في ميزان المدفوعات مع مديونية كبيرة أدت إلى استيعاب نسبة كبيرة من عوائد الصادرات لمقابلة أعباء خدمات الدين الخارجي إلى اختلال في التوازن الداخلي والذي وجد صدها في ارتفاع معدل التضخم المصاحب للعجز في الميزانية العامة

للدولة تغذية وتتغذى عليه بالتزامن مع معدل مرتفع للبطالة، وكل ذلك في إطار سيطرة القطاع العمومي على القسط الأكبر من النشاط الاقتصادي .

مشكلة البحث: نظرا للأزمات المصرفية التي عرفتها البنوك التجارية الجزائرية، عمل الجهاز المصرفي الجزائري على تطوير خدماته، مواكبة للتطورات التي تعيشها الأنظمة المصرفية بالدول المتقدمة، ويعمل الجهاز المصرفي الجزائري، على خلق أنظمة إنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، خاصة بعد الأزمات التي عرفتها ومازلت تعرفها المصارف التجارية الجزائرية، وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى كفاءة الأنظمة الاحترازية المبكرة في البنوك التجارية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات خلال الفترة الممتدة ما بين 2004-2014؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة نطرح الفرضيات التالية:

➤ كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج logit

➤ كفاءة الأنظمة الاحترازية البنكية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات حسب نموذج الإشارة.

أهمية الدراسة: ترجع هذه الأهمية إلى كون الموضوع استعراض لجانبين هما أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وكفاءة هذه الأنظمة في التنبؤ بالأزمات المصرفية، حيث يشكل هذين الجانبين والمؤسسة التي تقوم بهما، جزء من النشاط التنموي لخدمات الجهاز المصرفي، ويؤمنان شكلا من الاستقرار الاقتصادي والسياسي الوطني من خلال ضمان حالة الاستقرار بالجهاز المصرفي.

أهداف الدراسة: يمكن إيجاز الأهداف المستوحاة من هذا الموضوع في النقاط التالية:

- تحديد أنظمة الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية وأهميتها.
- عرض أهم القواعد الاحترازية ومؤشرات وطرق قياس كل قاعدة.
- تقييم الوضع الحالي لأنظمة الاحترازية المبكرة في البنوك التجارية الجزائرية ووضع تصور عام عن الوضع المستقبلي للتنبؤ بالأزمات المصرفية فيها.

تقسيمات الدراسة: تقسم هذه الدراسة إلى العناصر التالية:

- مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية.
- مفاهيم عامة حول أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية.
- تقدير النماذج واستخلاص النتائج.

أولاً: مفاهيم عامة حول الأزمة المصرفية:

1- مفهوم الأزمة المالية : يمكن تعريف الأزمة المالية على أنها تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية : حجم الإصدار، أسعار الأسهم والسندات، وكذلك إتمادات الودائع المصرفية ومعدل الصرف¹.

2- تعريف الأزمات المصرفية: توجد تعاريف متعددة للأزمات المصرفية، ويمكن تعريفها بأنها ارتفاع مفاجئ وكبير في سحبيات الودائع من البنوك التجارية²، وينبع ذلك أساسا من الانخفاض المتواصل في نوعية الموجودات المصرفية³.

3- أسباب الأزمات المصرفية: ركزت معظم الدراسات التجريبية التي تناولت الأزمات المصرفية على أن أسباب حدوثها يعود إلى عدة عوامل منها⁴: الاختلالات الهيكلية الكلية، التدفقات الرأسمالية والسياسية النقدية المتبعة⁵، عدم تماثل المعلومات، التقلبات الاقتصادية الكلية العنيفة⁶، التوسع الكبير في الإقراض وانهيار أسعار الأصول، تزايد التزامات البنوك وعدم تناسق آجال الاستحقاق⁷، التغلغل الحكومي والقيود المطاطة حول القروض المرتبطة بها، تحرر مالي غير وقائي⁸، ضعف النظام المجلسي والرقابي والتنظيمي، تشوه الحوافز، سياسات سعر الصرف⁹، خصائص النظام المصرفي¹⁰.

ثانياً: مفاهيم عامة حول أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية

سيتم في هذا المحور التعرض إلى مفهوم ودور أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية، ثم عرض أهم أنظمة الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية والتي ستستخدم في الدراسة .

¹ (إبراهيم ، عبد العزيز النجار،،2009، ص 13)

² (Taimur, Baigan Iain Goldfajin,1999 ,p76)

³ (Mannuel, Hinds , 1998 ,p43)

⁴ (Manmohan, skumar et Als ,2000, p33)

⁵ (د سلطان ،أبو علي ، 2000،ص13).

⁶ (محمد أحمد، عبد العزيز الستمي ، 2006، ص 18).

⁷ (د- نبيل، حشاد،2004،ص14).

⁸ (نيفين ،الحواني ، 2004،ص4).

⁹ (عبد المطلب، عبد الحميد ، 2009،ص 6) .

¹⁰ (عثمان، بن موسى الشيخ ، 2003،ص11).

1- مفهوم نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية: هي النظم التي تعمل على تقييم وقياس المخاطر في وقت مبكر¹¹، وذلك من أجل اتخاذ خطوات وقائية للحد من تأثير هذه المخاطر على النظام المالي، والقدرة على رصد السلامة المالية، بوجود مؤشرات التي تستخدم كأساس لتحليل صحة واستقرار النظام المالي.

2- أهمية ودور نظم الإنذار للتنبؤ بالأزمات المصرفية: تتبع أهمية وأهداف نظم الإنذار المبكر للتنبؤ بالأزمات المصرفية، من قيمتها بأنها أداة دائمة و مستمرة للتوجيه و الإنذار و التحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات، باحتمال تعرض الاقتصاد لازمة وذلك قبل وقوع الحدث لاتخاذ مايلزم من سياسات و اجراءات وقائية أو مانعة كما تساعد نظم الإنذار المبكر على مايلي:

وجودها يسمح لصانعي السياسات برصد نقاط الضعف الاقتصادية حالا و في الموقع.

-تعطي تلميحات للمشرفين عن الأحداث السيئة و الجيدة التي تخص النظام المالي في مرحلة مبكرة وتساهم بشكل كبير في عملية الإشراف المستمرة على المؤسسات المالية¹².

3 -نظم الانذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية: وسنعرض نظام الانحدار اللوجستي، ونموذج الإشارة

3_1-النموذج اللوغارتمي المتعدد المتغيرات : يستخدم متغيرات الاقتصاد الكلي للمؤسسة المالية X كمدخلات لحساب احتمال وجود أزمة مالية Y وإخراج النتائج باستخدام نهج المقدر اللوجستي، المناسب للإجابة على السؤال "ما هو احتمال حدوث أزمة مصرفية في السنوات t في المرات القادمة"، حيث يربط النموذج اللوغارتمي احتمالية بروز أزمة مصرفية في اتجاه n متغير تفسيرى، فاحتمال وقوع أزمة مصرفية يأخذ قيمة واحدة من n في مرحلة من الزمن، وتعطى قيمة النموذج اللوغارتمي بالتوزيع السوقي التراكمي لتقييم المعطيات، ومعلم للوقت المناسب لذلك¹³.

3_2-نموذج استخراج الإشارة: وهو نظام غير غير معلمي، يتبع سلسلة زمنية منفرد X قبل وأثناء نوبات الأزمة للرد على السؤال "هل هناك إشارة S لازمة في المستقبل أو لا"، فإذا كان سلوك متغير المدخلات المعروف كميا شاذ، واستمر في التحرك من السكون إلى نشاط غير طبيعي، هذا سينبأ بحدوث أزمة¹⁴.

¹¹ (Berg Andrew, E. Borensztein , 1999).

¹² (Kaminsky, Graciela and Carmen Reinhart, 1999,p 89)

¹³ (Davis, E. Philip and Karim, Dilruba, 2008, pp 89 – 120).

¹⁴ (Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine, 2004).

4-القواعد الاحترازية المطبقة في الجزائر: تتبع البنوك التجارية الجزائرية مجموعة من النظم والقواعد الاحترازية وسنعرض أهمها تتمثل فيما يلي:

1_4- الحد الأدنى لرأس المال البنكي¹⁵.

4_2-نسبة الملاءة البنكية (نسبة كفاية رأس المال)¹⁶: ويتم حساب النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة الملاءة} = \frac{\text{الأموال الخاصة القانونية}}{\text{الأصول المرجحة لمخاطر السوق + التشغيلية + القرض}} \leq 9.5 \%$$

4_3-نسبة السيولة: تعرف هذه النسبة بالعلاقة بين العناصر السائلة في الأجل القصير و عناصر الخصوم قصيرة الأجل، و تهدف هذه النسبة من جهة إلى ضمان قدرة البنوك و المؤسسات المالية على الدفع لأصحاب الودائع في أية لحظة¹⁷.

ثالثا: تقدير النماذج واستخلاص النتائج

لتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سنقوم باستخدام نموذج اللوجستي ونموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك سوسيتي جنرال، ثم تتم المقارنة باستخدام المتغيرات المالية والاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزائري لتقدير كفاءة أنظمة الإنذار الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية .

1_صيغة نموذج logit:

وقمنا بإجراء الانحدار الاحتمالي للفترة 2004-2014 وفق النموذج الذي يأخذ الصيغة الرياضية

$$\text{Log}_e L = \sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T [(Y_{it} \log_e F(\beta' X_{it})) + (1 - Y_{it}) \log_e (1 - F(\beta' X_{it}))]$$

العامة التالية:

وقمنا بإجراء الانحدار على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المتغيرات المستقلة التالية:

GDP: يمثل معدل الناتج المحلي اجمالي	TCA: يمثل نسبة القروض الى الاصول
TOT: يمثل معدل التبادل التجاري	PROV: يمثل نسبة المخصصات الى الاصول
FSG: يمثل نسبة الفائض المالي	FPRP: يمثل معدل الاحتياطي المالي
INF: يمثل معدل التضخم	

¹⁵ Règlement de la banque d'Algérie n°04-01 du 04/03/2004, article 2

¹⁶ النظام 14 - 02 المؤرخ في 16 فيفري 2014

¹⁷ القانون رقم 90 - 10 ، المادة رقم 93 لبنك الجزائر

TCN: يمثل معدل الصرف

1_1 _ تطبيق نموذج اللوجستي على بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

فيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014، ومن خلال استخدام برنامج spss توصلنا إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (1) يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجستي

Fréquences

Statistiques

		TOT	TCN	FCG	GDP
Erreur standard de la moyenne	N Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	1.62736364	73.86272727	-	.12963636
				.06009091	
		.195455239	1.169386856	.09777204	.025865482
				0	
	Médiane	1.55600000	72.85000000	-	.12600000
				.01300000	
	Mode	.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
	Ecart type	.648251691	3.878417437	.32427317	.085786098
				3	
	Variance	.420	15.042	.105	.007
	Plage	2.448000	13.730000	1.162000	.321000
	Minimum	.541000	66.830000	-.979000	-.091000
	Maximum	2.989000	80.560000	.183000	.230000
Percentiles	Somme	17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
	25	1.20100000	71.18000000	-	.10100000
				.05800000	
	50	1.55600000	72.85000000	-	.12600000
				.01300000	
	75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

		INF	TCA	PROV	FPRP
N	Valide	11	11	11	11
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	4.01909091	.03736364	.44681818	.00309091
Erreur standard de la	moyenne	.609389343	.002233109	.110506505	.000475864
	Médiane	3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
	Mode	1.640000 ^a	.030000 ^a	.009000 ^a	.003000
	Ecart type	2.021115803	.007406385	.366508613	.001578261
	Variance	4,085	,000	,134	,000
	Plage	7.260000	.021000	.861000	.005000
	Minimum	1.640000	.029000	.009000	.001000
	Maximum	8.900000	.050000	.870000	.006000
	Somme	44.210000	.411000	4.915000	.034000
Percentiles	25	2.53000000	.03000000	.08000000	.00200000
	50	3.56000000	.03500000	.65000000	.00300000
	75	4.80000000	.04500000	.78000000	.00400000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

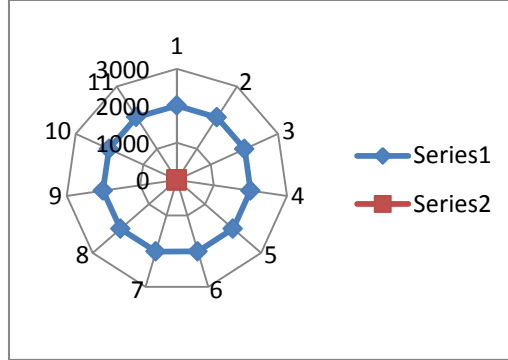
الجدول رقم (2) يمثل نتائج تقدير نموذج logit

	Estimated Equation Dep=0	Constant Probability Dep=1	Dep=2	Dep=3
	0			P(Dep=1)≤C
		10	12	0
P(Dep=1)>C			10	0
			0	12
				Total
				Correct
% crisis				14.67 %
			17.6%	
% Incrisis				17.6%
			14.67 %	
		176		Percent Gain

$0.5 \leq c$

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (1) يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك بدر في الفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

من الشكل أعلاه وحسب نموذج الانحدار اللوجستي فإن فترات 2004، 2005، 2006 هي فترات بداية الأزمة المصرفية وتهيئة الأرضية لحدوثها في السنوات الموالية وهذا ماتم تأكيده، فحسب نموذج اللوجستي فإن بنك البدر دخل في فترات الأزمة المصرفية في السنوات 2007، 2008، 2009، 2010 وهي الخسائر المالية الناتجة عن فائض السيولة ومخاطر القروض الممنوحة لمؤسسات خاصة وعمومية بما فيها تحصيل الديون المشكوك فيها ليعرف بعد ذلك بنك البدر فترات أخرى لبداية أزمة مصرفية خلال سنوات 2011، 2012، 2013 ثم ليعود بنك البدر الدخول في فترات الأزمة المصرفية لنفس المسببات السابقة الذكر، وعلى العموم يمكن القول إن بنك البدر عرف أزمة مصرفية خلال الفترة 2004-2014 حسب نموذج الاحتمالي اللوجستي

1_2_ تطبيق النموذج اللوجستي على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الانحدار الاحتمالي في بنك الجزائر الخارجي للفترة 2004-2014، ومن خلال نموذج spss توصلنا للنتائج التالية:

الجدول رقم (3) يمثل تقدير معطيات النموذج اللوجستي

Fréquences

Statistiques

	TOT	TCN	FSG	GDP
N Valide	11	11	11	11
Manquant	0	0	0	0
Moyenne	1.62736364	73.86272727	-	.12963636
Erreur standard de la moyenne	.195455239	1.169386856	.097772040	.025865482
Médiane	1.55600000	72.85000000	-	.12600000
Mode	.541000 ^a	66.830000 ^a	-.979000 ^a	-.091000 ^a
Ecart type	.648251691	3.878417437	.324273173	.085786098
Variance	.420	15.042	.105	.007
Asymétrie	.621	.136	-2.653	-1.752
Erreur standard d'asymétrie	.661	.661	.661	.661
Plage	2.448000	13.730000	1.162000	.321000
Minimum	.541000	66.830000	-.979000	-.091000
Maximum	2.989000	80.560000	.183000	.230000
Somme	17.901000	812.490000	-.661000	1.426000
Percentiles 25	1.20100000	71.18000000	-	.10100000
50	1.55600000	72.85000000	-	.12600000
75	2.01400000	78.10000000	.12700000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

Statistiques

	INF	TCA	PROV	FPRP
N Valide	11	11	11	11
Manquant	0	0	0	0
Moyenne	4.01909091	.12350000	.00849364	.01694545
Erreur standard de la moyenne	.609389343	.055562209	.001916470	.005610548
Médiane	3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
Mode	1.640000 ^a	.015000 ^a	.011000 ^a	.000000 ^a
Ecart type	2.021115803	.184279000	.006356213	.018608082
Variance	4,085	,034	,000	,000
Asymétrie	1,405	2,923	,039	,861
Erreur standard d'asymétrie	,661	,661	,661	,661
Plage	7.260000	.644000	.017100	.050000
Minimum	1.640000	.015000	.000900	.000000
Maximum	8.900000	.659000	.018000	.050000
Somme	44.210000	1.358500	.093430	.186400
Percentiles				
25	2.53000000	.03900000	.00290000	.00410000
50	3.56000000	.05450000	.01100000	.00560000
75	4.80000000	.13200000	.01400000	.03700000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

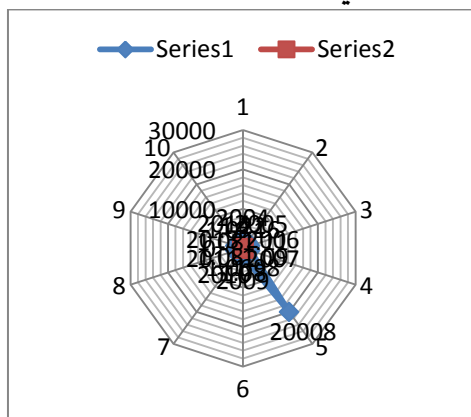
الجدول رقم (4) يمثل نتائج تقدير نموذج logit

	Constant Probability Dep=0	Dep=1	Estimated Equation Dep=2	Dep=3
P(Dep=1)<=C				0
		28	0	0
P(Dep=1)>C				28
		0	0	0
				Total
				Correct
% crisis				0%
				6.28 %
% Incrisis				6.28 %
				0%
				Percent Gain

0.5=><:c

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

شكل رقم (2) يوضح تطور قيم نموذج الانحدار الاحتمالي لبنك سوسيتي جنرال في الفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

من الشكل أعلاه نلاحظ أنه عرفت قيم نموذج الاحتمالي لوجيستي قيما مساوية للواحد طيلة فترة الدراسة، وهذا على مستوى بنك سوسيتي جنرال وترجع هذه القيم إلى التحسن الطفيف الذي تعرفه المتغيرات المالية لنموذج الانحدار الاحتمالي وهذا على مستوى البنك، إلى أنه وحسب نموذج الاحتمال اللوجيستي فهذه القيم تحذيرية لوقوع أزمة مصرفية في السنوات المقبلة.

2- صياغة نموذج الإشارة:

قمنا بإجراء نموذج الإشارة على المتغير التابع وهو احتمالية وقوع أزمة مصرفية في البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة ومجموعة من المؤشرات وهي :

متغير الاقتصاد الكلي: معدل الناتج المحلي الإجمالي GDP ، **ومتغير مالي:** نسبة القروض إلى مجموع الأصول TCA و قد طبقنا عتبة % 75 في حالة ارتفاع قيمة المؤشر و عتبة % 25 في حالة انخفاض قيمة المؤشر خلال الفترة المدروسة 2004-2014

2_1-تطبيق نموذج الإشارة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية للفترة 2004-2014

الجدول رقم (5) يمثل تقدير معطيات نموذج الإشارة

		Statistiques	
		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
	Moyenne	,0374	,1296
	Erreur standard de la moyenne	,00223	,02587
	Médiane	,0350	,1260
	Mode	,03 ^a	-,09 ^a
	Ecart type	,00741	,08579
	Variance	,000	,007
	Plage	,02	,32
	Minimum	,03	-,09
	Maximum	,05	,23
	Somme	,41	1,43
Percentiles	25	,0300	,1010
	50	,0350	,1260
	75	,0450	,1930

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (6) يمثل نتائج تقدير نموذج الإشارة

Arbres de classificatio

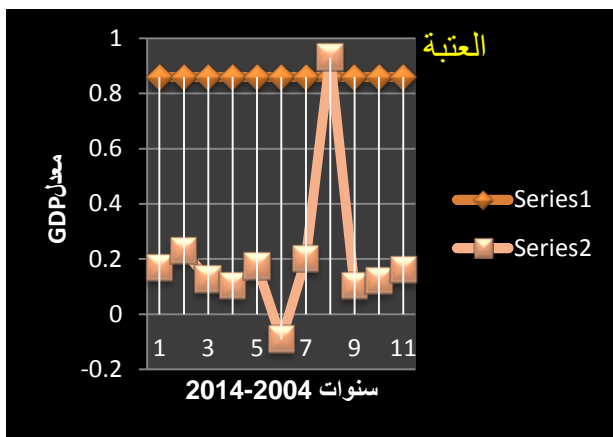
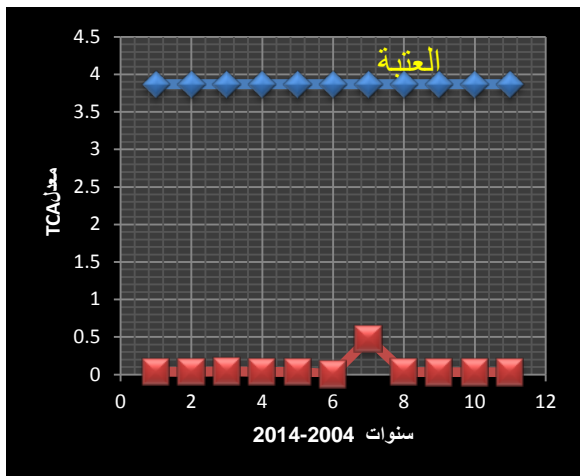
TCA		GDP	
Noeud 0		Noeud 0	
Moyenne	0,037	Moyenne	0,130
Std. Ecart	0,007	Std. Ecart	0,086
n	11	n	11
%	100,0	%	100,0
Prévision	0,037	Prévision	0,130

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه وبالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا أقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية على طول الفترة 2004-2014، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك البدر بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 3.7 % بالنسبة لمؤشر TCA
شكل رقم (3) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك بدر للفترة

2014-2004



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج spss

2_2_ تطبيق نموذج الإشارة على بنك سوسيتي جنرال: وفيما يلي جدول حساب البيانات وتقدير
احتمالية الأزمة المصرفية باستخدام نموذج الإشارة في بنك سوسيتي جنرال للفترة 2014-2004

الجدول رقم (7) يمثل تقدير معطيات نموذج الإشارة

Fréquences

Statistiques

		TCA	GDP
N	Valide	11	11
	Manquant	0	0
	Moyenne	.12350000	.12963636
	Erreur standard de la moyenne	.055562209	.025865482
	Médiane	.05450000	.12600000
	Mode	.015000 ^a	-.091000 ^a
	Ecart type	.184279000	.085786098
	Variance	,034	,007
	Asymétrie	2,923	-1,752
	Erreur standard d'asymétrie	,661	,661
	Plage	.644000	.321000
	Minimum	.015000	-.091000
	Maximum	.659000	.230000
	Somme	1.358500	1.426000
Percentiles	25	.03900000	.10100000
	50	.05450000	.12600000
	75	.13200000	.19300000

a. Présence de plusieurs modes. La plus petite valeur est affichée.

الجدول رقم (8) يمثل نتائج تقدير نموذج الإشارة

Arbres de classification

TCA	GDP
<p>Noeud 0</p> <p>Moyenne 0,124</p> <p>Std. Ecart 0,184</p> <p>n 11</p> <p>% 100,0</p> <p>Prévision 0,124</p>	<p>Noeud 0</p> <p>Moyenne 0,130</p> <p>Std. Ecart 0,086</p> <p>n 11</p> <p>% 100,0</p> <p>Prévision 0,130</p>

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

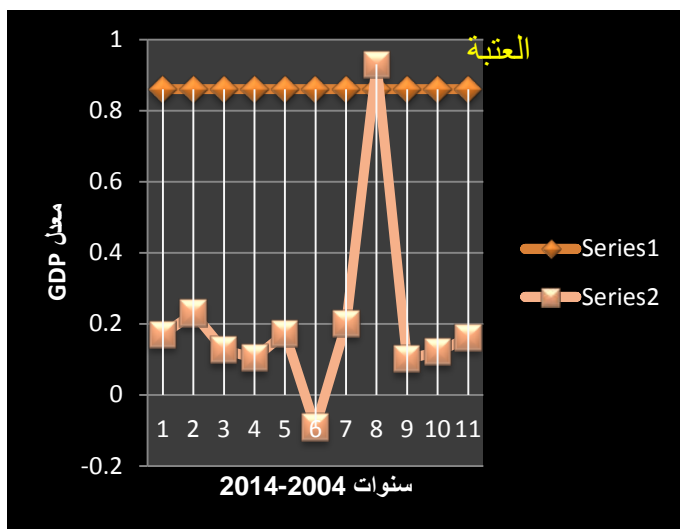
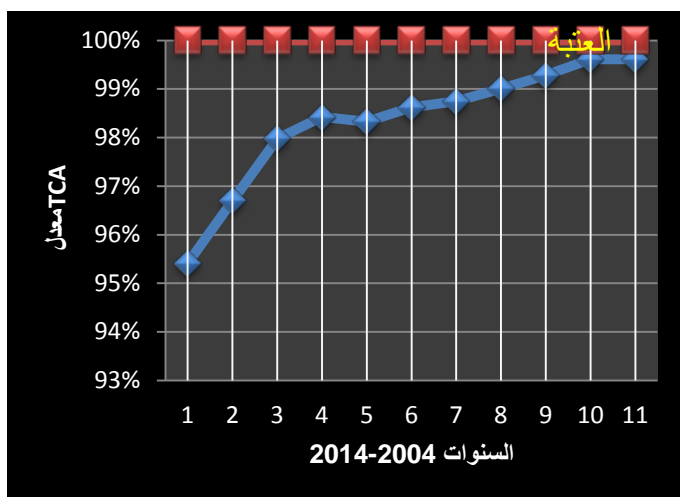
نلاحظ من الجدول أعلاه وبالنسبة لقيم المتغير الاقتصادي الكلي والمتغير المالي المعتمد في نموذج الإشارة محل الدراسة، فإن كلا من المتغيرين كانا أقل من العتبة المحددة حسب نموذج الإشارة وهذا

على مستوى بنك سوسيتي جنرال على طول الفترة 2004-2014، وكانت نسب التنبؤ بالأزمة المصرفية حسب نموذج الإشارة كالتالي:

بنك سوسيتي جنرال بنسبة تنبؤ 13 % لمؤشر GDP و 12.4 % بالنسبة لمؤشر TCA

الشكل رقم (4) يوضح تطور قيم نموذج الإشارة للتنبؤ بنسبة الأزمة المصرفية في بنك سوسيتي

جنرال للفترة 2004-2014



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا لمخرجات برنامج SPSS

3_ مقارنة بين أنظمة الإنذار العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية والأنظمة الاحترازية المستخدمة في البنوك التجارية الجزائرية:

من خلال الدراسة التطبيقية تبين أن البنوك التجارية العمومية والخاصة تعرضت للأزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004-2014 وهذا وفقا لما جاء حسب تقديرات نموذج الانحدار اللوجيستي ونموذج الإشارة المعتمد في الدراسة، على عكس ما جاءت به الأنظمة الاحترازية الجزائرية، فهي تثبت أن البنوك قد حققت الهدف المرجو منها وهو تحقيق كفاية في رأس المال ونسب السيولة، وهنا نجد تتافضا بين الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية، وبين الأنظمة الاحترازية المطبقة في الجزائر، وعليه حتى يتم تقييم أداء الأنظمة الاحترازية الجزائرية، سوف نلجأ إلى تقييم واقع أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية والمالية الجزائرية، والحكم إن كانت من المؤشرات السببية لوجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية وهي كالتالي:

3_1 **معدل الناتج المحلي الإجمالي** : عرف تذبذبا في نموه، فجنده أحيانا بقيم موجبة، وأحيانا بقيم سالبة، فظاهرة التذني المستمر في النمو الحقيقي قد جعلت البلاد تعيش على الإيرادات النفطية وأن التحسن الحاصل في مستوى دخل الفرد يأتي بفعل تراكم إيرادات النفط وارتفاع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما تمت مقارنة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع كفاءة التنفيذ المادي والمالي، فيمكن التوصل إلى الصورة الواضحة التي تؤكد حالة التذني في معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خارج قطاع المحروقات وعلى نحو بات يتناسب وتذني إنتاجية الاستثمارات ومستوى الإنجاز والتنفيذ

3_2 **أسعار الفائدة**: شهدت أسعار الفائدة تذبذب واضح خلال مدة الدراسة بعد أن كانت تتسم بالإستقرار التام للمدة التي سبقت ذلك نتيجة لقرار مجلس إدارة البنك المركزي والقاضي بالتحريم الكامل لسعر الفائدة إعتباراً من عام (2004) ، وذلك للوصول إلى السعر التوازني الذي يضيق الفجوة بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة، فضلا عن تعزيز كفاءة عملية الوساطة المالية والمنافسة داخل النظام المصرفي .

3_3 **نسبة الديون المشكوك في تحصيلها**: تمثل نسبة الديون المشكوك في تحصيلها مؤشراً على صحة الإقتصاد القومي وسلامة السياسات الإئتمانية المتبعة وملاءة المقترضين، وعادةً ماتكون هذه النسب عالية في حالة سيادة ظروف سياسية غير مستقرة والتي تؤثر على أعمال المقترضين ونتائج فضلا عن مجابهة العميل لأزمات طارئة وهذا ماشهدته البنوك التجارية الجزائرية من ارتفاعا واضحا في نسبة الديون المتعثرة، نتيجة للسياسات الإقراضية التوسعية التي انتهجتها الجزائر.

3_4نسب السيولة: تستخدم نسب السيولة كأدوات لتقييم المركز الائتماني للمصرف والذي يعبر عادةً عن مدى قدرتها في الوفاء بالتزاماته، إلا إنه يجب أن لا يؤخذ إرتفاع نسب السيولة في المصرف دائماً على أنه علامة صحة في أداء المصرف إذ قد تكون السيولة المفرطة مؤشراً لعدم كفاءة إدارة الإستثمار وبالتالي سبباً في انخفاض مؤشرات الربحية لدى المصرف، كما أن تكريس جهود الإدارة لتحقيق مؤشرات ربحية عالية ستعكس سلباً على مؤشرات السيولة، وقد شهدت معدلات نمو السيولة المحلية في البنوك التجارية الجزائرية ارتفاعاً تجاوز المعدلات المستهدفة من البنك المركزي خلال السنوات 2009-2014 نتيجة اضطراب البنك للاستمرار في التمويل النقدي للعجز الحكومي وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى نحو 32 بالمائة مدفوعاً بالنمو القياسي في مستويات السيولة المحلية وتأثير انخفاض قيمة الدينار الجزائري .

3_5نسبة الملاءة: أما فيما يتعلق بكيفية حساب نسبة الملاءة المالية في السنوات القادمة فننتوقع استمرار البنوك الجزائرية الاعتماد على المنهج المبسط والمعروف بالمنهج المعياري، وهذا نظراً لعدم وجود أجهزة رقابية قادرة على بلورة وإدارة مناهج قياس المخاطر المعقدة والمتطورة والتي تشكل الإضافة الأساسية لاتفاقية بازل الثانية، كما يرتبط المنهج المبسط المعتمد من طرف البنوك الجزائرية على نسب تثقل للمخاطر واحدة نسبتهـا 100%، وهو ما يجعلها في وضع غير تنافسي أمام باقي البنوك على الصعيد العالمي وبالتالي تصبح لجنة بازل من فرصة يمكن استغلالها للارتقاء بالأداء المصرفي إلى تحد يساهم في طرد التوظيفات لصالح الدول ذات المخاطر المتدنية، يمكن القول بأن الرقابة الاحترازية في الجزائر معرقة أساساً بعوامل مرتبطة بالعمليات الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.

4_نتائج الدراسة: هدفت الدراسة إلى تقدير وتقييم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية وبعد التحليل الإحصائي والاقتصادي للنماذج والمؤشرات المالية والاقتصادية خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

❖ عرفت البنوك التجارية الجزائرية أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة 2004_2014، وهذا حسب تقدير نموذج logit ونموذج الإشارة، وهذا ما يثبت عكس تقارير البنك الجزائري الذي ألزم على سلامة هذه البنوك وتجنبها لمختلف المخاطر والأزمات، وهذا ما يثبت عدم كفاءة الأنظمة الاحترازية الجزائرية في التنبؤ بالأزمات المصرفية، وهذا ما ينفى صحة الفرضية الأولى والثانية.

خاتمة:

وعليه فحسب تقييم أداء المتغيرات الاقتصادية الكلية والمالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة الدراسة 2004-2014، كلها تثبت عدم كفاءة الأداء لهذه المؤشرات، وهو مايدل على وقوع البنوك التجارية الجزائرية في أزمات مصرفية على طول فترة الدراسة المقدره سابقا، وحسب التحليل المقارن السابق، وجدنا أن الأنظمة العالمية للتنبؤ بالأزمات المصرفية أكدت على وجود أزمات مصرفية على مستوى البنوك التجارية الجزائرية، وهذا مأكده تحليل أداء كل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات المالية للفترة 2004-2014

-التوصيات والاقتراحات: نقترح بعض التوصيات الخاصة بموضوعنا والمتمثلة في
*إنشاء مؤسسة وطنية للتقييم الائتماني بما يجعل قياس مخاطر الائتمان أكثر دقة في البنوك الجزائرية.

*اعتماد إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الأجنبية الموثوقة للعمل في الجزائر بما يفيد البنوك الجزائرية في قياس المخاطر الائتمانية.

*استحداث وحدة لمعالجة القروض المتعثرة في كل بنك من خلال أساليب مبتكرة بدلاً من الإجراءات القانونية طويلة المدى.

*نقل أساليب قياس المخاطر المتطورة المستخدمة في البنوك الأجنبية عبر فروعها العاملة بالجزائر و العمل على تكييف البنوك المحلية معها.

*تحفيز البنوك الجزائرية لتنفيذ الأساليب المتقدمة في قياس مخاطر الائتمان، السوق، و المخاطر التشغيلية.

*تأسيس خلية خاصة بالبحث و التطوير في أساليب قياس المخاطر على مستوى كل بنك.

*إجراء تكوينات مكثفة داخل و خارج الوطن لتأطير موظفي البنوك الجزائرية في مجال قياس المخاطر.

*التعاون المشترك بين البنوك الجزائرية و البنوك والهيئات الدولية للاستفادة من خبراتها فيما يتعلق بطرق قياس والتنبؤ بالمخاطر والأزمات المصرفية.

قائمة المصادر:

- 1 إبراهيم، عبد العزيز النجار. (2009). الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي. الدار الجامعية. الإسكندرية. مصر.
- 2 د سلطان، أبو علي. (2000). كيف يتجنب القطاع المصرفي الأزمات . جريدة المدى. بيروت- لبنان. العدد 01.
- 3 عبد المطلب، عبد الحميد. (2009). الديون المصرفية المتعثرة والأزمة المالية المصرفية العالمية. طر. الدار الجامعية.
- 4 عثمان، بن موسى الشيخ. (2003). السلامة المصرفية. دار النشر والطباعة. السودان.
- 5 محمد أحمد، عبد العزيز السليمي. (2006). دور السياسات المصرفية في إدارة الأزمات. جامعة عين الشمس. كلية التجارة.
- 6 د نبيل، حشاد. (2004). دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية. إتحاد المصاريف العربية. لبنان.
- 7 تيفين، الحلواني. (2004). إدارة الأزمات المصرفية والسياحة. مكتبة الأنجلو المصرية. مصر.
- 8 النظام 14 - 02 المؤرخ في 16 فيفري 2014
- 9 القانون رقم 90 - 10، المادة رقم 93 لبنك الجزائر
- 10 Berg, Andrew, E. Borensztein, G.M. Milesi-Ferretti, and C. Pattillo. (1999). Anticipating Balance of Payments Crises--The Role of Early Warning Systems. IMF Occasional Papers 186
- 11 Berg, Andrew, Borensztein, Eduardo, Pattillo, Catherine. (2004) Assessing early 1 in practice? IMF Working Paper, warning systems: how have they worked WP/04/52. International Monetary Fund. Washington
- 12 Davis, E. Philip and Karim, Dilruba. (2008). Comparing Early Warning Systems for Banking Crises. Journal of Financial Stability. Volume 4. Issue 2.
- 13 Kaminsky, Graciela and Carmen Reinhart. (1999). The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems. American Economic Review 89.
- 14 Manmohan, skumar et Als. (2000). Global financial crisis institution vulnerability. IMF working paper WP/00/105.
- 15 Mannuel, Hinds. (1998). Economic Effects of Finnancial Crisis .A world bank pobiy. Desearch woking paper 104 .
- 16 Taimur Baigan ,Iain Goldfajin. (1999). Finnancial market cotagion in the Asian crisis. IMF staff papers. vol 46 N02 .
- 17 Règlement de la banque d'Algérie n°04-01 du 04/03/2004. article 2

الحملات الإعلامية المرورية في ضوء مستلزمات الخدمة العمومية في الجزائر

د. وليدة حدادي

أستاذة محاضرة "أ"

قسم علوم الإعلام والاتصال

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة سطيف-2

ملخص:

تقوم الخدمة العمومية المرورية في وسائل الإعلام على تقديم برمجة عامة ومتنوعة تستجيب لمتطلبات المرفق العام، من أجل تكوين الثقافة المرورية، وتنمية الوعي المروري لدى جمهورها، من خلال حملات إعلامية مرورية مستمرة ومكثفة، وذات أهداف محددة وأساليب واستراتيجيات ملائمة، كأحد أهم السبل لمواجهة المشكلة المرورية التي أصبحت من التحديات الخطيرة التي تهدد المجتمعات في الآونة الأخيرة، خاصة في الجزائر، التي تشير الكثير من الإحصاءات والتقارير إلى تسجيلها لنتائج وخسائر تعتبر الأثقل من نوعها في جميع البلدان العربية، والتي تتطلب معالجة إعلامية مكثفة ومعقدة لمختلف أبعاد وجوانب المشكلة المرورية، وفتح باب النقاش لكل الأطراف المعنية بظاهرة الحوادث المرورية من أجل مشاركتهم احتياجاتهم وتطلعاتهم، بتوفير مجال عمومي تواصلية وتفاعلية.

الكلمات المفتاحية: الاتصال الاجتماعي، الحملات الإعلامية المرورية، الخدمة العمومية المرورية، التوعية المرورية.

Abstract:

The public traffic service in the media provides general and varied programming that meets the requirements of the public, In order to configure their traffic culture, through continuous and intensive traffic information campaigns, with specific objectives and appropriate methods and strategies, because it is the most important ways to address the traffic problem, which has become a serious challenges to the communities in recent times, especially in Algeria, where many statistics and reports indicate more results and losses than all Arab countries, it is therefore necessary to rely on intensive and in-depth information processing of the various dimensions and aspects of the traffic problem, and open the discussion to all parties involved in the phenomenon of traffic accidents in order to share their needs and aspirations, by providing a global interactive space.

Keywords: Social communication, Traffic information campaigns, Public Traffic Service, Traffic Awareness.

مقدمة:

يرتبط مبدأ الخدمة العمومية في الإعلام وضمانه، بتطوير محتوى الإعلام العمومي، وتقديم مضامين تتماشى مع التنوع اللغوي والثقافي للوطن، وتعكس تنوعا برامجيا لمسيرة الخطط التنموية في المجتمع، ومرافقة اهتمامات المواطنين والتفاعل معها، دون التأثير بأية ضغوطات سياسية أو اقتصادية أو غيرها، إضافة إلى تطوير الأرضيات التقنية الخاصة بها، من خلال تسهيل ربطها بالإنترنت ومختلف الوسائط التكنولوجية، لأن الإعلام العمومي هو إعلام صادق وموضوعي، يؤدي إلى كسب ثقة الجمهور، انطلاقا من تجسيد حق المواطن في الإعلام، كمبدأ أساسي لتقديم خدمة عمومية حقيقية، تفرض على المؤسسات العمومية عموما توسيع حقل الحريات، وإنتاج برامج تستجيب لمختلف انشغالات واحتياجات وتطلعات أفراد المجتمع، بكل موضوعية ومصداقية، وتشجيعهم على المشاركة في هذه البرامج، فالجمهور الذي يعد الممول الأول لهذه المؤسسات، له الحق في الاستفادة من برامج ذات نوعية خاصة، تستجيب لاحتياجاتهم واهتماماتهم في ظل التطورات التكنولوجية والإعلامية الهائلة.

لذلك يعتبر مبدأ الخدمة العمومية المرورية في وسائل الإعلام من أهم المبادئ التي يجب أن تقوم عليها السياسات الإعلامية في كل المجتمعات، لأهميته في رفع مستوى الوعي الاجتماعي المروري للجمهور، ودعم خطط التنمية، باستخدام أساليب جذابة وتقنيات متطورة للتأثير في اتجاهات وقيم وسلوكيات الأفراد، خاصة في المجتمع الجزائري، "الذي يتكبد الكثير من الضحايا جراء حوادث المرور، فخلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2011 تم تسجيل 23909 حادثا خلف 2447 قتيلا، و 38030 جريحا"¹، كما أنه حسب المنظمة العربية للسلامة المرورية، تأتي الجزائر في المرتبة الثالثة، بعد كل من مصر والمملكة العربية السعودية، فيما يتعلق بعدد الوفيات، التي تتسبب فيها حوادث المرور في الدول العربية، حيث تشير الإحصائيات إلى أن عدد حوادث المرور قد بلغ 4699 حادثا، أدت إلى وفاة أكثر من 3600، وجرح حوالي 9000 شخص عام 2013، ويتسبب مستعملي الطريق بعدم احترام قانون المرور، لاسيما السرعة المفرطة، والتجاوزات الخطيرة وفقدان السيطرة، بما لا يقل عن 90% من مجموع حوادث المرور.²

ويعد الاعتماد على الحملات الإعلامية المرورية التي تقوم بها مختلف المؤسسات، وخاصة الإعلامية، من أهم الآليات لدعم مبدأ الخدمة العمومية المرورية بهذه المؤسسات، وذلك من أجل التوعية بخطورة المشكلة المرورية، وتنمية الشعور بالمسؤولية واحترام قواعد المرور وقوانين السير، والالتزام بشروط السلامة المرورية، من خلال التأثير على الجوانب المعرفية والشعورية والسلوكية

للجمهور، ذلك أن العنصر البشري حسب مختلف الإحصاءات والدراسات العلمية يعد السبب الرئيسي في حوادث المرور، ما يفرض ضرورة تغيير العادات والسلوكيات والتأثير في الاتجاهات والقيم والحالة المعرفية للأفراد.

فقد أصبحت حوادث المرور وما ينجم عنها من وفيات وإصابات أحد أهم مشكلات العصر الحديث، بالإضافة إلى ما تخلفه من مأس اجتماعية، فهي أيضا تمثل تكاليف وأعباء من الناحية الاقتصادية، كما أن الخسائر البشرية ترتبط عكسيا بالنمو الحضري وتقدم المجتمعات خاصة أن الغالبية العظمى من ضحايا حوادث المرور هم من فئة الشباب والعناصر المنتجة في المجتمع.

أولا- مشكلة البحث:

ورغم كل الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية ومختلف مؤسسات المجتمع فيما يخص الإجراءات الوقائية من حوادث المرور منذ مطلع الثمانينات، من أجل المساهمة في التوعية بأخطار الحوادث المرورية، إلا أن المشكلة المرورية تزداد تعقدا بوتيرة أسرع من الاستراتيجيات الموضوعة لمواجهتها، حيث أصبحت هذه الظاهرة في تقادم مستمر، إلى درجة أنها أصبحت تشكل تحديا كبيرا للدولة الجزائرية.

ذلك أن نجاح أي حملة إعلامية يتوقف على الاستخدام الأمثل للاتصالات وضرورة النظر إليها باعتبارها نظام فرعي في إطار نظم متكاملة أعم وأشمل وهي النظم السائدة في المجتمع، ومن هنا فكفاءة الاتصال الاجتماعي تكمن في مدى كفاءة تخطيط وتنفيذ حملات إعلامية متكاملة، ووضع نظم الرقابة والتقييم التي تكفل لها إمكانية تحقيق أهدافها بأقصى درجة من الكفاءة والفاعلية.³ وهو ما يتطلب ضرورة وجود تساند وظيفي بين مختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأ أسرة والمؤسسات التعليمية ووزارة النقل، والمركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرقات ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الأمنية التي تعمل على التطبيق الصارم للإجراءات المنصوص عليها في قانون المرور، من خلال التنسيق فيما بينها، وإشراكها في التخطيط والتنظيم لحملات إعلامية منضوية على جهود اتصالية مكثفة ومستمرة، مبنية على أسس علمية وتخطيط استراتيجي، تراعى فيه كافة المتغيرات المرتبطة بالموقف، من تحديد دقيق للجمهور المستهدف ودراسة وافية له ولدوافعه وسلوكاته لاختيار المضمون والوسيلة الاتصالية المناسبة، من أجل توعية الجماهير من مخاطر الطرقات، وخلق قيم إيجابية وسلوكات سليمة في التعامل مع الطرقات، من خلال تعريف النشء بالقانون، وغرس قيم المسؤولية الاجتماعية لضبط السلوك الاجتماعي، وتحقيق أقصى شروط السلامة المرورية.

ومن هذا المنطلق تسعى هذه الورقة البحثية للكشف عن واقع الحملات الإعلامية المرورية في الجزائر ومتطلبات تفعيلها في ضوء مستلزمات الخدمة العمومية. من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم الحملات الإعلامية؟
- وما مفهوم الخدمة العمومية المرورية؟
- ما أهمية الحملات الإعلامية في الوقاية من الحوادث المرورية ؟
- وما هي الخطوات التنفيذية للحملات الإعلامية المرورية؟
- ما واقع الحملات الإعلامية المرورية في الجزائر؟
- وما هي آليات تفعيل الحملات الإعلامية في الجزائر في ضوء مستلزمات الخدمة العمومية المرورية؟

ثانيا- تحديد مفاهيم البحث:

1- مفهوم الاتصال الاجتماعي:

هو نوع من الاتصال يستعمل من طرف السلطات العمومية والهيئات العامة والجمعيات، لتوجيه عامة الناس ليصبحوا على دراية وفهم بمختلف المشاكل وبأسبابها ونتائجها وشرحها، مثل المشكلة المرورية، لتغيير آراء وسلوكات المواطنين لاحترام شروط السلامة المرورية، وبالتالي فإن ما يميز هذا النوع من الاتصال هو خدمة المصلحة العامة.⁴

2- مفهوم الحملة الإعلامية المرورية:

هي الجهود المكثفة والمستمرة لفترة من الوقت للنشر المستمر وبكافة الأساليب والوسائل لطرح ومناقشة ومتابعة موضوع معين يهم أفراد المجتمع، أو هي الجهود المستمرة لتحقيق هدف ما يعود بالمنفعة على المجتمع، ويمكن أن تكون الحملة الإعلامية مع أو ضد شيء.⁵

وتعرف الحملة الإعلامية بأنها "تلك الجهود المنظمة التي يقوم بها المختصون في العمل الإعلامي بوسائله المختلفة، بهدف تحقيق غاية معينة أو مجموعة من الغايات والأهداف المحددة سلفا، تخاطب فئة معينة بلغتها التي تعرفها ومن خلال أطر ثقافية تعيش من خلالها وذلك لفترة زمنية محددة، كما تعتمد على تحديد الجمهور المستهدف تحديدا دقيقا واختيار الوسائل الإعلامية التي تتناسب معه".⁶

ومنه فالحملة الإعلامية المرورية هي مجموعة من الجهود والأنشطة المنظمة التي تقوم بها جهة أو مؤسسة معينة، من أجل التأثير في أفكار واتجاهات وسلوكيات مستعملي الطرق، وإقناعهم باحترام قواعد السلامة المرورية وعدم مخالفتها.

3- مفهوم الخدمة العمومية:

غالبا ما تتم مقارنة مفهوم الخدمة العمومية -كمصطلح أكثر تداولاً في بلدان المغرب العربي- أو الخدمة العامة -كمصطلح أكثر انتشاراً في بلدان المشرق- في الأدبيات البحثية ضمن سياق الإشكاليات التي تبحث في نظريات الفضاء العام والتصورات التي تقارب المستمعين والمشاهدين باعتبارهم مواطنين عقلانيين. وتظل ما أطلق عليه البعض "الثلاثية المقدسة" لـ جون ريث "John Reith" أول مدير لـ BBC والمتمثلة في "الإخبار والتربية والترفيه" مهمة جداً، حيث كان يميل إلى القول أن الخدمة العامة في المجال الإذاعي والتلفزيوني يجب ألا تستخدم لأغراض التسلية فقط، بل يجب عليها أيضاً أن تسائل الديمقراطية، مستحدثة بذلك ما أسماه البعض "القلب الرمزي للحياة الوطنية"... حيث يكون الهدف المحوري للتلفزيون العام حسب التقليد الريثاني، خدمة المصلحة العامة للجمهور من خلال الجمع بين الترفيه الشعبي والبرامج الإخبارية الجادة المتعلقة بالقضايا العامة.⁷

ويجب أن تراعي النشاطات الخاضعة للخدمة العمومية القواعد التالية:⁸

- مبدأ الاستمرارية أي ضمان سير إنتاج الخدمات العمومية دون انقطاع.
 - مبدأ الملائمة والتغير اللازمين للتحسين المستمر للخدمات التي يجب أن تواكب نمو الاحتياجات ورغبات الجمهور والتطور التكنولوجي.
 - مبدأ الحياد أي عدم الالتزام لجانب جهة معينة أو أخرى.
 - مبدأ المساواة بين المواطنين في تقديم الخدمات، والذي يعني إلغاء الفروق والامتيازات للأشخاص أمام المصلحة العامة الموضوعة للجميع.
- وبناء عليه تعتبر الخدمة العمومية نشاطاً يؤديه التلفزيون أو الإذاعة العمومية لخدمة الصالح العام، بحيث يجب أن يهتم بانشغالات واهتمامات الجمهور، وأن يتسم بالانتشار الواسع والتنوع والخصوصية، الاستقلالية في المحتوى والتمويل والإدارة، التنوع والجودة في البرامج الإعلامية، مشاركة الجمهور والانفتاح على مختلف فئاته، من خلال تقديم مضامين ومحتويات إعلامية تستجيب لمبدأ حق المواطن في الإعلام، وليس لنقل أولويات الحكومة وتوجهاتها، أو الخضوع للضغوط السياسية والاقتصادية لأصحاب المصالح التجارية.

4- مفهوم الخدمة العمومية المروية:

يمكن تعريف الخدمة العمومية المروية إجرائياً بأنها نشاط يهدف إلى تحقيق السلامة المروية من خلال توعية مختلف الأطراف والجهات المعنية بالمشكلة المروية، ونشر الثقافة

والوعي المروريين لديها، والذي تقوم عليه مختلف المؤسسات الأمنية والاجتماعية والجمعية والإعلامية وغيرها، من خلال الاعتماد على حملات إعلامية ذات استراتيجيات واضحة ودقيقة وبعيدة المدى، وبرامج توعوية مستمرة وشاملة ومواكبة لمجمل التطورات الحاصلة في الحياة المرورية.

ولذا فتحقيق الخدمة العمومية المرورية يقوم على الوعي الشامل والمتكامل بالمشكلة المرورية، من خلال الوعي بالأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمسألة المرورية، حتى يمكن فهم المشكلة ومواجهتها والتوصل إلى حلول ناجعة لها، ويتطلب ذلك:⁹

- المعرفة والفهم العميقين والشاملين لجميع جوانب الحياة المرورية بكل ما فيها من أحداث وتطورات، ولمختلف الأطراف المعنية بالمشكلة المرورية (الأجهزة المرورية، المشاة، السائقون، مصممو الطرق، صانعو السيارات)، ومن المؤكد ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال دراسات وبحوث إعلامية نظرية وميدانية لجميع معطيات المشكلة المرورية.
- اعتماد إستراتيجية نشر المعلومات والحقائق عن مختلف جوانب الحياة المرورية وتفسير الأحداث والظواهر والتطورات والمشاكل المرورية وتحليلها ومناقشتها سبيلا لنشر الثقافة المرورية التي تقوم عليها التوعية المرورية وتنطلق منها.
- اعتماد إستراتيجية التبادل والتفاعل والتوازن سبيلا للوصول ولتحقيق التأثير المطلوب وعدم الاقتصار على الرهان على استراتيجيات الإكراه والوعظ، بل يجب أن تقوم التوعية المرورية السليمة على أساس القناعة الذاتية والسلوك الطوعي.
- الحرص على الاستفادة من جميع الوسائل لتحقيق هذه التوعية (المدرسة، الأسرة، مختلف الوسائل الإعلامية والاتصالية، المؤسسات الدينية، المنظمات الأهلية).
- العمل وفق الإستراتيجية المرورية الوطنية والعمل ضمن نطاق سياساتها، ولا بد أن هذه التوعية تسهم في تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها.
- العمل ضمن فريق متعدد الاختصاصات (خبراء في المجال المروري، الإعلامي، العلاقات العامة)، وذلك لتحقيق شمولية التخطيط وسلامته وإبعاده عن الاندفاع باتجاه مزالق الارتجالية الفردية أو الغوغائية.

ثالثا - أهمية الحملات الإعلامية في الوقاية من الحوادث المرورية:

يمكن تحقيق الوقاية من حوادث المرور من خلال كل التدابير التي تتخذها الدولة أو المجتمع المحلي أو الجهات المختصة أو الجمعيات، التي تنشط في مجال السلامة المرورية،

وتضافر جهودها بهدف التأثير على العوامل المؤدية لحوادث المرور (السائق، المركبة، الطريق)، والحيلولة دون حصول الحوادث المرورية أو التقليل منها ومن تأثيراتها في الفرد والمجتمع.¹⁰ وذلك من خلال تركيز السياسة الوقائية على عدة عوامل، أهمها:

- أهمية نشر الوعي المروري لدى كافة أفراد المجتمع، خاصة أن بيانات حوادث المرور بينت أن حوادث المرور ترجع أساسا إلى قصور الوعي المروري لدى مستعملي الطرق، حيث تقع نتيجة للإهمال أو عدم الاحتياط أثناء عملية القيادة أو أثناء استخدام أفراد المشاة للطريق. والتوعية المرورية هي مسؤولية الدولة وأجهزة الأمن ومنظمات المجتمع المدني والإعلام ومختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة والمدرسة والمسجد وغيرها.¹¹

- تعزيز الإرادة، أي تعزيز إرادة المواطن وقناعته في احترام قوانين وقواعد المرور والسلوك المروري الحضاري، وبصورة أعم تركز على الوصول إلى رأي عام مضاد للحوادث المرورية، وهذا بإتباع برامج التوعية طويلة الأمد، المحترفة الإعداد والتطبيق. وتعتبر عملية التقييم للبرامج الوقائية في المجال المروري ضرورة وحتمية، تبدأ بالتقييم القبلي، أي بمعرفة ما كان عليه الحال قبل تطبيق البرامج الوقائية أو بالتقييم من خلال عملية التطبيق للبرامج الوقائية والتقييم البعدي.¹²

ومن هذا المنطلق تظهر أهمية القيام بالحملات المرورية من منظور وسائل الإعلام لفائدتها في الإخبار والإعلام والإرشاد والتعليم، ولإبراز دور الحملات في التوعية المرورية وجب استنطاق الواقع الذي يوحى بغياب التنقيف المروري اللازم لدى السائقين والراجلين على السواء، ومدى تدني مستوى تعرض المجتمع للمعلومات المتعلقة بآداب وقواعد المرور، ولذلك وجبت ضرورة التخطيط للحملات التوعوية في إطار إستراتيجية طويلة المدى تهدف ليس فقط للتحسيس بخطورة بعض الوضعيات غير الآمنة في السياقة، وذلك باستخدام الأساليب الكفيلة على تربية حس وأدب مروري لدى الناشئة فضلا عن الكبار الممارسين للسياقة، إضافة إلى التوعية بالقوانين وفائدتها، وإبراز مدى قوة الردع، بحيث يشكل هذا العرض الإعلامي لها، تفاعلا لدى الجمهور مما يمكنهم من التعاطي الإيجابي مع الظاهرة والتداول بشأنها شأن المشرع الذي أصدر هذه القوانين.¹³

ولذا فالحملات الإعلامية القائمة على الوعي الشامل والمتكامل بالمشكلة المرورية، من خلال الوعي بالأبعاد النفسية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية للمسألة المرورية، تستطيع فهم المشكلة ومواجهتها والتوصل إلى حلول ناجعة لها، ويتطلب ذلك:¹⁴

- وعي واقع الأطراف المختلفة المعنية بالمسألة المرورية (السائقون، المشاة، رجال المرور، صانعو المركبات، مهندسو الطرق وغيرهم).
- وعي الآثار المتعددة لمشكلة المرور (البشرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية).
- وعي الجهات المعنية بمسؤوليتها في مواجهة المشكلة المرورية، وطبيعة الأدوار التي يجب أن تؤديها لمواجهة هذه المشكلة والتخفيف من آثارها.

رابعاً- الخطوات التنفيذية للحملات الإعلامية المرورية:

يستوجب التخطيط لحملات التوعية المرورية بصفة عامة التحديد الدقيق لمجموعة من العناصر متمثلة في الخطوات التالية:

- 1- **تحديد الهدف من حملات التوعية المرورية:** تعد مشكلة حوادث المرور من أهم المشاكل التي تعاني منها المجتمعات البشرية، إلى حد جعلها تتبوأ المركز الثاني ضمن قائمة الأسباب المؤدية إلى الوفاة نتيجة ارتفاع نسبة إصابات و وفيات حوادث الطرق، و نظرا لتنامي هذه المشكلة سنة تلو الأخرى، بات من الضروري جذب انتباه الجمهور لخطورتها و ذلك باستخدام أساليب متنوعة و جذابة لتحقيق مجموعة من الأهداف، لعل أهمها:
 - خلق الوعي المروري لدى الجمهور -بالخدمات المرورية- وذلك عن طريق الجهود التعليمية والإرشادية التي تقوم بها الأجهزة المعنية في مجال التوعية المرورية.
 - إعداد البرامج التوعوية والإرشادية التي تهدف إلى نشر الثقافة المرورية بين قاندي المركبات ومستخدمي الطرق من خلال وسائل الإعلام المختلفة.
 - خلق صورة ذهنية طيبة لجهاز المرور في عيون وأذهان الجماهير من خلال كسب ثقتهم وتحقق التكامل والاندماج والتعاون بين الطرفين في التصدي للمشكلات المرورية.
 - توضيح الرؤية للجماهير التي تستفيد من الخدمة المرورية القائمة منها والجديدة، ومن ثمة الاستجابة للجهود التي تبذلها الحكومة لتحسين هذه الخدمة.¹⁵

- 2- **تحديد الجمهور المستهدف:** تنبثق أهمية تحديد الجمهور المستهدف بدقة من حاجاتنا الماسة إلى تحقيق تأثير فعال للرسالة، حتى لا تشتت الجهود وتضيع الإمكانات التي تم حشدنا هباء. لذا فقد يكون هدفنا توجيه رسالة إعلامية أمنية إلى عموم الجمهور وهو جمهور كبير ومتنوع، ولكن في نفس الوقت لابد من الاهتمام بتوجيه رسائل إعلامية إلى جماعات محددة من الجماهير، أو أفراد لهم أهمية خاصة في نشر ثقافة الوعي الأمني المروري، أو لمن لهم دور في

تحقيق أهداف السياسة المرورية كالإعلاميين ورجال الأمن، وخبراء المرور، فلكل جمهور مستهدف ما يناسبه من رسائل من جهة، وما يلائمه من وسائل إعلامية من جهة أخرى.¹⁶

فإذا أردنا توجيه الرسالة الإعلامية إلى الجمهور العام وجب استغلال كل الإمكانيات التي تتيحها وسائل الاتصال، لتسليط الضوء على مشكلات حوادث المرور وآثارها الاقتصادية والبشرية، فمن الضروري أن يعلم كل فرد الحد الأدنى من المعلومات المتعلقة بمشكلة المرور وآثارها. أما بالنسبة لجماعات الجمهور الخاص مثل سائقي المركبات على اختلافها، فإن من المهم أن يتم توجيه معلومات كافية لهم توضح أهمية الالتزام بقانون المرور، فالحملات تستهدف جمهوراً نسبياً فهي تحظى باهتمام أكبر عدد من الجمهور. فتوجيه الرسالة لكل الجمهور المستهدف يتطلب أن يتناسب مع مستواه الثقافي و الفكري، ومن الضروري أن تتضمن الرسالة معلومات تفصيلية ومكررة بأشكال متباينة لسائقي المركبات والمشاة.¹⁷

3- شكل ومضمون الرسالة: الرسالة هي المضمون أو الموضوع الذي ينقله المرسل إلى المستقبل من خلال الوسيلة، وهي أساس عملية الاتصال وجوهرها. وحتى يتم الاتصال لابد أن يتوفر قدر أدنى من الخبرات المشتركة بين المرسل والمستقبل، مع الأخذ بعين الاعتبار وجود مجموعة من الشروط الواجب توافرها في الرسالة حتى يتسنى لها أن تحدث التأثير المقصود، ومن أهمها:¹⁸

- يجب أن ترسل الرسالة بطريقة تمكنها من كسب انتباه المستقبل ويضم ذلك عناصر التوقيت والعناوين التي تشد اهتمام المستقبل.
- يجب أن تستخدم الرسالة العلامات والرموز التي تجمع بين الخبرة المشتركة بين المرسل والمستقبل، حتى يتم نقل المعنى المطلوب بسهولة، ويتعلق ذلك باستخدام نفس "اللغة" التي يتكلم بها المستقبل وكذا استخدام نفس المستوى من التعبير الذي يسمح له بالاستيعاب والفهم.
- إن الرسالة يجب أن تثير الحاجة الشخصية للمستقبل وأن تقترح طريقة إشباعها كأن تخلق الرسالة ربط بينها وبين بعض حاجاتنا الشخصية مثل الحاجة إلى الأمن، المكانة، الانتماء، الفهم، التحرر من القيود، أي أنها يجب أن تخلق أو تثير لدى الشخص اقتناع بحاجة إلى القيام بتصرف ما للخروج من حالة القلق أو إشباع الحاجة المثارة.

4- اختيار الوسيلة: تنقل وسائل الإعلام الرسائل الإخبارية عبر الزمان والمكان، وتقوم باستعراض الظروف المحيطة، ولهذا توصف -بشكل عام- بأنها أدوات تزيد قدرة الإنسان على فهم مجتمعه، ويقال: أنها تزيد مقدرة الإنسان على التعامل مع واقعه، بتوفيرها معلومات لم تكن

موجودة من قبل، ولهذا فالتأثير مطلوب، مع الأخذ بالاعتبار جوانب القوة والضعف في كل وسيلة. ونظرا لاختلاف قدرات كل وسيلة إعلامية فإنه يقع على كاهل المخططين لحملات الإعلامية التوعوية، وبشكل أخص حملات التوعية المرورية أن يضعوا في اعتبارهم عدة نقاط لاختيار الوسائل والأشكال الإعلامية الملائمة، مثل:

- مدى الإقبال على الوسيلة أي درجة انتشارها.
- درجة الصدق والجاذبية بين الوسيلة والجمهور المستهدف.
- إمكانية وصول الوسيلة الإعلامية للجمهور، فمثلا الرسائل الإعلامية المطبوعة على شرائط فيديو لن تكون في متناول أيد كثيرة، كما أن الأمية تحول دون الاستفادة من الوسائل المطبوعة.¹⁹

وتعتمد الحملات الإعلامية على مجموعة من الوسائل والدعامات من أجل الوصول إلى الجماهير المستهدفة، فالوسيلة تمثل الوسيط بين طرفي العملية الاتصالية وبطبيعة الحال يختار القائم بالحملة الوسيلة التي تتماشى وطبيعة الرسالة والجمهور المستهدف، كما أن نجاح أي تخطيط في الحملات الإعلامية متوقف على كفاءة اختيار الوسيلة المناسبة.

5- اختيار القائمين على تنظيم الحملة الإعلامية: يمثل المصدر أو المرسل عنصرا أساسيا من عناصر الحملة، ولكي يكون مؤثرا ينبغي أن تتوفر فيه الصفات الآتية:²⁰

- أن يمتلك مهارات اتصالية، أي أن تتوفر فيه القدرة و المهارة في استخدام اللغة اللفظية وصياغة الرسالة التي تعبر عن أهداف الحملة و نواياها، إلى جانب تميزه بمستويات معرفية مناسبة.
- أن يكون موضع ثقة المتلقي لأن هذه الثقة هي الأساس الذي يبني عليه المتلقي تصديقه للرسالة، إضافة إلى ضرورة وجود ارتباط وجداني بين مصدر الحملة والجمهور، ينم عنه ولاء هذا الجمهور للمصدر.

خامسا- واقع الحملات الإعلامية المرورية في الجزائر:

على الرغم من ازدياد الاهتمام بحملات التوعية المرورية في الجزائر، وتنوع هذه الحملات واختلاف حجمها ونوعها ومدى استمراريتها، إلا أن الإحصائيات تشير إلى وجود مفارقة تفرض نفسها في الحياة المرورية تتمثل في استمرار زيادة الحوادث المرورية والمخالفات المرورية، وبالتالي تكاليف المشكلة وآثارها رغم زيادة وانتشار الحملات الإعلامية. وفي هذا الصدد يقول "محمد قيراط أنه رغم أن هذه التقنية مطلوبة في بلدنا إلا أنها تعاني كثيرا من النقائص والمشاكل والتفكك وكذا التناقضات

الداخلية للنظام، والذي يعاني نوعا من الخمول على مستوى الموارد البشرية، فقليل من الحملات تحترم المعايير والمنهجية".²¹

ويرجع الباحثون ضعف هذه التقنية في الجزائر لعدة عوامل أهمها:²²

- غياب الاهتمام الكافي بحملات الاتصال الاجتماعي من طرف الهيئات السياسية المسؤولة مما يجعله يمارس إما بصورة عشوائية من قبل بعض الهيئات دون الاعتماد على سياسة واضحة ومدروسة ومحددة التخطيط وتنسيق الجهود، أو بصورة فردية معزولة كمال للاهتمام الأكاديمي من قبل الباحثين والجامعيين.
- افتقار حملات الاتصال الاجتماعي في الجزائر إلى المرجعية النظرية، المستمدة من استخدام البحوث العلمية من أجل تشخيص المشكلة المرورية، وتحليل جوانبها، واتسامه بالعفوية والارتجال، مما يعيق عملية وضع استراتيجية توعوية مرورية سليمة.
- ضعف المصادقية، بسبب تهميش الأخصائيين في ميدان الاتصال، علم الاجتماع، علم النفس وغيره، في التخطيط للحملات الإعلامية.
- اعتماد أغلب الحملات الإعلامية على المبادرات الفردية والجهود التلقائية التي تظهر في المناسبات، وكثيرا ما يؤدي التكرار المستمر بدون تقديم أي جديد إلى الملل وهذا ما يقلل من احتمال نجاحها.
- انعدام المراكز الخاصة بسبر الآراء وهذا الفراغ يؤدي إلى اتخاذ القرارات دون القيام باستقصاء الجمهور الذي يتباين في خصائصه واتجاهاته وقيمه فيما يتعلق بالحملة.
- نمطية الوسيلة، إذ تعتمد معظم حملات الاتصال الاجتماعي في الجزائر على الوسائل المسموعة المرئية ثم الملصقات الحائطية وأخيرا سائر الوسائل المكتوبة، في حين لا يحظى الاتصال الشخصي بأهمية (زيارات، تنظيم اجتماعات، لقاءات، ندوات)، والذي تؤكد الأبحاث فاعليته في تغيير الاتجاهات أكثر من وسائل الاتصال الجماهيري.
- نمطية وضبابية الهدف أو الغاية، وهذا نتيجة اعتماد الحملات الإعلامية على الأهداف العامة، مثل تحقيق الأمن في الطرقات، حيث يؤكد "لندن" Denis Lindon: "أنه يتعين على المسوقين الاجتماعيين ترجمة الهدف العام للمنظمات الاجتماعية في صيغ عملية تتضمن الجماعات المستهدفة والسلوكيات المرغوبة"، أي لابد من وضع أهداف إجرائية أكثر دقة ووضوحا وتحديد القطاعات الجماهيرية المستهدفة وكذا السلوكيات المرغوبة، مثل الاستعمال الإرادي لحزام الأمن من طرف السائقين، حيث يكون السلوك

المراد تحقيقه (الاستعمال الإرادي للحزام) (والقطاع الجماهيري المستهدف) (السائقين) واضحين.

- هيمنة أساليب الوعظ والإرشاد والتلقين والتعليم في تصميم الرسائل الإعلامية المتضمنة في الحملات الإعلامية، وتقديم رسائل أحادية ذات بعد واحد، تقتصر للتفاعلية ووجود الرأي الآخر فيها.

- افتقار الحملات الإعلامية إلى تقديم حلول مقنعة وواقعية وممكنة التنفيذ.

- غياب المتابعة والتكرار والتقييم، حيث لا تخضع أغلب حملات الاتصال الاجتماعي في الجزائر إلى المتابعة والتقييم فهي تنقطع فجأة ودون تخطيط مبرمج وتظهر فجأة كما أنها غير منتظمة في الاستمرارية مما يقلل من نجاعتها وقدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، إضافة إلى ضعف تقييم العمل المبذول والذي يؤهل القائمين على الحملات لتصحيح أخطائهم في المستقبل.

ويضيف أديب محمد خضور في تقييمه للحملات الإعلامية المرورية العربية عموماً مجموعة من

النقائص، أهمها: ²³

- تدني فعالية حملات التوعية المرورية العربية ومحدودية التأثير الذي تتركه في الجماهير المستهدفة، حيث تؤكد الإحصائيات استمرار ارتفاع عدد المخالفات المرورية، واستمرار ارتفاع حوادث المرور.

- الاندفاع باتجاه الرهان على الحملات، وحشد معظم الجهود والاهتمامات والإمكانيات المادية والبشرية في تنفيذ هذه الحملات، وذلك على حساب تحقيق التوعية المستدامة، ذلك أن الحملة قد تكون ضرورية ومفيدة في وضع معين ولمواجهة مشكلة معينة، أو عندما يبرز موقف طارئ يستدعي معالجته أداة استثنائية هي الحملة. ولكن حتى تستطيع الحملة تحقيق أهدافها يجب أن تقع ضمن الإطار العام لإستراتيجية التوعية المرورية المستدامة، وفي ضوء احتياجاتها ومتطلباتها، وضمن خطتها وبرامجها.

- عدم الاعتماد على نتائج البحوث المرورية النظرية والميدانية، حيث تفرض ضخامة المشكلة المرورية، وتعدد الجهات والأطراف المعنية بها، وتنوع أسبابها، وتعدد سبل مواجهتها، ضرورة استخدام البحوث العلمية من أجل تشخيص المشكلة، وتحليل جوانبها

المختلفة، وظروفها النفسية والاجتماعية والفنية، ثم الاستفادة من هذه النتائج في وضع إستراتيجية توعية مرورية واقعية سليمة.

- التركيز على الذات (الجهاز المروري)، وعدم الاهتمام كما يجب بالآخر (الجمهور)، حيث يتم تحديد الأهداف والفعاليات والنشاطات انطلاقا من حاجات ورغبات ذاتية، ويسود الاعتقاد بأن الحملة هي ملك للجهاز وليس ملكا للجمهور، ولذلك لا تعطي ردود الفعل واستجاباته وحاجاته واهتماماته وانشغالاته وأحكامه ما تستحقه من الاهتمام، وربما يتم إهمالها أحيانا، فتسيطر قيم الاتصال ذي البعد الواحد، أي الاتصال الخطي وحيد الاتجاه، من المرسل إلى المستقبل، وهذا ما يؤدي إلى اختزال الحملة إلى شعار، ثم اختزال المشكلة على صورة الجهاز، ثم اختزال صورة الجهاز إلى صورة قادة الجهاز، هذا يؤدي إلى تقزيم الحملة، وشللها، ومنعها من تحقيق أهدافها.

- تخطيط الحملة وتنفيذها وتغطيتها إعلاميا وفق مجرى تفاعلي لا يؤدي إلى تعميق فهم المواطن للمشكلة، وتعزيز وعيه بها، ودفعه للإسهام في حلها، وإنما يصب في مجرى تعزيز الجهة الرسمية، وتأكيد قوة حضورها، وتضخيم ما تبذله من جهود ومنظور فهمها للمشكلة.

- الرهان على الإعلام لوحده، حيث لا يمكن تجاهل الجذور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والنفسية للمشكلة المرورية، فقد يقوم الإعلام بتوعية الأفراد وتنقيفهم معرفيا، ولكنه قد لا يستطيع تحويل المعرفة والاتجاهات إلى سلوكيات تتوافق وتوجهات الحملة.

- الخلل في تصميم الرسائل الإعلامية، من حيث معايير اختيارها لموضوعاتها ومضامينها، وأساليب معالجة هذه الموضوعات، وطرق عرضها وتقديمها، ومصدرها، أو الشخص الذي تنقل الرسالة عن طريقه، من حيث المصداقية والكفاءة والخبرة والمعرفة.

سادسا- الحملات الإعلامية وضمن جودة الخدمة العمومية المرورية: بعد استراتيجي وهدف تنموي

لا يمكن اعتبار أي مؤسسة إعلامية بأنها ذات طابع خدمة عمومية وتلعب الدور المنتظر منها، إلا إذا ارتبطت بالاحتياجات الديمقراطية والثقافية للمجتمع، من خلال برمجة تأخذ في عين الاعتبار حضور المواطن والتفاعل معه، وبرمجة تقدم إجابات شافية عن علاقة المواطن بمختلف أجهزة الدولة، ومعرفته بمؤسساتها، وبيان ما له علاقة بالاقتصاد والصحة والتعليم والبيئة والأمن المروري، وأيضا علاقة المواطن بالآخر، بهدف خدمة المصلحة العامة، وإشراك فعاليات المجتمع

المدني والخبراء والنقابات المهنية في مجلس إدارة تليفزيون الخدمة العامة، هذا بالإضافة إلى الاعتماد بشكل أساسي على ضريبة يسدها المشاهد في تمويل تليفزيون الخدمة العامة، كي تكون هناك رقابة مجتمعية على مدى استقلالية هذا الجهاز من عدمه.²⁴

وبناء عليه يمكن الإشارة إلى مجموعة من المتطلبات والمرتكات التي يقوم عليها مفهوم الخدمة العمومية المرورية، والتي ينبغي على القائمين على هذه الخدمة مراعاتها والالتزام بها، وهي:

1- التنوع:

تقديم جملة من برامج التوعية المرورية المتنوعة، بما فيها مضامين تربية وإخبارية وترفيهية ذات قيمة عالية، ويتأسس الالتزام بالتنوع في البرمجة على ضرورة تمكين الجمهور من الوصول إلى معلومات حول الكثير من المسائل والموضوعات ذات العلاقة بالمشكلة المرورية.

2- عدم التحيز:

وهذا المعيار مرتبط أشد الارتباط بمعيار الاستقلالية، فإذا سلمنا أنه ليس من المقبول أن تستخدم الحكومات الأموال العامة للترويج لأرائها ووجهات نظرها، فإن الأمر نفسه ينطبق على القائمين على الخدمة العامة، إذ لا يحق لهم استثمار وتوظيف التفويض المجتمعي الممنوح لهم للتسويق أو دعم وجهة نظر معينة واستبعاد أخرى.²⁵ حيث تتميز حملات التوعية المرورية التي تنظمها الأجهزة المرورية في البلدان العربية بغياب الموقف النقدي، وخاصة في المجالات المتعلقة بكل ما يخص الأجهزة المرورية من ممارسات وسلوكيات وأفراد وقيادات وبرامج، كما أنها تركز أساساً على تحسين صورة الأجهزة المرورية، وكذا على الشخصيات القيادية المرورية بشكل يصل إلى حد التمجيد.²⁶ كما يظهر التحيز في اختيار موضوعات الحملة، وإهمال القضايا الملحة لبعض الاعتبارات يؤدي إلى عزل الحملة عن مجالها وجمهورها، فحين تشير مثلاً المعطيات الهامة للمجال الذي تجري فيه حملة توعية مرورية، إلى أن السبب الرئيسي في كثرة حوادث المرور في العواصم العربية المزدهمة هو السياسة غير المدروسة لزيادة عدد السيارات، والفشل في تجديد شبكة الطرق، وتخلف هندسة المرور، والتراخي في إنفاذ قوانين المرور وأنظمتها، والفشل في مساهمة التحديات، وإيجاد شبكة مواصلات عامة ومتطورة، فإنه يجب التركيز على هذه الموضوعات، بدل التعامي عنها والتركيز على قضايا أخرى مثل عدم انضباط السائقين، أو عدم احترام البعض لآداب القيادة وأخلاقياتها.²⁷

3- توظيف تكنولوجيات الاتصال الحديثة:

إضافة إلى الدور التقليدي للخدمة العمومية في التليفزيون والإذاعة في تدعيم التماسك الاجتماعي، فإنه يجب عليها الالتزام بضرورة المساهمة في الدمج الرقمي للكثير من الفئات الاجتماعية، حيث يتطلب الأمر أن تكون قادرة ومؤهلة لتوظيف كل التجديدات التكنولوجية، حرصا منها على التناغم الدائم مع جمهورها حاضرا ومستقبلا، من خلال استخدام الانترنت والموارد التفاعلية في دعم المضامين التقليدية لتلفزيون الخدمة العمومية.

4- الشمولية:

وتعني ضرورة توفير الخدمة العامة لكل السكان، سواء تعلق الأمر بالمضامين (اللغات)، أو التكنولوجيا المستخدمة من خلال تمكين كل سكان منطقة ما توجد بها قناة خدمة عامة حاصلة على الترخيص من استقبال إشارات البث، وبالتالي مجموع الخدمات التي تقدمها هذه القناة.²⁸ حيث يجب أن تشمل عملية التوعية المرورية مختلف المجالات المرورية، وجميع جوانب الحياة المرورية، وتستهدف الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية.

5- الاستمرارية:

يجب أن تتصف بالاستمرارية و الديمومة، فهي بالتالي عملية مستدامة وليست مجرد حدث أو مجموعة أحداث متفرقة، وذلك حتى تترسخ الثقافة المرورية لدى الفئة الموجهة إليها وتخلق لديهم نسقا معرفيا وسلوكيا إيجابيا، لذا فإن الاستمرارية شرط أساسي لتحقيق أهداف التوعية المرورية. والقاعدة العامة نقول أن "التعليم الهادف يهذب السلوك والتوعية المستمرة تعزز المعرفة لذلك فإن إفرزات التعليم والتوعية حول سلامة المرور تجعل الفرد أكثر وعيا بها ويستجيب في ذاته لندائها".

6- التكامل:

التوعية المرورية عملية متكاملة، بمعنى أنها تهتم بمختلف الأطراف المعنية بالمسألة المرورية (البشرية، الهندسية، القانونية، العمرانية)، وتهتم بمختلف جوانب المشكلة المرورية (الاقتصادية، النفسية الاجتماعية)، وتتطلب من حقيقة أن هذه الأطراف متكاملة، وبالتالي فإن الجهد التوعوي المروري يجب أن يكون متكاملًا.

7- المنهجية والانتظام والتماسك:

التوعية المرورية عملية منهجية منتظمة ومتماسكة، تحدد أسسها ومنطلقاتها وأهدافها، وتضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحقيق هذه الأهداف، وهذا ما يفسر كون التخطيط والبرمجة هما الدعامتان القويتان اللتان تقوم عليهما التوعية المرورية.

8- التجدد والتطور:

التوعية المرورية عملية متجددة ومتطورة، حيث تستطيع أن تواكب المتغيرات الحاصلة في الحياة الاجتماعية (أنظمة، تقنيات وقوانين وأنماط المعيشة ومتغيرات ديمغرافية واجتماعية و اقتصادية) من الضروري التجديد والابتكار في مضامين التوعية المرورية، وفي الخطاب المروري، وفي الوسائل والموضوعات وأساليب المعالجة المستخدمة.

9- التفاعلية:

التوعية الناجحة هي التي تتبعد عن التلقين والإكراه وتعتمد أسلوب التفاعل، وتتجح في رفع فعالية الناس و تفاعلهم مع الأهداف الإستراتيجية للتوعية المرورية .

10- تنوع الوسائل و تكاملها:

إن تنفيذ التوعية المرورية في أوساط المجتمع يستوجب استغلال واستعمال جميع وسائل الإعلام والاتصال، والتي تعتبر جزء ضروري مكون للتتظيم الاجتماعي للمجتمعات الحديثة كالمدارس، المساجد، مدارس السباق، وغيرها، فكلما تعددت وسائل الدعم المعتمدة أمكن إيصال الرسالة التوعوية الوقائية إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة، وبالتالي يمكن توعية شرائح عريضة من المجتمع.²⁹

وعلى هذا الأساس تحتل حملات التوعية المرورية مكانة مهمة في مجمل الجهد التوعوي المروري في المؤسسات الإعلامية من أجل الالتزام بمهام الخدمة العمومية المرورية، لذلك تسعى مختلف الأجهزة والجهات المعنية بنشر ثقافة مرورية، كمقدمة لتحقيق توعية مرورية تسهم في تحقيق السلامة المرورية، ويتطلب نجاح الحملات الإعلامية المرورية في ضوء متطلبات الخدمة العمومية توفرها على مجموعة من العوامل والأسس، هي:

- إن أهمية حملة التوعية المرورية، واتساع نطاقها، وتعدد فعالياتها ونشاطاتها، وخطورة فشلها، عوامل تفرض تشكيل لجنة متابعة خاصة تضم كوادر مؤهلة على اطلاع واسع وعميق بالحملة وأهدافها ومراحلها وأهدافها.
- أن تتصف بالاستمرارية والديمومة، ولا تكون مجرد فعاليات متفرقة ومناسباتية.
- أن تقوم على التخطيط العلمي لوضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وتحديد البرامج ومضامينها من أجل تحقيق الأهداف ضمن الإمكانيات المتاحة وفي ضوء الظروف القائمة، وذلك بأقصر وقت وأعلى كفاءة وأقل تكلفة.

- أن تكون شاملة في أهدافها وموضوعاتها وال جماهير المستهدفة من نشاطها الاتصال، بحيث تشمل مختلف المجالات المرورية، وجميع جوانب الحياة المرورية، وتستهدف الوصول إلى جميع الشرائح الاجتماعية.
- أن تكون متكاملة، بحيث تهتم بمختلف الأطراف المعنية بالمسألة المرورية (البشرية والهندسية والقانونية والعمرانية)، وتهتم بمختلف جوانب المشكلة المرورية (الاقتصادية والنفسية والاجتماعية)، وتتطلب من حقيقة أن هذه الأطراف متكاملة، وبالتالي فإن الجهد التوعوي المروري يجب أن يكون متكاملًا.
- أن تتسم بالتجدد والتطور بحيث تواكب المتغيرات الحاصلة في الحياة الاجتماعية (أنظمة وتقنيات وقوانين وأنظمة معيشة ومتغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية)، التي تترك آثارها الهامة على الحياة المرورية، وهذا ما يستدعي ضرورة التجديد والابتكار في مضامين التوعية المرورية، وفي الخطاب المروري، وفي الوسائل والموضوعات وأساليب المعالجة المستخدمة.
- أن تتسم بالتفاعلية لأن الحملات الإعلامية المرورية الناجحة هي التي تبتعد عن التلقين والإكراه، وتعتمد أسلوب التفاعل مع مختلف فئات المجتمع، حتى يكون هناك تفاعل إيجابي مع الأهداف الإستراتيجية للتوعية المرورية، لأن التوعية المرورية السليمة يجب أن تقوم على أساس القناعة الذاتية والسلوك الطوعي.³⁰
- أن يكون الطابع المهيمن على حملات التوعية المرورية هو الطابع الإعلامي من أجل تخليصها من هيمنة الطابع الدعائي والإعلاني، حتى لا تتحول الحملة إلى مهرجان احتفالي، مليء بالنشاطات والفعاليات التي تأخذ شكل الطقوس، والتي تهيمن عليها الشعارات الرنانة، فيتعرض لها الناس نظرا لأنها تحاصر حياتهم اليومية، لكن دون جدوى أو فعالية.³¹

خاتمة:

ومما سبق نستنتج أن التوعية المرورية هي أهم ركيزة للوقاية من حوادث المرور لما تتميز به من ديمومة التأثير وفعالية الأداء على المدى البعيد الذي يستهدف تكوين إنسان واع ومسؤول، يمكنه من الإسهام في مسار التنمية والرفي بفكره وروحه وصحته، ولعل أهم ما يميز العمل التوعوي الحاضر هو الإتاحة الواسعة والمتدفقة لأشكال ووسائل الاتصال، التي تعد أهم وسائل القيام بحملات توعية شاملة ومؤثرة، خصوصا إذا توفر لاستعمال هذه الوسائل عقل مفكر يستوعب آليات التخطيط والممارسة التي تتيح له العمل وفق إستراتيجية اتصالية ناجحة، مما يوجب على المجتمع المدني أن يبادر إلى العمل على بعث جهود التوعية في المجتمع للحد من مخاطر إرهاب

الطرق على الفرد والمجتمع، عبر فعاليات وسائل الإعلام والندوات والجمعيات وكل المكونات الاجتماعية، من خلال مشاركة الهيئات والجمعيات العامة المختلفة في الدولة في مجالات التوعية المرورية، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأُسرة والمدرسة، تدعيما لما يقوم به الجهاز الأمني، ذلك أن المقوم الأساسي لنجاح الحملات الإعلامية المرورية هو تضافر الجهود والتنسيق بين كل مؤسسات المجتمع وأفراده والدولة في إطار استراتيجيات بعيدة المدى لتنشئة مواطن قادر على تحمل مسؤولياته تجاه المحيط الذي يعيش فيه.

إلا أن تزايد الحوادث المرورية والمخالفات المرورية في الجزائر، ومنه ارتفاع الخسائر المادية والبشرية حسب الإحصائيات يستدعي إعادة النظر في أسباب ذلك، وخاصة في تلك المتعلقة بالحملات الإعلامية، ومراعاة متطلبات الخدمة العمومية المرورية في التخطيط لها وتنفيذها لتحقيق أهداف التوعية المرورية المستدامة، فرغم أن الإعلام لوحده ليس الكفيل بالحد من الآثار الخطيرة لظاهرة الحوادث المرورية في الجزائر، لوجود عوائق وتحديات اجتماعية ونفسية واقتصادية وقانونية تتطلب الوعي الشامل بكل أبعاد هذه الظاهرة من طرف كل الجهات والأطراف المعنية في المجتمع، إلا أنه لا يمكن الاستهانة بدوره وبآليات تفعيله حتى يكون في المستوى المطلوب، خاصة أن الدراسات العلمية أثبتت عدم نجاعته لمجموعة من العوامل، التي ترتبط أساسا بعدم المصادقية والموضوعية في تناول الإعلامي لموضوعات الحملة الإعلامية، وعدم الاستمرارية فيها، وطغيان الطابع الدعائي والإعلاني على أهم مضامينها، وعدم التجديد والابتكار فيها، وفي الوسائل والموضوعات وأساليب المعالجة المستخدمة.

التوصيات:

بناء على ما سبق، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- الاستعانة بنتائج البحوث والدراسات العلمية التي تتناول الحملات الإعلامية بالنقد والتقييم، من أجل تدارك النقائص وابتكار آليات تفعيلها، بما يتوافق مع التطورات والتغيرات الحاصلة في الحياة المرورية.
- إعادة النظر في مفهوم الخدمة العمومية المرورية من طرف المؤسسات الإعلامية العمومية، من خلال تقديم خدمات إعلامية عالية الجودة، تجذب الجمهور واهتمامه، مما يستدعي توظيف كل الوسائل التكنولوجية والتفاعلية لدعم مضامينها وتحسينها، التي يجب أن تواكب ما تشهده البيئة الرقمية من تطورات، وما تمنحه من خدمات.
- استخدام الوسائل الإلكترونية في التوعية المرورية لأنها تتميز بالفاعلية، واستغلال خاصية التواصل والتفاعل لخلق تجاوب الرأي العام مع برامج الحملات الإعلامية المرورية، من أجل الإدلاء

بالآراء المختلفة الإيجابية منها أو السلبية، التي من شأنها أن تساهم في تعزيز الإيجابيات وتصحيح جوانب القصور وتجنبها مستقبلا.

الهوامش والمراجع:

- ¹. إحصائيات حوادث المرور الجسمانية خلال الأشهر السبعة الأولى من سنة 2011، المركز الوطني للوقاية والأمن عبر الطرق، ص ص: 4-6.
- ². فوزي بودقة، الوقاية من حوادث المرور في الجزائر (التحديات والبدائل)، فعاليات الملتقى الدولي الثالث حول: تطبيقات الأرغنوميا بالدول السائرة في طريق النمو (الواقع والآفاق)، 26-27 أكتوبر 2015، الجزائر، ص: 86.PDF
- ³ سمير محمد حسين، الإعلان، المداخلة الأساسية، عالم الكتاب، القاهرة، 1980، ص16.
- ⁴ Alex Marchelli: Les sciences de l'information et de la communication, 4eme édition, supérieur, Paris, 2006, p63. Hachette
- ⁵. كرم شلبي، معجم المصطلحات الإعلامية (إنجليزي-عربي)، دار الشروق، بيروت، 1989، ص83.
- ⁶. صابر سليمان عسران، تخطيط وتنفيذ الحملات الإعلامية) مجلة الفن الإذاعي (العدد 179 ، اتحاد الإذاعة والتلفزيون المصري، يوليو 2005، ص: 31.
- ⁷. الصادق رايح، مفهوم الخدمة العامة في التلفزيون (بين المقاربة التجارية والمنظور النقدي)، مجلة الإذاعات العربية، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد إذاعات الدول العربية، عدد2، 2011، ص ص: 16-17-18.
- ⁸. عبد القادر براينيس، التسويق في مؤسسات الخدمات العمومية (دراسة على قطاع البريد والاتصالات في الجزائر)، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، إشراف: عيسى ياحة، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص:59.
- ⁹. أديب محمد خضور، حملات التوعية المرورية العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، pdf. ص ص: 76-77.
- ¹⁰. أحسن مبارك طالب، سبل ووسائل الوقاية من حوادث المرور، الندوة العلمية (التجارب العربية والدولية في تنظيم المرور)، مركز الدراسات والبحوث، الجزائر، 1-3 جوان 2009، pdf، ص ص: 14،16.
- ¹¹. عمرو صلاح الدين ججموم، التوعية المرورية وأثرها في التقليل من الحوادث المرورية، ندوة حوادث المرور، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2005، ص ص: 209-221.
- ¹². أحسن مبارك طالب، المرجع السابق، ص ص: 18، 26.

13. عيسى بوكرموش، إستراتيجية الاتصال في الحملات الإعلامية (دراسة وصفية لإستراتيجية التوعية المرورية ولاية غرداية نموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة في علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، 2012-2013، ص ص: 88-89.
14. أديب محمد خضور، حملات التوعية المرورية العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، pdf، ص ص: 12-13.
15. جاسم خليل ميرزا، الإعلام الأمني بين النظرية و التطبيق، مركز الكتاب للنشر، ط1، 2006، ص: 203.
16. محمد محمد إبراهيم، محسن علي الكبتي: إدارة التسويق أسس ومبادئ عملية، مكتبة عين شمس، القاهرة، 2002، ص: 24.
17. المرجع نفسه، ص: 24.
18. جاسم خليل ميرزا، المرجع السابق، ص: 205.
19. المرجع نفسه، ص: 206.
20. سامية محمد جابر، الاتصال الجماهيري والمجتمع الحديث (النظرية و التطبيق)، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1984، ص: 162.
21. عبير تبناني، الحملات الإعلامية الإذاعية الخاصة بالتوعية المرورية في الجزائر (دراسة ميدانية على عينة من جمهور السائقين بولاية سطيف)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011-2012، ص: 158.
22. المرجع نفسه، ص ص: 158-162.
23. أديب محمد خضور، المرجع السابق، ص ص: 122-134.
24. جمال الزرن، تليفزيون الخدمة العامة والديمقراطية (أية علاقة)، مجلة الإذاعات العربية، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد إذاعات الدول العربية، عدد2، 2011، ص: 32.
25. الصادق رابح، المرجع السابق، ص ص: 21-22.
26. أديب محمد خضور، المرجع السابق، ص: 130.
27. المرجع نفسه، ص ص: 136-137.
28. الصادق رابح، المرجع السابق، ص ص: 21-22.
29. عبير تبناني، المرجع السابق، ص ص: 153-154.
30. سامية محمد جابر، المرجع السابق، ص ص: 13، 14، 15، 103.
31. أديب محمد خضور، المرجع السابق، ص: 132.

واقع النقد الأدبي الجزائري المعاصر

- بلقاق لخضر، سنة ثالثة دكتوراه نقد جزائري معاصر، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

- د، مسعود عبد الوهاب، أستاذ محاضر أ، جامعة زيان عاشور بالجلفة

الملخص باللغة العربية:

المتتبع للنقد الأدبي الجزائري يلاحظ أنه مرّ بعدة مراحل، فبعدما كانت بدايته عبارة عن مجرد محاولات في شكل مقالات وأعمدة صادرة عن مجلات وصحف، اتسمت بالانطباعية والعفوية والتركيز على الأخطاء اللغوية، وإطلاق الأحكام النقدية الجزئية، وكان ذلك كله في إطار ما يطلق عليه النقد الأدبي الكلاسيكي، لكن سرعان ما برز جيل من النقاد الشباب الذين حاولوا مسايرة الحركة النقدية العربية والتأسيس لنقد أدبي جزائري يواكب التطورات التي عرفتها المناهج والنظريات النقدية الأدبية، إذ تميزت الحركة النقدية الجزائرية منذ نشأتها بحركية دائمة، حيث انفتحت على الآخر بكل ما يحمل من خصوصية وتميز، رغم أن هذا الانفتاح هيمن عليه اجترار التنظير، مع الوافد الذي لا يمت بصلة لثقافتنا، ومع الواقع الذي يعج بالصراعات التي تتجسد في التعدد المصطلحي المستمد من القاموس الشرقي حيناً، ومن المفهوم الغربي في أحيان أخرى، هذا الواقع كرّس معالجة نقدية لا تتلائم مع خصوصية الإبداع الجزائري وتشعره بالاغتراب في كثير من الأحيان، ومن خلال هذه المقالة سنحاول معالجة واقع النقد الأدبي المعاصر في الجزائر مع التطرق إلى أبرز الإشكاليات والعقبات التي كثيراً ما وقفت أمام تطوره وألبسته حلّة من الغموض والالتباس لدى المتلقي من جهة، وعدم ملائمة خصوصية النص الجزائري من جهة ثانية.

الكلمات الدالة: النقد، الجزائري، المعاصر، المناهج النقدية، واقع، النص الأدبي.

ملخص المقال باللغة الفرنسية:

Celui qui s'intéresse à la critique algérienne constate qu'elle est passée par plusieurs étapes : ses débuts sont considérés comme des tentatives pures et simples d'articles imprégnés de l'impressionnisme, de la spontanéité, une concentration sur les fautes linguistiques et la production des jugements et se rattachant à tout ce qui caractérise la critique classique. Puis cette tendance ne tarde pas à céder le pas rapidement à « une nouvelle génération de jeunes », qui ont essayé d'être en parfaite symbiose avec le mouvement critique arabe et de fonder une critique littéraire algérienne proprement dite au diapason avec les évolutions touchant les méthodes et les théories critiques littéraires, dont le commencement est caractérisé par un dynamisme permanent et une ouverture sur l'autre (altérité) avec ses propres

particularités et ses différences, malgré une imitation étroite et sans originalité sur le plan de théorisation avec des éléments qui n'ont aucun lien avec notre vécu et notre culture avec une réalité émaillée de conflits incarnés dans le dilemme du choix des terminologies tantôt issues de l'Orient tantôt issues de l'Occident. Une critique souvent aux antipodes de l'esprit créatif algérien d'où on ressent parfois un certain sentiment d'aliénation.

Dans cet article, on essaiera de traiter le thème de la réalité de la critique algérienne en abordant les principales problématiques et les écueils dressés devant ses évolutions lui affublant une certaine ambiguïté et confusion chez le lectorat d'une part, et son inconvenance avec le texte algérien d'autre part.

Mots-clefs : critique, algérien, contemporain, méthodes critiques, réalité, texte littéraire.

وجد الإبداع الأدبي الجزائري نفسه مثله مثل أي إبداع، أمام مسألة نقدية باعتباره فضاء يُلْفَه الغموض، فهو بحاجة مُلحة لفك شفرته وسبر أغواره، وتحتاج هذه المسألة إلى أدوات منهجية وآليات مضبوطة حتى يتم استكناه النص وكشف خباياه، دون طمس أو تشويه، أو انتهاك لمقدساته، إذ توجب مسايرة هذا الإبداع بمقاربات نقدية تستطيع مسايرة ذلك المستوى الذي وصلت إليه الكتابة الإبداعية في الجزائر، فالمنتبع للحركة النقدية الجزائرية يجد أنّ الممارسات النقدية الجزائرية تحتاج إلى بعض المراجعة خاصة ما تعلق بالجانب النظري منها، ولا سيما جهازها المصطلحي والمفاهيمي. يتخبط النقد الأدبي في الجزائر في أزمة تتمثل أساسا في غياب منهج نقدي مُعَيَّن يستند إليه النقاد في مقارباتهم النقدية للنصوص الأدبية، « إذ يكشف تتبعنا للنتاج الأدبي الذي عرفته الجزائر في العقود الأخيرة عن عمق الإشكالية حيث تتجلى لنا المفارقة الرهيبة بين ثراء النصوص الإبداعية وتنوعها وانفتاحها على الحداثة والتجريب مقابل غياب شبه تام للنصوص التنظيرية المواكبة له»¹.

ومن الدال القول أن حضور النقد مرهون بحضور الأدب، وإن كان غياب هذا الأخير في الجزائر أمرا غير وارد إطلاقا، في ظلّ ما تزخر به أمتنا ومنذ القدم بأقلام أدبية نقشت أسمائها من ذهب في سماء الساحة الأدبية والعربية، حيث أنّه لا يمكن لأحد أن ينكر وصول بعض الأسماء الأدبية الجزائرية إلى العالمية، وفي مقابل ذلك كان لا بد من إيجاد إبداع نقدي في حقل النقد الجزائري يساير ذلك التطور، بعيدا عن العفوية والانطباعات الجزئية التي طالما سادت في الساحة النقدية الجزائرية يقودنا هذا الكلام إلى التساؤل هل توجد تجارب تأسيسية للنقد الجزائري المعاصر؟ وهل استطاع هذا النقد بلورة فكر نقدي متميز على الصعيد العربي؟ أم أنه امتداد للنقد المشرقي؟ فاعتمد آلياته وأدواته وطبقها على الأدب الجزائري؟ وهل في الجزائر اجتهادات نقدية تعمل على تطوير الممارسات النقدية أم أنه لا يعدو كونه اجتهادات فردية؟ وإلى أي مدى كانت هذه الممارسات تراعي

خصوصية الإبداع الجزائري؟ وكيف كان تلّقي النقد الجزائري للمناهج والنظريات النقدية الحديثة والمعاصرة؟ وما هي أبرز إشكاليات النقد الجزائري المعاصر والمترتبة خاصة على تلّقي المناهج النقدية المعاصرة؟

عرف النقد الأدبي في الجزائر بداية متواضعة، فكان دوره في البداية محدودا جدا، حيث أنّ جلّ الدراسات والبحوث التي تطرقت لبداية النقد الجزائري تذهب إلى أنّه " لا جدوى للبحث عن خطاب نقدي جزائري يستحق الدراسة والتمحيص ضمن أطر الخطاب النقدي وحدوده المنهجية والاصطلاحية، وكل ما هنالك هو مجرد محاولات قليلة وفقيرة، متناثرة في بعض الصحف والمجلات، كان يدبجها بعض الكتاب أمثال: رمضان حمود ومحمد سعيد الزاهري ومحمد البشير الإبراهيمي وابن باديس وحمزة بوكوشة وأحمد دياب وعبد الوهاب بن منصور وأحمد رضا حوجو، وغيرهم من الأدباء والمشايخ الذين لم نعرف واحدا منهم جعل النقد شغله الشاغل"². فقد كانت المقالة هي الشكل الذي يجسد هذه المحاولات التي كانت تقتصر إلى التصور النظري والإطار المنهجي، فاستمت بالانطباعية والملاحظات السطحية العامة بالإضافة إلى تصحيح الأخطاء اللغوية التي قد تعتري النصوص المدروسة، والتركيز فقط على الرسالة التي يقدمها النص الأدبي. ولقد وُصف الخطاب النقدي الجزائري في بداياته التأسيسية بأنّه "لا يقوم على أسس نقدية ثابتة أو أصول تعارف عليها النقاد العرب أو النقاد المعاصرون، فهو بذلك أقرب إلى خواطر أملتها ظروف معينة، ومناسبات عامة، وهذا لا يعني التقليل من قيمة تلك المحاولات النقدية، فهي بلا شك تعبر عن مرحلة نقدية مهما كان مستواها وتصدر عن اتجاهات فكرية وفنية، ولكن من الواضح أيضا أنها لم تصل إلى مرحلة التأسيس لمدرسة نقدية جزائرية لها خصائصها ومميزاتها الفكرية والفنية، على غرار ما ظهر في المشرق العربي"³.

وما يؤكد صحة الكلام السابق هو ما تضمنته دراسة أبو القاسم سعد الله عن النقد الأدبي في الجزائر والتي نشرها في مجلة الآداب البيروتية سنة 1960، والتي قال فيها " إذن كيف نتحدث عن النقد الأدبي في الجزائر، بينما نحن لا نعترف أو لا نكاد نصدق أن عندنا أدبا ناضجا شق طريقه مع قافلة الأدب العربي المعاصر أو الأدب العالمي؟! و الحق أن صواب هذه الفكرة ظاهر إلى حد بعيد، سيما إذا أخذت على سطحيتها فالأدب عندنا -كفن- لا يزال متخلفا من حيث الكم والموضوع والأسلوب، فليس هناك -بالعربية- قصة توفرت لها شروط الإجابة في التقنية والعلاج، أو شعر تطور مع عواطف الناس وظروفهم، ولا نتاج مسرحي واكب المرحلة الراهنة من تاريخنا، وعبر عن مشاعرنا في الحب والكفاح وبالتالي ليس هناك أدب متكامل يعيش مع مشاكلنا الذهنية والعاطفية،

فكيف بعد هذا نحاول الحديث عن النقد الأدبي، بينما النقد والأدب صنوان يسند ويكمل أحدهما الآخر؟ ولكن ما دمنا نعترف بوجود محاولات من الأدب فمن الحق أن نعترف كذلك بوجود محاولات أخرى في النقد، إنها مجرد محاولات تتلائم مع المستوى الفني لإنتاجنا الأدبي⁴.

إن في كلام أبو القاسم سعد الله إثبات آخر عن ضعف النقد في هذه المرحلة من مراحل الحياة الأدبية والفكرية والنقدية من تاريخ الجزائر، فهو يعترف بعدم وجود أدب ناضج في جميع الأجناس الأدبية، سواء تعلق الأمر بالشعر أو النثر أو المسرح، وبالتالي -حسب رأي الناقد- بما أن الأدب والنقد مرتبط بعضهما بالآخر فهما صنوان يكمل ويسند أحدهما الآخر، فسيكون حتما من الاستحالة وجود نقد يضاهي ما وجد آنذاك في البلدان الأخرى، رغم أنه هناك من لا يوافق الناقد ويرى بأن النقد قد يسبق الإبداع الأدبي بأصنافه على الأقل على المستوى التنظيري، "كما أنّ تواجد النقد لا يرتبط في أساسه بوجود الأدب إلا إذا قصدنا الجانب التطبيقي منه فقط، فالنقد في حقيقته أوسع من ذلك، وبالتالي يمكن له أن يسبق الإبداع ويتقدمه، والعكس صحيح أيضا، مادام لكل منهما دوره ومكانته في الحركة الثقافية والفكرية و في بناء الحضارة"⁵.

وفي خضم الحركة النقدية التي عرفتها الساحة النقدية بالمشرق العربي، تكوّن جيل من النقاد المؤسسين في الجزائر، والذين تتلمذوا على أيدي كبار أساتذة الجامعات الشرقية، فنهلوا من معارفها وشربوا من منابعها، وحملوا لواء علمائها ووقعوا تحت تأثير احتكاكهم بها، من بينهم أبو القاسم سعد الله وصالح خرفي ومحمد مصايف وعبد الله الركيبي، فألفوا جملة من الأعمال التي تصنف ضمن الجهود التأسيسية للنقد الأدبي الجزائري، وما يجمع بين هذه الدراسات النقدية الأولى على اختلاف تجلياتها المنهجية، هو انطلاقتها في التركيز على السياق التاريخي والمحيط الاجتماعي، والظروف النفسية والبيئية الخارجية المؤثرة في العمل الأدبي، والمحددة لمختلف اتجاهاته وتياراته، لكن هذه الجهود " ظلت ركاما متناثرا، تعوزه القراءة اللاحقة التي تلم شتاته وتقبله ضمن الإطار الشامل لمناهج النقد الأدبي ونظرياته وما وجد منها إنما كان لا يتجاوز طقوس القراءة الأكاديمية النمطية التجميعية الجامدة، التي قصارها الظفر بشهادة جامعية عليا، كما فعل الأساتذة: محمد مصايف وعمار بن زايد وعبد الله قرين وحتى محمد ساري في دراسته لتجربة المرحوم مصايف وعلي خفيف في دراسته لتجربة مرتاض ورابع طبعون في دراسته لتجربة عبد الله الركيبي"⁶.

فكانت معظم الأعمال النقدية لجيل النقاد المؤسسين السابق ذكرهم ذات أسلوب أكاديمي كلاسيكي، إلى أن جاءت مرحلة جديدة اتجه أصحابها نحو الاهتمام بالنص في ذاته بغض النظر عن خلفيته التاريخية، فأصبح النقد الجزائري المعاصر في إطاره العام تابعا إلى حد بعيد لمفاهيم ومعايير النقد

العربي ولم يتمكن من إيجاد توازن بينه وبين خصوصيات النص الأدبي الجزائري، ولم يتجاوز اتصال النقد الجزائري بالنقد العربي حدود اجترار التنظير رغم أن التنظير يبقى ذا أهمية لأنه قد تتيه الممارسة النقدية دونه، وكذلك في المقابل التنظير دون ممارسة يعتبر غير مكتمل.

ولقد شهدت الساحة النقدية الجزائرية جيل من النقاد أحدثوا تحولا في الحركة النقدية الجزائرية بتبنيهم المناهج النقدية الغربية، محاولين بذلك مسايرة التطور المذهل للمناهج والنظريات النقدية، والتي أصبح من الصعب مسايرتها لصعوبة المفاهيم والمقولات التي لطالما وصفت بالغموض والالتباس، وكان من بين هؤلاء النقاد وعلي رأسهم عبد المالك مرتاض الذي ارتحل وجال بين أغلب المناهج النقدية الحديثة والمعاصرة، بين سياقها ونسقتها، والذي يتسم مساره النقدي بما يعرف بالتركيب المنهجي، فكان كثيرا ما يلجأ إلى التركيب المنهجي في أكثر من دراسة في دراساته النقدية، ويعود ذلك إلى قلقه المعرفي الذي يجري مشروعه النقدي، فهو يرى أنه «لا يوجد منهج متكامل مثالي لا يأتيه الضعف ولا النقص من بين يديه ولا من خلفه، وإذن فمن التعصب التمسك بتقنيات منهج واحد على أساس أنه هو وحده ولا منهج آخر معه مجردة أن يتبع...وانطلاقا من حتمية انعدام الكمال في أي منهج فإننا لا نستقيم من حيث المبدأ إلى أي منهج إذا، ونجتهد أثناء الممارسة التطبيقية أن نضيف ما استطعنا إضافته من أصالة الرؤية لمنهج العمل الأدبي الذي ننجزه شيئا من الشرعية الإبداعية وشيئا من الدفاء الذاتي معا»⁷.

ويعد عبد المالك مرتاض من أكثر النقاد تنقلا بين المناهج بداية من المناهج السياقية وصولا إلى المناهج النسقية، ليخرج في الأخير بتركيب منهجي أكثر انفتاحا، وهو ما لم يستسيغه البعض، فكيف نستطيع الجمع بين مناهج تتكئ على خلفيات فلسفية ومعرفية مختلفة في دراسة نقدية واحدة؟! ثم كيف يمكننا جمع الآليات التي تقوم عليها هذه المناهج المختلفة في دراسة واحدة؟، كذلك أُعيب على مرتاض اجتراحه للمصطلحات على غرار مصطلح " التحلّسفي "، الذي أطلقه على النقد النفسي أو التحليل النفسي للأدب، وإلى جانب مرتاض برزت أسماء عديدة في سماء النقد الجزائري من بينهم رشيد بن مالك وبشير تاويرت ويوسف وغيليسي وعلي ملاح، وواسيني الأعرج و إبراهيم رماني، ومحمد ساري وغيرهم.

ومن الملاحظات البارزة كذلك على أغلب الممارسات النقدية الجزائرية غياب التخصص وإحلال النقد الجامع محله، كأن نجد كتابا نقديا واحدا يضم مقالات نقدية في العديد من الأشكال الأدبية، كالقصة والشعر والرواية، وغير ذلك من الأشكال الأدبية الأخرى، ويرى الناقد محمد مصايف أن أول ما يجب التطرق إليه ونحن نتحدث عن أزمة النقد في الجزائر هو « عدم الفهم الصحيح لوظيفة النقد،

وانعدام المنهج المناسب لدى بعض الدارسين، واعتماد بعض المناهج التبريرية...»⁸، فنحن بحاجة إلى منهج أو مناهج تراعي قواعد الفن وتسائر النهضة الأدبية، أو بالأحرى إلى منهج نقدي مضبوط يعتمد أسلوبا جديدا في الكتابة النقدية منافية للنزعة الأكاديمية الصارمة والمناهج الأيديولوجية بمرجعياتها المستعارة وحتى النقد العربي القديم الذي أضى لا يلائم النهضة الأدبية المعاصرة، وكلامنا لا يعني الاستغناء عن الجهود الغربية المعاصرة في مجال الكتابة النقدية.

وتجلى أبرز ملامح التقصير في مجمل الحركة النقدية الجزائرية المعاصرة، في غياب المناهج الملائمة التي تضبط إيقاع هذه الحركة، والبحث في مسار الحركة الأدبية الجزائرية المعاصرة من ناحية والقوانين التي تحكم التجربة الأدبية النوعية بأشكالها المتنوعة الرواية والمسرح والقصيدة والقصة القصيرة من ناحية أخرى.

وقد يظل التقصير قائما ما لم يرافق الحركة النقدية ما أصبح يعرف بـ " نقد النقد "، وهو ما يدعونا إلى وضع إستراتيجية نقدية تضع في الاعتبار خصوصية الظاهرة الأدبية، ومن هنا فالنقد مدعو إلى « الأخذ بمنهجية محددة في البحث واعتماد طريقة موضوعية في معالجة المادة الأدبية، واجتراح المصطلحات والمفاهيم الملائمة لها والسعي إلى غايات مستقلة بها»⁹، لذلك فعلى النقاد الجزائريين الاستفادة من كافة المناهج النقدية الغربية بما يتلائم مع التراث النقدي العربي من جهة وما يراعي خصوصية الإبداع الجزائري من جهة ثانية.

وهذا ما يجعلنا نذهب إلى القول أن الناقد الجزائري قد نقل مختلف المفاهيم النقدية المعاصرة دون تفاعل فكري أو ثقافي، ونقصد بالتفاعل هو تلك العمليات الفكرية التي يقوم بها الناقد عندما يقوم بتحليل تلك المفاهيم المنقولة وذلك انطلاقا من مرجعيته الفكرية والثقافية، بالإضافة إلى بيئته الثقافية التي لها خصوصيتها ولا يمكن بأي حال من الأحوال ملائمة هذه المفاهيم النقدية لبيئات مختلفة، ولم ينجح ذلك إلا بعد محاولات عديدة للتطبيع، وقد يظن البعض أن ركوب درب قطار الحداثة إنما يكون بنقل المفاهيم النقد الغربية المعاصرة دون وعي، و استيعاب و تحليل، و كأننا بعد ذلك النقل نكون قد أصبحنا من النقاد المحدثين، لأن الكثير من هؤلاء اعتبر أن حادثة الفكر النقدي تتمثل في تقمص الاصطلاحات والمفاهيم النقدية الغربية البراقة التي تسيطر على المناخ النقدي الغربي، رغم عدم وضوحها وتداخل معانيها بالنسبة إلينا على الأقل.

والفاعل المهم الآخر في العملية النقدية بجانب المنهج هو المصطلح، هذا الآخر الذي زاد من حدة التأزم في النقد العربي بما فيه النقد الجزائري وهو ما أصبح يعرف بإشكالية المصطلح، فمن الواضح أن المنهج والمصطلح رديفان متلازمان، وأن المصطلح في أدنى وظائفه النقدية هو مفتاح منهجي،

لأن المصطلحات المستخدمة في القراءة النقدية « تحدد بالمنهج الذي ينطوي تحته المصطلح »¹⁰، فالمنهج والمصطلح وجهان لعملة واحدة، فكما تقتضي القراءة المنهجية المصطلح، فإن المصطلح كذلك « يحدد مسار القراءة، ويدل على وجهتها، بمعنى أن العلاقة ما بين المنهج في القراءة لا بل القراءة أيًا كان منهجها، والمصطلح وثيقة اللحمة والسدي، من هذه الزاوية يمكن أن نفسر اختلاف المصطلح من قراءة إلى قراءة، ومن هذه الزاوية أيضا يمكن أن نفهم شيوع مصطلحات ما دون غيرها من المصطلحات في قراءة دون قراءة »¹¹.

وقد لاحظ "يوسف وغيلسي" بأن جلّ الدراسات والبحوث متّقة على وصف المصطلحات اللسانية والسيمائية التي هي المعين الأساس للقاموس النقدي الجديد بالمشكلة، فالدكتور "محمد حلمي هليل" يقرّر أن المصطلحات اللسانية « أصبحت تشكل عبء كبير على الدارس الأكاديمي المبتدئ والمتقدم »¹²، أما عبد القادر الفاسي فيعتقد « أن أهم ما يتسم به وضع المصطلح هو طابعه العفوي، وهي عفوية لا تقتزن بمبادئ منهجية دقيقة، ولا بالاكتراث بالأبعاد النظرية للمشكل المصطلحي، وقد قادت هذه العفوية إلى كثير من النتائج السلبية وفي مقدمتها الاضطراب والفوضى في وضع المصطلحات، وعدم التناسق المقابلات المقترحة للمفردات الأجنبية »¹³، بينما يرى "رشيد بن مالك" أنّ « ترجمة المصطلح في الخطاب السيميائي المعاصر تتسم بالاضطراب الذي يحول دون بث وتلقي الرسالة العلمية ويؤدي في جميع الحالات إلى نفس الأسس التي ينبغي أن يبنى عليها التواصل العلمي »¹⁴.

فلقد شاب عملية ترجمة المصطلحات النقدية في الساحة النقدية الجزائرية تنذباً واضطراباً كبيراً نتج أساساً عن تلك الفوضى التي تعرفها الساحة النقدية العربية في نقل المصطلحات والمفاهيم النقدية والتي تعد رافداً من روافد النقد الجزائري، ثم إنّ بعض النقاد لم يتجهوا للمدرسة المشرقية إن صح التعبير وتوجهوا لترجمة المصطلح مباشرة من مصدره الغربي، باعتبار مكونات الثقافة الجزائرية، تاريخياً وجغرافياً المنفتحة على الغرب باعتباره رافداً أساسياً، مثلها مثل الدول المغاربية، المغرب وتونس بالخصوص.

إن أمة مثل أمتنا، وبما تملكه من رصيد فكري، وفلسفي ناتج عن عديد من الروافد لخصوصيتها بمسارها التاريخي وانتماءاتها القومية والدينية وتنوع لغات أبنائها وامتداد مساحتها، وموقعها الذي يتيح لها التفاعل مع ثقافات متنوعة، ورصيدها الثقافي المتجاذب بين الشرق والغرب، بإمكانها أن تصنع لنفسها مستقبلاً معرفياً مشرقاً يناسب نسق تفكيرها، وطبيعة أدبها، وخصوصية تفكيرها، ولن يتأتى ذلك إلا بتضافر الجهود، وإخلاص النية في تكوين بنية نقدية، مستخلصة من إبداع نقدي

يضاهي ما تقدمه أفلام أبنائها من إبداع أدبي قد بلغ العالمية، وأصبح يُترجم للغات عدّة، فما أحوجنا إلى فلسفة عربية جزائرية تلقى القبول عند الأديب المنتج، والقارئ المتلقي على حد سواء، وتتسق طريق الإبداع لأبنائها متخلصة من الشعور بالنقص والتبعية كأول العقبات.

إحالات:

- ¹ - عمار بن زايد، النقد الأدبي الجزائري الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، د ط ، الجزائر، ص 05.
- ² - يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر، من اللانسونية إلى الألسنية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الرغاية ، الجزائر، 2002، ص 09
- ³ - المرجع نفسه ، ص 138.
- ⁴ - أبو القاسم سعد الله، دراسات في الأدب الجزائري الحديث، مرجع سبق ذكره ، ص 84.
- ⁵ - عمار زعموش، مرجع سبق ذكره، ص 137.
- ⁶ - يوسف وغليسي، النقد الجزائري المعاصر من اللانسونية إلى الألسنية، مرجع سبق ذكره، ص 10.
- ⁷ - عبد المالك مرتاض، التحليل السيميائي للخطاب الشعري، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2001، ص 19/18.
- ⁸ - محمد مصايف، فصول في النقد الجزائري الحديث، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 02، الجزائر، 1981، ص 18.
- ⁹ - نقلا عن ريمة لعواس، ينظر سامي سويدان، في النص الشعري العربي (مقاربات منهجية)، دار الآداب، ج 1، ط 02، ص 54.
- ¹⁰ - يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، منشورات الاختلاف، ط 01، الجزائر، 2008، ص 57.
- ¹¹ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- ¹² - المرجع نفسه، ص 53.
- ¹³ - المرجع نفسه، نفس الصفحة.
- ¹⁴ - رشيد بن مالك، مقدمة في السيميائية السردية، د، ط ، دار القصة، 2000، ص 72.

تحول قطاع التأمين الجزائري نحو اقتصاد السوق بين ثقل الواقع وطموح المستقبل -قراءة الإصلاحات الهيكلية المنتهجة على ضوء المخططات التنموية-

The turning of the Algerian insurance market towards market economy
between the weight of reality and the ambitions of the future
(reading the advocated structural reforms on the light of the developmental
plans)

د. / بلحيمر براهيم أستاذ التعليم العالي بالمركز الجامعي تيبازة

د. / قندوز طارق عضو الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين بجامعة الجزائر 03

ملخص

بحلول الألفية الثالثة تبينالاتجاه الجيد لسوق الطاقة العالمي، مما حفّز الحكومة الجزائرية على صياغة برامج طموحة طويلة المدى، حيث عرفت إطلاق المخططات الخماسية التنموية، على غرار برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) بغلاف 6.9 مليار دولار، ثم مشروع دعم النمو الإقتصادي (2005-2009) بقيمة 150 مليار دولار، وكذلك مخطط الإستثمار العمومي (2010-2014) المقدر بـ 286 مليار دولار، وفي هذا السياق، ترمع هذه الورقات البحثية، للوقوف على مدى إستفادة فروع قطاع التأمين الجزائري، من المبالغ المنفقة على تمويل مشاريع الإستثمار لفترة 2001-2014. لاسيما بعد التحولات الهيكلية العميقة التي مسّت القطاع، من خلال القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمكمل للقانون رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، ومن ثم نقوم بدراسة العلاقة بين الإصلاحات الهيكلية المنتهجة في سوق التأمين الجزائري، وذلك على ضوء تغذية المخططات الخماسية التنموية، والمقياس هنا هو مدى تحسن التنافسية الدولية للقطاع من حيث: حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق.

كلمات مفتاحية: المخططات الخماسية التنموية، الإصلاحات الهيكلية، قطاع التأمين الجزائري، حجم الأقساط المكتتبة، نسبة الكثافة، معدل الإختراق.

Abstract :

The good trend of the global enrgy market is confirmed by the coming of the third millinium, As a consequence , the Allgerian government is prompted to formulate a long term ambitious programmes , where it launched the five years developmental plans such as the commercial recovery program (2001-2004) with 6.9 billion dollars , then the economical growth supporting project (2005-2009) with 150 billion dollars , and finally the public investment plan (2010-2014) which is

estimated at 286 billion dollars . In this context , these research papers aim to stand on to what extent are the Algerian insurance sector benefited from the money spent on financing investment projects from 2001 to 2014 especially after the deep structural reforms which touched the sector through law N 06/04 issued on 20th , February 2006 amending and completing law N 09/07 dated on 25th, January 1995 ; therefore , this study aims to clarify the relation ship between the advocated structural reforms in the Algerian insurance market on the light of feeding the five years developmental plan and the scale here is the extent to which the sector's international competitiveness is improved in terms of : the volume of written premiums , density ratio and penetration rate .

Key words : The five years developmental plans Structural reforms The Algerian insurance market The volume of written premiums Density ratio Penetration rate

مقدمة

إن الدور الإيداري والإستثماري المنوط بشركات التأمين جعلها تحظى بثقة زبائنها عبر العالم، فهي تعيد إستثمار تلك المبالغ المالية المدخرة سواء قصيرة أو طويلة الأجل، مكنها من تحقيق عوائد تسمح بتقوية قدرتها على تأدية إلتزاماتها، وفي النهاية يحصل المؤمن له أو المستفيد على التعويض الذي يتمثل في الأقساط المجمعة مضافا إليها جزء من عائد الإستثمار، ذلك أن التعويض الذي سيحصل عليه المستفيد عادة ما يكون أكبر من مجموع الأقساط المحصلة، أما الفرق فيتمثل في عائد إستثمار الأقساط المجمعة في شكل مدخرات تم إستثمارها، وبهذا يعتبر التأمين محركا ديناميكيا للتطور الإقتصادي.

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي مسّتها رياح التغيير، حيث طبقت سلسلة من برامج الإصلاح الإقتصادي، كضرورة ملحة فرضتها قيود إجتماعية وحتميات سياسية وضغوط دولية من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث نتج عن ذلك الإنتقال التدريجي من مرحلة النهج الإشتراكي الموجه إلى الإقتصاد الليبرالي الحر القائم على ميكانيزمات السوق وفق قاعدة العرض والطلب، تماشيا مع التحولات الهيكلية العميقة، لتسهيل الإنخراط في الإقتصاد العالمي.

بعد أن أظهرت إصلاحات فترة الثمانينيات التي تم إدخالها على الإقتصاد الجزائري محدوديتها، اضطرت السلطات في مطلع التسعينيات اللجوء إلى المؤسسات الدولية، ممثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، عن طريق برامج النقشف للتثبيت والتصحيح الهيكليين (1994-1998)، للحصول على قروض ومساعدات ميسرة، لسد العجز الفادح في مخزون البلاد من العملات الأجنبية، ومن ثم تحقيق التوازن المالي في ميزان المدفوعات وميزانية الحكومة، وتقليص حجم المديونية الخارجية، تمهيدا للإنتقال من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق.

بعد سنة 1998 طبقت الجزائر برامج غير مدعومة بشكل مباشر، ولكنها تسير في اتجاه البرامج المدعومة الأخيرة، وخاصة برنامج التعديل الهيكلي، بحيث أنه إنطلاقاً من سنة 1999 إستعادت الدولة دورها الإقتصادي، والذي تجلّى في تسارع معدلات نمو الإنفاق الإستثماري مقارنة بالإنفاق الجاري، مما حفز الدولة على صياغة برامج طموحة وطويلة المدى، فمثلاً بلغ الطلب العالمي على النفط 86.94 مليون برميل يومياً نهاية عام 2010.

عرفت التأمينات الوطنية تغيرات عديدة منذ الإستقلال، ومرت بمراحل نوعية متتابعة في الأعوام 1963؛ 1966؛ 1980، تأثرت كلها بالتوجهات الإقتصادية للبلاد، وتميز العقد الأخير من القرن الماضي بعدة تطورات، كان أهمها إصدار القانون 07/95 المؤرخ في 25-1-1995، ونتيجة حتمية للضغوط الداخلية والمشروطية الخارجية، إذ رخص لشركات التأمين بممارسة جميع عمليات التأمين، وأخيراً الأمر 04/06 المؤرخ في 20-2-2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، والذي شكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، وبعد عام 2006 تم تطوير الإطار التنظيمي، بنشر عدة مراسيم تنفيذية وقرارات متعلقة بمزاولة عقود الإكتتاب، مما أعطى آفاقاً خصبة ونفساً جديداً للمنافسة التأمينية بين العارضين.

وفي هذا الشأن، كان لابد على السلطات الوصية إعادة تنظيم صناعة التأمين الوطنية، تمثلت أساساً في حزمة الإجراءات التشريعية والتدابير الإدارية كثورة إصلاحية، كللت في الأخير بفتح مجال التأمين عن طريق إصدار المرسوم رقم 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، تم على إثره تثبيت التنافس مع المتعاملين الخواص، من خلال السماح للشركات الأجنبية بممارسة نشاط التأمين. في هذا الإطار، ولتدارك النقائص والإختلالات التي عرفها القطاع، تمت مراجعة قانون التأمينات، حيث أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 04/06 الصادر في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر السابق، وذلك بهدف تعميق الإنفتاح وتسريع وتيرة عملية تحرير السوق، الأمر الذي من شأنه أن يشكل خارطة طريق لمختلف المتعاملين، إضافة إلى وجود دواعي كثيرة ومبررات أخرى مختلفة، منها تحسين أداء القطاع، ومواجهة تحديات الإستحقاقات الدولية، كتنغير قواعد اللعبة التنافسية في بيئة القرن الحادي والعشرين، التي تتسم بالتكتلات الإقليمية والتحالفات الإندماجية بين الشركات العالمية.

شهد النشاط التأميني بالجزائر تطورات ملموسة خلال الفترة من عام 1995 إلى غاية سنة 2012 من حيث النتائج التقنية: إعادة التأمين، حجم الأقساط المكتتبة، الشبكة التجارية، التعويضات عن الخسائر الجسمانية والمادية، الديون الفنية، والنتائج المالية والمحاسبية. بالإضافة إلى عدد

العارضين، القوانين والتشريعات، هيئات الرقابة والإشراف، تؤثر هذه التحولات على طموح الجهات الوصية في إحداث تغييرات جذرية على المنظومة التأمينية.

في هذا الإطار، بدأت المعالم الجوهرية لملاح لمشكلة البحث تبرز بكافة أبعادها وتتبلور بجميع جوانبها، ويتبادر إلى أذهاننا في هذا المقام صياغة السؤال المحوري الذي يطرح نفسه بإلحاح كالتالي: <حفي غضون الإصلاحات الإقتصادية المنتهجة من القانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 الصادر في 25 جانفي 1995، ما مدى إنتفاع سوق التأمين الجزائري من إطلاق مشاريع الإستثمار للمخططات الخماسية التنموية، وذلك على ضوء المؤشرات الأداء الإكتنابي (الأقساط المكتتية، نسبة الكثافة، معدل الإختراق)؟>.

ترمي هذه الدراسة إلى تشخيص أمراض قطاع التأمين الجزائري في غضون تحديات العولمة المالية وتداعيات التحول نحو الانفتاح الليبرالي، وما قد ينجر عنه من مكاسب أو تهديدات. وبالتالي إمكانية الوصول إلى حلول جذرية للمشاكل التي يتخبط فيها المتعاملون سواء من القطاع العام أو الخاص على حد سواء.

وفي هذا السياق، تكتسي هذه الورقات البحثية أهمية بالغة، لأنها تستقرء الأرقام والإحصائيات المتوفرة خلال السلسلة الزمنية 1995-2012، إذ أنها تربط العلاقة بين حجم التأمينات بالجزائر سواء الحقيقي أو الكامن من ناحية، والمكاسب الهائلة التي تتمخض عنها المخططات الخماسية التنموية، على غرار توفير ملايين المناصب، البنى التحتية، الوحدات السكنية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القروض الإستهلاكية، ... إلخ من جهة أخرى.

اعتمدت الورقة البحثية على مزيج متكامل ومتناسق من مناهج البحث العلمي:

🌈 المنهج الاستدلالي: اعتمدنا على طريقة الاستنباط من خلال اسقاط العديد من القوانين والنظريات والقواعد المتفق عليها في مهنة التأمينات، وأيضا طريقة الاستقراء عن طريق تعميم نتائج الدراسة على جميع فروع التأمينات (الممتلكات، الأشخاص).

🌈 المنهج الوصفي: من خلال جمع وتحليل قواعد بيانات قطاع التأمين الجزائري، وبالتالي تفسير تباين سلوك الظاهرة المدروسة والتنبؤ بمحدداتها في المستقبل.

المحور 1/ إستعراض للمخططات الخماسية التنموية للفترة 2001-2014

يعتبر عقد التسعينيات بمثابة اللبنة الأساسية للإصلاحات البنوية، حيث إتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات المتشددة ذات طابع إنكماشى للسياسات النقدية والمالية، مستفيدة من درس أزمة 1986، وتشمل⁽¹⁾: إعطاء إستقلالية أكبر للمؤسسات العمومية في التمويل والتسيير، والإنسحاب

التدريجي للدولة، وكذلك إخضاعها في عملها لقواعد العرض والطلب والمنافسة والمردودية المالية؛ وضع قانون لجذب الإستثمار المحلي والأجنبي؛ إصلاح النظام المصرفي والمالي بإنشاء المؤسسات خاصة.

وقد سجل الإقتصاد الجزائري مؤشرات جيدة نسبيا، لاسيما في سياسة الإستثمارات العمومية الرامية إلى تنويع بنية الإقتصاد الوطني، حيث ذكر معهد التمويل الدولي Institute of International Finance في تقريره الصادر عام 2013، أن الجزائر تحتل المرتبة الرابعة كأكبر إقتصاد عربي عام 2012⁽²⁾.

أولا: مخطط الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

جدول 1- المخصصات المالية للإنعاش الإقتصادي للفترة 2001-2004 (مليار دينار)

المجموع بالنسب %	المجموع بالمبالغ	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الأشغال كبرى والهياكل القاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية المحلية والبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الزراعة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	524.7	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: الموقع الشبكي للمجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي (5-6-2013)

إستغلالاً للتحسن في الوضعية المالية تم تسطير برنامج لإنعاش المحيط الإقتصادي، من خلال دعم النشاطات المنتجة للثروة، والموفرة لمناصب الشغل، والحد من الفقر، ومحاربة البطالة والتضخم، ودعم التوازن الجهوي، وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية، وتدعيم الخدمات العمومية في مجالات الري والنقل والمنشآت القاعدية. ومن ثم فإن هذا البرنامج يعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة الصعبة، وإعطاء نفس جديد وتحقيق قفزة نوعية لتسريع ونيرة الإقتصاد، وتحريك آلة الإنتاج الوطني، وإستدامة التوازنات الكلية، إذ سخر له غلاف مالي إستهلك 6.9 مليار دولار تعادل 525 مليار دينار.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية إستوعب نسبة 40.1% من الإجمالي، يدل ذلك على عزم الدولة في التأسيس لمحيط ملائم للنهوض بالنشاط

الصناعي والفلاحي والتجاري. ثم يأتي بعد ذلك قطاع التنمية المحلية والبشرية بـ 38.8%، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية بالغة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الشاملة. ثم الفلاحة والصيد البحري بـ 12.4%، بإنشاء صندوق تنمية الجنوب بغلاف مالي قدره 25 مليار دينار. ثم برنامج دعم الإصلاحات بنسبة 8.6% والذي وجه أساسا إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات.

ثانيا: البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي 2005-2009

جدول 2- المخصصات المالية لدعم النمو الإقتصادي للفترة 2005-2009 (مليار دينار)

المجموع بالنسب %	المجموع بالمبالغ	القطاعات
45.5	1908.5	برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
40.5	1703.1	برنامج تطوير المنشآت الأساسية
8	337.2	برنامج دعم التنمية الإقتصادية
4.8	203.9	برنامج تطوير الخدمة العمومية وتحديثها
1.1	50	برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال
100	4202.7	المجموع

المصدر: الموقع الشبكي للوزارة الأولى (4-4-2013)

أعتبر هذا المخطط خطوة غير مسبقة في التاريخ الإقتصادي الجزائري، من حيث قيمته المرتفعة، ويتضمن محورين، الأول يقوم على التوسع في الإنفاق الحكومي الموجه للإستثمار، رصد له غلاف قدره 55 مليار دولار أي حوالي 4202.7 مليار دينار، أعطيت الأولوية فيه لتدعيم البنية التحتية، وتنشيط القطاعات الإقتصادية، ومكافحة البطالة، أما الثاني فيقوم على التحكم في النفقات الجارية، بالحفاظ على إستقرار كتلة الأجور، وتحسين إدارة الدين العام، ومن خلال هذا البرنامج تم بعث عديد المشاريع مع شركاء أجنب، منها الطريق السيار، وإنجاز مليون وحدة سكنية، وإمداد الأرياف بالكهرباء والغاز، وتطوير الزراعة (الأمن الغذائي)، وتحلية مياه البحر، إضافة إلى طرح برنامج تنمية الهضاب العليا والجنوب.

من خلال الجدول، نلاحظ أن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان يهيمن على أكبر نسبة من المجموع بـ 40.5%، عن طريق تجويد مستوى الحياة للأفراد بتأهيل المرافق (الصحية، السكنية، التعليمية، الأمنية، الرياضية، الثقافية)، ثم يتبعه برنامج تحديث المنشآت القاعدية بمبلغ 1703.1

مليار دينار، بإعتباره عامل مفصلي في تحريك وتحفيز جهاز العرض. ثم يأتي برنامج دعم التنمية الاقتصادية، وهو مبلغ ضئيل جدا مقارنة مع متطلبات الإقلاع، أما برنامج توسيع الخدمات العامة، فخصصت لها الجهات الوصية قيمة 204 مليار دينار، نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الإقتصادي والإجتماعي.

ثالثا: برنامج الإستثمار العمومي 2010-2014

إمتدادا للمخططات التنموية السالفة المعلن عنها منذ مطلع الألفية الثالثة، أعلنت السلطات المركزية عزمها رصد غلاف مالي يناهز 286 مليار دولار أو ما يمثل 222 مليار أورو كتكلفة إجمالية، والتي تعادل ضعف الناتج الداخلي الحالي للجزائر لتجسيد البرنامج الخماسي، بإطلاق مشاريع جديدة حشد لها مبلغ 156 مليار دولار، وإستكمال المشاريع الكبرى الجارية عبئ لها مبلغ 130 مليار دولار. وعند قراءة محتوى مخطط ال PIP، الذي يندرج ضمن دينامية إعادة الإعمار الوطني، يتجلى سعي الحكومة لبلوغ هدف إستراتيجي، هو مقارنة تنويع بنية الإقتصاد الوطني، مع برمجة إنشاء 200 ألف مؤسسة صغيرة ومتوسطة لإضفاء ديناميكية عصرية، حيث خصصت 4 ملايين أورو (إنشاء قرابة 40 ألف مؤسسة سنويا توفر 1.4 مليون منصب شغل حتى مطلع 2014)، وهذه الحركية تأتي في سياق الجهود الحكومية المبذولة من أجل ترقية مناخ الأعمال وتسهيل جلب أكبر عدد ممكن من الأجانب للسوق الوطنية، وتقادي التوجه نحو الإستيراد بفاتورته المكلفة، كما تم رصد مبلغ 13 مليار دولار لدعم تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية PND⁽³⁾.

المحور الثاني: عرض المعايير الأدائية للقطاع للفترة 1995-2012 إن سمة الهشاشة لا تزال قائمة رغم الإمكانيات الهائلة المسخرة لمنظومة هامة بهذا الوزن، حيث يعدّ القطاع آلة منشّطة للإستثمار لو جرى توظيفها على النحو الأكمل، وسط إنتقادات لاذعة لمتخصصين يجزمون أنّ الإصلاحات غير كافية والقطاع بحاجة إلى إصلاح عميق⁽⁴⁾:

جدول -3- المؤشرات الأدائية لسوق التأمين الجزائري للفترة 1995-2012 مليون دينار

2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	
31311	28985	21783	19489	17139	16027	15600	15068	13028	إجمالي الأقساط:
71	68	72	88/69	68	66	66	64	-	الترتيب العالمي
13.03	11.37	8.96	8.52	8.36	9.42	9.43	9.79	9.74	معدل الكثافة: دولار للفرد
82	83	83	88/82	80	81	79	75	-	الترتيب العالمي

0.59	0.64	0.52	0.49	0.54	0.59	0.58	0.58	0.67	معدل الإختراق (%)
85	86	88	86	80	84	81	76	–	الترتيب العالمي
2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
99900	87300	80660	77339	67884	53789	46474	41620	35758	إجمالي الأقساط: مليون دينار
67	64	61	70	65	71	68	64	65	الترتيب العالمي
34.3	33.0	32.8	32.0	31.0	22.5	16.84	16.58	15.12	معدل الكثافة: دولار للفرد
81	81	81	82	80	82	81	80	81	الترتيب العالمي
0.67	0.7	0.8	0.7	0.61	0.57	0.55	0.55	0.6	معدل الإختراق (%)
85	80	67	86	86	61	86	87	86	الترتيب العالمي

المصدر: مديرية التأمينات بوزارة المالية، المجلس الوطني للتأمينات، مجلة سيجما السويسرية، 2013

إن تقييم مستوى أداء شركات التأمين في الجزائر، يتم من خلال نتائج العمليات التأمينية التقنية، إذ يتطلب الأمر دراسة المؤشرات المعروفة في القطاع، وخلافا للمستوى النوعي الذي بلغته منظومة التأمينات في دول الجوار، يشكو سوق التأمينات في الجزائر من تخطب مزمن في مآزق بالجملة. يرجع الناشطون بقطاع التأمين ضعف رقم الأعمال الذي تحققه شركات التأمين الجزائرية إلى عدة عوامل، أبرزها سوء التنظيم، وكذا سلسلة التخفيضات العشوائية للتكاليف، والتي أضرت بتوازنات القطاع في ديارنا، بيد أن متعاملين يبدون تفاؤلا بأفاق السوق وقابليتها للتطور، شريطة تدارك السلطات، وعملها على تذليل العقبات، وإذكاء التنافسية أمام شركات التأمين، دون تمييز بين المؤسسات العامة والخاصة.

المحور الثالث: تحليل الحصيلة على ضوء الإمكانيات الكامنة والأوراق الراجعة

من الجدول السابق، نقدم التوصيفات والتحليلات وزوايا النظر التالية⁽⁵⁾:

1- مؤشر إجمالي الأقساط المكتتبة

إرتفع رقم أعمال قطاع التأمينات الوطني بنسبة تعادل 14.1%، بحيث بلغ 99.9 مليار دينار سنة 2012 مقارنة بعام 2011، ويفوق هذا النمو ذلك المتوقع من قبل المجلس الوطني للتأمينات الذي كان يراهن على إرتفاع بنسبة 11% أي 95.7 مليار دينار من منح التأمينات الممنوحة سنة 2012. وحقق القطاع سنة 2011 رقم أعمال بقيمة 87.3 مليار دينار بزيادة قدرها 7% مقارنة مع

عام 2010، وتوجد بالجزائر حاليا 23 شركة تأمين من بينها سبع شركات للتأمين على الأشخاص. وإذا رجعنا نصف قرن إلى الوراء، فإن رقم أعمال القطاع كان يبلغ 71 مليون دينار سنة 1964، وبدأ في الإرتفاع تدريجيا حيث بلغ 10 ملايين دينار سنة 1994، ثم 13.1 مليار دينار سنة 1995، وبعدها 41.6 مليار دينار سنة 2005، ليبلغ تقريبا 100 مليار دينار سنة 2012. ويتضح للوهلة الأولى، أن سوق التأمين الجزائري قد حقق تطورا ملحوظا من حيث معدل النمو السنوي لإجمالي حجم الأقساط المكتتبة الذي بلغ زهاء 37% (أي يتوفر على هامش تطور معتبر)، منتقلا بوتيرة محسوسة ومتزايدة بلغت حدود 666%، أي أن رقم الأعمال إنتقل من 13028 مليون دينار لترجم قيمة 274 مليون دولار عام 1995 ليرتفع إلى حوالي 100 مليار دج لترجم قيمة 1250 مليون دولار عام 2012، مسجلا إنتعاشا في العمليات مقارنة مع السنوات الفارطة وصلت زيادته الصافية خلال نفس الفترة 86872 مليون دينار، حيث سجلت كل الفروع والشعب إرتقاعا وإنتعاشا في حجم نشاطاتها بنسب متفاوتة.

ويرجع الخبراء هذه المحصلة الإيجابية نسبيا في القيمة الإجمالية لمنح التأمينات إلى عدة عوامل وأسباب نذكر من أهمها:

- الإصلاح الهيكلي للقانون 04/06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المعدل والمتمم للأمر 07/95 المؤرخ في 25 جانفي 1995، الذي أقحم الشركات في المنافسة، وبالأخص بعد فصل تأمينات الأضرار عن الأشخاص، مما سمح بإعادة تنظيم السوق، فهذه الأرقام مرشحة للإرتفاع خلال السنوات القادمة، مع دخول شركات تتوفر على خبرة حقيقية وتوفير منتجات حديثة في مجال التأمين، ومع تثبيت ميكانيزمات التنافس النزيه. وفي هذا الإطار، إستبعدت الحكومة اللجوء إلى خصوصية الشركات العمومية كحل لترقية القطاع.

- تزامن توقيت الإصلاحات مع إطلاق برامج النفقات العمومية ذات الطابع التوسعي (2001-2014)، حيث إستقادت غالبية الفروع من المخططات الخماسية التنموية، والحقيقة أن الإقتصاد الجزائري يشهد حركية كبيرة، لذلك فالحاجة ماسة إلى متدخلين مؤهلين قادرين على المساهمة في رفع عدد نقاط البيع، ومنتجات التأمين المقترحة في مختلف القطاعات للمواطنين والمتعاملين.

- توسع قنوات التوزيع باعتماد صيغة صيرفة التأمين من سنة إلى أخرى، حيث تعمل إلى جنب وسطاء التأمين التقليديين، وهو ما مكن من تحريك الطلب نوعا ما. والجدير بالتنويه، أن تطوير قطاع التأمينات مرتبط بتطوير السوق المالية، وبروز بنوك التأمينات موازاة مع أعمال إتصال مكثفة،

لكن مع ذلك يبقى معدل التغطية بمتوسط نقطة بيع لكل 28000 ساكن (عجز)، مقابل نسبة عالمية تقدر بنقطة بيع واحدة لكل 5000 نسمة.

- الإنتشار الواسع لقروض السيارات، أدت إلى إتساع الحظيرة الوطنية للسيارات بشكل ملفت للإنتباه في السنوات الأخيرة، كما أن إزدهار عملية بيع السيارات بالتقسيط بواسطة البنوك، والتي تشترط عقد التأمين كل الأخطار.

- إرتفاع تعريفة تأمين السيارات عدة مرات، أهمها الزيادة التي تمت في 1 جانفي 1995 بـ 30% ثم 40% في سنة 1998، والتي تخص المسؤولية المدنية (تأمين السيارات يندرج ضمن التأمينات الإجبارية)، وتطالب شركات التأمين من سلطة الضبط بوزارة المالية بتطبيق بنود الإتفاق المبرم في صيف 2011 بين المؤمنين لتحديد سقف التخفيضات بالنسبة للتأمينات على السيارات التي إعتبروها مفرطة، فهناك طلب ملح برفع سعر أحد مكونات التأمين على السيارات -المسؤولية المدنية- المقدرة حاليا بـ 1500 دينار.

- تسويق شركات التأمين بصيغة جديدة لتأمين السيارات الأقل من 05 سنوات بعقد كل الأضرار بين 2 و 4 ملايين دينار جزائري، والتي كانت تخص السيارات التي لا يقل عمرها عن 05 سنوات فقط.

- دخول قرار إلزامية التأمين على الكوارث الطبيعية حيز التطبيق ابتداءا من سبتمبر 2004، والذي يلزم التأمين على الأملاك العقارية.

- كثرة الكوارث الطبيعية التي عرفتها البلاد في السنوات الأخيرة (فيضانات باب الواد، زلزال بومرداس)، رفعت نوعا ما من درجة الوعي التأميني للأفراد بغرض حماية ممتلكاتهم.

- فرض عقد تأمين السفر للراغبين في الحصول على تأشيرة إلى إحدى دول الإتحاد الأوروبي ابتداءً من سنة 2003، والقطاع يراهن كثيرا على شركات تأمين الأشخاص الجديدة من أجل إستغلال السوق.

- الحركية التي عرفتها قروض الإستهلاك، والتي تشترط إظهار عقد التأمين بالنسبة للراغبين في شراء عقار، إضافة إلى التأمين على القروض.

- تطبيق مخطط الدعم الفلاحي، والذي يشترط التأمين ضد الأخطار الفلاحية، على الفلاحين الراغبين في الإستفادة من الإعانات والخدمات التي يقدمها.

في نفس النسق التحليلي لمحتوى الجدول، يمكن القول أن الإعتماد على مؤشر معدل نمو الإنتاج الوطني من التأمينات من سنة إلى أخرى هو عامل غير حاسم في الحكم النهائي عن ثمة

الإصلاحات بل مضلل، فمن الجدول نقرأ المنحى التصاعدي اللافت للنظر لعوائد العلاوات، بالإضافة إلى التحسن النوعي لأداء المتعاملين، لكن عند رصد موقع ووزن الجزائر ضمن التأمينات الدولية نجدها بعيدة عن المعايير العالمية، حيث تحتل مراتب ذيلية متأخرة، إذ جاءت في المركز 67 من أصل 88 بلد شملته الدراسة المسحية التي قامت بها مجلة Sigma السويسرية المتخصصة في سوق التأمين الدولي المعتمدة من طرف الإتحاد الدولي لشركات التأمين بلندن في تقرير عام 2012، بحصة سوقية 0.03% تكاد تتقدم وتؤول إلى الصفر، وضمن سوق التأمين الإفريقي 1.61% فقط، حيث تحتل المركز الخامس على الصعيد القاري أي إفريقيا، والسادس على النطاق الإقليمي أي عربياً. إذن تكشف لغة الأرقام مدى ضعف الأداء الإكتتابي للشركات الناشطة بالقطاع، وما يطرح علامة إستفهام وتعجب عن دور القطاعين العمومي والخاص بشكليهما المحلي والأجنبي في ترقية الصناعة التأمينية بالجزائر، وما يزيد الأمر موضوعية بعيدا عن التحامل هو عدم الإستفادة من ضخ تلك الأغلفة المالية الموجهة لتمويل المخططات الخماسية للحكومة.

2- مؤشري الإختراق والكثافة

إنّ مؤشري الكثافة والإختراق يستعملان كمقياس لتقييم الوضعية الإقتصادية الكلية لسوق التأمين. ولقياس هذا الأخير، نستخدم مجاميع أقساط التأمين المكتتبة لكل عام كمؤشر لأداء السوق، حيث أن أهمية نشاط التأمين في الإقتصاد الوطني لأي بلد يقاس من خلال هذين المؤشرين. فمؤشر الإختراق يصطلح عليه كذلك بمعدل الإنتشار أو التغلغل، ليعكس مساهمة أو حصة قطاع التأمين في الناتج الداخلي الخام، وهو حاصل قسمة رقم الأعمال الإجمالي للتأمين خارج الموافقات الدولية (مجموع الأقساط المكتتبة) إلى الناتج الداخلي الخام. فإذا كانت النسبة مرتفعة فذلك يدل على سرعة نموه، وبصفة عامة تكون الدول متقدمة وأكثر حداثة عندما تكون حصص التأمين في الناتج الداخلي الخام مرتفعة أو أعلى النسب، بينما تكون الدول متخلفة أو أقل تقدما عندما تكون مساهمة التأمين في الناتج الداخلي الخام لديها منخفضة وغير معبّرة، وهذه النسبة تعتبر معيارا لتقدم الإقتصاد. أما مؤشر الكثافة فيقصد به ما يخصه الفرد سنويا لينفقه على طلب منتجات التأمين، أي الإنفاق على شراء الحماية التأمينية، ومنه فهي تعبر عن إجمالي الأقساط المتحقق في البلد منسوباً إلى عدد السكان⁽⁶⁾.

إنّ مؤشر الإختراق ضعيف جدا رغم تذبذباته، فمن 0.49% عام 2000 إلى 0.8% عام 2010 ليتقلص متراجعا إلى 0.67% عام 2012 مترجما بذلك الترتيب العالمي في الرتبة 85، ليظل بعيدا تماما عن المستويات الدولية والقارية المقدرة بـ 6.5%، 3.65%، وهذا مقابل معدلات أكثر ارتفاعا

لدول الجوار. ومن ثم تبقى نسبة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الخام بالجزائر أقل من 1%، فهي متدنية ومقلقة بكافة المقاييس، ولا تعكس القدرات الموجودة والإمكانات المتاحة التي يتمتع بها، ولا تمثل النمو المحقق في مختلف القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

وحسب المجلس الوطني للتأمينات وجمعية البنوك والمؤسسات المالية، يسهم قطاع التأمينات من خلال شركاته الـ 21 وتعاضديتيه بنسبة 3% فقط في تمويل الإستثمار الوطني، وقد تراجعت هذه النسبة خلال السنوات الأخيرة، لأنها إنتقلت من 3.8% سنة 1995 إلى 3.6% سنة 2005 و3.4% سنة 2006 لتسجل 3% فقط سنة 2011. حتى وإن كانت مخصصات شركات التأمين الموجهة للإستثمار قد إرتفعت بشكل ملموس خلال نفس الفترة. فقد بلغت تلك المخصصات 22.2 مليار دينار سنة 1995 قبل أن تسجل 60.4 مليار دينار سنة 2005 و66.2 مليار دينار و140 مليار دينار سنة 2011، أما الإستثمار الوطني الذي حظي بثلاثة برامج عمومية للإستثمار منذ سنة 2001، فقد إنتقل من 580 مليار دينار سنة 1995 إلى 1661 مليار دينار سنة 2005 ثم إلى 4618 مليار دينار سنة 2011.

أما مؤشر الكثافة هو الآخر ضئيل ومتواضع للغاية، ويعتبر المواطن الجزائري من أقل شعوب منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط من حيث التغطية، حيث لا تتجاوز نسبة الإكتتاب السنوي لكل جزائري 34.3 دولار للسكان عام 2012، رغم التحسن في الإنفاق خلال هذه الفترة بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في البورصات العالمية، حيث إنتقل دخل الفرد إلى 5414 دولار عام 2012، إلا أن النسبة تبقى بعيدة مقارنة بمعظم دول العالم (المرتبة 81)، ونشير إلى أن المعدل العالمي لهذا المؤشر يقدر بـ 655.7 دولار للسكان.

مما سبق يمكن أن نستنتج بأن المؤشرات الإيجابية التي حملها قطاع التأمين الجزائري هي صورية وشكلية، وعلى ضوء هذه النتائج تبين أن القطاع أمام رهان صعب، وقد تكبد قطاع التأمين الوطني خسائر جسيمة كفرص ضائعة ومهدورة، بسبب عزوف غالبية الجزائريين عن تأمين بيوتهم ومحلاتهم وكل أنواع الممتلكات الأخرى بإستثناء السيارات، وعدم الإقبال على طلب الخدمات التأمينية له مبررات موضوعية ومسوغات منطقية، تتمثل في المشاكل المستعصية التي يتخبط فيها، والتي تكبح جماح التعاقد مع شركات التأمين في الجزائر. وفي نفس الوقت، هناك إمكانات إستثمارية ضخمة يتمتع بها تؤدي إلى نموه بسرعة متزايدة، إذ يجمع الخبراء على أن سوق التأمين الجزائري يزخر بكل مقومات النهوض، فهو يمتلك مردود معتبر غير مستغل بشكل جيد مقدر بـ 7 مليار دولار (لم تصل إلى التشبع)، وهناك مؤشرات محفزة وواعدة كقوى دافعة لتنامي قطاع

التأمينات في الجزائر، بفعل تسجيل آلاف المشاريع في قطاع البنى التحتية وزيادة عدد المقاولات الصغيرة والمتوسطة وطرح منتجات جديدة في المجالات العقارية وتأمين الحياة، وتزايد عدد المتعاملين في هذا المجال.

وقد أكد إتحاد التأمين وإعادة التأمين، أن رقم أعمال القطاع، قد يرتفع بخمسة أضعاف في آفاق سنة 2020 لينتقل إلى 5 ملايين دولار أي بحوالي 400 مليار دينار، ويمكن بلوغ هذا الإرتفاع في سوق التأمينات، بفضل تنويع الفاعلين في مجال التأمينات، وبروز بنك التأمين، حيث سترتفع منحة التأمين الشهرية بالنسبة للفرد الواحد إلى 3000 دينار أي 40.5 دولار سنة 2020 وهو مبلغ يعد ممكناً. ويرى العارفون بخبايا القطاع، أن تجسيد هذه الأرقام يحتاج إلى توازن في المحفظة التأمينية، على اعتبار أن الإرتفاع في رقم الأعمال مدفوع بشكل خاص بفرع تأمين الضرر الذي يمثل 94.8% من البنية العامة للسوق، بينما يحوز فرع التأمين على الأشخاص على 5.2% فقط.

وفي غضون ذلك، ورغم مراهنة الجهات الوصية على الإصلاحات، للإرتقاء بمكانة الجزائر ضمن سوق التأمين الدولي، على ضوء مؤشري الكثافة والإختراق خلال المدة 1995-2012، بيد أنه بعد مرور 17 سنة على تلك الإصلاحات لم يتمكن القطاع من مجاراة الأحداث الجارية في سوق التأمين العالمية، ولم يستقد البلد من مكاسب العولمة المالية، بل على العكس تنامت المخاوف من غزو الشركات الأجنبية للسوق المحلية، إذ تتميز هذه الأخيرة بترسانتها الإدارية والتسويقية المرعبة، خصوصاً وأنها تستهدف إجتياح الدول النامية وبسط سيطرتها ونفوذها على أسواقها.

خاتمة

نخلص إلى وجود فجوة عميقة بين الأداء التأميني الحقيقي (الفعلي) والأداء التأميني الكامن (المرتقب)، فحجم التأمينات بالجزائر بسيط جداً، بسبب عدم إستقارته القصوى من الإمكانيات المادية المعطلة، وتفسير ذلك على مستويين:

أولاً: ترمي دوائر القرار بالجزائر من خلال إطلاق المخططات التنموية الخماسية، إلى إستغلال الصلاصة المالية الناتجة عن مكتسبات تراكم إحتياطات النقد الأجنبي، المتأتي من إرتفاع أسعار الطاقة، وهي كلها برامج تسعى إلى دعم النمو خارج الميزانية العامة، وقد تجلت هذه السياسة المرتكزة على التوسع في النفقات العامة. بيد أن القراءة المتأنية والفاحصة لحصيلة الإنجازات، تؤكد أن مقارنة تنويع بنية الإقتصاد الجزائري لم يطرأ عليها أي تغيير، أي دون إحداث قطيعة في مؤشرات الإقتصاد الكلي مع المواد الطاقوية، بل تميزت بالتبذير، وعدم التحديد المحكم للأولويات (دراسة

الجدوى)، وهذا يعود لعدة أسباب أهمها سوء التسيير، إذ كان من اللازم أن تقدم الحكومة تقييما مفصلا لما أنجز وما لم ينجز.

ثانيا: في سياق متصل، فإنه عند إستقراء القرائن الإحصائية والشواهد الميدانية من منظور مؤشري الكثافة والإختراق، نجد مكانة الجزائر ضمن ترتيب سوق التأمين العالمي بعيدة عن المعايير والمستويات الدولية، حيث يبقى إنتاج ونتائج صناعة التأمين ببلدنا ضعيفة ومتواضعة من حيث حجم الأقساط المكتتبة، سواء في جانب تأمينات الحياة أو غير الحياة، بيد أن السلطات تراهن على حزمة القوانين والتشريعات وعلى هيئات الإشراف والرقابة، للنهوض بالقطاع وتحسين مركزه التنافسي مقارنة بالأسواق الدولية، خصوصا في غضون معطيات وطروحات المرحلة القادمة، فالمستقبل يحوي في طياته هالة من المخاطر والتهديدات المنتظرة التي تنعكس سلبا على أداء قطاع التأمين الجزائري، تضعه في وضعية صعبة وخطيرة، كما يتضمن العديد من المكاسب المحتملة والفرص المرتقبة التي تنعكس إيجابا على شركات التأمين الوطنية.

قائمة المراجع بالعربية

- رشيد بوكساني: إصلاح وواقع سوق التأمين الجزائري، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 1، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2006
- مجلة التأمين العراقية (http://misbahkamal.blogspot.com/search?updated-min=2010-01-01T00:00:00Z&updated-max=2011-01-01T00:00:00Z&max-results=26)
- الموقع الإلكتروني لمعهد التمويل الدولي (http://www.iif.com)
- الموقع الإلكتروني للوزارة الأولى (http://www.premier-)
- ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/Prog (Croissance.pdf)
- الموقع الإلكتروني لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية (http://www.minagri.dz)
- الموقع الإلكتروني لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار (http://www.mipmepi.gov.dz/index_fr.php?page=reforme)
- الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (http://www.andi.dz/ar/index.php?fc=b_declare)
- الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة القطرية (http://www.aljazeera.net/NR/exeres/A18BA154-34E1-40D5-84E9-(3472A24ADD80.htm)
- الموقع الإلكتروني لجريدة القدس العربي بلندن (http://www.alquds.co.uk/index.asp?fname=data\2010\08\08-04\04qpt15.htm)
- البرنامج الخماسي الجزائري: فرصة للإقلاع الاقتصادي أم استمرار لنهج التبذير؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، بيروت، لبنان، 2010 (http://carnegie-mec.org)

قائمة المراجع بالفرنسية

- François-Xavier Albouy: L'Algérie est un marché facile à développer, L'argus de l'assurance, N°6965, 2006
- Abdelmadjid Messaoudi: Libéralisation, Conseil national des assurances, 4^{ème} Forum des assurances d'Alger, Hôtel El Aurassi, 2005
- Abdelmadjid Messaoudi: Situation et défis du secteur des assurances, 4^{ème} Forum des assurances d'Alger, Hôtel El Aurassi, 2005
- Ahmed Ben Bitour: L'Algérie au troisième millénaire (défis et potentialités), Edition marinoor, Alger, 1988

- AbelmajidBouzidi: Les Années 90 de l'économie Algérienne, El Watan, Alger, 2001
 - Mokhtar Naouri: Etude sur le marché Algérienne des assurances <<un fort potentiel à exploiter>>, Revue Algérienne des assurances, Edition UAR, N°4, 2001
 - Sigma (N°6/2001)(N°2/2013), L'assurance dans le monde en 2000-2012 (<http://www.suissre.com/Sigma>)(Consulté le 5-3-2011)
 - Bulletin des assurances (N°14/2011)(<http://www.cna.dz/bulletin14/pdf>)(Consulté le 1-7-2011)
 - Marché des assurances en Algérie <<le taux d'évolution>>, Revue l'actuel international NRA (les nouvelle revues Algériennes), N°77, Alger, 2007
 - Dossier (le marché des assurances et l'assurance dans la mondialisation), Investir Magazine, N°26, Alger, 2008
-

أثر متغيرات السياسة الديمغرافية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية في ظل عمل المرأة

أمين الله بوعلام¹ - أمير بوزيد امجد² - عدوكة لخضر³

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى الكشف عن أهم متغيرات السياسة الديمغرافية المفسرة للنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال دراسة قياسية بالاعتماد على نماذج تصحيح الخطأ. بينت لنا دراسة اختبار الجذر الأحادي أن المتغيرات مستقرة بعد فروقاتها من الدرجة الأولى، كما أثبتنا اختباري "جرانجر" و "جوهانسن" للتكامل المتزامن وجود علاقة تكامل متزامن وحيدة، و بعد عملية التقدير وجدنا أن هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي و جل أهم متغيرات السياسة الديمغرافية المفسرة له.

الكلمات الرئيسية: النمو الاقتصادي، السياسة الديمغرافية، اختبار الجذر الأحادي، التكامل المتزامن، عمل المرأة، الخصوبة.

Abstract:

This paper aims to identify the most important explanatory variables of policy demographie in Algeria, through a study based on a error correction models.

When applied, the Dickey-Fuller test showed that all variables are stationary at the level of first difference. The Johansen test showed that all variables are co-integrated and that there is a single long-term relationship between the variables.

After the estimation process, we found that there is an inverse relationship between growth économique rate and the most important explanatory variables.

Key words: policy demographie, unit root test, cointegration,

¹ طالب دكتوراه بجامعة معسكر

² أستاذ محاضر بالمركز الجامعي بتيبازة

³ أستاذ محاضر بجامعة معسكر

مقدمة

كل دولة لها سياسة سكانية خاصة بها وفقا لمواردها الطبيعية والبشرية وذلك بتطبيق مجموعة من البرامج والمخططات والتي تؤثر على السكان من الناحية الكمية والنوعية والعمرية بما يوافق حاجات المجتمع ومتطلبات نموه الإقتصادي ورفاهية مواطنيه. إن من أبرز أهداف السياسة الديمغرافية زيادة عن تنظيم هجرة السكان وحركتهم وتوزيعهم المتوازن كما وعملا (مراعاة الحجم، القوى العاملة) هو مساهمة المرأة في النشاط الإقتصادي وتمكينها إجتماعيا كأم وعاملة بتضييق الفجوة بينها وبين الرجل ومزاحمتها للرجل في جل القطاعات مما أثر على معدل الخصوبة والنمو الإقتصادي في الجزائر.

إشكالية البحث:

إن الإشكالية الجوهرية التي يتمحور حولها البحث هي:

ما هي أهم المؤشرات الديمغرافية غير مباشرة المؤثرة على النمو الإقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية نقوم باختبار صحة الفرضيات التالية:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي وعمل المرأة نتوقع الحصول على إشارة موجبة بينهما.
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي و معدل الخصوبة و نتوقع الحصول على إشارة سالبة .
- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النمو الاقتصادي و الإنفاق على الرعاية الصحية و نتوقع الحصول على إشارة سالبة بينهما.

أهداف الدراسة:

نههدف الدراسة إلى:

- فحص طبيعة العلاقة التي تربط مساري النمو الاقتصادي والمتغيرات غير مباشرة للسياسة السكانية في الجزائر للفترة (1990 - 2015) .
- محاولة بناء نموذج قياسي لمعرفة أثر المتغيرات غير مباشرة للسياسة السكانية على النمو الإقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في النقاط التالية :

- معرفة أهم متغيرات السياسة السكانية التي تؤثر على معدل النمو الاقتصادي في

الجزائر.

- يعتبر رأس المال البشري ولاسيما الأنتوي منه عامل أساسي في عملية التنمية.

- مساعدة صانعي القرار في اتخاذ السياسات الديمغرافية المثلى من أجل الزيادة الموجبة

للمو الاقتصادي.

المنهج المستخدم:

لمعالجة هذا الموضوع يتم إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي كونهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع، كما سيتم أيضا إتباع المنهج الإحصائي من أجل استخدام الطرق القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الديمغرافية والنمو الاقتصادي، وبغرض الوصول إلى نتائج محددة وفق معايير علمية وذلك وفقاً لأسلوب دراسة الحالة هنا، وذلك لتحليل وتفسير أهم متغيرات السياسة الديمغرافية المؤثرة على النمو الاقتصادي من خلال تطبيق خطوات النمذجة القياسية المتمثلة في جمع المعلومات، و بناء النموذج و التقدير و الاختبارات الإحصائية و التنبؤ.

الدراسات السابقة:

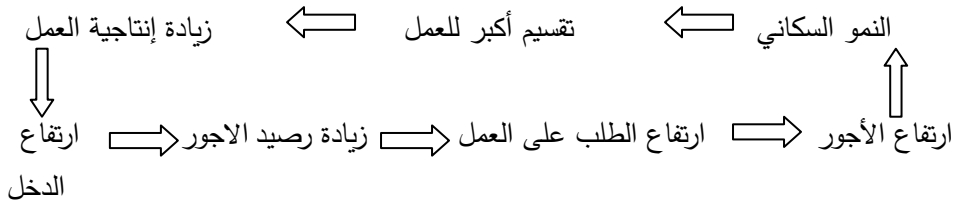
قدم عدنان فضل أبو الهيجاء -1999- دراسة حول -النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي في الأردن -1978-1998. وهدفت هذه الدراسة إلى أن دخول المرأة في سوق العمل يقلل من معدلات النمو السكاني وهذا من شأنه يعزز مسار النمو الاقتصادي .

بين ويليامسون (J.G. Williamson 1998) في دراسته حول ظاهرة التحول الديمغرافي في دول جنوب شرق آسيا المسماة بالدول المعجزة أنه ابتداء من 1970 انتعش النمو الاقتصادي فيها بفضل ضعف نسبة الإعالة الخاصة بالصغار و زيادة عدد السكان في سن العمل وهذا زاد في نسبة النمو الاقتصادي بالربع وحتى الثلث في دول العالم الثالث⁴.

وجدا كل من دليس و باستيو (A.Dellis & Pestieau: 2004) في دراستهما على وجود علاقة سلبية دوما بين النمو السكاني و معدل نمو الناتج الحقيقي الفردي و تمت الدراسة في الفترة 1950-1990 مقسمة على 7 فترات جزئية .

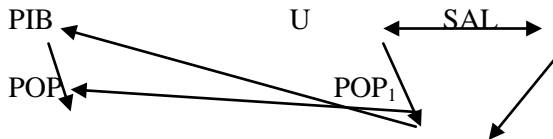
⁴-jeffreyg.williamson,op.cit.p.247

وجد هانسان (1939) أن النمو السكاني هو في نفس الوقت سبب ونتيجة للتطور الاقتصادي و يمكن توضيحه كما يلي⁵:



قام الباحثون داون ، موناسكو و جانوسكا (J.Janoska 1998:Tim A.Down.Ralph M.Monaco& jefery)⁶ بدراسة تهدف إلى معرفة كيفية تأثير تغيرات الهيكل العمري على النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام نموذج اقتصادي و وجد أن الشيخوخة تؤدي إلى خفض نمو اليد العاملة وتؤثر في هيكل الإنفاق الاستهلاكي.

درس سيدريك دوليغار (2005:C.Doliger) طبيعة العلاقة بين الخصوبة و المتغيرات الاقتصادية و متغيرات سوق الشغل⁷: الناتج المحلي الإجمالي (PIB) السكان (POP)، الأطفال (POP₁)، الأجراء (SAL) و البطالة (U) :



و وجد من خلال هذه الحلقة أن معدل الخصوبة يتأثر بحالة سوق الشغل أي التأثير الإيجابي للنمو الديمغرافي على النمو الاقتصادي.

خطة الدراسة:

وفقا للإشكالية العامة للبحث نقوم أولاً بدراسة الإطار النظري للسياسات الديمغرافية والنمو الاقتصادي ثم نتطرق ثانياً إلى السياسة الديمغرافية والنمو الاقتصادي في الجزائر في ظل البرامج

⁵- Jacques Véron :Croissance démographique et niveau de vie,Op.Cit.,p.29

⁶ Gérard Vincent :Croissance démographique et développement,Alternatives Economiques,N°218 ,Oct.2003,p.74-

⁷-Cédric Doliger :Démographie et croissance économique en France après la deuxième guerre mondiale :une approche cliométrique,Economies et sociétés,N°33 ,p.1323-1340

التنمية، ثم إلى الجانب التطبيقي لصياغة النموذج بحصر العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالمتغيرات الرئيسية للسياسة الديمغرافية نموذج التكامل المتزامن.

1-النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي في الفكر الاقتصادي

لقد اهتم الكثير من الباحثين بموضوع النمو الاقتصادي وعلاقته بمختلف المتغيرات الديمغرافية بتفصيل شامل من خلال مختلف الدراسات المعتمدة أساسا على تجارب البلدان المتقدمة، حيث يمكن تقسيم المتغيرات الديمغرافية المحددة للنمو الاقتصادي إلى قسمين رئيسيين: يتعلق الأول بالنمو الديمغرافي، ويتعلق الثاني بالسياسة الديمغرافية. في دراستنا سنتناول متغيرات السياسة الديمغرافية، ومن بين النظريات التي خصت هذا الجانب نجد النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية و الحديثة.

1-1-النظريات الكلاسيكية

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك آراء كل من آدم سميث و روبرت مالتوس وغيرهم.

أ_ نظرية آدم سميث

أعتقد (Adam Smith) أن الزيادة السكانية تؤدي حتما لزيادة الأجور وزيادة رؤوس الأموال واستثمارها ليشيع الرخاء في المجتمع، لقوله ``إن أهم مؤشر يدل على رخاء دولة ما إنما هي زيادة أعدادها السكانية⁸، كما رأى أن الطلب المتزايد لأصحاب المؤسسات يؤدي لرفع الأجور التي تشجع على الزواج والإنجاب لتزداد الأعداد السكانية .

ب_ نظرية روبرت مالتوس

بنى (Robert Maltus : 1766-1834) نظريته على مصادرتين هما:

- الغذاء ضروري لحياة الإنسان وأن ازدياد الموارد هو المتغير المستقل في حين العامل السكاني هو التابع.

- إن الغريزة الجنسية ضرورة أساسية تحتم زيادة التناسل الذي يفوت قدرة الأرض على إنتاج الموارد الغذائية.

ورأى أن موارد العيش تزداد وفق متتالية حسابية بينما يتزايد السكان وفق متتالية هندسية⁹.

-أوكيل حميدة ، أثر النمو السكاني على التنمية الاقتصادية في الوطن العربي ، رسالة دكتوراه ، 2005، ص 823

- عبد القادر قداوي ، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011، رسالة 9

ماجستر ، 2014، ص 11

الجدول (1): التزايد السكاني والموارد الغذائية وفق منظور مالتوس.

256	128	64	32	16	8	4	2	1	تزايد السكان
9	8	7	6	5	4	3	2	1	الموارد الغذائية

إن التفاوت الكبير بين موارد الأرض وعدد السكان الذي يصعب إدراكه، نعيش نتأجه الحتمية من خلال مظاهر الفقر والبؤس وانتشار الرذيلة و فساد الأخلاق وتعدد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية¹⁰.

1-2- النظريات السكانية الاقتصادية الحديثة

أ- المدرسة الكينزية:

اعتقد الكينزيون أن الحافز الأساسي للاقتصاد هو النمو السكاني الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال باعتباره عاملاً مساعداً لزيادة الاستثمار والدخل والتوظيف. و أن معدل النمو الاقتصادي يعتمد على تراكم رأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني. وأن العوامل الأساسية التي تساعد على نمو حجم الطلب الفعال:

- تزايد النمو السكاني.
- الاختراعات التكنولوجية.
- التوسع الجغرافي للرأسمالية.

ب_ نموذج سولو :

يعتمد نموذج سولو الأولي على دالة إنتاج نيوكلاسيكية وتكتب كما يلي :

$$Y = F(K, L)$$

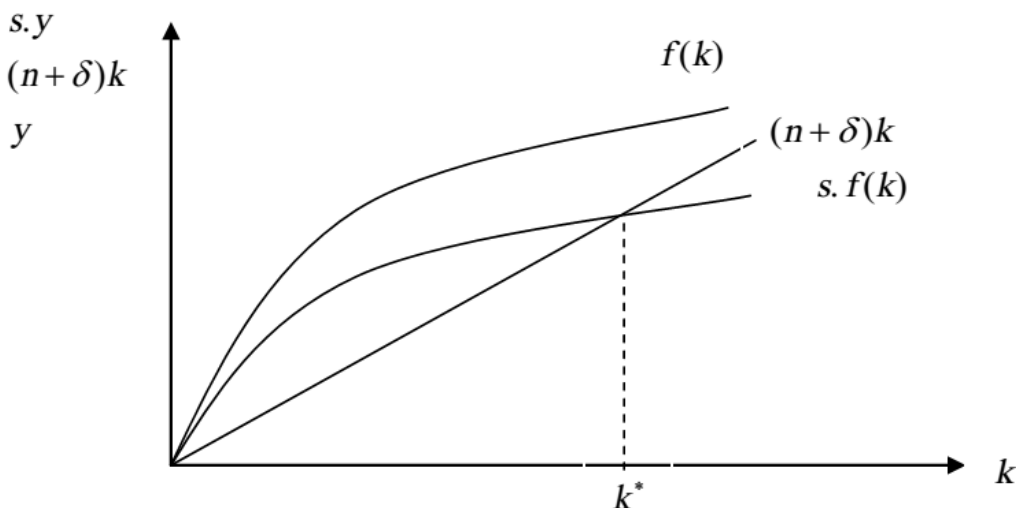
$$K = s.f(k) - (n + \delta).k \dots\dots\dots(1)$$

$$(\dot{K} = 0)$$

عندئذ يكون :

$$s.f(k) = (n + \delta).k \dots\dots\dots(2)$$

¹⁰ - رمزي زكي ، المشكلة السكانية و الخرافة المتالوسية ، ص 30



التوازن في نموذج سولو الأولي

ارتفاع معدل النمو الديمغرافي يؤثر سلباً على الناتج الفرد في الحالة المنتظمة، وهي الصيغة المالتوسية لنموذج سولو الأولي.

لو بقي عدد السكان ثابتاً فإن هناك نمواً اقتصادياً يتم بمعدل التطور التكنولوجي، و يبين النموذج أن التطور التكنولوجي وحده يمكن من رفع مستوى المعيشة، ويؤدي إلى تسارع النمو والإنتاج، أما إذا كان العكس فإنه يؤدي إلى تقلص وتيرة النمو والإنتاج .

2. النمو الاقتصادي و متغيرات السياسة الديمغرافية المفسرة له في الجزائر

1.2. النمو الاقتصادي و عمل المرأة في الجزائر¹¹.

سنقوم بدراسة تطور النمو الاقتصادي و عمل المرأة خلال الفترة (1990-2015) والتي سنقسمها

إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: 1990-1999، عرفت هذه المرحلة بالعشرية السوداء.

تلمسان، ص 112-2010 عطار عبد الحفيظ، التشغيل غيرالرسمي بين الدافع الاقتصادي والإجتماعي في الجزائر¹¹،

الجدول (02): معدل النمو الإقتصادي و عمل المرأة في الجزائر (1990-1999)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك العالمي

تميزت هذه المرحلة بتراجع النمو الإقتصادي من 1990 حتى 1997 وذلك للظروف الأمنية والإجتماعية التي مرت بها البلاد و أحادية الإقتصاد الجزائري وإرتباطه الوثيق بتقلبات أسعار البترول، غير أن نسبة عمل المرأة في تزايد مستمر خلال كل الفترة بنسبة 1.87% من إجمالي القوى العاملة في الجزائر لمدة عشر سنوات.

المرحلة الثانية: معدل النمو الإقتصادي و عمل المرأة في الجزائر (2000-2010).

الجدول (03): معدل النمو الإقتصادي و عمل المرأة في الجزائر (2000-2010)

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	
1.60E+11	1.35E+11	1.69E+11	1.33E+11	1.12E+11	98.11	81.81	65.40	54.56	53.14	52.08	النمو الإقتصادي (مليار DA)
16.92	16.80	16.29	15.82	15.39	14.99	14.62	14.29	13.99	13.73	13.52	عمل المرأة (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك العالمي.

الدخل القومي الإجمالي في تزايد مستمر وبقوة، وهذا نتيجة لارتفاع أسعار البترول في هاته الفترة حيث تضاعفت الزيادة بأكثر من ثلاث مرات، وعمل المرأة في تزايد وبوتيرة أقوى من المرحلة الأولى نتيجة لعمل الدولة الجزائرية على تعليم المرأة وتضييق الفجوة بينها وبين الرجل.

المرحلة الثالثة : معدل النمو الإقتصادي و عمل المرأة في الجزائر خلال الفترة (2011-2015)

الجدول (04): معدل النمو الإقتصادي و عمل المرأة في الجزائر (2011-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	
1.604E+11	2.091E+11	2.052E+11	2.051E+11	1.978E+11	النمو الإقتصادي (مليار دولار)
19.20	19.12	19.28	18.88	17.87	عمل المرأة (%)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات البنك العالمي.

نلاحظ شبه استقرار للناتج القومي الإجمالي في السنوات 2012-2013-2014 وتراجعته في 2015 بنسبة 22% هذا ماجعل الدولة الجزائرية تسعى جاهدة لترشيد النفقات في العديد من القطاعات الإقتصادية.

2.2. النمو الإقتصادي و معدل الخصوبة في الجزائر

العوامل المساهمة في تخفيض الخصوبة تتمثل في موانع الحمل ب31% وتأخير الزواج ب21% والرضاعة ب11%¹² وكلما كان الزواج مبكرا كانت الخصوبة أعلى على الرغم من إستعمال وسائل الحمل، وتكون أعلى لدى النساء الماكثات في البيت، هذا ماجعل الخصوبة أعلى في المناطق الريفية عن الحضرية¹³.

إن إنجاب الشعوب مرتبط إرتباطا كبيرا بمستوى تعليم النساء أو تعليم أزواجهن حيث يعتبر مستوى التعليم وخاصة عند المرأة من العوامل الأكثر أهمية في التأثير على الخصوبة¹⁴.

3.2. النمو الإقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية في الجزائر

كانت الدولة الجزائرية تنظر للإنفاق على الصحة أنه خدمة إجتماعية إستهلاكية ليست ذات صفة إنتاجية ولا إستثمارية على المدى البعيد، غير أن التمتع بالمستوى الصحي اللائق هو أحد الحقوق الرئيسية لكل إنسان بغير تميز لجنسه أو عقيدته أو ميوله السياسي، ولدراسة الإنفاق الصحي خلال فترة محددة، يمكن الإعتماد على عدة مؤشرات أهمها:

1-نسبة إجمالي النفقات الصحية الكلية إلى الناتج المحلي الإجمالي ومنه متوسط نصيب الفرد منها.

2-نسبة إجمالي النفقات الصحية إلى إجمالي الإنفاق العام في الميزانية العامة للدولة.

¹²- فوزي أمقران، الزواج والخصوبة في الجزائر

¹³ - زهية وضاح، الخصوبة والزواج في الجزائر، مساهمة تعداد 1998

¹⁴ - فطيمة دريد، النمو الديمغرافي واثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ص325

وتأسيسا على ذلك فقد اعتبرت الدولة الرعاية الصحية ضرورة ملحة لتلبية حاجيات السكان، باعتبارها حق من الحقوق ذات الأولوية لحفظ النفس واستمرار النسل، وبها تتمكن الدولة من تنمية السكان كما وكيفا ونوعا، فالرعاية الصحية تساعد على التقليل من الوفيات ومنه نمو السكان¹⁵.

3. الدراسة القياسية

1.3. العلاقة بين النمو الإقتصادي و متغيرات الدراسة حسب النظرية الاقتصادية

إن عملية اختيار المتغيرات الديمغرافية التي تؤثر في النمو الإقتصادي كما أشرنا إليها سابقا تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى، وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن النمو الإقتصادي يتأثر بمجموعة من المتغيرات الديمغرافية منها: عمل المرأة، الإنفاق على الرعاية الصحية، معدل الخصوبة.

1.1.3. النمو الإقتصادي وعمل المرأة:

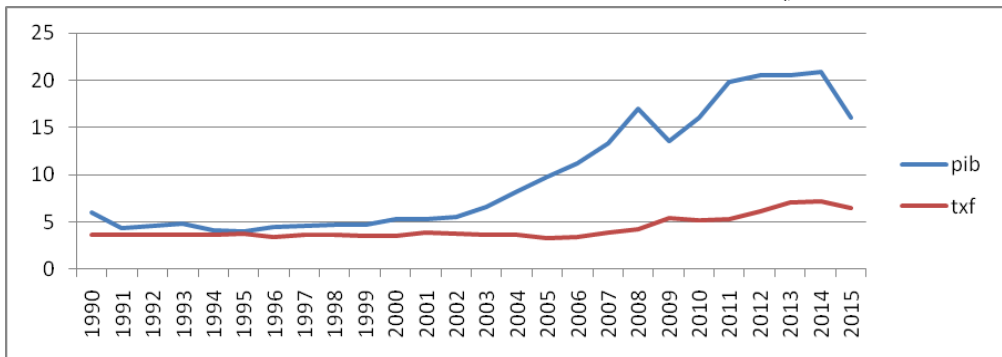
لقد أشارت العديد من الأبحاث التجريبية إلى أثر عمل المرأة على النمو الإقتصادي، حيث بينت هذه الدراسات الأثر الايجابي لعمل المرأة على الإنتاجية، وفقاً لنموذج التكيف الجزئي (Partial-Adjustment Model)

2.1.3. النمو الإقتصادي ومؤشر الإنفاق على الرعاية الصحية:

الإنفاق على الرعاية الصحية مؤشر لتنظيم الأسرة، باعتباره يهتم بصحة الأم والرضيع والشيخ ويمثل نسبة كبيرة من التكلفة، ومن خلال هذا التحليل يمكن الاستخلاص بأنه عامل يخفض النمو الإقتصادي آنيا، و حسب النظرية الاقتصادية فالعلاقة بين النمو الإقتصادي والإنفاق على الرعاية الصحية علاقة عكسية، حيث أن في المدى القصير تكون العلاقة عكسية ونتوقع الإشارة السالبة في دراستنا القياسية كما أن العلاقة تكون طردية على المدى البعيد شأنها شأن الإنفاق على التعليم حيث يعتبر الإنفاق على التعليم استهلاكاً في مرحلة التكوين ويتحول إلى استثماراً بعد تخرج المتكويين ودخولهم سوق الشغل.

¹⁵ -عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر، ص 84-85

3.1.3. النمو الاقتصادي ومعدل الخصوبة:



نلاحظ من المنحنى البياني أن النمو الاقتصادي pib و معدل الخصوبة txf يتوافقان وأن العلاقة بينهما موجبة.

2.3. صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجتمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، واعتمادا على دراسة الأستاذ شريفي إبراهيم-علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الاقتصادي وسياسة مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية-2013 ودراسة الاستاذ عبد القادر قداوي -أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر -2014- و دراسة عدنان فضل أبو الهيجاء -1999- حول -النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي في الأردن -1978-1998 فإن النمو الاقتصادي يكتب بدلالة عمل المرأة، الإنفاق على الرعاية الصحية ومعدل الخصوبة، على النحو التالي:

$$PIB_t = f(ACF_t, DS_t, TXF_t) \quad (I)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 ACF_t + \beta_2 DS_t + \beta_3 TXF_t + \varepsilon_t \quad (II)$$

حيث أن:

- PIB_t : يمثل النمو الاقتصادي.

- ACF_t : يمثل عمل المرأة.

- DS_t : يمثل الإنفاق على الرعاية الصحية.

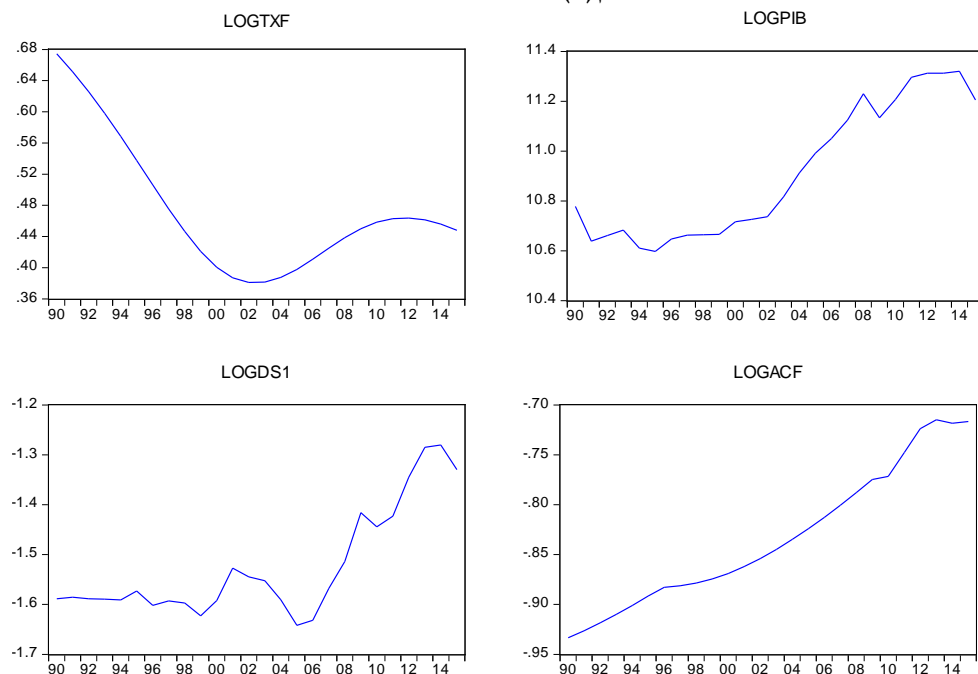
- TXF_t : يمثل معدل الخصوبة

من أجل تجانس المشاهدات نقوم بادخال اللوغاريتم (log) على جميع متغيرات النموذج لنحصل على
 الكتابة التالية: $\log PIB_t = \alpha + \beta_1 \log ACF_t + \beta_2 \log DS_t + \beta_3 \log TXF_t + \varepsilon_t$
(III)

3.3 . معطيات الدراسة

لقد تم الحصول على معطيات الدراسة من البنك الدولي، وتمتد من 1990 إلى 2015، والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

شكل رقم(2): تطور متغيرات الدراسة



من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة.

4.3 . دراسة استقرارية السلاسل

سنقوم باستعمال اختبار الجذر الأحادي و المتمثل في اختبار ديكي- فولر المطور (ADF) على كل متغيرات النموذج: النمو الإقتصادي ($\log PIB$)، عمل المرأة ($\log ACF$)، الإنفاق على الرعاية الصحية ($\log DS_1$) و معدل الخصوبة

($\log TXF$). ويعتمد تطبيق اختبار ديكي فولر المطور (ADF) على تحديد درجة التأخير، والتي حددناها بواحد وذلك من خلال استعمال معيار دالة الارتباط الذاتي الجزئي، والجدول التالي يلخص اختبار ADF.

جدول رقم (5): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

استقرارية السلاسل الفروق الأولى				استقرارية السلاسل الأصلية				
الاحتمال	ADF^c	ADF^t	مستوى	الاحتمال	ADF^c	ADF^t	مستوى	
0.0003	-4.01	-2.66	% 1	0.9470	1.30	-2.66	% 1	$\log PIB_t$
		-1.95	% 5			-1.95	% 5	
		-1.60	% 10			-1.60	% 10	
0.0024	-3.23	-2.66	% 1	0.1766	-1.28	-2.66	% 1	$\log DS_t$
		-1.95	% 5			-1.95	% 5	
		-1.60	% 10			-1.60	% 10	
0.1003	-1.60	-2.66	% 1	0.0229	-2.31	-2.66	% 1	$\log ACF_t$
		-1.95	% 5			-1.95	% 5	
		-1.60	% 10			-1.60	% 10	
0.0000	-5.18	-2.66	% 1	0.5662	-0.30	-2.66	% 1	$\log TXF_t$
		-1.95	% 5			-1.95	% 5	
		-1.60	% 10			-1.60	% 10	

المصدر: أ) من إنجاز الباحثين باستعمال برنامج Eviews

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة استقرارية سلسلة الفروقات لكل السلاسل السابقة. ونلاحظ من خلاله أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة أقل من القيمة المجدولة لديكي فولر المتطور عند مستوى 5% وبالتالي فالسلاسل مستقرة.

و من خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية عدم أي: أن متغيرات النموذج غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و أن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، و من ثم فمن الممكن أن تكون هذه المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا.

5.3. اختبار التكامل المشترك

لاختبار العلاقة الطويلة و القصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة نستعمل اختبار التكامل المتزامن لـ جوهانسن Johansen Test و نموذج تصحيح الأخطاء (ECM)، وهذا بعد إثبات وجود تكامل متزامن.

إن تحليل التكامل المتزامن يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس النماذج الإحصائية التقليدية، و مفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمنية غير مستقرتين لكنها تتكاملان في المدى الطويل، أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن، وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار باختبارات جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ، أما مراحله فهي:

في المرحلة الأولى نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث و تجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها .
و بعد إثبات أن السلسلتين مستقرتين و من نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل جرانجر أو اختبار جوهانسن.

في المرحلة الثانية نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model)
للمعرفة ديناميكية تغيرات السلسلة في المدى القصير ومعرفة أيضا متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل. إن اختبار التكامل المتزامن له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتقاضي المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف (Spurious correlation) .

و اعتمادا على أدبيات التكامل المشترك، استخدمت طريقتان : الأولى طريقة أنجل و جرانجر Engle – Granger و الثانية طريقة جوهانسن (Johansen)

1.5.3. اختبار التكامل المشترك لجوهانسن

يشترط في اختبار التكامل المشترك "لجوهانسن" أن تكون كل المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة، وفي حالتنا كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، و بالتالي هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، وسنستعمل اختبار التكامل المتزامن لـ لجوهانسن، والذي سنلخص نتائجه في الجدول التالي:

جدول رقم(06): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن(Johansen)- اختبار الأثر -

فرضيات حول	القيم	إحصائية الأثر	الإحتمال
عدد معادلات	الدرجة		القيم الذاتية
التكامل المتزامن			
لا يوجد	47.85	113.13	0.95
	29.79	38.34	059
على الأقل واحد	15.49	16.70	042
على الأقل اثنان	3.84	3.60	013
على الأقل ثلاثة			

المصدر: ا من إنجاز الباحثين باستعمال برنامج Eviews

من خلال الجدول نلاحظ أنه:

- عند السطر الأول ($r=0$) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة (TR^c) أكبر من القيمة المجدولة للأثر (TR^t) عند مستوى معنوية 5% : $TR^c = 113.13 > TR^t = 47.85$
- من خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم، والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك .
- عند السطر الثاني ($r=1$) نلاحظ أن قيمة الأثر الإحصائية المحسوبة (TR^c) أقل من القيمة المجدولة للأثر (TR^t) عند مستوى معنوية 5% : $TR^c = 38.34 < TR^t = 29.79$
- من خلال هذا الاختبار نقبل فرضية العدم، والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل.

من خلال تطبيقنا لاختبار الأثر لجوهانسن، تبين لنا أنه يوجد علاقة تكامل مشترك واحدة بين المتغيرات.

2.5.3. اختبار جرانجر (Granger) للتكامل المشترك

اقترح كل من انجل و جرانجر (Engel- Granger) سنة 1987 طريقة لاختبار علاقة التكامل المتزامن على مرحلتين، حيث تقوم المرحلة الأولى على تقدير علاقة إنحدار y بالنسبة لـ x ، وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى، في حين تقوم المرحلة الثانية على اختبار استقرارية البواقي لمعادلة الانحدار السابقة، فإذا كانت البواقي مستقرة عند المستوى $I(0)$ فهذا يعني وجود علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين.

ونلخص نتائج التقدير عن طريق المربعات الصغرى في المعادلة التالية:

$$\log pib_t = 13.55 + 5.59 \log ACF_t + 1.05 \log txf_t - 0.99 \log ds_{it} \quad \dots \dots \dots (VI)$$

(66.93) (10.31) (4.38) (-3.32)

من خلال المعادلة (VI) نلاحظ أن كل معالم النموذج لديها معنوية إحصائية، وذلك باستخدام إحصائية ستودنت¹⁶.

وقد حصلنا على إشارات موجبة لكل معاملات النموذج ماعدا معامل الإنفاق على الرعاية الصحية، وهذا ما يبين وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة: (عمل المرأة، معدل الخصوبة)، والمتغير التابع: (إجمالي الدخل القومي).

بعد ذلك قمنا بدراسة استقرارية البواقي (e)، والتي نلخص نتائجها في الجدول التالي

جدول رقم (07): اختبار التكامل المشترك لـ جرانجر (Granger)

المتغير	ADF المحسوبة (ADF^c)	1 %	5 %	10 %	الاحتمال
e	-3.26	-2.67	-1.95	-1.60	0.0022

المصدر: أ من إنجاز الباحثين باستعمال

برنامج Eviews

القيمة ما بين قوسين تحت وسائل المعادلة تمثل قيمة ستودنت المحسوبة. - 16

نلاحظ من الجدول أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المتطور المحسوبة (ADF^c) أقل من القيمة الجدولة لماكينون « MacKinnon »: $ADF^c = -3.26 < Mackinnon^t = -2.77$ ومن خلال هذا الاختبار نرفض فرضية العدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فسليلة الأخطاء (e) مستقرة.

6.3. تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ "جرانجر" Granger

1.6.3. تقدير معادلة المدى القصير

بعد التأكد من تكامل المتغيرات من الدرجة الأولى حسب اختباري جوهانسن و جرانجر،

نأتي إلى تقدير النموذج باستعمال تصحيح الخطأ لجرانجر، والذي توضحه المعادلة التالية:

$$\Delta \log pib_t = 7.08 - 0.10 e_{t-1} + 0.47 \Delta \log pib_{t-1} +$$

$$(1.57) \quad (0.33) \quad (1.45)$$

$$3.28 \Delta \log ACF_t + 0.33 \Delta \log TXF_t - 0.78 \Delta \log ds_t \dots\dots\dots (IV)$$

$$(2.09) \quad (0.96) \quad (-2.97)$$

من خلال إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم المعادلة (IV) ليست لها معنوية إحصائية عند مستوى معنوية 5%، إلا أن معامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة 0.10، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي انه يقيس نسبة اختلال التوازن في إجمالي الدخل القومي الممكن تعديله من سنة إلى أخرى و أكثر تفصيلا للنتائج الإحصائية.

عدم المعنوية الإحصائية لمعالم النموذج رقم (IV) يسمح لنا بالإقرار بعدم وجود علاقة ديناميكية في المدى القصير بين متغيرات النموذج.

2.6.3. المعادلة الستاتيكية لجرانجر

لإيجاد المعادلة الستاتيكية لجرانجر والتي تسمى أيضا بمعادلة المدى الطويل نستعمل طريقة

المربعات الصغرى، ومن خلال تطبيقها حصلنا على معادلة طويلة المدى التالية:

$$\log pib_t = 13.55 + 5.59 \log ACF_t + 1.05 \log txf_t - 0.99 \log ds_t \dots\dots\dots (VI)$$

$$(66.93) \quad (10.31) \quad (4.38) \quad (-3.32)$$

• التفسيرات الإحصائية

من الناحية الإحصائية نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد حيث بلغت نسبته 0.94، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة (عمل المرأة، معدل الخصوبة، الإنفاق على الرعاية الصحية) تشرح 94% المتغير التابع (النمو الإقتصادي) و 6 % المتبقية تفسره متغيرات أخرى.

من خلال اختبار ستيودنت نلاحظ أن كل معالم النموذج لها معنوية إحصائية، النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، و هذا ما أكده اختبار فيشر حيث أن $(\text{Prob (F-stat)}) = 0 < 0,05$ ، التفسيرات الاقتصادية

أما اقتصاديا فالدالة المقدرّة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أن:

- بالنسبة لمعامل عمل المرأة فإن إشارته موجبة حسب المعادلة السابقة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (عمل المرأة)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل عمل المرأة في المعادلة على النحو التالي: كل تغير في نسبة عمل المرأة ب 1% تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي ب 5.59 %.

- بالنسبة لمعامل الإنفاق على الرعاية الصحية فإن إشارته سالبة حسب المعادلة السابقة، وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (الإنفاق على الرعاية الصحية)، وتتفق هذه الإشارة مع النظرية الاقتصادية.

ويمكن تفسير معامل الإنفاق على الرعاية الصحية في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن زيادة معدل الإنفاق على الرعاية الصحية ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على النمو الإقتصادي ب 0.99%.

- بالنسبة لمعامل معدل الخصوبة فإن إشارته موجبة حسب المعادلة السابقة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الإقتصادي) والمتغير المستقل (معدل الخصوبة الكلي)، وتتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية في المدى الطويل.

ويمكن تفسير معامل معدل الخصوبة الكلي في المعادلة على النحو التالي:

✓ إن زيادة معدل الخصوبة الكلي ب 1% تحدث تغيرا طرديا على النمو الإقتصادي ب 1.05%.

الخاتمة

من خلال هذه الورقة البحثية حاولنا إبراز أهم العوامل المؤثرة على النمو الإقتصادي في الجزائر، التي مر اقتصادها بمرحلتين أساسيتين فالمرحلة الأولى سميت بالعشرية الحمراء والثانية بالإنعاش الإقتصادي على الرغم من بعض الصدمات الإقتصادية الخارجية (الازمة المالية العالمية وما سمي بالربيع العربي)، ومن تحليلنا لبعض التقارير الدولية وبداية من سنة 2000 وباستعادة الدولة لدورها الريادي في النشاط الاقتصادي وبالموازاة مع ارتفاع أسعار البترول تم تسطير عدة برامج اقتصادية، كبرنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، اللذين يمثلان استثمارات عمومية ضخمة، كان لهما بالغ الأثر في الحد من تفاقم فجوة الفقر في الجزائر وتضييق الفجوة بين المرأة والرجل والتي أصبحت تزاخمه حتى في القطاع الصناعي والزراعي صف إلى ذلك مضاعفة الإنفاق على الرعاية الصحية وخاصة الشيخ، الام والرضيع. و من خلال دراستنا التطبيقية توصلنا إلى النتائج التالية:

دراسة اختبار الجذر الأحادي بينت لنا أن المتغيرات مستقرة بعد فروقاتها من الدرجة الأولى، كما أن اختباري "جرانجر" و "جوهانسن" للتكامل المتزامن أثبتا وجود علاقة تكامل متزامن وحيدة.

وبعد عملية التقدير اتضح لنا أن النموذج المستخدم في الدراسة مقبول إحصائيا. وجدنا أن :

✓ عمل المرأة له تأثير موجب على النمو الإقتصادي، حيث التغير في نسبة عمل المرأة ب

1% يحدث تغيرا مطردا على النمو الإقتصادي ب 5.59% .

✓ الإنفاق على الرعاية الصحية له تأثير عكسي على النمو الإقتصادي، حيث أن زيادته ب

1% تحدث تغيرا عكسيا على معدل البطالة ب: 0.99% .

✓ معدل الخصوبة له تأثير موجب على النمو الإقتصادي، حيث أن زيادته ب 1% تحدث

تغيرا موجبا على النمو الإقتصادي ب: 1.05% .

ونتائجا كانت مطابقة للدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها من حيث العلاقة بين النمو الإقتصادي ومتغيرات السياسة الديمغرافية المفسرة له، إلا أن إضافتنا كانت تكمن في تطبيق تقنية جرانجر من أجل إيجاد علاقة ديناميكية على المدى القصير وعلاقة سكانية على المدى الطويل بين متغيرات النموذج و كذلك إيجاد معامل يقيس نسبة اختلال التوازن في النمو الإقتصادي (معامل الارجاع) والذي يمكن تعديل هذا الاختلال و الرجوع إلى التوازن بعد فترة زمنية مستقبلية تحسب اعتمادا على هذا المعامل.

المراجع

• المراجع باللغة العربية

- 1- شريفي ابراهيم، علاقة النمو الديمغرافي بالنمو الإقتصادي وسياسة مواجهة آثاره على سوق الشغل الجزائرية، رسالة دكتوراه. 2013، ص 135
- 2- أوكيل حميدة، أثر النمو السكاني على التنمية الإقتصادية في الوطن العربي، رسالة دكتوراه، 2005، ص 23
- 3- عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2011، رسالة ماجستير، 2014، ص 11
- 4- رمزي زكي ، المشكلة السكانية و الخرافة المتألوسية ، ص 30
- 5- عطار عبد الحفيظ، التشغيل غيرالرسمي بين الدافع الإقتصادي والإجتماعي في الجزائر، 2010، تلمسان، ص 112-181-286
- 6- فوزي أمقران، الزواج والخصوبة في الجزائر
- 7- زهية وضاح، الخصوبة والزواج في الجزائر، مساهمة تعداد 1998
- 8- فطيمة دريد، النمو الديمغرافي واثره على التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ص 325
- 9- عبد القادر قداوي، أثر النمو السكاني على النفقات العامة في الجزائر، ص 84-85
- 10- عدنان فضل أبو الهيجاء، النمو السكاني والنمو الإقتصادي في ظل التقدم التكنولوجي في الأردن - 1978-1998

• المراجع باللغة الأجنبية

- 1-Pierre pestieau Arnaud Dellis, Op.Cit.p.188
- 2-Jacques Véron :Croissance démographique et niveau de vie, Op.Cit., p.29
- 3-pirreFortin :L'impact du choc démographique sur le niveau de vie à long terme, l'actualité Economique ;Revue d'analyse économique, Vol.65, N03 ,Sept.1989
- 4-Ibid., p.28
- 5-Gérard Vincent :Croissance démographique et développement, Alternatives Economiques, N0218 ,Oct.2003, p.74-
- 6-Cédric Doliger :Démogrphie et croissance économique en France après la deuxième guerre mondiale :une approche cliométrique, Economies et sociétés, N033 ,p.1323-1340
- 7-Jean-Luc :Croissance et fluctuations économiques, Op.Cit., p.23
- 8- Ibid., p.29

- 9-Didier Blanchet :Modélisation démo-économique :Conséquences économiques des évolutions démographiques,Op.Cit.,p.28
- 10-Bourbonnais R., (1998), Analyse des series temporelles en économie , PUF Paris.
- 11-Bourbonnais R., Terraza M., (1998) , Econométrie, Dunod Paris.
- 12-Bresson G., Pirotte A., (1995) , Econométrie des séries temporelles , PUF ,Paris.
- 13-Clément E., Germain, (1993) , Var et prévisions conjoncturelles , Annales d'économie et de statistique N°32, pp113-135.
- 14-Doz C., Malgrange P., (1992) , Modèle Var et prévision à court terme , économie et prévision N°106, 1992 – 5, PP 109-122.
- 15-Fuller W., (1976) , Introduction to statistical time series , Wiley, N.W.
- 16-Gourieroux C.,MonfortA.,(1990), Series temporelles et modèles dynamiques, Economica.
- 17-JordanT.J., Kugler P.,LENZ C., Savioz M.R.,(2002) ,Prévisions d'inflation par les modèles vectoriels autoregréssifs, Banque Nationale Suisse(BNS).
- 18-Hamilton J.D.,(1994) ,Time series analysis , Princeton
- 19-Hurlin C.,(2001), Econométrie appliquée; Series temporelles , UFR Economie Appliquée.
- 20-Lardic S., Mignon V., (2002) ,Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financières , Economica.
- 21-Perron P, Campbell J.Y., (1992) , Racines unitaires en macro-économie : le cas multidimensionnel , annales d'économie et de statistique N°27.
- 22-Philips P.C.B. ; Perron P, (1986) ,Testing for unit root in time series regression , Biometrika,75.
- 23-Sims C., (1980) , Macroéconomics and reality , Econometrica, N°1 Vol 48.

مدينة مليانة في العصر الوسيط دراسة تاريخية من خلال كتب الرحالة والجغرافيين العرب

د. مبارك بشير، أستاذ محاضر ب، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة .

الملخص

إنّ الدراسات الحديثة قد أولت اهتماما كبيرا بتاريخ المدن مرتكزة في الكتابة حولها على كتب الجغرافيا والرحلات باعتبارها مصدراً مهماً للكتابة حول تاريخ المدن .
إنّ مدن المغرب الأوسط قد أخذت جزءا كبيرا من كتابات الرحالة والجغرافيين العرب أمثال: ابن بطوطة، وابن جبير، والبكري، والحسن الوزان وغيرهم، وتعتبر مدينة مليانة من أبرز المدن التي كتبت حولها تلك الكتب .

في هذا البحث سأتطرق بالدراسة والتحليل إلى تاريخ ومجتمع مدينة مليانة خلال العصر الوسيط مركزا على: أصل تسميتها، موقعها الجغرافي، العناصر البشرية التي استقرت بها، مؤهلات النشاط الاقتصادي "زراعة، صناعية، تجارة، وأحوالها السياسية والعلمية .

Abstract:

The modern studies was paid a great interest about history of cities, He was based in writing around the books of geography and travel, As an important source for writing about the history of cities .

The cities of middle Maghreb took a big chunk from the writing of Arab geographers and travelers fold : Ibn Battouta, Ibn Jubayr, Al Bikri, AL Hassan Alwazzan And others Arab geographers, the miliana city is one the major cities be written around these books .

During this research I will talk about the History and social Milyana City, concentrating on: The origin of its name, its geographical location, annaasralepeshrah that settled out, the qualifications of economic activity: agricultural, industrial, trade, political and scientific their conditions .

عرف الإنسان الرحلة⁽¹⁾ عن طريق الفطرة منذ هبوط آدم وحواء على الأرض ليعمرها بالتنازل، ويعبدون الله، وينتشرون فيها بحثا عن متطلبات الحياة- مصادر المياه-، وقد قيل قديما: "ولد

¹ - يقال الرحلة والزحلة والرحلة، اسم للارتحال والمسير، وقال بعضهم: الرحلة، الارتحال، والرحلة بالضم: الوجه الذي تأخذ فيه وتريده، مثل قولك: أنتم رحلتي أي الذين أرتحل إليهم، ويقال رجل مرحل أي له راحل كثيرة والرحيل القوي

الإنسان راحلاً". إنَّ هذا القول يصدق على المسلمين أيام عَرَّهم، حيث كانوا يرتحلون كثيراً وذلك بسبب اتساع مملكتهم وتطور أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، فكان لهم شغف كبير بالحل والترحال وحب المعرفة والإطلاع والمغامرة والاعترا، وكانت أهداف رحلاتهم تختلف من شخص لآخر، إما لطلب العلم، وإما للاستطلاع، وإما للسفر وإما للحج، فاشتهر منهم في هذا المجال المغاربة والمشاركة، فظهر بذلك ما يسمى "بأدب الرحلة" مشكلاً أحد أهم تجليات الثقافة في ذلك العصر .

هؤلاء الرحالة جابوا الأرض طولاً وعرضاً متحدّين الأهوال والمخاطر، وسجّلوا ما وقع تحت أعينهم، وما لفت انتباههم، وما أثار فضولهم وانطباعهم، فسوّروا البلاد والعباد، وتقنّوا في جمع المعلومات الجغرافية والتاريخية والحضارية⁽²⁾ الخاصة بالبلاد المجاورة والبلاد البعيدة كالصين والهند وبلاد وما وراء النهر وغيرها، وقد أدّى الرحالة العرب مهمة سامية للأجيال، إذ أسهمت كتاباتهم في نقل كثير من الصور الجميلة والمشاهد المميزة لتلك البلاد وطبيعتها الجغرافية، وظروفها المعيشية، وألقوا الضوء على تاريخها وأفكار سكانها وعاداتهم وتقاليدهم، فأسهموا بذلك في نقل بعض ثقافات الشعوب الأخرى، وإثارة الاهتمام بها وتشجيع المهتمين من العلماء وطلبة العلم على زيارة تلك البلاد للنهل من معارفها وعلومها.

إنَّ كل ما صوّره هؤلاء الرحالة، قيّد في كتب خاصة سميت بكتب الجغرافيا والرحلات، هذه الأخيرة ذكرت مواقع وأسماء وخصائص العديد من المدن الإسلامية والعربية . تعتبر المدينة نقطة للتركز السكاني والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بمختلف أنواعها، وتعود نشأتها إلى عدة عوامل بشرية وسياسية ودينية وحتى اقتصادية، وبعيدا عن هذه الأسباب فالعامل الجغرافي يلعب دورا هاما في اختيار مواقعها لإمكانية توسعها مستقبلا .

لقد اهتمت الدراسات والأبحاث بالتاريخ الحضري (تاريخ المدن)، حيث اعتمدت في ذلك على كتب الجغرافيا والرحلة باعتبارها مصدرا هاما من مصادر تاريخ المدن عبر مختلف الحقب التاريخية، فهذه الكتب نقلت لنا معلومات كثيرة عنها خاصة المدن الإسلامية منها، ومن أشهر هؤلاء الرحالة والجغرافيين العرب والمسلمين نذكر: ابن جبّير صاحب كتاب: "رحلة ابن جبّير"، والإدريسي صاحب كتاب: "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق"، وابن بطوطة صاحب كتاب: "رحلة ابن بطوطة المسماة

على الارتحال والسير، ينظر، ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف القاهرة، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دون تاريخ، ج 17، ص 1609-1610-1611 .

² - مبارك بشير، المدارس التعليمية بالمغرب الأوسط على العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف الدكتور عبيد بوداود، جامعة معسكر، 2010-2011، ص 55 .

تحفة النظر في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار" وغيرهم، وكانت العديد من مدن المغرب الأوسط قد أخذت حظا وافرا من كتاباتهم، فأفاض الرحالة والجغرافيون في وصفها وذكر مواقعها ومميزاتها.

إن موضوع مدن المغرب الأوسط من بين المواضيع التي لاقت اهتماما واسعا وكبيرا لدى الباحثين والمؤرخين، حيث اهتموا بالكتابة عن مجموعة منها خلال العصر الوسيط مثل: تلمسان، وبجاية، وقسنطينة وجزائر بني مزعنة، لكن في المقابل نجد بعض المدن التاريخية لم تلق نفس الاهتمام وفي مقدمتها مدينة مليانة، إذا ما استثنينا ما كتبه عبد الرحمن الجلاي في كتابه الموسوم بـ " تاريخ المدن الثلاث المدية الجزائر ومليانة".

اعتبارا لذلك كان موضوع مدينة مليانة هو محور دراستنا هذه الموسومة بـ: "مدينة مليانة في العصر الوسيط دراسة تاريخية من خلال كتب الرحالة والجغرافيين العرب". وخلال هذه الدراسة سأرسم لوحة عن تاريخ ومجتمع مدينة مليانة خلال العصر الوسيط .

تتمحور الإشكالية التي تطرحها الدراسة في: مدينة مليانة بالمغرب الأوسط للبحث في: خصائص مدينة مليانة في العصر الوسيط، وللإجابة عن هذه الإشكالية يترتب علينا الإجابة عن تساؤلات فرعية أهمها:

- ما أصل تسمية المدينة ؟

- ما طبيعة معالمها الجغرافية؟

- من أسس المدينة ؟

- ما هي مكونات مجتمع مليانة ؟

- ما طبيعة نشاط أهلها ؟

- فيما تكمن أهمية المدينة ؟

- من هم أبرز علمائها خلال الفترة المدروسة؟

أسئلة تطرح نفسها بإلحاح في هذه الدراسة، وللإجابة عن إشكالات البحث وتساؤلاته كان لا بد من اعتماد واستخدام منهج تاريخي معين بالرجوع إلى المادة العلمية الموثقة في مختلف أنواع المصادر التي تناولت الموضوع أو طرقته في إحدى جوانبه، خاصة منها كتب الجغرافيا والرحلات في مقدمتها: كتاب "المسالك والممالك" لابن حوقل أبي القاسم النصيبي البغدادي، ذكر في كتابه معلومات مهمة عن دول المشرق والمغرب، نقل جزء كبير من مادة كتابه عن الإصطخري، كان ابن حوقل من بين الداخلين إلى الأندلس لكن لا ندري إن زار مدن المغرب الأوسط أو لا، وكتاب

"المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك" لأبي عبيد البكري المتوفي سنة (487هـ/1094م)، من الكتب الجغرافية الهامة، لم يدخل إلى بلاد المغرب، اعتمد كثيرا على المصادر السابقة لعصره والتجار والرحالة الذين استقى منهم مادته العلمية، يتضمن الكتاب معلومات مهمة عن بلاد المغرب، إضافة إلى كتاب وصف إفريقيا لحسن الوزان بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي، المتوفى بعد سنة (957هـ/1550م) تضمن الكتاب معلومات مهمة عن مدن المغرب الإسلامي عامة ومدن المغرب الأوسط خاصة ومنها مدينة مليانة، فمؤلف الكتاب كان من بين الرحالة الذين دخلوا المغرب والأوسط وزاروا حواضره في طريق رحلته إلى الحجاز حيث انطلق من المغرب الأقصى مارا بمدن المغرب الأوسط، ثم حواضر المغرب الأدنى، وفي كتابه هذا تطرق لمدينة مليانة فذكر بنائها وموقعها الجغرافي، وأهم الصنائع والحرف المنتشرة بها، هذا إضافة إلى مصادر أخرى ثبتناها في قائمة المصادر والمراجع .

01- أصل تسمية مدينة مليانة:

إنّ الأوصاف الجغرافية التي قدّمها الجغرافيون الأوائل لبلاد المغرب اتسمت بالنقص، ذلك أنّهم لم يكونوا يعرفون عن المغرب الأوسط إلا القليل، فما عدا إفريقية التي تمكنوا من معرفة مسالكها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية وشبكاتها العمرانية بصفة جيدة، امتازت أوصافهم لباقي جهات المغرب بالشمولية فهم يرون البلاد مناطق شاسعة قطنها البربر، ولا يهتمون إلا من حيث دخوله للإسلام، حتى أنّ بعضهم تجددهم يخلطون بين المدن الجزائرية والتونسية كخردادبه مثلا، لم يكن يعلم الكثير عن مدن المغرب الأوسط ولا جغرافية مسالكها⁽³⁾، لكن الجغرافيين الذين جاؤوا بعدهم وضعوا أدب جغرافي هام، وزوّدوا من يهتم بأمر المغرب الأوسط بالكثير من المعلومات، المفيدة حول هذه المنطقة⁽⁴⁾، لكن رغم ذلك تبقى المعلومات حوله شحيحة مقارنة بالمناطق المجاورة كالمغرب الأدنى أو المغرب الأقصى .

إنّ التاريخ المحلي، أصبح من أهم فروع الدراسات التاريخية الحديثة والمعاصرة، وعلى اعتبار منطقة مليانة سجّلت حضورها القوي في تاريخ الجزائر بمختلف حقبة، فهي جديرة بالاهتمام والدراسة، فمنطقة مليانة بحكم موقعها الجغرافي، واعتدال مناخها، وتوفر المياه، شكلت موطنا للاستقرار البشري منذ القدم، بداية من العصر الروماني مروراً بالعصر البربري وصولاً إلى العصر الإسلامي،

³ - صالح بن قربة وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م، ص 227 .

⁴ - صالح بن قربة وآخرون، المرجع السابق، ص- ص، 207 - 208 .

فهذه المدينة عرفت تجمعات بشرية خلال مختلف الحقب التاريخية، شارك أهلها بفعالية في صناعة تاريخ الجزائر، خاصة خلال العصور الوسطى، وهذا ما سنوضحه في هذه الدراسة المتواضعة .

أما عن تسميتها، فنجد أن الدراسات والكتابات التاريخية القديمة والحديثة، تختلف اختلافا واضحا في أصل اللفظة واشتقاقها، لذلك سأعرض كل ما وقع بين يدي، محاولة مني لإزالة اللبس الحاصل حولها. فيقول الحموي نجده يذكر تقريبا الاسم المتداول حاليا لكن من دون تاء فيقول: "مليانة بالكسر ثم السكون وياء تحتها نقطتان خفيفة، وبعد الألف نون، مدينة في آخر إفريقية..."⁽⁵⁾، ونجد كل من ابن حوقل والبكري يذكران اللفظة كما هي متداولة اليوم أي - مليانة-، أما الحسن الوزان فيخالف الجميع حين يذكر أنها "ماكانانة"، لكن العرب حرّفوا الاسم لمليانة "ومدينة مليانة مدينة كبيرة جدا وقديمة بناها الرومان وأطلقوا عليها ماكانانة، لكن العرب حرّفوا هذا الاسم لمليانة"⁽⁶⁾ .

إنّ الاختلاف الموجود في الكتابات القديمة وجد في الكتابات الحديثة والمعاصرة، حيث تذكر البعض منها أنّ الحفريات التي أجريت بالقرب من المدينة أواخر القرن (13هـ/19م)، أكدت على وجود مدينتان هما منليانة وزوقبار، وجاء ذكر اسم مليانة في سجل المحاضرة الأسقفية بقرطاجة عام(489 م) حيث ورد اسم أحد أساقفتها مليانة فكتور، وكشفت بعض التقيّبات على قبر قرب المدينة عام (1265هـ/1849م) حمل اسم منليا بنت لوكسيوس"⁽⁷⁾، ويقول الحاج صادوق في دراسته بأن هذه الأسماء المتشابهة توحي بأن أصلها لاتيني روماني، لكن اسمها يطلق على فرع من قبيلة بربرية في ناحية بني مندل جنوب الأصنام في قصر بربري يحمل اسم قصر مليانة من قصور توات، وفي رأيه أن أصل الكلمة بربري"⁽⁸⁾، أما المؤرخ الإسباني مارمول فقد سماها مليان، وقال أنها قديما سميت منيانة، والمؤرخ شاو الإنجليزي يقول: " منيانة ومليانة" وذلك بناء على النطق المحلي، أما عند بعض العارفين من سكان المدينة فيرى أنها مشتقة من "ملانة" لما في الناحية من

⁵ - ياقوت الحموي الإمام شهاب الدين أبي عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، دار صادر بيروت، 1977، المجلد الخامس ، ص 196 .

⁶ - الحسن الوزان بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1983م ، ج 02، ص ص 34-35 .

⁷ - أحمد سليمان، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2007، ص- ص، 118- 119.

⁸ - أحمد سليمان، المرجع السابق، ص 119 .

خيرات⁽⁹⁾، وبما أن بلكين بن زيري الصنهاجي مؤسسها فمن المحتمل أن قبيلة مليانة من بني هندل الصنهاجية التي استقرت بالمنطقة سميت باسمها مليانة⁽¹⁰⁾.

وبناء على ما سبق ذكره من آراء وروايات، يجد الباحث نفسه تائها وهو يريد تحديد وضبط اشتقاق لفظة "مليانة" نظرا لكم الهائل من الروايات المتوفرة، لكن رغم ذلك يمكن الركون إلى القول: أن أصل مليانة لاتيني روماني، محرف إلى مليانة الحالية.

-02- الموقع الجغرافي لمدينة مليانة:

تعتبر مليانة⁽¹¹⁾ من أبرز مدن المغرب الأوسط في العهد الوسيط الإسلامي، وذكرت بعض الدراسات أن موقع زوكبار (Zuccabar) الذي عمّره الأمازيغ في البداية وغزاه الرومان فيما بعد، هو المكان الذي أعاد فيه المسلمون بعد الرومان تأسيس مدينة مليانة في القرن العاشر ميلادي، ومن ذلك الحين تم تحويل اسم مليانة عقب اندثار مستوطنة منليانة (Manliana)⁽¹²⁾. ذكرها الحسن الوزان في مملكة تلمسان وضمن مدن إقليم بني راشد⁽¹³⁾، وهي "مدينة كبيرة أزلية قديمة في آخر إفريقية بناها الرومان وأطلقوا عليها مأكانة، ثم حُرِّفَتْ إلى مليانة كما ذكرنا ذلك سابقا، جَدَّدها زيري

⁹ - عبد الرحمن الجلاي، تاريخ المدن الثلاث الجزائر - المدية - مليانة، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الثانية، 2005م، 292-296.

¹⁰ - عبد الرحمن الجلاي، المرجع السابق، ص 296.

¹¹ - حاليا تبعد عن الأصنام بـ 99 كلم وعن العاصمة بـ 120 كلم تبلغ مساحتها حوالي 23772 هكتار، تحيط بها مجموعة من الجبال كجبال زكار الغربي والشرقي، تطل من الشرق والجنوب على واد شلف، وتشرف على سهول الشلف الواسعة، ترتفع بـ 720 متر عن سطح البحر، وحولها الحدائق والبساتين الناضرة، وفيها الأشجار الباسقة، والمياه الدافقة، ويحيط بمليانة سور جَدَّده الفرنسيون على أنقاض السور العربي والسور التركي، - عبد الرحمن الجلاي، المرجع السابق، ص 297 - أحمد توفيق المدني، كتاب الجزائر "تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية السيلسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها وجالسها وحالتها الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العربية، دون تاريخ، ص 240.

¹² - ودان بوغفالة، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 90.

¹³ - هذا الإقليم يمتد على طول نحو 50 ميلا من الشرق إلى الغرب وعلى عرض يقارب 25 ميلا جنوبه كله سهول، وشملا كلها مرتفعات، "ينقسم سكانه إلى قسمين أهل المرتفعات يسكنون دورا لائقة ويزرعون الحقول والكروم، وسكان السهول، هم أشرف بكثير، يقيمون في البداية، ويعيشون تحت الخيام، معتنين بماشيئهم، ولهم عدد وافر من الجمال"، يشمل هذا الإقليم عدة مدن منها البطحاء. - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 26-27.

بن مناد وأسكنها بلكين⁽¹⁴⁾، ومليانة بلدة خصيبة مجموعة مختصرة⁽¹⁵⁾ محاطة بأسوار عالية عتيقة⁽¹⁶⁾، تقع في جبل على بعد أربعين (40) ميلا من البحر -أي عن شرشال- وهي بذلك تشرف على جميع ذلك الفحص الذي فيه بنوا وارفين وغيرهم⁽¹⁷⁾، محاذية لمدينة تنس⁽¹⁸⁾، بينها مسافة أربعة أيام⁽¹⁹⁾، وقيل بينهما في البر مرحلتان⁽²⁰⁾، ومنها إلى الخضراء (عين الدفلة حاليا) مرحلة⁽²¹⁾، وعلى مرحلة منها يوجد سوق كران الحصن الأزلي⁽²²⁾، ويحدها من الجنوب الجبل المسمى وانشريس، بينها وبينه ثلاثة أيام، وقال البعض بينهما مسافة ثلاثة أميال⁽²³⁾، ومنها إلى كزماية مرحلة وهو حصن له مزارع وأسواق على نهر شلف، وبين مليانة وتاعرت⁽²⁴⁾، ثلاث مراحل⁽²⁵⁾، وتجاورها منطقة تسمى بسوق كرام على نهر شلف⁽²⁶⁾، وهنا ربما المقصود بها سوق كرام كما ذكر ذلك عند ابن حوقل، وبالقرب منها تقع قرية ريغة من وانشريس⁽²⁷⁾، أما البعض

14- أبي عبيد البكري ت(487هـ/1094 م)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ، ص 69 .

15- العبدري محمد البنسي ت(720هـ/1320م)، الرحلة المغربية، تقديم سعد بوفلاقة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2007م، ص - ص، 46- 48 .

16- الحسن الوزان، المصدر السابق، ص- ص 34- 35 .

17- البكري، المصدر السابق، ص 69 .

18- الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، ص 1984م، ص 138 .

19- ياقوت الحموي المصدر السابق، ص 196 .

20- الإدريسي الشريف، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، مدينة ليدن، 1832م، ص 87 .

21- الإدريسي المصدر السابق، ص 84- - الحميري، المصدر السابق، ص 223 .

22- ابن حوقل أبي القاسم، كتاب المسالك والممالك، طبع بمطبع لندن المحروسة، 1873، ص 89 .

23- الحميري، المصدر السابق، ص 547 .

24- مدينة تاعرت كانت فيما سلفت من الزمان مدينتان كبيرتين إحداهما قديمة والأخرى محدثة، القديمة بها صنائع وأسواق، وهنا لا ندري هل يقصد تاهرت باعتبار تاهرت مدينتان تقدمت القديمة وتاهرت المحدث، الإدريسي، المصدر السابق، ص 87.

25- نفسه، ص 85 .

26- أبي عبيد البكري، المصدر السابق، ص 61 .

27- الحميري، المصدر السابق، ص 280 .

فيجعلها ضمن أحواز أشير" مليانة في أحواز أشير من أرض المغرب بين تنس والمسيلة وبالقرب نهر الشلف...»⁽²⁸⁾ .

من خلال ما سبق ذكره حول موقع المدينة، تتبين لنا الأهمية الإستراتيجية لها سواء السياسية حيث كانت منطقة مهمة، تصارعت حولها مجموعة من الكيانات السياسية بالمغرب الإسلامي، ويظهر ذلك من خلال الصراع المحتدم الذي وقع بين ابن غانية والموحدين من جهة، والحفصيين، والمرينيين، والزينيين من جهة أخرى كما سنرى ذلك لاحقاً، إضافة إلى دورها التجاري، ووقوعها في منطقة الوسط وتوفرها على العيون والآبار والأنهار أهلها لتكون من أبرز مناطق التجمعات السكانية في المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط .

-03- العنصر البشري بمدينة مليانة:

إنّ كتب الجغرافيا والرحلات لا تذكر الكثير عن العناصر البشرية التي استقرت بمدينة مليانة، حيث نجدها تكفي بذكر بعض القبائل البربرية فقط، أما العنصر العربي فأغفلته تماماً، وعموماً تعتبر قبائل صنهاجة، وبطونها من بين أبرز المستوطنين بها، باعتبار المدينة اختطها وأعاد تجديدها زيري بم ناد الصنهاجي وأسكنها بلكين، كما ذكرت ذلك النصوص: "مليانة ... جددتها زيري ابن مناد وأسكنها بلكين"⁽²⁹⁾، وأبرز تلك البطون - بطون صنهاجة - بطن بنوا وارفين الذي أشرف على تلك المنطقة⁽³⁰⁾، وبطن تلكاتة قوم زيري بن مناد كانوا بالقرب من المدينة⁽³¹⁾ علماً أن النصوص لا تذكر استقرارها بمليانة صراحة، فذكرنا ذلك بحكم قرب المدينة من مليانة، وباعتبار المنطقة قريبة من جبل وانشرس فلا يستبعد نزوح قبائله البربرية نحو المدينة واستقرارها بها كمكناسة، وأوربة، ومطماطة⁽³²⁾، وتذكر بعض الدراسات أن سكان المدينة في البداية كانوا من العلويين وبعض الأسر البربرية المستقرة بضواحي المدينة، قبل أن يدخلها الصنهاجيون⁽³³⁾، ولا يستبعد كذلك استقرار مغراوة بمليانة باعتبار مواطنها كانت بالمغرب الأوسط ممتدة من شلف إلى تلمسان وبطون هؤلاء

²⁸ - نفسه، ص 547 .

²⁹ - ياقوت الحموي، المصدر السابق، ص 196 .

³⁰ - البكري، المصدر السابق، ص 69 - صالح بن قرية، المرجع السابق، ص 258 .

³¹ - مبارك بن محمد الهاللي الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية. الجزائر، 1963م، ج 02، ص 177 .

³² - الإدريسي، المصدر السابق، ص 85 .

³³ - مختار حساني، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، مدن الوسط، دار المكية الجزائر 2007م، صدرت هذه

الطبعة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، ج 01، ص 121 .

كثيرة نذكر منهم: بنو ورسيفان، وبنو ورتزمان، وبنو يلنت، وبنو بوسعيد، كلهم بشلف⁽³⁴⁾، وما يؤكد استقرار مغراوة بمليانة قول ابن خلدون لما يذكر تغلب الحفصيين على مليانة وعقدهم لابن منديل أمير مغراوة عليها⁽³⁵⁾، إضافة إلى بنو توجين كانت مواطنهم من ونشريس إلى المدينة⁽³⁶⁾. أما العنصر العربي بمدينة مليانة فلا يستبعد دخوله مع العرب الفاتحين، ثم مع الهجرات الهلالية التي اجتاحت منطقة المغرب الأوسط، ومصادر الجغرافيا والرحلات التي اعتمدنا عليها في بحثنا لم تذكر شيء عنها، لذلك لجأنا إلى بعض الدراسات لتحديد القبائل العربية التي استوطنت مليانة، تلك القبائل التي استقرت بها من طبقة العرب الرابعة (العرب المستعجمة) من قبائل بني هلال، ومن هؤلاء نذكر قبيلة هبرة العربية من قبائل مالك نزلت بسهول غرب مليانة⁽³⁷⁾، ونزل أيضا أولاد عقبة بجهة مليانة⁽³⁸⁾، ولا يستبعد نزوح بعض القبائل المستقرة بالمناطق المجاورة كالثعالبة، وجندل، والعطاف، وحصين إلى مليانة، خاصة إذا ما علمنا أن العرب معروفين بالحل والترحال أو ما يسمى بحياة الظعن.

لقد شهدت مدينة مليانة أيضا دخول العنصر الأندلسي الذي دخل إلى المغرب الأوسط خلال العهد الأخير من دولة الموحدين بعد معركة حصن العقاب وبداية ظهور الدول الثلاث الحفصية، الزيانية، والمرينية، حيث استطاعت الممالك المسيحية أن تفرض منطقتها على مسلمي الأندلس، بعدما سقطت مدنهم "ميورقة، قرطبة، دانية، شاطبة، مرسية..."⁽³⁹⁾ في أيديهم، وقد تضاعفت هجراتهم نحو المنطقة عقب الاتفاق الذي حصل بين مملكتي قشتالة وأراغون بعد زواج فرديناند الثاني وإيزابيلا الكاثوليكية، وتم بموجبه التخطيط لإخراج المسلمين نهائيا من الأندلس، فكثر طغيانهم واعتدائهم على المسلمين، فلم يكتف النصارى بالسيطرة على مدن الأندلس بل شردوا أهلها وهتكوا عرض نسائها من المسلمين، وكان الفرنج لعنهم الله لما استولوا على أهل المدينة يفتكون البكر بحضرة أبيها والثيب بعين زوجها وأهلها، وجرى من هذه الأحوال ما لم يشهد المسلمون مثله

³⁴ - مبارك الملي، المرجع السابق، ص- ص 174 - 175 .

³⁵ - ابن خلدون عبد الرحمن (732-808هـ/1332-1406 م)، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الهوامش والفهارس خليل شحادة، مراجعة الدمتور سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000م، ج 06، ص- 421

³⁶ - مبارك الملي، المرجع السابق، ص 175 .

³⁷ - نفسه ص 165 .

³⁸ - نفسه، ص 166 .

³⁹ - مبارك بشير، المرجع السابق، ص 64-65 .

قط...⁽⁴⁰⁾، وبعد سقوط غرناطة سنة "897هـ/1491م) استوثق النصارى أهلها على تأمين الصغير والكبير في النفس والأهل والمال وإبقاء الناس في أماكنهم ودورهم⁽⁴¹⁾، لكن النصارى لم يوفوا بعهودهم فلم تمض سنين على سقوط المدينة حتى شرعوا في نقض فصول الاتفاق فصلا فصلا وبندا بندا وأجبروا المسلمين على التنصر⁽⁴²⁾ .

أمام هذا الوضع الصعب الذي عاشه المسلمون في الأندلس ما كان لهم سوى المغادرة نحو بلاد العدو المغربية وبأقي أقطار الدولة الإسلامية، وكان استقرارهم بالمغرب الأقصى، والمغرب الأوسط، والمغرب الأدنى أين وجدوا الترحيب⁽⁴³⁾ .

للإشارة إنّ نزولهم بالمغرب الأوسط لم يرتبط بمدينة واحدة بل نزلوا في مختلف مدنه، فتلسمان كان لها الحظ الوافر باعتبارها حاضرة المغرب الأوسط ولقربها الجغرافي من الأندلس⁽⁴⁴⁾، ثم تأتي بعدها المدن الساحلية كأرشفول، وهران، جزائر بني مزغنة، بجاية، ثم بيقية المناطق الداخلية بدرجة أقل منها مدينة مليانة.

-04- النشاط الاقتصادي ومؤهلاته بمليانة:

توفرت مدينة مليانة خلال العصر الوسيط على مؤهلات اقتصادية هامة، حيث وجدت بها آبار وأنهار تطحن عليها الأرحاء⁽⁴⁵⁾، كما كان لها حظ من نهر شلف⁽⁴⁶⁾، أما جبل زكار المحيط بها فهو مليئ بالعيون⁽⁴⁷⁾، ووجدت بها مزارع كثيرة خصبة⁽⁴⁸⁾، وهي ذات أشجار⁽⁴⁹⁾، وجناتها تسقى من نهر شلف، ولها أرحاء على نهرها المذكور⁽⁵⁰⁾، ويذكر صاحب الروض المعطار في حديثه عن

40 - المقرئ أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 01، 1949م، ج 01، ص 193 .

41 - المقرئ، المصدر السابق، ص 277 .

42 - مبارك بشير، المرجع السابق، ص 67 .

43 - المرجع نفسه، ص 68 .

44 - نفسه، ص 69 .

45 - ياقوت الحموي المصدر السابق، ص 196 - البكري، المصدر السابق، ص 69 .

46 - ابن حوقل، المصدر السابق، ص 89 .

47 - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص- ص 34 - 35 .

48 - صالح بن قرية وآخرون، المرجع السابق، ص 217 .

49 - البكري، المصدر السابق، ص 61 .

50 - الإدريسي، المصدر السابق، ص 85 .

تلمسان اسم أحد أوديتها فيقول: " تلمسان قاعدة المغرب الأوسط، وحد المغرب الأوسط من واد يسمى مجمع وهو في نصف الطريق من مدينة مليانة إلى أول بلاد تازا..."(51)، هذا ما جعل كثيرا من سكانها يشغلون الفلاحة(52). إن هذه المؤهلات انعكست إيجابا على الزراعة فكثر المنتجات وكان مردودها وفيرا، وسهلها الكبير عرف بإنتاجه الفلاحي الغزير، كانت مليانة غنية بأشجار الجوز، حتى أصبح الجوز لا يباع ولا يشتري ولا يقتطف حتى(53)، وزرع بها التين والحبوب بمختلف أنواعها(54).

لم يقتصر نشاط سكان مدينة مليانة على الزراعة فقط، بل زاول بعضهم مجموعة من الحرف والصناعات حسبما ذكرت لنا النصوص، فمارسوا صناعة النسيج، والخرطة، وصنعوا أواني خشبية لتوفر مادتها الأولية المتمثلة في الغابات الكثيفة المحيطة بالمدينة، يقول الحسن الوزان: ".. يكاد يكون سكانها كلهم صناعا، نساجين أو خراطين، ويصنع هؤلاء أواني من خشب..."(55).

ازدهار النشاط الزراعي والصناعي أدى إلى ازدهار التجارة، فوجد بالمدينة سوق عرضت فيها مختلف المنتجات، وفد إليه سكان البلدات المجاورة لبيع مختلف منتجاتهم، أو اقتناء المنتجات المحلية لمليانة، عرف هذا السوق باسم "سوق جامعة"(56)، كانت تعقد يوميا لكثرة الوافدين عليه(57)، وكثرة الوافدين على سوقها وزيادة النشاط التجاري، أدى إلى تأسيس أسواق بالمدن المجاورة التي ذكرتها لنا المصادر الجغرافية، كسوق ريغة الذي كان يعقد كل جمعة(58)، وسوق كران(59)، وأسواق حصن كزماية(60).

51- الحميري المصدر السابق، ص 135 .

52- الحسن الوزان، المصدر السابق، ص- ص 34 - 35

53- الحسن الوزان، المصدر السابق، ص- ص 34 - 35.

54 - مختار حساني، المرجع السابق، ص - ص 122 - 123 .

55 - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص - ص 34- 35 .

56 - الحميري، المصدر السابق، ص 547 .

57 - مختار حساني، المرجع السابق، ص 129 .

58 - الحميري، المصدر السابق، ص 280 .

59 - صالح بن قرية وآخرون، ص 217. واين حوقل، ص 90،

60- الإدريسي، المصدر السابق، ص 85 .

إنَّ ازدهار التجارة بالمدينة انعكس إيجاباً على حياة السكان، حيث تقننوا في تزيين وتشيد منازلهم، ففورهم كانت متقنة الصنع تضمنت سقايات جميلة⁽⁶¹⁾، وبها جامع متقن الصنع مليح عجيب يدعوا الشوق من رآه⁽⁶²⁾.

الموقع الإستراتيجي الهام لمليانة، وازدهار زراعتها وصناعاتها وتجارتها، جعلها من أهم مدن المغرب الأوسط خلال العهد الإسلامي، حيث رغبت العديد من السلطات السياسية للسيطرة عليها باعتبارها طريق مهم رابط بين مختلف المناطق، لذلك ظهرت مجموعة من الحروب، وأبرز مثال على ذلك الحروب التي وقعت بين الموحدين من جهة وابن غانية من جهة أخرى، فبعد سقوط دولة المرابطين، نهض علي بن اسحاق بن علي صاحب الجزر الشرقية المناهضة للموحدين، ونقل المعارك للمغرب الأوسط، فاستولى على بجاية والجزائر ومليانة، وتوقف هناك لعدة أسباب قيل لعدم انضمام قبائل مليانة لصفوفه، وقيل أن السلطان الموحدي أبا يوسف غادر الأندلس لمحاربة بني غانية، فأرسل السلطان الموحدي جيشاً لمطاردة ابن غانية، الذي ثار عليه أهل مليانة وخرجوا على طاعته وبايعوا الموحدين⁽⁶³⁾.

-05- التاريخ السياسي لمليانة:

ولما سقطت دولة الموحدين أصبح المغرب الأوسط من تلمسان حتى بجاية تحت سلطان الحفصيين وأميرهم أبو زكرياء، وكتب الجغرافيا لا تمدنا بمعلومات حول هذا الموضوع، لكن بعض المصادر التاريخية غطت ذلك كابن خلدون في كتاب العبر، فيذكر ظهور أحد شخصيات ومشائخ مليانة وهو أبو العباس الملياني، وكان له ابن اسمه أبو علي يرغب في الرياسة، في ظل الفراغ السياسي الموجود بالمنطقة قام بخلع طاعة الحفصيين ونبذ دعوتهم ودعا بالسلطان لنفسه، ولما وصل الخبر للأمير الحفصيين، سرح إليه جيشاً بقيادة الأمير أبا حفص سنة (659هـ/1260م) توجه نحو مليانة فحاصرها، الأمر الذي اضطر أبو علي الملياني للفرار نحو المغرب الأقصى، ودخل الحفصيون مليانة فارضين سلطانهم، وعقدوا عليها لابن منديل أمير مغراوة⁽⁶⁴⁾.

هذا إضافة إلى الحروب التي نشبت بين المرينيين والزيانيين والحفصيين حول مليانة، فبعد تغلب يغمراسن بن زيان على المغرب الأوسط، زاحم بعض القبائل البربرية كبني توجين وبني منديل، هؤلاء

⁶¹ - الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 35.

⁶² - العبدري، المصدر السابق، ص 48.

⁶³ - عبد الرحمن الجاللي، المرجع السابق، ص - ص 301-302.

⁶⁴ - ابن خلدون، المصدر السابق، ص - ص 420-421.

استغاثوا بالحفصيين، فنهض أبو زكرياء الحفصي وغزا تلمسان وتوقف بمليانة وعقد للعباس بن منديل على مغاوة⁽⁶⁵⁾، ثم انتفض أهل مليانة على الحفصيين وتغلب عليها الزيانيون⁽⁶⁶⁾، ثم عادت للمرينيين لما نهض يوسف بن يعقوب المريني إلى تلمسان سنة (698هـ/1298م) وحاصرها، وبعث جيشا فتح به مليانة وتنس ومازونة سنة (699هـ/1299م)⁽⁶⁷⁾، وأخيرا عادت للزيانيين بعد وفاة يوسف بن يعقوب سنة (706هـ/1307م) فقام خليفته أبي ثابت بعقد السلم مع أبي زيان بن عثمان الزياني على أن يخلي له بني مرين جميع ما ملكوه من أمصارهم⁽⁶⁸⁾، ولما ضعف الزيانيون في القرن (15هـ/1509م) انفصلت مليانة عنهم وانضمت إلى سلطة أمير تنس المتكونة من مليانة والمدية وتنس، هذه الأخيرة - إمارة تنس - سرعان ما انتهت لصالح تلمسان⁽⁶⁹⁾، واستمر ذلك إلى غاية دخول الأتراك وبسطوا نفوذهم عليها وفرضوا على أهلها الضرائب⁽⁷⁰⁾.

- 06- الجانب العلمي لمدينة مليانة:

وما يلاحظ أيضا على كتب الجغرافيا والرحلات التي ذكرت مليانة عدم تطرقها للحياة العلمية بالمدينة، باستثناء ما ذكره الحميري عن أحد شعرائها البارزين أبو بكر ابن الصابوني الشاعر الذي لقيه سلطان الحفصيين أبو زكرياء، وطلب منه أن ينشد قصيدته المشهورة، فأشدها وأنعم عليه بخمسمائة دينار⁽⁷¹⁾، وما ذكره العبدري عن جامعها باعتبار الجوامع آنذاك كانت تؤدي مهمة علمية تعليمية تربوية " ..وبها جامع متقن الصنع مليح عجيب..."⁽⁷²⁾.

وفي غياب ذكر الحياة العلمية في كتب الرحلات والجغرافيا، ترجمت بعض كتب التراجم والتاريخ لأبرز علماء المدينة الذين برزوا في الفقه والأصول والأدب، والحديث، والتصوف، ومن خلال تلك التراجم نفهم أن مليانة كانت بلد العلم والعلماء خلال العصر الوسيط خاصة خلال الفترة الممتدة ما بين القرن (07-10هـ/13-16م)، لذلك سنحاول ذكر بعض من علمائها خلال هذه الفترة.

⁶⁵ - عبد الرحمن الجاللي، المرجع السابق، ص 302.

⁶⁶ - نفسه، ص 304.

⁶⁷ - عبد الرحمن الجاللي، المرجع السابق، ص 305.

⁶⁸ - نفسه، نفس الصفحة.

⁶⁹ - ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص 93.

⁷⁰ - الحسن الوزان، المرجع السابق، ص 35.

⁷¹ - الحميري، المصدر السابق، ص 547.

⁷² - العبدري، المصدر السابق، ص 48.

وأبرزهم على الإطلاق أبو العباس الملياني (ت715هـ/1315م) الذي ذكر في كتاب العبر وهو: "من مشيخة مليانة صاحب فقه ورواية وسمت ودين، رحل إليه الأعلام وأخذ عنه العلماء، وانتهت إليه رئاسة الشورى ببلده"⁽⁷³⁾، شاعر وكاتب، ارتحل للمغرب الأقصى بمدينة أغمات ومراكش، استعمله السلطان المريني يوسف بن يعقوب على جباية الأموال⁽⁷⁴⁾ توفي بغرناطة يوم السبت تاسع ربيع الآخر عام خمسة عشرة وسبعمائة دفن بجبانة باب البيرة"⁽⁷⁵⁾ .

ومنهم أحمد بن عثمان بن عبد الجبار المتوسي الملياني (1246هـ/644م) فقيه مجتهد، أخذ عن شيوخ بلده، ثم رحل إلى المشرق، ولقي جماعة من الأعلام، وعاد وسكن بجاية، توفي بمليانة، له تقييد على كتاب التلقين للغمام محمد بن علي بن عمر المازري المتوفي سنة (536هـ/1141م)⁽⁷⁶⁾ . ومنهم أحمد بن يوسف الملياني الراشدي (927هـ/1521م)، المتصوف، تنسب إليه الطريقة اليوسفية، انتهت إليه رئاسة السالكين، وتربية المريدين، بالبلاد الراشدية والمغرب بأسره، دفن بمليانة وإليها نسبته، وقد عرّف به أبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن علي الصباغ القلعي في كتابه سماه "بستان الأزهار في مناقب زمزم الأخيار، ومعدن الأنوار، أحمد بن يوسف الراشدي النسب والدا"⁽⁷⁷⁾ .

ومن أبرز علمائها في النحو سعيد بن محمد بن سعيد الملياني من أعيان المالكية رحل من بلده إلى القاهرة سنة (720هـ/1320م) وسمع بها من جماعة وأخذ عن أبي حيان وتحول إلى دمشق وتصدر بها لإقراء العربية إلى أن مات في 06 شوال⁽⁷⁸⁾ .

أما في الفقه المالكي فبرز منهم سليمان بن يوسف الملياني، محدث فيقه ملكي، مشارك في عدة علوم، رحل إلى المشرق ودخل بغداد، ولقي جماعة من العلماء⁽⁷⁹⁾ .

⁷³ - ابن خلدون، المصدر السابق، ص - ص 420 - 421 .

⁷⁴ - المقرئ أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت 1928، المجلد السادس، ص - ص 266-267

⁷⁵ - المقرئ، المصدر السابق، ص 268 .

⁷⁶ - عادل نويهض، معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، 1980، ص 314 .

⁷⁷ - عادل نويهض، المرجع السابق، ص 315 - 316 .

⁷⁸ - نفسه، ص 316 .

⁷⁹ - نفسه، نفس الصفحة .

وفي الأصول علي بن عمران بن موسى الملياني، المعروف بابن أساطير فقيه وأصولي، كان له معرفة بأصول الدين والتصوف وعلوم الحكمة من أهل مليانة سكن بجاية، وتوفي بها سنة (670هـ/1271م)⁽⁸⁰⁾، وغيرهم كثر .

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- تعتبر كتب الجغرافيا والرحلات من أهم المصادر المعتمدة في الكتابة عن تاريخ ومجتمعات المدن الجزائرية خلال العصور الوسطى وما سبقها .
- إن المعلومات الموجودة في هذه الكتب لا نجده في كتب أخرى، رغم أنها أغفلت الكثير حول مدن الجزائر في العصر الوسيط .
- تعتبر الدراسات الحضريّة من أهم حقول الدراسات التاريخية التي من شأنها نفّض الغبار عن تاريخ وتراث مدننا العريق .
- مدينة مليانة من أهم مدن المغرب الأوسط خلال العصر الوسيط، فموقعها الجغرافي الحصين والممتاز أعطاه أهمية إستراتيجية، تصارعت حولها الكيانات السياسية للسيطرة عليها، وجعلها قاعدة عسكرية تحميها من الغارات المعادية .
- تعددت الأجناس البشرية في المدينة بين بربر وعرب تعايشوا جنباً إلى جنب .
- توفرت مدينة مليانة على أنهار وآبار وعيون، جعلتها من أبرز مراكز التجمعات السكانية خلال العصر الوسيط .
- نشطت الزراعة والصناعة والتجارة في المدينة، حيث كانت المنتجات وفيرة وغزيرة وجيدة أنشئت لها العديد من الأسواق .
- يمكن اعتبار مليانة حاضرة علمية خاصة خلال العهد الزياني، حيث كثر فيها العلماء في مختلف أصناف العلوم .

- قائمة المصادر والمراجع -

- أ- المصادر:

⁰¹- ابن حوقل أبي القاسم، كتاب المسالك والممالك، طبع بمطبع لندن المحروسة، 1873

⁸⁰ - عادل تويهض، المرجع السابق، ص 356 .

- 02- ابن خلدون عبد الرحمن (732-808هـ/1332-1406 م)، تاريخ ابن خلدون المسمى ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط المتن ووضع الهوامش والفهارس خليل شحادة، مراجعة الدمتور سهيل زكار، ج 06، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 2000 م
 - 03- ابن منظور، لسان العرب، ج 17، دار المعارف القاهرة، تحقيق عبد الله علي الكبير وآخرون، دون تاريخ .
 - 04- أبي عبيد البكري توفي (487هـ/1094م)، المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتاب المسالك والممالك، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، دون تاريخ .
 - 05- الإدريسي الشريف، المغرب وأرض السودان ومصر والأندلس مأخوذ من كتاب نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مطبعة بريل، مدينة ليدن، 1832 م .
 - 06- الحسن الوزان بن محمد الفاسي المعروف بليون الإفريقي، وصف إفريقيا، ج 02، ترجمه عن الفرنسية، محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، 1983 م .
 - 07- الحميري محمد بن عبد المنعم، الروض المعطار في خبر الأقطار معجم جغرافي مع فهارس شاملة، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1984 م .
 - 08- العبدري محمد البلنسي توفي (720هـ/1320م)، الرحلة المغربية، تقديم سعد بوفلاحة، منشورات بونة للبحوث والدراسات، 2007 م .
 - 09- المقري أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر بيروت 1928 م، المجلد السادس .
 - 10- المقري أحمد بن محمد التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط 01، 1949م، ج 01 .
 - 11- ياقوت الحموي الإمام شهاب الدين أبي عبد الله الرومي البغدادي، معجم البلدان، المجلد الخامس، دار صادر بيروت، 1977 .
- ب- المراجع:
- 01- الجلاي عبد الرحمن، تاريخ المدن الثلاث الجزائر - المدينة - مليانة، منشورات وزارة الثقافة، الطبعة الثانية، 2005 م .
 - 02- المدني أحمد توفيق، كتاب الجزائر "تاريخ الجزائر إلى يومنا هذا وجغرافيتها الطبيعية السيلسية وعناصر سكانها ومدنها ونظاماتها وقوانينها وحالتها الاقتصادية والاجتماعية، المطبعة العربية، دون تاريخ .
 - 03- المليي مبارك بن محمد الهلالي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 02، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1963 م .

- 04- بشير مبارك، المدارس التعليمية بالمغرب الأوسط على العهد الزياني (633-962هـ/1235-1554م)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الوسيط، إشراف الدكتور عبيد بوداود، جامعة معسكر، 2010-2011.
- 05- بن قربة صالح وآخرون، تاريخ الجزائر في العصر الوسيط من خلال المصادر، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007م .
- 06- بوغفالة ودان، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي في العهد العثماني، مكتبة الرشاد للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 .
- 07- حساني مختار، موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية، مدن الوسط، ج 01، دار المكية الجزائر 2007 م.
- 08- سليمان أحمد، تاريخ المدن الجزائرية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .
- 09- قيقانو أنطون بشار، جدول السنين الهجرية وما يوافقها من السنين الميلادية، دار المشرق بيروت، الطبعة الثالثة، د ون تاريخ .
- 10- نويهض عادل، معجم اعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية، للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، 1980 م .

الحدثاء في كتاب: (زمن الشعر) لأدونيس

١. عطى الله ناصر

معهد اللغة والأدب العربي، الرتبة : أستاذ : مساعد "أ"، المركز الجامعي "مرسلي عبد الله" تيبازة

الملخص:

تبحث هذه الدراسة في إشكالية تأسيس الحدثاء النقدية عند أحد أعلام النقد العربي الحديث والمعاصر، على غرار الناقد الدكتور أدونيس في كتابه زمن الشعر الذي خص نفسه بالعديد من القضايا المحورية التي تتناول الذات العربية، في مجال النقد والنظرية النقدية وكذا قضايا الإبداع الشعري الحدثاء، وهو إذ يروم الوقوف بأناة عند تمفصلات العملية النقدية العربية المعاصرة، مع نظيرتها في الضفة الأخرى، يقف أيضا عند محاولات الإمحاء، والإنبهار والإنبطاح التي طبعت مختلف سلوكيات الكثير من النقاد العرب اليوم، فالرجل يشرح الراهن النقدي العربي المعاصر بعين الناقد الحصيف الذي لا يألو جهدا بتعريف هذه الذات بمطباتها الفكرية والمعرفية، ومحاولة دفعه إياها إلى تبوء تلك المكانة السامقة التي كان الأسلاف يحتلونها في التراث النقدي والبلاغي العربي، انطلاقا من تلك المنجزات الهامة التي خلفها الكثير من علماء التراث النقدي والبلاغي، ويتأتى سبب القصور -لدى حدثائنا في نظر أدونيس - من ضحالة التمثل المعرفي لمختلف مقولات الحدثاء الغربية في بيئتها الأصل، الأمر الذي ينجم عنه تخبط في الرؤية و تجديف في توظيف الإجراء النقدي، الذي هو في حقيقة أمره متعلق بمقتضى البيئة التي أنتجته.

الكلمات المفتاحية:

النقد، الحدثاء النقدية، الإجراء النقدي، المنهج، الحدثاء الغربية.

- Summary:

This research studies the problematic of establishing the criticism modernity for one of the modern criticism scholars; i.e. the critic adounis in the book time of the poetre , who was specialized in many central issues concerning the Arab self-being in the criticism field, the theory of criticism, and the questions around the modernist poetry creativity. He seeks analysing attentively the details of the modern Arabic criticism process with its counterpart on the other hand.He analyses also the trials of effacement, dazzle and prostration which marked the various behaviours of plenty of Arab critics nowadays. One would dissect the current situation of the modern Arab criticism with a lens of a wise critic who does not skimp defining this being with all its ideological or knowledge hurdles and downs, or inducing it to gain that supreme status which the ancestors had had in the Arabic

criticism and rhetoric heritage starting from the significant accomplishments of many critical and rhetorical heritage scholars. As per adounis , the shortage reason for our modernist is caused by the shallow cognitive exemplification of different western modernity sayings in its natural environment, which results in a vague vision especially as for employing the critical procedure that, in fact, is related to the nature in which it has been create.

Key words:

Criticism, criticism modernity, critical procedure, method, western modernity.

مقدمة:

إن من بين الظواهر النقدية التي عرفتها الساحة الأدبية والتي اعتبرت محطة مهمة من محطات النقد الأدبي المعاصر، والتي ارتفعت أهميتها إلى مستويات تنتظم على أساسها انساق جديدة، يبنى عليها صرح الثقافة العربية في مفهومها الجديد هو مصطلح الحادثة الذي أثار جدلا كبيرا، وأسأل الكثير من الحبر للبحث والتقصي فيه،

الحادثة مفهومها ونشأتها:

مفهوم الحادثة:

قبل أن نخوض في مفهوم الحادثة الاصطلاحي، نرى أن نخرج عن مضمونها اللغوي، فهي مصدر من الفعل "حدث" وتعني نقيض القديم والحادثة أول الأمر وابتدأه وهي الشباب وأول العمر وبهذا المفهوم اللغوي سطعت شمس الحادثة في عالمنا المعاصر وتوافقت ما يحمل عصرنا من عقد نفسية وقلق ذاتي من القديم الموروث ومحاولة الثورة عليه والتخلص منه، والبحث عن كل ما هو جديد يتوافق وروح عصر التطور ويواكب الأيديولوجيات الوافدة على عالمنا العربي.

أما ما تعنيه اصطلاحاً فهي: اتجاه فكري أكثر خطورة من اللبرالية والعلمانية والماركسية وكل ما عرفته البشرية من مذاهب واتجاهات هادمة، ذلك أنها كل هذه المذاهب الفكرية وهي لا تخص مجالات الابداع الفني والنقد الأدبي، ولكنها تخص الحياة الإنسانية في كل مجالاتها المادية، والفكرية على حد سواء، وهي بهذا المفهوم الاصطلاحي اتجاه جديد يشكل ثورة كاملة على كل ما كان، وهو كائن في المجتمع.¹

دلالة مصطلح الحادثة في المعاجم العربية:

إن الكثير من النقاد والدارسين حينما يحاولون دراسة ظاهرة أدبية أو نقدية يتعاملون مع مصطلح من المصطلحات النقدية يرجعون إلى الإطار المرجعي الذي نمت فيه عناصر الظاهرة، وملابستها الاجتماعية التي أفرزتها، ومصطلح الحادثة من بين المصطلحات التي لها ظروفها

التاريخية والزمنية وهذا الأخير له دلالة معينة عند الغربيين، حيث نجد له مصطلحات أخرى شبيهة به ومتشابهة معه في كثير من الأحيان وكلها تتبع وتتفرع من (مودرن) MODERNITY/MODERNISM كما يوجد مصطلح يتقارب معه ألا وهو: NOUVEAUTE، أي نجد لكل مصطلح معنى خاصة ارتبط به²:

Modernisation: هي حركة أدبية ظهرت في ظروف تاريخية معينة، وارتبطت بانتقضة الكاثوليك، يعني ظهرت نتيجة الأزمة الدينية وانتهت بموت أسباب نشوؤها.

Modernité: هي تجاوز وخرق مراحل التاريخ وتخطي الزمن ولم يصادف اثناء الخوض في هذا المجال ان تداخلت المعاصرة او العصرية بمصطلح الحداثة باعتبار ان المعاصرة تقابلها Contemporaine وشرحها محسوم.

مصطلح الحداثة عند أدونيس:

إن الحداثة موضوع وإشكالية معقدة، صعبة الإدراك وعقيمة الأبعاد، غير أن المسألة الهامة فيها ارتباطها والتصاقها بالتراث العربي والغربي، هذا الارتباط وهذه العلاقة يتييسر لنا فيما بعد فك خيوطها ونثر نسجها، وقبل البدء في ذلك وقبل الوقوف عند ماهية الحداثة عند أدونيس تقتضي منا منهجية البحث العلمي تتبع تاريخية استعمال أدونيس المصطلح، أي متى بدأ يستعمله؟ وهل مارس - الحداثة كمصطلح - في بداية حياته عن وعي، باعتبار أن المبدع قد يكتب في مجال معين دون أن يدرك ما يكتب، ويأتي الثاني الناقد مثلاً ليحدد إطار ونوعية هذه الكتابة، إن جل أفكار أدونيس النقدية تدخل في دائرة الحداثة حتى قبل أن يدرك معناها كمصطلح نقدي³. فهناك نصوص شعرية كثيرة تحمل سمة الحداثة كان نشرها في مجلة "الشعر" اللبنانية، تعتبر الخطوات الأولى والبارزة في دخوله إلى علم الحداثة وهناك من قال أمثال "فاضل ثامر" أن أدونيس كانت له محاولة ناضجة نظرياً لتحديد مفهوم الحداثة، رغم أنه لم يستخدم مصطلح "الحداثة" لفظاً⁴.

كما عرف بأن أدونيس كان له ميل كبير إلى التراث الغربي، حيث نجده يدعم محاولاته بأسماء فرنسية منها: (رنيه شار Rene Chear / بودلير Beaudlair / مالرو Malaraux).

ونجد أدونيس يستعمل بدل الحداثة شيئاً آخر مقابلاً له وهو (الشعر الجديد)، وهذا في كتابه "زمن الشعر". حيث أنه قد قدم محاولة نقدية جادة، يدور موضوعها في فلك الحداثة دون الإفصاح عن هذا المصطلح إفصاحاً واضحاً، وهذه المحاولة تتمثل في النص النقدي الذي قدمه في مؤتمر روما 1961، وكان تحت عنوان (الشعر العربي ومشكلات التجديد)، حيث لوحظ أن الشاعر لم يورد مصطلح الحداثة لفظاً، بل كان يراوح بين مصطلحي (الشعر المعاصر) و (الشعر الجديد)،

وهذا ما يؤكد لنا أن مصطلح (الحادثة) لم ينشر إلا منذ منتصف الستينات، وربما تأخر في بعض الكتابات النظرية حتى السبعينات⁵ حتى في كتاباته المتأخرة نجد أدونيس لا يستقر على مصطلح الشعر الحداثي، بل نجده يستعمل مرادفات له "كالشعر الجديد، والشعر الطليعي و الشعر المعاصر".

فغياب مصطلح الحادثة من قاموس أدونيس النقدي في بداية حياته يدل على أنه كان واعيا بحركة التجديد، دون أن يترك ويعرف دلالة مصطلح الحادثة، كما نستطيع القول أن الحادثة عنده لم تأخذ بعدها العميق إلا بعد صدور كتابه (الثابت والمتحول في الإبداع عند العرب)⁶. أنواع الحادثة عند أدونيس:

الحادثة بمفهومها الشامل في نظر أدونيس ثلاثة أنواع: الحادثة العلمية، وحادثة التغيرات الثورية، والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والحادثة الفنية، حيث نجد الحادثة العلمية عنده تعني: "...إعادة النظر المستمرة في معرفة الطبيعة للسيطرة عليها، وتعميق هذه المعرفة وتحسينها باطراد"⁷. أما الحادثة الثورية فيعني بها نشوء حركات وأفكار جديدة، ومؤسسات تعمل على التغيير لتؤدي في النهاية إلى زوال البنى التقليدية في المجتمع وقيام بنى جديدة.

وتعني الحادثة الفنية: "... تساؤلا جذريا يستكشف اللغة الشعرية ويستقصيها، وافتتاح أفاق تجريبية جديدة في الممارسة الكتابية، وابتكار طرق للتعبير تكون في مستوى هذا التساؤل، وشرط هذا كله الصدور عن نظرة شخصية فريدة للإنسان والكون"⁸.

فالحادثة في هذه المستويات تلتقي في التغيير والبحث عن الجديد المبتكر، في أنها ممارسة جادة، فإذا كان العالم يعتمد على الطبيعة كفضاء للكشف عن مخزونها وأسرارها، فالثوري مادته الواقع الاجتماعي والاقتصادي، أما الفنان إذا كان شاعرا فنصه العمل الإبداعي الشعري، وإذا كان فنانا تشكيليا فنصه الخطوط والأشكال.

بعبارة أخرى ومختصرة الحادثة تساؤل حول الممكن واحتجاج على السائد، الحادثة إذن صراع بين الركوز أو الثبات، وبين التحول والاستمرارية والتغيير، كما تعني التنصل والخروج عن ربة الجاهز والتمرد على قيود الماضي، لتأسيس مستقبل لم يخرج ولم يأت، فالحادثة عند أدونيس من وظائفها إخراج القارئ من الاستلاب، وذلك لأنه يعيش ضمن مفاهيم ليست من صنعته، وليست نابعة من طبيعة ظروفه، ومشاكل زمانه، فهنا تبدأ الحادثة دورها في إخراج وانتشال هذه النماذج من التكلس والجمود، وتدخلها إلى التاريخ بعد أن كانت تعيش خارج التاريخ، فالشاعر الحداثي هو الذي لا تغريه المظاهر الخارجية والإنجازات الحاضرة لأن هذا نتاجا ليس من صنعته، بل توغلت إلى

عمق النفس، يثير فيها حرارة الخلق والإبداع، لذا يميز أدونيس بين نوعين من الحادثة: الأولى ظاهرة، سياسية، بالمعنى المباشر اليومي، والثانية عميقة بمعنى بناء الإنسان وحياته بناء كاملا وكليا، وشعراء الحادثة بالمعنى الأول يضيعون في وهم التحركات والإنجازات الصغيرة، لذا يسقطون في التفاؤلية السطحية للالتقاء بالذات، ويصبح شعرهم نوعا من الامتداح والتبشير، والشاعر الذي يقوم بمثل هذه الإنجازات يسقط في اللاشعورية، وتصبح الحادثة مزيفة... أما شعراء الحادثة الحقيقيون فإن شعرهم يستلج القارئ العربي من استلابه ويقذف بهم خارج نفوسهم أي يعاكس استلابهم...⁹

فالشاعر الحداثي الحقيقي هو الذي يعرف عمق وباطن الحادثة، ويعمل على إخراج القارئ من اغترابه ويثير في مسمعه الإحساس بأنه يعيش في عالم هش، وعملية الإحساس خطيرة لأنها هي بداية الثورة على الأشكال، فالحادثة عند أدونيس نجدها دائما اختلافا لا ائتلافا مع الماضي، كما يدعو الشاعر إذا أراد أن يكون حديثا أن يتجاوز كل الأطر المعرفية النقدية القديمة.

فالدعوة إلى التحرر من الماضي طاهرة هامة وهاجس أدونيس النقدي، وهذه النظرة والدعوة لم تبق عنده حبيسة الإطار النظري بل تعدته إلى الممارسة، وإلى إنتاج شعر جديد يوازي نظريته الحديثة التي من خصائصها الموقف والرؤية الجديان، والمعاناة الصادقة الذاتية واستشراق المستقبل. إن أدونيس تبنى الحادثة وقال إن الحادثة ليست أن يكتب الشاعر قصيدة ذات شكل مستحدث، شكل لم يعرف في الماضي، بل الحادثة موقف وعقلية، إنها طريقة نظر وطريقة فهم، وهي فوق الكشف والمغار واحتضان المجهول¹⁰

ونجد أدونيس يشترط على الشاعر المعاصر حتى يكون حديثا ب: "تجاوز الموقف الإيديولوجي الفني القديم ومتضمناته جميعا، مفهوم الشعر، ومفهوم الإبداع، والمعايير النقدية المنبثقة عنهما، ثم أن الشاعر ليس شاعرا إلا بشرط أولي يرى ما لا يراه غيره، أي يكتشف ويستبق، فهناك تفاوت طبيعي على المستوى الفني الداخلي، وعلى مستوى التعبير بينه وبين القارئ"¹¹.

ونجد أن "على أحمد سعيد" لا يؤمن بفكرة الزمنية في تحديد حادثة الشاعر من قدمه، بل هو يركز على أبنية نصه، وعلى العلاقات التي خلقها الشاعر داخل القصيدة ... فإبداعية النص هي التي تحكم على حداثته.

مفهوم الحادثة في كتاب زمن الشعر لأدونيس:

نجد أدونيس "على أحمد سعيد" في كتابه زمن الشعر، يشير ويركز على الشعر الجديد والقصيدة الحديثة، حيث يمكنني إجمال وجمع أهم النقاط المهمة في:

1. الشعر الجديد هو قفزة خارجة عن المفاهيم السائدة وتغيير في نظام الأشياء وتمرد على الأشكال والطرق الشعرية القديمة، والكشف عن وجه العالم المخبوء، وفق مجموعة من المشاعر والتداعيات الملائمة للتعبير عن هذا كله.
2. الشعر الجديد هو التخلي والتخلص من كل شيء مسبق، بمعنى "على الشاعر الحق أن يتناول من مظاهر العصر أكثر ثباتا وديمومة والتي لا تفقد دلالتها في المستقبل".
3. التخلي عن الجزئية والرؤية الأفقية، فلا يمكن للشعر أن يكون عظيما إلا إذا لمحنا وراءه رؤيا للعلم، لنغوص في الأشياء وراء ظواهرها، حيث يمكننا أن نرى العالم في حيويته وبكارته وطاقته على التجدد.¹²
4. الشعر الجديد هو التخلي عن التفكك البنائي والبحث في وظيفة الممارسة الشعرية التي هي طاقة ارتياد وكشف.
5. لا تتبع الموسيقى في الشعر الجديد من تناغم بين الأجزاء الخارجية بل تتبع من تناغم حركي داخلي هو سر الموسيقى في الشعر.
6. القصيدة الحديثة لا تسكن في أي شكل، وانما هي جاهدة أبدا في الهرب من كل أنواع الانحباس في أوزان أو إيقاعات محددة، والقصيدة الجديدة لها كفيته وطريقتها التعبيرية الخاصة بها، ولها نظامها الخاص، فشكل هاته الأخيرة في وحدتها العضوية.
7. ويرى أدونيس بأن النظر إلى الشكل بحد ذاته، أي الشكلية هي قتل للأثر الفني، فإذا كان علم جمال "المضمون" يقتل القصيدة، و يعترىها من الشكل، فإن علم جمال "الشكل" يقتلها كذلك، ويردها إلى مجرد هيكل، فالشكل والمضمون وحدة في كل أثر شعري حقيقي، وهي وحدة انصهار أصيل.
8. نجد القصيدة الجديدة عند "على احمد سعيد" هي حركة، بينما القصيدة التقليدية هي قصيدة ثبات وديمومة.
9. يقول أدونيس في كتابه (زمن الشعر) - يمكن اختصار مصطلح الحداثة بأنه التأكيد المطلق على أولوية التعبير، "أعني أن طريقة القول أكثر أهمية من الشيء المقول، وان شعرية القصيدة تكمن في فينتها لا في وظيفتها"¹³.
10. أما الشعر الحداثي من وجهة نظر أدونيس فيضلع بمهمات عديدة أهمها الاحتقاء، والاستقاء من التراث، ومن السعي إلى التطوير بما يتلاءم مع الزمن الحاضر، فالشاعر لا

ينقطع عن التراث، ولا ينكره، وإنما يعمل على تجاوز أشكاله السائدة وقوابله الجاهزة فصلته بترائه "ليست صلة إحياء وإنما هي صلة نقد وتحليل وتجاوز".

من بين القضايا التي تثار ضد الشعر الجديد في كتاب "زمن الشعر":

أولاً: إن تحديد الشعر بالوزن هو تحديد خارجي سطحي، وهو تحديد للنظم لا للشعر، حيث نجد أن الفرق بين النثر والشعر يكمن في كون أن - النثر - هو اطراد وتتابع لأفكار ما، يطمح الى نقل فكرة محددة واضحة، والنثر وصفي تقريرى، أما في - الشعر - فالاطراد ليس ضروري، لأن الشعر يطمح إلى نقل شعور أو تجربة أو رؤيا، حيث أن هذا الأخير أسلوبه غامض، ومعناه يتجدد بتجدد قارئه.¹⁴

ثانياً: اللغة في الشعر العربي التقليدي تكتفي من الواقع ومن العالم، فهي لغة وصف وتعبير، والشعر الجديد يطمح الى تأسيس لغة التساؤل، والتغيير، فالشعر وهو من يخلق أشياء العالم بطريقة جديدة.

ثالثاً: إن الكلمة في الشعر تتجاوز إلى معنى أعمق وأوسع، فلا بد للكلمة في الشعر أن تعلو على ذاتها، وأن تشير إلى أكثر مما تقول، علينا في الشعر أن نخرج الكلمات من ليلها العتيق، يجب أن نضيئها فنغير علائقها ونعلو بأبعادها.

رابعا: إذا كان الشعر الجديد تجاوزا للظواهر ومواجهة للحقيقة الباطنية في شيء ما، أو في العالم كله، فإن على اللغة أن تحيد عن معناها العادي، إن لغة الشعر في لغة الإشارة، في حين أن اللغة تقول ما لم تتعود أن تقول هنا يصبح الشعر ثورة على اللغة.

خامساً: الكلمة في الشعر الجديد ليست تعبير بسيط عن فكرة ما، بل عليها أن تخلق الموضوع وتطلقه خارج نفسه، حيث نجد أدونيس، يقول قد انتهى عهد الكلمة الغاية، وانتهى معه عهد تكون فيه القصيدة كيمياء لفظية، بل لقد أصبحت القصيدة كيمياء شعورية، ويقول: "أقصد بالشعور هنا حالة كيانية يتواجد فيها الانفعال والفكر، والقصيدة الجديدة ينعس فيه، من زاوية القصيدة وبواسطة اللغة وضع الإنسان"¹⁵، حيث نجد أدونيس كذلك في كتابه "زمن الشعر"، قد تحدث عن أبرز خصائص الشعر الجديد وأكثر أصالة وعمقا، ومن أهمها:

التنافر ويقصد به الغرابة: حيث قصد بالغرابة الجدة، والغريب لا يمكن فهمه بسهولة، هناك أمثلة على الغرابة وصعوبة الفهم حتى في العلم والفلسفة، فمثلا لم يفهم اينشتاين رياضي عصره، وهنا يكمن معنى التجديد، إذ ليس التجديد أن يجعل الماضي يتناول ويمتد، بل أن نحيد بطرائقنا ورؤانا الشعرية عن طريق الماضي ورؤاه.

إن التنافي يثير مسألة الفهم، ومسألة الوضوح والغموض، وإذا لم نستمتع بالشعر يجب أن ندرك معناه إدراكاً شاملاً، وإذا لم ندرك المعنى نفقد المتعة، إذن هنا يمكن أن نقول: أن الغموض هو قوام الرغبة في المعرفة، ولذلك هو قوام الشعر.¹⁶

أراء أهم رواد الحداثة العربية:

1. يقول الدكتور " إبراهيم عبد الرحمن محمد ": "إن الحداثة اتجاء بشكل ثورة كامنة على كل مكان وما هو كائن في المجتمع"¹⁷.

2. ويقول أحد الباحثين في معرض حديثه عن الحداثة كمنهج يسعى لتغيير الحياة: "إن من دعاوى أهل الحداثة أن الأدب يجب أن ينظر إليه من الناحية الشكلية والفنية فقط، بغض النظر عما يدعو إليه ذلك الأدب من أفكار، وينادي به من مبادئ وعقائد وأخلاق، فما دام النص الأدبي عندهم جميلاً من الناحية الفنية فلا يضر أن يدعو إلى الإلحاد أو الخمریات أو غير ذلك"¹⁸.

3. ويقول الدكتور عدنان النحوي في كتابه - الحداثة من منظور إسلامي: "لم تعد لفظة الحداثة في واقعنا اليوم تدل على المعنى اللغوي لها، ولم تعد تحمل في حقيقتها طلاوة التجديد، ولا سلامة الرغبة إنها أصبحت رمزا لفكر جديد، نجد تعريفه في كتابات كثيرة، فالحداثة تدل اليوم على مذهب فكري جديد يحمل جذوره وأصوله من الغرب."¹⁹

4. وتقول الكاتبة "سهيلة زين العابدين": "إن الحداثة من أحط قضايا الشعر العربي المعاصر، لأنها أعلنت الثورة والتمرّد على كل ما هو ديني إسلامي وأخلاقي، فهي ثورة على الدين والتاريخ وعلى الماضي وعلى التراث وعلى اللغة... الخ واتخذت من الثورة على الكل التقليدي للقصيدة العربية القديمة بروزاً آخر"¹⁹.

5. ويذكر محمد خضر عريف في معرض حديثه عن الحداثة وتعليقه على بعض الدراسات التي صدرت حولها من غير مفكرتها في الوطن العربي هي كاتبه (الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة) قائلاً: "اننا بصدد فكر هدام يهدد امتنا وتراثنا وقيدتنا وعلماً علومنا وقيمنا، وكل شيء في حاضرتنا وماضيها ومستقبلنا"²⁰.

6. وعرف روني ويليك **Reni Willike** الحداثة بأنها انفجار معرفي، فيقول: "في الحداثة تنفجر الطاقات الكامنة، وتتحرر شهوات الإبداع في الثورة المعرفية مولدة في شرعة مذهلة، وكثافة مذهشة أفكاراً جديدة، وأشكالاً غير مألوفة وتكوينات غريبة وأقنعة

عجيبة يقف بعض الناس منبهرا بها، ويقف بعضهم الآخر خائفا منها، هذا الطوفان المعرفي يولد خصوبة لا مثيل لها...²¹.

الخاتمة

في الأخير يمكن القول إن إشارة الحداثة إلى الأدب بشكل عام، والشعر بشكل خاص، من الملاحظات والظواهر التي يجدر التنبيه إليها، وذلك لأن التراث العربي الثقافي ينبع من ديوان العرب ويعتصر من كرمه، بالإضافة إلى الشعر الذي يعتبر المكون القافي المهم، وعماد الأدب العربي الأهم على مر العصور، فلقد أخذ الحصة الأكبر من اهتمام الحداثيين بشكل عام، وأدونيس على وجه الخصوص الذي اعتمد على تطور العقل ونمو الفكر، واتساع الرؤى، ودينامية البحث المنبعثة من فكرة التحول القائم على الإبداع، والكشف المستمر عن طرق جديدة ومبتكرة للتعبير، ومغايرة لمفهوم الثابت المتغير في مفهومي الشكل والمضمون، وما يمكن قوله باختصار إن الحداثة هي تأكيد مطلق على أولية التعبير، أعني أن طريقة أو كيفية القول أكثر أهمية من الشيء المقول، وأن الشعرية القصيدة أو فينتها في بنيتها لا في وظيفتها، باعتبار أن الشعر حاجة جمالية فنية تعبر عن حاجة الإنسان للاستغراق في تفاصيل الأشياء، والكشف عن جوهر الموجودات، وأخيرا يمكن القول إن الحداثة موقف وعقلية، وأنها طريقة فهم، وهي فوق ذلك وقبله ممارسة ومعاناة، إنها قبول بكل مستلزمات الحداثة، هي الكشف والمغامرة واحتضان المجهول، ويمكن الإشارة إلى النقاط التالية :

* الحداثة ليست في شكل القصيدة، وإنما بمكوناتها الداخلية، هي كما يقول "قيمة داخل الشعر" في العلاقات الداخلية، وطريقة ترابطها التي تتكرر أصلا من الخروج عن معطيات البناء الشعري الجاهز.

* الحداثة هي قبولنا بالخروج عن المقاييس المرتبطة بزمن معين.

* الشاعر الحداثي لا ينقطع عن التراث ولا ينكره، وإنما يعمل على تجاوز إشكالاته السائدة وقوابله الجاهزة.

* الفرق بين المضمون في الشعر القديم والحديث، فالقديم يقوم على نقل الواقع الخارجي كحقيقة، يحاول مقاربتها بالكلمة والصورة، أما الشعر الحديث فإنه يبحث خلف الظاهر عن الحقيقة فيتم اكتشافها بحس الشاعر، بما يمتلك من أدوات عمادها اللغة.

قائمة المراجع:

- ¹ - مصطفى هدارة: بحوث ودراسات، مكتبة العبيكان، ط1، 2003، ص : 89.
- ² - ينظر : سعيد بن زرقعة: الحادثة في الشعر العربي المعاصر، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، ط1، 2004، ص: 30.
- ³ - مسعود ظاهر : عنوان المقال (الحادثة مشروع)، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، ع40، بيروت، 1986، ص: 292.
- ⁴ - فاضل ثامر : مدارات نقدية، دار الشؤون الثقافية العامة، العراق، ط1987، ص: 94.
- ⁵ - مسعود الظاهر : مجلة الفكر العربي المعاصر، المرجع السابق، ص : 198.
- ⁶ - المرجع نفسه، ص: 199-200.
- ⁷ - ينظر : أدونيس : فاتحة لنهايات القرن، دار العودة، لبنان، ط1980، ص: 320-321.
- ⁸ - المرجع نفسه، ص: 320-321.
- ⁹ - سعيد بن زرقعة: الحادثة في الشعر العربي المعاصر، المرجع السابق، ص: 148.
- ¹⁰ - أدونيس : زمن الشعر، دار العودة بيروت، ط1، 1983، ص: 115.
- ¹¹ - المرجع نفسه، ص: 115.
- ¹² - المرجع نفسه، ص: 116.
- ¹³ - المرجع نفسه ، ص : 116.
- ¹⁴ - ينظر : محمد محمود: الحادثة في الشعر العربي، بيانها ومظاهرها، بيروت، 1986، ص: 75.
- ¹⁵ - أدونيس : زمن الشعر ، ص: 120.
- ¹⁶ - المرجع نفسه، ص: 120.
- ¹⁷ - إبراهيم عبد الرحمن محمد : بين القديم والجديد دراسات في الأدب والنقد، مكتبة الشباب، ط1، 1987، ص: 111.
- ¹⁸ - عوض بن محمد القرني: الحادثة في ميزان الإسلام (نظرات إسلامية في أدب الحادثة)، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1988، ص: 47.
- ¹⁹ - عدنان علي رضا النحوي: الحادثة من منظور إسلامي، دار النحوي للنشر والتوزيع، ط3، ص: 13 .
- ²⁰ - سهيلة زين العابدين: جريدة الندوة السعودية، عنوان المقال (الحادثة من اخطر قضايا الشعر العربي المعاصر)، ع8428، 1985، ص: 7.

²¹ - محمد خضر : الحداثة مناقشة هادئة لقضية ساخنة، دار القبلة للثقافة الإسلامية، 1992، ص:12.

²² - رينيه ويليك : مفاهيم نقدية، ترجمة محمد عصفور، مطابع الرسالة، الكويت، 1987، ص: 62.

مخطوطات البحر الميت

مقاربة جديدة للنقد التوراتي

les manuscrits de la mer Morte

Nouvelle approche pour la critique textuelle biblique

أستاذة حاج طاهر زكية

قسم العلوم الإنسانية

المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة

الملخص

يتناول هذا المقال دراسة وصفية في إطار كرونولوجي لاكتشافات مخطوطات البحر الميت أو ما يسمى أيضا بمخطوطات قمران، التي تم العثور عليها شمال غرب البحر الميت في مغارات قمران سنة 1947 م. وتكتسي هذه المخطوطات أهمية قصوى من حيث أنها أحدثت ضجة كبيرة في الأوساط اللاهوتية لأنها تقدم لنا أقدم وثائق مكتوبة على رقائق جلدية للكتابات المقدسة سواء يهودية (من أسفار قانونية للعهد القديم و أسفار خفية أو أبوكريفا Apocryphes، و تعليقات وشروحات) و أيضا القانون الخاص بالطائفة الإيسينية التي تعود إلى مكتبتها هذه المخطوطات ضمن ما وجد في مكتبتها، مما جعل علماء الآثار و مؤرخي الأديان و اللاهوت يصفون الإيسينيين بالمجتمع المسيحي المبكر، و زمنيا تعود هذه المخطوطات إلى القرن الثاني قبل الميلاد . و منه تكمن أهميتها القصوى في كونها وضعت الديانة اليهودية و الديانة المسيحية الكنسية على المحك لأنها تقدم الأسس النصية و المعلومات الجديدة تكون انطلاقة لإعادة بعث علم نقد النصوص بشكل مخالف و مراجعات تبدأ من بديهيات الاختلافات الشكلية و الكتابية إلى إعادة النظر في جوهر كتابة العهد القديم والجديد.

الكلمات المفتاحية

مخطوطات قمران، الطائفة الإيسينية، سفر إشعيا، رولند دو فو، و تعليق حبقوق، المدرسة التوراتية الأركيولوجية الفرنسية بالقدس.

Résumé

Cette étude descriptive traite les découvertes des manuscrite de la mer morte connu également connu sous l'appellation les manuscrites de Qumran par rapport a leurs découverte dans les grottes de Qumran, sur les rives nord-ouest de la mer morte , dans un ordre chronologique depuis 1947 . ces derniers sont d'une importance capitale et ont suscité un grand intérêt et fait l'objet de vives controverses, dans les milieux spécialisés. d'abord, par L'exploration des plus anciens documents originaux remontant pour certains aux origines de la Bible hébraïque , et aussi font état de dissimulations visant à occulter des faits qui mettraient en péril la foi des juifs et des chrétiens.

Cette découverte **nous présente** divers types des écrits saints dans ces manuscrits. (Des livres bibliques soit le texte biblique canonique, soit des commentaires ou interprétations ou encor des livres apocryphes et, des écrits particuliers aux esséniens **sur des** grands rouleaux de cuir fin(parchemin) et des fragments **qui remonte au (2^{eme} siècle avant J.-Ch)** .

Mots clés : Les manuscrites de Qumran, le secte essénien , le livre d'Isaïe , Roland De Vaux , Pesher d'Habaquq , Ecole Biblique et Archéologique de Jérusalem

التمهيد

لقد أحدث اكتشاف مخطوطات البحر الميت أو ما يسمى أيضا بمخطوطات قمران ضجة كبيرة في الأوساط اللاهوتية اليهودية والمسيحية، وبين أوساط الباحثين الأركيولوجيين والأنثروبولوجيين ومؤرخي الكتاب المقدس الذين يهتمون بتاريخ منطقة الشرق الأوسط .

و من هنا أصبح ضروريا إعطاء نظرة على الملابسات التاريخية لظهور هذه المخطوطات وعلاقتها بالطائفة الإيسينية⁽¹⁾ التي تعود إليها هذه المخطوطات .

و يمثل اكتشاف مخطوطات البحر الميت أو مخطوطات قمران التي تم العثور عليها سنة 1947م نقطة فارقة في الديانة اليهودية و المسيحية، بل تعتبر أهم و أخطر اكتشافات القرن العشرين⁽²⁾ لأنها ستضع ديانتين كبيرتين هما الديانة اليهودية و الديانة المسيحية على المحك.

و لا أدل على تلك الأهمية من أنه بعد مرور عشر سنوات على هذا الاكتشاف قام العالم الألماني شارل بورخارد Charles Burcard في برلين باستحداث سجل للإصدارات التي توالى طوال ذلك العقد، و نشره سنة 1959م و يتضمن هذا السجل أو هذه الفهرسة 1538 عنوانا مختلفا بين كتب ومقالات علمية و أبحاث حول موضوع المخطوطات⁽³⁾.

و بعد عام تقريبا صدرت مجلة أخرى بالإنجليزية بعنوان "اكتشافات البحر الميت" و من البديهي أن الرقم الوارد في فهرست بورخارد تضاعف عدة مرات⁽⁴⁾ حتى بلغ عددها أكثر من ثلاثة آلاف دراسة، و نشرت باللغات الإنجليزية، الفرنسية و الألمانية⁽⁵⁾.

و إن دلّ هذا الكم المتواصل من الإصدارات في العالم عن شيء، فهذا يؤكد الأهمية القصوى لهذه المخطوطات من حيث أثرها على الديانة اليهودية و المسيحية و الكتاب المقدس بعهديه، بحيث تعد هذه المخطوطات أقدم مجموعة وثائق تتعلق بالعهد القديم و العهد الجديد، إذ احتوت ضمن مخطوطاتها وثائق تظهر لأول مرة في التاريخ . كما ازدادت أهميتها وفقا لما تناولته وسائل الإعلام آنذاك خاصة ما راحت الصحافة تتناوله بالتعليق على ما أشيع في ذلك الوقت حول تأخر معتمد وتعتيم مفروض بيد من حديد لعدم نشر أي معلومات جادة حول النصوص و ترجمتها، و أن المتحكمين في هذه العملية أساسا هم من رجال اللاهوت المسيحي العاملين في المعهد الإنجيلي بالقدس⁽⁶⁾.

ذلك أن هذه المخطوطات يرجع تاريخها تدريجيا إلى القرن الثاني قبل الميلاد و نظم ثلاثة أرباع أسفار العهد القديم مكتوبة بالخط العبري و الخط الآرامي . و هذه الأسفار معظمها مرفوض اليوم من الكنيسة بكل أطيافها و أيضا سبق و أن رفضت من طرف المعبد اليهودي. علما أن أقدم مخطوطة كاملة للعهد القديم إلى غاية هذه الاكتشافات الأخيرة تعود إلى القرن الحادي عشر ميلادي منسوخة هي الأخرى عن نسخة بن أشير⁽⁷⁾. و أكثر مخطوطات العهد القديم التي بين أيدينا اليوم لا تعود إلا لتلك المخطوطات المؤرخة بين القرنين الثالث عشر و الخامس عشر الميلادي . و هكذا نرى أن مخطوطات البحر الميت قدمت للعالم اليوم أكثر أسفار العهد القديم غورا في الزمن بحيث يزيد عمرها عن ألف عام على تلك التي كان يعتقد أنها الأقدم⁽⁸⁾.

و تمثل هذه المجموعة من المخطوطات الأسفار المقدسة للإيسنيين التي انتقلت مكتبتها من مقرها الأصلي إلى الكهوف على الحافة الغربية للبحر الميت لإخفائها عن أنظار الرومان خلال الحرب اليهودية الرومانية و التي انتهت بكارثة على اليهود سنة 70م. و تلك الجماعة هي بلا شك تلك التي أشار إليها بلين الأكبر Plin L'ancien بكلمة " فوق أنجدي " و انقرضت تلك السنة أي 70م كما يدل على ذلك وقف التعامل بنقود في هذه المنطقة ابتداء من هذا التاريخ⁽⁹⁾.

و من خلال ما تقدم، يحق لنا الآن أن نتساءل عن ماهية و جوهر هذه المخطوطات و لماذا ما تزال محل جدل اليوم، و تأثيرها على نصوص العهد القديم و الجديد من حيث الجوهر و بالتالي من حيث الثقة في معطياته الدينية كما هي أيضا المعطيات التاريخية ؟. و لماذا أصرت الطائفة الإيسينية على الاحتفاظ و الاعتقاد بكثير من النصوص التي رفضها القانون العبري و القانون الكنسي . و من هم أعضاء هذه الطائفة التي تفردت بمذهبها عن يهود تلك الفترة بمذهب يدعو إلى العودة إلى نقاوة الشريعة الموسوية دونما سواها و ما علاقتها الواضحة بالمسيحية الأولى (و إن

كان هذا العنصر لا يهتما في هذا المقال لكن وجب الإشارة إلى الموضوع و لو بشكل مقتضب). أما الإشكالات الأكثر تعقيدا في هذا الموضوع هو الاكتشافات في حد ذاتها و ما روي عن ملاسبات تستحق بالفعل وقفة علمية للنظر فيها بسبب الطبيعة الجغرافية للمنطقة التي تبدو من الوهلة الأولى صعوبة العيش فهي منطقة قاحلة و جبلية وعرة هذا أولا ثم النشر الذي أصبح يشبه الري بالنقطير ثانيا . فهذه المخطوطات محاطة بسرية تامة، خاصة تلك التي آلت ملكيتها إلى دولة إسرائيل بعد إنشاء المصلحة الوطنية للآثار سنة 1948م⁽¹⁰⁾ و التي فاوض عليها الأثري الإسرائيلي سوكونيك وتحصل على سبع مخطوطات منها⁽¹¹⁾.

و الأهمية القصوى لهذه المخطوطات أيضا تكمن فيما تقدمه لنا من أسس نصية و معلومات جديدة ينطلق منها لتأسيس علم نقد النصوص و مراجعات تبدأ من بديهيات الاختلافات الشكالية والكتابية إلى إعادة كتابة عهد قديم و جديد عبر مراحل متعددة في جوهر الموضوعات⁽¹²⁾.

I - إستيطان موقع قمران من طرف الإيسنيين و الدلائل الأثرية على ذلك :

يقع موقع قمران شمال غرب البحر الميت جنوب مدينة أريحا⁽¹³⁾، و هو عبارة عن خرائب متعددة داخل كهوف اصطلاح على تسميتها بخربة قمران و هي تحتل واحدة من أخفض المناطق على سطح الأرض⁽¹⁴⁾ و بذلك تشكل إقليما حارا بسبب هذا الانخفاض على مستوى سطح البحر، و هذا ما يفسر عدم فساد تلك المخطوطات الجلدية أو التي كتبت على ورق البردي فبقيت بحالة حسنة إلى أن عثر عليها سنة 1947م بعد إحدى عشر قرنا من إخفاءها.

و ليس الموقع الجغرافي الحار هو السبب الوحيد في اختيار هذا المكان لاختزان المخطوطات في المنطقة، بل هناك سبب آخر هو أن الطائفة اليهودية التي قطنت المكان كان لها طقوس دينية خاصة تميزها عن الفرق اليهودية المعاصرة لها لاسيما الصادوقية⁽¹⁵⁾ و الفريسية⁽¹⁶⁾. و اسم هذه الطائفة الإيسينيون⁽¹⁷⁾ و يعرفون بأسماء أخرى مثل المغتسلون، الأتقياء و غيرها من الأسماء التي توحي في دلالتها ابتعادهم عن اليهودية التي انحرفت عن الشرائع الموسوية قبيل العهد المسيحي. وكما تميزت هذه الطائفة بمبدأ الحياة الجماعية⁽¹⁸⁾ و قد تسلقوا وقتها بسرعة و سرية المنحدرات الجبلية المجاورة ليبطنوا في إحدى عشر كهفا لفائف كتبهم الثمينة و ما من أحد من أعضاء الطائفة عاد لاستردادهم ثانية . و هكذا مكثت هذه اللفائف Rouleaux هناك قرابة ألف سنة⁽¹⁹⁾.

بدأ تنقيب الموقع سنة 1951م بعد العثور على أولى المخطوطات سنة 1947م من طرف كل من رولند دو فو Roland De Vaux و لنكستر هاردنغ Lancaster Harding و استمر العمل في تنقيب الموقع إلى سنة 1958 حيث ظهر جليا للعيان أن الموقع يحتوي على عدة مستويات إعمار

أقدم مستوى يعود إلى القرنين الثامن و السابع قبل الميلاد و يمكن أن ينسب الموقع إلى عهد الملك أوزياس Ozias و هجر مع بداية القرن السادس قبل الميلاد ⁽²⁰⁾ كما يبدو. و كان آنذاك يسمى "مدينة الملح" كما ذكر في سفر يوشع " في البرية بيت العربية و مدين و سكاكة 62 و النيشان ومدينة الملح و عين جدي، ست مدن مع ضياعها" ⁽²¹⁾ خلال تعداد مدن يهوذا ⁽²²⁾. و بعد فترة طويلة أعيد إعمار الموقع في القرن الثاني قبل الميلاد و دعا سكانه الجدد أنفسهم بجماعة الميثاق أو الإيسينيين . و فعلا أثبتت تنقيبات هاردنغ و دوفو سنة 1952م أثناء حملة التنقيب من 24 نوفمبر إلى 12 ديسمبر على وجود قطع نقدية بين المكتشفات كانت متداولة بين أعضاء الطائفة مما يدل على تعمير الموقع من طرف الإيسينيين ⁽²³⁾.

كما يؤكد المؤرخ يوسف فلافيوس أن الموقع قد عمر ما بين القرنين السادس و الثاني قبل الميلاد لعدة مرات و تعرض لهزة أرضية قبل أن يستوطنه الإيسينيون و أنه شهد تدميرا آخر في عهد الإيسينون من طرف الرومان ⁽²⁴⁾.

أما الإيسينيون فقد سكنوا منطقة قمران و ما جاورها و اهتموا بالزراعة و صباغة الجلود التي سيكتبون عليها كما عثر دوفو و لانكستر على أساسات و جدران لأبنية الإيسينيين التي كانت تحتمي ببرج عالي من الشمال الغربي، إضافة إلى غرفة النسخ التي تحتوي على طاولات للنسخ تصل إلى خمسة أمتار طولا، مما يجعلنا لا نتفاجأ بطول المخطوطات التي انكب كهنة الملة على كتابتها ⁽²⁵⁾.

II - اكتشاف مخطوطات قمران :

يرجع اكتشاف مخطوطات قمران و كل مخطوطات البحر الميت إلى محض الصدفة من طرف أحد الرعاة و المدعو محمد الذيب من عشيرة بدوية تسمى عشيرة التعامرة في الشمال الغربي من البحر الميت و حدث هذا ليلا مما جعله لا يحض بشيء من المقتنيات الأثرية.

و في اليوم الثاني توجه رعيان إلى المكان هما محمد الذيب و زميل له و استطاعا استخراج سبعة من اللفائف التي كانت داخل جرار من الفخار من مغارة واحدة والتي عرفت بالمغارة رقم واحد. و تم عرض المقتنيات الأثرية على أحد التجار المدعو إسكندر خليل و الذي سيعرف بعد هذا بلقبه العالمي كاندو بسبب هذه المخطوطات. حاول كاندو أن يعرف محتوى ما شتره لكن للأسف لم يفلح في ذلك لكنه لاحظ أن الكتابة المدون بها المخطوطات تشبه السريانية التي يعرفها و كانت متداولة في فلسطين خاصة في الكنائس . هذا ما جعله يعرضها على المطران مار أثناسيوس يشوع صموئيل Mar Athnasies Josué Samuel مطران دير مرقس بالقدس. هذا الأخير توجه بالمخطوطات لعدم قدرته على قراءتها إلى مطران آخر بالمدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية American School of

Orient Research l'ASOR . و هكذا ما إن وصلت هذه المخطوطات إلى المدرسة حتى تولى تحليل كتاباتها الدكتور جون تريفر John Trever أستاذ الكتاب المقدس و بالفعل فك طلاسم الكتابة من على أحد المخطوطات⁽²⁶⁾.

أستطاع تريفر بعد محاولات عديدة في فك كتابة مخطوط ليتبين أنه سفر أشعيا من العهد القديم ويمثل المخطوط تقريبا السفر بأكمله، كما اتضح أنه كتب قبل كتابة سفر أشعيا الحالي المتضمن داخل الكتاب المقدس بألف سنة. و من هنا تظهر أهمية هذا المخطوط مقارنة بسفر أشعيا الحالي⁽²⁷⁾. و يبلغ طول هذا المخطوط حوالي سبعة أمتار⁽²⁸⁾.

مباشرة بعد سنة 1948م وصلت معلومات حول هذه المخطوطات إلى الحكومة الإسرائيلية، بحيث كلفت الدكتور سكونيك أستاذ الآثار بجامعة القدس العبرية من شراء المخطوطات الثلاثة الأخرى ويتعلق الأمر بمخطوط سفر إشعيا التوراتي، مخطوط تنظيم الحرب، و مخطوط الأناشيد المنحول أما المخطوطات الأخرى فقد بقيت بحوزة المطران أثاناسيوس⁽²⁹⁾. و قد حاول سكونيك شراءها منه لكن قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين و انفجار الصراع العربي الإسرائيلي حال دون ذلك. ما لم يستطع أن يفعله سكونيك، أنجزه ابنه ياجيل يادين Yagael Yadin أستاذ الآثار و تمكن من شرائها⁽³⁰⁾.

و عندما تم إعلان الهدنة بين الدول العربية و إسرائيل في يناير 1949م أصبحت منطقة قمران تحت سيطرة المملكة الأردنية، لكن التعاامرة كانوا يحتفظون بموقع الكهف سرا⁽³¹⁾، إلا أن تمكن الجيش الأردني من تمشيط المنطقة خلال 72 ساعة⁽³²⁾ و العثور على الكهف الأول .

أعيد فتح المغارة أمام الأبحاث العلمية حيث أسند التنقيب إلى لانكستر هاردنغ Lancaster Harding رئيس قسم الآثار بالأردن و رولند دو فو Roland De Vaux مدير المدرسة التوراتية الأركيولوجية الفرنسية بالقدس Ecole Biblique et Archéologique de Jérusalem و المدرسة الأمريكية للبحوث الشرقية l'ASOR حيث نقبت المغارة الأولى بشكل جيد⁽³³⁾ واستخرجت كمية من الجرار الفخارية تعود إلى حوالي القرن الأول قبل الميلاد .و كان يعتقد أن هذا الكهف هو الأوحد ولا مثيل له⁽³⁴⁾ و ما إن حل صيف 1950م إلى غاية سنة 1951م حتى تم نشر المخطوطات التي لم يستطع سكونيك شراءها. و بقيت عند المطران أثاناسيوس و يتعلق الأمر بمخطوط أشعيا التوراتي وهو ثاني مخطوط لسفر إشعيا و مخطوط تعليق حبقوق Le Pesher D'Habaquq ودستور الطائفة Les Règles de la Communauté⁽³⁵⁾.

بعد إتمام البحث في المغارة الأولى واصل البدو بحثهم في كل خربة قمران و حالفهم النجاح عندما عثروا أوائل 1951م إلى غاية 1952م على كمية من الجلود و أوراق البردي المكتوبة بحروف عبرية و آرامية على مسافة 18 كلم من الكهف الأول و تبين أن هذه المخطوطات تعود إلى 70 سنة من تاريخ مخطوطات المغارة الأولى في الكهف الأول و هي عبارة عن جذاذات تضمنت تفاصيل علاقة اليهود بالرومان العدائية⁽³⁶⁾ و المتمثلة في حرب اليهود الثانية مع الرومان سنة 132-133 ق م بزعامة بركوخيا بصفته الميسيا "المسيح" المنتظر كما شملت هذه الحويلة على أجزاء من سفر التكوين، سفر الخروج، سفر التثنية⁽³⁷⁾. و هذه التركة التي بلغت حوالي 187 جذاذة و مخطوط تعرف بمخطوطات كهف واد المربعات و هنا أعلن البدو أنهم اكتشفوا المغارة II، كما احتوت المغارة الكهف الثاني على ختم من عصر الهكسوس و على جذاذات من الجلد و ورق البردي عليها نصوصا من سفر عاموس و نصوصا منحولة و نصوص من سفر ميخا تعود إلى القرن الثامن قبل الميلاد⁽³⁸⁾.

و بمساعدة البدو التعامرة تمكن لانكستر هاردنغ و دوفو من العثور على مغارة V و المغارة الثالثة III، و كانت مفاجأة كبيرة إذ تحتوي المغارة رقم III على الملف النحاسي و موقع هذا الكهف في عين الفشخة التي تبعد عن خربة قمران بكيلومترين و كان ذلك سنة 1952م⁽³⁹⁾ و يروي هاردنغ أن ملف النحاس يتكون من مخطوطان نحاسيان نقش على جانبيهما من الخارج بكتابة واضحة ذات شكل مربع (ربما آرامية أو عبرية مربعة). و يتكون المخطوط الأول النحاسي من ثلاث صفحات طول كل منها 80سم و عرضه 30سم و سمكه 1سم⁽⁴⁰⁾ و قد ربطت الصفحات الثلاث، و ظهر أن هذا الملف بعد تحليل كتابته أنه يشيد بكنوز الطائفة الإيسينية حيث يصف هذا الملف كنزا ضخما يتألف من اثني عشر قضيبا و من سبائك كلها من الذهب و الفضة و من نقود و أوعية وأنية مقدسة قدرتها الدراسات بمائتي طن من الذهب⁽⁴¹⁾ و هذا أمر مشكوك فيه لأن ليس هناك أي إثبات عل هذا فقد أشار المخطوط ذاته أن هذا الكنز مدفون في خندق قرب الشجرتين بجوار المكان الذي دفن فيه أحد عظماء الطائفة، و لكن تغيرت طبوغرافية المكان وزالت الشجرتان و لم تعد هناك علامات تساعد على معرفة المكان تماما⁽⁴²⁾.

ثم تواصلت الاكتشافات من سنة 1952م إلى 1955م و تم العثور على يد البدو التعامرة دائما على المغارة رقم VI و المغارة رقم IV و هي من أغنى المغارات حيث احتوت على أكثر من 550 مخطوطا و من بين ما عثر نسخة من سفر أشعيا كتبت سنة 100 ق م، أعمدة من سفر صموئيل تعود لسنة 325 ق م، عدد كبير من جذاذات أسفار العهد القديم كتبت بالآرامية ساعدت على معرفة

المعاني الغامضة في الترجمة السبعينية، سفر إخنوخ⁽⁴³⁾. كل هذا النجاح كان هذا دافعا للسلطات الأردنية إلى إعطاء انطلاقة نشر محتويات المخطوطات و أوكلت المهمة لرولدن دوفو، هذا الأخير تلقى تمويلا من أجل ذلك من المتحف الأثري الفلسطيني المعروف حاليا بمتحف روك فيلر Rock Filler و قيل آنذاك أن روك فيلر قبل أن يمول النشر لمدة ستة أعوام أخرى متكلفا برواتب الموظفين و أمانة النشر و تكاليف النشر و حفظ المخطوطات⁽⁴⁴⁾.

تضمنت المغارة IV أيضا نص تستمونييا وشرح ناحوم و شرح المزمور 37، و قد أعيد نشر هذه النصوص في المجلد الخامس من مجلة Discovries in the Judean Desert التي صدرت سنة 1968م بتوقيع الأستاذ أليغرو JM.Allegro و هناك أجزاء أخرى وجدت في نفس المغارة نشرت في المجلد السابع من نفس المجلة سنة 1682م على يد الأب بابيه Baillet⁽⁴⁵⁾ كما عثر في هذه المغارة على سفر المزامير القانونية مرتبة بشكل فوضوي على ما هي عليه الآن عددها ثلاثة مزامير، و أيضا أربعة هي خليط من المزامير القانونية و مزامير منحولة⁽⁴⁶⁾.

و نجد في هذه المغارة أيضا سفر دانيال، سفر إرميا، نص يشبه كتاب حرب أبناء النور و أبناء الظلام مع اختلافات بينه و بين ما وجد في كهف آخر . كما عثر على سفر توبيت Tobit و هو أحد الأسفار المنحولة و يروي قصة منفي يهودي وصل إلى مرتبة عالية في الدولة الأشورية و وجدت أربعة مخطوطات متعلقة به ثلاثة باللغة الآرامية و واحد باللغة العبرية⁽⁴⁷⁾.

نقترب من نهاية التتقيات فنحن الآن سنة 1955م حيث استهدفت هذه المرة مغارات في كهوف متعددة و هي المغارات VII، VIII، IX، X بينما اكتشف البدو بالموازاة المغارة XI سنة 1956م. وهذه الأخيرة لا تقل أهمية على المغارات I و IV و احتوت على نصوص أصيلة مثل مزامير داود المنحولة التي لا نجد لها أثر لا في سفر المزامير القانوني و لا في أي موضع من العهد القديم الحالي و من هذه المزامير الموموز 151، كما احتوت هذه المغارة على بعض الأعمدة من المزمور 151 لا نجدها إلا في الترجمة السبعينية و السريانية و هي العمود 28. و وجد العمود 18 في المزمور المنحول 154 و العمود 24 في المزمور المنحول 155⁽⁴⁸⁾. وتم أيضا استخراج سفر اللاوين و ترجوم سفر أيوب و مخطوط وصايا الآباء الإثني عشرة، و سفر نوح و سفر عمران (عمران) والد موسى⁽⁴⁹⁾ و سفر قاهت (كوهات) جد موسى، كما تحدثت مخطوطات هذه المغارة على مليكصادق ويعتقد دون الجزم بذلك على أنه ملك سالم الذي بارك إبراهيم و كان من الموحدين ومخطوط آخر لحرب أبناء النور و أبناء الظلام يعرف بمخطوط أحكام الحرب Milhamah أي الملحمة التي ستقع آخر الزمان⁽⁵⁰⁾.

و هكذا يكون الكهف و المغارة رقم XI قد وفرت لنا الأصل العبري للمزامير القانونية و المنحولة وزودنا بسفر الحكمة، سفر يوشع بن سيراخ حيث وصلنا أجزاء منه من الإصحاح 39 إلى الإصحاح 44⁽⁵¹⁾.

أما تنقيبات المغارات VII، VIII، IX فلم تقضي إلاّ على ورق بردي به نصوص ليس لها علاقة مع العهد القديم و لم يعثر في المغارة X من الخبرة سوى على جذاذات تحمل بعض الحروف مع قطع من الفخار⁽⁵²⁾.

بعد العثور على إحدى عشر مغارة في كهوف متعددة رمز لكل مغارة برقم مرفوق بحرف يرمز لقمران و هو الحرف Q فرقمت المغارات بهذا الشكل Q11, Q10, Q9, Q8, Q7, Q6, Q5, Q4, Q3, Q2, Q1⁽⁵³⁾. و كل مخطوطات لبحر الميت مكتوبة سواء على ورق البردي أو على جلود الحيوانات مثل الماعز و غيرها مشكلة لفائف جلدية تعرف بالبرشمان⁽⁵⁴⁾ مكتوب عليها بالخط العبري أو الآرامي بحبر مأخوذ من احتراق عظام الحيوانات.

بعد هذا العرض التفصيلي لكل ما وجد في خربة قمران و البحر الميت ابتداء من سنة 1947م التي تم فيها العثور على أول مغارة ثم تولت الاكتشافات نسأل من ترك هذه المخطوطات التي تحتوي على أقدم النصوص الدينية اليهودية. كل الدراسات و الإشارات تشير أن هذه المكتبة كانت ملك للطائفة الإيسينية و هي إحدى الطوائف اليهودية التي ظهرت قبيل العصر المسيحي بحوالي قرنين أو أكثر تقدير لا يتجاوز ثلاثة قرون، و لنا في سلوكها المغاير للمجتمع و الدين اليهودي غموض كبير يعتريه شبيه بشكل رائع و بدايات المسيحية الأولى مما جعل علماء الآثار و تاريخ الأديان واللاهوت يصفون الإيسينيين بالمجتمع المسيحي المبكر المطالب بتطبيق الوصايا و ا لنا موس في نقاوتها . فمن هم يا ترى الإيسينيون ؟

III - الإيسينيون :

مباشرة بعد استخراج مخطوطات البحر الميت، كانت أنظار المختصين في الآثار و اللاهوت والتاريخ و بعد الاطلاع على مخطوطات المغارات متجهة صوب الطائفة الإيسينية و خاصة مخطوط دمشق الذي يشير إليهم و الذي اكشف أجزاء منه في المغارات VI، V، I⁽⁵⁵⁾ بشكل واضح . كان أول من طرح هذه الفكرة هو سوكونيك، ثم أخذت الأبحاث جدية كبيرة على يد كروس Cross الذي استند في بحثه على وصف الإيسينيين من طرف يوسف فلافيوس و بلين الأكبر Pline L'Ancien فاتضحت الكثير من الدلائل المشتركة بين ما أشاد به فلافيوس و بلين و ما جاء في المخطوطات على أن سكان قمران لا يمكن أن يكونوا إلاّ الإيسينيون⁽⁵⁶⁾.

لكن التسليم بهذا الطرح ليس بالسهولة بالنظر إلى المواد التي استعملت في كتابة المخطوطات فهي من الناحية الأثرية تقيدها بزمان و مكان الكتابة بالضبط. و إذا اعتبرنا أن معظم المخطوطات كتبت على جلود حيوانات متنوعة و ورق البردي فهذا يعطينا نظرة على المحيط الطبيعي الذي عاش فيه سكان قمران و المفروض أن تتنوع فيه هذه الحيوانات التي استعملت جلودها في الكتابة، فنجد جلود رقيقة مهيأة بعناية فائقة لمساء متجانسة في البنية أعدت من طرف متخصصين في صناعة الرقائق الجلدية و أخرى نوعا ما سيئة متمص الحبر قبل أن يجف، أما ورق البردي فكان نباته هو مصرا . فإذا علمنا أن الإيسينين كانت ممنوعة عليهم التجارة إلا في مواد الإستطباب، و إذا نظرنا مجرد نظرة بسيطة على طبيعة منطقة قمران فندرك أن جفافها و قفرها لا يسمح بعيش الكثير من الحيوانات التي توفر جلود جيدة للكتابة و من هنا تطرح إشكالية نفي كتابة المخطوطات في هذه المنطقة، من الممكن جدا أن تكون هذه المخطوطات نسخت في موقع أثري آخر ثري وخصب⁽⁵⁷⁾. و هكذا يمكن دحض فرضية انتماء المخطوطات للطائفة الإيسينية .

و إذا عدنا إلى نص فيلون الإسكندري الذي صنف كتابه حوالي السنة العشرين بعد الميلاد ذكر فيه اسم الحاسيين في الإسكندرية و فرق بينهم و بين الترابيين فجعل من الأولى فرقة متأمة و من الثانية فرقة عاملة . و جعل عددهم أي عدد الفرقة الأولى أربعة آلاف و أنهم ينبذون الاسترقاق ويعنون بالناحية الأدبية من شرائع أبائهم و يعيشون جماعات بصندوق واحد مشترك و وجبات من الطعام المشتركة و أنهم اشتهروا بالاقتصاد في المعيشة و التواضع و الحب .

و هنا نجد فيلون يضعنا أمام غموض و إشكال مستعصي و هو وجود طائفتان تتشابهان في الأسماء واحدة متأمة و الثانية عاملة و هذا ما كان عليه سكان قمران التأمل و العمل زائد الصفات الأخرى التي ذكرها فيلون، فهل يمكن أن يكون الحاسيون هم الإيسينيون و استبدل الاسم فقط بعد استقرارهم في قمران⁽⁵⁸⁾ قادمين من الإسكندرية. كما يتناسب هذا جيدا مع طبيعة المادة التي كتبت بها المخطوطات فهي متوفرة في مصر .

و يحدثنا فيلون على جماعة من نساك يهود الإسكندرية اعتزلوا قومهم و انقطعوا للتعبد و عرفوا باسم التيرابوتيون Therapeutytheo، و يرى محمود عباس العقاد في كتابه حياة المسيح ص15 أنهم ليسوا إلا الإيسينين لأنه يرجح أن اسمهم مأخوذ من كلمة الأسى بمعنى الطبيب و هي تقابل كلمة Thérapeute في الأصل الإغريقي⁽⁵⁹⁾. و تعرفنا أكثر على نظمهم الدينية و الاجتماعية سيساعدنا أن ندرك إن كانت هذه الأخيرة تتوافق مع ما ذكره فيلون أو لا .

تشير تسمية الإيسينيين إلى ملة يهودية وجدت قبل العصر المسيحي، و كانت معاصرة للصادوقيين و الفريسيين . و استمر الفريسون بعد دمار الهيكل الثاني من قبل الرومان سنة 70م ليشكلوا النواة الجديدة للخاصية اليهودية .في حين اختفى الإيسينيون دون سابق إنذار تاركين وراءهم هذا الإرث الذي عثر عليه في قمران، و مع ذلك فقد ظلوا معروفين في النصوص القديمة كما سبق الذكر . والنقاش و الجدل المثار حولهم لم يكن مرتبط مع اكتشاف نصوص قمران بل أقدم من ذلك إذ يعود إلى 1910م بعد اكتشاف وثيقة دمشق ضمن وثائق الجنيزا Les Documents de la genizah بالقاهرة بحيث رأى اللاهوتيون في وقتها أن هذه الوثيقة كتابا مسيحيا متأثرا باليهودية و لم يطرح الأصل الإيسيني إلا نادرا⁽⁶⁰⁾.

و بعد اكتشاف المخطوطات أعيد طرح قضية الوجود الإيسيني، و كانت الفرضية الأكثر قبول هي تلك التي طرحها أستاذ اللغة و الحضارة السامية بالسربون أندري دو بون سومر 1950م(61) و تقول أن سكان قمران كانوا من الإيسينيين Les Esséniens استنادا لما ذكره بلين الأكبر حيث أشار إلى وجود منشأة إيسينية شمال عين جدي كما جاء في سفر يوشع المذكور أنفا: 15: 62 الأمر الذي يوافق المرتفع المكتشف في قمران، و هو يصفهم في مقطع قصير في مؤلفه التاريخ الطبيعي Histoire Naturelle بأنهم نساك هجروا المال و الزواج⁽⁶²⁾.

أما يوسف فلافيوس فكان أكثر دقة في وصف حياة الإيسينيين هو يصف احتقارهم للثراء المادي وزهدهم و كرههم للنساء الذي يصل عند البعض منهم إلى رفض الزواج، و اختيار التبتل، و تقاسمهم للخيرات و عادتهم في الصلاة و اهتمامهم الزائد بالطهارة و اهتمامهم بالدراسة و المعرفة وتعلم الأسرار و خضوعهم لنظام تراتبي و تفردهم بقراءة المستقبل . و تقدم لنا نصوص قمران وخاصة دستور الطائفة تفاصيل موافقة أكثر من نقطة مع هذه المعلومات التي ذكرها فلافيوس⁽⁶³⁾.

أ التسمية : فقد ذكرنا من قبل أن فيلون سماهم التيرابوتيون Therapeutytheo لأنهم اهتموا بتطبيب الناس مجانا و تقربا إلى الله و كلمة Therapeutytheo بالإغريقية تعني معالج أو طبيب، كما تعني أيضا الخادم و بالتالي يمكن أن تعني خدام الله، و يرى محمد البار أن كلمة الإيسينيين مثله مثل محمود العقاد هي مشتقة من اللغة الآرامية و اشتقت منها الكلمة العربية الآسي أي المداوي⁽⁶⁴⁾، لأن هذه الكلمة مليئة بالغموض إذا حاولنا معرفة أصلها الإغريقي إيسينوس Essenos أو Essenis ولا يعرف بالضبط مصدر اشتقاقها و تتنوع الآراء حول المعنى اللفظي لهذه الكلمة بين الصامتون، الممارسون، الأنقياء، الراؤون، الشافون، المتشيعون. وكان الإيسينيون يصفون أنفسهم بالورعين والقديسين و الكاملين⁽⁶⁵⁾.و أنهم كانوا يخضعون للتعميد Le Baptême و لرئيس أعلى يرأسهم هو

سيد العدالة Maitre De Justice⁽⁶⁶⁾ و بعد موته خضعوا لأحد الرهبان في انتظار المخلص من نسل داود⁽⁶⁷⁾.

و إن كان من الشبه المؤكد أن وثائق البحر الميت تعود للإيسينين، فإن ذلك لا يفسر الكثير من الغموض حول تاريخ الملة أو الطائفة، فمن جهة تعود وثيقة دمشق إلى ما بعد إستلاء الملك الكلداني نبوخذ نصر على أورشليم سنة 587 ق م بـ 390 سنة بعد هذا الحدث و تضيف الوثيقة عشرين سنة إضافية مرت قبل أن يرسل الله سيد العدالة و يسمى أيضا معلم الحق، هذا يعني أن سيد العدالة بدأ تعاليمه 177 ق م أي قبل ثورة المكابيين⁽⁶⁸⁾.

و نجد في شرح حبقوق لدى دخول الرومان إلى أورشليم تفسيراً تأخذ به الملة أن هذا الحدث التاريخي هو عقاب من الله لأعداء معلمهم، و هذا يعني إرجاع مقتل سيد العدالة إلى ما قبل سنة 63 ق م بقليل . و كان أندري دو بون سومر يؤكد فرضية أن الكاهن سيد العدالة قتل و أنهى رسالته قبل سنة 63 ق م.

لكن مختصين آخرين يرون أن سيد العدالة بدأ رسالته نحو الفترة التي كتبت فيها وثيقة دمشق وطابقوا بينه و بين رئيس الكهنة الذي توفي سنة 159 ق م و كان قد استبعد من طرف يوناتان أو جوناتان و بالتالي يكون هذا الأخير هو الكافر الذي يتحدث عنه شرح حبقوق⁽⁶⁹⁾.

و حالياً يصعب علينا حلّ معلومات وثيقة دمشق و شرح حبقوق حلّاً نهائياً لنقص معطياتهما . ولهذا يرى غالبية علماء اللاهوت اليوم أن عبارة سيد العدالة أو معلم الحق لقب حمله أكثر من شخص بالتعاقب . و مما يزيد الأمر سوءاً أن وثيقة دمشق تعطي أسماً آخر لسيد العدالة هو الباحث عن الشريعة و تشير بقدمه بنفسه إلى دمشق و جعل من دمشق المكان النموذجي للهجرة⁽⁷⁰⁾. هذا المعطى جعل من أندري دو بون يعلن أن سيد العدالة و كأنه النموذج الأصلي للمسيح و يشير بوضوح إلى الترابط الموجود بين فكر و مذهب كل من سيد العدالة و السيد المسيح، كلاهما بشراً بالتوبة و انتهاج حياة التقشف و التواضع و حب الآخر و العفة و كلاهما تمسكا بشرع موسى. و أطلق عليه اسم المختار و مسيح الله . و كلاهما تعرضا لعداوة رجال الدين اليهود و يعود في نهاية الزمان⁽⁷¹⁾. و يضيف محمد البار في كتابه دراسات معاصرة في العهد الجديد أن هذه الجماعة كانت تنتظر مجيء نبي آخر الزمان من فاران "مكة" حيث وجهوا وجوههم نحوى الجنوب في صلاتهم كما دفنوا موتاهم اتجاه الجنوب و بالنسبة للبحر الميت هذا اتجاه مكة⁽⁷²⁾.

ب - الحياة الدينية و الاجتماعية لدى الإيسيين :

الجانب الديني

ارتبطت الحياة الدينية و الاجتماعية لدى الإيسيين ارتباطا وثيقا . فهم كما جاء عند بلين و فلافيوس و فيلون الإسكندري طائفة دينية بالدرجة الأولى Secte و كل المنضمين لهذه الطائفة هم رهبان Des Moines يمارسون طقوسا دينية لا تختلف عن المسيحية الأولى بحيث يركزون على التعميد Le Baptême للانضمام

كأعضاء للطائفة تحت إشراف سيد العدالة⁽⁷³⁾. و يضيف يوسف فلافيوس في كتابه حروب اليهود أن الإيسينيين ولدوا يهودا و تحابوا أكثر من غيرهم و اعتبروا لذات الجسد سرورا و ذنوبا واعتزوا بالعفة و التعمف و جعلوا من التغلب على الشهوات فضيلة، و هم يهملون الزواج أيضا و ينتقون من أولاد غيرهم الذكور و يعتبرونهم منهم لقابليتهم للتعلم و التطبيع بطبائع الإيسينية⁽⁷⁴⁾. و في نفس الوقت لا ينكرون فضل الزواج و حفظ النسل و إنما يحذرون من سلوك النساء⁽⁷⁵⁾.

ما أشار به المؤرخون القدامى لا نجده يتنافى و دستور الطائفة الذي اكتشف في المغارة الأولى Q1 و قد نشره Brrows في كتاب تحت عنوان "كتاب النظام" طارحا محتوى الإحدى عشر عمودا المشكل للمخطوط⁽⁷⁶⁾. و يمكن تقسيم دستور الطائفة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي :

- الدخول في ميثاق الطائفة.

- قوانين مجلس الطائفة .

- توجيهات سيد العدالة و تراتيله.

و إذا تأملنا في هذا الدستور وفق هذه الأقسام الرئيسية نلاحظ أن سيد العدالة سيعلم القديسين الإيسينيين ليعيشوا طبقا لدستور الطائفة حتى يبتغوا مرضاة الرب بقلب خاشع و روح مطمئنة⁽⁷⁷⁾ وينفذوا إرادته حسب أوامره التي أفضى بها إلى موسى و إلى جميع عبادہ الأنبياء حتى يحبوا ما اختاره و يكرهوا ما نهوا عنه و لكي يمتنعوا عن كل الشر و ليتمسكوا بكل ما هو خير، و ليمارسوا أعمال الصدق و الحق على الأرض و ليتوقفوا بإصرار عن إتباع القلب المذنب، و هو سيقبل في ميثاق نعمته كل من أوقفوا أنفسهم على التقيد بمفاهيم الرب، و الذين سوف ينظمون إلى مجلس الرب و يعيشون بين يديه، طبقا لما قد كشف لهم من زمنهم . و ليحبوا جميع أبناء النور و ليكرهوا كل أبناء الظلام. و إن كل الذين يختارون بمحض إرادتهم أن يكرسوا أنفسهم لمقام الصدق الرباني يجب أن يقدموا كل علومهم و أموالهم إلى جماعة الرب . و لا يجوز أن ينحرفوا عن أوامر الرب . و كل من يعتنق قانون الطائفة يدخل في الميثاق أمام الرب و يطيع جميع أوامره و لا يهجره أثناء

حكم أبناء الظلام و الشيطان بسبب الأوهام. و عند الدخول في الميثاق يحمد الكهنة رب الخلاص و يحمد معه جميع المخلصين و يردد كل من يدخل في الميثاق كلمة أمين⁽⁷⁸⁾.

و من الأسرار التي ينقلها سيد العدالة للطائفة مفهوم نهاية الأزمنة، أو الرؤى الأخروية . و على مفهوم نظام الزمن و أدواره كتب مخطوط الحرب. و هو مخطط وضعه الله من أجل العالم في كافة مراحل المختلفة بحيث يؤول دائما مخطط الله للانتصار، و إن تعرض أحيانا للانتكاس . و نهاية الأزمنة هو الحدث الجلل الذي سيملك الله فيه العالم و يسوده و نحن في المرحلة الأولى منه⁽⁷⁹⁾.

و عندما يدخل الرجل في دستور الطائفة سيسيير وفقا لهذه المبادئ حتى يستطيع أن يبلغ مبلغ القديسين مدة سنة كاملة . بحيث تعتبر هذه سنة اختبارا في القانون الطائفة له دون إكراه، فيفحص فيها روحه بالنسبة لفهمه و ممارسته للشريعة التي تطوع ضمن أعضاء الطائفة إلى العودة إليها وإلى الميثاق مع موسى. كما على الشخص الجديد في الطائفة أن يحترم المرتبة بحيث يطيع فيها الرجل ذو المرتبة الدنيا الرجل ذو المرتبة العليا. وإذا نجح يخضع بكل إرادته لمدة لسنتين أخرتين لنفس الاختبار . و ما إن يقبل ضمن أعضاء الطائفة يواصل باستمرار فحص معنوياته حتى يرتقي طبعا لفهمه و كمال صفاته و الأعمال الحميدة . أو العكس ينزل مرتبة طبقا للأثام التي اقترفها⁽⁸⁰⁾ مثل التلاوم و توبيخ أحدهم . و لا يجوز مخاطبة الرفقاء بغضب و الاسترسال في الإثم، أو العناد والحسد لأن ذلك سببه روح الشر، كما لا يجوز أن يكره قلبه بسبب الضغينة و عليه يجب معاقبة القلب في اليوم الذي اقترف فيه هذا الخطأ و فوق ذلك لا يجوز لأي رجل أن يتهم رفيقه أمام جماعة المصلين دون أن ينصحه أمام الشهود⁽⁸¹⁾. و أهم ما كان يصر عليه الإيسينيون هو الطهارة الروحية و الجسدية . فقد كانوا على مواعيد كثيرة للاغتسال و الوضوء Ablution سواء قبل الأكل جماعيا في الطائفة أو قبل أداء طقس الصلاة أو عند ملامسة أحد الغرباء عن الطائفة أو ملامسة أحد الداخلين الجدد في الطائفة الذي لا يزال غير مثبت ضمن أعضاءها⁽⁸²⁾.

يبدأ اليوم لدى أفراد الطائفة بالصلاة⁽⁸³⁾ و يكون موعدها عند الفجر قبل شروق الشمس بعد أداء واجب الوضوء، يصلون جماعيا في صفوف متجهة نحو الجنوب و يؤكد محمد البار على أنه اتجاه فارن أو مكة⁽⁸⁴⁾. و لا ينطقون بكلمة واحدة تتعلق بأمور الدنيا قبل الصلاة .وبعدها يتوجهون لممارسة عملهم اليومي بكل نشاط إلى غاية ما بعد العصر⁽⁸⁵⁾ مع توقف في الظهيرة يجتمعون أثناءها في طقس التطهير بالماء و طلب الغفران و لبس الثياب الأبيض ثم يتناولون غذاءهم الذي يطهوه رهبان خاصين جماعيا⁽⁸⁶⁾، فيضع الخباز أمامهم أرغفة الخبز بالترتيب ثم يقدم الكاهن الطاهي لونا واحدا من الطعام في صحن واحد أمام كل منهم و يصلي سيد العدالة قبل الطعام وبعده

و هم يشكرون الله في البداية و النهاية . بعدها يخلعون ثيابهم البيض و يعودون لأشغالهم إلى غاية ما بعد العصر تحديدا عند غروب الشمس يؤدون الصلاة و يعودون لتناول العشاء بطريقة نفسها⁽⁸⁷⁾ و كأنهم يؤكدون على طقس الإفخارستيا Eucharistie⁽⁸⁸⁾ في شكلها الأول الذي تم غرسه بعد ذلك في الديانة المسيحية. و هذا الطقس ليس له علاقة بالديانة اليهودية فهو يتنافى تماما مع الشرع اليهودي. و توضح بشكل قطعي أنه كان من ممارسات الطائفة، مما يضع المسيحية الكنسية اليوم على المحك حول تاريخ بدايتها كما يشير إلى ذلك أندري دو بون سومر فهو يركز على الترابط الكبير بين الإيسينيين و المسيحية الأولى.

الجانب الاجتماعي

أما بالنسبة للحياة الاجتماعية الإيسينية فهي نوعا ما فقيرة من حيث الحراك الاجتماعي إذ تقتصر على نمط الحياة الجماعية فكل أملاكهم مشاعا بينهم . و عليه إذا دخل أحد الجدد ضمن أفراد الطائفة فعليه أن يسلم

طوعا كل ما يملك للطائفة⁽⁸⁹⁾. فلا ترى بينهم ظاهرة فقر أو غنى، يعتبرون عرق الجسم خيرا، لذلك قدسوا العمل. و ليس لأحد منهم مصلحة خصوصية و إنما العمل لمصلحة الكل. أما أثناء تنقلاتهم البعيدة كانوا لا يحملون شيئا معهم إلا أسلحتهم خوفا من التعدي عليهم⁽⁹⁰⁾. و عرفوا بالزهد والاعتدال و اعتقدوا أن المال هو عبارة عن وسيلة لجلب ضروريات الحياة فقط . و مظهرهم يوحى بالبساطة سواء في المأكل كما تم توضيحه مما جعل بنيتهم نحيلة، أو في الملابس إذا لا يقتنون ألبسة جديدة حتى تصبح ألبستهم خرقا بالية و لا يدهنون أنفسهم بالزيت كما كان يفعل الرومان لأنهم يرون في ذلك نجاسة للجسم⁽⁹¹⁾. نمط حياتهم هذا جعل الكثير منهم يعمر في الحياة و منهم من يعمر أكثر من مئة سنة حسب ما أشاد به فلافيوس ويرون من خلال عقيدتهم أن الأجساد قابلة للفساد و لا تدوم لهذا التزموا بالنقشف . و أن النفوس فقط خالدة مستمرة إلى الأبد ولهذا اهتموا بالصلاح و التقوى و التعلم⁽⁹²⁾. و عقيدتهم تقضي بالإيمان بالقضاء و القدر على الإنسان و الروح هي التي ستكمل الحياة بعد الموت⁽⁹³⁾.

من الناحية العلمية و العملية ابتدع الإيسينيون تقويما فريدا من نوعه جد غامض و مبهم . و هو تقويم يقوم على تقسيم الأزمنة و أيام الأعياد، بحيث يتوافق مع مدلولات رمزية كما يوضحه لنا مخطوط الهيكل . إن أفراد الملة كانوا يستخدمون تقويما من 364 يوما في السنة، و يتألف كل فصل من شهرين، شهر واحد من 30 يوما والشهر الآخر يتكون من 31 يوما. و تتكون السنة من 52 أسبوعا كما تبدأ بيوم الأربعاء . و يبدأ الشهر الثاني من كل فصل بيوم الجمعة . و تأتي الأعياد

في كل سنة في تاريخ ثابت . و الشهر الأول من العام هو شهر الفصح . و لا نعرف كيف تمكن الإيسينيون من موافقة هذا التقويم مع السنة الشمسية، و مما يلاحظ على هذا التقويم هو يتميزه عن التقويم القمري الذي كان يستخدمه اليهود الذي من خلاله تقام الأعياد الدينية اليهودية⁽⁹⁴⁾. و هذا ما يعني أن أعياد الإيسينيين كانت تقاوم في تواريخ مختلفة عن أعياد اليهود .

أما علاقتهم بالمعبد في أورشليم لم تكن على ما يرام مع أنهم أصحاب وجهة نظر أن تكون هناك أماكن لممارسة الشعائر الدينية في أورشليم، و لكنهم كانوا معترضين على الطريقة التي يسير بها المعبد في أورشليم و لا على طريقة تقديم القرابين، لأجل هذا كانوا يبعثون بعطاياهم للمعبد دون أن يشاركوا في طقوس القرابين⁽⁹⁵⁾. و أكثر جدال كان بينهم و بين المعبد هو حول الأعياد الدينية التي كانوا يتبعون في إقامتها تقويما خاصا بهم كما سبق و أن ذكر أنفا بعيدا عن الذي كان مستعملا عند اليهود . فقد كانوا في محيط منعزل بعيد عن أورشليم سمح لهم بتطوير مفهومهم الديني ومعتقداتهم و طقوسهم التي لم تكن قادرة على التأثير في ديانة كبيرة إلى حد وقتهم قائمة وهي الديانة اليهودية مما خلق هذا النوع من التنافر بينهم⁽⁹⁶⁾. و مع عدم تأثيرهم كذلك في المجتمع اليهودي القائم آنذاك عل الانحلال إلا أن واجبهم الحربي مع أبناء جلدتهم كان واجبا مقدسا و يحتم عليهم الدخول في مساندتهم . فقد شاركوا في قتال الرومان حين هاجمت فيالق الرومان أورشليم والهيكل سنة 70م⁽⁹⁷⁾.

IV مكتبة الإيسينيين :

خلاصة كشف لنا موقع وقمران على إحدى عشر كهفا مليئة بالمغارات العامرة بعدد هائل من المخطوطات حول النشاط الديني للطائفة الإيسينية . و تحتوي كذلك على أقدم مخطوطات وجذاذات للعهد القديم في كل أسفاره سواء القانونية أو المنحولة Apocryphes . و عدد المخطوطات التي وصلتنا كاملة هي إحدى عشر مخطوطا يتصدرها مخطوط أشعيا الذي عثر عليه أولا في المغارة الأولى . و يشمل تقريبا الإصحاحات 66 المشكلة للسفر و نستطيع أن نصنف هذه المخطوطات إلى ثلاثة أقسام هي :

1- المخطوطات التوراتية .

2- مخطوطات الأسفار المنحولة .

3- المخطوطات الخاصة بالملة.

1- المخطوطات التوراتية : تشمل ربع المخطوطات المكتشفة و من ضمنها كل الأسفار التي توجد في القانون العبري ما عدى سفر أستير و هي كالتالي :

- الأسفار الخمسة (توراة الأخماس) : مخطوط الخروج في المغارة Q4، مخطوط العدد في المغارة Q4⁽⁹⁸⁾.

- أسفار الأنبياء أو النفييم: أهم مخطوطات هذا الجزء من العهد القديم هي مخطوط لسفر الملوك في المغارة Q4 و مخطوط سفر صموئيل في المغارة Q4 و يرجع زمان تدوينه إلى القرن 3 ق م⁽⁹⁹⁾. أما بالنسبة لباقي مخطوطات الأنبياء، فلدينا المخطوط الأكبر و الأكمل هو لسفر أشعيا وجد في المغارة Q1 و المخطوط الثاني له و الذي عثر عليه أيضا في Q1 و هو نص من النوع الشعبي و عثر على مخطوط لسفر حزقيال و مخطوط لسفر إرميا و مخطوط لسفر الأنبياء الصغار.

- مخطوطات أسفار الكتابات المقدسة أو الكوتوبيم Hagiographes فقد عثر على مخطوطان لسفر أيوب أحدهما مكتوب بالعبرية المربعة . أما المخطوط الثاني فهو ترجوم لسفر أيوب de job targoum بالآرامية في المغارة Q11 . كما احتوى هذا الجزء من أسفار الكوتوبيم ضمن مكتشفات قمران إحدى عشر مخطوطا من المزامير و مخطوطا منحول منه و هو المزمور 151 في نفس المغارة . أما عن سفر دانيال فقد عثر على سبعة مخطوطات منه⁽¹⁰⁰⁾، و زدتنا المغارة الأولى دائما على مجموعة مخطوطات الأناشيد Hadayot بالعبرية و وجد ستة منه في المغارة الأولى بحالة سيئة⁽¹⁰¹⁾. و عثر أيضا في المغارة Q1 على تعليق حبقوق Pesher d'Habaquq مكتوب بالخط العبري و هو يشير إلى استيلاء الرومان على أورشليم⁽¹⁰²⁾. و ضمن هذه الكوكبة من المخطوطات نجد تعليق ناحوم Pesher de Nahum الذي نشره اليغرو J.M.Allegro ثلاث مرات إحداها في مجلة Discovries و يحتوي عل معلومات ذات أهمية استثنائية على الفرق اليهودية الصادوقية و الفريسية⁽¹⁰³⁾.

2- الأسفار المنحولة Apocryphes: أما المخطوطات ذات الحظ الوافر في مغارات قمران هي تلك الأسفار المعروفة تحت اسم الأسفار المنحولة و هي المجموعة التي لم نعثر لها على أثر ضمن العهد القديم العبري

القانوني أو ضمن العهد القديم الكنسي (الكاثوليكي و البروتستانتى) . بسبب الشرعية و القداسة . وهي أسفار ذات نمط رؤيوي في معظمها . من هذه الأسفار جذاذت من سفر إخنوخ بالآرامية في المغارة Q4 و سفر الجامعة و رسالة أرميا و أربع مخطوطات لسفر توبيت المنحول ثلاثة منه مكتوبة بالخط الآرامي و واحد بالخط العبري و مخطوط يمثل الإصحاح السادس من الآية 20 إلى الآية 31 من سفر يوشع بن سيراخ . و عثر أيضا على الوصايا للآباء الإثني عشر في المغارتين

Q1 و Q4 و منها وصية لاوي بالآرامية و وصية تفتالي بالعبرية . و سفر التكوين المنحول و هو شرح لسفر التكوين لكن باللغة الآرامية في المغارة **Q1**⁽¹⁰⁴⁾ و هذا المخطوط لا يشكل إلاّ جزءا بسيط من مؤلف ضخم ضاع معظمه و يروي شرح سفر التكوين المنحول ولادة نوح، و لا يرتبط بسفر التكوين الحالي إلاّ من خلال الإصحاح السابع . كما تضمن الرؤيا الليلية لإبراهيم . و عثر على أسطورة مليكصادق بالعبرية في المغارة **Q11** و محورها شخصية مليكصادق كرئيس لجماعة من الأبرار و مخلص و ملك لنهاية الدهور⁽¹⁰⁵⁾، هذا و لا يوضح لنا المخطوط إن كانت هذه الشخصية هي مليكصادق (ملك سالم) الذي أعطاه إبراهيم عشر كل شيء حسب سفر التكوين⁽¹⁰⁶⁾. و بعد دراسة المخطوط تمت مطابقة مليكصادق مع ميكائيل رئيس الملائكة و هو رئيس أبناء النور و عرض في المخطوط و هو يتراأس الحساب الأخير⁽¹⁰⁷⁾. و من الأسفار المحولة أيضا مخطوط قصة يوسف و أسنات و مخطوط حياة آدم و حواء كتب بالإغريقية و استشهاد إشعيا . و تتميز هذه المجموعة الأخيرة أنها كتبت باسم مستعار، و أهملت مؤلف استشهاد أشعيا و قصة يوسف و أسنات⁽¹⁰⁸⁾. أما في المغارة **Q7** فقد عثر على رسالة إرميا مكتوبة باللغة الإغريقية⁽¹⁰⁹⁾.

ضمن هذه الأسفار المنحولة وجد سفر رؤيا للامك Apocalypse de Lamech و يعتبر من أهم مخطوطات المغارة **Q4** يشمل على أربع أوراق من الجلد و بمجمله يحتوي على أثنى عشر سطرا مكتوبة بالآرامية ربما يكون هو الأصل لسفر دانيال⁽¹¹⁰⁾. كما تضم مجموعة الأسفار المنحولة مخطوط التستيمونيا Testemonia عثر عليه في المغارة **Q4** و يفيد عن آمال الملة في مجيء المسيح من قمران و انتصار النبي في آخر الأزمنة⁽¹¹¹⁾.

3- كتب الملة : اشتملت مخطوطات قمران على كتب خاصة بالطائفة الإيسينية و تتمثل في دستور الجماعة، درج الهيكل أو كتاب الهيكل، كتاب دمشق و أخيرا تنظيم الحرب .

- **دستور الجماعة :** هو أيضا من أهم المجموعة التي تم العثور عليها في المغارة **Q1** عند بداية التتقيب⁽¹¹²⁾ و هو نسخة غير كاملة لمؤلف شعبي في قمران، فبعد مدخل عن أسس الدعوة، يأتي الحديث عن قسم الدخول في الملة ثم التخلي الكامل عن المال و الشر كما يتعلق بالتنظيم الداخلي للطائفة : التراتبية، الموردين (المنظمين الجدد)، واجب الطاعة، واجب الدراسة الدائمة والتوبة⁽¹¹³⁾.

- **مخطوط درج الهيكل:** وجد في المغارة **Q11** حيث أشار ياجيل يادين Yageal Yadin إلى وجوده، هذا المخطوط يعالج عقوبة الموت، نشر بأكمله لأول مرة من طرف يادين Yadin 1988م. يتألف هذا المخطوط من 19 ورقة من الجلد مخاطة مع بعضها البعض و بهذا يكون أطول وثائق قمران من حيث المحتوى و ثمة معطيات تشير أنه كتب على مراحل، منها ما يعود إلى القرن الأول

ميلادي و مرحلة أقدم تعود إلى القرن الثاني قبل الميلاد و بعض أجزاءه هي اليوم محفوظة في متحف روكفيلر . و قد كتب هذا المخطوط بالعبرية التوراتية مع عناصر من العبرية المشناوية (التلمود)⁽¹¹⁴⁾.

- **كتاب دمشق** : يأتي هذا المخطوط ضمن المخطوطات الخاصة بالطائفة الإيسينية و هو غير مخطوط دمشق الذي عثر عليه ضمن وثائق الجيزا بالقاهرة بين عامي 1896-1897م . و يتألف هذا المخطوط من جزأين أساسين حيث يعالج أحداث تاريخ فلسطين و يتضمن تعاليم تشبه تلك الموجودة في مخطوط الهيكل و من المرجح أنه كتب بين عامي 63-48 ق م⁽¹¹⁵⁾.

- **مخطوط تنظيم الحرب** : وجد مخطوط تنظيم الحرب بين أبناء النور و أبناء الظلام في المغارة الأولى Q1 منذ 1947م و قد نشره سكونيك . كما تم الإعلان عن اكتشاف ست نسخ عن مخطوطات تنظيم الحرب في المغارة Q4 و يتألف هذا المخطوط الذي يصل طوله إلى 2.90 م من خمسة أوراق كاملة من الجلد⁽¹¹⁶⁾. هدف هذا النص هو الإشارة إلى حرب أبناء النور ضد أبناء الظلام و يكون النصر في نهاية الحرب لله و يشير ذات المخطوط أن هذه الحرب بدأت في العهد الإيسيني و هي ربما إشارة إلى مشاركة الإيسينيين في حرب اليهود ضد الرومان.

V- تأثير مخطوطات البحر الميت على مصداقية العهد القديم:

يحدد الرأي العام للباحثين الذين خاضوا غمار البحث في مخطوطات البحر الميت تاريخها فيما بين القرن الثاني قبل الميلاد إلى غاية اندثار الطائفة الإيسينية القرن الأول الميلادي، مع وجود جزء معتبر من هذه المخطوطات و الجذاذات تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد . و هكذا نحن أمام أقدم مخطوطات أصلية للعهد القديم، ذات كتابة عبرية و آرامية سبقت أو بالأحرى كانت خفية على نساخ و حاخامات الماسور الذي يعود إلى القرن الثالث عشر ميلادي على أكثر تقدير، و من خلاله نسخ العهد القديم المتداول حاليا في جميع الكنائس المسيحية و معبد القدس . و قد نسخ حاخامات الماسور العهد القديم من أقدم نصوص كانت بحوزتهم و التي لا يتعدى قدمها القرن التاسع الميلادي. و من خلال ما تقدم من شأن هذه المخطوطات يحق لنا الآن أن نتساءل على ماذا اعتمد نساخ العهد القديم ما قبل النص الماسوريتي ؟ و المقصود بذلك نسخ بن أشير و غيرها هل على أصول عبرية نفتقدها الآن أم على روايات شفهية تحمل الكثير من الأغلاط و المغالطات التاريخية و توجهات خاضعة أساسا على مبدأ الفرق و المذاهب الدينية اليهودية. و هنا في هذه الدراسة ظهر لنا فرقة أو طائفة تختلف كليا عن الطوائف الأخرى مثل الصادوقية و الفريسية مؤسسة الحاخامية و تعود إليها تلك الشروحات الدينية المعروفة تحت اسم التلمود، بحيث لم يرق

للطائفة الإيسينية ما آل إليه الوضع الديني و الكتابات المقدسة فانتهجت طريقا آخر محاولة من خلاله العودة إلى أصل التشريع الموسوي .

إن مخطوطات البحر الميت لتضع باحث التاريخ في الأديان و باحث اللاهوت و الآثار أمام وضع مبهم و صعب في تحديد مصداقية معطيات العهد القديم و أيضا العهد الجديد أي الكتاب المقدس برمته، لاسيما أن تأخر نشر محتوى هذه المخطوطات بات يؤكد الشكوك حول الكتاب المقدس، والتعقيد الذي واجهه النشر يزيد من الإبهام . و بعد نشر ما أمكن نشره اتضحت كثير من الاختلافات سواء نسخية أو جوهرية بينها و بين ما هو موجود حاليا في الكتاب المقدس . و يفهم من دائرة المعارف البريطانية أن وثائق البحر الميت ليست متطابقة تماما مع النص الحالي للعهد القديم⁽¹¹⁷⁾ و نحن مع السف لا نستطيع التأكد من ذلك بسهولة لأن معظم الوثائق تقريبا استقرت في إسرائيل.

كما أن هناك تساءل آخر حول ما أخرج من كهوف قمران من مخطوطات هل هي كلها أم ما أخرج يفوق بكثير تلك التي تم تصنيفها و تسجيلها بعد ذلك .

و منذ اكتشاف المخطوطات و طوال الأعوام التالية أصبحت هذه الوثائق مجال تجارة مربحة إذ كانت أجزاءها تنتقل عبر الحدود بين الضفة و دولة إسرائيل بينما الحفائر تتوالى . بعدها تودع في متحف الآثار الذي عرف باسم متحف روكفيلر تحت مسؤولية قسم الآثار بالأردن الذي يرأسه لنكستر هاردنغ و المدرسة التوراتية الأركيولوجية الفرنسية بالقدس. و ما إن انتهت حرب 1967م حتى وضعت دولة إسرائيل يدها على كل المخطوطات المصرح عنها⁽¹¹⁸⁾. و إجمالا هذه المخطوطات تمثل قرابة إجمالي العهد القديم ما عدى سفر أستير .

و إذا كان بارت أهرمان Bart Ehrman قد أشار بوضوح إلى أنه لا يمكن التقليل من أهميتها بالنسبة للمسيحية الأولى، نلاحظ تكتم الباحثين اليهود في إظهار حقيقة ما تحتويه تلك المخطوطات المتعلقة بالعقيدة اليهودية و منذ عام 1960 ساد الصمت حول هذه المخطوطات لمدة 25 سنة إلى غاية منتصف عقد الثمانينات من القرن العشرين عندما قام الأثري الإسرائيلي يادين بنشر مخطوط الهيكل⁽¹¹⁹⁾.

إن معظم ما نجده في هذه المخطوطات و المتعلقة بالعهد القديم، إما موافق في بعض المواطن أو معارض للعهد القديم القانوني، و منه ما يوافق التوراة السامرية، و منه ما يوافق الترجمة السبعينية و السريانية و منه ما أخفي تماما و لم يتم الاعتراف به . هل هذا من أجل تحصين العهد القديم من أي نقد جديد و خاصة أن هذه الوثائق تعتبر في المقام الأول أثرية و من السهل جد إثبات تاريخيتها

عن طريق فحص المخطوطات بالكربون المشع و الطيف التدريجي الجماعي و الذي فعلا حدث ابتداء من تسعينيات القرن العشرين و هي تقنية جد حديثة لإثبات تاريخية هذه المخطوطات⁽¹²⁰⁾. فقد ألغت هذه الوثائق الكثير من الأخبار التاريخية التي وردت في جميع أسفار العهد القديم . وتعود لها مكانة فريدة بعد بردية ناش أقدم وثائق الديانة اليهودية حيث تحمل نصوص الوصايا العشر فظهر أن نصوص المخطوطات المكتوبة بالعبرية و الآرامية⁽¹²¹⁾ أقدم منها و فيها مخطوط موسى الذي يمكننا الآن مقارنته ببردية ناش .

إن نصوص مخطوطات البحر الميت متميزة بطبيعة مذهشة في شكلها العام، و لدى المقابلة بين النصوص الدينية اليهودية و بين ترجماتها القديمة من سبينية و سريانية و لاتينية نجد في الغالب فوارق بينهم مردها إلى أخطاء النساخ و إهمال اللفظ و التركيز عليه. و بالمقارنة تمتاز لفائف قمران للعهد القديم لاسيما الجذازات بتدقيق كبير لا تختلف عن العهد القديم الحالي فقط في الكلمات والصياغات العامة بل أيضا في التباين في السفر الواحد نفسه عندما يجري تفحصه على عدة مخطوطات. باختصار لقد فتحت هذه النصوص حقبة جديدة من تاريخ نقد نصوص الكتابات المقدسة اليهودية⁽¹²²⁾.

و يؤكد هارشل شانكس Hershel Shanks في نهاية المقدمة التي وضعها للكتاب الجماعي الذي أشرف عليه بعنوان مغامرة مخطوطات البحر الميت وجود مخطوطات أخرى خفية و أن آخر مدير بريطاني لقسم الآثار بمتحف الأردن لانكستر هاردينغ أبلغ العالم شترانجيل Strugnels بذلك و هو على فراش الموت و أن أحد البنوك بالأردن هو الذي يمتلكها و يحافظ عليها بعناية كبيرة جدا إذ أنها تمثل مجال استثمار أعلى بكثير من بورصة إسرائيل أو حتى بورصة نيويورك⁽¹²³⁾.

و حاول بعض اليهود و المسيحيين أن يجعلوا من هذه الاكتشافات دليلا على صحة كتبهم و وثيقة تاريخية تثبت سلامة الكتاب المقدس متأملين ذلك من التحريف و التبديل و هي محاولة غير ناجحة حيث أن مخطوطات البحر الميت لم تشهد لنص واحد من النصوص اليهودية و المسيحية حتى تعد دليلا على صحته، بل تضمنت نصوصا تشهد للتوراة العبرية و أجزاء من العهد القديم و آخر تشهد للتوراة السامرية، و أخرى للتوراة السبينية، فلو كانت نصوص قمران شاهدة على إحداها لقلنا أن المشهود لها هي التوراة الصحيحة و لقلنا أن المشهود له من باقي العهد القديم هو الصحيح، أما أن تشهد على الاختلافات بينهم جميعا فهذا أكبر دليل على أننا أمام مصدر ديني يحوم الشك بقوة على نصوصه، و هو أهل لأن يكون حقل نقد كبير، بدأ قبل ظهور نصوص قمران و ما هذه الأخيرة إلا أن تكون مرحلة المستقبل في هذا الحقل.

و لا شك أن هذه المخطوطات توضح لنا مدى الصراع الذي كان قائما داخل المجتمع اليهودي . وأمام إبعاد الكهنة الصادوقيين لم يبق من التراث الديني اليهودي إلى شروحات التلمود في غياب نصوص دينية قديمة مما أدى إلى سيطرة عقيدة الفريسيين و شروحاتهم التلمودية⁽¹²⁴⁾، لكن ظهور هذا المخطوطات سيغير الكثير من شروحات التلمود . نفس الشيء بالنسبة لكنيسة الفاتيكان التي لم يزجها تعارض المخطوطات مع اليهودية و المسيحية فحسب بل تعارضها مع تعاليم الكنيسة الرومانية التي فرضتها على اليهود و العالم كله فقد قللت هذه المخطوطات من أهمية كون المسيحية الأولى فريدة من نوعها و ذلك لوجود موضوعات و تقاليد و عادات مشتركة بين المسيحية و الطائفة الإيسينية كالإفخارستيا. مما يدل على أن المسيحية و الإيسينيين كانوا يستجيبون للدوافع الدينية نفسها و الموجودة في اليهودية التي عاصرت تلك الحقبة⁽¹²⁵⁾. و قد أعلن الكاتب الأمريكي إدmond ولسون " أنه من المفيد ثقافيا و اجتماعيا فهم ظهور المسيحية على أنها مجرد حقبة في التاريخ الإنساني بدلا من المناداة بها على أنها مذهب ذو رؤيا سماوية و سيعود ذلك دون أدنى شك بالفائدة على الحضارة"⁽¹²⁶⁾.

الخلاصة

و مما لا شك فيه الآن فيما يخص تأخر نشر كامل محتوى المخطوطات و المعرفة الدقيقة والكاملة حول كمها و كيفها يجعلنا نتصور الضغوط كثيرة التي تعرضت لها اللجنة المشرفة النشر من طرف حاخامات اليهود وأيضا الفاتيكان لكي لا ينشر ما يتعارض مع تعاليم الكنيسة خاصة أصالة الكتابات المقدسة و مصداقيتها كما أشار لانكستر هاردنغ، و ليس من المستبعد أن تكون بعض المخطوطات الجذازات قد وجدت طريقها بالفعل إلى مكتبة الفاتيكان ضمنا لإخفائها نهائيا عن البحث و التحقيق فيها . و من هنا فإن كل ما لا يتماشى أو لا يمكن إخضاعه لقيود الكنيسة ليصبح مطابقا لتعاليمها يتم استبعاده و هو ما يتماشى مع توجيهات البابا بيوس الثاني عشر 1976-1985م الذي كان له دوره في التلاعب بالمخطوطات فقد قال تحديدا " إن التفسير الديني تقع عليه مسؤولية تولي المسائل ذات الانعكاس المورط للكنيسة " وهذا ما يوضح لماذا كان رولند دو فو يماطل في الكشف عن ترجمة المخطوطات لكي لا يورط السلطات المسيحية فيما يمكنه أن يهدمها . و مما لا شك فيه أن بعض معطيات المخطوطات يمكنها القيام بذلك . الأمر الذي دفعه إلى فرض اتجاه معين يسير فيه تفسير هذه المخطوطات⁽¹²⁸⁾.

و هكذا تصعب مهمة الباحث عندما يجد نفسه أمام معطيات لا تتفق مع ما يفرضه ذلك الخط الكنسي و تعاليمه الصارمة و لا سيما أن حتى هذه المعطيات لا يمكنه الوصول إليها أو بالأحرى لن يصل إليها، هذا يذكرنا بما كانت عليه قوة الكنيسة و قبضتها الحديدية في العصور الوسطى . إن مخطوطات البحر الميت و التعميم الذي يفرض عليها الآن لتثبت لنا أننا مازلنا تحت هذه القبضة في كل ما يخص دراسة الديانة اليهودية و المسيحية و ما يرتبط معها من تاريخ .



لفيفة سفر أشعيا أهم مكتشفات المغارة الأولى Q1



قانون الطائفة المحفوظ به في متحف القدس



صورة لجذاذات من مكتشفات البحر الميت إثناء المعرض الذي أقيم في المكتبة الوطنية بباريس
من 13 أبريل إلى 11 سنة جويلية 2010

الهوامش

- (1) يوسف الكلام، تاريخ و عقائد الكتاب المقدس " بين إشكالية التقنين و التقديس"، دار الصفحات للدراسة و النشر، دمشق 2009، ص269.
- (2) زينب عبد العزيز، المساومات الكبرى من مخطوطات قمران إلى المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني، ط2، القاهرة 2008، ص 239.
- (3) نفسه، ص 239 .
- (4) حمادة حسين عمر، مخطوطات البحر الميت، دار منارات للنشر، دمشق، 1982ص6.
- (5) زينب عبد العزيز، المرجع السابق، ص239.
- (6) نفسه.
- (7) مخطوطة بن آشير : هي المعروفة بالأصل للعهد القديم الماسورتي الذي يعود إلى القرن التاسع ميلادي و كتبت في فلسطين، هذا المخطوط مفقود . كما أن هناك مخطوط ماسورتي آخر معروف

بالماسور البابلي كتب تحت إشراف الحاخام نفتالي في نفس الزمن الذي كتب فيه بن آشير مخطوطه (8) سعيد حبيب، المدخل إلى الكتاب المقدس، القاهرة، دار التأليف و النشر، ص 37 .
(9)، ص 38 .

(10) vraham.Néguév, Archéologia , N°34 , Mai-Juin , 1970, p50.

(11) P.E.M.Laperousaz , Les Manuscrites de la mer morte , Press Universitaire de France , paris, 1972, p1.

(12) Michael.Langlois, Les manuscrites de la mer morte , revue d'histoire et de la philosophie religieuse , N°1, p17.

(13) حسني محمد، مخطوطات البحر الميت و سانت كاترين، العالمية للكتاب و النشر، الجيزة، 2009، ط1، ص122.

(14) فيرم غيزا، النصوص الكاملة لمخطوطات البحر الميت، ترجمة سهيل زكار، قتيبة للطباعة والنشر، دمشق 2006، ط1، ص9.

(15) تنسب إلى رائدها صدوق ظهرت في عهد المكابيين و كان لها ممثلون في السهندريين . وينكر منتسبوا البعث و الحياة الأخرى لاعتقادهم بأن عقاب العصاة و إثابة الصالحين حسب فهمهم لأسفار التوراة يحصلان في حياتهم . و هم يقتصرون في اعترافهم فقط بأسفار التوراة دون بقية العهد القديم و هي أسفار موسى الخمسة و هم في ذلك مثل السامريين .

(16) الفريسية : نسبة إلى الفريسيين أو البروشيم أي الانفصاليون أو المنعزلون كما سماهم الصادوقيون، و قد عرفهم يوسف فلافيوس على أنهم شيعة من أتباع العقيدة اليهودية يجهرن بأنهم أكثر استمساكا بالدين من سائر أبناء ملتهم، و بأنهم أدق من غيرهم في تفسير الشرائع، و هم يعترفون بجميع التلمود من ميثنا و جمارا . كما يطلق عليهم أنهم كانوا ألد أعداء المسيح عيسى . و كانوا على رأس المتأمرين عليه لأنه كشف كفرهم و تحريفهم للتوراة و ابتداعهم تعاليم و أحكام فاسدة و من بين أهم الشخصيات الفريسية بولس الذي أصبح الرسول أحد رسل المسيح و أكثرهم تأثيرا بعد اعتناقه المسيحية. أنظر كتاب حمادة حسين عمر، مخطوطات البحر الميت، دار منارات للنشر، دمشق، 1982.

(17) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص10.

(18) فيرم غيزا، المرجع السابق، ص10.

(19) نفسه.

(20) حسني محمد، المرجع السابق، ص122.

(21) يوشع 15 : 62

- (22) حسني محمد، المرجع السابق، ص122.
- (23) H.Schiffman.Lawrence, Les manuscrites de la mer morte et le judaïsme , paris , ed fides, 2003,p8.
- (24) حسني محمد، المرجع السابق، ص122.
- (25) حسني محمد، نفسه، ص 124
- (26) يوسف الكلام، المرجع السابق، ص269.
- (27) يوسف الكلام، نفسه، ص270.
- (28) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص9.
- (29) يوسف الكلام، نفسه، ص270.
- (30) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p8.
- (31) عثمان أحمد، مخطوطات البحر الميت، مكتبة الشروق ص12.
- (32) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p8.
- (33) Loc cit.
- (34) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص10.
- (35) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p8.
- (36) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص11.
- (37) سعيد حبيب، المرجع السابق، ص38.
- (38) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص20.
- (39) نفسه ص 12.
- (40) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 8.
- (41) Ibid , p9.
- (42) يوسف الكلام، المرجع السابق، ص271.
- (43) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص15.
- (44) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 9.
- (45) يوسف الكلام، المرجع السابق، ص271.
- (46) Elisabeth . farrell.shannon, Le rouleau 11Q Ps et le Psautier Biblique (étude comparative) Laval théologique et philosophique , 1990,Vol 46, p354.
- (47) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص15.
- (48) Elisabeth . farrell.shannon,Op Cit,p360.
- (49) محمد علي البار، دراسة معاصرة في العهد الجديد و العقائد النصرانية، دار القلم، دمشق، ص 75 .
- (50) نفسه.

- (51) فيرم غيزا، المرجع السابق، ص40.
- (52) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص17.
- (53) P.EM.Laperrousaz , Op cit .p. 53.
- (54) البرشمان عبارة عن أوراق ذات أصل غير نباتي كما شأن ورق البردي، و إنما البرشمان ذو أصل حيواني يستخرج من أدمة جلد الحيوان أي الطبقة الداخلية للجلد Le Derme حيث يعالج الجلد بطريقة يدوية ابتداء من نزع الشعر و الشحم اللاصقان في الجلد إلى أن يصير أوراقا صلبة مرنة و ملساء ذات لون أبيض يميل إلى الاصفرار و تشكل كل ورقة لفيفة Rouleau و يعرف باللاتينية Volumen.
- (55) وثيقة دمشق المشار إليها هنا هي التي عثر عليها ضمن مخطوطات البحر الميت، لكن هذه الوثيقة كانت معروفة من قبل حيث تم نشر أجزاء منها مكتوبة بالعبرية من طرف الباحث الألماني شختر Schechter سنة 1915 بعد أن اكتشفها بين سنتي 1896-1897م بين مخطوطات الجنرزا في كنيس للقرائين في القاهرة و هي تتألف من ثماني أوراق ملتصقة ببعضها من البرشمان مكتوبة على الوجه و القفا باليد نفسها، و من ورقة أخرى ذات حجم كبير مكتوبة هي أيضا من الوجهين، لكن بيد ناسخ آخر و هاتان الوثيقتان منفصلتان عن بعضهما، سمي المخطوط ذو الثماني أوراق بالوثيقة A و المخطوط المكون من ورقة واحدة بالوثيقة B . و قد طرحت فرضيات كثيرة لتفسير و معرفة زمن كتابتها . و لم يعد اليوم ثمة شك بالأصل الإيسيني لهذه الوثيقة المعروفة بوثيقة دمشق منذ اكتشاف اجزاء في البحر الميت في المغارات الأولى، الخامسة و السادسة تتفق جوهريا مع نص مخطوط الوثيقة A .
- (56) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 20.
- (57) (3) Michael.Langlois, Op Cit,p7.
- (58) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص43.
- (59) نفسه ص45.
- (60) حسني محمد، المرجع السابق، ص141.
- (61) زينب عبد العزيز، المرجع السابق، ص239.
- (62) حسني محمد، المرجع السابق، ص142.
- (63) محمد علي البار، المرجع السابق، ص486.
- (64) حسني محمد، المرجع السابق، ص144.
- (65) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 20.
- (66) Ibid,p21.

(67) نفسه.

(68) حسني محمد، نفسه، ص 145.

(69) نفسه.

(70) نفسه، ص 146.

(71) زينب عبد العزيز، المرجع السابق، ص 239.

(72) محمد علي البار، المرجع السابق، ص 486.

(73) H.Schiffman.Lawrence, Op Cit, p 20.

(74) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص 46.

(75) نفسه.

(76) فيرم غيزا، المرجع السابق، ص 193.

(77) نفسه، ص 195.

(78) نفسه.

(79) حسني محمد، المرجع السابق، ص 150.

(80) فيرم غيزا، المرجع السابق، ص 202.

(81) نفسه، ص 203.

(82) H.Schiffman.Lawrence, Op Cit, p 90.

(83) Loc Cit .

(84) محمد علي البار، المرجع السابق، ص 486.

(85) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص 47.

(86) H.Schiffman.Lawrence, Op Cit, p 90.

(87) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص 47.

(88) الإفخارسيا : تمثل الإفخارسيا واحدة من الأركان الأساسية للعقيدة المسيحية إذ أنها تمثل التحام الأتباع التحاماً فعلياً بالمسيح بأكل لحمه و شرب دمه ليحصل على الخلاص و يرى البحث روبرت فن اش Robert Va, Asshe أن الإفخارسيا منبعها هي ديانة ميثرا في بحثه عن الإله ميثرا و الإفخارسيا المسيحية إذ يقول فيه عنها " من لم يأكل جسي و لم يشرب دمي بحيث يمتزج بي و أمتزج به فلن يحصل على الخلاص. ثم جعلها الهيلينيون عبادة ذات أسرار و أصبحت قاصرة على نخبة يتم اختيارها بعناية فائقة بعد اجتياز محن و اختبارات قاسية و تتضمن هذه العبادة التعميد و العشاء السري . و فكرة العشاء السري هي ناجمة عن عملية إحلال أو تبديل للضحية فالمفروض

فيها ذبح ثور و مع ارتفاع ثمنه و صعوبة تنفيذ هذا الطقس، جعلوا الخبز و النبيذ بدلا عنه و هو تقليد يعتمد على أن يشرب الراهب بضع نقاط من دم الضحية الذي يمتزج بالإله و هو ما كان سائدا أيام هيرودوت . و يوضح فان أشي أن الكنيسة قد أعادت شرح عملية الخبز و النبيذ إلى لحم و دم المسيح أثناء عملية تقديسهما استنادا إلى الفلسفة القديمة القائلة بأن الإنسان مكون من جوهر ومظهر و وجود . و في سر عملية التحول فإن الخبز و النبيذ لا يتغيران شكلا و إنما يتغيران في الجوهر بحيث لا يصبح الخبز خبزا و لا النبيذ نبيذا و إنما لحم ودم المسيح فعلا مع التأكد أنه ليس رمزا و إنما حقيقة فعلية لا بد من الإيمان بها إيمانا صارما . و اللافت للنظر أن هذا الطقس تم غرسه في الأنجيل، أي فيما يفترض أنه في قلب اليهود، و هو يتنافى تماما إلى درجة المستحيل مع الشرع اليهودي الذي يحرم شرب الدم تحريما قاطعا . لذلك يرى العديد من الباحثين أنه لا يمكن تصور هذا الطقس في وسط يهود فلسطين الذين لا ينفرون من شرب الدّم لتحريمه شرعا فحسب وإنما لمعرفتهم أيضا أنه من الطقوس الوثنية . و الاحتفال بالإفخارسيا يكون يوم الأحد و يجمع بين الأسقف و الأتباع و قد بدأ تطبيقه منذ القرن الثاني ميلادي، لكن نصوص قمران تقند ذلك . أنظر زينب عبد العزيز، زينب عبد العزيز، المساومات الكبرى من مخطوطات قمران إلى المجمع الفاتيكاني المسكوني الثاني، ط2، القاهرة 2008.

(89) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 89.

(90) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص46.

(91) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 89.

(92) نفسه، ص50.

(93) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 90.

(94) حسني محمد، المرجع السابق، ص150.

(95) H.Schiffman.Lawrence,Op Cit,p 90.

(96) Elisabeth . farrell.shannon,Op Cit,p368.

(97) حمادة حسين عمر، المرجع السابق، ص47.

(98) يوسف الكلام، المرجع السابق، ص276.

(99) نفسه .

(100) نفسه، ص277.

(101) حسني محمد، المرجع السابق، ص173.

(102) نفسه، ص193.

(103) نفسه، ص194.

- (104) (يوسف الكلام، المرجع السابق، ص278.
- (105) نفسه.
- (106) التكوين 14: 18-20.
- (107) (فيرم غيزا، المرجع السابق، ص575.
- (108) حسني محمد، المرجع السابق، ص213.
- (109) يوسف الكلام، المرجع السابق، ص277.
- (110) (حسني محمد، المرجع السابق، ص212.
- (111) حسني محمد، المرجع السابق، ص180
- (112) نفسه، ص212.
- (113) يوسف الكلام، المرجع السابق، ص279.
- (114) حسني محمد، المرجع السابق، ص ص 188-189.
- (115) نفسه، ص190.
- (116) نفسه، ص192.
- (117) محمد السعدي، دراسة في الأناجيل الأربعة و التوراة، دار الثقافة، الدوحة، 1985، ص 106 .
- (117) محمد السعدي، دراسة في الأناجيل الأربعة و التوراة، دار الثقافة، الدوحة، 1985، ص 106 .
- (118) (زينب عبد العزيز، المرجع السابق، ص242.
- (119) نفسه، ص243.
- (120) (فيرم غيزا، المرجع السابق، ص11.
- (121) نفسه، ص44.
- (122) نفسه، ص46 نفسه، ص44.
- (123) زينب عبد العزيز، المرجع السابق، ص243.
- (124) (عثمان أحمد، المرجع السابق، ص103.
- (125) نتالي جميس، اكتشافات الكتاب المقدس، ترجمة آسيا محمد الطريحي، ص151.
- (126) نفسه.
- (127) عثمان أحمد، المرجع السابق، ص 104.
- (128) زينب عبد العزيز، المرجع السابق، ص254.

تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر: الفعالية وعوامل النجاح

الدكتورة سلامة سارة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة عنابة
الدكتور واضح فواز معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي لميلة
الدكتور حريد رامي معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير المركز الجامعي لميلة

الملخص

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محركا أساسيا لعجلة النمو الاقتصادي ومساهما حيويا للناجح المحلي الإجمالي، كما تعتبر هذه المؤسسات مصدرا أساسيا لتنمية مهارات الابتكار والإبداع وتوفير فرص العمل. مع ذلك تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العديد من تحديات السوق التي تعترض نشأتها ونموها، حيث تواجه هذه المؤسسات غالبا صعوبات في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل، وذلك بسبب الخصائص التي تتميز بها والتي من أهمها شدة المخاطر وعدم تماثل المعلومات. وأمام هذه القيود أصبح لزاما على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البحث عن مصادر تمويل أخرى ك رأس المال المخاطر الذي يتماشى مع احتياجاتها وخصائصها المالية. ومن هذا المنطلق سنحاول في هذا البحث دراسة دور فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إدراك المفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه التقنية، وإبراز أهميتها كبديل تمويلي فعال، وكذا عوامل نجاحها وتنميتها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، القروض المصرفية، رأس المال المخاطر.

Résumé

Les petites et moyennes entreprises sont considérées comme un facteur clé de la croissance économique et comme un contributeur fondamental au produit Intérieur Brut, ces entreprises forment aussi une source essentielle en progressant les habiletés de l'innovation et de la créativité et en offrant des possibilités d'emploi. Pourtant, ces entreprises confrontent un grand nombre de défis du marché lors de sa création et sa croissance, ils sont souvent confrontés à des difficultés à obtenir des prêts bancaires à long terme dans les premières étapes de sa création en raison des caractéristiques distinctives, au premier rang la gravité des risques et l'asymétrie d'information. Face à ces contraintes, les petites et moyennes entreprises doivent chercher d'autres sources de financement comme le capital-risque qui va avec ses besoins et ses caractéristiques financières. En ce sens, nous allons essayer dans cette recherche d'étudier le rôle et l'efficacité du capital-risque

dans le financement des petites et moyennes entreprises à travers l'identification des concepts de base liés à cette technique de financement, et le soulignement de son importance en tant qu'une alternative de financement efficace, ainsi que ses facteurs de succès et de développement.

Mots clés: Les petites et moyennes entreprises, Le financement, Les crédits bancaires, Le capital-risque.

مقدمة:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عاملاً أساسياً ومحورياً في تحقيق التنمية الاقتصادية لما تتمتع به من مزايا في مجالات المهارات التنظيمية والقدرة الكبيرة على الإبداع والابتكار والتعرف على أحوال السوق لقربها من المتعاملين وقدرتها على إنتاج سلع وخدمات تعتبر مدخلاً لإنتاج سلع وخدمات أخرى وتوفير فرص عمل وغيرها من المزايا. مع ذلك تبقى هذه المؤسسات في معظم الدول تواجه صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل من البنوك التقليدية في المراحل الأولى من نشأتها، وذلك بسبب عدم تماثل المعلومات وشدة المخاطر الناتجة بالأساس عن نقص الأصول التي يمكن استخدامها كضمانة وقلة الأموال الخاصة. لذا يبرز رأس المال المخاطر كبديل تمويلي لأسلوب التمويل بالاقتراض الذي يركز على الضمانات وسابقة الأعمال، من أجل ضمان استرجاع أصل القرض وفوائده، في حين أن رأس المال المخاطر يقوم على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر، ومن ثم يعتمد على أسلوب الجدوى الاقتصادية للمشروع وربحيته وكفاءة إدارته. غير أن نجاح ظهور وتطور رأس المال المخاطر مرتبط بعدة عوامل ينبغي توافرها حتى يكون بديلاً تموالياً فعالاً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن حصر إشكالية الدراسة في السؤالين الرئيسيين التاليين:

ما مدى فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

ما هي عوامل نجاح رأس المال المخاطر حتى يكون فعالاً ؟

وتهدف الدراسة: إلى الكشف عن مدى فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لا يقبل على تمويلها عادة البنوك التقليدية والمؤسسات المالية الأخرى، كما تهدف إلى معرفة عوامل نجاح وتنمية وتشجيع الاستثمار في مجال رأس المال المخاطر.

وتنطلق الدراسة من فرضيات مفادها: أن المخاطرين برأس المال لا يعانون من عدم تماثل المعلومات بقدر ما يعاني منه مقدمو القروض المصرفية التقليدية وذلك عندما يتعلق الأمر بتمويل

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن الدعم الحكومي لتشجيع الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر يشكل عاملاً حاسماً في نجاح مثل هذا الاستثمار.

وسنتطرق خلال دراستنا هاته بمعالجة النقاط التالية، والتي نراها ذات صلة مباشرة بالإشكالية :

1. نشأة رأس المال المخاطر، مفهومه وخصائصه: سنقوم في هذا المبحث بإعطاء لمحة تاريخية عن نشأت وتطور تقنية رأس المال المخاطر، ثم عرض مفهومها، وأخيراً إلقاء الضوء على أهم السمات أو الخصائص التي تتميز بها تقنية رأس المال المخاطر.

1.1 نشأة وانتشار رأس المال المخاطر: تنسب النشأة الحديثة لرأس المال المخاطر إلى الجنرال الفرنسي Georges Doriot. هذا الأخير ولد في باريس عام 1899 ليكون ضابطاً بالجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الأولى، وبعد انتهاء الحرب تحصل على شهادة تخرج من جامعة باريس، لينتقل بعدها للعيش بالو.م.أ وهو في سن الثانية والعشرون، أين التحق بجامعة هارفارد (Harvard Business School) عام 1921 وأصبح أستاذ في المناجمنت الصناعية (Mangement industriel) عام 1926¹.

قبل اندلاع الحرب العالمية الثانية أدرك الجيش الأمريكي أن الحروب الجديدة ستكون حروب تكنولوجية بالدرجة الأولى، وهذه الأخيرة لا يمكن بلوغها بدون مساهمة حاسمة من أشخاص متخصصين في البحث والتطوير (La recherche-développement R&D)، لذلك قام البنتاغون أثناء الحرب العالمية الثانية، بمناداة George Doriot وضمه إلى الجيش الأمريكي عام 1940 بعد تجنيسه ومنحه رتبة جنرال، وقد أسندت إليه مهمة إدارة شعبة التخطيط العسكري أين كان يعمل تحت سلطته جمع من علماء الطبقة الأولى الذين يعملون بصورة رئيسية في أعمال البحث والتطوير، وقد ساعد ذلك على تطوير وتصنيع بدلات ومعدات جديدة مقاومة للظروف المناخية، وكذا تطوير مواد بلاستيكية جديدة... إلخ².

بعد أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها عاد George Doriot إلى جامعة هارفارد، وقام ببناء على الخبرة التي اكتسبها طيلة فترة تواجده بوزارة الدفاع الأمريكية بتفعيل فكرة تمويل البحث والتطوير، حيث دعا إلى ضرورة خلق شركات تحقق فتوحات (Des percées) علمية، تكنولوجية، وتنظيمية، تؤسس من طرف أشخاص تختلف طبيعتهم عن رجال الأعمال التقليديين³.

وقد تم تأسيس أول شركة رأس المال المخاطر في ولاية بوسطن الأمريكية عام 1946 من طرف Karl Compton مدير معهد Massachusetts للتكنولوجيا و Georges Doriot، والتي تحمل اسم الأمريكية للبحث والتطوير (American Research & Development-ARD)، بهدف

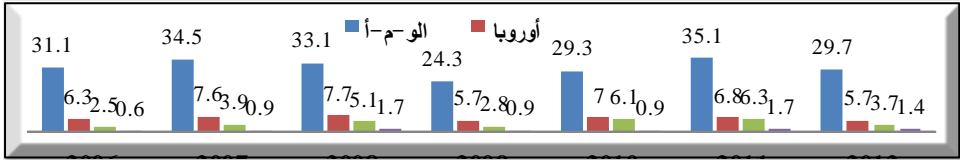
المساهمة في رأس مال المؤسسات ذات المخاطر العالية والتكنولوجية المتقدمة، وقد حققت (ARD) نجاحات كبيرة في استثماراتها التي انتقلت من 70 ألف دولار إلى 335 مليون دولار في ظرف 26 سنة⁴.

وإلى فترة الستينات إلى السبعينات كانت أغلب شركات التمويل عن طريق رأس المال المخاطر عبارة عن شركات مدرجة في سوق رأس المال، لكن في بداية الثمانينات، وبسبب التعديلات التنظيمية المتعلقة بقواعد الاستثمار المؤسسي، أصبحت شركات رأس المال المخاطر تحت الشكل القانوني لشركة ذات مسؤولية محدودة (Limited Partnership) هي السائدة⁵.

وقد يتساءل البعض عن أسباب سبق ظهور وتطبيق رأس المال المخاطر في الو.م.أ بشكل كبير واحتلالها المراكز الأولى عالميا في هذا المجال، ونشير في هذا الصدد أنه إلى جانب التقدم التكنولوجي الهائل والاختراعات المتعددة التي تميز بها الاقتصاد الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن هذا البلد يتميز بنظم وثقافة يحترمان ويعظمان المبادرات والمجازفات. فعلى سبيل المثال، فإن الطلاب في المدارس غالبا ما يشجعون على أخذ المجازفة، فتجد جامعتا Cornell University و Iowa State University تدعمان ريادة الأعمال من قبل هيئة التدريس والطلاب، وتعرض هاتان الجامعتان على الطلاب والخريجين فكرة بناء حياتهم المهنية من خلال إطلاق مشروع عمل، كما تدعمانهم في أبحاثهم وفي تنظيم وإدارة مبادراتهم. ويضاف إلى كل هذا أن المنظومة المجتمعية الأمريكية ككل تنظر إلى الفشل كجزء متكامل من النجاح، وفقا للحكمة القائلة "إذا في البدء لم تتجح، فجرب وجرب مرة أخرى وجرب مرة جديدة"⁶.

وإدراكا لكون عمل رأس المال المخاطر يمثل حافزا حيويا في تنمية العديد من الصناعات الجديدة ومن ثم فهو يشكل عاملا هاما في نمو الاقتصاد وتحقيق الثروة، بدأت العديد من الدول الأوروبية في خلق مناخ للصناعات الناجحة لرأس المال المخاطر، حيث تطور أولا في إنجلترا، ثم في فرنسا وهولندا، ثم تطور فيما بعد في ألمانيا⁷. وقد استمر تطور رأس المال المخاطر في معظم دول العالم.

الشكل 1: حجم استثمار رأس المال المخاطر* في بعض دول العالم (الوحدة: مليار دولار)



Source: Ernst & Young. (2013), Turning the corner: Global venture capital insights and trends 2013, p: 02.

* - يخص فقط مرحلتَي الانشاء والنمو الأولى من دورة حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من الشكل البياني أن هناك تباين كبير في حجم استثمار رأس المال المخاطر في الدول الأربعة، وقد يرجع ذلك إلى الفاصل الزمني بين ظهور وتطور رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية وباقي دول العالم. كما نلاحظ أيضا أن هناك تذبذب في حجم استثمار رأس المال المخاطر في الدول الأربعة، ومرد ذلك ربما إلى الأزمات المالية التي عرفها الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة.

2.1 تعريف رأس المال المخاطر: لقد تعددت التعاريف الخاصة برأس المال المخاطر بتعدد وجهات

النظر المتعلقة بها، وفيما يلي أهم التعريفات المتبناة للدلالة على هذه التقنية التمويلية:

أ. حسب Pierre BATTINI، رأس المال المخاطر هو عبارة عن تقنية تمويلية مبتكرة تقوم على أساس المساهمة بالأموال الخاصة في رأس مال المؤسسات الغير مدرجة بالبورصة لتمويل مختلف مراحل حياتها، من الإنشاء إلى التحويل مروراً بمرحلة الانطلاق والنمو⁸.

ب. ويعرفه Françoise BASTIE على أنه عبارة عن مساهمات في رأس مال المؤسسات التي عادة ما تكون غير مسعرة (Non Cotées)، وذلك لتمويل المراحل التي تسبق إنشائها، و/أو تمويل انطلاقها، و/أو تمويل تطويرها، و/أو تمويل تحويل ملكيتها⁹.

ج. وتعرف جمعية رأس المال المخاطر الأوروبية (EVCA) رأس المال المخاطر بأنه رأس المال الذي يمول بواسطة وسيط مالي متخصص، مثل شركة رأس المال المخاطر، لدعم مشروعات ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تتطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، أملاً في الحصول على فائض قيمة في المستقبل البعيد نسبياً حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات¹⁰.

د. أما تعريف المشرع الجزائري لرأس المال المخاطر فجاء كما يلي: "تهدف شركة رأس المال المخاطر إلى المشاركة في رأسمال الشركة وفي كل عملية تتمثل في تقديم حصص من أموال

خاصة أو شبه خاصة لمؤسسات في طور التأسيس أو النمو أو التحويل أو الخصخصة. يمارس نشاط رأس المال المخاطر من قبل الشركة، لحسابها الخاص أو لحساب الغير، وحسب مرحلة نمو المؤسسة موضوع التمويل. تتمثل كفاءات تدخل شركة رأس المال المخاطر في رأس مال الجدوى، رأس مال التأسيس، رأس مال النمو، رأس مال التحويل، استرجاع مساهمات، و/أو حصص يحوزها مخاطر برأس المال آخر، وتتدخل شركة رأس المال المخاطر بواسطة اكتتاب أو اقتناء أسهم عادية، و/أو شهادات استثمارية، و/أو سندات قابلة للتحويل إلى أسهم، و/أو حصص الشركاء¹¹.

مما سبق نصل إلى تعريف رأس المال المخاطر على أنه كل رأس مال يتولى توفير الغطاء التمويلي لمؤسسات عادة ما تكون غير مدرجة بالبورصة، والتي تكون فيها كل من درجة المخاطرة وإمكانيات الحصول على عوائد هامة للاستثمار مرتفعة المستوى، وتظل شركة رأس المال المخاطر شريكة في رأس المال لمدة تتراوح ما بين 3 إلى 10 سنوات تقدم خلالها للمؤسسات الممولة - إضافة للموارد المالية اللازمة - المساعدة التسييرية والرقابة المكثفة على جميع الأنشطة التي تقوم بها.

بعد هذا التحديد الوجيز لمفهوم رأس المال المخاطر سنفند الخصائص الأساسية التي بني عليها في العنصر الموالي.

3.1 خصائص رأس المال المخاطر: من خلال استعراضنا لمفهوم رأس المال المخاطر يتبين أنه يتميز بالعديد من الخصائص التي تجعله يتفوق على التمويل الكلاسيكي في نواحي عديدة، وفيما يلي عرض لأهم هذه الخصائص:

أ. **استثمار في مؤسسات غير مسعرة بالبورصة:** يمارس رأس المال المخاطر نشاطه من خلال المساهمة في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الغير مقيدة بالبورصة والتي تظهر إمكانيات نمو وتطور قوية، وتسمح رؤوس الأموال المقدمة من قبل المستثمرين - عادة مستثمرين مؤسساتيين - بتكوين المؤسسة وتمويل تطوير أول منتج لها، أو تمويل تصنيعه وتسويقه¹².

ب. **يشكل رأس المال المخاطر حصة في حقوق المساهمين:** إن تدخل رأس المال المخاطر في تمويل ومساعدة المؤسسات الص والم يكون على مستوى أعلى الميزانية (Haut de Bilan)، عكس التمويل الكلاسيكي الذي يكون على مستوى أسفل الميزانية (Bas de Bilan)، وهذا ما يعطي للمخاطرين برأس المال نسب ملكية تمكنهم من ممارسة سلطة رقابية على المشاريع الممولة¹³. وغالبا ما تكون المفاوضات بين المخاطرين برأس المال وأصحاب المشروعات التي سيتم تمويلها حول نسب الملكية المعروضة على المخاطرين برأس المال شاقة ومضنية، حيث يشكل تحديد هذه

النسب عائقا كبيرا أمام ازدهار رأس المال المخاطر وتعاضم دوره في تمويل المؤسسات الص والم، إذ غالبا ما يحرص أصحاب هذه المؤسسات أن تكون هذه النسب ضئيلة بحيث لا تسمح للمخاطرين برأس المال بالسيطرة على المشروع¹⁴.

ج. استثمار لمدة زمنية قصوى محددة: يتميز نشاط رأس المال المخاطر بوجود أفق زمني محدد مقدما للتمويل بصرف النظر عن العمر الاقتصادي للمشروع موضوع التمويل، حيث يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الص والم غير المسعرة لفترة تتراوح من 3 إلى 10 سنوات، وخلال هذه الفترة لا يحق للمخاطرين برأس المال استرداد أصل رأس المال وعائده، وإنما يتم هذا الاسترداد من خلال بيع مساهماتهم أو إدراجها بالبورصة وذلك عندما يبدأ المشروع في تحقيق عوائد مالية¹⁵.

د. المستثمر عبارة عن شريك نشط: يلعب المخاطر برأس المال دورا نشطا داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم تمويلها، إذ يقوم بتقديم النصائح والارشاد لإدارة المؤسسة ومتابعة كل العمليات الاستراتيجية التي تقوم بها¹⁶. ودائما ما يكون للمخاطر برأس المال ممثلين في مجلس إدارة المشروع، وقد يشكل هذا الأمر عائقا أمام ازدهار نشاط رأس المال المخاطر، وذلك بسبب تخوف أصحاب المشروعات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها التي يتم تمويلها برأس المال المخاطر من فقدان سيطرتهم على المشروع لصالح المخاطرين برأس المال¹⁷.

هـ. تمويل بدون ضمانات: إن التمويل برأس المال المخاطر يتحقق بدون ضمانات* كونه يقوم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر، وهذا ما يجعله بديلا هاما للتمويل الكلاسيكي الذي يركز على الضمانات (رهن حيازي، رهن عقاري، كفالات...) من أجل استرداد مبلغ القرض وعائده¹⁸، وبما أن أغلب المؤسسات الص والم تفتقر إلى الضمانات الكافية التي تؤهلها للحصول على قرض طويل الأجل من البنوك خاصة في المراحل الأولى من حياتها، فإن التمويل برأس المال المخاطر يعد بديلا هاما لنموها وتطورها إذا ما تم إعداد خطة عمل جيدة تجذب بها انتباه المستثمرين لرفدها بمساهمات رأسمالية.

و. يتدخل خلال أي مرحلة من مراحل دورة حياة المؤسسة: يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل مختلف مراحل حياة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، انطلاقا من تمويل المراحل التي تسبق الإنشاء، إلى تمويل الانطلاق، ثم التطوير، وصولا إلى تمويل تحويل الملكية، وفي بعض الأحيان تقويمها (Redressement) ومتابعتها (Suive)¹⁹.

ز. يأخذ حصة الأغلبية أو الأقلية في المؤسسات الممولة: يتوقف ذلك على عاملين هما: مبلغ الاستثمار وقيمة المؤسسة، ففي الحالة التي يكون فيها تدخل رأس المال المخاطر من أجل تمويل مرحلة التطور فإن المخاطر برأس المال يأخذ حصة الأقلية (Minoritaire) في رأس مال المؤسسة، بينما يأخذ مالكيها حصة الأكثرية (Majoritaire)، أما لو كان تدخل رأس المال المخاطر من أجل تمويل تحويل الملكية فإن المالك في هذه الحالة يأخذ حصة الأقلية، في حين يأخذ المخاطر برأس المال حصة الأكثرية بسبب المبلغ الكبير المستثمر في هذه المرحلة²⁰.

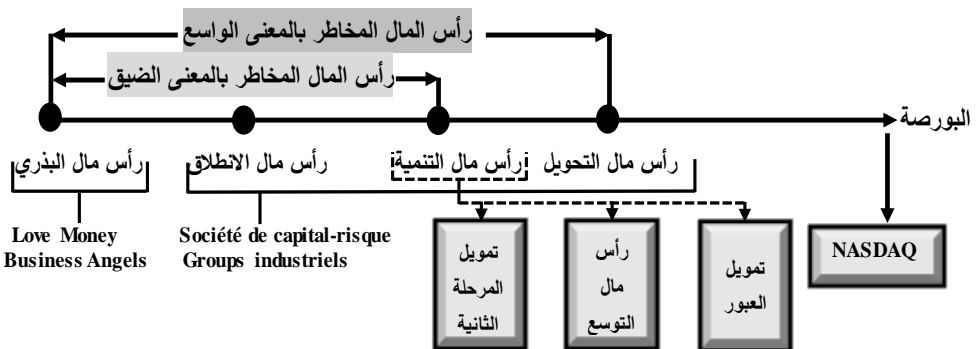
ح. يأخذ شكل وساطة مالية: يعتبر رأس المال المخاطر أيضا بمثابة وساطة مالية تقوم على أساس المشاركة بين أطراف العملية التمويلية، حيث تتلقى شركات رأس المال المخاطر الأموال من المستثمرين لتوظيفها في شكل مساهمات في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي لها أسواق واعدة، والتي يكون هدفها عادة وضع أفكار وأبحاث تكنولوجية موضع التنفيذ على أرض الواقع²¹، والشكل الموالي يوضح أكثر الوساطة المالية لرأس المال المخاطر.

ط. تقنية تمويلية تقوم على أساس المشاركة: تتأسس مشاركة رأس المال المخاطر في المشروعات المختلفة بناء على حجم العوائد والأرباح المتوقعة من تشغيل المشروع، ويرجع ذلك إلى أن المخاطر برأس المال ليس مقرضا ينتظر الحصول على قرضه بغض النظر عما إذا كان المشروع سيحقق أرباحا من عدمه، وإنما هو شريك يمتلك حصة من المشروع الذي يتم تمويله، ولكنه في ذات الوقت ليس شريكا عاديا وإنما هو شريك مستعد للتضحية وتحمل الكثير من المخاطر انتظارا لعوائد مالية مرتفعة، كما يمكن القول بأنه شريك مؤقت دخل المشروع ليخرج عندما يكون متأكدا من الحصول على أصل رأس المال وعوائده المتوقعة²².

بعد أن تطرقنا في العنصر الأول للإطار المفاهيمي لرأس المال المخاطر، بتقديم نبذة تاريخية عن نشأته وتطوره إضافة إلى مفهومه وأهم خصائصه، سننتقل في العنصر الموالي إلى دراسة توقيت دخوله في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2. توقيت دخول رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يتدخل رأس المال المخاطر لتمويل الأبحاث ودراسات الجدوى لفكرة ما، و/أو لتمويل بدء المشروع الصغير وتكوين البنية التحتية له، و/أو لتمويل مشاريع صغيرة قائمة في السوق وذات إنتاجية لكنها ترغب في التوسع والنمو، و/أو لتوفير التمويل لمساعدة المشروع الصغير والمتوسط للعبور والنجاح وتحقيق أهدافه، و/أو لتمويل تحويل الملكية. وللتوضيح أكثر نعرض الشكل الموالي الذي يبين مختلف نشاطات رأس المال المخاطر.

الشكل 2: نشاطات رأس المال المخاطر



Source: Mondher CHERIF. (2008), Le capital-risque, Edition revue banque, 2^{ème} Edition, France, p: 39 (بتصرف).

1.2 رأس المال البذري (Capital d'amorçage): يتدخل رأس المال المخاطر هنا لتمويل المرحلة التي تسبق الإنشاء²³، أو كما يسميها البعض مرحلة الصفر (Zéro stage)²⁴، حيث يوفر رؤوس الأموال اللازمة لتغطية الاحتياجات التمويلية للمرحلة ما قبل البداية التجارية للمشروع وما تتضمنه من نفقات البحث والتطوير (R&D) وتحليل السوق (Analysis of the Market)، وبما أن رأس المال البذري نشاط تمويلي عالي المخاطرة بسبب احتمالات النجاح التي تبقى غير مؤكدة فإن تأمينه صعب جداً، حيث لا يجذب اهتمام المستثمرين، إلا أولئك الذين لهم معرفة عن قرب بالصناعة المتعلقة بهذه الفكرة، ورؤية لما يمكن أن ينتج عنها، وبالتالي لا يمكن تصور تقديم رأس المال البذري إلا من مصدرين أحدهما غير رسمي من الأفراد والأصدقاء (Love Money) وملائكة الأعمال (Business Angels)، والثاني رسمي من السلطات العمومية عن طريق الصناديق البذرية (Fonds d'amorçage)²⁵. وبانتهاء هذه المرحلة تكون المؤسسة قد أعدت خطة عمل (Business Plan) من أجل إقناع المستثمرين على تمويل الانطلاق²⁶.

2.2 رأس مال الانطلاق (Capital de démarrage): يتدخل رأس المال المخاطر هنا لتمويل مرحلتي الإنشاء (La création) والنمو الأولى (La post-crétation)، حيث يوفر في المرحلة الأولى الأموال اللازمة لاستكمال تطوير المنتجات التي لا تزال في طور الاختبار أو الإنتاج التجريبي²⁷، كما يوفر أيضاً الأموال اللازمة لتغطية التكاليف المبدئية (Dépenses initiales) وهي تكلفة الأرض والمباني والآلات والمعدات²⁸. أما في مرحلة النمو الأولى (السنتين الأولى والثانية من

حياة المؤسسة) تكون المؤسسة قد انتهت من تطوير منتجاتها ودخلت في مرحلة البدء في التصنيع وتحويل الابتكار إلى نشاط تجاري، وكذا البدء في وضع إستراتيجية تسويقية لمنتجاتها... إلخ، كل ذلك يتطلب رؤوس أموال كبيرة توفرها شركات رأس المال المخاطر بتدخلها لتمويل هذه المرحلة ومرحلة الإنشاء.²⁹

3.2 رأس مال النمو (Capital de développement): وهو رأس مال محجوز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية التي بلغت نقطة التعادل أو عتبة المردودية (Seuil de rentabilité)³⁰، وأصبحت في حاجة إلى رؤوس أموال خاصة لتمويل نموها، وذلك عن طريق مثلا تعزيز سياستها التجارية، إجراء تعديلات على مستوى الإنتاج، إطلاق منتج جديد، اختراق أسواق خارجية... إلخ.³¹ وعلى العموم فإن رأس مال التنمية يستجيب لاحتياجات كل من³²:

أ. تمويل مرحلة النمو الثانية (Second stage): أو الدورة التمويلية الثانية (Deuxième tour de table financier)، حيث تسمح الموارد المالية الموفرة من تغطية الاحتياجات من رأس المال العامل الناتجة عن النمو في المبيعات.

ب. تمويل التوسع (Expansion capital): أو الدورة التمويلية الثالثة (Troisième tour de table financier)، حيث تسمح الموارد المالية الموفرة بإجراء توسعات جديدة في القدرات الإنتاجية أو توسيع وتطوير الشبكة التجارية.

ج. تمويل الانتظار (Le financement d'attente): أو تمويل الميزانين (Mezzanine Financing)، أو تمويل الجسر (Bridge Financing)، حيث يوفر رأس المال المخاطر في هذه المرحلة دورة تمويلية إضافية تسمح بالعبور إلى الثمرة النهائية للمشروع، أين تستأنف المؤسسة من قبل شركة أخرى أو تدرج بالبورصة.

4.2 رأس مال التحويل (Capital-transmission): ويسمى أيضا رأس مال الاستئناف (Capital-reprise)³³، حيث يتدخل المخاطرين برأس المال في هذه المرحلة لتقديم المساعدة للفريق المسير، أو للعمال، أو للفريق المسير الجديد من أجل شراء المؤسسة³⁴.

5.2 رأس مال التصحيح (Capital-retournement): يخصص رأس مال التصحيح للمؤسسات القائمة فعلا ولكنها تعاني من صعوبات مالية أو تشغيلية، بهدف تقويمها وتمكينها من تحسين أدائها³⁵. حيث يقوم المخاطرين برأس المال بالاستحواذ على كل رأس مال المؤسسة أو على حصة الأغلبية في رأسمالها (Part Majoritaire)، ومن ثم حقن الموارد المالية اللازمة لتنفيذ خطة الإنعاش أو التقويم (Plan de Redressement)، والتي تهدف إلى الحفاظ على مناصب العمل

الموجودة أولا ثم إدخال إصلاحات وتعديلات على باقي أقسام المؤسسة³⁶. ويستمر تواجد رأس مال التصحيح في المؤسسة حتى تعيد هذه الأخيرة ترتيب أمورها، وتستقر من جديد في السوق، وتصبح قادرة على تحقيق الأرباح.

3. فعالية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - خاصة الصناعية منها- التي هي في مراحل نشأتها الأولى والتي قد يرى الآخرون أن مشاريعها تنطوي على مخاطر شديدة فلا يرجح أن تتاح لها إمكانية اللجوء إلى التمويل الداخلي أو أن تتمكن من إيجاد تدفقات نقدية كافية على وجه السرعة. وفي هذه الحالات، تبرز أوجه عدم تماثل المعلومات بروزا شديدا لأنه لا يوجد سجل سابق (Track record) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن من خلاله الإطلاع على مهارات المقاول لدى مسيرتها أو على ربحيتها³⁷. ونتيجة لذلك، فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه صعوبات جسيمة في الحصول على قروض مصرفية طويلة الأجل خاصة في ظل نقص الضمانات.

وهنا يأتي الدور على المخاطرين برأس المال (Capital-riskers) لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات المخاطر المرتفعة التي لا يقبل على تمويلها عادة البنوك التقليدية والمؤسسات المالية الأخرى، وذلك بسبب عدم تماثل المعلومات وشدة المخاطر الناتجة بالأساس عن نقص الأصول التي يمكن استخدامها كضمانة. وبعبارة أخرى، يقبل المخاطرين برأس المال، على عكس البنوك، على التمويل بدون ضمانات.

وفقا لـ Lerner، فإن المخاطرين برأس المال يقدمون أيضا مشورتهم الفنية إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقابل جزء من القيمة التي تنشئها هذه المؤسسات. فمعارفهم وتجاربهم التقنية تمكنهم أيضا من تقديم مشورة غير مالية أو أداء مهام إدارية تؤدي إلى تقييم أفضل لما إذا كان المشروع الاستثماري ممكنا من الناحيتين الصناعية والتجارية. وقد تثبت هذه المهام غير المالية فعلا أنها أهم من المساهمة المالية وحدها لأنها تساعد على إدارة مخاطر وقوع خسارة في استثمار معين وعلى تحقيق الحد الأقصى لمردود هذا الاستثمار³⁸.

وقد يعتبر المخاطرين برأس المال أخصائيين في جمع المعلومات عن حالة الوضع المالي والمشاريع الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وبالنظر أيضا إلى حيازة المخاطرين برأس المال لمعارف تقنية في أحيان كثيرة، فإنهم لا يعانون من عدم تماثل المعلومات بقدر ما يعاني منه مقدمو القروض المصرفية التقليدية³⁹. هذا فضلا عن التدابير التي يتبعها المخاطرين برأس المال

للتقليل من درجة عدم التماثل في المعلومة، منها ما تنتهج قبل الدخول في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخرى بعد توقيع العقد:

✓ **التدابير المتبعة قبل الدخول في رأس المال:** من بين التدابير التي يتبعها المخاطرين برأس المال قبل الدخول في رأس المال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تجنبهم مشكلة عدم التماثل في المعلومة نجد:

• **اختيار الأوراق المالية الهجينة:** يقوم المخاطرين برأس المال حسب Stein باختيار هذه الأوراق المالية والاستفادة من خصائصها للتخفيف من مشكلة الاختيار المعاكس⁴⁰. على سبيل المثال، يختار المخاطرين برأس المال السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، ويستعملون حق التحويل إذا لاحظوا أن الملاك المسيرين يعملون بالشكل الذي يعظم من قيمة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة.

• **عقد المساهمين (Le pacte d'actionnaires):** يعرفه Cherif على أنه المستند الذي يتضمن مجموعة من البنود (Clauses) التي تجنب حدوث صراعات في المستقبل بين المستثمرين والملاك المسيرين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁴¹. ومن خصائص عقد المساهمين في مجال رأس المال المخاطر أنه عقد سري (Contrat secret) لا يعرف تفاصيله إلا الأطراف المتعاقدة (الملتزمة ببندوه)، كما ينتهي عقد المساهمين بانتهاء المدة المحددة أو بدخول مستثمرين جدد. ويضم عقد المساهمين فئتين رئيسيتين من البنود: بنود خاصة بالمراقبة (مثل بند عدم جواز التصرف، وبند الموافقة...)، وبنود خاصة بتنظيم وهيكلية المساهمة (مثل بند الإعلام، وبند الاستشارة المسبقة...). ومن أجل تجنب مشكلة عدم تماثل المعلومات فإن المخاطرين برأس المال يركزون حسب Cherif على بند الإعلام (Clause d'information) الذي يلزم المالك المسير بتقديم تقرير خاص بشكل دوري (تقرير شهري، ثلاثي...) يتضمن معلومات عن استثمارات الموارد المالية ونتائج المؤسسة المالية⁴².

• **هيكلية تنظيم مجلس الإدارة:** يمكن للمخاطرين برأس المال أن يتفاوضوا على عدد كبير من المناصب في مجلس الإدارة وذلك لمراقبة تصرفات المسير. وقد أظهرت أبحاث أكاديمية قام بها كل من (1995) Lerner، (1998) Hermalin et Weisbach، (1999) Baker et Gompers حول مجلس إدارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن للمخاطرين برأس المال تأثير كبير على تنظيم وهيكلية مجلس المراقبة⁴³.

✓ **التدابير المتبعة بعد توقيع العقد:** من بين التدابير التي يتبعها المخاطرين برأس المال بعد توقيع العقد مع المالك المسير للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتي تجنبهم مشكلة عدم التماثل في المعلومة نجد:

• **التهديد بتغيير المسيرين المؤسسين:** بين Sahlman و Gorman أن المخاطرين برأس المال يستخدمون حقوقهم في الرقابة على مستوى مجالس الإدارة لتغيير المسير المؤسس (Le dirigeant fondateur)، وذلك في حالة حدوث صراعات بين الطرفين⁴⁴. حيث أظهرت دراسة أجراها Hannan et al على عينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواد السليكون (La Silicon valley) أن 40% من المسيرين غير المؤسسين يصبحون رؤساء لمجلس الإدارة بعد أربعين (40) شهرا من دخول المخاطرين برأس المال في رأس مال المؤسسات الممولة⁴⁵.

• **التمويل على مراحل (Financement par étapes):** لا يقدم رأس المال المخاطر دفعة واحدة وإنما يقدم على دفعات خلال مراحل حياة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة. ووفقا لـ Sahlman، فإن للمخاطرين برأس المال خيار حقيقي يتمثل في الامتناع عن المساهمة في الدورة التمويلية الموالية في حالة حدوث صراعات مع المالك المسير نتيجة عدم حصولهم على معلومات ملائمة حول المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الوقت المناسب⁴⁶.

• **وضع نظام تحفيزي (Un système d'incitation):** لصالح المالك المسيرين حتى يمكن تقليص الفجوة بين مصالحهم ومصالح المخاطرين برأس المال؛ أي أنه من أجل جعل المالك المسيرين يتصرفون بالشكل الذي يخدم مصلحة المخاطرين برأس المال بتعظيم قيمة الأسهم التي يمتلكونها وجب على هؤلاء تحفيز أولئك بعلاوات ومكافآت على شكل قسائم للاكتتاب في الأسهم، وخيارات الأسهم (Stock options)⁴⁷.

• **تشويه السمعة:** يعتبر دخول المخاطرين برأس المال في رأس مال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إشارة على جودة المشروع المنشئ من قبل هذه الأخيرة. غير أن صراعات الوكالة التي قد تنشأ بين المخاطر برأس المال والمالك المسير والتي يكون سببها عادة عدم تماثل المعلومات ستؤدي إلى تشويه سمعة المؤسسة لدى أصحاب المصلحة، ولتجنب حدوث ذلك يقوم المالك المسير بتزويد المخاطر برأس المال بالمعلومات الكافية للمحافظة على السمعة التي اكتسبت في السوق⁴⁸.

يستخلص مما سبق، أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهدف النمو تلجأ إلى فتح رأسمالها أمام المخاطرين برأس المال نظرا للدعم الفني والمالي الذي يقدمونه لها مع حفاظها على الاستقلالية بعد مرور فترة العقد. ويشير تقرير الجمعية الفرنسية للمستثمرين برأس المال (AFIC)

لسنة 2013، إلى أن عدد شركات رأس المال المخاطر الفرنسية قد تطور من 1469 مؤسسة سنة 2009 إلى 1548 مؤسسة سنة 2012، كما أن حجم المساهمة المالية لشركات رأس المال المخاطر الفرنسية في رأس مال المؤسسات الصغيرة قد تطورت إيجابيا من 4100 مليون أورو سنة 2009 إلى 6072 مليون أورو سنة 2012⁴⁹. غير أن نجاح تقنية رأس المال المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرتبط بعدة عوامل سنأتي على ذكرها في العنصر الموالي.

4. عوامل نجاح وتنمية رأس المال المخاطر: هناك العديد من العوامل التي تساعد في نجاح ظهور وتطور رأس المال المخاطر كآلية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتلخص هذه العوامل فيما يلي:

1.4 الدعم الحكومي: يشكل الدعم الحكومي لتشجيع الاستثمار في شركات رأس المال المخاطر عاملا حاسما في نجاح مثل هذا الاستثمار. وتتعدد صور الدعم الذي قد يصل إلى ذروته بتقديم دعم مالي مباشر من خلال المشاركة في إنشاء صناديق رأس المال المخاطر (والمثال على ذلك ما تفعله الحكومة الأسترالية والكندية)، وقد يتخذ هذا الدعم صورة تهيئة المناخ الاقتصادي والمالي والتشريعي الملائم لعمل رأس المال المخاطر. يعرض الجدول الموالي مختلف المبادرات الحكومية الرامية إلى تدعيم رأس المال المخاطر.

الجدول 1: مختلف المبادرات الحكومية لدعم رأس المال المخاطر

الميزة Feature	الوصف Description	الفوائد المحتملة Potential Benefits	العيوب المحتملة Potential Drawbacks	أمثلة Examples
1- البرامج الحكومية المباشرة لدعم رأس المال المخاطر وتحفيزات أخرى.				
إعانات ضريبية لنوع واحد من صناديق التمويل برأس المال المخاطر.	منح الحكومة إعانات ضريبية للأفراد الذين يستثمرون في نوع واحد من صناديق رأس المال المخاطر.	جمع أكبر قدر من الأموال (على الأقل لنوع واحد من صناديق رأس المال المخاطر).	مزاحمة أنواع أخرى من صناديق رأس المال المخاطر، وتخفيض العوائد في السوق.	تجربة كندا والمملكة المتحدة

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية	التكاليف المباشرة لتقديم المنح، قيام الباحثين باستخدام الأموال في مشاريع غير تجارية، المخاطرة المرتفعة.	تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وبالتالي زيادة فرص العمل الذاتي وتوسيع سوق رأس المال المخاطر.	تقدم الحكومة 100% من التمويل اللازم في مشروع معين.	منح البحث الحكومية
صندوق الاستثمار الابتكاري في أستراليا، وصندوق التكنولوجيات الناشئة في كندا.	مكلفة، سياسة اختيار مسيري صناديق رأس المال المخاطر غير واضحة، لا توجد حرية عند اختيار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.	زيادة فرص جمع الأموال لصناديق رأس المال المخاطر.	ربط الاستثمارات الحكومية بمستثمرين خواص.	مساهمة الحكومة في صندوق رأس المال المخاطر كشريك محدود المسؤولية.
صندوق رأس المال المخاطر الاقليمي في المملكة المتحدة.	يكون للمخاطرين برأس المال حافز كبير لتبني مشاريع محفوفة بالمخاطر بشكل مفرط.	زيادة معدل العائد المتوقع للمستثمرين الخواص.	الحكومة هي آخر مستثمر يحصل على مستحقاته.	تخفيض أولوية الحكومة.
برنامج ضمان حقوق المساهمين بالدنمارك (EGP).	يكون للمخاطرين برأس المال حافز كبير لتبني مشاريع محفوفة بالمخاطر بشكل كبير.	زيادة معدل العائد المتوقع للمستثمرين الخواص.	تتحمل الحكومة خسائر الصندوق.	ضمانات حكومية في حالة الخسارة.

صندوق الاستثمار المخاطر بنيزيلندا.	القيود الزمنية التي هي في صالح المؤسسات الريادية من شأنها أن تشكل عائق أمام حوافز القيام باستثمارات أخرى.	يمكن إعادة استثمار رأس المال الحكومي كونه يمتاز بدرجة سيولة عالية، يحتمل أن تنمو عوائد المستثمرين الخواص.	منح المستثمرين الخواص خيار شراء أسهم الحكومة بأسعار محددة مسبقا وخلال فترة زمنية محددة أيضا مسبقا.	خيار شراء حصة الحكومة من قبل المستثمرين الخواص.
صندوق رأس مال مخاطر مملوك للحكومة بنسبة 100%.	صندوق رأس مال مخاطر تديره وتموله الحكومة.	تمويل المؤسسات المعزولة التي لم تستطع الحصول على التمويل.	مكلفة، مشاريع غير كفأة.	كندا.
2- التحفيزات الضريبية.				
الولايات المتحدة الأمريكية بين 1980-1975.	انخفاض عائدات الضرائب.	تحفيز المستثمرين الخواص للمساهمة في صناديق رأس المال المخاطر، وبالتالي تمويل المؤسسات الصغيرة.	تضع الحكومة معدلات ضرائب منخفضة على الأرباح الرأسمالية.	الضرائب على الأرباح الرأسمالية.

معدل ضريبة على الشركات مقابل معدل ضريبة على الدخل.	اختلاف نسبي بين الضرائب على الشركات والضرائب على الدخل.	انخفاض معدل الضريبة على الشركات بالنسبة لمعدل الضريبة على الدخل سيرفع عدد المؤسسات الناشئة.	تحفيزات ضريبية مشوهة.	مختلف دول العالم.
3- قوانين مختلفة.				
قانون الافلاس.	تقلل الحكومة من الوقت اللازم لإتمام عملية الافلاس.	تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريعهم الخاصة، وبالتالي زيادة فرص العمل الذاتي وتوسيع سوق رأس المال المخاطر.	الغش والاحتيال.	هولندا وألمانيا.
سياسة براءات الاختراع	مدى حماية الملكية الفكرية.	مكافأة المبتكرين.	ينشأ نوع من الاحتكار، ويصبح الهدف من الحصول على براءات الاختراع هو لمقاضاة المتصيدين لها.	بلاك بيري Blach Berry

Source: Douglas CUMMING, Sofia JOHAN, **Phasing out an inefficient venture capital Tax credit**, Journal of industry, Competition and Trade, forthcoming, Working paper, 2010, pp: 33-35.

يمكن القول أنه أمام تزايد الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من جهة، وشح مصادر التمويل التقليدية، من جهة أخرى، يظهر خيار رأس المال المخاطر كبديل تمويلي مهم وضروري لهذا النوع من المؤسسات، وهو ما وعته جيدا الاقتصاديات المتقدمة المتطورة، بأن سعت إلى حشد المدخرات نحو شركات رأس المال المخاطر وتوفير الخبرات اللازمة لها، مما أدى إلى تضاعف أعدادها، ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي أنشئت فيها الحكومة صناديق

رأس مال مخاطر جهوية تقدم الدعم المالي والفني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما شاركت الحكومة الأسترالية والحكومة الكندية في إنشاء صناديق رأس المال المخاطر بمشاركة القطاع الخاص. وعليه أصبح من الضروري أن نستفيد من تجارب ودروس من سبقنا في هذا المجال، سواء بالبلدان لأنجلو سكسونية، أو البلدان اللاتينية.

2.4 روح المبادرة وخلق بيئة مناسبة للابتكار: إن أول أصول مشروع صغير مبتدئ هي العقل (الأفكار) والطاقة (الجهد) والتزام صاحب المشروع، حيث تعتبر هذه المزايا الشخصية التي يتحلّى بها صاحب المشروع الصغير بحد ذاتها شكل من أشكال رأس المال المخاطر. كما يعد الربط بين قطاع الأعمال ومعاهد الأبحاث عاملا مهما في خلق البيئة الملائمة للابتكارات؛ فبما أن المستثمرين يحتاجون لمراقبة اتجاه السوق والابتكارات التقنية عن كثب، فهم يميلون إلى التواجد بالقرب من المجمعات التكنولوجية، والتي بدورها تكون قريبة من الجامعات والمعاهد وغيرها من مرافق الأبحاث حتى يسهل على المستثمرين التعرف على أصحاب المشاريع المبتكرة. وغالبا ما تتخذ المجمعات التكنولوجية شكل المجمعات العلمية ويطلق عليها غالبا اسم واحة العلوم والتكنولوجيا والتي هي عبارة عن منطقة مؤلفة من عدة مباني مخصصة للأبحاث العلمية بأهداف عملية، بحيث تركز على النهوض بالمنتجات وتطويرها. ويعد تجمع وادي السليكون في كاليفورنيا أحد أبرز الأمثلة عن هذه التجمعات في الولايات المتحدة الأمريكية.

3.4 ثقافة مخاطرة وتطلع لعوائد المدى البعيد: الشهية للمخاطرة لها أهمية أساسية في نجاح رأس المال المخاطر، ولذا فمن غير المحتمل أن تنشأ وتتوسع المشاريع في مجتمعات حيث الأعراف والتقاليد لا تشجع على المخاطرة؛ فالمال المخاطر يتطلب بدلا من ذلك توازنا متناسبا من المخاطرة والمكافأة. فلو كانت عواقب الفشل لا تقود فقط إلى الإفلاس القانوني، بل والدمار الشخصي أيضا، فإن نموذج رأس المال المخاطر لم يكن لينطلق أبدا. كما يجب توافر مدخرات معتبرة يتخلّى أصحابها عن سعيهم لتحقيق الأهداف الاستثمارية للمدى القصير (السيولة والأمان) وبدلا من ذلك يرغبون في تحقيق فوائض قيمة (أرباح رأسمالية) مرتفعة في المستقبل البعيد نسبيا، وفقا لتوقعات إيرادات المشاريع الممولة.

4.4 توفير آليات سهلة ومتعددة لخروج رأس المال المخاطر: يمكن القول أنه كلما وجدت الآليات المناسبة لخروج رأس المال المخاطر، كلما زاد حجم المعروض منه ومن ثم أمكن تمويل أكبر عدد ممكن من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والعكس صحيح، إذ أنه كلما أصبح خروج رأس المال المخاطر صعبا كلما قل المعروض منه، وبعبارة أخرى يمكن القول أن تفعيل دور رأس المال

المخاطر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتناسب طرديا مع مدى وجود آليات لخروج رأس المال المخاطر، فكلما كانت هذه الآليات ميسورة ومتعددة كلما زاد إقبال المخاطرين برأس المال على الدخول لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن ثم زاد المعروض منه، والعكس صحيح أي كلما تعقد خروج رأس المال المخاطر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يقوم بتمويلها، كلما طفت مشكلة السيولة على السطح وأصبح رأس المال المخاطر غير قادر على تمويل مؤسسات صغيرة ومتوسطة أخرى⁵⁰.

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر، فإن نجاح رأس المال المخاطر يتطلب أيضا توفر الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة على استثمارات رأس المال المخاطر، وحماية حقوق الملكية الفكرية، وتوعية أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأهمية رأس المال المخاطر.

خلاصة:

رأس المال المخاطر يعد بديلا تمويليا ملائما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كونه ينطوي على العديد من المميزات التي تجعله يتلاءم مع خصائص هذه المؤسسات واحتياجاتها المالية. حيث أن رأس المال المخاطر هو تمويل للاستثمار في مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات مخاطر مرتفعة بواسطة الأموال الخاصة والشبه الخاصة وليس بواسطة القروض، وبالتالي فالمخاطر برأس المال هو مالك ولن يحصل على أمواله وأرباحه إلا من نجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عكس البنكي الذي قد يحصل على أصل القرض وفوائده من خلال الضمانات حتى ولو فشلت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على اعتباره دائن. إضافة إلى ذلك، فإن المخاطرين برأس المال لا يعانون من عدم تماثل المعلومات بقدر ما يعاني منه مقدمو القروض المصرفية التقليدية أو رؤوس الأموال السهمية عند تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك على اعتبار أنهم، من جهة، أخصائيين في جمع المعلومات عن المشاريع الاستثمارية التي تتسم بطاقة نمو عالية، ومن جهة أخرى، يجوزون معارف تقنية في أحيان كثيرة. هذا فضلا عن التدابير التي يتبعها المخاطرين برأس المال عدم التماثل في المعلومة، منها ما تنتهج قبل الدخول في رأس مال درجة من المال للتقليل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأخرى بعد توقيع العقد. إضافة إلى الأموال، يقدم المخاطرين برأس المال أيضا إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المساعدة الفنية مقابل جزء من القيمة التي تنشئها هذه المؤسسات. غير أن الحل باللجوء إلى رأس المال المخاطر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو حل له حدوده، لا سيما في البلدان النامية لأن ذلك يتطلب وجود دعم حكومي قوي لهذا النشاط، وروح المبادرة، وثقافة المخاطرة، وسوق نشط للأوراق المالية يوفر إستراتيجية خروج

للمخاطرين برأس المال تتجسد عادة بإصدار أوراق مالية يتم طرحها للاكتتاب العام للمرة الأولى (Initial public offering).

• الهوامش

¹- Kamel Eddine BOUATOUATA, Le Capital Investissement- Capital-risque (USA- Europe- Tunisie- Maroc- Algérie) Enjeux & Perspectives, Edition Grand-Alger Livres, Algérie, 2005, p: 70.

²- Idem, pp: 69-71.

³- Ibidem, p: 71.

⁴- Jérôme GLACHANT, Jean-Hervé LORENZI, et Philippe TRAINAR, Private equity et capitalisme français, La Documentation française, Paris, 2008, p: 29.

⁵- Idem, p: 29.

⁶- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الموارد المالية ورأس المال المخاطر وزيادة الأعمال في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 20.

⁷- Jean LACHMANN, Capital-risque et Capital-investissement, Edition Economica, Paris, France, 1999, p: 20.

⁸- Pierre BATTINI, Financier son entreprise de la création à la transmission par le capital investissement, Edition Maxima, paris, France, 2006, p: 13.

⁹- Françoise BASTIE, Sylvie CIEPLY, Quel rôle pour les organisation de capital-investissement sur le marché de la cession-reprise ?, Revue d'économie financière, vol 93, N093, France, 2008, p : 149.

¹⁰- صحراوي مقلاتي، التمويل برأس المال المخاطر منظور إسلامي، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، الإمارات العربية المتحدة، 31 ماي/03 جوان، 2009، ص 13.

¹¹- المواد 2 و 3 و 4 و 5 من القانون رقم 11/06 المؤرخ في 2006/06/24، يتعلق بشركات رأس المال المخاطر، الجريدة الرسمية، العدد 42 الصادرة بتاريخ 2006/06/25، ص 04.

¹²- Mondher CHERIF, Le capital-risque, Edition revue banque, 2^{eme} Edition, paris, France, 2008, p: 49.

¹³- Jean LACHMANN, op, cit, p: 15.

¹⁴- سامي عبد الباقي، دليل المستثمر لمفهوم ونشاط رأس المال المخاطر، سلسلة توعية المستثمر المصري في مجال سوق المال، الهيئة العامة للرقابة المالية (EFSA)، مصر، جويلية 2010، ص 12.

¹⁵- Jens ENGELHARDI, Pascal GANTENBEIN, Venture capital in Switzerland : an Empirical Analysis of the Market for Early-stage investments and their Economic, contribution, Haut Berne, Switzerland, 2010, p: 11.

¹⁶- Mondher CHERIF, Le capital-risque, op, cit, p: 49.

¹⁷- سامي عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

*- يستثنى من هذه القاعدة تمويل مرحلة التحويل باعتبار أن الاستئناف باستخدام الرفع المالي (LBO) يتطلب ضمانات تقدم للمقرضين.

¹⁸- Pierre BATTINI, op, cit, p: 31.

- ¹⁹- Association Française Des investisseurs Pour La croissance (AFIC), Le livre blanc du capital-investissement, France, Avril 2012, p: 08.
- ²⁰- Pierre BATTINI, op, cit, p: 31.
- ²¹- Philippe De FONTAINE VIVE, L'Europe et le capital-risque, Revue d'économie Financière, Vol 93, N° 93, Paris, France, 2008, p : 45.
- ²²- سامي عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 14.
- ²³- Eric STEPHANY, La relation capital-risque/PME, Fondements et Pratiques, Editions De Boeck université, 1^{er} édition, Belgique, 2003, p: 09.
- ²⁴- Jean LACHMANN, op, cit, p: 30.
- ²⁵- Jens ENGELHARDI, Pascal GANTENBEIN, op, cit, p: 13.
- ²⁶- Jean LACHMANN, op, cit, p: 30.
- ²⁷- Jil Caroline ONIMUS, Assessing the economic value of venture capital contracts: An option pricing approach, Gabler, 1st Edition, Germany, 2011, p: 08.
- ²⁸- محمد عبده محمد مصطفى، رأس المال المخاطر إستراتيجية مقترحة للتعاون بين المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع عشر حول المؤسسات المالية الإسلامية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، ماي 2005، ص 1594.
- ²⁹- Jens ENGELHARDI, Pascal GANTENBEIN, op, cit, p: 13.
- ³⁰- Eric STEPHANY, op, cit, p: 09.
- ³¹- Jean LACHMANN, op, cit, p: 31.
- ³²- Idem, pp: 31-32.
- ³³- Eric STEPHANY, op, cit, p: 09.
- ³⁴- Kamel Eddine BOUATOUATA, op, cit, p:53.
- ³⁵- Jil Caroline ONIMUS, op, cit, p: 10.
- ³⁶- Jérôme GLACHANT et al, op, cit, p: 25.
- ³⁷- United nations conference on trade and development (UNCTAD), Trade and development report 2008, United nations, New York and Geneva, 2008, p: 93.
- ³⁸- Idem, p: 95.
- ³⁹- Ibidem, p: 95.
- ⁴⁰- Jean-Pierre Danthine, John B. Donaldson, Intermediate financial theory, Elsevier, United states of America, 2005, p:32.
- ⁴¹- Mondher CHERIF, Le capital-risque pour financier la croissance et L'emploi, Edition d'organisation, France, 2003, p: 77.
- ⁴²- Idem, p: 74.
- ⁴³- Eric STEPHANY, op, cit, pp: 32-33.
- ⁴⁴- Idem, p: 33.
- ⁴⁵- Ibidem, pp: 33-34.
- ⁴⁶- AMIT, JAMES BRANDER, CHRISTOPH ZOTT, Why do venture capital firms exist ? Theory and canadian evidence, Journal of Business Venturing 13, 1998, p: 445.
- ⁴⁷- Eric STEPHANY, op, cit, p: 33.
- ⁴⁸- Idem, p: 33.
- ⁴⁹- Rapport annuelle de l'AFIC, op, cit p:16.

⁵⁰- سامي عبد الباقي، مرجع سبق ذكره، ص 13.

الدافع المعرفف وعلاقته بمستوى الطموح لدى تلامفذ السنة الثانية من التعلفم الثانوف

د. بكفر ملكفة

المركز الجامعف مرسلف عبء الله تفبازة.

ملخص

هءفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مءى وءوء علافة بفن الدافع المعرفف ومستوى الطموح، والكشف عن مستوى الدافع المعرفف ومستوى الطموح لءى تلامفذ السنة الثانية ثانوف. وتكونت عفة الدراسة الأساسية من 530 تلمفذ. واستءءمت الباحثة فف هءه الدراسة بإعءاء مقفاسف الرضا عن الدراسة والدافع المعرفف، ومقفاس مستوى الطموح لكاملفبا عبء الفءاح الءف تم تعءفله من طرف الباحثة "زفنب بن برفكة"، وحساب الباحثة صءقه وثبائه. وتوصلت نءائج الدراسة إلى مافلف:

1. ءوءء علافة ارءباطفة موءبة وضعفة بفن الدافع المعرفف ومستوى الطموح لءى عفة الدراسة.
2. ففمفز التلامفذ بمستوى دافع معرفف مرءفع.
3. ففمفز التلامفذ بمستوى طموح مرءفع.

الكلمات المفءاحفة: الدافع المعرفف، مستوى الطموح.

Abstract:

The present study aims to find the relationship between cognitive motivation and the level of aspiration among students of the second year of secondary school, to discover the cognitive motive and level of aspiration among the study sample. The study sample consist of (530) students. the sample has been selected in random simple method by using schedules numbers. The researcher made in this study three measurements, one is "study satisfaction" and other is "cognitive motive" and third is the measure of "level of aspiration" for "Camellia Abdel-Fettah" which was modified by researcher "Zineb Benbrika" and calculating its validity and reliability by the researcher. The study found a set of results as the following:

1. There is a positive and lower correlation between study satisfaction and level of aspiration among sample of study.
2. talented and non-talented students have high level in their cognitive motive.
3. Talented and non-talented students have high level in their aspiration.

1- الإشكالية:

تعد الدافعية من أهم مقومات الشخصية وأكثرها ارتباطا بعوامل التفوق العقلي، فهي ترتبط بسمات الفرد الشخصية وصفاته الاجتماعية من ناحية، كما ترتبط بالجانب العقلي المعرفي له من ناحية ثانية، مما جعل الباحثين الذين درسوا العلاقة بين الجوانب الدافعية والتفوق العقلي يتناولونها إلى جانب بعض متغيرات الشخصية. وقد توصل الباحثون إلى وجود علاقة بين الجوانب الدافعية ومختلف مظاهر التفوق العقلي. ومنها الدراسة التي قام بها تيرمان (Terman, 1921) حول العلاقة بين التفوق العقلي في ضوء معاملات الذكاء وبعض الجوانب الدافعية، ومن بين النتائج التي توصل إليها بأن مستوى الأفراد الأكثر نجاحا هم الذين يمتلكون دافعا قويا للإنجاز ولديهم إمكانية في الوصول إلى مستويات مرتفعة من الأداء. كما أيد هذه النتائج صابر حجازي (1978) الذي قام بدراسة العلاقة بين التفوق العقلي محددًا في ضوء معاملات الذكاء والقدرة على التفكير الابتكاري من ناحية، والدافع إلى الانجاز ومستوى الطموح من ناحية ثانية على عينة مكونة من (200) طالب في المرحلة الثانوية، وتوصل إلى أن الطلاب المتفوقين من حيث الذكاء والقدرة على التفكير الابتكاري يتميزون بشدة الدافع إلى الانجاز ومستوى عال من الطموح. (الخالدي، 2003: 236-237)

وأيدت أيضا دراسة جلزلس وجاكسون (Gelzels & Jackson, 1962) التي تناولت العلاقة بين التفوق العقلي محددًا في ضوء محكي الذكاء والقدرة على التفكير الابتكاري من ناحية، وبعض الجوانب الدافعية. وأفادت الدراسة إلى وجود فروق دالة بين الأنكياء والمبتكرين من حيث شدة الدافع للإنجاز. (لعجال، 2015: 126)

فالدوافع هي القوى المؤثرة على العمليات العقلية المعرفية للفرد، وهي ذات صبغة نسبية تختلف باختلاف الأفراد واختلاف الأهداف والأهمية. وفي هذا المضمار يقول الزيات (1996) أن النشاط العقلي المعرفي يتأثر بدوافع الفرد، حيث تؤثر هذه الدوافع على عمليات الضبط الشعوري للأنشطة الحركية والمعرفية والانفعالية التي تصدر عن الفرد، ومن ثم يمكن القول أن هذه الأنشطة تكون محكومة بطبيعة الدوافع الإنسانية من حيث نوعها ودرجة أهميتها بالنسبة للفرد. (السليمانى والجفري، 2000)

فلا تعلم بدون وجود دافع، والدافع المعرفي ضروري في حياة التلميذ الدراسية، إذ أنه يحرك ويستثير الذات لتنفيذ النشاط عن طريق حب الاستطلاع والمخاطرة والقراءة الجيدة والفهم المستمر

وحب الاكتشاف والاهتمام بالمواضيع العلمية التي تثري وتجدد معارفه، وتجعله رهن الاستجابة لأي موقف تعليمي.

إجمالاً نجد أن الدافع المعرفي قد يقدم لنا تفسيراً للعلاقة التبادلية بين الدافعية والتعلم، بل قد أشار عدد من الدراسات أن الدافع المعرفي من أكثر الدوافع المعرفية ارتباطاً بالتحصيل الدراسي، ويلعب دوراً حيوياً في سلوك التلميذ الأكاديمي لأن عملية استثارته وتعزيزها تمكنهم من اكتساب المعرفة وأصول التفكير العلمي اعتماداً على دوافع ذاتية داخلية. (نشواتي، 2004: 215)

وتشير بعض الدراسات كدراسة بهار وستومان من أن دراسة الدافع المعرفي للطلبة تساعدنا في تحديد العديد من توجهات الطلبة كالرغبة في الدراسة والانجاز وتحديد الأهداف والاتجاهات والاختيارات، وتعمل هذه المتغيرات كقوى تساهم في زيادة قدرة الطلبة على المعرفة والفهم. وتقع على عاتق المؤسسات التربوية تهيئة الظروف المناسبة لتنمية مستوى الدافع المعرفي للطلبة وتحقيق الأهداف التربوية على المدى البعيد. (نوري، 2003: 180-181)

ويفترض الاتجاه المعرفي أن الفرد مدفوع في أداؤه المختلفة بهدف الحصول على التوازن المعرفي، وأن طبيعة الدافعية التي تسود أداؤه، وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة هي دافعية يسعى فيها الفرد إلى الحصول على إجابة عن سؤال محير أو (Intrinsic Motivation) داخلية حل لمشكلة مستعصية، أو اكتشاف لشيء جديد، وأن الفرد يبقى في حالة قلق حتى يتحقق له ذلك فيحقق بذلك ما يسمى التوازن. (العلوان خال والعطيات، 2010: 686)

وقد أظهرت نتائج دراسة إيفانز وكيري وفابريجار (Evans, Kirby & Fabrigar, 2003) إلى وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين أساليب التعلم والحاجة إلى المعرفة، والمرونة الإستراتيجية لدى طلاب الجامعة، وأن الطلبة بحاجة إلى المعرفة بدرجة مرتفعة عند استخدام استراتيجيات التعلم وضبط التعلم. وكشفت أيضاً دراسة كاثرين (Kathrin, 1984) عن وجود علاقة بين أسباب النجاح ودرجة الدافعية للتعلم حيث أن خصائص الدافعية تعطي فرصاً عالية وبدرجات مرتفعة للتفوق العلمي. (المشهوراي، 2010: 61)

لقد أبرز العديد من علماء النفس أهمية الدافع المعرفي في السلوك الإنساني لارتباطه الوثيق بتحقيق أو إشباع الكثير من الدوافع الأخرى. ففي هذا الصدد يرى موراي (Murray) أن الدافع المعرفي والحاجة إلى التحصيل من أهم الدوافع الإنسانية، إذ يجعل من الفرد رائداً ومكتشفاً ومجرباً، ومن خلاله تتحقق العديد من الدوافع الأخرى. ويرى Sun & Zhang أن الجانب المعرفي

لدى المتعلم وخبراته السابقة لهما دور فعال في توليد الأفكار الجديدة التي تسهم في الوصول إلى حلول غير تقليدية ومقترحة للمشكلة. (الحازمي، 2015)

كما أن التعرف على مستوى الدافع المعرفي للتلاميذ يعتبر ذا قيمة تربوية، وإن المساهمة في تدميته وتشجيعه يساعد في تحسين التحصيل الدراسي والتعلم والإبداع. ولكي تقوم المدرسة بأداء مهامها الأساسية لابد من الاهتمام بدوافع الطلبة ونمو وبناء قدراتهم المعرفية وتحسين العملية التعليمية ويجب أن تحظى الناحية المعرفية من حياة التلميذ باهتمام كبير من قبل كل المسؤولين والمدرسين في كل المؤسسات التربوية. (أياد، 2010: 84)

وكثير من الباحثين يرون أن إتاحة الفرصة للطلاب ليستطلعوا ويستكشفوا هو أهم جانب في تعزيز دافعيتهم للتعلم، ويرى فيدلر (Vidler, 1977) أنه إذا لم تكن البيئة الدراسية متغيرة ومتنوعة فإنها ستكون مملة وتبعث على التسرب منها، ولذلك ينبغي أن يكون في البيئة الدراسية نوع من التجديد والتغيير باستمرار لتثير في الطلاب حب الاستطلاع والرغبة في الاستكشاف. فالفرد يشعر بالسرور البالغ من ممارسة الأنشطة العقلية حين يقرأ الأشعار أو يحل الألغاز أو يقرأ القصص أو يضيف الجديد من المعلومات إلى معارفه السابقة عن طريق الاستطلاع والاستكشاف والمعالجة. (الخليفي، 2000: 14)

وتوصلت أيضا نتائج دراسة (Cacioppo & Petty & Morris , 1983) إلى أن الأشخاص ذوي الحاجة إلى المعرفة يتذكرون قدرا أكبر من المعلومات لأنهم يفكرون فيما يقدم لهم ويناقشون التفاصيل بقدر أكبر، ويطور من لديه حاجة مرتفعة إلى المعرفة تقييمه لما يقدم له من نقاشات على أساس نوعية وجهة النظر بغض النظر عن مصدرها، بينما يركز من لديه حاجة منخفضة إلى المعرفة على مصدر وجهة النظر تلك. فبينما لا يبذل من لديه حاجة منخفضة إلى المعرفة المزيد من التفكير إلا في ظروف خاصة، كأن تكون وجهة النظر مثيرة للاهتمام أو عندما يساوره الشك في مصدر المعلومات، يقوم من لديه حاجة مرتفعة إلى المعرفة بتفكير مركز على وجهة النظر بعينها، بغض النظر عن تلك المنبهات السطحية . (جرادات وعلي، 2010)

ومما لاشك فيه أن التلاميذ يختلفون في نظرتهم إلى المستقبل وفي تحقيق أهدافهم، وقد يتحدد مستوى طموحهم بناء على قدراتهم واستعداداتهم وخبراتهم. وفي ذلك أشارت دراسة إبراهيم على متولي الكيلاني (1985) إلى وجود فروق بين طلاب القسمين لصالح طلاب القسم العلمي في أبعاد الطموح الآتية: النظرة إلى الحياة - الاتجاه إلى التوق وتحديد الأهداف - تحمل المسؤولية والمثابرة. وعدم وجود فروق بين طلاب القسمين في الميل إلى الكفاح وكذلك في الإيمان بالخط. (عبد الخالق، 2008: 108)

فالطموح يشكل بعدا من الأبعاد التي لها تأثير في الشخصية الإنسانية وفي حياة الفرد والجماعة، وما يترتب عليه من نشاط وانجاز، إذ يسهم في عملية التعلم ويعمل على دفع الفرد إلى بذل أقصى ما لديه من أجل تحقيق المزيد من التحصيل والتفوق، وللارتقاء بمكانته الاجتماعية.

ولا يمكن تصور متعلم يتفوق دون مستوى لائق من الطموح، وذلك لأن طموحه يلعب دورا في الدفع به نحو تحقيق المزيد من التحصيل والتفوق، والامتياز والتفرد. وهذا ما أثبتته العديد من الدراسات حيث أسفرت تلك الدراسات عن نتائج ارتباطية دالة وموجبة بين مستوى التحصيل، ومستوى الطموح. (عبد اللطيف، 2011)

فالطالب الطموح هو الذي لا يكتفي بمجرد النجاح بل يسعى إلى التفوق. (الأسود، 2009: 339). والتفوق الدراسي يؤهل الفرد لأن يكون من أفضل زملائه، وأن يحقق الاستمرار في التحصيل، وأن يحصل على المكان الفائق والمرموق في أي مجال من المجالات التي تقدرها الجماعة. وهذا هدف كل من الطالب والطالبة خلال مسارهم الدراسي. (حسن، 2006: 84)

وغالبا ما يتوقف مستوى الطموح على دوافع الفرد وحاجاته، فان كان وراء الفرد في سعيه للوصول إلى هدفه دافع قوي أو حاجة ملحة فلن يقف في سبيله أي عامل آخر. فالنجاح كهدف يسعى الفرد لتحقيقه لإشباع حاجة أساسية يصبح الفرد معها أكثر وثوقا في ذاته وقدراته. وقد بينت دراسة أجراها عدد من العلماء أنه كلما كان الدافع قويا أدى إلى احتفاظ الأفراد بمستوى طموح مرتفع.

ويؤكد التحليل الأكثر عمقا لتلك النتيجة أن النجاح الدائم يؤدي إلى الرفع من مستوى الطموح، في حين الإحباط المتكرر يؤدي إلى الخفض منه بمعنى أن النجاح في الوصول إلى الهدف يعبر عن التناغم بين الطموح من جانب وقدرات الفرد ودوافعه من جانب آخر، وذلك لأن كل من الطموح والقدرة على تحقيقه يتوقفان على شدة الطموح. (الناطور، 2008: 12)

وفي إطار ذلك أشارت دراسة (إبراهيم قشقوش، 1979: 175) إلى أن هناك علاقة بين مستوى الطموح لدى الشباب الجامعي ودافعية الانجاز، حيث تميز الطلاب ذوي مستويات الطموح المرتفعة عن نظرائهم من ذوي مستويات الطموح المنخفضة من حيث شدة الدافع للانجاز. كما توصلت كل من دراسة محمود عبد القادر (1978)، ودراسة بلكر وآخرون (Plucker, 1996)، ودراسة صابر حجازي وعبد اللطيف عمارة عن وجود علاقة بين دافعية الانجاز ومستوى الطموح. (سالم، 2004: 147)

من خلال الممارسة الميدانية للعمل الإرشادي والتوجيهي في الوسط المدرسي، والاتصال المباشر بالتلاميذ عن طريق إجراء مقابلات إرشادية معهم لطرح الانشغالات والمشكلات النفسية والاجتماعية

والمدرسية، لاحظت الباحثة استياء التلاميذ من الوضع الدراسي ووجود بيئة تعليمية غير محفزة للتعلم والاستزادة المعرفية أو تكون عكس ذلك إذا ما توفرت جميعها وخطط لها تخطيطا علميا. فنقص الدافع المعرفي لدى التلميذ يؤدي أيضا إلى ضيق النظرة نحو الحياة وعدم التقاؤل ونقص المثابرة وعدم وضوح الأهداف، ويصل بذلك المتعلمين إلى انخفاض مستوى طموحهم.

ومن هنا تبرز أهمية إجراء الدراسة الحالية للتعرف بشكل واضح ودقيق على مستوى دافعهم المعرفي ومستوى طموحهم، وإيجاد العلاقة بين مستوى الدافع المعرفي ومستوى الطموح، لاسيما وأن تلاميذ هذه المرحلة سيكونون في المستقبل القريب إطارات في مختلف التخصصات والمكانات الاجتماعية، والكشف عن دافعيّتهم مستوى طموحهم سيساهم في إمكانية وضع توصيات علمية مناسبة من خلال الإجابة على التساؤلات التالية :

- 1- هل توجد علاقة ارتباطية بين الدافع المعرفي ومستوى الطموح لدى عينة الدراسة؟.
- 2- ما مستوى الدافع المعرفي لدى عينة الدراسة ؟.
- 3- ما طبيعة مستوى طموح لدى عينة الدراسة ؟.

2- الفرضيات:

1. توجد علاقة ارتباطية موجبة ومتوسطة بين الدافع المعرفي ومستوى الطموح لدى عينة الدراسة.
2. يتميز التلاميذ بمستوى دافع معرفي منخفض.
3. يتميز التلاميذ بمستوى طموح منخفض.

3- أهمية الدراسة :

1.3. الأهمية النظرية :

ترجع أهمية الدراسة في تناولها موضوع من الموضوعات المهمة المرتبطة بمجال التعليم، انطلاقاً من الدافع المعرفي والمثابرة في الحصول على المعرفة بكل أشكالها، وكذا يبعث في ذواتهم حب الحياة والتقاؤل بالمستقبل والنظرة الايجابية والأمل في وضع وتحقيق مستويات عليا من الطموح البناء الذي يحقق ذاته ويطور مجتمعه.

2.3. الأهمية التطبيقية:

- تتناول فئة من التلاميذ وهم تلاميذ السنة الثانية ثانوي من مختلف التخصصات، فئة المراهقة المتأخرة، الذين يحتاجون إلى دعم نفسي وتربوي مستمر من طرف الأعضاء الموجودين بالمدرسة، وفي توفير بيئة دراسية ملائمة لتلبية حاجاتهم من أجل تحسين مردودهم الدراسي.

- ستكشف هذه الدراسة عن مستوى دافع التلاميذ، الأمر الذي قد يساعد صناع القرار والعاملين فيها من إداريين وأعضاء هيئة تدريس على اتخاذ القرارات المناسبة في تعميق عناصر القوة وتدعيمها، والوقوف على عناصر الضعف ومعالجتها من أجل تعميق الدافعية المعرفية لديهم، وتشجيعهم من أجل النجاح والتطلع إلى تحديد مستوى طموح يستجيب مع القدرات والواقع وإلى تحقيق طموح عالي يستجيب ومتطلبات التنمية .

- قد يستفيد من هذا البحث واضعو المناهج بغية تطوير البرامج الدراسية بمراعاة الخصائص العقلية للمتفوقين وغير المتفوقين دراسيا وحاجاتهم التعليمية.

4- أهداف الدراسة :

1- إيجاد العلاقة بين الدافع المعرفي ومستوى الطموح لدى عينة الدراسة.

2- التعرف على مستوى الدافع المعرفي لدى التلاميذ.

3- التعرف على طبيعة مستوى الطموح لدى التلاميذ.

5- تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة:

أ- الدافع المعرفي: Cognitive Motive

الدافع المعرفي هو الدرجة التي يحصل عليها التلميذ المتفوق وغير متفوق دراسيا على مقياس الدافع المعرفي الذي أعدته الباحثة وفقا للأبعاد التالية: السعي للمعرفة أو للحصول على المعرفة، وحب الاستطلاع، والرغبة في الفهم، وميل الفرد للاهتمام العميق أو الانشغال بالتفكير والاستمتاع، وصياغة المشكلات وحلها، وحب الاكتشاف والارتداد.

ب- مستوى الطموح: Level of Aspiration

مستوى الطموح هو التقدم أو النجاح الذي يؤدّ التلميذ أن يصل إليه في أي مجال يرغبه من خلال معرفته لإمكاناته وقدراته والاستفادة من خبراته التي مرّ بها.

وهو الدرجة التي يحصل عليها التلميذ في مقياس مستوى الطموح الذي عدته الباحثة والمتضمن الأبعاد التالية: الرضا بالوضع الحاضر والإيمان بالخط، تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس، الميل إلى الكفاح، المثابرة، النظرة إلى الحياة، الاتجاه نحو التفوق، تحديد الأهداف والخطّة.

6- الدراسة الأساسية :

1.6. منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي باعتباره طريقة لوصف الظاهرة المدروسة وتحليلها كميا. ونظرا لطبيعة موضوع الدراسة الذي يتطلب إيجاد العلاقة بين المتغيرات، فقد قامت الباحثة باعتماد

المنهج الوصفي الارتباطي، فهو ذلك المنهج الذي يعمل على جمع البيانات من عدد من المتغيرات وتحديد ما إذا كانت هناك علاقة بينها. وإيجاد قيمة تلك العلاقة والتعبير عنها بشكل كمي من خلال ما يسمى بمعامل الارتباط. (سامي ملحم، 2002: 379)

2.6. مجالات الدراسة :

تم إجراء الدراسة في الثانويات التابعة لمديريات التربية الثلاثة وهي مديرية التربية لولاية الجزائر شرق وتضم (6)، ومديرية التربية لولاية الجزائر وسط وتضم الثانويات (6)، ومديرية التربية لولاية الجزائر غرب (8)

3.6. مجتمع الدراسة :

يتمثل المجتمع الأصلي للدراسة الحالية في تلاميذ مرحلة التعليم الثانوي المتمدرسون بالمؤسسات التربوية الواقعة تحت وصاية مديريات التربية لولاية الجزائر شرق، وسط وغرب للسنة الدراسية 2013/ 2014.

فيتكون بالضبط من تلاميذ السنة الثانية من التعليم الثانوي المتمدرسين بثانويات واقعة في وسط جغرافي حضري، شبه حضري وريفي، وينتمون إلى وسط اجتماعي، اقتصادي وثقافي مختلف، تتراوح أعمارهم بين 17 إلى 18 سنة من الجنسين، ويزاولون دراستهم في مختلف الشعب العلمية والأدبية.

4.7. عينة الدراسة : تكونت عينة الدراسة الأساسية من 530 تلميذ بحيث بلغ عدد الذكور (128) والإناث (128)، الذين يدرسون في الثانويات التابعة لمديرية التربية لولاية الجزائر الشرق، والوسط والغرب، وقد تم اختيار العينة بطريقة عشوائية بسيطة باستخدام جداول الأرقام.

5.6. أدوات الدراسة: استخدمت الباحثة في هذه الدراسة مقياسي الدافع المعرفي من إعداد الباحثة مع حساب خصائصهما السيكومترية، ومقياس مستوى الطموح لكامليليا عبد الفتاح الذي تم تعديله من طرف الباحثة "زينب بن بركة" وحساب صدقه وثباته من طرف الباحثة.

5.6. الأساليب الإحصائية المستخدمة: التكرارات، المتوسطات الحسابية، الانحرافات المعيارية، واختبار "ت" ومعامل ارتباط "بيرسون" الثنائي.

7. نتائج الدراسة:

1.7. عرض وتحليل وتفسير النتائج الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على أنه: توجد علاقة ارتباطية بين الدافع المعرفي ومستوى الطموح لدى تلاميذ السنة الثانية ثانوي.

وللتحقق من هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام معامل الارتباط Pearson من أجل قياس حجم العلاقة الارتباطية بين درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الدافع المعرفي ودرجاتهم على مقياس مستوى الطموح، وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (1): نتائج معامل الارتباط Pearson بين درجات أفراد عينة الدراسة على مقياس الدافع المعرفي ودرجاتهم على مقياس الدافع المعرفي

متغيري العلاقة	حجم العينة	القيمة الارتباطية	مستوى الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية في مقياس الدافع المعرفي	530	0.12	0.01
الدرجة الكلية في مقياس مستوى الطموح			

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة قد بلغت: 530 تلميذاً، بلغ معامل الارتباط لدرجاتهم على مقياس الدافع المعرفي، ودرجاتهم على مقياس مستوى الطموح: 0.12 وهي قيمة موجبة ومنخفضة ودالة إحصائياً عند مستوى 0.01.

وبناءً على هذه القيمة يمكن إثبات بأنه توجد علاقة ارتباطية موجبة وضعيفة نوعاً ما بين الدافع المعرفي ومستوى الطموح.

ولم تؤيد هذه بعض الدراسات هذه النتيجة إذ أشارت دراسة إبراهيم قشقوش (1979:175) إلى أن هناك علاقة بين مستوى الطموح لدى الشباب الجامعي ودافعية الانجاز، حيث تميز الطلاب ذوي مستويات الطموح المرتفعة عن نظرائهم من ذوي مستويات الطموح المنخفضة من حيث شدة الدافع للانجاز.

كما توصلت كل من دراسة محمود عبد القادر (1978)، ودراسة بلكر وآخرون (Plucker, 1996)، ودراسة صابر حجازي وعبد اللطيف عمارة عن وجود علاقة بين دافعية الانجاز ومستوى الطموح. (سالم، 2004: 147)

وترى أيضاً هذه الدراسات ترى أنه لا يمكن تصور متعلم يتفوق دون مستوى لائق من الطموح، وذلك لأن طموحه يلعب دوراً في الدفع به نحو تحقيق المزيد من التحصيل والتفوق، والامتياز والتفرد. وهذا

ما أثبتته العديد من الدراسات حيث أسفرت تلك الدراسات عن نتائج ارتباطية دالة وموجبة بين مستوى التحصيل، ومستوى الطموح. عبد اللطيف (2011)

فالتطالب الطموح هو الذي لا يكتفي بمجرد النجاح بل يسعى إلى التفوق. (الأسود، 2009: 339). والتفوق الدراسي يؤهل الفرد لأن يكون من أفضل زملائه، وأن يحقق الاستمرار في التحصيل، وأن يحصل على المكان الفائق والمرموق في أي مجال من المجالات التي تقدرها الجماعة. وهذا هدف كل من الطالب والطالبة خلال مسارهم الدراسي. (حسن، 2006: 84) وغالبا ما يتوقف مستوى الطموح على دوافع الفرد وحاجاته، فان كان وراء الفرد في سعيه للوصول إلى هدفه دافع قوي أو حاجة ملحة فلن يقف في سبيله أي عامل آخر. فالنجاح كهدف يسعى الفرد لتحقيقه لإشباع حاجة أساسية يصبح الفرد معها أكثر وثقا في ذاته وقدراته. وقد بينت دراسة أجراها عدد من العلماء أنه كلما كان الدافع قويا أدى إلى احتفاظ الأفراد بمستوى طموح مرتفع.

ويؤكد التحليل الأكثر عمقا من خلال تلك النتيجة أن النجاح الدائم يؤدي إلى الرفع من مستوى الطموح، في حين الإحباط المتكرر يؤدي إلى الخفض منه بمعنى أن النجاح في الوصول إلى الهدف يعبر عن التناغم بين الطموح من جانب وقدرات الفرد ودوافعه من جانب آخر، وذلك لأن كل من الطموح والقدرة على تحقيقه يتوقفان على شدة الطموح. (الناطور، 2008: 12) وعلى هذا الأساس يمكن الإشارة إلى أن وجود ضعف في هذه العلاقة بين المتغيرين يرجع إلى الظروف التي يعيشها المتفوق في حياته ودراسته وعدم تربية حاجاته النفسية والتعليمية والإحاطات المتكررة من وجود عوائق في ممارسة نشاطات الحياة.

2.7. عرض وتحليل وتفسير النتائج الخاصة بالفرضية الثانية:

تنص الفرضية الخامسة على أنه: يتميز تلاميذ السنة الثانية ثانوي بمستوى دافع معرفي منخفض. وللتحقق من هذه الفرضية قامت الباحثة باستخدام اختبار "ت" لعينة واحدة من أجل المقارنة بين متوسط درجات عينة الدراسة على مقياس الدافع المعرفي والمتوسط الافتراضي الناتج عن حاصل ضرب عدد بنود هذا المقياس في متوسط درجات البدائل (أي: $50 \times 3 = 150$) وجاءت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (2): نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للمقارنة بين متوسط درجات عينة الدراسة والمتوسط الافتراضي على مقياس الدافع المعرفي.

التلاميذ المتفوقين وغير المتفوقين	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت" المحسوبة	قيمة اختبار "ت" المجدولة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية في مقياس الدافع المعرفي	530	190.30	24.47	37.92	2.32	529	0.01

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن عينة الدراسة قدرت بـ: 530 تلميذاً، بلغ المتوسط الحسابي لدرجاتهم على مقياس الدافع المعرفي: 190.30 بانحراف معياري قدره: 24.47، في حين أن المتوسط الافتراضي الناتج عن حاصل ضرب عدد بنود مقياس الدافع المعرفي في متوسط درجات البدائل قد بلغ: 150 وهو أقل تماماً من المتوسط الحسابي للعينة.

هذا وقد جاءت قيمة اختبار "ت" المحسوبة لعينة واحدة مساوية لـ: 24.47، وهي أكبر بكثير من قيمة اختبار "ت" المجدولة التي قدرت بـ: 2.32 بدرجات حرية 529، ومستوى دلالة 0.01. وبناءً على هذه القيم يمكن إثبات أن تلاميذ السنة الثانية ثانوي يتميزون بمستوى دافع معرفي مرتفع.

وقد أيدت بعض الدراسات النتيجة التي توصلت إليها الدراسة الحالية كدراسة محمود (2004)؛ ودراسة Coutinho (2006)؛ ودراسة عزوي (2008)؛ ودراسة أياد محمد يحيى (2010)؛ ودراسة وجيمان (Wagman, 1991)؛ ودراسة محمود مطر علي البدراني (2012).

بينما نفت دراسات أخرى هذه النتيجة كدراسة شريف بن أحمد بن صدقة الحازمي (2015) التي كشفت ما نسبته (82.3 %) من عينة الدراسة كان الدافع المعرفي لديهم بمستوى منخفض، يليه بمستوى متوسط بنسبة (16.6 %)، فيما جاء المستوى المرتفع في المرتبة الثالثة بنسبة (1.0 %)، ودراسة فراس الحموري وأحمد أبو مخ (2011) التي أثبتت أن مستوى الحاجة إلى المعرفة لدى طلبة البكالوريوس في جامعة اليرموك جاء بدرجة متوسطة.

وتعتبر الدوافع من القوى المؤثرة على العمليات العقلية المعرفية للفرد، وهي ذات صبغة نسبية تختلف باختلاف الأفراد واختلاف الأهداف والأهمية. ويقول الزيات (1996) أن النشاط العقلي المعرفي يتأثر بدوافع الفرد، حيث تؤثر هذه الدوافع على عمليات الضبط الشعوري للأنشطة الحركية

والمعرفية والانفعالية التي تصدر عن الفرد، ومن ثم يمكن القول أن هذه الأنشطة تكون محكومة بطبيعة الدوافع الإنسانية من حيث نوعها ودرجة أهميتها بالنسبة للفرد.

وكشفت أيضا دراسة كاثرين (Kathrin, 1984) عن وجود علاقة بين أسباب النجاح ودرجة الدافعية للمتعلم حيث أن خصائص الدافعية تعطي فرصا عالية وبدرجات مرتفعة للتفوق العلمي. (المشهوروي، 2010: 61)

وهكذا يمكن اعتبار الحاجة إلى المعرفة كشكل من أشكال الدافعية الداخلية للانغماس في التفكير الذي يتطلب المزيد من الجهد، فعندما نكون مدفوعين داخلياً للانشغال بنشاط ما، نجد أن هذا النشاط يتضمن مكافأة ذاتية. وهكذا، نستمر في بذل هذا النشاط مع غياب المكافآت الخارجية، لأننا نحس بالملل والمتعة والإثارة. ولعل هذا الجانب الانفعالي للحاجة إلى المعرفة يفسر لماذا يجد الأشخاص ذوي الحاجة المرتفعة إلى المعرفة في التفكير نشاطاً ممتعاً، بينما يتجنبه من تكون حاجتهم إلى المعرفة منخفضة. (جرادات والعلي، 2010: 320)

والتلاميذ مرتفعي الدافعية المعرفية يقضون معظم أوقاتهم في التفكير بالعالم من حولهم ومحاولة اكتشاف حلول للمشكلات التي تنتشر في هذا العالم بخلاف ذوي الدافعية المعرفية المنخفضة الذين لا يهتمون كثيرا بهذه الأمور. (القضاء والترتوري، 2006: 177)

ويقبلون على إتقان المعلومات وصياغة المشكلات وحلها، والاهتمام بالنواحي الثقافية والعلمية، ويرغبون في مواجهة المخاطر والتحديات في سبيل الحصول على المعرفة، وفي تناسق أفكارهم واتجاهاتهم ومعارفهم، وينجذبون نحو الموضوعات الغامضة التي تعوزها المعلومات والاستجابة بملل نحو ما هو مألوف وشائع منها. (الحازمي، 2015: 10)

هذا وقد تعزو النتيجة السابقة إلى طبيعة خصائص شخصية التلميذ، فنجد معظم التلاميذ يرغبون في الحصول على المعرفة بدليل اهتمامهم وفضولهم لمعرفة الجديد في مجال الإنتاج العلمي أو في مجالات أخرى تدخل ضمن حاجاتهم الخاصة. ومعظم التلاميذ ينتقلون من مستوى دراسي إلى آخر بمعدلات تضمن لهم ذلك الانتقال فقط دون النظر إلى المشكلات الدراسية التي يعانون منها من أجل تذليل الصعوبات المعترضة، مما يحدث التراكم الذي ينجر عنه انخفاض في التحصيل، وبالتالي عدم التفوق. فهذا الواقع يكون لدى التلاميذ اتجاهات سلبية نحو الدراسة مما يقلل من الدافعية والمثابرة في العمل. إذا فوجود بيئة فصلية مشجعة تثير وتحفز نحو الاستزادة المعرفية، ووجود الرغبة في التفوق تدفع بالتفوق إلى تكريس كل جهوده للحفاظ على الرتبة التي هو موجود فيها أو الوصول إلى أعلى منها، كما تدفع للعادي لتحقيق مراتب مناسبة.

3.7. عرض وتحليل وتفسير نتائج الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية السادسة على أنه: يتميز تلاميذ السنة الثانية ثانوي بمستوى طموح منخفض. الجدول رقم (3): نتائج اختبار "ت" لعينة واحدة للمقارنة بين متوسط درجات عينة الدراسة والمتوسط الافتراضي على مقياس مستوى الطموح.

التلاميذ المتفوقين وغير المتفوقين	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة اختبار "ت" المحسوبة	قيمة اختبار "ت" المجدولة	درجات الحرية	مستوى الدلالة الإحصائية
الدرجة الكلية في مقياس مستوى الطموح	530	62.02	7.69	68.87	2.32	529	0.01

جاءت قيمة اختبار "ت" المحسوبة لعينة واحدة مساوية لـ: 68.87، وهي أكبر بكثير من قيمة اختبار "ت" المجدولة التي قدرت بـ: 2.32 بدرجات حرية 529، ومستوى دلالة 0.01. وبناءً على هذه القيم يمكن إثبات بأن تلاميذ السنة الثانية ثانوي يتميزون بمستوى طموح مرتفع.

تتميز نظرة المراهق إلى المستقبل بالكثير من المثالية، كما يتميز طموح المراهق بالارتقاع في هذه المرحلة، فالمراهق المدرك لقدراته وإمكانياته؛ تزداد ثقته بنفسه مع كل نجاح، ويكون لديه مفهوم موجب عن ذاته؛ مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى طموحه. وهناك عوامل كثيرة كانت سببا وراء ارتفاع مستوى الطموح، فعامل التفوق يدفع التلميذ إلى تحقيق مستوى لائق من الطموح لتحقيق التميز والتفرد، كما أن عصر الثورة العلمية جعل من كلا الفئتين ميدانا خصبا للسعي في سبيل الحصول على المعرفة وتحقيق طموحات. وأن ما يصل إليه الأفراد من نجاحات وما يقومون به من إنجازات يعود إلى توفر القدر المناسب من الطموح. ويتحدد هذا الأخير عند كل الأفراد بدرجات متفاوتة في الشدة والنوع بفعل عوامل ذاتية واجتماعية وثقافية تساهم بشكل كبير في تشكيله وتنميته. بالإضافة إلى ذلك أن ما وصل إليه الآخرون يؤثر على طموح الشخص فمثلا معرفة التلميذ لمستوى زملائه ومقارنته بمستواه قد يكون سببا في رفع مستوى طموحه، ودفعه إلى العمل وتعبئة جهوده نحو تحقيق الهدف. كما أن درجة نجاح أو فشل التلميذ في عمل ما يؤثر بلا شك على درجة إنجازهِ للأعمال التي تلي هذا العمل، فإذا حصل الإنسان على النجاح في العمل الذي يقوم بإنجازه، وحقق له نوع

من الإشباع النفسي الداخلي، جعله يفكر في أعمال أخرى تتجاوز ما هو موجود وتتماشى مع درجة التفوق والنجاح التي حققها.

خاتمة

إن تغيير الأوضاع المدرسية المحيطة بالتلميذ من خلال البحث في مشكلاته الدراسية وحاجاته أصبح أمراً لا بد منه لتحسين وتعديل الوضعية التعليمية التعلمية له، وخاصة لهؤلاء المتفوقين الذين يحتاجون إلى رعاية خاصة من حيث توفير بيئة تعليمية ثرية مهيأة مادياً وبشرياً. ولا ننسى في ذلك الفئات التحصيلية الأخرى التي تعتبر أيضاً عنصراً فاعلاً في أي تطور حاصل في جميع ميادين الحياة. ولا يتأتى ذلك إلا بفعل الدور المنوط على الهيئات الوصية من أجل تجويد التعليم والتعلم، وإعادة النظر في نظمها التربوية وأهدافها. وهذا يسهم بشكل كبير في إثارة واستزادة التعلم والمعرفة لديه، والتي تكون بنسب متفاوتة بحسب الأهداف والطموحات، ومن ثم يحثه ويدفعه إلى السعي بكل جدارة وهمة للحصول على المعرفة أينما وجدت والمخاطرة من أجلها، ويضع بذلك مستويات طموح عالية سواء لذوي القدرات العالية من متفوقين وموهوبين، وغير متفوقين، ويعمل على تحقيقها .

توصيات:

توصي الدراسة بالاهتمام بما يلي:

1. توفير نشاطات علمية وثقافية محفزة على التعلم المستمر، والاهتمام بالرحلات المدرسية الهادفة لما لها من دور في تعريف التلاميذ بالأماكن الجديدة والغريبة، وإثارة الفضول وحب الاستطلاع عندهم.
2. توفير بيئة صفية ثرية لزيادة الدافع المعرفي لدى التلاميذ من خلال توفير كتب نوعية ووسائل تعليمية متنوعة، واستخدام تجارب علمية لدفع التلاميذ نحو التعلم، وتشجيعهم على البحث عن المعرفة والاطلاع والمخاطرة في سبيل الحصول على المعرفة بالقراءة المستمرة، وزيارة المكتبات، واستغلال مواقع الإنترنت.
3. قيام المختص النفسي المدرسي بقياس مستوى الطموح لدى التلاميذ من أجل معرفة تطلعاته المستقبلية، وترشيدهم للتفوق في الاختيار بمراعاة طبيعة نموهم النفسي العقلي والاجتماعي، ومستوى تحصيلهم الدراسي، وفي تحقيق الطموحات باتخاذ استراتيجيات فعالة حتى لا يصيبهم اليأس والإحباط.

المراجع

1. أحمد حسين محمد حسن، 2006، الرضا التعليمي لدى طلاب الإعلام التربوي (الصحافة-المسرح) بكليات التربية النوعية وعلاقته ببعض المتغيرات الديموغرافية، المؤتمر العلمي الأول لكلية التربية النوعية، جامعة المنصورة .
2. أحمد محمد نوري، 2003، قياس الدافع المعرفي لدى طلبة جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، العراق.
3. أديب محمد الخالدي، 2003، سيكولوجية الفروق الفردية والتفوق العقلي، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
4. سام محمد المشهراوي، 2010، الدافع المعرفي والبيئة الصفية وعلاقتهما بالتفكير التأملي لدى طلبة المرحلة الثانوية في مدينة غزة، رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
5. رشا الناطور، 2008، مستوى الطموح وعلاقته بتقدير الذات عند طلاب الثالث الثانوي العام (المستجدين - المعيدين)، دراسة ميدانية في محافظة درعا، جامعة دمشق، سوريا.
6. داليا عبد الخالق عثمان يوسف، 2008، معنى الحياة وعلاقته بدافعية الإنجاز الأكاديمي والرضا عن الدراسة لدى طلاب الجامعة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر.
7. سامي محمد ملحم، 2002، مناهج البحث في التربية وعلم النفس. الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
8. سبيكة يوسف الخليفي، 2000، علاقة مهارات التعلم والدافع المعرفي بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طالبات كلية التربية بجامعة قطر، مجلة مركز البحوث التربوية، العدد (17).
9. سعيده لعجال، 2015، الفروق في أنماط التعلم والتفكير وعلاقتها بكل من الاتجاه نحو مادة الرياضيات ودافعية الانجاز لدى تلاميذ السنة الخامسة ابتدائي، رسالة ماجستير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
10. عبد المجيد نشواتي، 2003، علم النفس التربوي، ط 4، دار الفرقان للنشر والتوزيع، إربد الأردن.
11. عبد الكريم جرادات ونصر العلي، 2010، الحاجة إلى المعرفة والشعور بالذات لدى الطلبة الجامعيين: دراسة استكشافية، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، مجلد (6).

12. شريف بن أحمد بن صدقة الحازمي، 2015، الدافع المعرفي وعمليات الذاكرة لدى طلاب المرحلة الثانوية بمدينة مكة المكرمة، رسالة ماجستير منشورة، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
13. فايز علي الأسود، 2009، دور الجامعة في تنمية الطموح الدراسي لدى طلابها نحو التفوق، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد (11)، العدد (1) .
14. مدحت عبد الحميد عبد اللطيف، 2011، الصحة النفسية والتفوق الدراسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.
15. محمد بن حمزة بن محمد السليمانى وعد الرحيم بن حسين الجفري (2002)، دلالات صدق وثبات اختبار الدافع المعرفي على طلاب وطالبات جامعة أم القرى بمكة المكرمة، مجلة علم النفس، العدد 6.
16. محمد فرحان القضاء ومحمد عوض الترتوري، 2006، أساسيات علم النفس التربوي النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
17. هبة الله محمد الحسن سالم، 2004، علاقة دافعية الانجاز بالتحصيل الدراسي وموضع الضبط، ومستوى الطموح لدى طلاب مؤسسات التعليم العالي بولاية الخرطوم، أطروحة دكتوراه منشورة، جامعة الخرطوم، السودان.
18. يحيى أياد محمد، 2010، قياس الدافع المعرفي لدى طلبة كلية التربية الأساسية، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، المجلد (9)، العدد (3).
19. أحمد فلاح العلوان خال، عبد الرحمن العطيات (2010): العلاقة بين الدافعية الداخلية الأكاديمية والتحصيل الأكاديمي لدى عينة من طلبة الصف العاشر الأساسي في مدينة معان في الأردن، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثامن عشر، العدد الثاني، ص ٦٨٣- ص ٧١٧، جامعة الحسين بن طلال.

دور النفط الصخري والاتفاق النووي الإيراني في استقرار أسواق النفط

١. العايب منير جامعة الجزائر 3

الملخص:

شهدت سوق النفط خلال سنة 2008 تقلبات حادة في الأسعار، فبينما ارتفعت أسعار النفط إلى ما يقارب \$150 عادت لتتخفّض بشكل مفاجئ إلى ما حدود \$50 للبرميل سنة 2015. يحيطنا هذا البحث بعدد من الدلائل والحجج التي كانت محل جدال بين المحللين، إذ خلص البحث إلى أن عوامل السوق الأساسية لا يبدو أنها كافية وحدها لتفسير عدم استقرار أسعار النفط، كما أن الأسواق المالية والسياسات الحكومية ومتغيرات الاقتصاد الكلي بالإضافة إلى الاتفاق النووي مع إيران وطفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة قد لعبت دوراً مهماً في التقلبات الحادة التي شهدتها أسواق النفط خلال الفترة الممتدة بين 2008-2015.

كلمات المفتاح: النفط، أسواق الطاقة، النفط الصخري، الأزمات السريعة.

Abstract:

Throughout 2008, world oil markets experienced volatility on an unprecedented scale. While crude oil prices shot up to almost \$150 per barrel then they came plunging down to close to \$40 per barrel. This report brings some clarity to the debate on the causes behind oil price volatility by reviewing the evidence that supports them. The report finds that market fundamentals on their own do not explain the recent rise and fall of oil prices, and that financial markets, government policies and US shale oil supply all played contributing roles in exaggerating oil prices.

Keywords: oil, energy markets, shale oil, price crisis.

مقدمة

يرى الكثير من المراقبين في مجال الطاقة يعزو كثير من المراقبين أن الارتفاع المطرد في أسعار النفط على مدى السنوات الخمس الماضية إلى ضعف عوامل السوق الأساسية المتمثلة في محدودات الطلب والعرض¹. حيث يبرر الجانب المتعلق بالطلب إلى ما يتعرض له الطلب العالمي من نمو متسارع بسبب النمو الاقتصادي القوي الذي تشهده كل من الصين والهند، في نفس الوقت الذي تعرضت فيه إمدادات النفط إلى ركود خلال فترات ثم سرعان مع ارتفعت بشكل مفاجئ نتيجة طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة وتزايد مستويات الإنتاج من خارج منظمة الأوبك.

¹ Amenec Noel, "Oil Prices: the True Role of Speculation", EDHEC, Berlin, Germany, November 2008, p.84.

1- تحول الولايات المتحدة الأمريكية للنفط الصخري

يرى الخبراء أن أسواق النفط شهدت في الفترة الأخيرة تحولات هيكلية مع الارتفاع غير متوقع لإنتاج الولايات المتحدة من النفط الصخري. حيث أن الجمع بين تقنيات الحفر الأفقي مع التكسير الهيدروليكي وارتفاع أسعار النفط قد جعلت نشاطات استكشاف واستغلال كميات كبيرة من النفط الصخري عملية ممكنة. لقد تم تسجيل نمو سريع لعمليات استخلاص النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال السنوات القليلة الماضية (2012-2015) مما أدى إلى مفاجأة أسواق الطاقة.

في سنة 2013 قدرت الولايات المتحدة إنتاجها اليومي من النفط الصخري بـ 3.5 مليون برميل في اليوم، وهو ما يمثل ثلاث أضعاف الكمية المنتجة خلال سنة 2010 (وكالة الطاقة الدولية 2014). بالنظر إلى الظروف الحالية، من المتوقع أن يستمر نمو إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة لتصل إلى 4.8 مليون برميل يوميا بحلول سنة 2020، بشكل عام، يمكن القول أن الارتفاع السريع في إنتاج النفط الصخري كان العامل الرئيسي لنمو العرض من خارج دول الأوبك، والذي ساهم جنبا إلى جنب مع عامل اعتدال الطلب العالمي على النفط في تفسير الاستقرار النسبي للأسعار البرنت حتى منتصف 2014. بالرغم أنه من المتوقع أن تظل الولايات المتحدة المنتج الرائد للنفط الصخري خلال 10 سنوات القادمة، إلا أن هناك اعتقاد قوي لدى المحللين بإمكانية تكرار نجاح تجربة الولايات المتحدة مع النفط الصخري في أماكن أخرى.

2- آثار طفرة المصادر غير التقليدية للنفط على سوق الطاقة العالمي

إن التأثير طويل الأجل على أسعار النفط الذي قد يسبب فيه ارتفاع إمدادات النفط الصخري مازال غير واضح فضلا عن أنه سيعتمد بشكل رئيسي على رد فعل من العربية السعودية. حيث تعتبر العربية السعودية واحدة من أكبر اللاعبين في سوق النفط العالمية، فهي تنتج أكثر من عشر إنتاج النفط في العالم وتملك ربع احتياطات العالم المؤكدة. كما تعتبر أيضا عضو رئيسي في منظمة الأوبك وتلعب عادة دورا محوريا في عملية صنع قرار الأوبك. إن الطاقة الإنتاجية الفائضة للمملكة تفوق بكثير إجمالي الطاقة الإنتاجية الفائضة لباقي الدول المنتجة للنفط. بالإضافة إلى ذلك، كما أوردت الدراسة التي قام بها Nakov و Nuno سنة 2014 يلعب إنتاج المملكة في الغالب دور

المنتج الموازن أو المعدل "المنتج البديل" في سوق النفط²، من خلال زيادة إنتاجها لمواجهة حالات تعطل الإمدادات في منتجين آخرين أو في حالات ارتفاع الطلب العالمي، والعكس صحيح³.

3- الاتفاق النووي الإيراني وانعكاساته على أسواق النفط

رغم اتفاق العديد من الخبراء ومراقبي أسواق الطاقة أن الاتفاق النووي الإيراني سيدفع أسعار النفط إلى الهبوط في سوق متخمة بالمعروض، إلا أنهم يعتقدون أن تأثير النفط الإيراني لن يكون كبيراً على الأسعار قبل العام 2016. وحتى بعد سنة 2016 ترى وكالة الطاقة الدولية أن إيران ستلجأ إلى الزيادة التدريجية في طاقتها الإنتاجية من النفط حتى لا تخاطر بانهايار جديد في الأسعار. ولكن المؤكد أن أسعار النفط ستتأثر لبعض الوقت خلال شهور، حينما تبدأ إيران بيع مخزونات النفطية العائمة التي تقدر بما يراوح بين 2,5 و 3,7 مليون برميل يومياً⁴.

وحسب تقديرات مصارف "سي تي غروب" الأميركي و"يو بي إس" السويسري و"كوميرز بانك" الألماني في مذكراتها للعملاء، "فإن إيران لن تتمكن من زيادة إنتاجها بأكثر من 500 ألف برميل قبل نهاية العام الحالي. تنتج إيران حالياً حوالي 2.8 مليون برميل يومياً، فبعد يوم من التوصل إلى اتفاق إيران النووي ارتفعت أسعار النفط، إذ يدرك المستثمرون أن طهران تحتاج بعض الوقت لزيادة الإنتاج، لكن زيادة صادراتها في نهاية المطاف ستزيد تخمة أسواق لديها ما يكفي من المعروض بالفعل.

كما تتوقع فيتش أن تبلغ الزيادة في إنتاج النفط الإيراني على مدى 2016 أقل من نصف حجم الإنتاج المتوقع البالغ 1.4 مليون برميل يومياً، أي حوالي 700 ألف برميل يومياً. واستبعدت فيتش أن تتعجل شركات النفط العالمية تخصيص أجزاء كبيرة من ميزانياتها الاستثمارية التي تتعرض لضغوط للمشاركة الإيرانية بصرف النظر عن المزايا. وقالت فيتش "نعتقد أن الأمر سيستغرق ما بين عامين إلى ثلاثة سنوات كي تتعافى أسعار النفط إلى مستوى التكلفة الحدية البالغ حوالي 80 دولار للبرميل" من خام برنت.

4- نظرية قمة هوبرت في النفط (Hubbert Peak theory)

تعرف نظرية هوبرت للمواد الأولية غير قابلة لإعادة الإنتاج على أن الإنتاج الأقصى للبترول على أساس النقطة الزمنية التي يكون عندها معدل الإنتاج لحقل نفط قد وصل أقصاه. وبعد تلك النقطة

² Swing producer.

³ Leduc, S. and Sill, K.: 2015, Monetary policy, oil shocks, and TFP: Accounting for the decline in US volatility, Review of Economic Dynamics 10(4), pp 110-119.

⁴ International Energy Agency: 2014, Medium-term oil market report, OECD, Paris, pp 25-23.

تبدأ إنتاجية البئر في النقصان. وتصف نظرية هوبرت (M. King Hubbert) تطابق الإنتاج العالمي على المنحنى الذي قام بتقديره عام 1956. وطبقا لرؤيته : تبدأ الإنتاجية العالمية بعد القمة في النقصان طبقا لدالة أسية. ويمكن أن يكون الانخفاض أقل حدة بسبب اكتشاف آبار جديدة واستخدام تقنيات متقدمة.

إذ طرح ماريون هوبرت وهو أحد الأخصائيين في البترول نظريته واقتراحاته في مؤتمر معهد البترول الأمريكي المنعقد عام 1956، وقد شوهدت بالفعل قمم في إنتاجية الآبار في مناطق متعددة في الولايات المتحدة عام 1971. ولكن مسألة قمة إنتاج Peak oil على مستوى العالم تستحوذ على اهتمام الجميع. وقد قام هوبرت بإجراء حساباته على أساس المعلومات التي كانت متوفرة عن النفط والغاز الطبيعي والفحم الحجري عام 1956. وبينت حساباته أن قمة الإنتاج العالمي ستكون حول عام 2010 ورأى أن الطاقة النووية والطاقة الشمسية يمكن أن تكونا ما يعوض عن المصادر الأحفورية.

يذكر أن إحصائيات الهيئة العالمية EWG في نهاية عام 2011 لقمة الإنتاج أظهرت تطابق شبه تام مع الحسابات والتوقعات التي توصلت إليها نظرية قمة هوبرت (أنظر استهلاك 2011 وتوقعات المستقبل).

5- استهلاك النفط وتوقعات المستقبل

يستهلك العالم 85 مليون برميل نفط يوميا، تستهلك منها الولايات المتحدة وحدها نحو 21%. أي أن 4% من سكان العالم يستهلكون نحو 25% من الإنتاج العالمي للبترول. وتستهلك حركة المرور والمواصلات في الولايات المتحدة النصيب الأكبر من تلك الكمية، وتستهلك الصناعة والتجارة والاستهلاك المنزلي 30% منها.

وطبقا لإحصائيات هيئة EWG العالمية أن إنتاج البترول العالمي قد وصل ذروته خلال الفترة الممتدة بين 2008 و 2011 وأنه سوف يقل تدريجيا في المستقبل طبقا لنظرية هوبرت فيختلف الاحتياج للبترول في العالم بشكل كبير عن معدل الإنتاج. تشير الإحصائية أن احتياج العالم للبترول عام 2020 سيكون 100 مليون برميل في اليوم بينما لن يزيد الإنتاج عن نحو 60 مليون برميل يوميا فمن المنتظر أن يرتفع سعر البترول مستقبلا. كما تنتبأ إحصائيات EWG أن إنتاج البترول سيظل ينخفض حتى يصبح الإنتاج العالمي نحو 44 مليون برميل يوميا في حين أن الاستهلاك سوف يزيد إلى نحو 115 مليون برميل يوميا.

6- السياسات الحكومية تجاه الأزمة

في الوقت الذي يستند فيه الكثير من الخبراء في تفسيراتهم للأزمة على عوامل وظروف السوق على أنهما الدافع الرئيسي وراء زيادة أسعار النفط منذ سنة 2004، يسلم بعض من الخبراء في مجال الطاقة بالإسهام الهام للسياسات الحكومية الخاصة بالطاقة في الارتفاع المطرد للأسعار في 2008. بحيث لم تؤدي تلك السياسات الخاطئة فقط إلى تقييد الحصول إلى الموارد النفطية في جميع أنحاء العالم بل ساهمت في تغذية الطلب المحلي على وقود النقل أثناء فترة ارتفاع الأسعار.

من ناحية أخرى نجد أن عامل تأميم الموارد النفطية (resources nationalism) في بعض البلدان المصدرة للنفط مثل روسيا وفنزويلا، قد أدى إلى منع شركات النفط متعددة الجنسيات من الوصول وتطوير حقول نفطية جديدة مما ساهم في تعميق العجز المسجل في إنتاج النفط. وفي نفس الوقت وكما هو الحال عليه في كثير من اقتصاديات السوق الناشئة مثل إيران وروسيا حافظت حكومات هذه الدول على الإعانات الحكومية المخصصة لدعم أسعار البنزين المحلية، بحيث بقيت الأسعار منخفضة بشكل لا يعكس مستوياتها في الحقيقة في الأسواق العالمية الأمر الذي حال دون منع انخفاض الاستهلاك في هذه الأسواق مع بداية الارتفاع في الأسعار⁵. ومع ذلك فإن استمرار ارتفاع الأسعار أدى ببعض الدول التي لم تستطع تحمل عبء مستويات الدعم الحكومي لأسعار الوقود المحلية إلى بدء عدد من الدول في اتخاذ إجراءات استثنائية بهدف خفض الدعم على الوقود كالصين. أخيرا بالنظر إلى بعض الدول المتقدمة، نجد أن السياسة الضريبية المرنة لعبت دورا هاما في منع تغير أسعار الوقود في محطات البنزين بشكل كبير بسبب فرض ضرائب مباشرة مرتفعة على الوقود⁶.

7- أسباب نفاذ المستثمرين غير التجاريين إلى سوق العقود الآجلة

في السنوات الأخيرة ظهر اهتمام متزايد لدى المستثمرين باتجاه استخدام بعض السلع كأصول مالية، ونتيجة لذلك شهد سوق العقود الآجلة للنفط نفاذ عدد من المستثمرين الجدد خلال السنوات الخمس الماضية. الحقيقة أن عدد العقود المفتوحة في نهاية اليوم (number of contracts open at the end of the day or open interests) في العقود الآجلة للنفط الخام التي يجري تداولها في بورصة نيويورك (نايمكس) قد تضاعف من 700000 سنة 2004 إلى ما يقارب من 1.4 مليون عقدا سنة 2008 وبالتالي أصبح للمستثمرين الماليين القدرة على التأثير على الأسعار الآجلة للنفط.

⁵ Daniel Yergin (2008), 'Oil at the Breaking Point', op. Cit.

⁶ International Energy Agency, 'World Energy Outlook 2009', Washington. DC, p. 96.

إن أسباب الاهتمام المتزايد للمستثمرين الماليين بسوق العقود الآجلة للنفط متنوعة. فنظرا لاتجاه التاريخي لحركة أسعار السلع الأساسية المعاكس لحركة الأسعار في أسواق الأصول (asset markets) تحول مؤخرا بعض المستثمرين كصناديق المعاشات إلى الاستثمار في السلع الأساسية بهدف الحد من المخاطر، وفضل البعض الاستثمار في سوق العقود الآجلة للنفط من أجل تفادي الآثار السلبية للتضخم وتراجع سعر صرف الدولار الأمريكي على أصولهم. بينما تحول عدد منهم إلى أسواق النفط بهدف البحث عن عائدات أعلى من تلك المحققة في أسواق الأصول. من هنا لعب سلوك القطيع (herd behavior) الذي تتميز به الأسواق المالية دورا محوريا في استمالة مزيد من المستثمرين الماليين.

8- تأثير الأسواق المالية والتنبؤات على سوق النفط

إن زيادة التدفقات المالية إلى سوق العقود الآجلة للنفط قد أضافت سيولة مهمة للسوق، حيث اعتبر معظم خبراء الاقتصاد أن هذا أمر جيد للسوق لأن إضافة سيولة للسوق ستمكن من اكتشاف مستويات الأسعار الحقيقية واستقرار السوق. لكن الدلائل تكشف خلاف ذلك حيث أصبحت تقلبات أسعار سوق العقود الآجلة أعلى من تلك المسجلة في أسعار السوق الفورية. وقد أدى ذلك بالكثيرين للاعتقاد بأن هذه التدفقات المالية وأنشطة المضاربين هي المسؤولة بشكل كبير عن تقلبات أسعار النفط الخام. ومع ذلك فإنه توجد فقط أدلة ضئيلة على ضلوع المتعاملين غير التجاريين في عملية تستهدف رفع أسعار النفط. حيث استنتج التحقيق المؤخر من قبل اللجنة الأمريكية للتداول على البضائع الآجلة (US Commodities Futures Trading Commission) أنه لا يوجد أي دليل على تغير مواقع مختلف المجموعات التجارية في الأسواق بما في ذلك صناديق الاستثمار وتجار المبادلة (swap dealers) سبقت تغير الأسعار.

السؤال الذي يمكن طرحه في هذه الحالة هو: هل هذا يشير إلى أنه لا يوجد ارتباط بين زيادة المضاربات المالية في سوق العقود الآجلة للنفط وتقلبات السوق؟ لقد خلص مؤتمر لندن للطاقة بأنه على الرغم من عدم وجود أدلة على أن المتعاملين الماليين تلاعبوا بالأسعار إلا أن مجال الشك مازال مفتوحا لإمكانية أن يكون سلوك المتعاملين في السوق قد أفرز ضغوطات على أسعار النفط دفعتها نحو الارتفاع. والسبب في ذلك يمكن إيجاده في الفرق بين المستثمرين الماليين والمستثمرين التجاريين، لأن المستثمرين المالية يميلون للعمل بشكل أكثر تماسكا كمجموعة بهدف أخذ مواقع مهمة في الأسواق طويلة الأجل لأنها أقل حساسية لتقلبات الأسعار، كما تميل إلى تقبل المخاطر الآتية لأن مواقعهم في السوق غالبا ما تستند إلى ظروف الاقتصاد الكلي الدولية. علاوة على ذلك

فمنذ أن استحوذ المستثمرين الماليين على حوالي ثلث عدد العقود المفتوحة (open interest) في بورصة نايمكس أصبحت لقراراتهم إمكانية التأثير المباشر على اتجاهات الأسعار في السوق.

9- النتائج والتوصيات

على الرغم من الانخفاض في أسعار النفط إلى نحو \$50 للبرميل، فإن معظم التنبؤات تتوقع ارتفاع الأسعار مرة أخرى في المدى المتوسط والطويل. تشير النتائج المتحصل عليها، أن الأسباب وراء انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014 لا تعود بالضرورة إلى عامل الزيادة في إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، ولكن لعوامل أخرى تتعلق بالزيادة غير متوقعة في الإنتاج النفطي لعدد من المنتجين خارج الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الانخفاض المفاجئ للطلب وعدم رغبة العربية السعودية في مرافقة الزيادة في الإمدادات النفطية في الأسواق. على وجه الخصوص، تبين لنا أن حجم الارتفاع في الإمدادات من خارج الولايات المتحدة بلغ نحو 1.5 مليون برميل يوميا في الفترة الممتدة بين جوان وديسمبر 2014. لكن نظرا للأسعار المنخفضة حاليا وعدم اليقين حول حركة الأسعار في المستقبل، قد يؤدي إلى ركود الاستثمارات ومن ثم إمكانية تقلبات أسعار النفط مستقبلا.

كل هذه العوامل تشير إلى بقاء ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق النفط في المستقبل المنظور في ظل زيادة إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة. في حين تبقى بعض تقلبات أسعار النفط لا مفر منها بسبب خصائص وتعقيدات سوق النفط، وبالتالي ينبغي أن تكون للدول الأعضاء في الأوبك والوكالة الدولية للطاقة على حد سواء مصلحة قوية في تجنب التقلبات الحادة في الأسعار استنادا إلى التغييرات الهامة في تكييف برامج النفقات الاجتماعية والتنمية مع الواقع الجديد الذي يفرضه سوق النفط. من هنا يمكننا أن استعراض أهم التوصيات في هذا الإطار في ثلاث نقاط:

أولاً: إن زيادة الشفافية والمعلومات حول سوق النفط ينبغي أن تكون واحدة من المخاوف الأكثر إلحاحا لتلك الدول. في الماضي أدى عدم اليقين في سوق النفط إلى تشكيل واحدا من كبرى العقبات التي اعترضت التخطيط وزيادة الاستثمارات، كما يمكن أن يؤدي عدم اليقين أيضا إلى تنبؤات مبالغ فيها بشأن الأسعار في كلا الاتجاهين. ومن ثم فإن الحاجة إلى مزيد من المعلومات ستساعد في التوصل إلى فهم أفضل لحركات الأسعار وتأثير الأسواق المالية. أخيرا في عالم حيث الدول غير الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون تستحوذ على حصص متزايدة في السوق مقارنة بالفترات الماضية، فسيصبح من الضروري التوصل لفهم أفضل لعلاقة سياساتها بسلك السوق.

ثانيا: على الدول المنتجة والمستهلكة بذل المزيد من الجهود لتسهيل الاستثمار في زيادة قدرات عمليات الإنتاج، فمن دون إحداث استثمارات جديدة ستبقى الضغوط مستمرة على أسعار النفط نتيجة ضعف الإنتاج مقارنة مع النمو المتسارع للطلب. ولقد أوردت إحدى الدراسات "أن حوالي 7 مليون برميل يوميا يجب أن تضاف إلى القدرات الإنتاجية بحلول سنة 2015 إضافة إلى المشاريع التي يجري تنفيذها حاليا"، وبهدف الوصول إلى هذا التحدي تجدر الإشارة إلى أن 7 مليون برميل يوميا تساوي تقريبا مستوى صادرات المملكة العربية السعودية حاليا. إن معظم الطاقات الإنتاجية المتوقع إضافتها يتوقع أن تكون في دول أوبك كما أن الوصول إلى كثير من الحقول في عدد من الدول لا يزال مقيدا بسبب ندرة البترول وصعوبة الوصول إلى اكتشافات لحقول كبيرة فضلا عن القيود التي تفرضها بعض الدول على الاستثمارات النفطية، الأمر الذي سينعكس سلبا على آفاق الاستثمارات المستقبلية. ومن أجل تجنب نقص الاستثمارات وآثارها على الإنتاج لاحقا سيكون من المفيد إعلام الدول أن عمليات تقييد الاستثمارات النفطية ليست دائما تصب في مصلحتها، إذ يتعين محاولة إقناع الدول المنتجة أن البيئة المؤسسية تفضل تخصيص فعالا لرؤوس الأموال والاستثمارات من أجل توليد عائدات مستقرة بالمقارنة مع الظروف التي أنتجت ارتفاعا في الأسعار بسبب عدم مرونة عرض النفط".

ثالثا: على الرغم من أن آثار الأسواق المالية على أسعار النفط ما زالت قضية خلافية، فإن العمل على إعادة تنظيم سد الثغرات التي قد تسمح بالتلاعب بالسوق والبيانات النفطية المعتمدة لاتخاذ قرارات الاستثمار يبدو ضرورة. في الواقع أنه طالما أن التوقعات المستقبلية للأسواق لا تزال مفتوحة لكل الاحتمالات فإن ذلك ينبغي أن يكون أولوية قصوى بالنسبة للمشرعين للعمل في هذا الإطار، وفي نفس الوقت يجب أن لا تحد تلك الإصلاحات من مستويات السيولة في السوق أو تقييد عمليات التداول.

قائمة المراجع:

- 1- Leduc, S. and Sill, K.: 2015, Monetary policy, oil shocks, and TFP: Accounting for the decline in US volatility, Review of Economic Dynamics 10(4).
- 2- International Energy Agency: 2014, Medium-term oil market report, OECD, Paris.
- 3- Amenec Noel, "Oil Prices: the True Role of Speculation", EDHEC, Berlin, Germany, November 2008.
- 4- Michael W. Masters, "Testimony before the Committee on Homeland Security and Governmental Affairs", Institute for Energy Research, 2008.
- 5- Recession Shock: The Impact of the Economic and Financial Crisis on the Oil Market, Cambridge Energy Research Associates, UK, 2008.
- 6- BP, 'Statistical Review of World Energy 2008,2009, 2010', London: British Petroleum.
- 7- Yergin, Daniel, 'Oil at the Breaking Point', Testimony before the US Congress Joint Economic Committee, 25 June 2008.
- 8- Kathrin Hille, 'China's Diesel and Petrol Buying Spree Poised to End, FPCC Warns', Financial Times, 25 August 2008.
- 9- Wilson, Simon ;Labuzan, Ingrid « Le peak oil, une théorie sur le déclin ». Money week, 5 août 2010, n°94.
- 10- International Energy Agency, World Energy Outlook 2008, 2009, 2010.
- 11- Commodity Futures Trading Commission, "ITF Interim Report on Crude Oil", Washington, 2008.
- 12- International Energy Forum, 'Progress Report on the Outcome of the Jeddah Energy Meeting', 2008.

" الحقّ في الإعلام كحق أساسي من الجيل الثالث لحقوق الإنسان في عصر الثورة المعلوماتية" "الجزء الأول"

الأستاذة لاربي نوال

معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة

الدكتورة بن سعادة ليلي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة 08 ماي 1945 قالمة

الملخص:

سنتعرض فيما يلي الى توضيح مفهوم " الحق في الاعلام " الذي يعتبر من الحقوق الأساسية للإنسان لاسيما في عصر الثورة المعلوماتية.

اشتهر تصنيفه ضمن حقوق الانسان الجديدة او ما يعرف بالجيل الثالث من حقوق الانسان. الا ان كالأصعوبة تكمن في تعريفه بدقة والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم المشابهة، خاصة وأن الأغلبية تربطه بما هو بعيد كلّ البعد عنه: الصحافة وهيئاتها المختلفة المكتوبة، السمعية او السمعية البصرية، حيث يلتبس على الكثير الامر بشأنه.

لذلك سنتولى في الجزء الأول من هذه الدراسة ابراز مفهومه وتبيان الأهمية البالغة التي يتمتع بها الدور الذي يلعبه هذا الحق باعتباره وبلا منازع من أهم عوامل النموّ اليوم و أكبر دافع لتطور الافراد والمجتمعات وازدهارها، هذا بالإضافة الى كونه ضمان لفعالية حرية التعبير، وأحد الأعمدة لكل مجتمع ديمقراطي...

اما في الجزء الثاني فسنهتم بالتكريس الذي حضي به هذا الحق سواء على مستوى دولي او داخلي، حيث سنعمد الى المقارنة بين مختلف التشريعات والأنظمة لنحدّد ايّها كانت أكثر انتصارا له وماهي الآليات التي سمحت بذلك.

الكلمات الدالة: الحق في الإعلام، حقوق الانسان الجديدة، الثورة المعلوماتية، اتاحة المعلومات، اتاحة المعرفة، الجيل الثالث لحقوق الانسان.

Résumé :

Nous allons traiter dans cet article du « droit à l'information », droit fondamental des droits de l'homme et rameau de la liberté d'expression notamment à l'ère des TIC.

Très connu également comme étant parmi la nouvelle génération des droits de l'homme dite de « troisième génération »...

Le problème est que ce droit capital est très souvent confondu avec d'autres notions avec lequel il est souvent lié à tort : les médias ! En toutes ses formes, écrites, audio, ou audiovisuelle.

Pour cela on se préoccupera d'abord de donner une définition précise de ce droit, avant de passer ensuite à démontrer l'importance capitale qu'il occupe dans chaque société démocratique

المقدمة :

ان تطور نمط الحياة المعاصرة أدى الى بروز حاجات جديدة للإنسان، ربما كانت تبدو في الامس القريب - عند البعض - من الكماليات التي تريد فقط من الرفاهية لا غير، إلا أنها اليوم باتت تعدّ على رأس قائمة المستلزمات التي لا يمكن التنازل عنها أبداً، لاسيما لارتباط الحياة اليوم وتأثرها الكبير بالتكنولوجيا، حيث أصبح الحق في الاعلام وإتاحة المعرفة والثقافة مثلاً من اهم الحقوق التي تضمن ازدهار شخصية الانسان وتكفل له الاندماج في المجتمع و تقيه من العيش في جهل وعزلة .

والفرد بوصفه كائن في المجتمع الإنساني له الحق في الوصول والحصول على المعلومات أيّاً كانت طبيعتها و أنواعها، سواء تعلق الأمر بالمعلومة بمفهومها الضيق، أي تلك المعلومة الخاصة بالأخبار والأحداث اليومية أو ما يعرف " بمعلومات الساعة " ¹، أو "المعلومة العلمية" التي تخص شتى أنواع المعرفة كالمعلومات الفيزيائية، الطبية، التاريخية، الهندسية... الخ، وكذلك "المعلومة الثقافية " التي تشمل كل المعلومات المرتبطة بالفنون والفولكلور ووسائل الترفيه المختلفة خاصة الرياضية منها ² والتي تحوز على شعبية كبيرة، كالمعلومات المتعلقة بنتائج مباراة رياضية مثلاً. فالحق في الاعلام أو "الحق في معرفة كل المعلومات التي تهمني" بعبارة أكثر بساطة و سطحية، هو حق إنساني أصيل، لا يتحقق بشكله الكامل إلا إذا استطعنا الوصول إلى تحرير المعلومات والمعارف، مما فرض ويفرض عليها من قيود.

¹ information d'actualité .

² - Andé lukas, droit d'auteur et numérique, 1^{er} ed, Paris, France, Litec, 1998, p :180.

ولكن ماهو التعريف الدقيق للحق في الاعلام؟ وهل تم تكريسه والاعتراف به كحق من الحقوق الأساسية للإنسان عبر العالم؟

وسنقوم من خلال هذه الورقة البحثية أولاً بالتدقيق في إعطاء تعريف له وتبيان أهميته ثم في الجزء الثاني من الدراسة نتناول تكريسه تاريخياً سواء داخليا أو دولياً ...

أولاً: مفهوم الحق في الاعلام

يعتبر الحق في الإعلام مفهوماً قانونياً حديث نسبياً، إذ يبدو انه ظهر عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، بعدما تقطن الناس أن الإعلام وسيلة كبرى للمقاومة³ يكتسي أهمية قصوى باعتباره من المكونات الرئيسية لحقوق الإنسان التي تحمي وتطور الحياة الإنسانية. وقد تم تكريسه بمختلف الطرق وفي العديد من التشريعات الداخلية والدولية.

فعلى الصعيد الدولي مثلاً، كرسته كل من المادة التاسعة عشر (م.19) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بنصها:

" كل فرد له الحق في حرية الرأي والتعبير، الأمر الذي مفاده الحق في عدم الإزعاج بشأن آرائه **والحق في البحث، تلقي ونشر المعلومات والأفكار** مهما كانت طريقة التعبير، بدون أخذ الحدود بعين الاعتبار"⁴

ونفس محتوى المادة تقريباً وبصياغة جدّ مقارنة نجد المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فقرتها الثانية تنص على أنه: " لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها⁵ ونقلها إلى آخرين⁶ دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها..."⁷

³ - Guedj Alexis, La Protection des sources journalistiques 1^{ère} éd., Bruxelles, Belgique, Bruylant, 1998 ; p : 21.

⁴ - « Tout individu a droit à la liberté d'opinion et d'expression, ce qui implique le droit de ne pas être inquiété pour ses opinions et celui de chercher, de recevoir et de répandre, sans considérations de frontières, les informations et les idées par quelque moyen d'expression que ce soit. » .Art 19, Déclaration universelle des droits de l'homme (1948) .

⁵ (le droit à l'information) - أي الحق في المطالبة بالمعلومة والحصول عليها

⁶ (le droit d'informer) - والمقصود بـ: " نقل المعلومات " حرية التعبير

⁷ - ومباشرة عقب هذه الفقرة جاءت الفقرة الثالثة لوضع الحدود والقيود الكلاسيكية المعروفة على الحق في

الاعلام، مركزنا انه لا مجال لتطبيقها دون نص صريح في القانون:

فكلا الوثيقتين الدوليتين تربط بين حرية التعبير والحق في الاعلام، والتي تعبّران عنه بالحق في البحث او التماس المعلومات أي الحق في المطالبة بها وتلقيها.

و الحق في الاعلام هو حق واسع، يشمل ثلاثة مساحات عريضة، فيتجسد في المجال العلمي في المطالبة بالمعرفة العلمية عن طريق إتاحة شتى أنواع المعلومات مهما كان العلم المتعلقة به، فيكون ذلك في مجال التاريخ مثلا عن طريق فتح الأرشيفات والترخيص بالاطلاع علمختلف الوثائق والمستندات التي تحوي معلومات تسمح بتتوير المهتمين او حتى بمراجعة التاريخ الذي سبق وضعه من قبل، بالإضافة الى إتاحة كل المدونات المتعلقة بالتاريخ من كتب ومقالات ومخطوطات وغيرها...الخ

وتبدو مكانة الحق في الاعلام بالنسبة للمعلومات والمعارف العلمية جليّة بإلقائنا نظرة الى الوراء لنرى كيفية بناء المعارف البشرية، وكيف وأنها بنيت بالتراكم، فتعلّم الإنسان لما انتجه من سبقه من معارف هو الذي يتيح له أن ينتج إضافته الخاصة إلى المعرفة البشرية، وبدون هذا التراكم ليس هناك من سبيل لإضافة جديد إلى المعرفة البشرية إلا بمحاولة إعادة اختراع العجلة من جديد، و في هذا ما فيه من إهدار للموارد والوقت في إعادة اكتشاف و بناء ما تم اكتشافه و بنائه آنفا، مما يؤدي الى عرقة ازدهار وتقدّم المعرفة البشرية، بسبب حرمانها من الاستفادة مما انتجه السالفون من معارف و ما ارتكبه من أخطاء. و لعل أفضل من عبّر عن هذه الفكرة هو إسحق نيوتن عندما قال : " إذا كنت قد رأيت أبعد من غيري فذلك لأني اقف على أكتاف عمالقة "⁸ مشيرا الى العلماء الذين سبقوه. والعكس بالعكس، حيث أن ضياع معارف ومكتسبات هامة للإنسانية على مرّ العصور كان نتيجة لحجبها، كما حصل ذلك مثلا في مصر القديمة في ظل الحضارة الفرعونية، حيث برع كهنة الفراعنة في ذلك الوقت في الكيمياء وعلوم التحنيط، ووصلوا الى درجة كبيرة من التقدّم في هذا المجال، إلا أنهم فظّلوا حجب هذه المعرفة عن العالم حتى تكون ميزة لهم توفر لهم المكانة، السلطة والهيمنة. ومع مرور الزمن انهارت الحضارة الفرعونية وفقدت هذه المعرفة التي لم تصل إلينا في أي

" تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى

ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية :

(أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم،

(ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

⁸If I could see further, its only because I stand on the shoulders of giants

شكل. فلولا حجب هذه المعرفة وقصرها على طائفة الكهنة، فلربما كانت يد التطوير قد طالتها وعساها كانت عرفت تطبيقات كبيرة لها في الوقت المعاصر بما ينفع الإنسانية جمعاء.

ويتقارب مع الحق في الاعلام " العلمي " الحق في الاعلام " الشقافي " والذي مفاده اتاحة كل المعلومات المرتبطة بالفنون على اختلاف أنواعها، ووسائل الترفيه المتنوعة، وهي كل المعلومات المتعلقة مثلاً بمواقيت وأماكن إقامة التظاهرات الثقافية وبرامج المهرجانات والمعارض الفنية⁹، أو مواعيد ونتائج المقابلات الرياضية... وغيرها من النشاطات الثقافية¹⁰، والتي أضحت تعتبر كلها معلومات في غاية الأهمية أيضاً بالنسبة للإنسان المعاصر، الذي لم يعد يكتف بتلك الحاجيات الأساسية للإنسان البدائي من أكل ولباس ونوم، بل واصبح اكثر فأكثر مطالبة بكل ما يحقق له الرفاهية الفكرية¹¹ من جهة والترفيه أيضاً، بسبب كل تلك الضغوطات التي يعاني منها كل يوم زيادة¹².

أما بالنسبة للحق في الاعلام المتعلق بالمعلومات الخاصة بالأخبار والأحداث اليومية أو ما يعرف بمعلومات الساعة، فيجد تبريره في تلك الحاجة في الانسان في معرفة كل ما يدور حوله حتى يطمئن للعالم الذي يعيش فيه، وحتى يتمكن أيضاً من الاندماج ويكون عضواً فعالاً و عنصراً إيجابياً فيه لا العكس.

غير أننا لما نتكلم عن الحق في الإعلام فإننا لا نقصد بها بتاتا حرية الصحافة، سواء المكتوبة، المسموعة أو المرئية طبقاً للمفهوم الضيق للإعلام¹³، لأن الإعلام أوسع واشمل من الصحافة بكثير. وهذا أكبر خطأ ولبس يقع فيه أغلب الناس، بحصرهم للإعلام في الصحافة¹⁴ وكل ما تعلق بها من هيات بثّ وقنوات فضائية ومجالات وغيرها...

لأن المراد من " الإعلام " لما نتكلم عن:

– كمعرض لوحات زيتية لفنان شهير، عرض مسرحية أو عرض أولي لفيلم سينمائي جديد... الخ⁹

¹⁰ Bernard Boucher, Le droit inaliénable à l'information... culturelle, Urgences, num 11, 3e trimestre 1984, Québec, Canada

¹¹ – بل هناك من يذهب الى درجة القول بأن الرفاهية الفكرية تسمو على الرفاهية الاجتماعية او المادية.

¹² – بسبب كثرة العمل والاجهاد و التوتر وغيرها من الأمراض النفسية التي أصبحنا نجنيها جراء تعقيدات الحياة في السنوات الأخيرة.

¹³ - « les médias » .

¹⁴ – المكتوبة، السمعية او السمعية البصرية

" LE DROIT À L'INFORMATION " " الحق في الإعلام "

هو حق الشخص في المعرفة والدراسة والاطلاع والاستطلاع، أي حقه في الاستكشاف والاستجلاء والعرفان والبحث عن كل المعلومات التي تهّمه مهما كان نوعها أو طبيعتها، أي حقه في الحصول على المعلومات العلمية المختلفة التي يريدها: في التاريخ أو العلوم الطبيعية، في الاقتصاد، الإحصائيات... الخ، وأيضا حقه في الوصول إلى كلّ المعلومات الثقافية التي تهّمه: كتواريخ تنظيم التظاهرات المختلفة وأماكنها وكلّ المعلومات السياحية والمعلومات حول عادات وتقاليد منطقة معينة قبل السفر إليها مثلا.... الخ، بالإضافة إلى كل المعلومات الأخرى المتعلقة بالأخبار الجديدة وأخبار الساعة وكلّ ما يحدث في العالم مباشرة وأول بأول.

فالحق في الإعلام الذي هو امتداد قانوني لحرية الإعلام، التي مؤداها إزالة جميع العوائق التي تقف في وجه حرية الشخص في الوصول إلى كلّ المعلومات التي يريدها ويحتاجها عقله وفكره ليستتير، وحياته لتسهل وتيسر أكثر، قد أصبح اليوم يفرض نفسه كحاجة أساسية ومطلب حيوي لكلّ شخص في المجتمع. فالحق في الإعلام من الحقوق الجوهرية التي تعزز كرامة الإنسان، وتراعي خياراته ورغبته في المعرفة التي هي حق طبيعي لكل شخص، وتهيئ له ظروفًا أفضل للحياة على مختلف الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والتربوية.

فمثلا حقي في الاعلام كباحثة في القانون او حتى كمجرد مواطنة يفرض أن تتاح لي جميع القرارات الصادرة عن المحكمة العليا إذا ما احتجت التعرف على الاجتهاد القضائي الجزائري حول مسألة معينة. ومنعي من ذلك أو عرقلته بطريقة أو أخرى كعدم إتاحة هذه القرارات على الخطّ في الوقت المناسب حتى يطلع عليها كلّ مهتمّ وعند الحاجة مباشرة، يعتبر تعدّد على حقيّ في الاعلام، الذي هو من أقدس حقوق كإنسان.

وحق كل مواطن في الاعلام يفرض ان يتحصّل على كلّ المعلومات التي يريدها من الجهة الحائزة لها، كحقه مثلا في الحصول على احصائيات محددة من وزارة أو إدارة معينة، أو الحصول على المعلومات الطبية الكاملة التي يريدها من المستشفى الذي عولج فيه... الخ

وقد ذهب اتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات في الشؤون البيئية إلى أبعد من ذلك في مادتها الثانية، بنصها على قائمة من المعلومات التي يجب ان تكون متاحة للجميع، كالمعلومة

المتعلقة بحالة الهواء والغلاف الجوي، الماء والتربة¹⁵... الخ، كما تتيح الاتفاقية الأفراد إمكانية بل
وحق الوصول الى قواعد المعطيات البيئية¹⁶.

ويعتبر الحق في الإعلام الفرع الثاني لـ "حق الإعلام"،

اذ يتجزأ "حق الإعلام" "LE DROIT DE L'INFORMATION"¹⁷ الى قسمان رئيسيان:

الحق في إعلام¹⁸ (الغير)، وهو الذي يعكس موقفا ايجابيا إذ يمثل حق الفرد في التعبير وإعلام
الغير بأفكاره، فهو الذي يقدم للمجتمع. أي "حرية التعبير" بعبارة أخرى وكما اشتهرت تسميته.

و الحق في الإعلام¹⁹، الذي هو موضوع دراستنا، والذي يمثل الموقف السلبي ان صحَّ التعبير، لان
الفرد في هذه الحالة ينتظر من المجتمع أن يعطيه المعارف، فهو حق مطالبة بالمعلومات²⁰ من
الغير²¹.

¹⁵ - فلكي يكون لأي مجتمع القدرة على حماية بيئته يجب أن يكون حق المعرفة متاحاً للجميع وعلى جميع
المستويات. وترتكز مسؤولية المجتمع على وجود أفراد لديهم الوعي البيئي الكافي. و الدولة هي الضامن
لحصول المواطنين على الحق في المعرفة. وعند تسليح المواطن بالمعرفة يمكنه أن يكون المحفز لأي سعي
لتقليل التلوث واعتماد طرق إنتاج أنظف. حيث بيّنت التجارب السابقة في العديد من البلدان النامية
والمتطورة على حد سواء، وجود علاقة تناسبية بين حصول المواطنين على المعلومات وبين تمتعهم ببيئة
سليمة. أما في غياب المعلومات حول الملوثات المستعملة وما يترتب عنها في البيئة تتحول المناطق
المستهدفة إلى بيئة موبوءة. وفي هذا الإطار تزود قوانين حق الإطلاع على المعلومات للمواطنين أدوات
وشروطاً أساسية لحماية أنفسهم وبيئتهم.

ومن هذا المنطلق كان اجتماع لوزراء الدول الأوروبية عام 1998 تم إقرار إتفاقية Aarhus حول الحق
بالحصول على جميع المعلومات البيئية واسمها كاملاً "إتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات

¹⁶Perrine Canavaggio, vers un droit d'accès a l'information publique , les avancées récentes
des normes et des pratique, UNESCO, 2014 P :49

¹⁷ - أي بمعنى حرية الاعلام، وليس قانون الاعلام او الاتصال (والذي هو تخصص قانوني يهتم بدراسة
كل ما له علاقة بالمحتوى الإعلامي المبت للجمهور. من حيث دراسة أجهزة الاعلام، تنظيمها، مكوناتها،
وأیضا حقوق وواجبات كل ممارسي مهنة الصحافة كالصحافيين ووكالات الانباء، والمسؤولية المدنية
والجنائية للناشرين، بالإضافة الى اهتمامه بتكريس حرية التعبير والحق في الاعلام تطبيقاً لنصوص المواثيق
الدولية في المجال)، ولمزيد من التفاصيل حول الموضوع ارجع الى:

Emanuel Derieux, Droit des média :Droit français, européen et international, éd. L.G.D.J.,
coll. Manuel., Paris, France 2008, p.29-36 et 53-68.

¹⁸ - Le droit d'information = le droit d'informer les autres

¹⁹ - droit à l'information= le droit à s'informer et d'avoir accès à l'information

فالحق في الاعلام هو المطالبة بحقي في أن أعلم وأعرف وأن أكون على دراية بكل ما يهمني من الأمور والمعارف والعلوم أي كل المعلومات مهما كانت طبيعتها وانواعها، حتى ينتور عقلي وأتمكن من المشاركة في الحياة السياسية، الاقتصادية، الفكرية والعلمية... دون أي عائق مهما كانت طبيعته مادي²² أو قانوني²³.

فالإنسان تسكنه دوما تلك الحاجة في التعبير وإرادة معرفة ما عبر عنه غيره، ولهذا يجب أن يتاح لكل إنسان بالإضافة الى الحق في " إعلام " غيره²⁴ الحق في " الإعلام " لنفسه²⁵. كتكريس شامل لحقّ الإعلام²⁶ بشقيّه، اذلا يعقل التفكير فقط في إنشاء المعلومات والمعارف، دون الاهتمام والسعي لنشرها واتاحتها للغير.²⁷

ويتطلب التكريس الفعلي للحقّ في الإعلام توفير كل الوسائل اللازمة لممارسته ودون أي اقصاء لشريحة دون أخرى، لأن كل مواطن له الحق في الوصول الى كافة مصادر المعلومات مهما كانت طبيعتها أو أنواعها، كحق من الحقوق الأساسية للإنسان التي لا يمكن أن تكون حكرا على طبقة أو فئة دون أخرى²⁸ لأنه وببساطة لا يمكن أن تتسدد حياة الأفراد دون ذلك الوميض الذي ينور العقول ويجدد الأفكار عن طريق اتاحة المعرفة: الحق في الاعلام.

- ولهذا اعتبره بعض الفقهاء بالحق الشخصي.²⁰

²¹ --Auby Jean-Marie, Ducos-Ader Robert, Droit de l'information, 2^{ème} éd., Paris, France, Dalloz, 1982.

²² - مالي أو جسمي كالاعاقة الجسدية.

²³ - **Henri Maler , Le droit à l'information, ses conditions et ses conséquences, acrimed, Octobre 2014, consultable sur/ <http://www.acrimed.org/Le-droit-a-l-information-ses-conditions-et-ses-consequences>**

²⁴ - le droit d'informer autrui (le droit d'information)

²⁵ - le droit à s'informer (le droit à l'information)

²⁶ - le droit de l'information

²⁷ - ESTELA Morales ; le droit à l'information et les politiques d'information en Amerique Latine, Conférence tenue lors de la 65^{ème} conférence générale d'IFLA, Bankok, Thailand, 20-28/08/1999.

- فلا يعقل مثلاً أن يكون الحق في الاعلام حق لا يتمتع به الآ الصحافيين لاسيما وأن هدفهم الرئيسي²⁸ هو تحقيق الربح. وهذا ما حاول توضيحه فوجيل قاستون بقوله " ان الحق في الاعلام مطلب جماعي يستدعي تساوي الجميع في فرص الوصول وإتاحة المعلومات والآ تحوّل هذا الحق الى "امتياز" تحتكره فئة دون البقية... ارجع الى:

Fogel Gaston, le nouveau droit de la presse, éditions Promoculture, Luxembourg, 2004

ويرى الأستاذ بيار ترودل أنه مثلما تعبّر كلمة « الحق » عن إقرار سلطات معينة لشخص ما وفي نفس الوقت ترتيب التزامات على آخرين، فإنّ نفس الشيء ينطبق على الحقّ في الاعلام، اللهم إلاّ إذا أردنا ان يبق الأمر مجرد شعار يهتف به في بعض المناسبات، اذ يجب إضافة الى الاعتراف بحقوق لطالبي المعلومة، إقرار مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق حائزي المعلومات.²⁹

ومن الناحية اللغوية مصطلح الإعلام: مشتق من العلم، فنقول علم علما واعلاما أي بمعنى **الفعل المؤدي الى العلم**، فالمراد بالإعلام الإخبار والإنباء والتعريف .

فنقول أعلم أعلم، إعلامًا، فهو مُعلم، والمفعول مُعلم، أعلمه الأمر و أعلمه بالأمر اي أخبره به وعرفه إياه، أطلع عليه وأعلمه بما حدث، لقوله تعالى: "سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا أَعْلَمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ"³⁰ وحسب المثل العربي: " الخيل أعلم بفرسانها " الذي يُضرب في الاستعانة بمن عرف الأمور على حقيقتها فكان خبيراً بها.

اما من الناحية الاصطلاحية، فيعرف هذا الحق الأستاذ " كلود جون دوفيريو "³¹ بقوله بان: " **الحق في الإعلام هو الحق الطبيعي والأساسي للفرد في معرفة والتعريف بكل ما يحدث و ما يهمه معرفته** " ³²

حيث يعتبر الأستاذ دوفيريو ان الحق في الإعلام من الحقوق الطبيعية الملازمة لصفة الإنسان، التي لا يمكنه البتة العيش بدونها، تماما كما لا يستطيع العيش بدون الماء، الهواء، أو الحرية ... والملاحظ أيضا أن الأستاذ دوفيريو قد اقحم في تعريفه هذا، الحق في اعلام الغير الى جانب الحق في الإعلام، وكأنه يحاول أن يظهر ان الحق في اعلام الغير هو بدوره تكريس للحق في الاعلام، مادامت النتيجة في نهاية الأمر واحدة وهي تحرير للمعلومات والمعارف واتاحتها لكل من هو بحاجة اليها.³³

²⁹ - Pierre Trudel, Réflexion pour une approche critique de la notion de droit à l'information en droit international, Les Cahiers de droit, Volume 23, numéro 4, 1982, p:852

³⁰ - الآية 32 من سورة البقرة

³¹ - أحد عمالقة الفقه القانوني بكندا، والذي كرّس حياته لدراسة الحق في الاعلام والمناضلة من أجل تجسيده على جميع الأصعدة في دولة كندا.

³² Claude Jean Devirieux; manifeste pour le droit à l'information de la manipulation à la législation ; Presses de l'Université du Québec;2009; p: 51

³³ Claude Jean Devirieux, op cit, p:50

أما الأستاذ كريستوف جيجار فيعرف الحق في الاعلام بأنه " عبارة عن تلك الحرية السلبية في الحصول على المعلومة الموجودة، بالإضافة الى حق إيجابي في البحث عن المعلومة الموضوعية والمفيدة، وذلك باستعمال كل المصادر الموجودة"³⁴

فالأستاذ رفض ان يرى في الحق في الاعلام مجرد حرية يستفيد منها الأشخاص بطريقة سلبية عن طريق انتظار أن يمنحهم الغير المعلومات التي يحتاجون اليها في إطار عملية مطالبة ومنح، بل يعتبر أن هذا الحق يمارس في الحقيقة أيضا بطريقة إيجابية عن طريق البحث عن المعلومات وتقصيها³⁵ باستغلال كل الوسائل المتاحة والممكنة³⁶.

كما يضيف الأستاذ جيجار بأنه " اذا كانت حرية التعبير تركز إمكانية التعبير عن الآراء والأفكار، فالحق في الاعلام مفاده إتاحة فرصة الحصول على هذه الأخيرة، وإمكانية الوصول الى كل مصادر المعلومات أيا كانت"³⁷

وهو بذلك يقوم بتفسير الأمر بنقيضه، موضحا بأنه إذا كانت حرية التعبير تقيد حرية ابداء الأفكار والطوايا فان الحق في الاعلام في المقابل يمثل الحق في الوصول الى هذه الأفكار أو المعلومات أيا كان منبعها، جامعا بهذا التفسير حق الاعلام بشقيه .

فالحق في الإعلام هو في نهاية المطاف وبعبارات في غاية البساطة، كل نشاط يؤدي إلى نقل أفكار أو وقائع أو معلومات لمعارف الجمهور وذلك بأي وسيلة كانت: كتاب، عرض مسرحي، لوحة زيتية، خطاب سياسي، حصّة تلفزيونية، إذاعة، جريدة، موقع انترنت، لافتة إشهار، فونوغراف، فيديو غرام، قرص مضغوط، بنك معلومات... الخ مما يؤدي كنتيجة لتغيير وتبديل معارف الشخص وتوليد ردود أفعال مختلفة ومستجدة لديه، كمواقف أو قرارات معينة، أفكار جديدة، معارف وخبرات حديثة... الخ، فتكون في هذه الحالة عملية انتقال المعلومات من المعلم إلى المعلم الذي يتلقى المعلومة مما يؤدي إلى تطوير معارفه، وهنا يلتقي الحق في الإعلام أو الإعلام بصفة أعم مع العلم، المعرفة، التربية والثقافة.

³⁴ Christophe Geiger, droit d'auteur et droit du public à l'information, approche de droit comparé, LITEC, paris, France, 2004, p : 135.

³⁵ Voir aussi Jean-Christophe GALLOUX, l'exclusivité de télédiffusion des événements face au droit du publique à l'information , JCP 1997 , I, 4046, p.376

³⁶ - وسائل متعددة كالمكتبة ، دور الأرشيف ، شبكة الانترنت، الادارات العمومية المختلفة... الخ

³⁷³⁷ Christophe Geiger, op cit, p : 136.

وهناك من الفقهاء³⁸ من ذهب الى أبعد من ذلك في تعريفه للحق في الاعلام، اذ يعتبر أن الحق في الاعلام في الوقت المعاصر لم يعد يعتبر مجرد حرية أو حق من حقوق الانسان، بل اضحى من الحقوق الشخصية التي يتمتع بها كلّ شخص في مواجهة الغير³⁹.

وقد تطور مفهوم الحق في الإعلام ليتخذ شكل " المنفعة العمومية " وأحد أشكال " الانتفاع من الديمقراطية " الى جانب كونه من أقدس حقوق الإنسان في العالم. وهذا ما أكد عليه التصريح بالمبادئ المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات⁴⁰، الذي أكد على ضرورة: " التصدي للامساواة في النفاذ إلى المعلومات ووسائل الاتصال سواء اللامساواة المترتبة الفجوة الرقمية بين الشمال والجنوب والتفاوت المستمر بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدماً، أو اللامساواة الموجودة داخل نفس المجتمعات عبر التباين في توزيع التكنولوجيا من فئة لأخرى. والطموح لقيام مجتمع يستطيع فيه كل فرد استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها، ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم." أي ضرورة استغلال التكنولوجيا لتكريس فعلي وشامل للحق في الاعلام لا العكس، كما سنرى ذلك فيما بعد.

ولهذا ارتأينا أن نعرّف الحق في الاعلام بأنه: " تلك الصلاحيات القانونية التي تمنح للأفراد الحق في البحث والتحصّل والتوصّل للمعلومات والأفكار مهما كان نوعها، طبيعتها أو مصدرها". فالحق في الإعلام هو الطريق والوسيلة للحصول على المعلومات والتوصّل للمعرفة وتسهيل الإلمام بمكونات الواقع وتأمين مقدرة اكتشاف الحاضر والتعامل معه ودقة التنبؤ بالمستقبل، بالإضافة الى تدعيم عوامل النمو العلمية، الفنية والمادية للأفراد بصفة خاصة والمجتمعات بصفة عامة.

كما لا يفوتنا ان نشير الى ما وصلت اليه المحكمة الدولية لحقوق الانسان في قرار لها⁴¹ بشأن الطبيعة الخاصة والمزدوجة للحق في الاعلام، حيث بينت المحكمة ان هذا الحق هو عبارة عن حق "فردى" من جهة، وهو حق الفرد في الحصول على المعلومات التي يحتاجها، و "جماعى" لأنه يمثل

³⁸François Terré, l'information ? des libertés aux droits subjectifs, L'Égipresse 1995, p22

³⁹ - حق مطالبة بالمعلومات والمعرفة التي تكون عند الغير

⁴⁰Déclaration des principes du sommet mondial sur la société de l'information Genève, 10 - 12 décembre 2003

⁴¹ - قرار 85-5 الصادر عن المحكمة الدولية لحقوق الانسان، لمزيد من التفاصيل ارجع الى:

Frédérique Brocal Von Plauen, le droit à l'information en France, thèse de doctorat, faculté de droit et de sciences politiques, université de Lyon 2, 2004, p : 26

"المصلحة العامة" في نفس الوقت... عن طريق ارتباطه بالمثل العليا للديموقراطية التي تتطلب حرية انسياب المعلومات وتدققا عريضا لها وعلى أوسع نطاق .

وهناك من الفقهاء من يعيب على الحق في الاعلام انه مفهوم لم تتضح معالمه بعد⁴²، غير ان البعض الآخر⁴³ يرى أن التشكيك في هذا الحق بهذه الحجة غير مقنع بتاتا، لأنه حتى وان كان تطبيق "الحق في الاعلام" حديث في مجال حقوق المؤلف، فانه قد أصبح تطبيقا ساريا وشائعا بالنسبة للقضاء، للحد من بعض الحقوق كحقوق الشخصية وبالأخص الحق في الصورة والحق في الحياة الخاصة، او للحد أيضا من حقوق المؤلف أو حقوق أخرى⁴⁴. زد على هذا فمجال حقوق المؤلف لا يخلو والى غاية اليوم من عدة مفاهيم مرنة، كالحق المعنوي الذي تم تطوير مفهومه من طرف القضاء واستغرق رسم ملامحه أقلاما كثيرة ووقتا طويلا، ونفس الشيء، إن لم نقل أكثر بالنسبة لمفهوم "الأصالة" الذي أسال ومازال، حبرا كبيرا من طرف الفقهاء والقضاء لاسيما فيما يتعلق ببعض المصنفات الخاصة ببرامج الاعلام الآلي والمصنفات الرقمية.⁴⁵

فلا يعقل ان يرفض أي مفهوم لمجرد ان ملامحه لم تحدّد بدقة بعد⁴⁶، لان ذلك الأمر متروك لفعل الزمن واجتهاد القضاء والفقهاء المضطلعين في المجال.

⁴² Voir dans ce sens :

André Lucas et H-J Lucas, traité de propriété littéraire et artistique, 4^{em} ed, Lexis Nexis, 2012, PARIS France n : 295

- Lucas André, Propriété littéraire et artistique, 2^{ème} éd., Paris, France, Dalloz, 2000, n : 357

⁴³ - Christophe Geiger, op cit, p : 135.

⁴⁴ - فمثلا حماية الحياة الخاصة أيضا يؤدي الى تقييد للحق في الاعلام والحق في اناقة المعلومات

وهذا ما تم تأكيده صراحة في قرار صادر عن محكمة النقض الفرنسية بتاريخ 3 نوفمبر 2016

في واقعة الشركة التي تم اقتحام الخادم (SERVEUR) الخاص بها من طرف شركة منافسة " ان عناوين بروتوكول الانترنت، التي تسمح بالتعرف على الأشخاص بطريقة غير مباشرة -تعتبر معطيات شخصية، وهو نفس الاتجاه انتهجته محكمة الاتحاد الأوروبي في قرار سبقه بأيام فقط، بتاريخ: 19 أكتوبر 2016، بعد اخطارها من المحكمة الفدرالية الألمانية لمعرفة ما اذا كان مسموحا لأصحاب مواقع الانترنت جمع معطيات خاصة بمتصفح الموقع لضمان السير الحسن لهذا الموقع ام لا.

⁴⁵ Christophe Geiger, op cit, p : 135.

⁴⁶ Pascal Kamina, « Un point sur le droit d'auteur et l'article 10 de la Convention EDH », LEGICOM, 2004/1, N° 30, p. 88-94.

وستتولى فيما يلي توضيح الأهمية العظمى التي يكتسبها الحق في الإعلام، لاسيما في العصر الراهن مع التطورات الرهيبة التي لم يشهد لها مثيل من قبل في مجال الاعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات ..

ثانيا : الأهمية الكبرى للحق في الاعلام

" كم هو رائع للحاكم بأن يبين بأنه على علم بكل شيء..."

مقولة شهيرة للملك لويس الرابع عشر تبين العلاقة الكبيرة - وفي كل الازمنة - بين المعلومة والسلطة⁴⁷ وبأن من يملك " المعلومة" هو دوما من يملك النفوذ والسيطرة،

هذه النظرية التنبؤية التي ما فتأت تتأكد يوما بعد يوم، حيث تزايدت أهمية المعلومات عبر مراحل تاريخية متتالية بصورة مطردة ارتباطا بما تحدثه من آثار عميقة في توسيع المعرفة الإنسانية وتنمية وعي الفرد وإدراكه لما يحيط به من ظواهر ومتغيرات مختلفة، فالمعلومات تكتسب أهميتها من الدور الذي تمثله في تزويد الإنسان بما يحتاج إليه من معارف يستمد منها تقديراته وتصوراتها لما يتطلب منه القيام به فالمعلومة ضالة الشخص وهي الشيء الجديد الذي يضاف إلى مخزون الإنسان الفكري، المعرفي والعلمي.

فأهمية الحق في الاعلام ما لبثت تتزايد مع تطوّر تقنيات ووسائل نشر المعلومات من جهة، ومع تطور مفهوم الديمقراطية من جهة أخرى، حيث أصبح المواطن يعلب دورا نشيطا عن طريق المشاركة في الحوار العام السياسي.

فالمفهوم الحديث والعصري للمواطن جعله يشارك في الحياة السياسية، الثقافية والعلمية، ولذلك يفترض بطبيعة الحال، ان يتاح له أكبر قدر من المعلومات⁴⁸.

ويمكن للإنسان الحصول على المعلومات من مصادر مختلفة، فبعض الناس يحصلون على المعلومة من قراءة الكتب و المجالات المتخصصة، وآخرون يحصلون عليها من سماع محاضرة علمية أو خطبة دينية مثلا، أو عن طريق مشاهدة فيلم وثائقي أو تلقّي تكويناً مهنيّاً وغيرها من الطرق والوسائل التي لاتعدّ ولا تحصى، وجميع الناس على اختلاف ثقافتهم وتخصّصاتهم المعرفيّة، بحاجة إلى المعلومة، ويستوي الحال سواء تعلّق الأمر بالفلاح البسيط الذي يزرع أرضه وتهمه معلومات مبدئية متعلقة بالأحوال الجوية أو آخر تقنيات الريّ المستعملة، إلى العالم في مجال

⁴⁷ Christophe Geiger, op cit, p : 01.

⁴⁸ Christophe Geiger, op cit, p:36.

الدوائر المتكاملة الذي يبحث عن تلك المعلومات الدقيقة المتصلة بآخر ما توصل اليه العلم في مجال اختراع وتطوير الأجهزة النيقة الحساسة.

لاسيما في الوقت المعاصر، حيث أضحت " المعلومة" وبحق، مع فجر الألفية الجديدة، من أثنى الأشياء والقيم في عصرنا، إذ أضحت تشكل عاملا أساسيا، مستقلا بذاته، يضاهي غيره كالطاقة والمواد الأولية في أهميته البالغة. لاسيما في السنوات الأخيرة، بدخول نظام الإعلام الآلي والوسائل الحديثة للإعلام والاتصال: كقواعد المعطيات، المتعددات الأوساط، شبكة الانترنت... والتي يسرت وبصورة مذهلة انتقال هذه المعلومات وانتشارها.

ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، كان قطاع الإعلام في سنة 1967 . الذي يشمل كل من الصناعات التي تهتم بمعالجة، بث وتوزيع المعلومات (تلفزة، إذاعة، صحافة مكتوبة...)، هيئات البحث و تنسيق المعلومات (الإشهار، البنوك، التأمين...)، بالإضافة إلى نشاطات إنتاج المعارف (مخابر البحث، شركات الاستشارات...) . لا يشكّل سوى 21.9 % من المنتج الوطني الصافي و 22.9 % من المدخول الوطني الإجمالي، اليوم نرى أن هذا القطاع يشغل أكثر من 50 % من اليد العاملة، مقابل 25 % للقطاع الصناعي و 03 % فقط للزراعي.

وحسب دراسة أنجزت حول الاتحاد الأوروبي، فانه مع حلول الألفية الجديدة حوالي 80 % من مناصب الشغل تكون مرتبطة بتكنولوجيا الإعلام⁴⁹.

والتجربة اليابانية أيضا خير شاهد على هذا، فبفضل إدراكهم لأهمية المعلومة وحرصهم على اكتسابها والاستفادة منها أصبحت الصناعة اليابانية من أفضل الصناعات في العالم وتقدّم الاقتصاد الياباني بصورة استعراضية وباهرة. فالكل مدرك اليوم لأهمية المعلومة وقدرتها على تطوير الإنسان والمجتمعات. لاسيما بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر التي هي بحاجة ماسة الى التزوّد بكل ما منشأه ان يؤدي بها الى الازدهار واللاحاق بالركب.

فالיום أصبحنا نتحدث عن "ثورة المعلومات"، بما يشهده عصرنا من نمو سريع لحجم وكمية المعلومات، فنحن في حقبة من تاريخ البشرية حلّ فيها امتلاك المعلومات ونشرها محلّ الممكنة والتصنيع، باعتبارهما قوة محرّكة للمجتمع. فثورة المعلومات تختلف عن سابقتها الزراعية والصناعية اللّتان كانتا تتصلان بأشياء ملموسة، بالأرض والآلة. الحديد والبترو...
 اللّتان كانتا تتصلان بأشياء ملموسة، بالأرض والآلة. الحديد والبترو...

⁴⁹Carpentier.M, le marché unique et le déficit des technologies de l'information, Europe et information déc.1988.n=13.p17. In Bertrand André, le droit d'auteur et les droits voisins, 2ème ed, paris, France, Dalloz, 1999, p.501.

ويعُدُّ بالفعل أثر الثورة الحاسوبية ثورياً لأن ظهورها ونجاحها كان سريع جداً و سرعتها ودقتها أحدثتا تغييراً في طرق معالجة المعلومات وتخزينها ونقلها بصفة جذرية .

وهذا مهما كان مجال المعلومة، فقد تكون متعلقة بالميدان الاجتماعي، الثقافي أو الاقتصادي وحتى السياسي أين يمكن أن تكون ذات خطورة معتبرة. ويكفي أن نذكر في هذا بأعمال الجوسسة إبان الحرب الباردة بين القطبين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكيف كان لانتقال المعلومات وحوزتها من أثر عظيم على مصير شعوب بأكملها، حيث شكلت المعلومة وسيلة قوة وضغط في يد الدول الكبرى وبات حائز المعلومة هو الأقوى. فالمعلومة سلاح، سلطة، حتى هناك من يقول بان الإعلام أضحي سلطة رابعة بعد السلطات التشريعية، القضائية والتنفيذية⁵⁰.

فالمعلومات أخذت في الوقت الحاضر دوراً أكثر عمقاً وشمولية واكتسبت بفعل ذلك قدراً يفوق كثيراً ما كانت تمثله من أهمية فيما مضى، فلقد أدى اندماج تكنولوجيا الاتصالات مع تكنولوجيا الحاسوب إلى إحداث تغير جذري في مجال المعلوماتية لم يكن مسبوقة في التاريخ بكامله، وغدت المعلومات بتكنولوجيتها ونظمها صناعة العصر الرائدة و ثروته المتميزة الفذة والتي تمكّن من يمتلكها من امتلاك زمام التطور، اذ لم تعد المعلومات محصورة في حدود الرصد المعرفي للظواهر والمتغيرات وحركة التطور التاريخي وتنمية المعرفة الإنسانية فقط، بل أصبحت إضافة إلى ذلك أداة فعالة يعتمد عليها في إدارة تشكيل الحاضر ورسم صورة المستقبل، و لهذا صار بوسعنا القول وبدون تردد أن ما يجري في الواقع الراهن هو تحول نحو بناء المجتمع المعلوماتي في عالم يعيش عصر المعلومات⁵¹.

ويوضّح الجدول التالي بجلاء كيف أن المعلومات أصبحت قيمة اقتصادية بكل معاني الكلمة، حيث أن الصدارة باتت تحتلها الشركات التي يرتبط نشاطها بتكنولوجيا الإعلام والاتصال مثل شركة « آبل » و « غوغل » و « فايسبوك » على حساب كبرى الشركات البترولية مثل « إكسن موبايل » أو عمالقة الصناعة الدوائية مثل « نوفارتيس » وغيرها.

⁵⁰ Azouz Kardoun, Les transferts de technologie vers les payes en voies de développement. Aspect juridiques et institutionnels, 1^{ère} éd., Alger(Ben Aknoun), Algérie, OPU, 1991, p :216

⁵¹ - أحمد الكردي، أهمية المعلومة ودورها في اتخاذ القرار، كنانة أونلاين: شبكات المعرفة المجتمعية، 8

ديسمبر 2010، على الرابط التالي: <http://kenanaonline.com/users/ahmedkordy/posts/196518>

الشركة	القيمة الاقتصادية بمليار / الدولار
1 APPLE	610
2 ALPHABET(Google)	520
3 Microsoft	450
4 BERKSHIRE HATHWAY (IBM, INTEL, YAHOO...)	350
5 Exxon Mobil	340
6 Facebook	325
7 Jhonson & Jhonson	300
8 Amazon	280
9 Novartis	200

ولهذا يعتبر الحق في الاعلام وبلا منازع من أهم عوامل النمو اليوم و أكبر دافع لتطور الافراد والمجتمعات وازدهارها ⁵²، هذا بالإضافة الى كونه ضمان لفعالية حرية التعبير، وأحد الأعمدة لكل مجتمع ديموقراطي، فهو ذي أهمية أساسية للسير الديموقراطي لدولة القانون، مادام يشكل أساسا لحرية الاتصال، بحيث تكون حرية التعبير فاقدة لكل معنى اذا لم يستند الجمهور من المعلومات بطريقة فعلية، وقد أكد المجلس الدستوري لكارلسروه بألمانيا، والتي تعتبر من اكثر الدول ⁵³ تكريسا للحق في الاعلام، على الدور الأساسي الذي يلعبه هذا الحق بتصريحه: " حتى يتمكن المواطن من اتخاذ قرارات سياسية، يجب تمكينه من كل عناصر القرار، المعلومة بأوسع مدلولها " فالمواطن ليتبلور لديه رأي حرّ يجب ان يكون متمكنا من الوصول الى كل المعلومات والبيانات التي تشكل قناعاته الذاتية.

فالحق في الاعلام يعتبر أيضا وبلا منازع من الضروريات التي لا يمكن الاستغناء عنها من اجل المشاركة في الحكم وممارسة الرقابة على السلطة، مادام إتاحة المعلومات وتوفيرها يخلق جوا من الشفافية ويسمح بمشاركة أكبر قدر من المواطنين في الحياة السياسية، وهذا ما جعل العديد من المختصين في مجال حقوق الانسان يتحدثون عن " حقوق الانسان لصنع المجتمع"، معتبرين أن الحق في الإعلام من ضمن أهم حقوق الانسان التي تدخل في هذه الطائفة ⁵⁴.

⁵² - Direction générale des droits de l'homme et des affaires juridiques, droit d'auteur et droits de l'homme, rapport préparé par le groupe de spécialistes sur les droits de l'homme dans la société de l'information, conseil de l'europe, juin 2009

⁵³ — حيث تعتبر كل من ألمانيا و كندا أكثر الدول اهتماما وتكريسا للحق في الاعلام في العالم

⁵⁴ Brahim Brahimi, Le droit à l'information à l'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence, édition SAEC – Liberté, Alger, 2002, page : 87-88 :

ويعتبر الأستاذ " دوفيريو " أن الحق في الاعلام يعتبر من الحاجيات الأساسية لكلّ انسان، فهو يشكّل حاجة بيولوجية، مادام كل ما يدخل العقل من غير الدمّ هو من المعلومات، كتعبير رائع من طرفه يبين أهمية المعلومة كغذاء للعقل والفكر الإنساني.

وحاجة بسلوكولوجية في نفس الوقت، اذ أن الجهل يؤلّد القلق و الخوف من المستقبل لى الانسان، الذي يصبح أكثر عرضة لتصديق الخرافات والتكهنات. وعلى العكس من ذلك فان المعلومة والمعرفة توفرّ الراحة النفسية، السكن والطمانينة.

وحاجة اقتصادية أيضا، لان العمل الذي هو وسيلة الكسب يرتكز أولا وقبل كل شيء حول مجموعة من المعلومات تسمع بمعرفة طريقة العمل ووسائل ذلك من آلات وكيفية استعمالها، فالمعلومة هي أول " مادة أولية" في الاقتصاد الإنساني.

وحاجة سياسية كذلك، لان المعلومة وسيلة كبيرة للسيطرة على الحكم من جهة ووسيلة أيضا لمشاركة المواطنين في الحياة السياسية.⁵⁵

فالحقّ في الاعلام يسمح بتطوّر الأفراد والمجتمعات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، وبالمقابل لا تعرف المجتمعات التي تعيش وسط تعتيم وتقييد وكبح للحق في الاعلام ازدهارا ولا تقدما. وهذا ما أكدّه الأستاذ عبيد حسين⁵⁶ بقوله أن: " الحق في الاعلام ليس حق متفرّع عن حرية الفكر والتعبير وانما هو حق بذاته، يعتمد عليه كل مجتمع ديموقراطي حرّ،...فهو حق أساسي للتنمية " ⁵⁷.

ونجد " برنامج الأمم المتحدة الإنمائي " PNUD " من الذين يربطون الحقّ في الاعلام بالتنمية بنصه على أن " تكريس حرية التعبير وإتاحة المعلومات شرط أساسي لضمان مشاركة فعلية للشعوب في مجتمع ديموقراطي والسّماح للفقراء بالمشاركة والتأثير على الحكومات لتحقيق التنمية المحلية والوطنية"

فنحن نعيش في عصر أحوج ما يكون فيه الانسان الى تكريس فعلي لحقه في الاعلام، حيث صار الانسان بحاجة الى المعلومة والمعرفة في عالم هو اليوم أكثر تعقيدا ويواجه فيه المرء كل يوم تحديات وأخطار جديدة، فالاعتماد شبه الكلي على التكنولوجيا والتي صارت أكثر تعقيدا وغزوا

⁵⁵ Claude Jean Devirieux, op cit, p :17

⁵⁶ - الأستاذ عبيد حسين مقرر بالأمم المتحدة بشأن حرية الرأي والتعبير

⁵⁷ - كردّ على كل من يقول بأن الحقّ في الاعلام هو حقّ متفرّع ومرتبّط بحرية التعبير، أو حتى مجرد

مرادف بصياغة أخرى، أنظر في هذا:

Pierre Trudel, Réflexion pour une approche critique de la notion de droit à l'information en droit international, Les Cahiers de droit, Volume 23, numéro 4, 1982, p:848

لحياتنا اليومية، بالإضافة الى القوانين و الأنظمة التي أصبحت أكثر عددا واکراها على المخاطبين بها، والسلطات العامة التي باتت أكثر مطالبة وصرامة على شعوبها، وغيرها من العوامل التي تجعلنا بحاجة وفاقه وعوز الى المعلومات في مختلف الميادين، أكثر من أي وقت مضى.

فالإنسان اليوم بحاجة الى المعلومات حتى يطمئن وتكون له نظرة على المستقبل، فهو مثلا بحاجة الى المعلومات في مجال البورصة واستثمار الأموال بسبب الأزمات المالية المتتالية في العالم والمهددة بانهيار الاقتصاد العالمي والمخاوف التي يثيرها، وباجة الى المعلومات في مجال المناخ والبيئة بفعل التغيرات المناخية الخطيرة التي يشهدها عصرنا، وباجة الى المعلومات في المجال الجيوسياسي والعلاقات الدولية في إطار ما يحدث في العالم من نزاعات و ثورات متعدية العواقب.

كما ان الإنسان المعاصر أصبح أكثر مطالبة والحاحا على حقه في الاعلام، فأصبح يهتم لمعرفة مكونات الأطعمة التي تعرض عليه قبل اقتناءها، كما يريد معرفة كيفية معالجة المياه التي يشربها، ويود أيضا ان يكون مطلعاً على كل الآثار الجانبية التي يسببها الدواء الذي يوصف له. وما علينا الا ان نتأمل ضائقة ومحنة الناس اللذين - بسبب السنّ، المرض أو اختلاف اللّغة - لم يعد بمقدورهم البقاء على اطلاع على المعلومات المختلفة، لنتيقن من أن الحق في الإعلام هو بالفعل حق فطري وطبيعي لكل انسان، يعاني كثيرا اذا حرم منه.

وفي هذا يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز " قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ".⁵⁸ لتبيان الفرق الكبير بين من يعلم ومن لا يعلم الأشياء وحتى نلمس القيمة التي تمثلها المعلومات في حياة جميع الناس، حيث تتفتح شخصية الإنسان بها على الآفاق الرحبة في الحياة، بأسرارها العميقة، وامتداداتها البعيدة، وقضاياها المعقّدة، وشؤونها المتنوّعة، بحيث يكسب من خلالها وضوح الرؤية للأشياء، فيفكّر في نور ويتحرّك في نور.

وليس من قبيل الصدف أبدا أن أول آية نزلت من القرآن الكريم جاءت حاثّة للإنسان على طلب العلم والمعرفة حتى لا يبق يتخبط في غيابات الجهل ويكون عرضة للتيهان والضياح، لقوله تعالى: " اقرأ باسم ربك الذي خلق "⁵⁹، كما يخبرنا الله عز وجل بأن اشد الناس خشية لله وتعبدًا واحترامًا لأحكامه هم الذين يعرفون قدرته وسلطانه، فعلمهم مكنهم من ان يدركوا عظمة الخالق من عظمة

⁵⁸ - سورة الزمر: الآية 09

⁵⁹ - سورة العلق ، الآية 01

الخلق⁶⁰ بقوله «ثُمَّ يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ»⁶¹ فكلما نهل المرء من العلم و تحصيل على معلومات أكثر كلما اقترب الى الحق والسعادة أكثر في الدنيا والآخرة، ولهذا حثنا المولى عز وجل على الاستسقاء الدائم والمستمر من العلم والمعارف "وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا"⁶²، ونجد أن مصطلح " العلم " من أكثر المجالات ذكراً في القرآن الكريم. فقد ورد لفظه ومشتقاته: غليم، علمتم، عالم، علماء، أعلم ... الخ، ثمانمائة وست وخمسين مرة⁶³. فالله خلق الإنسان وزوده بأدوات العلم والمعرفة وهي السمع والبصر والعقل وطالبه بأن يوظف هذه الأدوات في التعلم واكتساب المعارف والخبرات لقوله : " والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيئاً وجعل لكم السمع والأبصار والأفئدة لعلكم تشكرون "⁶⁴،

فتسليح الإنسان بالعلم والمعرفة هو أول تهيئة له من أجل القيام بدوره في هذا الكون، ولهذا نقول أن "الحق في الاعلام" في الإسلام كمفهوم للبحث والاستسقاء والمسعى والسؤال والمطالبة بالمعلومات والمعارف والحقائق مهما كانت هو في الحقيقة ليس مجرد حق أساسي للإنسان فقط، بل هو أيضا واجب من أهم وأكبر الواجبات، اذ بدونه لا يستطيع الانسان القيام بمهمته السامية الإستخلاف في الأرض، لقوله عز وجل: " وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَا آدَمُ أَنْبِئْهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ " ⁶⁵

اذ يجب على كل مسلم أن يبحث ويطلب بالمعرفة و يعرف كل ما هو محيط به، حتى يدرك الأمور على حقيقتها، فيحسن التصرف، ولهذا بلغنا الرسول ﷺ، بأن " من اجتهد فأصاب فله أجران، ومن اجتهد فأخطأ فله أجر واحد"، وفي هذا حث للمسلمين وتأكيد على ضرورة الاجتهاد

⁶⁰ - وفي نفس المعنى أيضا قوله عز وجل في سورة الحج الآية 54: " وليعلم الذين أوتوا العلم أنه الحق من ربك فيؤمنوا به فتخبت له قلوبهم " تأكيدا مرة أخرى على أن أهل العلم هم أسرع الناس إدراكاً للحق و إيماناً به.

⁶¹ - سورة فاطر: الآية 28

⁶² - سورة طه: الآية 114

⁶³ - انظر الملحق رقم 02 المتعلق بعدد ذكر كلمة العلم ومشتقاتها في القرآن الكريم

⁶⁴ - النحل الآية 78

⁶⁵ - سورة البقرة: 31-33.

في كل الأحوال من أجل البحث عن الحقيقة، التي لن تتأتى إلا من خلال السعي المتواصل للحصول على كل المعلومات التي يكون المرء بحاجة إليها، واثاحتها في نفس الوقت، كتكريس فعلي للحق في الاعلام.

والعلم في الحقيقة هبة ومنحة ربانية تفضل الله عز وجل بها على عباده والمعلومات مهما كانت ملك للإنسانية جمعاء، ولذلك أمرنا ديننا بإشاعته ونهى عن كتمانها، وحذر الله من كتم المعارف والمعلومات مهما كانت طبيعتها، وتوعد من يقوم بذلك بخزي كبير لقوله: " إن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى من بعد ما بيناه للناس في الكتاب أولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون " ⁶⁶، وقوله (ص): " من كتم علما لجمه الله بلجام من نار يوم القيامة"، ومثلا يقبَح الإسلام كتم المعرفة والمعلومات فانه يثني كثيرا على من يساهم في نشرهما، ويعدّه عظيم الثواب حتى ان الرسول عليه الصلاة والسلام أخبرنا بأنه : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية، علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له " ⁶⁷، لأن ما وصل إليه العلماء في العصر الحالي من اكتشافات وانجازات علمية ما هو إلا نتاج خبرات متراكمة وإسهامات للعلماء على مدى قرون متعاقبة، واليوم، وبفعل التطور الهائل الذي جرى في مجال الاتصالات وتقنية المعلومات أصبح الحصول على المعلومات من الضرورات لكل إنسان حتى يتمكن من الارتقاء بمستواه في كل المجالات، كما ذكرنا ذلك آنفا، فالمعلومة هي التي تثير الظلمة في حياة الانسان وتكشف له الحقائق، وهي سلاح الفرد في المجتمع، يُحصّن بها نفسه من الأعداء والجَهل، الأمر الذي لن يتأتى سوى عن طريق اتاحة المعلومات للجميع ودون تمييز؛ لِيَكُونَ الْمُجْتَمَعُ مَبْنِيًّا على قَوَاعِدٍ ثَابِتَةٍ وَمُتَبِنَةٍ، فالمجتمع الذي لا يُبْنَى على الادراك والمعرفة و العلم هو مُجْتَمَعٌ آيِلٌ للسُّقُوط. ولهذا حظيت قضية حرية الوصول للمعلومات وتداولها باهتمام كبير على المستوى الداخلي و الدولي، ففي مجتمع المعلومات المعاصر لم يعد مطلوبًا من الدول توفير الخبز والحرية فقط، بل لابد من توفير المعلومة ووسائلها المختلفة كالحاسب وشبكة المعلومات. فالحق في الاعلام أصبح يصنف ضمن الجيل الثالث من أجيال حقوق الإنسان. والتطور التقني المذهل أدى إلى ظهور فروع عديدة عن هذا الحق ومنها: الحق في الاتصال بالإنترنت والحق في اتصالات غير مقيدة، والحق في شبكات اجتماعية، والحق في الخصوصية عبر الإنترنت، والحق في أجهزة ومعدات خالية من القيود، والحق في برمجيات متحررة من القيود، والحق في مواقع عامة على الويب... الخ

⁶⁶ - سورة البقرة الآية 195

⁶⁷ - رواه مسلم/1631.

الخاتمة:

ان الحق في الإعلام وان كان في الحقيقة مفهوم قانوني حديث نسبفا؁ إلا انه عرف كف يفرض نفسه وبقوة باعتباره من المكونات الرئيسية لحقوق الإنسان التي تحمي وتطور الحياة الإنسانية. فهو من الجيل الثالث من حقوق الانسان التي لا يمكن البتة لإنسان الثورة المعلوماتفة الاستغناء عنه والعفش بصفة عاففة.

ولقد لا حضنا أن اهتمام الدول بالحق في الاعلام كان تفرفففا؁ ولكنه عرف اهتماما أوسع وأكبر في السنوات الأخيرة؁فما فزفد الفوم عن مائة دولة مزودة بنظام قانوني لمسألة حرية التعبير والحق في الاعلام⁶⁸ وذلك راجع الى عدة أسباب كما ذكرنا أهمها:

- 1- الاضطرابات السفاسة وظهور الاءفموقراطفاة الفففة
- 2- تفزفز مكانة الحق في العلم والمعرفة كحق أساسي وظهور «مفتمعات المعرفة»⁶⁹
- 3- التطور الكبير لتفكنولوجيا الاعلام والاتصال
- 4- تطور الإدارة من ففث المفهوم والعمل بأكثر شفافية
- 5- تكرفس الحق في الاعلام من طرف المنظمات الففولة
- 6- مطالبة الناس أكثر فأكثر بالمعلومات المتعلقة بالبيئة والمفحف
- 7- الأزمة الاقتصادية والمالفة ... الخ

⁶⁸ - Unesco, « l'Unesco et la Journée internationale de l'accès universel à l'information – 28 septembre » 2016, consultable sur :

http://en.unesco.org/sites/default/files/iduai_2016_concept_note_fr.pdf

⁶⁹ - هي عبارة عن تكفل لمجموعة من الناس ذوف الاهتمامات المقاربة؁ الذين فحاولون الاستفادة من ففمفع معرفتهم سوفاً بشأن المجالات التي فهتمون بها؁ وخلال هذه العملية فضففون المزيد إلى هذه المعرفة؁ فالمعرفة هي الناتج العقلف والمففدي لعملفاء الإدراك والتعلم والتفكر؁ أشهرها حركة البرمففاة الفرة. ولا ففب الخلط بفن مفتمع المعرفة ومفتمع المعلومات ففث صدر تقرير لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة الفونسكو في عام 2005 بعنوان "من مفتمع المعلومات إلى مفتمع المعرفة"؁ وقد ورد ففه ففث عنوان: " لا فمكن افترال مفتمعات المعرفة إلى مفتمع معلومات":

" لا فنبفغف لبروز مفتمع عالمف للمعلومات؁ باعتباره ثمرة لثورة التفكنولوجياة الفففة؁ أن ففسفنا أنه لا ففلف لا ففلة لففففف مفتمع ففففف للمعرفة؁ فازدهار الشبكات لا فمكن له وففه؁ أن ففقم قواعد المعرفة. لأنه إذا كانت المعلومات فعلا وسفلة للمعرفة؁ فلفست هي المعرفة".

وسيكون موضوع تكريس الحق في الاعلام على المستوى الدولي والداخلي موضوع الجزء الثاني من هذا المقال بحول الله تعالى...يبتع

أهم المراجع المعتمدة:

- الإعلان العالمي لحقوق الانسان (1948).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966).
- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966).
- الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب هو معاهدة دولية صاغتها الدول الأفريقية تحت غطاء منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) في 27 يونيو 1981 ، بينما دخلت حيز التنفيذ في 21 أكتوبر 1986.
- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان (1950)
- ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي (2000)
- الميثاق العربي لحقوق الإنسان اعتمد في 23 مايو 2004 بمناسبة القمة السادسة عشرة لجامعة الدول العربية المنعقدة في تونس العاصمة. ودخل حيز التنفيذ في 15 مارس 2008 .

Brahim Brahimi, Le droit à l'information à l'épreuve du parti unique et de l'état d'urgence, édition SAEC – Liberté, Alger, 2002

Jamal Eddine NAJI ; Plaidoyer pour le droit d'accès à l'information ; Rapport de consultations sectorielle ; UNESCO ; 2010

Perrine Canavaggio, vers un droit d'accès a l'information publique , les avancées récentes des normes et des pratique, , UNESCO, 2014

Emanuel Derieux, Droit des média :Droit français, européen et international, éd. L.G.D.J., coll. Manuel., Paris, France 2008

Henri Maler , Le droit à l'information, ses conditions et ses conséquences, acrimed, Octobre 2014, consultable sur/ <http://www.acrimed.org/Le-droit-a-l-information-ses-conditions-et-ses-consequences>

ESTELA Morales ; le droit à l'information et les politiques d'information en Amerique Latine, Conférence tenue lors de la 65^{ème} conférence générale d'IFLA, Bankok, Thailand, 20-28/08/1999.

Claude Jean Devirieux; manifeste pour le droit à l'information de la manipulation à la législation ; Presses de l'Université du Québec; 2009

Christophe Geiger, droit d'auteur et droit du public à l'information, approche de droit comparé, LITEC, paris, France, 2004, p : 135.

Jean-Christophe GALLOUX, l'exclusivité de télédiffusion des évènements face au droit du publique à l'information , JCP 1997 , I, 4046, p.376

Déclaration des principes du sommet mondial sur la société de l'information **Genève, 10 -12 décembre 2003**

Frédérique Brocal Von Plauen, le droit à l'information en France, thèse de doctorat, faculté de droit et de sciences politiques, université de Lyon 2, 2004

André Lucas et H-J Lucas, traité de propriété littéraire et artistique, 4^{em} ed, Lexis Nexis, 2012, PARIS France

Direction générale des droits de l'homme et des affaires juridiques, droit d'auteur et droits de l'homme, rapport préparé par le groupe de spécialistes sur les droits de l'homme dans la société de l'information, conseil de l'europe, juin 2009

Unesco, « l'Unesco et la Journée internationale de l'accès universel à l'information – 28 septembre » 2016, consultable sur : http://en.unesco.org/sites/default/files/iduai_2016_concept_note_fr.pdf

Jurisprudence :

- TGI Paris 29 avril 1959, société Roy Export Company Establishment et Charlie Chaplin c/Société les films Roger Richebé.

- TGI Paris 23 nov 1988, Consorts Huston c/cinquième chaîne et autre.

-Cour d'appel de Paris 01 février 1989, Anne Bragance c/ Olivier Orban et Michel de Grèce.

دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

د. الأغا تغريد، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله-تبابزة

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى تطبيقها في الجزائر من خلال التعرف على الهيئات الداعمة لها (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغروالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار)، حيث تحظى المقاولاتية بقبول متزايد لدى واضعي السياسات التنموية في مختلف دول العالم لرفع مستوى النمو التنافسي لاقتصادياتها من خلال خلق وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغلومنه التقليل من نسبة البطالة.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، الممارسة المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الأجهزة الداعمة للمقاولاتية في الجزائر.

Résumé :

Cette étude vise à mettre en évidence le rôle de l'entrepreneuriat dans le soutien des petites et moyennes entreprises et leur application en Algérie par l'identification des dispositifs d'aide (Agence nationale pour soutenir l'emploi des jeunes, Fonds national de l'assurance chômage, Agence nationale pour la conduite des micro-prêts et l'Agence nationale pour le développement des investissements), où le concept de l'entrepreneuriat est de plus en plus acceptée par les décideurs du monde entier pour élever le niveau de croissance compétitive de leurs économies à travers la création et le développement de petites et moyennes entreprises, ainsi que leur contribution à la croissance économique et à la création d'emplois, plus réduire le taux de chômage.

Mots clés : Entrepreneuriat, Pratique entrepreneuriale, Petites et Moyennes Entreprises, dispositifs de d'aide à l'entrepreneuriat en Algérie.

مقدمة:

إن تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات مختلف الدول من خلال موقعها في برامج التنمية الاستراتيجية، أصبحت المقاولاتية تحتل جزءا كبيرا من اهتمام الحكومات، نظرا لما تساهم به من خلق وتطوير مؤسسات قائمة على روح الابتكار وتنمية المهارات الفردية، وهذا ما يتوافق مع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم.

وبهدف تطوير المقاولاتية في الاقتصاد، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء مجموعة من الهياكل تتمثل مهمتها في توفير الدعم للمقاولين، بالإضافة إلى تقديم تخفيضات واعفاءات جبائية تختلف حسب القطاع والمنطقة التي ينتمي إليها المشروع.

في هذا الصدد، تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

للإجابة على التساؤل المطروح، قمنا بتقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين:

المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية في الجزائر؛

المحور الثاني: واقع تطبيق المقاولاتية في الجزائر.

المحور الأول: الإطار النظري للمقاولاتية في الجزائر

تحتل المقاولاتية أهمية كبيرة، حيث لا يقتصر دورها فقط في الرفع من مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات حديثة النشأة، بل يتعداه ليشمل دورها في تجديد النسيج الاقتصادي، تشجيع الابتكار وتعزيز القدرة التنافسية.

1- نشأة المقاولاتية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من نظاما لاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق، حيث رأت فيها السلطات حلا يمكنها الاعتماد عليه للخروج من الأزمة التي عرفها الاقتصاد الوطني ومؤسساته العمومية، ففي سنة 1988 تم صدور قانون الاستثمار الذي أزال سقف الاستثمار الخاص (كان سقف الاستثمار الخاص بـ30 مليون دج للمؤسسات ذات المسؤولية المحدودة، و10 مليون دج للمؤسسات الفردية)، وفتح المجال للمستثمرين بالاستثمار في مجالات متعددة¹.

ومع صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990، تم فتح المجال للقطاع الخاص واعطاءه دفعا قويا خاصة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال إلغاء الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية بالتحديد فيما يتعلق بالاقتراض من البنوك، وتم تدعيم هذا القانون بصدور المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار الذي اعطى كل الحرية لدعم لاستثمار الخاص من

خلال انشاء وكالات وسيطية متخصصة في ذلك، تتيح مزايا ضريبية لتشجيع المقاولين على القيام بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة تتجه نحو الانتاج.

بناء على ذلك، تم انشاء عدة وكالات منها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في سنة 1996²، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في سنة 2001³، صندوق ضمان القروض في سنة 2002⁴. كما ركزت الدولة على المقاول كعمود رئيسي للتطور الاقتصادي يساهم في إحداث التنمية، وبذلك تم توجيه معظم الهيئات لمساعدة المقاول في إنشاء وتوسيع عمله، حيث تبنت في سنة 2003 إجراءات لتعزيز وتنشيط قطاع الصناعات التقليدية.

2- مفهوم المقاولاتية

لقد تعددت المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية، نذكر منها:⁵

– المقاولاتية هي سلسلة من المراحل يتم فيها اكتشاف فرص لخلق سلع وخدمات مستقبلية، والقيام بتقييمها واستغلالها.

– تمثل المقاولاتية حركية التغيير أين يقوم الفرد نفسه بخلق القيمة، من خلال تحديد الوسائل والأهداف المتوخاة لاسيما تحضير المشروع ومختلف الهياكل المساعدة.

– المقاولاتية هي مجموعة من المراحل والأنشطة التي تسمح للمنشئ بتعبئة وتركيب الموارد اللازمة لاستغلال الفرص وتجسيدها على شكل مشروع مهيكل.

– المقاولاتية ما هي إلا وضعية تربط بصورة متزامنة بين فرد ذو التزام شخصي محدد (استهلاك الوقت، الأموال، الطاقة، ... الخ)، وبين مشروع ما أو منظمة ناشئة أو حتى منظمة تشتغل في المقاولاتية.

انطلاقا من التعاريف السابقة، يمكن تلخيص المقاولاتية بأنها عملية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو مجموعة من الأفراد يتوفرون على روح التجديد والابداع، عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة.

3- المقاول

يعتبر الشخص الرئيسي في عملية المقاولاتية، حيث اعتبره شامبيتر (Schumpeter) الذي يعتبر الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي من خلال "النظرية الاقتصادية"، بأنه شخص مبدع يقوم باستخدام الموارد المالية المتاحة بطريقة مختلفة، كما يعتمد على الاختراعات والتقنيات المبتكرة من أجل الوصول لتوليفات إنتاجية جديدة تتمثل في صنع منتج جديد، أو استعمال طريقة جديدة في الإنتاج،

أو اكتشاف قنوات توزيع جديدة في السوق، اكتشاف مصادر جديدة للمواد الأولية أو المواد نصف المصنعة وإنشاء تنظيمات جديدة⁶.

4- مقومات الممارسة المقاولاتية

إن نجاح عملية المقاولاتية يتطلب توفر بعض المقومات التي تعتبر ضرورية، تتمثل فيما يلي:⁷

✓ **الروح المقاولاتية:** تعني توفر إرادة جادة لدى الشباب في تجريب أشياء جديدة أو إدخال الابتكار على أشياء قائمة من قبل، أي أن تكون هناك إمكانية للتغيير، من خلال عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة، أو تحديد الفرص المتاحة وجمع الموارد اللازمة والمختلفة لتجسيد ما تم التخطيط له على أرض الواقع.

وبالتالي فإن روح المقاولاتية لها دلالات واسعة، حيث تتعدى في مفهومها عملية إنشاء المؤسسات الفردية، لتشمل تطوير الكفاءات الفردية في تقبل إمكانية التغيير بروح منفتحة، مما يمكن الأفراد من تطوير أنفسهم واكتساب مهارات جديدة ناتجة عن الانتقال للميدان العملي، وتجريب الأفكار الجديدة، وبالتالي كسر حاجز الخوف من التغيير واكتساب مرونة في التعامل مع المستجدات.

بالإضافة إلى ذلك، على المقاول التحلي بالخصائص التالية:⁸

- **شخصية المقاول:** يمكن ذكر بعض الصفات التي تتوفر في المقاول لاسيما التحلي بروح المبادرة والابتكار، التفاؤل، الثقة بالنفس، الرغبة في الاستمرارية رغم المخاطر التي قد يتعرض لها على اعتبار أن الفكرة جديدة، النظرة المستقبلية للمشروع المطروح ومدى ملاءمته مع متطلبات الاقتصاد.

- **مؤهلات المقاول:** هناك العديد من وجهات النظر حول المؤهلات التي لابد أن يتقنها المقاول، حيث شملت في مجملها على الرؤية الإستراتيجية، تسيير مناخ الأعمال، إدارة الوقت والعمل، التسيير المالي، التسويق، الموارد البشرية، القدرة على حل المشكلات بأقل الخسائر، الاعتماد على التنظيم واتخاذ القرارات، الكفاءة في الاتصال.

✓ **المقومات الشخصية:** تتمثل في تحديد المعالم الرئيسية التي تسمح ببلوغ الأهداف المحددة من خلال تقديم أفضل أداء، العمل على الابتكار والتطوير المستمر، تعزيز القدرات الفكرية ومواجهة التحديات المستقبلية، السعي المستمر لإنشاء مشروعات مستقلة لا تتصف بالشراكة خاصة في حالة

توفر الموارد المالية الكافية لصاحب المشروع، التحلي بالمهارات الفكرية والتحليلية من خلال اكتساب مبادئ علمية في الإدارة واتخاذ القرارات والتمكن من مواجهة المشاكل ووضع الحلول المناسبة لها.

✓ **المقومات البيئية:** تتعلق أساساً بمجموعة من العناصر لاسيما المحيط الاجتماعي الذي من شأنه التشجيع على إنشاء مؤسسات، الدين الذي يدعو إلى العمل وإتقانه، العادات والتقاليد التي تعتبر من العوامل المؤثرة على التوجه المقاولاتي الذي يتنوع حسب طبيعة المنطقة، فمنها من يشجع الزراعة ومنها من يشجع الصناعات التقليدية أو التجارية، وهذا دون أن ننسى الهيئات الداعمة التي تمنح فرص للشباب للتحلي بروح المقاولاتية.

5- نماذج المقاولاتية

تتضمن المقاولاتية أربعة نماذج تتمثل فيما يلي:

1.5- نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية: يركز هذا النموذج على دراسة دور وسلوك الأفراد في الأنشطة وتحديد طموحاتهم المقاولاتية، ولا يركز على المؤسسة في حد ذاتها لأنها تنشئ من قبل الأفراد الذين يحددون السلوكيات والتوجهات المقاولاتية للمؤسسات المنشأة، وبذلك تم تعريف المقاولاتية بأنها عملية تحديد، تقييم واستغلال الفرص، والتي غالبا ما تؤدي إلى خلق مؤسسات جديدة.

كما تم تقسيم المقاولين إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

- المقاولين في المؤسسات الناشئة: هم الأشخاص الذين يعملون في مشاريع الأعمال في طور التأسيس، والتي تتطلب تحديد خطة الأعمال، البحث عن رأس المال، تطوير نماذج وخطط سابقة.
- المقاولين في المؤسسات الجديدة: هم المسيرين والمالكون الجدد للمؤسسات.
- المقاولين في المؤسسات قديمة النشأة: يعبرون عن فئة واسعة من المقاولين المستقلين الذين يعملون لحسابهم الخاص في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.5- نموذج فرصة الأعمال: تعتبر المقاولاتية القدرة على خلق أو إصلاح الفرص واستغلالها، وهذا ما يستدعي البحث عن المعلومات التي تمكن من إنشاء الفرص، أو الانطلاق في فكرة ما لتمثل فرصة الأعمال، ويتم ذلك من خلال اتجاهين:

- الاتجاه الأول: استقطاب الفرص المتاحة

يهتم هذا الاتجاه بدراسة الإجراءات المتخذة من قبل بعض الأفراد لاستقطاب الفرص المتاحة نظرا لخبرتهم في مجال التطبيق، من خلال المعرفة الجيدة لجذب المعلومات واستغلالها بما

يخدم أفكارهم وتوجهاتهم المقاولاتية، ومن أصحاب هذا الاتجاه نجد "جاليو وتوب" (Gaglio & Taub)، "هيلس" (Hills) بالإضافة إلى "كايش وجيلاج" (Kaish & Gilag)،

- الاتجاه الثاني: مصادر الفرص المتاحة

يركز هذا الاتجاه على السوق لتحديد نقاط تدخل المقاولين والمحيط الملائم كمصدر لجلب المعلومات وتحليلها، وبالتالي الاهتمام بمصادر الفرص، إجراءات اكتشافها، تطورها واستغلالها، فضلا عن الأفراد الذين تم اكتشافهم، تطورهم واستغلالهم، ومن أصحاب هذا الاتجاه نجد "كيرزнер" (Kerzner).

3.5- نموذج خلق المنظمات: حسب هذا النموذج تعتبر المقاولاتية بأنها خلق منظمة بواسطة فرد أو عدة أفراد، فهي لا تدخل في إطار تقاطع تحليلي للمنظمة وإنما تستلزم تفكير منظم للأحداث، الوصول إلى نتائج والتحلي بالمقاولاتية.

كما يقضي النموذج بأن هناك العديد من الأشكال التنظيمية يمكنها النشوء من خلال ظاهرة المقاولاتية، والتي لا يشترط أن تكون عبارة عن مؤسسة في حد ذاتها، حيث بمجرد ظهورها تفتح المجال لظواهر أكثر اتساعا، ومن أصحاب هذا النموذج نجد "فاغستغايت" (Verstraete).

4.5- نموذج خلق القيمة: تعتبر المقاولاتية ظاهرة أو إجراء خالق للقيمة سواء الشخصية، الاقتصادية، أو الاجتماعية، وبالتالي فهي تعتبر في كثير من الأحيان جالبة للثروة والشغل. حيث أكد "برويات" (Bruyat) أن الهدف العلمي من دراسة المقاولاتية يتجسد من خلال العلاقة التي تربط بين الفرد كمقاول وبين القيمة الجديدة التي خلقها أو سيخلقها.

5.5- نموذج الابتكار: يولي هذا النموذج أهمية كبيرة للابتكار في تعريف المقاولاتية، حيث يرى كل من "جوليان ومارشسناي" (Julien & Marchesnay) بأن الابتكار هو أساس المقاولاتية، لأنه ينطوي على أفكار جديدة لعرض أو إنتاج سلع وخدمات جديدة، أو إعادة تنظيم المؤسسات، حيث يساهم الابتكار في إنشاء مؤسسات مختلفة، اكتشاف أو تحويل منتجات، وتقديم طرق جديدة للإنتاج، التوزيع أو البيع، وبالتالي يمكن أن يكون الابتكار في شكل جذري، تنظيمي، جزئي أو كلي للظاهرة المدروسة، أما "دريكر" (Dricker) يرى بأن الابتكار يعد الوظيفة المميزة للمقاولاتية، ويعتبرها كشرط رئيسي لخلق القيمة.

حيث تجدر الإشارة إلى أن جميع أصحاب هذا النموذج يقتبسون أفكارهم من الاقتصادي "شومبيتر"، الذي يرى بأن كل محاولة للقيام بأشياء مختلفة في المجال الاقتصادي، تعتبر ابتكار ينتظر منه جلب مزايا وأرباح للمنظمة.

6- أهمية وأهداف المقاولاتية

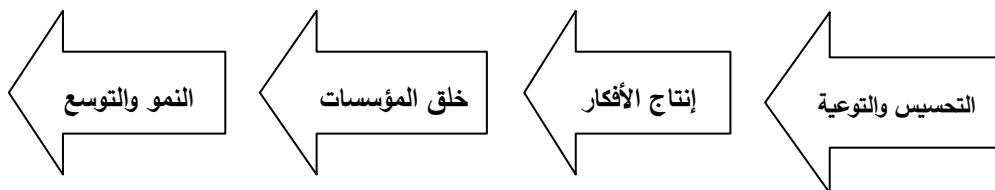
1.6- أهمية المقاولاتية: للمقاولاتية أهمية كبيرة على الاقتصاد ككل، يمكن حصرها فيما يلي:⁹

- **المقاولاتية والنمو الاقتصادي:** إنالنشاط المقاولاتي لا يساهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي غير أنه يمكن أن يسرع منه، إذا كان المجتمع يحتوي على شريحة هامة من الأشخاص المقاولاتيين، وهذا ما أثبتته المرصد العالمي للمقاولاتية الذي اقترح نموذج مقارن بين دول مختلفة متعددة الأبعاد الاجتماعية والثقافية، وتوصل إلى أن الدول ذات النشاط المقاولاتي المرتفع تشهد تزايدا مستمرا في الناتج الداخلي الخام المتأتي من البرامج المقاولاتيةمن سنة إلى أخرى.
- **المقاولاتية وخلق العمل:** تساهم المقاولاتية في امتصاص البطالة، حيث تعتبر عنصر أساسي في خلق العمل الذي أصبح ضروريا لتحقيق التكامل الاجتماعي للمقاول بصفة خاصة، ولأفراد العائلة بصفة عامة.
- **المقاولاتية وتجديد المؤسسات:** تسمح المقاولاتية بتجديد وإعادة بناء النسيج الاقتصادي من خلال خلق المؤسسات، إنعاشها، إعادة تنشيطها وتشغيلها.
- **المقاولاتية والابتكار:** يعتبر المقاولون المحرك الأساسي للابتكار من خلال تحديد الفرص الجديدة والمبتكرة، تطوير التكنولوجيا، فضلا عن العوامل التي من شأنها خلق أنشطة اقتصادية جديدة.
- 2.6- **أهداف المقاولاتية:** من بين الأهداف الرئيسية للمقاولاتية نجد البحث عن الاستمرارية والبقاء، البحث عن الاستقلالية في اتخاذ القرارات والبحث عن النمو.
- **الاستمرارية:** يتم إنشاء المؤسسة وتطويرها لضمان بقاءها واستمراريتها، لذلك يقوم المقاول قبل اتخاذه لمشروع معين بدراسة الجدوى الاقتصادية، أي مدى نجاح المشروع من عدمه.
- **الاستقلالية:** تتجلى الاستقلالية في قيام المقاول بعمله الخاص وعدم الاعتماد على الغير، ويظهر ذلك جليا في مدراء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يتدخلون في الإدارة المالية، الصناعية والمؤسساتية، وبذلك يتمتعون بالاستقلالية في اتخاذ القرارات.
- **النمو:** بعد ضمان استقلالية واستمرارية المؤسسة، على المقاول أن يسعى جاهدا لتنميتها من خلال مواكبة التكنولوجيا والتطورات الحاصلة، فضلا عن معالجة الاختلالات التي تتخبطها.

7- عوامل تطوير المقاولاتية

تتأثر السياسة العامة للمقاولاتية بعوامل اجتماعية، سياسية واقتصادية حسب الدولة المعنية، حيث تعمل على تحديد الشروط الضرورية لخلق المؤسسات من خلال إلمامها بمجموعة من العوامل، ويمكن توضيح تلك العوامل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1): عوامل تطوير المقاولاتية



Source : CNUCED: Eléments fondamentaux d'une politique de l'entrepreneuriat, Genève, Janvier 2009.

- **التحسيس والتوعية:** إن القيام بهذه المرحلة يتطلب خلق ثقافة مقاولاتية بتضافر جزء كبير من المجتمع لاسيما المقاولين والمقاولاتية، من خلال النظام التعليمي خاصة الجامعي الذي يسمح بتعزيز مساهمة المقاولين سواء كانوا أفراد أو جماعات في الحياة الاقتصادية وتحقيق أهداف النمو. كما يمكن اللجوء إلى وسائل الإعلام المختلفة للتحسيس بأهمية المقاولاتية، تخفيض الأسعار، إلى غيرها من الوسائل التي من شأنها تعزيز صورة المقاول كعامل اجتماعي واقتصادي من شأنه تشجيع المهن الوظيفية.
- **إنتاج الأفكار:** للارتقاء بالمقاولاتية لابد من تحديد وتطوير أفكار قابلة للتسويق، من خلال وضع جملة من الاعتبارات بهدف تسهيل تحديد الفرص المقاولاتية.
- فإذا ما تم الاعتماد على الابتكار التكنولوجي أو العلمي، فإن جل المستثمرين في البحث والتطوير في المخابر، مراكز البحث، الجامعيين ينتج لديهم أفكار أو مشاريع تساعد المقاول على استغلالها في شكل منتجات أو خدمات جديدة، أو حتى في تطوير الأشياء القائمة.
- وبالتالي فإن التكوين والتعليم بصفة عامة يعتبران وسيلة مهمة لبروز وتشجيع المواهب المقاولاتية، نظرا لما ينجر عنه من بروز أعداد هائلة من الأفراد تتمتع بمواهب وأفكار جديدة.
- **خلق المؤسسات:** بعد مرحلتي التحسيس وإنتاج الأفكار تأتي مرحلة خلق المؤسسات التي تتطلب قدرات هامة من طرف المقاول، فكل الوسائل التي تسمح لهذا الأخير بتجسيد أفكاره ومواهبه

في شكل منتجات (أو خدمات) ومؤسسات يتم أخذها بعين الاعتبار، لاسيما الدعم المالي (إعانات، قروض)، التنظيم الفعال، خدمات تطوير الأعمال الناشئة مثل حاضنات الأعمال. ونظرا لقلة المؤسسات الناشئة، لابد من وضع أنظمة حكومية لدعمها كمنح مزايا ضريبية، سهولة الحصول على التمويل، وضع فرص للتكوين بهدف خلق جو من التنافس.

- **النمو والتوسع:** بعد إنشاء المؤسسة أو الانتهاء من تسويق المنتجات، يتم اتخاذ تدابير لدعم نموها وتوسعها بهدف تعزيز آفاق نمو المقاولين، زيادة فرص العمل وخلق الثروة، وهذا ما يدفع إلى تكوين علاقات مع من لديهم خبرات ومهارات تسمح بتزويد المؤسسة بأفكار جديدة. وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن القيام بهذه المرحلة من خلال اللجوء لرؤسما المخاطر، القروض الميسرة التي تمنح خصيصا لمساعدة نمو المؤسسات ذات العجز المالي، اللجوء إلى سوق القيم المنقولة، تكوين علاقات تجارية بين المؤسسات لتسهيل وترقية الصادرات، هذا من شأنه مساعدة المؤسسات على النمو والتطور بصفة سريعة.

8- الهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر

نظرا للمعوقات التي يعاني منها أصحاب المشاريع بسبب نقص التمويل ونقص الخبرة اللازمة لتسييرها، وضعت السلطات الجزائرية مجموعة من الهيئات بهدف دعم ومراقبة الشباب المقاول، وبالتالي تنمية الروح المقاولاتية وإنشاء المزيد من المؤسسات المبتكرة.

ومن أبرز تلك الهيئات نجد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI، التي تتوفر في مجملها على مزايا ضريبية، فضلا عن التمويل المباشر للمؤسسات.

1.8- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996¹⁰، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، تهدف أساسا لدعم تشغيل الشباب ومساعدتهم على إنشاء مؤسساتهم المصغرة، تستهدف الوكالة شريحة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و 35 سنة خاصة الذين يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية، كما يمكن رفع سن المقاول إلى 40 سنة كحد أقصى عندما يضمن إحداث ثلاثة مناصب عمل دائمة على الأقل¹¹.

من بين الامتيازات التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب نجد:

- أ- **الامتيازات المالية:** تقوم الوكالة بتمويل كل نشاطات الإنتاج والخدمات إما باستخدام صيغة التمويل الثنائي التي تقتصر على العلاقة مقاول-الوكالة أين تختلف نسبة التمويل حسب المبلغ الإجمالي للاستثمار، والتمويل الثلاثي الذي يعتمد على العلاقة مقاول-الوكالة-البنك، أي أنه يتضمن مساهمة شخصية من طرف المقاول، قرض من طرف الوكالة وقرض بنكي مخفف الفوائد.
- ب- **الامتيازات الجبائية:** تتيح الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب تخفيضات ضريبية يستفيد منها المقاول خلال مرحلة إنجاز المشروع واستغلاله على حد سواء، تتمثل فيما يلي:
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة المتعلقة بمشتريات السلع والتجهيزات التي تستخدم في إنجاز الاستثمار وتساهم في مرحلة استغلاله؛
 - الإعفاء من حقوق التسجيل في عقود تأسيس المؤسسات المصغرة؛
 - الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات؛
 - تطبيق معدل مخفض بنسبة 5% فيما يتعلق بالحقوق الجمركية الخاصة باستيراد التجهيزات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
 - عندما يدخل المقاول في مرحلة استغلال مشروعه، فإنه يستفيد من إعفاء لمدة 3 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على الدخل الإجمالي IRG، الدفع الجزافي IF، الرسم على النشاط المهني TAP، وهذا إذا كان النشاط يتم في المناطق العادية، أما إذا تعلق الأمر بالمناطق الخاصة فتمتد فترة الإعفاء إلى 6 سنوات.
- ج- **المرافقة:** تقوم الوكالة بمرافقة المقاولين الراغبين في إنشاء مؤسساتهم الخاصة، خاصة إذا لم تكن لديهم دراية وخبرة مسبقة، حيث تضمن لهم خدمات الاستقبال، الإعلام، التوجيه، الاستشارة والمتابعة خلال مرحلة الإنشاء والاستغلال وهذا بمساعدة مستشار مرافق تعينه الوكالة.
- 2.8- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:** تم إنشاء هذا الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994¹²، الذي يعتبر مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية، يهدف إلى تقديم تعويضات للعمال الذين تم تسريحهم من العمل لأسباب اقتصادية ومساعدتهم لإعادة الاندماج في الحياة المهنية.
- وابتداء من سنة 1998 تبنى الصندوق برنامج لمساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات، عن طريق تسهيل الاستفادة من القروض البنكية للاستثمارات التي تم التأكد من جدواها، مساعدة المؤسسات على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التسيير والمساهمة في تكوين المسيرين والعمال، وهذا بهدف تقادي التسريحات العمالية.

يستهدف الصندوق الشباب البطال الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة والذين لديهم مشاريع استثمارية تشمل الأنشطة الصناعية أو الخدماتية، باعتبارها طريقة تسمح للبطال بخلق نشاط جديد ومستقل فضلا عن توفير مناصب شغل جديدة، حيث تم استهداف هذه الشريحة وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003¹³.

أما في سنة 2010 وبهدف تقويم مسار الصندوق، اتخذت السلطات العمومية إجراءات جديدة لتلبية طموحات الفئة الاجتماعية المعنية، ترمي أساسا إلى تطوير وتحويل ثقافة المقولة بحيث أدخلت تعديلات على الجهاز تتضمن¹⁴:

- تخفيض مدة التسجيل في الوكالة الوطنية للتشغيل إلى شهر واحد بدلا من ستة أشهر؛
 - رفع مستوى الاستثمار من خمسة ملايين دينار جزائري إلى عشرة ملايين دينار؛
 - الالتحاق بالجهاز من ثلاثين سنة (بدلا من خمسة وثلاثين سنة) إلى خمسين سنة.
- ترتكز الاستثمارات المنجزة في الميدان على أساس نمط تمويلي ثلاثي، يشترك فيه كل من المقاول، البنك والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، بتكلفة استثمارية لا تتعدى عشرة ملايين دينار جزائري، فضلا عن منح مساعدات وامتيازات مالية وجبائية لصالح كل المستفيدين، تتمثل فيما يلي:
- تخفيض نسب فوائد القروض البنكية؛
 - تخفيض نسب الرسوم الجمركية؛
 - الإعفاء الضريبي وشبه الضريبي؛
 - إمكانية الاستفادة من قرض بدون فائدة ممنوح من الصندوق؛
 - إنشاء صندوق الضمان لمرافقة البنوك الشريكة واستيفاء الديون والفوائد المترتبة في حدود 70%، وهذا بهدف التقليل من مخاطر قروض الاستثمارات.

3.8- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM: تم إنشاء هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004¹⁵، كهيئة خاصة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.

تتولى الوكالة مهمة تسيير جهاز القرض المصغر المكلف بمنح قروض مصغرة لفئات المواطنين بدون دخل أو ذوي الدخل الضعيف غير المستقر، شرط توفرهم على مهارات تتعلق بالنشاط المخطط له، كما تقوم بتقديم الدعم، النصح والمرافقة لكل المستفيدين، فضلا عن منح قروض

بشروط ميسرة، وضمان متابعة الأنشطة الممولة وضرورة احترامها لبنود دفتر الشروط المقدم من قبل الوكالة.

كما تقدم الوكالة نوعين من التمويل:¹⁶

- الأول يتمثل في قرض دون فائدة موجه لشراء المواد الأولية يصل إلى 100.000 دينار جزائري بالنسبة للمشاريع المجسدة في المناطق العادية، وبمبلغ 250.000 دينار جزائري بالنسبة لولايات الجنوب؛

- الثاني يتمثل في التمويل الثلاثي الذي يجمع بين الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، المقاول والبنك، حيث لا يتجاوز المبلغ الممنوح 1.000.000 دينار جزائري.

4.8- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI: تم إنشاء هذه الوكالة في سنة 2001 لتعوض وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات التي أنشئت في سنة 1993، حيث تستهدف رؤوس الأموال الكبيرة المحلية والأجنبية، أين تصل قيمة المشاريع الاستثمارية فيها إلى أكثر من 135.000 دولار أمريكي.

ومن بين المزايا التي يستفيد منها المقاولين ما يلي:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية على التجهيزات والرسم على القيمة المضافة؛
- الإعفاء من الضريبة على المعاملات المالية فيما يتعلق بالحيازة على الأصول اللازمة لمشاريعهم؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS، والرسم على النشاط المهني TAP لمدة ثلاث سنوات؛
- تخفيض الفوائد البنكية على التجهيزات المقتناة بقرض بنكي.

المحور الثاني: واقع تطبيق المقاولاتية في الجزائر

سنتطرق فيما يلي إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وتطور المشاريع الممولة من طرف الهيئات الداعمة للمقاولاتية التي سبق ذكرها في المحور النظري.

1- تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يمكن توضيح تطور تلك المؤسسات من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر خلال الفترة 2003-2016

السنوات	المؤسسات الخاصة	المؤسسات العمومية	المجموع
2003	287.799	788	288.587
2004	312.181	778	312.959
2005	341.918	874	342.788
2006	376.028	739	376.767
2007	410.293	666	410.959
2008	518.900	626	519.526
2009	455.398	591	624.478
2010	754.138	557	754.695
2011	658.737	557	659.294
2012	711.275	557	711.832
2013	777.259	557	777.816
2014	851.511	542	852.053
2015	934.037	532	934.569
2016	1.022.231	390	1.022.621

Source : www.mdipi.gov.dz, Consulté le 26/03/2017.

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 288.587 مؤسسة في سنة 2003 بما فيها 287.799 مؤسسة تنتمي للقطاع الخاص، و 788 مؤسسة فقط تنتمي للقطاع العمومي، إلى 1.022.621 مؤسسة في سنة 2016 موزعة على 1.022.231 مؤسسة خاصة و 390 مؤسسة عمومية.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة التي تشمل الأشخاص المعنوية، الأشخاص الطبيعية والصناعات الحرفية، هي التي تعتبر المحرك الرئيسي للمقاولاتية نظرا لتزايدها بشكل كبير من سنة إلى أخرى، في حين تشهد المؤسسات العمومية تراجعاً معتبراً نظراً لزوالها التدريجي، فبالنظر إلى السنتين الأخيرتين 2015 و 2016 تراجعت بحوالي 26% حيث انخفضت من 532 مؤسسة إلى 390 مؤسسة.

من هنا يبرز تنامي الفكر المقاولاتي لدى الأفراد مما دفعهم لإنشاء وتطوير مؤسساتهم، وهذا نظراً للتسهيلات المقدمة والاعفاءات الضريبية التي يستفيدون منها، غير أن هذا العدد يبقى محدوداً ويحتاج للمزيد من تفعيل.

2- المشاريع الممولة من طرف الهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر

1.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب: فيما يلي عرض لتطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة باختلاف قطاع النشاط:

الجدول رقم (2): المشاريع الممولة بواسطة الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب لغاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع الممولة	المبالغ (مليون دج)
الخدمات	105.754	338.511.31
المواصلات	88.800	219.942.68
الفلاحة	53.488	193.249.46
الحرف	42.621	109.526.1
البناء	32.284	127.727.7
الصناعة	24.547	111.185.15
المهن الحرة	9.456	22.214.71
الصيانة	9.359	23.650.77
الصيد البحري	1.127	7.467.97
الموارد المائية	544	3.190.80
المجموع	367.980	1.156.666.45

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique, N°30, Alger, Mai 2017.

نلاحظ من خلال الجدول، أن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب منذ نشأتها ولغاية نهاية سنة 2016 تمكنت من مرافقة 367.980 مقاول موزعة على عدة قطاعات بقيمة إجمالية بلغت 1.156.666.45 مليون دج.

نجد أن قطاع الخدمات هو المستفيد الأكبر من مرافقة الوكالة محققا 105.754 مشروع بقيمة إجمالية تبلغ 33.851.31 مليون دج، يليه قطاع المواصلات بحوالي 88.800 مشروع بقيمة 219.942.68 مليون دج، لتأتي بعدها المشاريع التي تنشط في قطاعات الفلاحة، الحرف، البناء والصناعة بدرجات متفاوتة.

أما بالنسبة للمهن الحرة والصيانة، قامت الوكالة بتمويل 9.456 مشروع و 9.359 مشروع على التوالي، ليأتي بدرجة أقل قطاع الصيد البحري بحوالي 1.127 مشروع بقيمة 7.467.97 مليون دج،

أما فيما يتعلق بالموارد المائية فنجد قلة المشاريع التي تنشط في هذا القطاع، حيث مولت الوكالة 544 مشروع فقط بقيمة 3.190.80 مليون دج.

2.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: يمكن توضيح المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة حسب قطاع النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لغاية 2016

قطاع النشاط	عدد المشاريع	المبالغ (مليون دج)
الفلاحة	17.513	68.610.87
الحرف	11.886	37.029.45
البناء	8.080	32.164.07
الموارد المائية	321	2.261.61
الصناعة	10.740	47.963.17
الصيانة	795	2.249.56
الصيد البحري	404	2.784.59
المهن الحرة	831	2.970.57
الخدمات	30.111	106.551.9
نقل البضائع	45.844	118.366.73
نقل المسافرين	12.191	28.844.08
المجموع	138.716	449.796.6

Source : Ministère de l'industrie et des mines, Bulletin d'information statistique, N°30, Alger, Mai 2017.

مول الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة لغاية سنة 2016 حوالي 138.716 مشروع بقيمة اجمالية قدرها 449.796.6 مليون دج، حيث نجد قطاعي نقل البضائع والخدمات من أكبر المستفيدين من دعم الصندوق بما يقدر بـ 45.844 مشروع و 30.111 مشروع على التوالي، بقيمة 118.366.73 مليون دج و 106.551.9 مليون دج على التوالي، ليليهما كل من قطاع الفلاحة

بحوالي 17.513 مشروع ممول بقيمة 68.610.87 مليون دج، نقل المسافرين بحوالي 12.191 مشروع، قطاع الحرف بـ 11.886 مشروع، قطاع الصناعة بـ 10.740 مشروع.

أما بالنسبة للمشاريع التي تنشط في مجالات المهن الحرة، الصيانة، الموارد المائية والصيد البحري كانت لها الحصة الأقل في التمويل، نظرا لقلّة المقاولين الناشطين في تلك المجالات.

3.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر: يمكن تقديم حصيلة القروض الممنوحة موزعة حسب قطاع النشاط من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (4): القروض الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر لغاية سنة 2016

قطاع النشاط	عدد القروض الممنوحة	النسبة %
الزراعة	111.564	14.15
الصناعة الصغيرة	303.880	38.56
البناء والأشغال العمومية	67.179	8.52
الخدمات	164.532	20.88
الصناعة التقليدية	137.193	17.41
التجارة	3.031	0.38
الصيد البحري	783	0.10
المجموع	788.162	100

Source : <http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>, Consulté le 03/05/2017.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مولت 788.162 مشروع لغاية نهاية سنة 2016، أين تحتل الصدارة مشاريع الصناعة الصغيرة بنسبة 38.56%، تليها المشاريع الموجهة لقطاع الخدمات بنسبة 20.88%، الصناعة التقليدية والزراعة بحوالي 137.193 مشروع و 111.564 مشروع على التوالي، قطاع البناء والأشغال العمومية يحتل نسبة 8.52%. أما فيما يتعلق بالمشاريع الموجهة للتجارة والصيد البحري فهي تمثل أقل نسبة استفادة من الوكالة، أين بلغت 3.031 مشروع و 783 مشروع على التوالي، بنسبة 0.38% و 0.10% على التوالي.

4.2- تطور المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: يمكن توضيح حصيلة المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2002-2016 من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (5): المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة 2016-2002

عدد مناصب الشغل	المبالغ (مليون دج)	عدد المشاريع	قطاع النشاط
53.445	222.790	1.316	الفلاحة
246.382	1.310.896	11.389	البناء والأشغال العمومية
466.382	7.411.469	11.256	الصناعة
22.478	171.948	935	الصحة
162.976	1.095.948	31.097	المواصلات
62.069	974.396	1.018	السياحة
116.476	1.169.895	6.786	الخدمات
4.100	10.914	2	التجارة
4.348	423.578	5	الاتصالات
1.138.412	12.800.834	63.804	المجموع

Source : <http://www.andi.dz/index.php/fr/>, Consulté le 09/06/2017.

من خلال الجدول، نلاحظ أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مولت خلال الفترة 2002-2016 ما يقارب 63.804 مشروع بمبلغ يقدر 12.800.834 مليون دج، وهذا ما فتح مناصب شغل بعدد إجمالي قدره 1.138.412 عامل.

حيث نجد أن المشاريع الممولة فيقطاع المواصلات تصل إلى 31.097 مشروع، وتمكنت من خلق 162.976 منصب عمل، لتأتي بعدها المشاريع المتعلقة بالبناء والصناعة بما يقدر تمويل 11.389 مشروع و11.256 مشروع على التوالي، بطاقة عمالية تبلغ 246.138 و466.382 عامل على التوالي، أما باقي المشاريع المستفيدة من تمويل الوكالة كانت قليلة، على غرار المشاريع الناشطة في قطاع الاتصالات والتجارة التي تعتبر ضئيلة جدا أين نجد 5 مشاريع لقطاع الاتصالات

ومشروعين فقط في قطاع التجارة تم تمويلهم من طرف الوكالة، وقامت بفتح مناصب شغل تبلغ 4.348 عامل و 4.100 عامل على التوالي.

من خلال الدراسة، يتضح التأثير الإيجابي للهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال والارتفاع الكبير في حصيلة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا بفضل السياسة التنموية التي طبقتها الجزائر والمرتكزة على آليات الدعم والمرافقة من خلال الامتيازات الضريبية المقدمة وتسهيل عملية التمويل، غير أنه بالرغم من ذلك تبقى وتيرة نمو هذه المؤسسات لا تزال ضعيفة مقارنة بالدول الأخرى، وذلك لانعدام روح المقاولاتية لدى الشباب الجزائري.

الخاتمة:

تلعب المقاولاتية دورا بارزا في تطوير الاقتصاد، فمن جهة تسمح بخلق وتطوير المؤسسات حسب فكر المقاوم وتوجهاته، ومن جهة أخرى زيادة مناصب الشغل وبالتالي التقليل من نسبة البطالة. وبهدف تطوير وتحفيز الفكر المقاوم لدى الشباب، قامت السلطات الجزائرية بإنشاء وكالات متخصصة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم، وبالتالي إتاحة الفرصة أمام الأفراد الذين يرغبون في الاستقلال بمفردهم من خلال إنشاء مشاريع خاصة بهم وتنمية روح المبادرة الخاصة.

تجدر الإشارة إلى أن تلك الوكالات لا يقتصر دورها على توفير الدعم المالي لأصحاب المشاريع فحسب، بل تقدم أيضا مزايا ضريبية تتضمن تخفيضات واعفاءات، فضلا عن مساهمتها في التقليل من نسبة البطالة وزيادة فرص العمل.

النتائج:

- على ضوء الدراسة التي قمنا بها، توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الداعم الرئيسي للمقاولين في الجزائر، من خلال قيامها بتقديم العديد من الامتيازات لاسيما المالية، الجبائية والمرافقة التي تعتبر مهمة لمتابعة المقاولين وتوجيههم في المجال الذي يتناسب مع مؤهلاتهم.
 - يعمل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة على مساعدة البطالين المسرحين من العمل على الاندماج في الحياة المهنية، كما يعمل على توفير تسهيلات للمؤسسات التي تواجه صعوبات من الحصول على القروض بهدف تمويل الاستثمارات المجدية وتقادي المزيد من التسيّرات العمالية.

- تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر توفير نوعين من القرض للأفراد ذوي الدخل الضعيف وغير المستقر، الأول يوجه خصيصا لاقتناء المواد الأولية، والقرض الثاني هو عبارة عن تمويل ثلاثي يجمع بين الوكالة، المقاول والبنك.
- تستهدف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار المشاريع ذات رؤوس الأموال الكبيرة سواء كانت محلية أو أجنبية.
- بالرغم من الجهود التي قامت بها الجزائر لتبني مفهوم المقاولاتية من خلال انشاء هيكل خاصة ومنح امتيازات ضريبية واقتصادية للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، إلا أنها تواجه العديد من المشكلات التي قد تؤدي إلى فشلها.

التوصيات:

- على الرغم من الدور الذي تؤديه الوكالات سابقة الذكر في دعم المقاولاتية، إلا أن هذه الأخيرة لازالت تتطلب المزيد من التفعيل، وبناء على ذلك نقدم مجموعة من التوصيات:
- لا بد من تنمية ثقافة المقاولاتية لدى الشباب وبالتحديد خريجي الجامعات.
- العمل على تنظيم معارض إعلامية ودورات تكوينية حول المقاولاتية لتسهيل ايجاد فكرة المشروع وطرق تمويلها من البنوك، والعمل على تجسيدها من خلال انشاء مؤسسات مصغرة.
- زيادة الوعي المقاولاتي، حيث نجد معظم المقاولين يتجهون لقطاعي الخدمات والمواصلات، في حين يوجد العديد من القطاعات التي تتطلب الابتكار على غرار القطاع الصناعي والانتاجي.
- ضرورة متابعة المشاريع الممولة من قبل الوكالات، بهدف توجيهها في حالة انحراف المقاول عن هدفه أو تلقيه لصعوبات وعراقيل معينة.

الهوامش والمراجع:

¹ Ministère de la petite et moyenne entreprise : Rapport sur la stratégie de développement de la PME, Algérie, 2002, P05.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، رقم 52، الصادرة في 11 سبتمبر 1996، المادة 01.

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، رقم 47، الصادرة في 22 أوت 2001، المادة 06.

⁴ المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

⁵Eric Michael Laviolette & Christophe Loue: Les compétences entrepreneuriales, Le 8^{ème} congrès international Francophone sur l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Haute école de gestion Fribourg, Suisse, 25-27 octobre 2006, P04.

⁶ Robert Wtterwulge, La PME une entreprise humaine, De Boeck, Paris, 1998, P41.

⁷ فلاح حسن الحسيني، إدارة المشروعات الصغيرة: مدخل استراتيجي للمنافسة والتميز، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص ص 21-22.

⁸ Amina Berreziga & Amina Meziane : La culture entrepreneuriale chez les entrepreneurs Algériens, Colloque National sur les stratégies d'organisation et d'accompagnement des PME en Algérie, Université Kasdi Merbah, Ourgla, Alger, 18-19 Avril 2012, P06.

⁹ Amina Berreziga & Amina Meziane, Op.Cit, P03.

¹⁰ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 52، 11 سبتمبر 1996، ص 12.

¹¹ المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 54، 10 سبتمبر 2003، ص 10.

¹² الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 34، الصادرة في 01 جوان 1994، ص 12.

¹³ المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، الصادرة في 31 ديسمبر 2003، ص 07.

¹⁴ <https://www.cnac.dz/default.aspx?id=136>, Consulté le 01/04/2015.

¹⁵ الجمهور الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 06، الصادرة في 25 جانفي 2004، ص 08.

¹⁶ <http://www.angem.dz/portail/index.php/fr/presentation/annexe>, Consulté le 05/05/2017

¹⁴ CNUCED: Eléments fondamentaux d'une politique de l'entrepreneuriat, Genève, Janvier 2009.

¹⁵ <http://www.industrie.gov.dz/?-PME,25->, Consulté le 7/2014/006

¹⁶ <http://www.ansej.org.dz/ansej/?q=fr/content/nos-statistiques>, Consulté le 7/2012/016,

¹⁷ <http://www.angem.dz/ar/article/prets-octroyes/>, Consulté le 7/2015/003,

تمثلات "الجسد" في الثقافة العربية والغربية من الطقوس الدينية إلى الطقوس الحداثية .

وسيلة بكيس، طالبة دكتوراه، جامعة محمد لمين

دباغين سطيف 2

ملخص باللغة العربية:

يدل الجسد على كل ما يشير إلى الكيان الإنساني، الذي يحتل حيزا في الوجود وفي المكان، إلا أنه صفة تختص بالإنسان وتمنع عن غيره، ومن المؤكد أن الجسد يتمتع بوحدة فيزيقية وكيان مستقل عن مختلف أشكال التمثيل وسياقات التدليل التي تحفه، فالجسد ليس مجرد كتلة لحمية، ليس كيانا ماديا خاويا، ولا تواضعا غريزيا، إنما هو كينونة، وبنية كاملة ومتكاملة، وحدة تسم الكائن البشري في الوجود وتشكله. لقد وُصف بالمركب التشابكي؛ لأنه جهاز مدهش في سيرورة وظائفه وأعضائه وبنائه ونسقه الداخلي والخارجي، وموضوع ثري للدراسة والبحث والتتقيب عن تشكيلاته انطلاقا من الديانة المسيحية ثم المكانة التي حظي بها في الديانة الإسلامية، ونظرا لشساعة هذا الموضوع عرج البحث على التحولات التي لحقت به من تحوله من معطى فلسفي إلى معطى علمي وآخر صيحات الأبحاث العلمية الحداثية التي جعلت منه منجما لقطع الغيار، لتتجبر أشلاء هذا الجسد على ربيع الثورات العربية المعاصرة.

ملخص باللغة الانجليزية:

The body attests to all that refers to the human being, which occupies space in existence and in place, but it is a characteristic of man and prevents others, and certainly the body has a unity of physics and an entity independent of the various forms of representation and the contexts of pampering, The mass of a diet, not a physical entity that is empty, not instinctively modest, is a being, a complete and integrated structure, a unity that shapes and forms the human being. It has been described as a complex composite, because it is an amazing device in the process of its functions and its members and its structure and internal and external coordination, and a rich subject of study and research and exploration of its formations from the Christian religion and then the status acquired in the Islamic religion, and given the height of this subject, A philosophical given to a given scientific and the latest cries of modern scientific research that made him a miner

of spare parts, to explode the body parts of the spring of the current Arab revolutions.

ديباجة:

يدل الجسد على كل ما يشير إلى الكيان الإنساني، الذي يحتل حيزا في الوجود وفي المكان. فكل الأشياء التي تحتل حيزا في المكان، وتتوفر على أبعاد ثلاثة: الطول والعرض والعمق؛ هي أجسام والجسد واحد منها، إلا أنه يختلف عنها بكونه صفة تختص بالإنسان. ومن المؤكد أن الجسد يتشكل بوحدة فيزيقية وكيان مستقل عن مختلف أشكال التمثيل وسياقات التدليل التي تحفه، بيد أن هذا الجسد العاري، الغفل عن القيم الثقافية المضافة هو منبع الفعل المشع بالحيوية والوعي المحايث بالذات.⁽¹⁾ فالجسد ليس مجرد كتلة لحمية، ليس كيانا ماديا خاويا، ولا تواضعا غريزيا، إنما هو بنية كاملة ومتكاملة. وحدة تسم الكائن البشري في الوجود وتشكله، وهو يختلف من شخص لآخر، ولهذا فهو يحتاج إلى من يفهمه ويفهم هو ذاته، والآخر الذي يتعايش معه.⁽²⁾ فكل واحد منا مسكون بجسده، يُعرّف من خلاله سائر الموجودات وفي الآن نفسه يُعرّفه في الوجود.

فتأمل مادة "ج.س.د" في المعجم تحمل لنا العديد من المعاني؛ فالجسد: جسم الإنسان ولا يقال لغيره من الأجسام المتغذية، ولا يقال لغير الإنسان جسد من خلق الأرض، والجسد: البدن، تقول منه: تجسّد، كما تقول من الجسم: تجسّم. قال ابن سيدة: وقد يقال للملائكة والجن جسد؛ غيره وكل خلق لا يأكل ولا يشرب من نحو الملائكة والجن مما يعقل فهو جسد. وكان عجل بني إسرائيل جسدا يصيح لا يأكل ولا يشرب، وكذا طبيعة الجن، وقال عز وجل {فَأُخْرِجَ لَهُمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُورٌ} ⁽³⁾ جسدا بدلا من عجل، لأن العجل هنا هو الجسد (..) وقوله له خوار يجوز أن تكون الهاء راجعة على العجل، وأن تكون راجعة على الجسد. وقال أبو إسحاق في تفسير الآية: الجسد هو الذي لا يعقل ولا يميز وإنما معنى الجسد معنى الجنة فقط. وقال في قوله تعالى: {لَوْ مَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ} ⁽⁴⁾ وقال جسد واحد يثني على جماعة، وقال: وما جعلناهم ذوي أجساد إلا ليأكلوا الطعام.⁽⁵⁾ كما تتحمل كلمة "corp" في اللغة الفرنسية المشتقة من الكلمة اللاتينية "corpus" عبئ التعبير عن الإنسان، على الرغم من أنها كلمة لا تدل عليه، بل هي حاليا تستعمل في كثير من اللغات كمجموعة من المؤلفات المرجعية في مجال دراسي معين، هذا التجميع مُعين بمبدأ تقوم على أساسه هذه الدراسة، غير أنه اتخذ لنفسه مدلولين فيما بعد: الأول مدلول غير حيوي (معنوي) له علاقة بنظام أو عمل، والثاني: تجميع مادي (حيوي) تعلق بجسد الإنسان.⁽⁶⁾ غير أنها لما ارتبطت

بصفة الإنسانية "humainle corp" ولكثرة استعمالها وشيوعها أصبحت تدل على الإنسان مباشرة دون لاحقة تخصصها، كما أشارت معظم المعاجم على أنها مادة مقابلة للروح تدل على الجسد، الجسم، البدن، الجثمان... إلخ⁽⁷⁾ فبعد هذا الوعي اللغوي بدلالة لفظ "الجسد" ثم من خلال لفظ "corp" في اللغة الأجنبية؛ نجد أن الجسد أشد دلالة على الإنسان، بكل ما تحتويه هذه اللفظة من معان، بما في ذلك اللحم والعظام والشحم والعمق والطول والعرض؛ وهي عناصر متفاعلة ومتكاملة بشكل دائم ومستمر.

بواسطة "الجسد" يمارس الإنسان مختلف أفعاله الحياتية، وعن طريقه يترجم أعماله اليومية، فهو ليس نسقا مغلقا على نفسه وعلى طبيعته المادية، بل بناء رمزي يخضع لنظم مؤسسية؛ لقواعد وعلاقات اجتماعية سياسية واقتصادية دينية، "أي أن الجسد ليس مسكنا أو قبرا أو حاويا فقط، بل هو علامة تتكلم وتشير، وتتخبط في تواصلية ذات دلالات مع العلامات/ الأجساد الأخرى، يقول فرانسوا سيريار: "إننا لا يمكن أن نفهم الإنسان إلا إذا عدنا إلى جسدانيته، إننا نتعامل مع جسد، بل مع الجسد البشري، ولا نتعامل مع إنسان، بل مع الإنسان الذي يوجد جسديا في العالم، إن بحثنا سيفشل حتما إذا ما لم نعترف بأننا نتعامل مع جسم تسكنه قبل ذلك نفسية، ولهذا فالبحث عن ماهية الجسد تستدعي الذهاب إلى السلوكات البشرية، للظاهر الجسدي البشري".⁽⁸⁾ وهنا يُعد الجسد جهازا مدهشا في سيرورة وظائفه وأعضائه وبنائه ونسقه الداخلي، ونظرا لشساعة هذا المركب التشابكي بتعبير "فريد الزاهي" الذي يرى أنه موضوع للعبور بامتياز حتى وهو يصاغ في اللغة وبها؛ ويذهب إلى أبعد من ذلك فيشبهه بالمفهوم العنقودي، أو هو عبارة عن شبكة من الجذور بتعبير "دولوز" و"غاتاي" في كتابهما "مئة هضبة". وهو الأمر الذي يعني أن هذا المفهوم ذو طابع جهوي بتعبير "ميشيل فوكو" أي يمكن دراسته في تحقيقاته وتمثلاته وتجلياته هنا وهناك بهذه المقاربة أو تلك، غير أنه مفهوم شمولي أيضا (...). وهنا يكون الجسد ما يستعصي على التعريف بحيث يغدو كل تعريف اختزالا له. إنه بناء ثقافي وفكري متحول صاغته الممارسات المقدسة والفن ثم الأديان ثم التكنولوجيا وأخيرا علم الجينات مع عملية الاستتساخ⁽⁹⁾ يُظهر لنا هذا القول شساعة هذا المركب التشابكي الذي يسمى "جسدا" ليدعونا إلى الانفتاح على موضوعات وميادين لا حصر لها، باعتباره قاسما مشتركا لشتى المعارف والعلوم، من الممارسات التواصلية والاجتماعية ومختلف العلاقات المقدسة والعبادات، وكما تطرقت له النصوص الفنية والأدبية، والسينمائية والمسرح، ومختلف العلوم من الطب وعلوم الأحياء إلى علوم الاجتماع والأنثروبولوجيا، والسميانيات وعلم النفس. ويتبدى اليوم مواكبا لآخر صيحات الموضة كالعمليات التجميلية، والإشهارية... وغيرها. لتبقى رهانات الجسد

منفتحة ما دامت التغيرات الاجتماعية والفكرية والسياسية والحضارية تمس الوجود الإنساني/ الجسدي؛ لذلك يتغيّر هذا البحث أن يبرز أهم التحولات التي مست "الجسد" باعتباره قضية شائكة لأبد من التعمق في دراستها، وتتبع مساراته عبر الطقوس الدينية خاصة من الديانة اليهودية إلى المسيحية حيث برز الجسد الإنساني، ثم إلى الإسلام التي حقّت الجسد برعاية خاصة، ليحط البحث رحاله عند الطقوس الحداثيّة خاصة الغربية منها وتجليات الجسد فيها.

1 . الجسد في الثقافات القديمة والديانات السماوية

إن مبحث الجسد مفتوح دائما على ما يتجاوزه لأن الإنسان موضوع مشترك لعدة معارف إنسانية، فدراسة الجسد موزعة اليوم بين التحليل النفسي الذي يرى فيه موطن الهواجس والليبدو والفلسفة التي تتكلم عن ميتافيزيقا الجسد المبنية على الثنائية، والأنثروبولوجيا التي تتحدث عن علاقة الجسد بالممارسات الطقوسية والفهم الأنطولوجي للوجود من حيث هو جسد ثقافي، يتحرك ويمارس كينونته في الزمن التاريخي، ومن حيث هو جسد رامن أيضا يهدف إلى التواصل الاجتماعي. أما علم الاجتماع فإنه يبحث في الجسد من حيث إنه ملازم للفهم الواعي الفردي والجماعي للعلاقات الإنسانية السلوكية والاقتصادية، حتى إن الجسد اليوم أصبح متعدد الدلالات منفتحا بطبيعته على جميع المعارف المتعلقة بالإنسان⁽¹⁰⁾ لقد اقتضت طبيعة الإنسان أن يكون مخلوقا مكونا من جانبين: الأول مادي فيزيقي ويمثله "الجسد" والآخر روحي غيبي تمثله "الروح" فقد شكلت هذه ثنائية "الجسد/الروح" دورا مهما في مختلف الثقافات والفلسفات، وتزايدت قيمتها في حضن الأديان السماوية، حيث خاضت فيها الألسن والعبارات وسالت فيها الكثير من الآراء والأفكار والنوازع المختلفة؛ وتقوم بشكل أساسي على مفهوم التقابل الذي يعكس في حقيقة الأمر تعارضا ظاهرا بين طرفي الثنائية، ومن عديد الثنائيات المعتمدة: ثنائية: الذكر/الأنثى، الليل/النهار، الموت/الحياة، الشر/الخير، المادي/الغيبي أو الروحي، فالكتلة المادية المشخصة، التي تميز الكائن الإنساني صورة ولا تميزه وجودا إلا عبر المكونات الإدراكية والنفسية والسلوكية والاجتماعية؛ لذلك " فإن الاهتمام انصب دائما سواء في النصوص الدينية أو في النظرية الأخلاقية الفلسفية على ما يتم النظر إليه باعتباره "هوية الجسد" سواء تعلق الأمر بالنفس أو بالروح⁽¹¹⁾ ليبقى الإنسان مشدودا بين قطبين متتافرين يسكنانه: فالجسد يطلب الرغبات والشهوات واللذائذ، والروح تطلب الفضيلة والنقاء والكمال؛ وهنا يقع الصدام، وتجد الروح في هذه الكتلة اللحمية عائقا أمام حريتها، لتكون حبيسة هذا الجسد المادي، وعليه لا يمكن للروح أن ترى الحقيقة وتمارس الفصيلة⁽¹²⁾ وتسمو إلى فضاءات أوسع كما هي إلا بعد أن تتحرر من الجسد، ومن حواسه ومن ماديته.

كل هذه المفاهيم وغيرها خاضت فيها أقلام المناطقة والفلاسفة والمتكلمين القدماء منهم والمتأخرين فجعلت الجسد يُحاط بكثرة المحاذير ويُسيَّج بمفاهيم دونية ذهبت إلى حد اعتباره مدنسا في مقابل الروح التي اعتبرت مقدسة؛ "وكثيرا ما يرد الجسد في هذه الثنائية بمعنى الشيء المادي أو المحسوس أو الظاهري، وترد الروح بمعنى الشيء الأزلي والأبدي الذي لا يفنى، لأن الروح جوهر؛ فروح الشيء كنهه وماهيته وحقيقته وواقعه ووجوده، وروح الإنسان هي ما يبقى منه ويستمر بعد فناء الجسد. فالروح خالدة تتلبس الجسد الفاني "كالقميص" يستبدله المرء من جيل إلى جيل"⁽¹³⁾ ويأتي تقمص الروح عن طريق ظهورها بمسعى إلهي في عدة أدوار متلاحقة.

أما في الأساطير القديمة فقد كشفت لنا عن حقيقة تتمثل في أن ما يجري على الأرض يحاكي في السماء "وكان الإنسان يحاكي فعل الآلهة لذلك قدس الجنس وأحلّه المحل الأرفع، وقد كان في ممارساته الجنسية يحاول جاهدا أن يتخطى حدود آدميته المقيدة بالزمان والمكان ليكون في عالم من النشوة الإلهية الأبدية، وكأن فعل الخلق طاقة يفجرها من أجل أن يحب ويولد حياة حيّة. وتستحيل بذلك ممارسة الجنس إلى طقس رمزي، ومبدأ كوني وليس لذة فردية عابرة"⁽¹⁴⁾ فالإنسان يحاكي النموذج المثالي الذي تقوم به الآلهة، وهو مشدود إليه بقوة وإيمان مطلق وجب الاقتداء به وبتصرفاته. وهذا ما أكدّه عالم الأديان "مرسيا إلياد" في العديد من كتبه وأبحاثه إذ يقول: "فإذا كان الخلق الكوني ينجم على الأقل إنجازا من زواج مقدس يتم بين (الإله . السماء) و(الأرض . الأم) فأسطورة تكوين العالم هي الأسطورة النموذجية الأولى: إنها تصلح أنموذجا لسلوك البشر، ولذا فإن الزواج إنساني، يعتبر تقليدا للزواج المقدس الكوني."⁽¹⁵⁾ وتشير الأسطورة إلى بداية انبثق منها الكون والوجود والإنسان، والتي تجسدت في قصة خلق (آدم وحواء) وقصة الخليقة بعد نزولهما من الجنة واستخلافهما في الأرض، وستكتب قصة الإنسان كلها بدءا من فعل الغواية كما يعلق سعيد بنكراد⁽¹⁶⁾ فبالإضافة إلى تأكيد الحادثة على الوجود اللاحق والعرضي للمرأة، وهو تأكيد لها مشيتها وسلبيتها، شكلت تاريخيا الإطار المرجعي لاضطهاد المرأة إلى جانب غيرها من الأطر الإيديولوجية. وهي نفس المكانة أو أحقر منها بكثير في الديانة اليهودية؛ إذ تعتبر المرأة أصل الشر في العالم، وأهي المسؤولة عن الخطيئة البشرية الأولى؛ لأنها. بزعمهم هي السبب في خروج آدم عليه السلام من الجنة، ونرى ذلك بوضوح في التوراة: "وكانت الحيّة أحنل جميع الحيوانات البرية التي عملها الرب ِلله، فقالت للمرأة: أحققا لله: لا تأكلا من كل شج رالجنة؛ فقالت المرأة للحيّة: من ثم شجر الجنة نأكل. وأما ثمر الشجرة التي في وسط الجنة، فقال الله: لا تأكلا منه ولا تمسّاه؛ لنلا تموتا.

فقال الحية للمرأة لنتموتا. بلا لله عالم أنه يوم تأكلا منه تتفتح أعينكما وتكونا نكالا لله عارفين للخير والشر... فأخذت من ثمرها وأكلت وأعطت رجلها أيضا معها فأكل..»⁽¹⁷⁾

أ الجسد أصل للخطيئة في الديانة المسيحية:

يتخذ الجسد مكانا هاما في الديانة المسيحية، وله حضور كبير أكثر من باقي الديانات، لكن هذا المكان إقصائي وقهري في الآن نفسه؛ فقد احتقر وأهين باسم الدين بل واعتبر من نفايات الخلق، ومصدر الخطيئة والآثام، لذا وجب تخليصه وتطهيره. فالكتاب المقدس يخاطب الروح ويعلي من شأنها في مقابل امتهانه للجسد، والروح لا تستبعد الجسد بل تدل على خلاصه وتأليهه. فالجسد خالصا من الروح ينقاد إلى الانحطاط والدونية، أو يستجيب "لروح" وللاستعمال القويم في الزواج أو في البتولية. حيث يتماهى مع المسيح الممجد الذي صار بقيامته روحاً محياً. فحينما نراجع "الكتاب المقدس" نجد في كذا إصحاح تعبيراً عن كل الأفكار السابقة حول الجسد ومنها: "ثمرت جسد عن خطيئة نفسي"⁽¹⁸⁾ "تعبد الله بالروح، ونفخر بالمسيح يسوع، ولا نتكل على الجسد"⁽¹⁹⁾، "أن الناموس روحي. وأما أنا فجسد مبيع تحت الخطيئة"⁽²⁰⁾ هذه النماذج وغيرها استلهم الرهبان المسيحيون والقساوسة جل أفكارهم منها، فقد سطورها بصرامة تامة واضطهاد كبير طال الجسد وامتتهنه وأنقص من قيمته، وفي المقابل اعترفوا بعلوية الروح وطهارتها وقديسيتها؛ فالإنسان في نظرهم مركب من روح وجسد، لكن بينهما نوع من الصراع منشؤه إرث الخطيئة التي يجرف الجسد الروح إليها. ما دام الإنسان في الجسد فإنه لا يستطيع أن يتجنب كل خطيئة حتى أصغر الخطايا، لأن الجسد حامل الخطيئة والمغري بها والدافع إليها، يثد إلى الأسفل وأما الروح فتقود إلى الأعلى. وعلى الإنسان السعي لتحرير روحه من هذا الجسد الفاني، وقمع رغباته وشهوته وأهوائه. ويظهر ذلك جليا في الرسالة التي وجهها بولس الرسول إلى أهل غلاطة قائلا: "اسلكوا بالروح فلا تكملوا شهوة الجسد. لأن الجسد يشتهي ضد الروح والروح ضد الجسد، وهذان يقاوم أحدهما الآخر..) وأعمال الجسد ظاهرة، التي هي: زنى عاهرة نجاسة دغارة، عبادة الأوثان سحر عداوة خصام غيرة سخط تحرب شقاق بدعة، حسد قتل سكر بطر..) وأما ثمر الروح فهو: محبة فرح سلام، طول أناة لطف صلاح، إيمان، وداعة تعفف."⁽²¹⁾ وبذلك يعتبر الجسد نجسا من خلال الأعمال التي يقوم بها، لذا وجب تطهيره وقد ورد في "سفر اللاويين" أقوال حول النجاسة والطهارة للجسد من خلال "شريعة ما يفرضه الجسد" "فكل رجل يكون له سيل من لحمه، فسيله نجس، وهذه تكون نجاسته بسيله، فذلك نجاسته، كل فراش يضطجع عليه الذي له سيل يكون نجسا، وكل متاع يجلس عليه يكون نجسا للمساء، ومن مس فراشه يغتسل ثيابه ويستحم بماء، ويكون نجسا إلى المساء."⁽²²⁾ ثم يعدد أنواعا من الأمراض

الجلدية التي تصيب الجسد وتنجسه. كما حرم أكل الدم وحددت عقوبات الخطيئة المترتبة عن النجاسة سواء أكان عمداً، أم عن غير عمد. يكون ذلك بتقديم ذبيحة وإسالة دمها، وتقديمها قرباناً للرب رجاء للطهارة، "فالذي يمس ذلك يكون نجساً للمساء، ولا يأكل من الأقداس بل يرحض جسده بماء، فمتى غربت الشمس يكون طاهراً، ثم يأكل من الأقداس لأنها طعامه، أنا الرب فيحفظون شعائري، لكي لا يخلوا لأجلها خطيئة يموتون بها لأنهم يُدنسونها... أنا الرب مُقدسهم." (23) ينبذ المسيحيون إذن: أكل اللحم لاقتارانه بالخطيئة والموت والزمن الإنساني والجنس ويُسقط عن الجسد قدسيته وينتقل التمجيد للروح. كما يجري التمييز بين الدم المقدس؛ الذي هو دم القربان والدم المدنس المراق خارج الطقوس القربانية كحالة دم الحيض... فبالدم وحده تكمن المغفرة؛ هذا السائل العجيب الذي تلعه الآلهة في الميثولوجيا القديمة وفي ميثولوجيات العهد القديم، والمراق على مذبح الآلهة به تكمن المغفرة وإزالة كل آثار الدم الدنس التي تهدد البشر والعنف التبادلي. (*)

يستمر شريط احتقار الجسد وامتداده والإنقاص من قيمته، فبعد أن صُنّف في خانة الأشياء المستقرة والمخلّة بالحياة فلا بد من قهر وتعذيب هذا الجسد وإقصائه والتضحية به، وتهميشه وتجاهله وإماتته؛ ونعته بكل مرادفات الإخفاء والإبادة والإعدام، التي طالت الجسد باسم الدين المسيحي بدعوى تطهيره من الخطيئة والرذيلة. وموازة مع ذلك حث القساوسة الناس على حياة الشظف والتسك والإكثار من الصوم وبالغوا في تحسيسهم بالذنب تجاه أجسادهم؛ وبذلك يستطيع المتعبد أن يبلغ تمام الصفا، ويضمن لروحه الخلاص. (24) ولكن المسيح قد هزم الخطيئة، وهو الذي اتخذ الجسد البشري المصلوب طريقاً للخلاص على أنه خلاص لانهائي، لقهر الضعف في هذا الجسد وإماتته ليحصل على القوة والخلاص من خلال فعل الصليب وما يرمز إليه من تضحية وتطهير "فعندما تدخل الكنيسة ترى صورة المسيح بجسده شبه عار مصلوباً على الصليب وعلى رأسه إكليل شوك والدم ينضح من رجليه ومعصميه المسمرة على خشبة الخلاص،... ويرمز إلى آلام المسيح الإله التي يعتقد المسيحيون أنها طريق الخلاص البشري." (25) فالمسيح قد هزم الخطيئة من خلال هذا الجسد البشري المصلوب، فحالة الصليب لهذا الجسد هي رمز على انتصار مضمون ليستعيد به المؤمن حالته الأصلية كخلقة، فلا يعود يعتمد على الجسد في ضعفه، ولكن على القوة التي يجدها في موت وقيامه المخلص ينبوع الروح رغم الألم الذي يسببه الصليب للجسد؛ كما رأت في الألم مفعولاً أو قوة مطهرة للروح (26) هكذا رأت الديانة المسيحية في الألم قيمة أخلاقية، أو فضيلة تسمح بالكفّر عن الخطيئة الأصلية للجسد التي ورثتها الإنسانية.

ب . الجسد من أجل المقدس في الدين الإسلامي:

يطرح الإسلام نفسه بوصفه دين توحيد وهداية للبشرية للطريق المستقيم، فقد حدد للإنسان النظام الإسلامي القويم الواجب إتباعه لأنه دين الهدى والحق لذلك "جاءت الشرائع السماوية ضمانا إلهيا للإنسان في تحديد هدفه الوجودي، وفي تحديد المنهاج الإسلامي الكفيل بتحقيق ذلك الهدف، وليس الإسلام إلا الخلاصة الخاتمة لتلك الأديان جميعها، جاء ليبين للناس صياغة نهائية غاية وجودهم وهي أن يكون الله قبلتهم يبتغون مرضاته"⁽²⁷⁾ فالإنسان فاعل ضمن تفاعل قائم على توحيد الله وعبوديته في الأرض، "ويعود الله بالإنسان وفي كل الآيات القرآنية ليساعده على امتداد نهجه الحضاري المتكافئ، وتجربة الخلق الكوني فيضرب الله للناس أمثالهم، ليسلكوا كما يقتضي الخلق الكوني ويتحدوا بحكمته ونتيجته، ويحمل القرآن من التشريعات والتوجيهات ما يفسره بأنه الإدراك الموضوعي المقابل للحركة الكونية ليستمد منها الإنسان سلوكه ومنهجية، بحيث يحيا في سلام مع ربه ومع الكون، ومع ذاته الاجتماعية ويطرح الله أمامه السبل التشريعية التي لا تهمل شاردة ولا واردة"⁽²⁸⁾ في ظل هذا النظام الإسلامي المقنن لحياة الإنسان وأفعاله وسلوكاته، حيث لم يترك صغيرة ولا كبيرة إلا فصل في ماهيتها وحدودها وارتباطها بغيرها في الكون.

لقد عدّ "القرآن الكريم" أعضاء الجسد الإنساني الذي خلقه الله في أحسن صورة، ونفخ فيه من روحه، وسواه بشرا، وجعله آية في الكون وإعجازا على قدرته وقوته، لقد جعل الجسد المخلوق من التراب والطين محلا لنفخ الروح الإلهية، لقد صرح النص القرآني بطبيعة خلق الإنسان المادية مصداقا لقوله تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ * ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ * ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُّوحِهِ﴾⁽²⁹⁾ فتؤكد النص القرآني على الطبيعة المادية التي خلق منها الإنسان لدلالة على المكانة التي يحظى بها في الإسلام، لكن التركيب المادي وحده غير كاف دون الروح الإلهية، التي وهبها الله لهذا الجسد. مما يعني أن وجود الإنسان على الأرض لغاية في مجملها طاعة الله وتنفيذ أوامره، ويرى راجي الفاروقي أن هذه الغاية تكمن في كون الإنسان خليفة الله في الأرض، وهذا أساس الوظيفة الكونية للإنسان.⁽³⁰⁾ لذلك أوقف الله شغف العالم بالبحث عن ماهية الروح بقوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾⁽³¹⁾ لكن سكوت النص القرآني عن الروح وإرجاء أمر ماهيتها إلى الله، لم يمنع علماء الدين والفقه، من البحث في مفهومها واستنتاج الشواهد القادرة على ملء مواطن البياض الدلالي الذي يقصده النص؛ وذلك عن طريق التأويل أو المقارنة أو القياس، وفي هذا الإطار وجه

الفكر الإسلامي اهتمامه صوب الجسد باعتباره المقابل الضدي للروح، والموضوع الأنسب للقياس أو المقارنة المُفضّية إلى معرفته.⁽³²⁾

لقد ظل مبحث "الجسد الإسلامي" يعيش حالة تغيب متعدد في مجالات الدراسات الإسلامية؛ والبحث فيه كان ضمن ثنائية الروح/الجسد. ولم ينعم الجسد بالحضور إلا في عمومية الجسم الكلامي والفلسفي، ويمكن القول مع فريد الزاهي "إن الثقافة العربية الإسلامية وفي مفاهيمها الأساسية التي تحكم في تطورها فكرا وممارسة، ثقافة وسياسة والتي لم يخصص فيها للجسد سوى مكان المنفعل والمحجوب والمكبوت. بحيث يسهل علينا القول بأن الجسد ظل في حدود معينة وتبعا للمجالات التي نود الحديث فيها عنه، مكبوت الثقافة الإسلامية أو على الأقل موضوعها المهمش والمقنع"⁽³³⁾ ليظهر مصطلح "الجسد الإسلامي" مع الباحث "فريد الزاهي" الذي أنكر على سابقيه النظرة الإلحاقية والهامشية للجسد، وبَيّن في كتابه "الجسد والصورة والمقدس في الإسلام" أن الإسلام اهتم بالجسد أيما اهتمام. بعده جسدا إسلاميا له محدداته التاريخية والوجودية والثقافية؛ وبه تنهض الممارسات الإسلامية للفرد المسلم كيف لا "وقد قنن الإسلام حياة المؤمن من الصحو إلى المنام، بحيث تحبل النصوص التشريعية بأداب الصلاة والأكل والصيام والطريق والملابس والطهارة (..) إن الهدف الأساس من هذه الدقة والشمولية يكمن أصلا في خلق نموذج عام للممارسات السلوكية والخطابية و الجسدية، ويكون ذا طابع مرجعي، ويتم بمقتضاه توحيد السلوك الجسدي لعامة الناس"⁽³⁴⁾ لذلك وجب إدماج الجسد في خانة المقدس لأنه ذو طبيعة مادية وشهوانية، حتى تضبط سلوكياته وأعماله الدنيوية فلا يقع في الشر والآثام، المحددة له سلفا، مع قائمة من الممنوعات والمحرمات التي لا يجب تجاوزها. وهذا ما يؤكد الفاروقي بقوله: "إنسانية التوحيد وحدها هي الأصلية الخالصة، فهي وحدها تحترم الإنسان بوصفه إنسانا ومخلوقا، دون تأليه أو تحقير."⁽³⁵⁾ والحقيقة أن التوجيهات القرآنية والنبوية تستهدف أن ينخرط جسد الإنسان في ممارسات وآداب وعبادات وسلوكات عامة، ومن شأن ذلك أن يوجي بأن الجسد في الإسلام جسد نمطي مكرور خاضع لقواعد وتوجيهات. إنه "جسد من أجل المقدس" لأنه لا يملك حق التصرف بنفسه ولا الخضوع لأهوائه؛ إنه جسد لم يكتشف بعد استقلاليته وحريته تجاه المقدس، إنه مجرد دال للتعبير عن مدلول روحي، لكنه دال ضروري في هذا السياق لا يمكن الاستغناء عنه. فعلى المسلم أن يسعى من خلال العبادات إلى تهذيب جسده، والسمو به نحو الفضيلة والتكامل؛ ليتوحد السلوك العام للمسلمين كافة، ضمن نظام مؤسساتي يخضع له كل الأفراد بالالتزام والانضباط.

كما أن في "الزواج" إشباع لرغبات الجسد وشهواته في إطار مشروع، بل يعتبرها من الحلال الطيب الضروري. ولا يقف عند حد إباحتها بل يوصي الأزواج رجالا ونساء بالوفاء بحق بعضهم البعض فيها⁽³⁶⁾ باعتبارها عملية مقدسة تهدف إلى استخلاف الله وعمارة الأرض، وإن كان يحذر من فتنة جسد المرأة واعتباره عورة وجب ستره وحجبه، لأنه ينبغي أساسا على الرغبة والشهوة والغواية فعمل على إدماجه في المؤسسة الزوجية "ذلك أدخل الإسلام العنصر الجنسي في صلب الممارسة الإيمانية، واعتبر (النكاح الشرعي) الشكل الأسمى للعلاقة الجنسية، فهو الذي يمنحها معناها ودلالاتها، وهو الذي يضمن سلامة الخلق. إن الجنس المنظم بهذا الشكل يمثل أصل ونواة النظام الاجتماعي الإسلامي (...) ولعل تأطير المسلم للعملية الجنسية بصيغ بسملية ومحمدلية مثلها في ذلك مثل الأكل وغيره من الممارسات اليومية، يجعل الجنس . رغم طابعه الغامض والرهيب أحيانا . جزءا من سمفونية الفعل اليومي للمؤمن، هذه الألفة والتآلف هي ما دفع بوحدانية إلى القول بأن الجماع ليس ولوجا إلى عالم الشر وإنما دخولا إلى عالم القوى القدسية"⁽³⁷⁾ فمؤسسة الزواج هي موطن تحويل الشهوة الجسدية إلى فعل مقدس واجتماعي حيث يأخذ فيه الجسد حقه من الإشباع الجنسي، والمتعة من ملذات الحياة التي سخرها الله لخدمة الإنسان.

على أن للجسد خاصية ينفرد بها فهو منذور للفناء والموت والهلاك الذي يضع نهاية لذلك الجسد، فهو حاضر في كل آن موشوما بالحياة وكأنه الوجه المخفي من وضع الجسد الوجودي، فلا ولادة للإنسان دون موت؛ فالموت يحل في الإنسان شاهدا على عرضيته بأنه كائن جسده مائت، فالموت لغة تقول بتناهي الجسد وفنائه.⁽³⁸⁾ لأن نشدان الإنسان الخلود هو سعي مستمر لرفض الموت، إنه سعي لتجاوز الحياة قصد الانتقال من الحقيقة الأبدية والخلود إلى الأبدية الممتعة، فالإنسان لا يعيش ليموت فقط، وإنما يدرك أنه سيموت ليخلد على نوع ما، فثمة انتظار دائم لتلك اللحظة، "إن الفردوس نموذج يبحث عنه، لحث الإنسان على التحكم بذاته، فربما تستعاد البداية هنا، وإذا كان لا مهرب منها في حياة الإنسان، فإن الحقيقة هذه لا تتعزل عن موقف الإنسان منه؛ إنه يرتقي إلى تصور مفهومي ثقافي، فالإنسان لا يموت ميتة نهائية بقدر ما يموت ليحيا حياة أكثر ديمومة ونقاء ومتعة"⁽³⁹⁾ تتحرر الروح من الجسد وتعود إلى أمر ربها؛ حيث يعد الله عباده الصالحين بعد بعثهم بعالم لذائذ فريوسي، عالم بكر مدهش وأطيب من طيب، فضاء رحب لا متناهي، يؤسس لجسد متحرر من ماديته وأوزاره، مسكون بالخلود والمتع، في نعيم إلهي وجنة عرضها السماوات والأرض. لهذا حرصا لإسلام على صنع جسد فطري طبيعي، رغم أنه حفه بمجموعة من الواجبات والممنوعات

والمحرمات، لكنه أراد له بُعداً تطهيرياً، تعبدياً، وثوابياً، وجمالياً حفه بكل التشريف والتكريم والرفعة والسمو.

2. الجسد في الثقافات الحداثية والتطورات العلمية:

يقول دافيد لو بروتون: "إن تاريخ الجسد في داخل العالم الغربي يُكتب منذ عصر النهضة، من خلال تأثير متزايد دائماً في المرأة التقنية . العلمية . التي ميّزته عن الإنسان، ويختزل في رواية غريبة للفلسفة الميكانيكية. وعندما انسحب البُعد الرمزي من الجسد لم يبق منه إلا مجموعة من الدوايب، وترتيب تقني لوظائف يمكن أن تحل محل بعضها البعض. إن ما يبنى حينئذ وجود الجسد، لم يعد عدم قابلية الحس للاختزال، وإنما قابلية العناصر والوظائف التي تضمن هذا التأثير للتبادل"⁽⁴⁰⁾ فتاريخ الجسد إذن: كُتب منذ عصر النهضة، في المجتمعات الغربية، ضمن عملية تطويرية في إطار تقني وعلمي ميّز الجسد عن الإنسان، ونزع عنه صفة القدسية واختزله في نزعة ميكانيكية غريبة. فالنظريات الثنائية التي ساهمت في فصل الجسد عن الروح ظهرت منذ التطور العلمي والتقني، وبالتحديد بداية مع ديكارت. وبقي الجسد في حضوره الدائم منبع الأسئلة ومثار الكثير من الإشكاليات الصميمة مثل: ثنائية الروح / الجسد أو الفكر / الجسد. وكلها تصب في السؤال الجوهرى: ما الإنسان؟ أهو روح أم جسد أم فكر؟

لقد أرست "الأفلاطونية" دعائم الفكر الغربي الحديث والمعاصر بأفكارها وتصوراتها حول الجسد، فإنها اعتبرت الإنسان يقوم على كائنين مختلفين ومتمايزين هما: الروح والجسد. ولم تهتم بالجسد بالقدر الكافي ولم تعطه أي حق من حقوقه. لقد تعودنا على سماع أن النفس تحترق الجسد؛ وهذا الاحتقار راجع لكون الجسد بطبيعته يبحث عن المتعة واللذة الحسية، ويؤثر بذلك على النفس لأنه يبرز تحت عالم الغرائز والأوهام والرغبات أي العالم الحسي، أما النفس فهي أكثر رفعة من الجسد.⁽⁴¹⁾ فلم تشذ بقية التصورات عن الطروحات الأولى للجسد، فقد انتهجت المسار نفسه، بامتهانها الجسد واحتقاره، وإعلائها شأن الروح "ولا جدال في أن الوعي بالجسد كقيمة في ذاته والدعوة إلى التأريخ له والحث على تحريره من قيود التهميش والدونية، التي سنتها الميتافيزيقا وكرستها المسيحية، وانتقلت عدواها إلى معظم المؤسسات الثقافية الأخرى كان وليد نظريات العقد الاجتماعي، والمجتمع المدني، والاختبارات السوسيو . اقتصادية، التي تعود جذورها إلى عصر النهضة وتبلورت بالتدرج في حضان الطبقة البرجوازية، إلى أن عرفت النور في صيغة نظام متكامل وسيلته الإنسان وغاياته الإنسانية كذلك، وأصبح الأفراد بموجبه أسيادا لأجسامهم بعدما كانت ملكا

للإقطاعيين⁽⁴²⁾ إنه صعود للفردانية؛ التي دافعت عن حقوق الأفراد في حق امتلاك أجسادهم، والتحرر من سلطة الإقطاع والملكية الجماعية.

وببروز هذه الأفكار في العصر الحديث فقد برز اهتمام كبير بالجسد وبقضاياها؛ وأعيد طرح الثنائية العتيقة الجسد/ الروح مع الاحتراس من الوقوع في الجدل العقيم الذي لا فائدة منه، لذلك انتهجت الفلسفات المعاصرة نهجا تجديديا لمفاهيمها النظرية ومقولاتها الفلسفية، بُغية تحديث نمط جديد يتم عبره التعامل مع الجسد وقضايا الوجودية، حيث من خلالها سيعيش الإنسان في الجسد ومعه، لقد اعتبر القرن العشرين "عصر الجسد" بلا منازع لما ظهر فيه من مفاهيم ومتصورات والمخيال الجديد الذي قدمه للجسد؛ من خلال مجموعة من الباحثين والفلاسفة حملوا على عاتقهم مسؤولية خلخلة مفاهيم "العقل/ اللوغوس" الغربي ونفض الغبار عن هذا المحتقر والملغي.

أ. الاتجاه الفلسفي

ينتمي "ديكارت" R.Descartes إلى الفلاسفة الثنائيين، الذين يرون أن الإنسان مركب من النفس والجسد؛ كما نفى الصراع والتنافر والقول بالعداء بين الروح والجسد. لكن مجمل آرائه تأرجحت في القول بماهيتهما وتحديد طبيعتهما؛ حيث ميز بين النفس والجسد، واعتبرهما جوهرين عرضيين مختلفين. كما نظر للنفس على أساس أنها جوهر لامادي، وكيان مستقل قائم في الجسم؛ فهي "كالجوهـر" كشيء مفكر "Res cogitans" والجسم كشيء ممتد "Res extensa"⁽⁴³⁾ ويظهر لنا من الوهلة الأولى أن ديكارت بتأكيد على هذا التمييز بين الروح والجسد يقوم بإعادة التقليد الأفلاطوني. ولكن ديكارت وضع شرطا ضروريا للتفكير يتمثل في الابتعاد على العالم المحسوس ومتطلبات الجسد، فالتأملات الميتافيزيقية تضع الشك في وجود الحواس، والجسد والعالم والله ليكتشف يقينا: "بما أنه يشك يعني أنه يفكر" إذن: فهو موجود "أنا أفكر أنا موجود" وتسمى قاعدة ديكارت هذه بـ"كوجيتو" cogito والكوجيتو هو أوثق الحقائق والمبادئ عند ديكارت الذي يصرح قائلا: "لكن في زحمة الشك هذه أبقى متأكدا من شيء واحد هو أنني أشك. وبما أنني أشك، فإني أفكر وبما أنني أفكر فأنا موجود حتما، ومن هنا جاءت فكرة "الكوجيتو" (..) إن الفكر هو الصفة التي تخصني، وأنه وحده لا ينفصل عني، أنا كائن وأنا موجود: هذا أمر يقين"⁽⁴⁴⁾ لقد بني ديكارت على هذا الشك اليقيني فلسفته بناء جديدا يكون منطلقه بإدراك ذاته لذلك وصف النفس بالناطقة. وبين أنه لا يمكن انتزاعها . البتة . من قوة المادة كما تنتزع الأمور الأخرى، ويتبين أيضا أنه لا يكفي أن تكون مقيمة في جسم الإنسان، كما يقيم البحار في سفينته، لا عمل لها إلا تحريك الأعضاء وإنما ينبغي أن تكون متصلة بالجسم ومتمحدة به اتحادا أوثق⁽⁴⁵⁾ حتى يكون لها عدا ذلك إحساسات متصلة، وانفعالات مشابهة

لإحساساتنا وانفعالاتنا، فيتألف منها بذلك إنسان حقيقي، وكل يجعلنا ندرك الأسباب التي تدل أن نفوسنا من طبيعة مستقلة عن البدن كل الاستقلال، وأنها من أجل ذلك ليست عرضة للموت بموته، ولما كنا نجد أسبابا غير الموت تبطل وجود النفس، كنا بالطبع أميل إلى الحكم أنها خالدة من هنا جاءت فكرة أن النفس لا تتحدد إلى حد ما بمادة الجسم بل تتحدد أكثر بوظائفها، فالنفس متصلة بكامل الجسم بفضل عدم قابليتها للقسم، وطبيعتها اللامادية.⁽⁴⁶⁾ فالجسم شبكة على درجة عالية من التعقيد، فيها دورات لنبض الدم، والقلب وتسير وفق نظام متكامل ومنسجم. وذلك ما خول لديكارت أن يعتبره آلة تفوق روعة كل الآلات، أجود نظاما وأعقده، لأنها تعمل بطريقة ميكانيكية "وسيسوقهم علمهم إلى اعتبار هذا الجسم آلة "Corpsmachine" صنعها يد الله فجاءت إلى حد يجل عن المشابهة، أحسن نظاما، وذات حركات أدعى إلى الإعجاب، من أي آلة يستطيع الناس اختراعها"⁽⁴⁷⁾ لم ترفض الديكارتية الجسد ولم تقلل من شأنه، على الرغم من أنها اعتبرته آلة، لها قوانينها التي تحركها وتسير وفق نظامها الخاص.

وعلى الرغم من إقرار الديكارتية وتسليمها بالاختلاف في ماهيتي الروح والجسد، إلا أنه بنى على وجود علاقة عليا بين الروح والجسد مبنية على مبدأ التأثير والتأثر أي **التفاعل المتبادل** "Interactionism" من جهتين؛ فالحالات النفسية والعمليات العقلية تؤدي إلى إحداث تغيرات معينة في الجسم، كما أن بعض التغيرات الفسيولوجية تكون علة لإحداث الحالات النفسية وعملياتنا العقلية، فالإحساس بالجوع يؤدي إلى تقلصات المعدة فالبحث عن الطعام، ومن أمثلة تأثير الجسم على حالاتنا النفسية أن احتراق أصبعي قد ينشأ عنه إحساس بالألم، وإسراف في الشرب يصاحبه هذيان. هذا التأثير المتبادل لا يتم بطريق مباشر وإنما بواسطة **"الغدة الصنوبرية"** التي تقوم وسط الدماغ، وترتبط بسائر أعضاء الجسم وأعصابه وعضلاته بما يسمى **"الأرواح الحيوانية"**⁽⁴⁸⁾ لكن هذا الحل الذي انتهى إليه ديكارت لم يكن مجديا، لقد أوقعه في التناقض وأثار عليه ردود الكثير من الباحثين، خاصة وقد ترك ثغرة في نظريته كيف يحدد مكانا ماديا للنفس وهو الذي يقر بلاماديتها؟ لذلك قاومه من جاء بعده وعلى وجه الخصوص **"سبينوزا"** "B. Spinoza" الذي قاوم كل محاولات الفصل بين الروح والجسد، ودافع عن واحدية الكيان البشري، فرأى الفكر والامتداد صفتين مختلفتين لجوهر واحد، فالنفس والجسم هما شيء واحد لا غير، إن أحدا لم يبين حتى الآن حدود قوى الجسد، أي أن التجربة لن تكشف لأي أحد بعد ما يقدر الجسد على القيام به.⁽⁴⁹⁾ إذا كان ديكارت يعتبر أن الفكر هو المُشكل لماهية الإنسان لا الجسد، "فسبينوزا" يقيم علاقة توازي ما بين

الجسد والنفس، بل إنه يسعى إلى توحيدهما، فلا وجود للنفس بدون الجسد، ولا وجود للجسد بدون النفس.

على الرغم من أن "كانط" E. Kant لم تكن منطلقاته مثل "سبينوزا" إذ لم يعترف بالواحدية، إلا أنه كان من نقاد الثنائية وتقسيماتها للكيان البشري. لقد رأى الجوهر المفكر والجوهر الممتد بتعبيرات ديكارته؛ أي النفس والجسد هما شيء واحد، على الرغم من أنهما ظاهريا ظاهرتان مختلفتان.⁽⁵⁰⁾ ليبقى الجسد بين آراء الفلاسفة. القدماء والمعاصرين. وطروحاتهم متأرجحا بين فصله عن الروح أو النفس أو جمعه بها، على الرغم من أن حقيقة الكائن البشري هي وحدة متكاملة "أبدا لم يكن الجسد عبارة تامة القصد وافية القصد، والمراد لقد كانت له. دائما. مع الذات علاقة مالية (..) ومن خسارة الجسد في التاريخ أنه اعتبر دوما مغالطة تاريخية، ونغمة نافلة لا تدخل في حساب اللحن المعزوف، حيث انتظم الكون وانساق في جمالية تحت وصاية قذرة لم تدخله في الحساب"⁽⁵¹⁾ ولعله من الأنسب القول بأن التفكير في تجربة الجسد ظل إلى حدود اللحظة السبينوزية مغيبا، ويمكن القول أيضا إن لحظة "سبينوزا" أسست لما يمكن تسميته إبطيقا جسدية ضمن مشروع حداثته فلسفية تستعيد وضع الإنسان في إطار إشكال جديد يروم الإجابة عن سؤال الجسد الجوهري: ما الذي يقدر عليه جسدي؟⁽⁵²⁾ فهل يروم هذا الإطار الفلسفي الجديد المراجعة في خوض غمار التجربة في ومع الجسد؟

تظهر تبشير جديدة لولادة مفهوم وتصور جديد للجسد، والتأسيس لوجوده الفعلي في هذا العالم بما هو "جوهر" يمكنه إضاءة تجربة الوجود في العالم، وهي الأسئلة التي من خلالها قام "نيتشه" F. Nietzsche بثورة على عدمية الفكر الغربي المتأمر على الجسد، محاولا رد بعض الاعتبار للجسد، لقد أشاد بالجسد واعتبره أعظم من الروح بكثير؛ وكل شيء يسير لخدمة "الجسد" لا غير، فالشعور أو الروح أو النفس بالنسبة إليه شيء فقير، ضيق النطاق، بل إن هذا الشيء ليس إلا أداة تقوم بخدمة الجسد، فهو فكرة أروع من فكرة الروح أو النفس القديمة،⁽⁵³⁾ لذلك يُعد "نيتشه" الجسد أعظم من الروح ويعتبره العقل الأكبر في مقابل الروح التي يعتبرها العقل الأصغر، ويعتقد أنها لا تستحق إلا الفقر والندس وتستوجب الرثاء إذ يقول كلمته في وجه المستهزئين بالجسد: "إنني بأسري جسد لا غير، وما الروح إلا كلمة أطلقت لتعيين جزء من هذا الجسد، ما الجسد إلا مجموعة من آلات مؤتلفة للعقل، ومظاهر متعددة لمعنى واحد. إن هو إلا ميدان حرب وسلام، فهو القطيع والراعي. إن آلة جسديك إنما هي عقلك الذي تدعوه روحا، أيها الأخ، إن هو إلا أداة صغيرة وألعوبة صغيرة لعقلك العظيم. إنك تقول: (أنا) وتنتفخ غرورا بهذه الكلمة، غير أن هناك ما هو أعظم منها،

أشئت أن تصدق أم لم تشأ وهو جسدك، وأداة تفكيرك العظمى، وهذا الجسد لا يتبجح بكلمة (أنا) لأنه هو (أنا)⁽⁵⁴⁾

لقد اكتشف بذلك نيتشه أن انحطاط الجسد يعزى للعقل المجرد لذلك دعا إلى تدمير كل العوائق والفواصل التي تحيل الفكر عن الجسد وكذلك تحيي الداخل والخارج بحثا عن عملية اتحاد بين النفسي والجسدي⁽⁵⁵⁾ وكل ذلك لمناهضته للمثالية والأفلاطونية، وإرساء مشروعه الفكري للتخلص من بقايا تفكير العصور الوسطى، ومحاربة أصنام العقل. وهي الطروحات والأفكار نفسها المدافعة عن الجسد التي سيتلقفها فيما بعد رواد الفلسفة الفينومولوجية في تناولهم لكوجيتو جسدي جديد، يسترد الجسد فيه بعضا من عافيته المسلوقة في حضن هذه الفلسفة.

ب . الفلسفة الفينومولوجية:

اعتُبرت الفلسفة "الفينومولوجية" في القرن 19م ثورة على المفاهيم التقليدية للجسد، إذ غيرت التصور الفكري والفلسفي للجسد، وأعدت لهذا المحروم جزءا من حقوقه المصادرة، متخذة من "العودة إلى الأشياء ذاتها" شعارا لها، ومن خلاله نادت بالعودة للجسد لأن أول تجربة يخوضها الإنسان هي تجربة الجسد.⁽⁵⁶⁾ كما دأبت الفلسفة الفينومولوجية على يد روادها أمثال "هوسرل" E. Husserl و"ميرلوبونتي" M.merleau_ponty الذي سعى لإبراز كيفيات الوجود المتجسد للوعي البشري في العالم، بل إن الجسد برأيه هو محور العالم الذي أعيه بواسطته، ثم إن الجسد بوصفه جسدي الخاص وجسدي المعيش، الذي له تأثير في ذاتي المفكرة، فهو المرجع والسند الحسي الذي بواسطته نعي كياننا الواعي والمفكر⁽⁵⁷⁾ فالجسد في صميمه إدراك وتعبير وحضور أمام الله وأمام الآخرين. إن هذا الجسد الذي تتحدث عنه الفلسفة هو جسد خاص، يتصف بالدوام والبقاء بالنسبة للذات؛ فحضور هذا الجسد الذي هو "جسدي" حضور دائم ومستمر من خلال علاقته بذاتي، وعلاقاتي بالآخرين. لنشهد بذلك تحول الكوجيتو الديكارتي إلى "الكوجيتو الجسدي" لأن "علاقة الإنسان بذاته هي علاقة جسدية، وعلاقته بغيره من الذوات هي أيضا علاقة جسدية، بحيث يجوز القول: إن البيذاتية "L'intersubjectivite" الإنسانية هي في أصلها بيذاتية جسدية أو هي بيجسدية "Intercorporeite" وفي ذلك تأكيد على البعد الاجتماعي للظاهرة الجسدية."⁽⁵⁸⁾ لقد انطلق ميرلوبونتي من تحليل الحقل الظاهراتي الذي يتجلى في عطية أولى أصلية وإنشائية، وتساءل كيف يمكن . في هذا الحقل الظاهراتي لترسنتتالي، حيث لم يتخذ بعد الفصل بين الذات والموضوع أي معنى . أن يحدث هذا الفصل وأن يكتسب معنى ما. إن مركز الانقطاع والانشقاق بين الذات والموضوع، هذا المركز الذي سيكون ذاتا وموضوعا معا، هو "الجسد". فالجسد الظاهراتي إذن: ليس

مجرد موضوع من الموضوعات العالم، ولا هو أداة من أدوات شعوري ووعي، بل هو الأول والأصل.⁽⁵⁹⁾

وضعت الفلسفة الفينومينولوجية الجسد في الصدارة فكانت موطن ولادته، حيث الجسد موطن للمعنى ومكان ولادته، فمن خلاله تخرج الذات من ذاتها، لأنه يتواصل فيزيائيا ويدرك ما يحيط بالذات وهو عبر النص الأدبي يتوفر على جسد ثان مماثل يستطيع بواسطته السفر داخله فيصبح بذلك الجسد الثاني قابلا للملاحظة، فعندئذ يمكن القول بأن الجسد يقبل أن يلاحظ من طرف الذات. فنجد ميرلوبونتي يحتاج في إدراك ذاته إلى جسد ثان لا يقبل التعيين والملاحظة؛ فهو يلاحظ الأشياء الداخلية بجسده، ويفتشها، ويحيط بها، لكن بالنسبة لجسدي، لا ألاحظه في ذاته، يجب أن أحتاج لأجل تلك الغاية التوفر على جسد ثان والذي لا يكون ذاته ملاحظ.⁽⁶⁰⁾ ذلك المجسد في العالم هو تلك "الرمزية" أي ذلك "الجسد الحي" هو "الجسد الفينومينولوجي" باعتباره قادرا على تأدية الكثير من أنواع الفعل دائما، وهو شيء آخر غير ما هو متجذر في الطبيعة في الآن نفسه والذي تحوله فيه الثقافة. ولئن كان الجسد الخاص الذي نادت به الفينومينولوجيا هو الذات عينها، فإن تجربة المعيش هي تجربة الوجود في العالم، بكل ما فيها من حركية وغموض وتحولات.⁽⁶¹⁾

لقد أعادت هذه الفلسفة الاعتبار للجسد وحظي عندها بالمكانة التي يستحقها، كما لم يعد تابعا للروح، ولم يعد موضوع المعرفة، ولم يعد أداة مسخرة للمعرفة؛ لقد أصبح أساس وقوام الوجود لأن الوعي بالوجود والعالم والذات يعبر عبر أقبية الجسد.

ج اتجاها الطب التجريبي

اتجاه "الطب التجريبي" هو مجال الدراسات العلمية الدقيقة، حيث يدرس الجسد كونه مادة حية تخضع للتشريح الطبي، فالنموذج الحقيقي لهذا العلم هو "الجسد أو الجثة"؛ لأن الظواهر التي تحدث للأجسام الجامدة تحدث للحية، وعلى هذا الأساس انطلق الأطباء والعلماء في تشريح الجسد البشري وإقامة مختلف التجارب عليه، بغية فهم طريقة نظام وعمل هذه الكتلة اللحمية الحية التي أدهشت العالم بجهازها المنتظم العجيب، أو في حالة حدوث اختلال أو مرض يصيب الجسد فيكون الهدف من ذلك علاج هذا الجسد أو إنقاذه من الهلاك أو الموت "إن الغرض من التجريب على الإنسان هو التقليل من معاناته في حالة المرض وإطالة حياته، من أجل مصلحة "الشخص" عامة، لا يمكن أن نختزل التجارب الطبية لأن الجسد بحاجة إليها، وهي ضرورية بما أن هناك العديد من الأمراض التي مازالت تقاوم الطب، وتنتهك الجسد. لذلك توجد المحمولات التجريبية وهي تهم ثلاث مجالات: "العمليات التجريبية، اختراع الأدوية، والأبحاث الجينية"⁽⁶²⁾ فالتشريح الطبي مثلا يفضي

للعمل على الجسد البشري وتشريحه، غير أنه خلال القرون الوسطى كانت التشريحات ممنوعة، بل يمنع مجرد التفكير فيها، لأن كسر أو نزع أداة من الجسد يعد انتهاكا للكائن البشري الذي يُمثل ثمرة الخلق الإلهي، بل سيكون أيضا تعديا على جلد ولحم الجسد والعالم ككل.⁽⁶³⁾

فالجسد ملكية؛ لذلك كان لزاما على المشرح عزله وفصله عن الإنسان، من أجل دراسته لذاته حقيقة ووجود له استقلاليته وكيانه الخاص، ولعل هذا ما أثار حفيظة الكثيرين تجاه هذا الأمر، وتأرجحت كفة الميزان بين الرفض القاطع، والحديث عن حقوق الإنسان، وأخلاقيات التجريب على الإنسان من خلال مختلف المجالس والمنظمات الدولية.

إن الطب ومختلف المجالات العلمية في تطور مذهل اليوم، ولا بد أن يدفع الجسد قسطا من ضريبة هذا التطور المذهل؛ باعتباره . الجسد . يشكل عقبة أمام هذا الطب، الذي غالبا ما يعالج المريض وليس المرض (...). على هذا الرهان الطبي القائم على الجسد البشري.⁽⁶⁴⁾ ليبقى الجدل قائما في هذا المجال الذي يعري الجسد ويكشف عن أدق جزئي مكون منه إلى أكبر عضو فيه، تحت رحمة مخابر التشريحيين والفيزيائيين والتقنيين والمجريين، لأن هذا الجسد البيولوجي بما أنه جهاز عضوي مادي قابل للملاحظة والتجريب والتشريح والعلاج، هو ما يمكن وسمه بالجسد "الجسد الموضوعي" غير أن هذه الدراسات تبقى مقارباتها للجسد من الناحية الخارجية، متناسية "الجسد الذاتي" بما هو جسد معيش في وسط اجتماعي، ضمن نسيج من العلاقات مع نفسه، وغيره، لقد أضى الجسد حافلا بالمعاني الرمزية التي تتوارى خلف ذلك الحضور المادي؛ حيث تتحرك دلالاته وفق ما يرتضيه كل عصر وكل حضارة وتطور، فكلما تطورت التكنولوجيا والتقنية اليوم، كلما اتسعت الآفاق الدلالية للجسد؛ ولعل حضوره الكلي وبخاصة الجسد الأنثوي في الموضة والثقافة الجماهيرية، والطقوس الصحية والعلاجية والغذائية التي يحاط بها وهوى التشبيب، والأناقة والرجولة والأنوثة، وأشكال العناية المختلفة بالجسم والحماية وطقوس التضحية المرتبطة بكل ذلك، وأسطورة اللذة التي تغلفه، يشهد اليوم على أن الجسد أصبح موضوعا للخلاص بدل الروح التي حل محلها في هذه الوظائف الأخلاقية والأيدولوجية.⁽⁶⁵⁾

لقد استثمر الجسد أيضا في الموضة والتجميل والإعلانات والفضائيات، والرياضة والفن، وتجارة الأعضاء البشرية (عمليات الاستنساخ، زرع الأعضاء، أطفال الأنابيب، عمليات التجميل وغيرها). لقد أصبح اليوم يوضع في سياق استهلاكي وأصبح مجرد أداة أو سلعة أو تجارة رابحة، تدفع بعضا من أقساط هذا التقدم العلمي المذهل "ولكن ضريبة هذا التقدم والتطور في كل المجالات العلمية قسط منه دفعه الجسد البشري، لأن الوسائل التي حقق بها رفاهيته وطموحاته هي نفسها التي سعت

إلى تدميره وألغت شخصيته، والدليل على ذلك تدخل البيوتكنولوجيا والطب في الجسد البشري، لتُصَيِّرَه منجما لقطع الغيار من ناحية ومسرحا للعمليات التجميلية والتركييبية والتبديلية من ناحية أخرى⁽⁶⁶⁾

هذا التقدم العلمي الهائل من خلال وسائط الميديا ووسائل الإعلام المختلفة التي تستخدم الجسد كل حسب ما خول لها نظامها؛ مثل الصحافة والصور والتلفزيون والإعلانات الإشهارية والأنترنيت والواقع الافتراضي؛ عمق من إحساس الإنسان بجسده، وكان الأصل أن تسخر كل هذه الوسائط والتطورات في خدمة الإنسان، لا في قهره والمضاعفة من معاناته، أصبح تأثيرها السلبي عظيما، إذ أضحى هذا التقدم جزءا من "روتين" المجتمع الاستهلاكي الذي يعتمد على الإنتاج المتواصل⁽⁶⁷⁾ بل وقابلية الاستبدال والتحسين لمناسبة العرض والطلب بهدف رفع الكفاءة الإنتاجية للجسد، وهذا ما حمل مفاهيم جديدة معاصرة ظل الجسد رهينها؛ **كالتشيؤ** (أصبح الجسد شيئا) ومضاعفة الإحساس **بالاغتراب** (اغتراب الإنسان عن نفسه وعن جسده) وظهور إنسان جديد **النجم "Star"** أو **الخارق للعادة "Superman"** وهي تباشير للإنسان/ الجسد الذي يريد أن يتحرر ويمتلك القوة. وهذا ما راهنت عليه الثورات العربية اليوم في ربيعها حيث برز الجسد في الواجهة وأصبح أيقونة "Icon" للتحريض والتغيير والخلاص من النظام الحاكم المستبد، لقد التهبت أجساد الشعوب العربية . بدءا من تونس إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن وغيرها من الدول العربية . احتراقا لتُغَيَّر أنظمتها الفاسدة التي طالما قهرت الأجساد.

خاتمة البحث:

إن "الجسد" بأصدق تعبير هو "**جوهر الوجود**". ولأن مجموع التصورات التي شددت على الجسد باعتباره موضوعا للاشتغال الفكري، وجعلته مركز اهتمام النسق الفلسفي والنظر العقليوالعلمي؛ بحيث لم تستطع مختلف فلسفات الجسد من نيتشه إلى الفينومينولوجيين المتأخرين أن تحوِّك خطابا أصيلا ومحايثا للفعالية الحسية، إلا عندما نقلت مجال الاشتغال من "**اللوغوس**" أي "**العقل**" إلى "**الوجدان**" أي "**الذات**"، وصوبت منظارها نحو صلب الممارسة الإبداعية والتجربة الجمالية، وعيًا منها بأن الجسد لا يبرح منطقة التهميش، مالم تحتويه لغة المجاز والتخييل، ويفصح عن كينونته بواسطة منطق الاستعارة وداخل مدارات الأدب. وهي التطلعات التي ستحمل الدراسات الأدبية والفكرية المشعل لمواصلتها، وصوغها بطريق جديدة تتناسب وآمال هذا الجسد المحجوب وآفاقه.

هوامش البحث

- (1) ينظر: هشام العلوي، الجسد بين الشرق والغرب، نماذج وتصورات، منشورات الزمن مطبعة النجاح، المغرب، دط، 2004، صص 4، 5.
- (2) ينظر: إبراهيم محمود، الشبق المحرم أنطولوجيا النصوص الممنوعة، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، دط، دت، ص 58.
- (3) سورة طه، الآية 88.
- (4) سورة الأنبياء، الآية 8.
- (5) ابن منظور، لسان العرب، مادة جسد، دار صادر بيروت، دط، 1412/1992، المجلد 3، ص 120.
- (6) bernardanadrieu et autre, dictionnaire du corps, cnrsedition, Paris, 2008, p79, 80.
- (7) ينظر: بسام بركة، قاموس لاروس المحيط، فرنسي/عربي، أكاديميا إنترناشيونال، دط، 2007، ص 172.
- (8) دافيد لوبروتون، أنثروبولوجيا الجسد والحدثة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، مجد للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 2، 1997، ص 25.
- (9) ينظر: فريد الزاهي، الجسد أفقا للبحث والمغامرة، إشكالية الجسد في الخطاب العربي الإسلامي، أعمال المؤتمر الدولي بجامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، المنعقد في 15، 16 أفريل 2012، صص 63، 65.
- (10) حسين علام، العجائبي في الأدب، من منظور شعرية السرد، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 2010، ص 204.
- (11) فريد الزاهي، الجسد والصورة والمقدس في الإسلام، ص 19.
- (12) ينظر: راجي عنايت، الخروج من الجسد، دار الشروق، بيروت، لبنان، ط 3، 1993، ص 100.
- (13) فؤاد إسحاق الخوري، أيديولوجيا الجسد، رمزية الطهارة والنجاسة، دار الساقى، بيروت، لبنان، ط 1، 1997، ص 11.
- (14) جلال الربيعي، أسطورة الجسد في حدث أبو هريرة قال... لمحمود المسعدي، مكتبة علاء الدين صفاقس، تونس، ط 1، 2006، ص 69.
- (15) مرسيا إلياد، المقدس والعادي، ترجمة عادل العوا، دار التنوير، بيروت، لبنان، دط، 2009، ص 174.
- (16) ينظر: سعيد بنكراد، مسالك المعنى، دراسة في بعض أنساق الثقافة العربي، دار الحوار للنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، ط 1، 2006، صص 35، 36.
- (17) الكتاب المقدس، سفر التكوين (تكوين 3: 1-16). رابط المادة: <http://iswy.co/ev6jh>
- (18) ينظر الكتاب، كتب العهد القديم والعهد الجديد، دار الكتاب المقدس، القاهرة، مصر، 2002، ميخا إصحاح 6 ص 633.

- (19) : نفسه، رسالة بولس الرسول إلى أهل فيلبّي إصحاح 3، ص 175 العهد الجديد.
- (20) : نفسه، رسالة بولس الرسول إلى أهل كورنثوس إصحاح 7، ص 139.
- (21) نفسه، رسالة بولس الرسول إلى أهل غلاطة، الإصحاح 5، ص 169.
- (22) نفسه، سفر اللاويين، الإصحاح 15، ص 92.
- (23) نفسه، سفر اللاويين، الإصحاح 22، ص 98.
- (*) يحظى الجسد في ميثولوجيا البدائيات الوثنية والتوحيدية بالقدسية، إذ اعتبر اللحم قربان الآلهة المفضل، والدّم ماءها. ينظر في هذا الصدد: تركي علي الربيعو، العنف والمقدس والجنس في الميثولوجيا الإسلامية، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط2، 1995، ص 111، 117.
- (24) ينظر: هشام العلوي، في قبضة الثقافة، نظرات ورؤى حول الجسد، دارالمغرب، ط1، 2004، ص 62.
- (25) فؤاد إسحاق الخوري، أيديولوجيا الجسد، رموزية الطهارة والنجاسة، دارالساقى، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص 31.
- (26) صوفية السحيري بن حتيرة، الجسد والمجتمع، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 2008، ص 239.
- (27) عبد المجيد النجار، خلافة الإنسان بين الوحي والعقل، بحث في جدلية النص والعقل والواقع، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، ط2، 2000، ص 29.
- (28) محمد أبو القاسم حاج حمد، جدلية الغيب والإنسان والطبيعة العالمية الإسلامية الثانية، دار الهادي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ج 1، ص 247.
- (29) سورة السجدة، الآيات 7، 8، 9.
- (30) إسماعيل راجي الفاروقي، التوحيد ومضامينه على الفكر والحياة، ترجمة: السيد عمر، دط، 2010، ص 15.
- (31) سورة الإسراء، الآية 85.
- (32) ينظر: هشام العلوي، الجسد بين الشرق والغرب، ص 10.
- (33) فريد الزاهي، الجسد والصورة والمقدس في الإسلام، أفريقيا الشرق، المغرب، 1999، ص 20.
- (34) نفسه، ص 39.
- (35) إسماعيل راجي الفاروقي، أطلس الحضارة الإسلامية، ترجمة: عبد الواحد لؤلؤة، مراجعة: رياض نور الله، المعهد العالمي للفكر الإسلامي الرياض، السعودية، ط1، 1998، ص 142.
- (36) ينظر: إسماعيل راجي الفاروقي، التوحيد ومضامينه على الفكر والحياة، ص 226.
- (37) فريد الزاهي، الجسد والصورة والمقدس في الإسلام، ص 59.

- (38) ينظر: عبد العزيز العيادي، إتيقا الموت والسعادة، المغاربية للطباعة والنشر والإشهار، تونس، ط1، 2005، ص 90.
- (39) إبراهيم محمود، جغرافية المذلات، الجنس في الجنة، رياض الريس للكتب والنشر، لبنان، ط1، 1998، ص 41.
- (40) دافيد لو بروتون، أنثروبولوجيا الجسد والحداثة، ص 221.
- (41) ينظر:سمية بيدوع، فلسفة الجسد، دار التتوير، تونس، دط، 2009، صص 14، 15.
- (42) هشام العلوي، في قبضة الثقافة نظرات ورؤى حول الجسد، ص49.
- (43) ينظر: محمود فهمي زيدان، في النفس والجسد، بحث في الفلسفة المعاصرة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر، دط، 2001، 186.
- (44) رنيه ديكارت، مقالة الطريقة لحسن قيادة العقل والبحث عن الحقيقة في العلوم، ترجمة جميل صليبا، موفم للنشر، الجزائر، دط، 2010، المقدمة.
- (45) ينظر: نفسه، صص 75، 76.
- (46) ينظر: ميشيلا مارازانو، فلسفة الجسد، ترجمة نبيل أبو صعب، مجد للمؤسسة الجامعية للدراسات، ط1، 2011، ص 23.
- (47) رنيه ديكارت، المرجع السابق، ص72.
- (48) ينظر: محمود فهمي زيدان، في النفس والجسد، دار الجامعتا لاسكندرية، مصر، 2001، صص 184، 185.
- (49) Voire, Spinoza, Ethiqu, scolie de la proposition, Traduction charlesappuhn, Librairie) garnierfreres, P 251.
- (50) Voire, Kant, Critique de la raison pure, Dialectique transcendante, Livre 2.)
- (51) الزكي باحسين، الكتابة والجسد، البوكلي للطباعة، المغرب، ط1، 2000، ص 35.
- (52) عبد العزيز بومسهولي، في تجربة الجسد، أو الحق العيني للوجود البيجسداني، مركز الأبحاث الفلسفية بالمغرب، ط1، 2010، ص15.
- (53) ينظر: عبد الرحمان بدوي، نيتشه، وكالة المطبوعات فهد السالم، الكويت، ط 5، 1975، صص 239، 240.
- (54) فريدريك نيتشه، هكذا تكلم زرادشت، ترجمة: فليكس فارس، مطبعة جريدة البصير، الإسكندرية، مصر، دط، 1938، ج 1، ص25.
- (55) ينظر: سمية بيدوع، فلسفة الجسد، دار التتوير، تونس، دط، 2009، ص 85
- (56) ينظر: ميشيلا مارازانو، فلسفة الجسد، صص 56، 57.

(57) M.merleau_ponty Phenomenologie de la perception, Gallimard, Pari, France, P 107.

(58) جلال الدين سعد، فلسفة الجسد، دار أمية، ط2، 1993، ص6.

(59) ينظر: نفسه، ص 15

(60) M.merleau _ ponty, Ibid, p97.

(61) ينظر: سمية بيدوع، فلسفة الجسد، ص 20.

(62) سمية بيدوع، المرجع السابق، ص 31.

(63) ينظر: دافيد لو بروتون، أنثروبولوجيا الجسد والحدثة، ص 45.

(64) ينظر: نفسه، ص 182.

(65) هشام العلوي، الجسد بين الشرق والغرب، ص43.

(66) ينظر: سمية بيدوع، فلسفة الجسد، ص 94.

(67) ينظر: محمد حسام الدين إسماعيل، الصورة والجسد، دراسات نقدية في الإعلام المعاصر، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 2008، ص 64.

العنف الأسري واستراتيجيات المواجهة

فوزية هامل / أستاذة مساعدة قسم-أ- / علم الإجرام وعلم العقاب / كلية الحقوق والعلوم السياسية-جامعة لمين دباغين سطيف 02/ قسم الحقوق.

ملخص:

يعتبر العنف الأسري من أشد أنواع العنف الواقع على الطفل لأنه يقع من من يفترض أنهم يوفرّون الحماية له والقائمين على رعايته، ويكون العنف في الأغلب واقع من الوالدين أو الإخوة الأكبر منه سناً، وللعنف الأسري آثار عديدة على نفسية الطفل وجسده وعلى تنشئته الاجتماعية، كما قد يكون سبباً من أسباب جنوح الطفل وعامل لتوليد العنف مستقبلاً وانتهاجه من طرف الطفل، وأصبح العنف الأسري يشكل اعتداءً صارخاً على الطفل يستدعي التدخل من طرف علماء النفس والاجتماع والقانونيين من أجل وضع استراتيجيات فعالة لمواجهته.

Sommaire :

La violence est souvent causée par des parents ou des frères et sœurs plus âgés, La violence familiale a de nombreux effets sur le psychique de l'enfant, son corps et son développement social, elle peut aussi être une cause de délinquance infantile et un facteur de violence future et de comportement infantile. La violence familiale est une agression flagrante qui nécessite l'intervention de psychologues, sociologues et législateurs pour la résoudre.

مقدمة

الأطفال هم الفئة الأكثر هشاشة بين فئات المجتمع لصغر سنهم وضعف تكوينهم الجسدي والنفسي وإدراكهم العقلي، كما أنهم يشكلون أهم شريحة في المجتمع باعتبارهم أمهات وآباء الغد، كما تعتبر فترة الطفولة هي المرحلة المهمة والأخطر في حياة الطفل لأنها تبني شخصية الطفل النفسية وتحدد ميولاته واتجاهاته مستقبلاً، فأي عارض يعترئها قد يؤثر على الطفل وتنشئته ومن بين الأسباب التي قد تؤثر على الطفل هو العنف الممارس عليه وخاصة إذا كان من طرف أسرته وهو ما يصطلح على تسميته بالعنف الأسري، وعند الكلام عن العنف الأسري ضد الطفل يتبادر إلى الذهن أن هذه الظاهرة جديدة ومرتبطة بالحدثة والتغيرات التي لحقت بالمجتمع فكثر جنوح الأطفال واختطافهم وكذلك العنف الممارس ضدهم إلا أنها ظاهرة قديمة قدم الإنسان لكن الجديد في الأمر هو تفاقم هذه

الظاهرة وارتفاع معدلاتها في الآونة الأخيرة، ومع أن الأسرة هي الملاذ الآمن للطفل ومصدر حمايته سواء من الناحية النفسية أو الاجتماعية، إلا أنها قد تنتكس عن فطرتها التي فطرها الله عليها وبدلاً ما تكون صمام أمان له تكون سبباً في إيذائه وتعنيفه. وسبب هذه الظاهرة يعزوه الأهل إلى حقهم في توقيع العقاب والتأديب بغض النظر إذا كان هذا التأديب وفقاً لأسس التربية السليمة وضوابطها كما حددته الشريعة الإسلامية أم أنه مجرد انتقام مسلط على هذا الطفل بسبب سلوكياته، ويؤكد الباحثون أن ظاهرة العنف الأسري لها أثرها على الطفل سواء كان نفسياً أو جسدياً أو استغلال جنسياً ومن خلال هذه الورقة البحثية نسعى إلى تسليط الضوء على العنف الأسري الممارس على الطفل ممن هو تحت رعايتهم وسلطتهم لذلك تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول: إلى أي مدى يمكن اعتبار أساليب التربية الوالدية شكلاً من أشكال العنف الأسري الممارس ضد الأطفال؟ وما هي أبعاده النفسية والاجتماعية على بناء شخصية الطفل؟ وما سبل التكفل والحماية من هذا العنف؟

للإجابة على هذه الإشكالية يتم تقييم الموضوع إلى بندين :

البند الأول: ماهية العنف الأسري الممارس ضد الأطفال

البند الثاني: استراتيجيات مواجهة العنف الممارس ضد الطفل

البند الأول: ماهية العنف الأسري الممارس ضد الطفل

أولاً: مفهوم العنف:

للعنف مفاهيم مختلفة حسب الزاوية المنظور إليه منها فهو يختلف في اللغة عن علم الاجتماع وعند القانونيين وسنتطرق لكل مفهوم على حدا.

فالعنف في اللغة : هو ضد الرفق واللين، عنف بالضم عَنَفَ والتعنيف يقصد به التغير واللوم¹.

أما الشريعة الإسلامية فنجدها السبابة لتبني الرفق ونبذ كل أشكال العنف ولقد وردت العديد من الأحاديث في هذا الشأن منه ما جاء عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله صل الله عليه وسلم: «إن الله رفيق يحب الرفق في الأمر كله» متفق عليه².

وعنها رضي الله عنها أن النبي صل الله عليه وسلم قال: «إن الله رفيق يحب الرفق، ويعطي على الرفق ما لا يُعطي على العنف وما لا يعطي على ما سواه» رواه مسلم³.

وعنها رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه» رواه مسلم.

ولقد عرف المجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث العنف الأسري بأنه: «استخدام القوة المادية والمعنوية لإلحاق الأذى بآخر استخدام غير مشروع»⁴.

أما من الناحية الاجتماعية فلقد عرفته مؤسسة اليونسكو بأنه كل مساس بسلامة الآخرين سواء كان من الناحية النفسية أو الجسدية أو حتى الأخلاقية وركزت على العنف النفسي لما له من وقع وآثار على الشخص وإضرار أكثر من العنف الجسدي⁵.

كما عرف العنف بأنه: "الاستعمال غير القانوني لوسائل القسر المادي والبدني ابتغاء تحقيق غايات شخصية أو جماعية على أنه في جوانبه النفسية يحمل معنى التوتر والانفجار تسهم في تأجيحها داخل الفرد أو الجماعة عوامل كثيرة أبرزها هذا العالم الحديث المنقسم على نفسه، والذي يعيش فيه إنسان اليوم عالم التناقضات السياسية والاقتصادية والعقائدية"⁶

يتضح من التعريفات السابقة أن العنف رغم أنه أخذ صور عديدة باختلاف المجتمعات ومدى تقدمها وثقافتها إلا أنه يشترك في أسلوبين هما العنف البدني والعنف اللفظي، وما يهمنا في هذه الورقة البحثية هو العنف العائلي أو الأسري .

مفهوم العنف الأسري:

ويطلق عليه في علم الاجتماع العنف المنزلي باعتباره يتم داخل جدران المنزل ولا يمكن العلم به ما لم يتم تقديم شكوى بهذا الشأن من قبل المعتدى عليه⁷، ويتمثل العنف الأسري في تلك السلوكات التي تتسم باستعمال القوة في الإطار العائلي خاصة ممن لهم سلطة على المعتدى عليه وقد يكون هذا العنف إما بين الأزواج أو الأولاد أو بين الآباء والأبناء أو العكس⁸.

كما يقصد به القيام بأحد الأفعال المنطوية على عنف يمارسه أحد أفراد العائلة ضد فرد آخر وهذا النوع من العنف سببه الإحباط والتوتر يؤدي إلى بالشخص إلى العدوان فيعبر عنه الشخص بفعل من أفعال العنف والأسباب المؤدية للإحباط والتوتر عديدة ومتنوعة⁹.

أما العنف الأسري ضد الطفل فيقصد به استخدام للقوة البدنية أو النفسية بطريقة تكرارية سواء كانت من جانب الأبوين أو أحدها على الطفل، ويستوي في ذلك أن يكون هذا العنف لفظيا أو بدنيا أو الإهانة المستمرة كما يكون كذلك بإهمال رعاية الطفل ممن لهم سلطة على رعايته أو تكليفه بمهام تفوق قدراته وطاقته¹⁰.

التعريف القانوني للعنف: لقد عرف علماء النفس وعلماء الشريعة العنف كل من منظوره فما هي الزاوية التي اعتمدها القانونين في تعريفهم للعنف؟

يعرفه المطيري بأنه "السلوك التي يتضمن استخدام القوة في الاعتداء على شخص آخر، أو الإتيان أو الامتناع عن فعل أو قول من شأنه أن يسيء لذلك الشخص أو يسبب له ضررا جسمانيا أو نفسيا أو اجتماعيا"¹¹، كما يقصد به كذلك «القيام أو الامتناع عن القيام بعمل من شأنه تعريض حياة الطفل أو صحته النفسية أو العقلية أو المساس بسلامته الجسدية للإيذاء أو القتل أو الشروع فيه، كما يشمل أيضا الإهمال والاعتداءات الجنسية التي ق يتعرض لها»¹².

وهناك من عرفه بأنه: "أفعال مادية تتسم بالقوة البدنية قبل المعتدي تسبب ألما جسميا أو ضررا أو ألما للمعتدي عليه، وقد يكون هذا العنف موجه لإتلاف ممتلكات الغير"¹³.

ونجد أن التشريعات سواء دولية أو الوطنية جرمت الأفعال الموصوفة بأنها عنف وشددت على عقوباتها خاصة إذا ما كانت ضد الأطفال ومن طرف من هم تحت رعايتهم، حيث عرفت المادة 19 من اتفاقية حقوق الطفل العنف على أنه " كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال بما في ذلك الإساءة الجنسية"¹⁴.

أما قانون العقوبات الجزائري فلم يعرف العنف لكنه جرمه وجاء تحت باب الجنايات والجنح ضد الأشخاص، كما يلاحظ أن العقوبات كانت مشددة إذا ما أدى العنف إلى عاهات مستديمة أو أفضى إلى الوفاة أو بتر أحد الأعضاء وخاصة إذا كان ضد أحد من أفراد العائلة أو ما يصطلح على تسميته بالعنف الأسري سواء كان واقعا على الزوجة أو الأطفال أو الوالدين وذلك من خلال المواد 264 إلى 267 من قانون العقوبات، كما أن المشرع الجزائري شدد العقوبات على من ارتكب جرائم العنف ضد الطفل وهذا ما بدا واضحا في المادة 270، 271، 272، 269 من قانون العقوبات، كما نص الدستور في الفقرة المادة 40 "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان .

ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة .

المعاملة السيئة أو اللا إنسانية أو المهينة يقمعها القانون"¹⁵.

أما قانون الطفل الجزائري فقد كفل حماية الطفل من كل أشكال الإساءة وذلك في نص المادة 06 منه "تكفل الدولة حق الطفل في الحماية من كافة أشكال الضرر أو الإهمال أو العنف أو سوء المعاملة أو الاستغلال أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية، وتتخذ من أجل ذلك كل التدابير المناسبة لوقايته وتوفير الشروط اللازمة لنموه ورعايته والحفاظ على حياته وتنشئته تنشئة سليمة وأمنة في بيئة صحية وصالحة، وحماية حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب والنزاعات المسلحة.

تسهر الدولة على ألا تضر المعلومة التي توجه للطفل بمختلف الوسائل بتوازنه البدني والفكري¹⁶. كما عاقب المشرع الجزائري على تعريض حياة الطفل للخطر أو من تخلى عن القيام بواجباته الأسرية اتجاه أولاده ويعرض حياتهم أو صحتهم للضرر أو الخطر وذلك في نص المادة 330 قانون العقوبات

نلاحظ أن المشرع الجزائري لم يتطرق لتعريف العنف سواء في قانون العقوبات أو في قانون الطفل إلا أنه جرم كل تصرف قد يؤدي إلى إلحاق الأذى بالطفل سواء من الناحية النفسية أو الجسدية أو إهمال العناية بصحته أو التسول به أو دفعه للعمل من أجل الحصول على مقابل مادي في حالة ما كانت الأسرة معوزة وهذا التجريم جاء من أجل توفير حماية للطفل باعتباره ضعيف في بنيته الجسدية أو إدراكه العقلي ويحتاج لعناية خاصة حتى ينمو نموا سليما.

ثانيا :أسباب العنف الأسري ضد الطفل وصوره

1- أسباب العنف الأسري ضد الطفل:

للعنف الممارس حيال الطفل دوافع وأسباب عديدة فقد تكون نفسية أو وليدة ظروف اجتماعية التي تعاني منها الأسرة أو نتيجة الفهم الخاطئ لأساليب التربية والتأديب من طرف الوالدين وستعرض للدوافع التي تؤدي إلى استعمال العنف خاصة ضد الطفل.

أ- **الأسباب النفسية:** لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الأشخاص الذين تعرضوا للعنف في طفولتهم هم الأكثر توليدا للعنف واستعمالا له من الأطفال الذين لم يتعرضوا خلال مراحل الطفولة للعنف¹⁷، بالإضافة للآباء الذين يعانون من أمراض نفسية أو عصبية أو غير القادرين على ضبط سلوكياتهم بسبب الضغوطات التي يعانون منها سواء في البيت أو العمل هم الأكثر من يمارس العنف اتجاه أطفالهم وذلك لصعوبة تفهمهم لسلوك أبنائهم¹⁸.

ب- **الأسباب الاقتصادية:** تلعب الحالة المادية للعائلة دورا في إنتاج العنف اتجاه الطفل خاصة إذا ما كانت هذه العائلة ذات دخل اقتصادي ضئيل أو تعاني من العوز ويقف عائقا في وجهها لتلبية حاجيات أبنائهم وبالتالي نجد أن الآباء يفرغون شحنات الخيبة والفقر الذي يعتريهم ويعجزهم عن تلبية حاجيات أبنائهم إلى عنف موجه ضدهم إذا ما طالبوا بها¹⁹.

ج- **الأسباب الاجتماعية:** لعل من أهم العوامل الاجتماعية التي تؤدي إلى توليد العنف وممارسته اتجاه الطفل هو الأسرة بسبب عدم تماسكها وانعدام الانسجام بين أفرادها وخاصة إذا كانت تعاني من التفكك نتيجة الطلاق أو وفاة أحد الوالدين أو الشقاق بين أفرادها، وأكدت الدراسات العلمية أن التفكك الأسري سبب قوي وفعال لخلق العنف والعُدوان، فالعلاقات الأسرية

التي تمتاز بالاستقرار الاجتماعي تميل للتفاعل الايجابي والسلوك السوي عكس الأسر التي يسودها التوتر والشقاق²⁰.

د- أساليب التربية التقليدية :

تعتبر أساليب التربية التي تتبعها الأسرة لها دور في توليد العنف لأنها نجدها إن معظم الأسر خاصة العربية منها تستعمل العقاب كوسيلة لتقويم السلوك والانضباط إلا أنها هي منصبة على تسلط يمارسه القوي ضد الطرف الضعيف²¹ سواء كان الزوج ضد الزوجة أو الأب على الأولاد أو الأم على الأولاد، فالتربية التقليدية تقوم على الضرب والتعنيف كوسيلة للتأديب والآباء يعتبرونه الوسيلة الفعالة للتربية إلا أن الدراسات الحديثة أثبتت عدم نجاعتها وأن الإقناع ومخاطبة عقل الطفل وحثه على التحلي بسلوكات معينة أفضل بكثير من أسلوب الإكراه والقهر الذي يمارس عليهم، لكن اقتناع الآباء بفاعلية العنف يجعلهم يصرون على ممارسته وتجسيده²².

للعنف الأسري أسباب عديدة تؤدي إلى حدوثه منها ما يرجع إلى الإحباط النفسي الذي يعاني منه الإباء بسبب ظروفهم الاجتماعية أو نتيجة قلة خبرتهم في التعامل مع الأطفال بالإضافة إلى أن الإباء أصبح همهم الوحيد الشعور بالارتياح وعدم الانزعاج من الأبناء حتى في اختيار لعبهم التي من المفروض تكون وسيلة للترفيه والتعليم وتطوير الإدراك العقلي أصبح الآباء يختار منها ما يريحهم ولا يسبب لهم إزعاجا متناسين في ذلك حاجات الطفل النفسية والتعليمية، كما قد يستعمل الآباء العنف بسبب فهمهم الخاطئ لأساليب التأديب فترسخ في ذهنية الآباء أن الضرب وصب وابل من الشنائم هو الحل الوحيد لتأديب الطفل وتعلية وجبره على الالتزام بتعاليمهم وفرض السيطرة عليهم الالتزام دون أن يعيروا الانتباه إلى أن هذه المعاملة لها أثارها على الطفل ومستقبله.

2- صور العنف الأسري الممارس ضد الطفل:

للعنف الأسري ضد الطفل صور عديدة فقد يكون نفسيا ولفظيا أو جسديا أو يأخذ صورة الاعتداء الجنسي، كما قد يكون كذلك في إهمال الطفل وعدم القيام بشؤونه أو تكليفه بمهام قد تفوق طاقته الجسدية أو بإهانتته وسنتطرق لبعض صور العنف الأسري التي يتعرض لها الطفل وأهمها.

أ- العنف الجسدي:

العنف الجسدي هو العنف الذي يسبب إيلاما جسديا للطفل والسؤال المطروح من هم الذين يمارسون العنف ضد الطفل وما السبب الذي يجعلهم يلجئون للعنف الجسدي؟ وما هي انعكاساته على الطفل؟

العنف الأسري الذي يسلط على الطفل غالبا ما يكون مصدره الآباء أو الأمهات باعتبارهم لهم سلطة على رعاية الطفل وتنشئته كما يأتي في الدرجة الثانية من من يمارسون هذا النوع من العنف الإخوة الكبار²³، وهذا العنف يعكس إيمان الآباء باستعماله كوسيلة لفرض السيطرة والقوة لتقويم السلوك وكذلك عجز الآباء عن إيجاد بدائل أخرى فعالة لاستخدام القوة داخل الأسرة لفرض سيطرتهم عليها وفرض القيم والمبادئ²⁴، كما أن استعمال العنف من طرف الآباء ضد الأطفال يرجع للتوتر العاطفي الذي يعاني منه الآباء بسبب عدم قدرتهم على تلبية حاجيات أبنائهم الاجتماعية والاقتصادية²⁵، ويأخذ العنف الجسدي صورة الضرب والعض وشد الشعر أو الكي أو الضرب بآلة خشبية وهذه السلوكات قد تكون آثارها بسيطة وقد تصل لحد الوفاة.

وينتشر العنف الأسري ضد الطفل كذلك نتيجة الثقافة التقليدية والخاطئة لدى الآباء حول أساليب التربية والعقاب، كما أكدت الدراسات أن الأمهات صرحن بأنهن يستعملن العنف الجسدي في تعاملهن مع أبنائهن في حالة صدر منهن خطأ أو عدم الانصياع لأوامرهن كما يستعملن الرفس والضرب بخرطوم المياه والعصا²⁶، أما عن الانعكاسات التي قد يخلفها العنف فمنها ضعف التحصيل الدراسي والنتائج السيئة بالإضافة إلى انتشار ظاهرة هروب الأطفال من البيت مباشرة بعد ظهور نتائج الامتحانات خوفا من العقاب.

ب- العنف النفسي أو اللفظي:

قد يأخذ العنف شكلا آخر غير العنف الجسدي ويكون معنويا أكثر منه جسديا وهو العنف اللفظي هو عبارة إيذاء لمشاعر الطفل سواء كان شتما أو سبا أو كلام جارح من شأنه الانقصاص من قدر الطفل والمساس بشخصه²⁷، كما يدخل ضمن العنف النفسي طرد الطفل من البيت أو حبسه فيه ومثل هذا التصرف له آثار سلبية على نفسية الطفل لا تقل أهمية عما يخلفه العنف الجسدي عليه لأنه يؤثر في توازنه النفسي ويورث المخاوف للطفل فيصبح انطوائيا ويهز ثقته بنفسه²⁸.

يعتبر العنف النفس اشد إيلا من العنف الجسدي لان الجروح والآلام الجسدية تشفى مع الزمن لكن الإيذاء النفسي يبقى محفورا في ذاكرة الطفل خاصة وانه كالصفحة البيضاء وقد يؤثر عليه حتى مستقبلا ويؤثر في بناء شخصيته وتوازنه النفسي.

ج- العنف الجنسي:

يعتبر العنف الجنسي من أخطر حالات العنف التي يتعرض لها الطفل في حياته خاصة إذا ما كان المعنف تربطه علاقة بالطفل كأن يكون أحد الوالدين أو من له سلطة أو وصاية عليه فيضاف لهذا الأمر البعد النفسي والمتمثل في خيانة أحد أفراد الأسرة كان من المفترض أن يكون هو القائم على

الحماية وتوفيرها ويزيد الأمر تعقيدا إذا لم يكن في الإمكان الابتعاد عن المعنف بحكم الوصاية عليه²⁹ ولا يستطيع الطفل حينها التبليغ عن العنف الممارس عليه خشية من العقاب بشدة أو الطرد كما يصعب علي الطفل التبليغ أو الحديث عما أصابه خاصة إذا كان العنف الجنسي من طرف الوالدين³⁰، ويأخذ العنف صور عديدة منها الاغتصاب أو إكراه الطفل على ممارسة الجنس أو القيام بأعمال جنسية فاضحة بالإضافة إلى زنا المحارم الذي كثر انتشاره في السنوات الأخيرة³¹ ويتجرع الطفل بسبب العنف الجنسي المعاناة والآلام النفسية والاضطرابات الانفعالية تصاحبه مدى حياته³²، كما قد يصاب بفيروس نقص المناعة البشرية وأحيانا يصل أثار الاعتداء الجنسي إلى تفكير الطفل في الانتحار³³، كما يورث هذا لاعتداء للطفل القلق وانخفاض الشعور بقيمة الذات، لذلك يجب العمل على حماية الطفل من هذه الممارسات المشينة بتوعيته عن مدى خطورتها وعن طريق ترسيخ الثقافة الجنسية لدى الطفل حسب المراحل العمرية التي يمر بها وحسب سنه حتى يستوعبها وتعليه التبليغ عنها.

د- إجبار الطفل على العمالة:

إن إجبار الطفل على العمل في سن مبكرة يشكل أحد أنواع العنف الممارس على الطفل فرغم تجريم عمالة الأطفال من طرف القانون والعقوبات المفروضة على ذلك إلا أن هذا لم يمنع من إجبار الطفل على أي عمل ذو مردود مادي أو إجباره على التسول باعتبار أن الناس لما ترى طفل متسول تغدق عليه بالأموال إشفاقا عليه، ولم يدرك الآباء أن مثل هذه الأمور لها أثرها على الطفل وما ينصب عليها من خطورة وهم يجيبون الشوارع من أجل القيام بتحصيل البضائع أو بيع بعض الأشياء السريعة فلها أثرها على صحة الطفل وكما أن التسول يعلم الطفل الكذب والخداع وترك مقاعد الدراسة من أجل الحصول على المال³⁴.

يلاحظ مما سبق أن العنف الأسري يكون ممارسا أكثر من من هم الأكبر سنا كالأباء في العائلة النووية والأجداد والأعمام في العائلة الممتدة وكذلك من طرف الإخوة الكبار كما أنه يأخذ أشكالا عديدة ومتنوعة وتم الاقتصار في هذه الورقة البحثية على البعض منها وأكثرها انتشارا منها العنف الجسدي المتمثل في الضرب الذي يتراوح بين البسيط والشديد الذي يترك أثارا على جسد الطفل وقد يؤدي إلى عاهات مستديمة أو الوفاة كما يأخذ صورة العض وشد الشعر بالإضافة إلى تعنيف الطفل باستعمال ألفاظ البذيئة أو التي تنطوي على الإهانة والمساس بشخصية الطفل وكرامته وأهانيته وكذلك قد يأخذ العنف صورة الإهمال سواء رعايته أو صحته ويعتبر التسول بالطفل وإجباره على العمل دون السن القانونية شكل من أشكال العنف الممارس ضده أما الاعتداء والشذوذ الجنسي

والتحرش بالطفل يعتبر من أسوأ صور العنف الذي يتعرض له الطفل لما يخلفه من آثار نفسية وعدم ثقة بالأهل خاصة إذا كان العنف من طرف من يفترض فيهم توفير العناية للطفل وحمايته ويؤثر على عقله وجسده.

ثالثا: آثار العنف على الطفل:

العنف الممارس على الطفل خاصة من طرف أسرته التي في الأصل أنها تكون سند وأمان إلا أنها أصبحت سبب معاناته ولذلك فللعنف الممارس من طرف الأسرة على الطفل له نتائج وخيمة عليه فمن سواء اثار على نفسيته أو على عائلته أو على مجتمعه وسنتعرض لها على التوالي:

1-آثار العنف على الطفل على المدى القريب:

- إن العنف الممارس على الطفل خاصة الأسري يترك آثار جسيمة وعديدة وهي كالآتي:
 - يتسبب العنف في خلق عقد نفسية وأمراض قد تتطور وتصبح حالات مرضية مستقبلا كما أنه يصبح يمارس العنف وينتهجه مستقبلا³⁵.
 - يورث العنف الأسري قلق دائم واضطراب وعدوانية وتدني مستوى تقدير الذات وفقدان الثقة بالآخرين واضطرابات بالنوم وبالتالي يؤدي إلى ولوجه عالم الجريمة والانحراف والتفكير في الانتحار بسبب الاكتئاب الذي يصيبه من جراء العنف الواقع عليه³⁶.
 - يولد العنف الممارس على الطفل مشاعر الضغينة على أهله خاصة لما يكون عاجزا على فهم سبب هذا العنف الممارس من قبلهم ويجهل ودوافعه خاصة إذا كانوا لا يستوعبونه ولا يفهمونه³⁷.
 - أكدت الدراسة التي قام بها (العنقري 1425) أن العنف الممارس ضد الطفل يولد له صعوبات كثيرة منها صعوبة التعلم والنطق والتبول اللا إرادي وعدم الرغبة في الحديث مع الآخرين وعدم العودة إلى المنزل كما يشعر دائما بعدم الأمان ويحمل مشاعر الكراهية اتجاه الآخرين وعدم احترامهم³⁸.
 - العنف اللفظي كالسخرية من الطفل خاصة أمام الآخرين والتقليل من شأنه وسبه وشتمه ونعته بأقبح الصفات يجعل الطفل فاقدا للثقة في الوالدين ومشككا في قدراته وإمكاناته ويصبح أنسانا غضوبا وهذا يصعب عملية التعلم لديه ويجعله مكتئبا ومنطويا على نفسه³⁹.

2-آثار العنف على المدى البعيد

كما للعنف آثار مباشرة عليه فان له آثار مستقبلية عليه فالطفل المعنف في عائلته يصبح لقمة سائغة لأن يقع ضحية أنواع أخرى من العنف كالتعرض للعنف الممارس في المدرسة والشارع كما أثبتت البحوث العلمية والدراسات أن نسبة ضحايا العنف في الأسرة يصبحون مصدر للعنف ضد أطفال آخرين⁴⁰.

- يفشل الطفل المعرض للعنف الأسري لإقامة علاقات سوية وناجحة في المجتمع لأنهم غالبا ما يميلون للعزلة وعدم مخالطة الآخرين لفقدانهم الشعور بالأمان وإذا قامت هذه العلاقات فهي تتصف بالعدائية وأنها مصدر للخطر، وتبدو جلية هذه الحالة في علاقاتهم مع الجنس الآخر فهم يتصورون العلاقات الزوجية شحنة من العدائية والمشاجرة لما شاهدوه ضمن أسرهم من عنف ممارس عليهم أو على أمهاتهم وقد يصل بهم الأمر للعزوف عن الزواج⁴¹.

- يتطبع الطفل بطابع العنف ويصبح أسلوب من أساليب معاملته وحله للمشاكل التي تواجهه، كما يصبح متمرد على أوامر من اعتدى عليه كرد فعل من أجل استرداد كرامته التي امتنعت بسبب العنف الممارس عليها حتى لو كانوا الوالدين⁴².

- التحصيل الدراسي للطفل له ارتباط وثيق بظاهرة العنف الأسري ويظهر ذلك في التأخر الدراسي والرسوب المتكرر والهروب من المدرسة أو المنزل، كما يؤثر العنف الأسري على القدرات العقلية للطفل وتدهورها تبعا لأساليب العنف الجسدي والعاطفي والجنسي الممارس تجاهه ومع تقاهم هذه الظاهرة واستمرار هذه الظاهرة تؤدي إلى شخصية لها ميول إجرامي⁴³.

- يعتبر الاعتداء الجنسي على الطفل من طرف أسرته يعتبر انتهاك فادح لما يرسمه الطفل من صوره حول رعاية الطفل له حمايته من طرف عائلته ويحدث إرباك له فيما يتعلق بالرعاية الوالدية وكذلك بالأدوار التي تلعبها الأسرة⁴⁴.

- العنف ضد الأطفال يجعل الفرد غير منتج في مجتمعه ويصعب استثمار طاقاته ويحد من فاعليته ومساهمته في تطوير مجتمعه⁴⁵.

البند الثاني: استراتيجيات مواجهة العنف الممارس ضد الطفل

بعد تعرضنا للعنف وأسبابه اتضح أن العنف له أسباب عديدة قد ترجع إلى الفهم الخاطئ والأساليب التقليدية للتربية الوالدية أو نتيجة الظروف التي تمر بها العائلة سواء اجتماعية كانت أو اقتصادية أو نفسية بالإضافة إلى ما يخلفه العنف من آثار على نفسية الطفل وجسده وحتى على تحصيله

الدراسي وحياته الاجتماعية مستقبلا لذا يقتضي الأمر البحث عن أساليب وآليات مواجهة العنف ضد الطفل فما هي الاستراتيجيات التي يمكن انتهاجها وتقلل من هذه الظاهرة؟ لمكافحة ومواجهة ظاهرة العنف الممارس ضد الطفل لا بد من وضع استراتيجيات عديدة ومتنوعة وسنتطرق للاستراتيجيات التشريعية أولا ثم الاجتماعية ثانيا.

أولا: الاستراتيجيات التشريعية:

لمكافحة أي جريمة يجب الحديث على مدى توافر التشريعات العقابية وما نصت عليه من تجريم للفعل والعقوبات المقررة للحد من هذه الجرائم وبالرجوع إلى التشريعات فإننا نجد أن معظم القوانين سواء الدولية أو الوطنية تنبذ العنف بشتى أنواعه بصفة عامة والعنف الموجه ضد الطفل بصفة خاصة والمشرع الجزائري كغيره من التشريعات سعى في مختلف نصوصه إلى محاربة هذا العنف وتوقيع أقصى العقوبات خاصة إذا ما كان مسلط من طرف من لهم الوصاية على رعاية الطفل حيث نجد المادة 264 من قانون العقوبات جرمت العنف بشكل عام ووضعت له عقوبات ردعية حيث جاء في محتوى المادة " كل من أحد عمدا جروحا للغير أو ضربه أو ارتكب أي عمل من أعمال العنف أو التعدي، يعاقب بالحبس من سنة (1) إلى خمس (5) سنوات وبغرامة من 100.000 دج، إذا نتج عن هذه الأنواع من العنف مرض أو عجز كلي عن العمل لمدة تزيد عن خمسة عشرة (15) يوما" كما عمد المشرع الجزائري كذلك لتجريم العنف ضد الأطفال بصفة خاصة وهذا ما ورد في قانون العقوبات الجزائري في مواده 269 "كل من جرح أو ضرب عمدا قاصرا لا تتجاوز سنه السادسة عشرة أو منع عنه عمدا الطعام أو العناية إلى الحد الذي يعرض صحته للضرر، أو ارتكب ضده عمدا أي عمل آخر من أعمال العنف أو التعدي فيما عدا الإيذاء الخفيف، ويعاقب بالحبس من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من 20000 دج إلى 100000 دج" ويشدد المشرع الجزائري العقوبة إذا كان الإيذاء من أحد الوالدين وهذا ما نصت عليه المادة 272 قانون العقوبات "إذا كان أحد الجناة هم أحد الوالدين الشرعيين أو غيرهما من الأصول الشرعيين أو أي شخص آخر له سلطة على الطفل أو يتولى رعايته فيكون عقابهم كما يلي:

- 1- العقوبات الواردة في المادة 270 وذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة 269
- 2- بالسجن المؤقت من خمس إلى عشر سنوات في الحالة المنصوص عليها في المادة 270
- 3- بالسجن المؤبد وذلك في الحالات المنصوص عليها في الفقرتين 3و4 من المادة 271
- 4- بالإعدام وذلك في الحالات المنصوص في الفقرتين 3و4 من المادة 271.

كما أن المشرع الجزائري في قانون الطفل 15-12 أكد على أهمية الأسرة في العناية بالطفل والمكان الملائم للتربية النمو السليم وهذا ما جاء واضحا في المادة 04 و 05 منه حيث نصت المادة 04 على مايلي: "تعد الأسرة الوسط الطبيعي لنمو الطفل.

لا يجوز فصل الطفل عن أسرته إلا إذا استدعت مصلحته الفضلى ذلك، ولا يتم ذلك إلا بأمر أو حكم أو قرار من السلطة القضائية ووفقا للأحكام المنصوص عليها قانونا"⁴⁶.

أما نص المادة 05 فنصت على "تقع على عاتق الوالدين مسؤولية حماية الطفل.

كما يقع على عاتقهما تأمين ظروف المعيشة اللازمة لنموه في حدود إمكانياتهما المالية وقدراتهما....." يتضح من نص المادتين 04 و 05 أنه المشرع الجزائري أكد على أهمية الأسرة في النمو السليم للطفل وأنها يجب أن تكون الملاذ الآمن لضمان عيشة سوية له، كما أنه جرم كل أشكال العنف الممارس ضد الطفل سواء في الأسرة أو خارجها وهذا ما جاء في المادة 06 من قانون الطفل 15-12 " تكفل الدولة حق الطفل في الحماية من كافة أشكال الضرر أو الإهمال أو العنف أو سوء المعاملة أو الاستغلال أو الإساءة البدنية أو المعنوية أو الجنسية، وتتخذ من أجل ذلك كل التدابير المناسبة لوقيته وتوفير الشروط اللازمة لنموه ورعايته والحفاظ على حياته وتنشئته تنشئة سليمة وأمنة في بيئة صحية وصالحة، وحماية حقوقه في حالات الطوارئ والكوارث والحروب والنزاعات المسلحة.

تسهر الدولة على ألا تضر المعلومة التي توجه للطفل بمختلف الوسائل بتوازنه البدني والفكري".

وما نص عليه المشرع الجزائري في قانون الطفل متوافق تماما مع أحكام الإعلان الدولي لحقوق الطفل لسنة 1959 الذي نص في مبدأه 09 "يجب أن يتمتع الطفل بالحماية من جميع صور الإهمال والقسوة والاستغلال، ويحظر الاتجار به على أية صورة، ولا يجوز استخدام الطفل قبل بلوغه السن الأدنى الملائم، ويحضر في جميع الأحوال حملة على العمل أو تركه يعمل في أية مهنة أو صناعة تؤدي صحتة أو تعليمه أو تعرقل نموه الجسمي أو العقلي أو الخلقي"، ونفس الأمر تكرر تأكيده في الفقرة 01 من المادة 19 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل لسنة 1989 والتي نصت على " تتخذ دول الأطراف جميع التدابير التشريعية والإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية حقوق الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر أو الإساءة البدنية أو العقلية والإهمال أو المعاملة المنطوية على إهمال وإساءة المعاملة أو الاستغلال، بما في ذلك الإساءة الجنسية، وهو في رعاية الوالدين أو الوصي القانوني (الأوصياء القانونيين) عليه، أو أي شخص آخر يتعهد الطفل برعايته"⁴⁷.

رغم أن التشريعات والقوانين سواء الدولية منها أو الوطنية وضعت ترسانة من النصوص القانونية من أجل حماية الطفل من كل أشكال العنف الممارس عليه خاصة إذا ما كان من داخل أسرته التي يفترض أن تكون المأوى والملاذ الآمن الذي يحميه من أي أذية لذلك شددت العقوبات على ممارسي العنف ضد الطفل إذا ما كان الأذى والعنف من قبل أشخاص كانت وظيفته هي تحقيق الأمان ووقايته من أي أذى، لكن الممارسات اليومية التي نشهدها تعكس صورة أخرى يندى لها الجبين لما هو واقع على الطفل من عنف ممارس عليه من طرف أسرته وبين جدرانها سواء الضرب أو التسول بالطفل من قبل والديه أو جبره على العمل من أجل تحسين ظروف المعيشة للعائلة، وعليه لا يمكن الاعتماد فقط على ما هو منصوص عليه في هذه القوانين والتشريعات و إنما يجب تفعيل هذه النصوص القانونية لتحقيق الهدف الذي شرعت من أجله.

ثانيا: الاستراتيجيات الاجتماعية

بالرغم من الإجراءات القانونية المتبعة من طرف الدولة لحماية الطفل من كل أشكال العنف الأسري إلا أنها لوحدها تكون عاجزة عن تحقيق الحماية للطفل لذلك لابد من آليات واستراتيجيات أخرى تكون داعمة لها وهي الاستراتيجيات الاجتماعية وتتمثل في الدور الذي يلعبه المجتمع بكل مؤسساته الأسرة المسجد المدرسة دور الشباب وغيرها من مؤسسات المجتمع وسنتطرق على دور كل منها على التوالي:

1- الأسرة:

لا أحد يخفى عليه الدور الذي تلعبه الأسرة في التنشئة الاجتماعية وغرس المبادئ في الطفل، وتحقيق النمو السليم سواء من الناحية النفسية أو التعليمية وما يلاحظ أن العنف الممارس ضد كان العامل الأول والسبب الرئيسي لحدوثه هو الأسرة و أفرادها خاصة الوالدين أو الإخوة لذلك سمي بالعنف الأسري لذلك علينا القيام بالتوعية والإرشاد في شؤون التربية السليمة للطفل بل وحتى القيام بدورات تعليمية وتنقيفية من حول الأسلوب الأنجع للتربية خالية من أشكال العنف ضد الطفل سواء من ناحية التعامل معه أو توجيهه أو حتى دورات تدريبية للمقبلين على الزواج، كذلك تحسين المستوى المعيشي للعائلة الذي في الغالب يكون السبب في انتشار العنف في الوسط العائلي بسبب ضعف الدخل مما يضطر الأسرة إلى دفع أبنائها للعمل أو التسول بهم أو حتى توقيع عليهم العقاب في حالة الإحباط الذي يصابون فيه إذا ما طالبوا باحتياجاتهم وشعرت الأسرة بعجزها في توفير تلك الحاجيات، أو السكن غير اللائق .

2- المؤسسات التعليمية ودور العبادة :

يعتبر أطفال اليوم جيل الغد ومستقبل الأمة لذلك علي القائمين على التعليم وكذا المؤسسات التعليمية بكل مراحلها العمل على توعية الطفل حول العنف و آثاره السلبية واستثمار طاقاتهم في عملية مواجهة كل أشكال العنف الممارس ضد الطفل.⁴⁸ ولها دور مهم في الترشيد والتوجيه السليم والابتعاد عن كل أشكال العنف كما تعمل على تعزيز أهمية الأمن ونبذ العنف⁴⁹، كما تلعب المساجد دور فعال في غرس القيم الدينية والفضيلة في نفوس الأطفال والشباب ولا احد يخفى عليه دور المسجد في بث الفضائل ونبذ العنف وأهمية كظم الغيظ وهناك كتابات عديدة حول دور العبادة في مكافحة الجريمة ومظاهرها في المجتمع.⁵⁰

3- المجتمع المدني:

أصبح من المعروف أن مكافحة الجرائم ومواجهتها مسؤولية اجتماعية لا تتوقف على الحكومات لوحدها في واجهتها فلا بد للأحزاب السياسية والجمعيات سواء المحلية الوطنية العمل على سن قوانين رادعة لكل من يعنف الطفولة بأي شكل من الأشكال⁵¹

4- دور البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي حجر الأساس في فهم الجريمة وأسبابها وكذا سبل الوقاية منها وطرق مكافحتها في وقتنا الحاضر خاصة نظرا لأهميته في معرفة أسباب الظاهرة وعوامل وقوعها وأبعادها المختلفة، وبالتالي يمكننا من إيجاد سبل مواجهتها وذلك لاعتماده على الإحصاءات الجنائية وكذا الدراسات الميدانية كما يسهم بشكل كبير في وضع سياسة عقابية فعالة لمواجهة هذه الجرائم⁵². كما أن للبحث العلمي دور فعال في رصد الظاهرة ومعرفة الحجم الحقيقي لها لان العنف الأسري يعتريه الغموض لقلة التبليغات حوله حفاظا على أسرار الأسرة⁵³، بالإضافة إلى التقاليد الخاطئة حول أساليب تربية الطفل جعلت من العنف ضد الأطفال ضمن أساليب التأديب الذي تنتهجه العائلات والمجتمعات العربية لتربية أبناءها ولا يؤدي إلى استهجانها من طرف المجتمع.

خاتمة:

تعتبر ظاهرة العنف قديمة قدم الإنسان ولقد انتشرت في المجتمعات القديمة والحديثة والعنف الممارس ضد الطفل كثر الحديث عنه في الآونة الأخيرة بشكل ملفت لما يتعرض له الطفل من اعتداءات مست سلامته الجسدية والنفسية على حد سواء كما وانشر كذلك ما اصطلح على تسميته بالعنف الأسري ويرجع لأسباب عديدة قد أسهمت في تفاقمه في المجتمع وبشكل تهديدا على بناء

مجتمع سليم لما يخلفه هذا العنف من آثار على الطفل وعلى عائلته ومجتمعه ومن خلال دراسة أسبابه وآثاره في هذه الورقة البحثية تم التوصل إلى النتائج الآتية :

-العنف الأسري قد يكون سببا من أسباب انحراف الأطفال ولولجهم عالم الجريمة من بابه الواسع.
-العنف الأسري لا يولد إلا العنف وبالتالي ينتج أطفالا عنيفين ويلجئون لحل مشكلاتهم وكل ما يواجههم بالعنف.

-أساليب التربية التقليدية والفهم الخاطئ للآباء لأساليب العقاب كان السبب في تكريس استعمال العنف عند الأطفال وجعلهم يستعملونه ضد بعضهم البعض .

التوصيات:

للتخلص من العنف الأسري أو على الأقل التقليل من آثاره يجب تكافل الجهود الأسرة المسجد المدرسة والمجتمع المدني من أجل التوعية بآثاره على الطفل ومستقبله وذلك بتكثيف الدروس حول أهمية التربية السليمة القائمة على المودة واللين .

- التشريع العقابي فعال لمكافحة الجريمة إلا أنه يجب تفعيل هذه النصوص القانونية ومراجعة السياسة العقابية وتعديلها وجعلها تتناسب مع جسامه الجريمة حتى تحقق الردع العام والخاص .

- القيام بدورات تدريبية للأزواج حول أسس التربية السليمة بعيدا عن العنف.
- توجيه البحث العلمي لمكافحة الجريمة وذلك بالقيام بالدراسات والأبحاث والمؤتمرات المتعلقة بالعنف الأسري والوقوف على أسباب العنف الأسري وطرق مكافحته والوقوف على الإحصائيات والحجم الحقيقي للجريمة لأن الإحصائيات المتوفرة لا ترصد حجم الظاهرة الحقيقي لقلة التبليغات عن هذه الجريمة لأنها تحدث ضمن الأسرة من جهة وكذلك للفهم الخاطئ حول أساليب التربية .

- توعية الطفل بضرورة التحدث عما تعرض له من عنف ومن مارس عليه العنف للتقليل من هذه الممارسات.

- إنشاء مراكز للتكفل بضحايا العنف الأسري .
- البحث عن العدد الحقيقي لهذه الظاهرة لأن ما هو موجود لا ينم عن الحجم الحقيقي نتيجة للتكتم وذلك بتشجيع الطفل عن الكلام وعن الإبلاغ عن كل ما يثير الارتياح من تصرفات سواء من الأقرباء أو الغرباء، وكذا تشجيع الآباء على التبليغ على هذه الظاهرة حتى لا يسهموا في انتشارها لأن التكتم وعدم وصول هذه الظواهر إلى علم القضاء

والشرطة قلل من فرصة تحديد الحجم الحقيقي لها وبالتالي يصعب رصد أسبابها وطرق مواجهتها .

الهوامش والمراجع

- ¹ - مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مكتبة لبنان، طبعة مدققة، بيروت لبنان، 1989، ص 402، 403.
- ² - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، كتاب الأدب، باب الرفق في الأمر كله، الجزء 04، دار الريان للتراث، 1986، رقم الحديث 5678.
- ³ - صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل الرفق، الحديث 2593، ص 2004، على الموقع: <http://hadith.al-islam.com/Page.aspx?pageid=192&BookID=25&PID=4769>، تاريخ الولوج للموقع: 2017/10/19.
- ⁴ - عبد السلام بسيوني، موقف الشريعة الإسلامية من العنف الأسري، حلقة نقاشية حول "العنف الأسري في المجتمع القطري الواقع والمواجهة"، يوم 22 نوفمبر 2005، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، قطر، ص 27.
- ⁵ - نعيمة رحمانى، العنف الزوجي الممارس ضد المرأة بتلسمان، محكمة تلسمان أنموذجا 1985-2008، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الثقافة الشعبية، تخصص انثربولوجيا، جامعة أبي بكر بلقايد، تلسمان، 2011، 2012.
- ⁶ - مصطفى عمر التير، العنف العائلي، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط1، الرياض، 1997، ص 40.
- ⁷ - عبد المحسن بن عمار المطيري، العنف الأسري وعلاقته بانحراف الأحداث لدى نزلاء دار الملاحظة الاجتماعية بمدينة الرياض، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص 14.
- ⁸ - سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، العنف الأسري الموجه ضد الطفل، الملتقى الوطني الثاني حول: الاتصال وجودة الحياة في الأسرة يوم 09 و 10 أبريل 2013، قسم العلوم الاجتماعية، ص 4.
- ⁹ - مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 21.
- ¹⁰ - سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، المرجع السابق، ص 4.
- ¹¹ - عبد المحسن بن عمار المطيري، المرجع السابق، ص 6.
- ¹² - نجلاء عبد القادر، ظاهرة العنف ضد المرأة والطفل، ورشة إحصاءات العنف ضد المرأة، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، يوم 13 مارس 2006، قطر، ص 56.

- 13- أمينة الهيل، العلاقة بين العنف الأسري والتوافق النفسي لدى الأبناء في المجتمع القطري، حلقة نقاشية حول "العنف الأسري في المجتمع القطري الواقع والمواجهة"، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، يوم 22 نوفمبر 2005، قطر، ص 21.
- 14- نورة ناصر المريخي، سارة إبراهيم المريخي، الإساءة والعنف ضد الطفل، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، دار الدراسات والبحوث، ط1، 2013، ص 22.
- 15- القانون رقم 16-01 المتضمن الدستور المؤرخ في 06 مارس سنة 2016، الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 07 مارس 2016.
- 16- قانون 15-12 المؤرخ في 15 يوليو 2015 المتضمن قانون حماية الطفل،
- 17- عبد المحسن بن عمار المطيري، المرجع السابق، ص 15.
- 18- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، المرجع السابق، ص 11.
- 19- عبد المحسن عمار المطيري، المرجع السابق، ص 15.
- 20- محمد بن حسن الصغير، العنف الأسري في المجتمع السعودي، أسبابه وأثاره الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ط1، الرياض، 2012، ص 44.
- 21- مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 129.
- 22- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، المرجع السابق، ص 12.
- 23- نورة ناصر المريخي، سارة إبراهيم المريخي، المرجع السابق، ص 63.
- 24- عباس أبو شامة عبد المحمود، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط1، الرياض، ص 59.
- 25- عبد المحسن بن عمار المطيري، المرجع السابق، ص 15.
- 26- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 5.
- 27- خليفة إبراهيم عودة التميمي، سلوى فائق الشهابي، العنف الأسري وعلاقته بجنوح الأحداث، مجلة العلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ديالي، العدد الأول، ص 12.
- 28- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 7.
- 29- نورة ناصر المريخي، سارة إبراهيم المريخي، المرجع السابق، ص 60.
- 30- غدفة شريفة، العنف الممارس ضد أطفال الشوارع، دراسة ميدانية بولاية سطيف، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة سطيف 2، العدد 15، ص 242.
- 31- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 8.
- 32- إبراهيم عودة التميمي، سلوى فائق الشهابي، المرجع السابق، ص 12.
- 33- غدفة شريفة، المرجع السابق، ص 242.

- 34- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 109.
- 35- خليفة إبراهيم عودة التميمي، وسلوى فائق الشهابي، المرجع السابق، ص 14.
- 36- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 12.
- 37- عبد المحسن بن عمار المطيري، المرجع السابق، ص 17.
- 38- محمود بن حسن الصغير، العنف الأسري في المجتمع السعودي، أسبابه وأثاره الاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، ط1، الرياض، 2012، ص 205.
- 39- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 7.
- 40- نورة ناصر المريخي، سارة إبراهيم المريخي، المرجع السابق، ص 136.
- 41- حسان عريادي، العنف ضد الأطفال في الوسط الأسري، دراسة ميدانية لعينة من أفراد أسر مقيمة ببلدية براقي، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، تخصص علم الاجتماع الثقافي، جامعة الجزائر، 2004، 2005، ص 116.
- 42- عبد المحسن بن عمار المطيري، المرجع السابق، ص 18.
- 43- العنف الأسري وأثاره على الطفل على موقع: <https://almanalmagazine.com>
- 44- حسان عريادي، المرجع السابق، ص 117.
- 45- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 13.
- 46- قانون رقم 15-12 المؤرخ في 28 رمضان 1436 الموافق ل 15 جويلية 2015 المتعلق بحماية الطفل
- 47- اتفاقية حقوق الطفل بالأمم المتحدة الصادرة في 20 نوفمبر 1989 ودخلت حيز التنفيذ في 02 سبتمبر 1990، صادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 91-461 المؤرخ في 19 ديسمبر 1992، جريدة رسمية رقم 91 المؤرخة في 23 ديسمبر 1992.
- 48- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 14.
- 49- عباس أو شامة عبد المحمود، المرجع السابق، ص 243.
- 50- عباس أو شامة عبد المحمود، المرجع نفسه، ص 235.
- 51- سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ بومعوشة، المرجع السابق، ص 14.
- 52- أحمد حويتي، دور البحث العلمي في الوقاية من الجريمة والانحراف، أعمال الندوة العلمية حول دور البحث العلمي والوقاية من الجريمة والانحراف، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ط01، الرياض 2011، ص 19، 20.
- 53- مصطفى عمر التير، المرجع السابق، ص 159.

تطبيق الحوت الأزرق

بين التدايعات الإعلامية ومتطلبات المواجهة الجزائية.

**The Blue Whale Application
Between Media Reactions and the Requirements of Penal
Confrontation**

د. عادل بوزيدة.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

جامعة العربي التبسي - تبسة -

ملخص:

الحوت الأزرق، أو لعبة الموت المعلوماتي، تطبيق إلكتروني مبتكر يؤثر سلباً على إرادة مستخدميه، فيحملهم - ومن خلال أعمال ومراحل تقنية متوالية - على القيام بجملة من الأنشطة غير المشروعة، مساساً بصحتهم النفسية، وسلامتهم البدنية، على النحو الذي يمكن أن يؤدي بهم إلى وضع حدٍ لحياتهم، وهذا التطبيق أو اللعبة من أحدث المفاهيم والمسائل التي كانت محلاً للعناية الإعلامية في الساحتين الوطنية والدولية؛ ليكون كل ذلك محملاً ودافعاً إيجابياً على إثارة نقاط التقاطع بين لعبة تحدي الموت والمنظومة الجزائية القائمة، خاصة الجزائية منها لتقصي إمكانية متابعة الجناة، وكل من تكون له يد في توجيه هذا التطبيق ضد سلامة الأطفال، وباقي مستخدميه وبحث الآليات الجزائية الممكنة، لحماية مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي والمتدخلين عبر خدماتها، من مثل هذه الألعاب وتلك التطبيقات.

Abstract

Blue Whale, or Death Electronic Game, is a newly- invented electronic application which affects its users will. It leads them to do illegitimate activities through following successive technical stages. Consequently, it influences their psychological and physical health in a way that leads them to put an end to their lives. This game has been subject to media attention nationally or internationally. This would be a motive to provoke the problem of the death challenge game within the penal system, especially the Algerian one, in order to search the possibility to pursuit the criminals who use the application against children security and search for the possible penal mechanisms so as to protect social media users from such games and applications.

مقدمة:

الحوت الأزرق؛ الانتحار المعلوماتي، أو لعبة الموت، كثيرةٌ هي الألفاظ والاصطلاحات الدالة على تطبيق معلوماتي، ترويجي للعبة الإلكترونية مقدمة عبر شبكة الأنترنت، تقوم - كما هو مروج لها - على التلاعب النفسي بالمتدخلين عبرها، والمشاركين فيها، لحملهم على الانتحار، بعد قيامهم بالمساس بسلامتهم الجسدية، وهو المفهوم المجسد واقعياً؛ تبعا لما تناولته وسائل الإعلام في صيغها المختلفة عبر دول العالم، التي قالت بارتفاع نسبة انتحار المراهقين من المتدخلين المعلوماتيين عبر مثل هذا التطبيق، ومن ذلك ما تناولته جريدة النهار الجديد الجزائرية التي قالت في عددها 3111 الصادر بتاريخ العاشر من شهر ديسمبر عام 2017، بارتفاع تعداد ضحايا هذه اللعبة إلى خمسة (05) متحرفين في ظرف شهر واحد؛ ليتوجب تبعا لذلك دق ناقوس الخطر، ومحاولة البحث عن الحلول التشريعية الردعية التي يكون لها الدور الفعلي والفعال، في تطويق هذه الظاهرة، وتضييق مجال تأثيرها.

أهمية الدراسة: لموضوع البحث أهمية بالغة؛ تظهر في حيويته، حدائته، واتصاله المباشر بوضع راهن شديد الحساسية، من جانب، ومن جانب آخر؛ فخصوصية محل البحث التقنية، وصعوبة ضبط التكييفات الجزائية المتصلة به، تجعل منه حقلا مهما للبحث، بل ضرورة حتمية، تفرض تقصي حماية جزائية لحياة الأطفال عبر أنظمة التواصل المعلوماتية، والترفيه الإلكترونية، بعد أن خَلَف التقدم التكنولوجي في مجال الأنترنت، وتقنيات الاتصال، زيادة كبيرة في تغيرات الأنشطة الإجرامية وتطورها، وظهور أنماط سلوكية خطيرة، لم يكن للقانون الجزائري عهد بها؛ لتظهر أهمية هذا العمل بشكل جلي على مستويين اثنين؛ الأول: موضوعي متصل بالمنظومة الجزائية المُجرّمة للسلوكات والأنشطة محل البحث، والثاني: إجرائي مرتبط بمدى نجاعة وكفاية الآليات الإجرائية لتحقيق أهداف التشريع الجزائري، ومقاصد السياسة الجزائية الوطنية.

إشكالية البحث: لما كان الحق في الحياة حقا انسانيا مقدسا، يحُرّم المساس به لأي سبب كان؛ فقد كان على المنظومة الجزائية أن تكون ذات دور ايجابي، في شأن التدخل في تجريم ومنع كل الأنشطة، السلوكات، والوسائل التي من شأنها أن تمس الحق المذكور، وأن ترسم الحدود القانونية التي تبيح المساس به، مع ضرورة أن تزداد عناية المنظومة سالفة الذكر بهذا الحق طالما كان مقترنا بالأطفال القصر عديمي القدرة على التمييز، بسبب ضعفهم البدني، وعدم امكانياتهم على التفرقة بين ضار النشاط والنافع منه، وأن ترصد كل الآليات، التي من شأنها أن تحقق الغايات والمقاصد المذكورة؛ وتبعا لكل ذلك يطرح التساؤل الآتي: كيف يمكن معالجة الوقائع الجرمية

المرتبطة بتطبيق الحوت الأزرق ؟ وماهي أهم الوسائل القانونية التي يمكن الاستناد إليها في تكييف الوقائع المذكورة ؟ وكيف يمكن تفعيل الآليات الجزائية؛ الإجرائية منها والموضوعية لقمعها والحد منها ؟.

منهج البحث: اقتضت ضرورات البحث اعتماد المنهج التحليلي، وتأسيس فروع البحث وإرجاعها إلى أصولها؛ سعياً لإيجاد قالب، وإطار قانوني ملائم، يحكم وضعية تطبيق الحوت الأزرق عبر شبكة الأنترنت، مع العناية - وفي أكثر من مقام - بالجوانب التقنية، والمسائل الفنية ذات الصلة بهذا التطبيق، لتقريب الرؤية بشأنها، وتوضيحها بنظرة قانونية متخصصة؛ مع اعتناق بعض التوجهات والنظريات القانونية التقليدية، التي يمكن أن تصلح وتصح كحلول قائمة في شأن تفسير الوقائع محل النظر وتأسيسها، بنظرة قانونية مستتيرة، وتحليل جزائي متخصص.

خطة العمل: لما كان موضوع البحث، واحداً من أحدث موضوعات القانون الجزائري، وأدقها على الإطلاق، لارتباطه بمسألة جد مهمة، تتعلق بخدمة معلوماتية مقدمة عبر شبكة الأنترنت، وهي تداول تطبيقات اتصالية، وأخرى ترفيهية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ومحركات البحث الإلكترونية، فإن ضبط معالمه، وتناول جزئياته، يقتضي معالجته ضمن محورين؛ خصص الأول منهما لمناقشة دور الإعلام الرقمي في بلورة مفهوم لعبة الحوت الأزرق، الذي تم تناوله في فقرتين خصصت الأولى منهما لمناقشة التكوين التقني لتطبيق الحوت الأزرق، أما الثانية فتضمنت معالجة لأوصاف الجزائية لآلية عمل لعبة تحدي الموت، أما المحور الثاني؛ فقد خصص لتحديد موقف المشرع الجزائري الوطني من هذه المسألة، بإثارة أقرب الحلول الممكنة والمتاحة لمواجهة تلك اللعبة، في مستوييها؛ الإجرائي في الفقرة الأولى، والموضوعي في الفقرة الثانية منه.

المحور الأول: دور الإعلام الرقمي في بلورة مفهوم تطبيق الحوت الأزرق.

لقد كان للإعلام الإلكتروني، الدور البارز والمهم في بلورة الأطر النظرية المتعلقة بعمل تطبيق الحوت الأزرق، وتشخيص خطورة التواصل عبره، حين تعالت النداءات بشأن بعض الوقائع والمشكلات، التي خلفها هذا التطبيق في حياة المشتركين عبره، ليفتح المجال واسعاً أمام التشريع الجزائري، ليقول كلمته ويبيد رأيه، في أزمة راهنة، يصعب على فروع القانون الأخرى معالجتها والتعامل مع آثارها، وهو ما يفرض بحث هذا التأثير في قواعد التشريع الجزائري الجزائري، والمنظومة القمعية الوطنية؛

أولا/ **التكوين التقني لتطبيق الحوت الأزرق:** ككل تطبيق إلكتروني، ⁽¹⁾ يعمل بالاتصال عبر شبكة الأنترنت، يقوم تطبيق الحوت الأزرق على وجود عنوان إلكتروني، أو بروتوكول الأنترنت IP الذي يمكن من ضبط أمكنة التواجد المعلوماتي، وتحديد نقاط الاتصال الإلكتروني؛ وعلى تنصيب بعض الأنظمة والبرامج ⁽²⁾ الفرعية، التي تمكنه من تأدية وظيفته، على أكمل وجه، ويمكن إسقاط كل ذلك على النحو الآتي:

1. هيكلية لعبة الحوت الأزرق: يقوم عمل تطبيق الحوت الأزرق، على العلاقة بين المتنافسين المتدخلين عبره، بناء على سلسلة من الواجبات، التي تسند لهم من قبل المشرفين، بمعدل واجب أو عادة واحدة يوميا، في المراحل الأولى من اللعبة، وفي المراحل المتقدمة منها تسند للمتنافس بمعدل مهمة واحدة كل ثلاثة أيام، أو في حدود ذلك؛ ويتم كل ذلك وفق جدول مهام، بالاتصال عبر شبكة الأنترنت، وتحديد مواقع التواصل الاجتماعي؛

أ. **مجال عمل تطبيق الحوت الأزرق:** طالما كانت لعبة الحوت الأزرق، لعبة معلوماتية تبنى على تطبيق الإلكتروني، فلا يمكن عمل هذا الأخير، ولا تفعيل مهمات اللعبة ذاتها، بغير الاتصال بشبكة الأنترنت، وتفعيل حساب أو نقطة اتصال عبر مواقع التواصل الاجتماعي؛ فاللعبة المذكورة تقوم

(1) - يأخذ مفهوم تطبيقات المعلوماتية، وصف المعلومة، أو المادة الأولية المقدمة للحاسب الآلي، بصورة مستقلة عن مضمونها أو كفاءة مستقبلها. والتي تعني أحد عناصر المعرفة، التي يمكن عرضها، أو حفظها، أو معالجتها أو تبادلها، كما ينصرف وصف تطبيق المعلوماتية أيضا إلى خدمات الملتيميديا، أو الخدمة الإعلامية الإلكترونية، التي تعتبر أحد أهم أوجه التطور الذي لحق عالم المعلوماتية، وارتفاع نسب المعالجة الآلية وتنوع طرقها، وتعدد أساليبها. الأمر الذي أدى إلى تطور التقنيات المعروفة في البرمجيات، والأنظمة المعلوماتية، وتحولها إلى وسائط متعددة الاستعمال، سواء كانت في شكلها غير المباشر - ضمن دعامة إلكترونية - أو المباشر متى أحييت على المواقع الإلكترونية. وتعرف هذه الوسائط المتعددة بكونها مجموعة التقنيات، والمنتجات، التي تسمح باستعمال المعلومات في شكل نصوص، أو صور؛ سواء كانت ثابتة، أو متحركة، وبطريقة تفاعلية، فهي نتاج التراكم التقني في الرقمنة الذي أتاح الاستعمال المجتمع للصورة والصوت والنص، وبطريقة تفاعلية.

SEE PAUL MOLITOR, Information Technology, PH.D thesis, De Gruyter Publishing, Martin Luther Univ, 2016.P: 86.

(2) - وتعني كافة العناصر اللازمة للتعامل الآلي مع المنظومة المعلوماتية ومجموع البرامج، والمناهج والقواعد وكافة الوثائق المتعلقة بتشغيلها، للتعامل مع المعطيات الموجودة بهدف معالجة البيانات آليا، أو مجموعة الأوامر والتعليمات التي تسمح بعد تحويلها إلى لغة الآلة بإنجاز وظيفة معينة، على أن تكون هذه الأوامر والتعليمات مشفوعة بوصف المستندات التي تبسط فهم هو تيسر تطبيقه.

أنظر في ذلك: حمد محمد شتا، فكرة الحماية الجنائية لبرامج الحاسب الآلي، دار الجامعة الجديدة، الطبعة الأولى الإسكندرية، مصر، 2001، ص: 41.

على وصل جهازي كومبيوتر "متدخل" و "مشرف" أو أكثر بواسطة كوابل أو عن طريق تقنيات خاصة، بهدف تبادل المهام، ونقل المحتويات الرقمية التي تدخل ضمن تكوين اللعبة، وبمعنى أدق تحويل البيانات والرسائل بين مختلف الأجهزة المتصلة بالشبكة،⁽³⁾ وصولاً إلى مواقع التواصل الاجتماعي، التي تهدف إلى إنشاء وربط مجموعات من الأشخاص، الذين يتشاركون اهتمامات خاصة، تجمعهم بشأن لعبة الحوت الأزرق، أو لديهم رغبة في التعرف على ميولات وأنشطة أشخاص آخرين بشأن نفس اللعبة؛ بأن تتيح لهم العديد من الميزات والتسهيلات التقنية التي تساعدهم على التفاعل فيما بينهم.⁽⁴⁾

ب. المهام المقدمة عبر لعبة الحوت الأزرق: يقوم عمل تطبيق الحوت الأزرق على جدول مهام موزعاً على خمسين (50) يوماً في شكل أوامر؛ منها ما يقدم في شكل عادة دورية، ومنها ما يقدم في شكل اختبارات مادية؛ وتشتمل تلك المهام على أنشطة عدة، كالاستيقاظ بوقت محدد من الليل لرسم أشكال وخطوط معبرة، ذات دلالات معينة على جسم المشترك، وأطرافه، والامتثال لأوامر القيام بعمليات ومهام سرية، والاستماع إلى نمط معين من المعزوفات، والموسيقى الرقمية، ومشاهدة مقاطع الفيديو، المرسلة إلى المتنافسين، من قبل القائم على التنشيط التقني للعبة، والذي يستهدف من خلال الأنشطة والوسائل المذكورة، تخذير المشترك، أو المتدخل عبر تطبيق الحوت الأزرق، والتحكم بإرادته ثم العمل على توجيهه نحو إيذاء نفسه، وحمله على الانتحار.

2. نشأة تطبيق الحوت الأزرق وخلفيته التاريخية: تناقلت وسائل الإعلام الوطنية والدولية العديد من الحقائق والآراء، بشأن لعبة الموت وحاولت تأصيل نشأتها، من خلال تحديد الدائرة الجغرافية والنطاق الزمني لنشأة هذه اللعبة؛ ولعلها استعانة في هذه المسألة، بآراء بعض المتخصصين في الشأنين التقني والنفسي؛

أ. الخلفية التاريخية للعبة الحوت الأزرق: يرجع ظهور لعبة الحوت الأزرق، إلى موقع التواصل الروسي، المعروف باسم VKONTAKTE الذي تناقل في السنوات القليلة الماضية، إشاعة انتحار مراهقة روسية، تسمى RINAPALENKOVA، التي ألفت نفسها أمام القطار، لحظات فقط بعد التقاطها صورة لنفسها؛ لتتشتت بعدها وعبر ذات الموقع، مجموعة من المتدخلين المعلوماتيين تسمى

(3) - أنظر في هذا المعنى: زياد القاضي، علي فاروق ومحمد سالم، مقدمة إلى الأنترنت، دار صفاء للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، المملكة الأردنية الهاشمية، 2002، ص: 17.

(4) - أشرف جابر سيد، الجوانب القانونية لمواقع التواصل الاجتماعي، دار النهضة العربية، دون طبعة، القاهرة، مصر 2013، ص: 13.

نفسها: " the sea of wahales " أو بحر الحيتان، والتي قامت بنشر صور للفتاة المذكورة وعلاقتها بالانتحار، وبثت العديد من مقاطع الفيديو، بشأن تلك الواقعة، لتثير هذه المسألة ارتباط مجموعة بحر الحيتان بانتحار المتدخلين المعلوماتيين، عبر الامتحانات الإلكترونية، التي تقدمها المجموعة المذكورة؛ ليتم بعدها اعتقال المنشئ الأول لهذه المجموعة، والمبتكر الأصلي لتطبيق الحوت الأزرق، من قبل الشرطة الروسية، والذي اعترف أثناء التحقيقات التي أجريت معه، بأن تحديات اللعبة الخمسين، تتضمن على تأثيرات وتوجيهات رقمية، من شأنها أن تؤدي إلى إيذاء النفس، وتنتهي باللعب إلى الانتحار، مضيفاً بأن التدخل في اللعبة يتم بناء على قبول المشترك للخطورة التي ينطوي عليها تطبيق الحوت الأزرق، وأن المنتحرين جراء تدخلهم عبر التطبيق المذكور لا يعدون غير نفايات بيولوجية، ومخلفات انسانية سلبية، يتوجب القضاء عليها، والحد منها. (5)

ب. انتشار تطبيق الحوت الأزرق في الجزائر: ظهرت تبعات تطبيق ولعبة الحوت الأزرق في الجزائر منذ أشهر معدودة؛ حين اكتشفت العديد من الأسر الجزائرية، بعض الحالات، والمظاهر الغريبة، على ابنائها المراهقين؛ والتي تجلت في ادمانهم غير المعتاد على شبكة الأنترنت، وتوجههم نحو التواجد الدائم عبرها، مع ظهور بعض العلامات، والدلالات الجسمانية على أبدان الكثير من هؤلاء الأطفال، ليتم بعد فترة غير طويلة، اكتشاف اتصال تلك الأمارات والدلالات، بتطبيق معلوماتي متداول في شكل لعبة، عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تُبنى على فكرة التحدي، وخلق روح المغامرة الإلكترونية، لدى المتدخلين عبرها من المراهقين، باتباع مراحل وامتحانات مادية وواقعية مختلفة، وعبر مراحل ومواقف زمنية متوالية، والتي يكون الهدف منها إيذاء هؤلاء المتدخلين بدنياً انتهاء إلى السيطرة على ملكاتهم النفسية، وقدرتهم على التمييز؛ بهدف خلق فكرة الانتحار لديهم وحملهم على اتيانها. (6)

ثانياً/ الأوصاف الجزائية لآلية عمل الحوت الأزرق: بتقصي وسائل وأساليب عمل الحوت الأزرق، تتجلى أوصاف جزائية عدة؛ يمكن أن تأخذها آلية عمل التطبيق المرتبط بتنشيط تلك اللعبة وتوجيه المهام للمتدخلين عبرها، ليصح القول بتفعيل نظام عمل التطبيق المعلوماتي المجرم، على التخدير الرقمي، وصولاً لتحريض المشترك على إيذاء نفسه، وحمله على الانتحار؛

(5) -أنظر في تفصيل ذلك: <https://en.wikipedia.org/wiki/vk> تاريخ الولوج: 11 ديسمبر 2017 / 18:43.

(6) - راجع في ذلك الجرائد اليومية الوطنية في ما بين شهر نوفمبر ومنتصف شهر ديسمبر عام 2017، على مواقعها الرسمية عبر شبكة الأنترنت.

1. التحذير الرقمي كآلية لعمل الحوت الأزرق: يقول جانب من الأطباء وخبراء علم النفس، بأن عمل تطبيق الحوت الأزرق، يقوم على نمط من أنماط التنويم المغناطيسي، الهادف إلى سلب إرادة المشترك، أو المتدخل، وتوجيهها نحو سلوكيات وأنشطة غير مشروعة، تتطوي على أعمال إيذاء وتشويه الذات أو الغير، في أول مراحلها، لتنتهي إلى القتل والانتحار في المراحل المتقدمة، والنهائية منه؛

أ. مفهوم التحذير الرقمي: التحذير الرقمي، أو الإلكتروني؛ نمط جديد من الأنشطة، والتفاعلات الذهنية المؤدية للإدمان البشري، يقوم على تزويد المستهلك بجرات موسيقية وصوتية، ذات تأثيرات ذهنية، تحاكي مخلفات تعاطي المخدرات في مفهومها التقليدي؛ حيث يقوم مستهلك هذا النمط من المخدرات، بالبقاء تحت التأثير الصوتي لمعزوفات وتسجيلات صوتية، عن طريق سماعات الأذن أو مكبرات الصوت، وهو ما ينشئ له جملة من الأوهام، فتتقلبه إلى حالة اللاوعي، ويخلق له حالة من التخوف من فقدان التوازن البدني، والنفسي،⁽⁷⁾ ويرجع الأصل التاريخي لهذه المخدرات، إلى سنة 1970، وتحديدًا إلى العمل العلاجي بتقنية النقر على الأذنين، التي تستخدم في العلاج النفسي بالنسبة لشريحة المرضى المصابين بالاكتئاب الخفيف، الذين يرفضون العلاج السلوكي، أو الدوائي لذلك كان يتم علاجهم عن طريق الذبذبات الكهرومغناطيسية، لتحفيز أبدانهم على فرز مواد منشطة للمزاج.⁽⁸⁾

ب. تأثير التحذير الرقمي في إرادة المشترك عبر تقنية الحوت الأزرق: بمجرد تدخل المشرف المعلوماتي عبر تطبيق الحوت الأزرق، وتوجيهه لمجموعة من المعزوفات والمقاطع الموسيقية، نحو المشترك أو المتسابق، يُخلقلدى هذا الأخير وضع مثالي للاسترخاء؛ من حيث خلق بيئة هادئة مظلمة، ومؤثرة، فبعد تشغيل أنماط موسيقية خاصة، عن طريق سماعات الأذن، وفقا لترددات معينة وبحسب نوع المخدر الموجه نحو المشترك وطبيعته، وعلى النحو الذي يجعل دماغ المشترك في حالة ووضع غير مستقرين، وبعد دراسته - دماغ المشترك - للإشارات الكهربائية، يتم تحديد نوع الإيعازات المطلوبة؛ فكل نوع من أنواع المخدرات الملنقطة عبر تطبيق الحوت الأزرق، يستهدف

(7) - زينب عبد الكاظم حسن، المخدرات الرقمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المخدرات الرقمية وتأثيراتها على الشباب العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 15 - 16 فبراير 2016، المملكة العربية السعودية، ص: 03.

(8) - وجدان التيجاني الصديق عباس، التحديات التي تواجه الأسرة في الوقاية من المخدرات الرقمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المخدرات الرقمية وتأثيراتها على الشباب العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 15 - 16 فبراير 2016 المملكة العربية السعودية، ص: 06.

نوعاً من الأنشطة الدماغية، والتوجيهات الذهنية، ليؤثر إيجاباً في تجاوب اللاعب المعلوماتي، مع طلبات وتوجيهات المشرف المعلوماتي على تطبيق الحوت الأزرق.⁽⁹⁾

2. التكيفات الجزائية للأنشطة التقنية عبر الحوت الأزرق: تتنوع الأوصاف الجزائية التي يمكن أن تأخذها آليات عمل تطبيق الحوت الأزرق، في ظل افتراض مبدأ شرعية التجريم والعقاب فيما يتعلق بالجرائم التقليدية، التي يمكن ارتكابها عبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ وتحديداً ما جاءته الفقرة الأولى من المادة الثانية⁽¹⁰⁾ من القانون 09 - 04⁽¹¹⁾؛ يمكن القول باتخاذ الأنشطة الرقمية المتداولة عبر تطبيق الحوت الأزرق، وصف الإيذاء والقتل العمد، أو على الأقل التحريض عليهما؛ أ. مفهوم التحريض المعلوماتي: يظهر للمتثبت من طبيعة الأنشطة المرتكبة عبر تطبيق الحوت الأزرق، انطوائها على وصف التحريض، بعناصره المختلفة، والمرتكب عبر وسيط معلوماتي، والذي يقوم على إيعاز المتدخل عبر تطبيق الحوت الأزرق، على إتيان سلوك مجرم بحق نفسه، أو ضد غيره؛ سواء هدف هذا السلوك إلى المساس بالسلامة البدنية للنفس، أو للغير من خلال الخلق المعلوماتي للفكرة الجرمية لدى الفاعل، ليقدم على تنفيذها، وما يزيد خطورة هذا السلوك، حين يكون المحرّض غير مسؤول جزائياً، أو كان حسن النية، ليعتبر مشرف التطبيق فاعلاً معنوياً، يستقل بالمسؤولية الجزائية عن الوقائع المعلوماتية، والواقعية التي ارتكبها الموعز إليه.⁽¹²⁾ والتحريض بالمعنى المذكور نشاط غير مشروع مجرم بنص جزائي،⁽¹³⁾ يحدد مقوماته، عناصره، ووسائله،

(9) - محمد سيد أحمد شحاتة، موقف الشريعة الإسلامية من المخدرات الرقمية، ورقة عمل مقدمة لندوة المخدرات الرقمية وتأثيراتها على الشباب العربي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، 15 - 16 فبراير 2016، المملكة العربية السعودية، ص: 05.

(10) - والتي نصت على: "الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال: جرائم المساس بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات المحددة في قانون العقوبات، وأي جريمة أخرى ترتكب أو يسهل ارتكابها عن طريق منظومة معلوماتية أو نظام للاتصالات الإلكترونية."

(11) - المؤرخ في: 14 شعبان 1430 الموافق لـ: 5 غشت سنة 2009، يتضمن القواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الجريدة الرسمية العدد 47 المؤرخة في: 25 شعبان 1430 الموافق لـ: 16 غشت سنة 2009، ص: 05.

(12) - عبد الفتاح مصطفى الصيغي، الاشتراك بالتحريض، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، دون سنة نشر ص: 15.

(13) - وفي ذلك نصت المادة 41 من القانون 82 - 04 المؤرخ في 19 ربيع الثاني عام 1402 الموافق لـ 13 فيفري سنة 1982 يعدل الأمر 66 - 156، المؤرخ في 18 صفر عام 1386، الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 07 المؤرخة في 22 ربيع الثاني عام 1402 الموافق لـ 16 فيفري سنة 1982 بأنه: "يعتبر

وينظم أحكام العقاب عليه، ويعالج محله من النظرية العامة للجريمة، وتأثير هذه الأخير في توجيه سياسة المشرع الجزائي تجاه الأنشطة التحريضية خاصة تلك المرتكبة عبر شبكة الأنترنت.⁽¹⁴⁾

ب. **المركز الجزائي للمشرف على عمل لعبة الحوت الأزرق:** يأخذ المشرف التقني على عمل تطبيق الحوت الأزرق، وصف فاعل أصلي، بمركزيين جزائيين مختلفين؛ الأول مركز المحرّض بمعناه العام، والثاني مركز الفاعل المعنوي، وضابط التمييز بينهم الحالة الجزائية للمحرّض؛ فمتى كان هذا الأخير مسؤولاً جزائياً، وإذا قصد جزائياً، كان مشرف التطبيق محرّضاً، أما إذا كان الوضع خلافاً لذلك فكان الموعز إليه غير مميز، وغير ذي أهلية لتحمل المسؤولية الجزائية، يكون مشرف اللعبة فاعلاً معنوياً؛⁽¹⁵⁾ وتظهر أهمية هذا التمييز، في تنظيم بعض الوضعيات الجزائية، ذات الصلة بالمراكز المذكورة؛ ففي الحالة الأولى، تظهر حالة من التطابق بين النية الجرمية، بين طرفي العلاقة التحريضية، مع تمتع كل منهما بإرادة جنائية، وتتطوي كلاهما على سوء النية، خلافاً للحالة الثانية التي تنعدم فيها الأهلية الجزائية، والنية الجرمية ابتداءً، لدى المتدخل أو المشترك عبر لعبة الحوت الأزرق، بغض النظر عن طبيعة الأنشطة، التي يأتيها هذا الأخير، أو عن نطاق وحدود ارتكابها.⁽¹⁶⁾

المحور الثاني: الحلول الجزائية للحد من خطورة تطبيق الحوت الأزرق.

نظراً للخصوصية التقنية، التي يتمتع بها تطبيق الحوت الأزرق، فإنه يثير صعوبات كبيرة في شأن تحديد نقاط التقاطع بينه وبين التشريع الجزائي الوطني، مما يستوجب تقصي الحلول التشريعية ضمن أحدث النصوص والقواعد الجزائية القائمة، بحثاً عن نظام جزائي للمساءلة القانونية يمكن معه الحد أو التقليل من حالات التعرض لتبعات لعبة الموت المعلوماتي، بعد تفعيل الأحكام الإجرائية اللازمة لذلك؛

فاعلاً كل من ساهم مساهمة مباشرة في تنفيذ الجريمة، أو حرض على ارتكاب الفعل، بالهبة، أو الوعد أو التهديد، أو إساءة السلطة أو الولاية، أو التحايل، أو التلبس الإجرامي " وفي ذات السياق، يضيف نص المادة 43 من ذات القانون تطبيقاً خاصاً للوضع المذكور؛ حين قضى بأن: " من يحمل شخصاً لا يخضع للعقوبة، بسبب وضعه أو صفته الشخصية، يعاقب بالعقوبة المقررة لها ".

(14) - علي جعفر، جرائم تكنولوجيا المعلومات الحديثة الواقعة على الأشخاص والحكومة، دراسة مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2013، ص: 222 وما بعدها.

(15) - عبد الله سلمي، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، الجزء الأول: " الجريمة " الديوان الوطني للطباعة الجامعية، 1996، ص: 203، وما بعدها.

(16) - علي جعفر، المرجع السابق، ص: 233.

أولا/ الحلول الجزائية الإجرائية للحد من الانتشار التقني لتطبيق الحوت الأزرق: باستقراء النصوص القانونية ذات الصلة بقواعد التجريم والعقاب المرتبطة بخدمات المعلومات، خاصة قانون الوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، والقانون 02 - 16⁽¹⁷⁾ المعدل لقانون العقوبات الجزائري⁽¹⁸⁾ والمتمم له، تتضح لنا آلية إجرائية - في غاية من الأهمية - من شأنها أن تسهم في تطويق التطبيق المعني معلوماتيا، قبل تحريك الدعوى العمومية، ومباشرة إجراءات المتابعة الجزائية بشأنه؛ وهي الإخطار المعلوماتي، الذي تباشره الهيئات المخولة قانونا في مواجهة الشركات مقدمة خدمات التواصل الاجتماعي، لحملها على التدخل التقني لسحب التطبيق المذكور أو على الأقل حصره تقنيا لمنع جمهور المستخدمين من الوصول إليه؛

1. **مضمون الإخطار الموجه لمقدمي خدمات التواصل الاجتماعي:** تبعا لما جاء به القانون 02 - 16 سالف الذكر يمكن القول باتجاه المشرع الوطني نحو تقرير ضمني لنظام خاص بإخطار مقدمي خدمات الأنترنت،⁽¹⁹⁾ بما فيهم مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، بوصفهم من متعهدي خدمات التخزين والاستضافة،⁽²⁰⁾ بشأن عدم مشروعية الأنشطة والتطبيقات المعلوماتية المتداولة عبرهم.

أ. **تعريف الإخطار عبر شبكة الأنترنت:** يمثل نظام الإخطار بشأن عدم مشروعية تطبيق الحوت الأزرق، عبر شبكة الأنترنت، الآلية القانونية التي تمكن الجهات القضائية والسلطات الإدارية الوطنية من تبليغ مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، بعدم مشروعية لعبة الحوت الأزرق، وإعلامهم بالخطورة المعلوماتية التي تتطوي عليها؛ فالإخطار بهذا المعنى يعبر عن الوسيلة

(17) - القانون رقم 16 - 02 المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق لـ 19 يونيو سنة 2016 يتم الأمر 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية العدد 37 المؤرخة في 17 رمضان عام 1437 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2016.

(18) - الأمر 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق لـ 08 يونيو سنة 1966 المتضمن قانون العقوبات، الجريدة الرسمية عدد 48 المؤرخة في 20 صفر عام 1386 الموافق لـ 10 يونيو سنة 1966.

(19) - وهم بحسب نص المادة الثانية من القانون 09 - 04: " أي كيان عام أو خاص يقدم لمستعملي خدماته القدرة على الاتصال بواسطة منظومة معلوماتية، أو نظام للاتصالات، وأي كيان آخر يقوم بمعالجة أو تخزين معطيات معلوماتية لفائدة خدمة الاتصال المذكورة، أو لمستعملها ".

(20) - أنظر في بيان معنى هذا الوصف؛ عادل بوزيدة، المسؤولية الجزائية لمتعهدي إيواء المواقع الإلكترونية عن المحتوى المعلوماتي المجرم، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، العدد الحادي عشر سبتمبر 2016، ص: 148.

المرسومة قانونا لإنذار مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، بشأن تطبيق الحوت الأزرق المتداول عبرهم، أو الذي يقومون بتخزينه، أو الذي يتيحون الاطلاع عليه عبر خدماتهم؛ فهو إجراء رسمي يتم بواسطته اعلام مقدمي تلك الخدمات، أو ابلاغهم بالطابع المجرم للعبة الحوت الأزرق، التي يقومون باستضافتها عبر خدماتهم لحملهم على التدخل لسحبها، أو على الأقل حصرها تقنيا، لمنع وصول جمهور المستخدمين إليها. (21)

ب. **الطبيعة القانونية للإخطار عبر شبكة الأنترنت:** يعد الإخطار عبر شبكة الأنترنت - تبعا للمفهوم السابق - عملا مستجمعا كافة الشروط الواجب توفرها في التصرف القانوني، (22) فضلا عن الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه، (23) ولهذا القول ما يبرره؛ ذلك أن وظيفة التصرف القانوني هي إما انشاء، تعديل، أو الغاء الحقوق أو المراكز القانونية، (24) وهو ما ينطبق على الإخطار محل البحث، ذلك أنه يجعل مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، في وضعية قانونية سلبية تجاه التطبيق محل الإخطار؛ هذا من جانب، ومن جانب آخر؛ فالشكل الذي يتخذه الإخطار سواء كان قرارا قضائيا أو اعدارا إداريا رسميا، يجعله من مصف التصرفات القانونية، كما أن سكوت المشرع ومن خلال نص المادة 394 مكرر 8 من قانون العقوبات، عن التصريح بمدى تعلق الإخطار بعدم المشروعية بالنظام العام، مع عدم إيراد ما يجيز الاتفاق على ما يخالف شرط

(21) - وفي ذلك نصت المادة 394 مكرر 8 من قانون العقوبات الجزائري على أنه: "دون الإخلال بالعقوبات الإدارية المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، وبغرامة من 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين، مقدم خدمة الأنترنت بمفهوم المادة 2 من القانون 09 - 04 المؤرخ في 14 شعبان عام 1430 الموافق لـ 5 غشت عام 2009، والمتضمن القواعد الخاصة للجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، الذي لا يقوم رغم إعداره من الهيئة الوطنية المنصوص عليها في القانون المذكور أو صدور أمر أو حكم قضائي يلزمه بذلك:

- أ. بالتدخل الفوري لسحب أو تخزين المحتويات التي يتيح الاطلاع عليها، أو جعل الدخول إليها غير ممكن عندما تتضمن محتويات تشكل جرائمنا منصوص عليها قانونا.

- ب. بوضع ترتيبات تقنية تسمح بسحب أو تخزين المحتويات التي تتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة " أ " من هذه المادة، أو لجعل الدخول إليها غير ممكن".

(22) - أنظر في تفصيل ذلك: عبد المنعم الشرقاوي و فتحي والي، المرافعات المدنية والتجارية، دار النهضة العربية القاهرة، 1977، ص: 117.

(23) - أنظر في تفصيل ذلك: آدم وهيب النادوي، المرافعات المدنية، مطابع جامعة بغداد، العراق، 1988، ص: 139.

(24) - أنظر في معنى ذلك: علي علي سليمان، النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 7 وما بعدها.

الإخطار، كمتطلب تشريعي للمساءلة الجزائية عبر خدمات التواصل الاجتماعي، يجعله منه تصرفاً قانونياً متعلقاً بالنظام العام، يترتب تخلفه بطلان اجراءات المساءلة الجزائية عبر خدمات التواصل الاجتماعي. (25)

2. آليات إخطار مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي عبر شبكة الأنترنت: تضمن قانون العقوبات الجزائري، آليات مستقلة وثابتة، تتعلق بتحديد الجهات المناط بها إخطار مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، فحصر الاختصاص بهذه المسألة في الجهات القضائية، والهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وتقرير وسائل للإخطار وحصرها في القرارات القضائية، والاعذارات الصادرة عن الهيئة الإدارية المذكورة؛

أ. تحديد الجهات المختصة بإخطار مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي: حدد المشرع الجزائري الجهات المناط بها ممارسة عملية الإخطار، بشأن الأنشطة المعلوماتية غير المشروعة عبر شبكة الأنترنت، ومواقع التواصل عبرها، ومنحها سلطة مباشرة هذه الصلاحية، على ضوء التشريع المعمول به، فأناط جهاز القضاء مهمة إصدار الأحكام الملزمة لمقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، بالتدخل في شأن الأنشطة المجرمة عبر المواقع الإلكترونية لشبكة الأنترنت من جهة؛ وخول الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، وظيفة إعداز مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، ووسطائها؛ كل بحسب وظيفته، بجمعية التدخل لشطب الأنشطة والتطبيقات المجرمة، ومنع وصول الجمهور إليها، من جهة أخرى.

ب. الوسائل القانونية لإخطار مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي: حدد المشرع الجزائري بموجب نص المادة 394 مكرر 8 من قانون العقوبات؛ الوسائل القانونية المتبعة في إخطار مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي بالصفة غير المشروعة لتطبيق الحوت الأزرق، وحددها بالإعذار الإداري، الذي يعني الإجراء الشكلي المتضمن المطالبة القانونية، من جانب الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال، لمقدمي خدمات التواصل الاجتماعية، بالامتثال للواجبات القانونية، القاضية بضرورة التدخل وسلك مسالك إيجابية في شأن التطبيق المعلوماتي المذكور، المورد عبر المواقع الاجتماعية لشبكة الأنترنت، وتبصيرهم بالنتائج القانونية المترتبة عن عدم امتثالهم لهذه المطالبة؛ (26) وكذا القرار القضائي، الذي ينصرف إلى الحكم، أو الأمر الصادر عن جهة قضائية

(25) - عادل بوزيدة، المرجع السابق، ص: 151.

(26) - أنظر: عبد السلام أحمد، بني حمد، والإعذار وأثره على التصرف القانوني، دراسة مقارنة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2011، ص: 19.

نظامية شرعية،⁽²⁷⁾ في شأن عدم مشروعية التطبيق المعلوماتي، موضوع الإخطار، ممارسة لولايتها ومباشرة للسلطة الداخلة ضمن اختصاصها، والصادر في شكل مكتوب، طبقا للقواعد الإجرائية السارية، والمعمول بها،⁽²⁸⁾ والقاضي بتدخل مقدمي خدمة خدمات التواصل الاجتماعي، لوضع حد للتطبيقات غير المشروعة محل التخزين، أو إلزامهم بسلك مسالك إيجابية اتجاهها.

ثانيا/ الحلول الجزائية الموضوعية للحد من الانتشار التقني لتطبيق الحوت الأزرق: علاوة على الحلول المقترحة على المستوى الإجرائي، وبمجرد تحقق شرط السلبية من جانب مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، وعدم امتثالهم للإخطار الموجه إليهم من الهيئات المخولة، وفق الإجراءات المقررة قانونا، يمكن تفعيل جملة من الآليات الموضوعية، بعد تحريك الدعوى العمومية، بشأن وقائع تخزين محتويات وتطبيقات ذات طابع مجرم؛

1. إثارة مسؤولية المتدخلين الجزائية عبر تطبيق الحوت الأزرق: لما كان الثابت؛ أنه من غير الممكن لكل متدخل عادي أو مهني، أن ينشط عبر مواقع التواصل الاجتماعي، من غير المساعدة التقنية المقدمة لهم من مقدمي تلك الخدمات، والمشرفين على ضمانها؛ ليظهر كل ذلك أثر كل ذلك في نظام المسؤولية الجزائية الناشئة عن المخالفات الواقعة عبر تلك الخدمات؛

أ. أساس المسؤولية الجزائية الناشئة عن تداول تطبيق الحوت الأزرق: تقوم المسؤولية الجزائية، عن تداول التطبيق المذكور، على الخطأ الجزائي الثابت، أو واجب الإثبات،⁽²⁹⁾ والمقترف اخلالا بنص أو نصوص جزائية، من قبل المتدخل عبر تطبيق الحوت الأزرق، والمشرف عليه، بغض النظر عن طبيعة هذه الأخير؛ والذي يستوي أن يكون شخصا طبيعيا أو معنويا، مستخدما عاديا أو متدخلا مهنيا عبر المواقع الاجتماعية،⁽³⁰⁾ وإن تنوعت في ذلك طبيعة العلاقة التي تجمعها بالتطبيق محل التجريم وسبب المساءلة الجزائية، هذا بعد أن كان جانب من الفقهاء والباحثين، يثيرون مسؤولية مقدمي الخدمات التقنية ومقدمي خدمات التخزين والاستضافة، على نظرية

(27) - نبيل إسماعيل عمر، الحكم القضائي، دار الجامعة الجديدة، دون طبعة، الإسكندرية، 1999، ص: 07.

(28) - مصطفى صخري، طرق الطعن في الأحكام الجزائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، دون طبعة، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 1998، ص: 09.

(29) - أنظر في تفسير هذا النوع من الخطأ؛ أحمد مجحودة، أزمة الوضوح في الإثم الجنائي، الجزء الأول، دار هومة الجزائر، 2004، ص: 447.

(30) - أنظر في تحديد هذه المفاهيم؛ إبراهيم سليمان القطاونة، محمد أمين الخرشة، المسؤولية الجنائية لمقدمي خدمة الشبكة المعلوماتية ومورديها ومتعهديها وناشريها، دراسة مقارنة، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون جامعة الإمارات العربية المتحدة، العدد السادس والستون، أبريل 2016، ص: 235 وما بعدها.

الافتراض،⁽³¹⁾ والتي كانت محل انتقاد من قبل نفر كبير من الفقه المعاصر لمخالفتها بعض المبادئ الدستورية، التي أقرتها الأنظمة العقابية المعاصرة،⁽³²⁾ ليصح القول تبعاً لذلك؛ بأنه لا يمكن إثارة مسؤولية أي متدخل عبر خدمات التواصل الاجتماعي، عن الصفة التجريبية المرتبطة بعمل لعبة الحوت الأزرق، طالما لم يمكن إثبات علاقة فعلية بين ذلك المتدخل وهذا التطبيق.

ب. نطاق المسؤولية الجزائية الناشئة عن تداول تطبيق الحوت الأزرق: يتحدد نطاق المسؤولية الجزائية الناشئة عن عدم مشروعية تطبيق الحوت الأزرق، بحددين؛ الأول: شخصي يقتصر بالمتدخل عبر هذا التطبيق؛ والذي يستوي أن يكون متعهدا للوصول،⁽³³⁾ أو متعهدا للإيواء عبر المواقع الاجتماعية،⁽³⁴⁾ أو موردا معلوماتيا عبر تلك المواقع،⁽³⁵⁾ أو حتى مجرد مشارك لتحديات اللعبة

(31) - راجع في تفسير هذه النظرية، كلا من؛ أحمد عوض بلال، المذهب الموضوعي وتقليص الركن المعنوي للجريمة، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص: 223، محمد حماد الهيبي، افتراض الخطأ في المسؤولية الجنائية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية، 2005، ص: 110.

(32) - LOUIS FAVOREU, la constiutionnalisation du droit pénal et de la procedure pénale Edition cujas, 1998, p: 183.

(33) - ويقصد به؛ كل متدخل تقني، - شخصا طبيعيا كان أم معنويا - يوفر لعملائه الوسائل التقنية التي تتيح لهم الحصول على الخدمات المعلوماتية عبر شبكة الأنترنت، ويؤمن الاتصال بين مستخدمي الأنترنت ومقدمي الخدمات المعلوماتية عبر هذه الشبكة، ويمكنهم من الدخول إلى المواقع التي يرغبون في الوصول إليها. أنظر في ذلك: محمد عبد الكريم حسين الداوودي، المسؤولية الجنائية لمورد خدمة الأنترنت، منشورات الحلبي، بيروت لبنان، 2017، ص: 77.

(34) - ويقصد به؛ كل شخص طبيعي أو معنوي يضع ولو دون مقابل تحت تصرف الجمهور على شبكة الأنترنت القدرة على تخزين النصوص، والصور والأصوات، وباقي المحتويات والمواد المعلوماتية أيا كانت طبيعتها، حتى يتمكن مستخدمو الأنترنت من الاطلاع عليها، عبر المواقع التي يأويها، فهو بمثابة وسيط بين مستخدمي الأنترنت، وبين موردي المحتويات المعلوماتية عبر تلك الشبكة.

أنظر في ذلك: أشرف جابر سيد، مسؤولية مقدمي خدمات الأنترنت عن المضمون الإلكتروني غير المشروع، دراسة خاصة لمسؤولية متعهدي الإيواء، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010، ص: 52.

(35) - ويقصد به؛ كل شخص طبيعي أو معنوي، يقوم بتحميل الجهاز، أو النظام الإلكتروني بالمعلومات، التي قام بتأليفها أو جمعها، حول موضوع معين؛ فتكون له سيطرة فعلية عليها، طالما كان هو من يقوم ببثها عبر شبكة الأنترنت.

أنظر في ذلك: جميل عبد الباقي الصغير، الأنترنت والقانون الجنائي، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالأنترنت دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص: 162.

عبر المواقع المذكورة،⁽³⁶⁾ بحسب نظام المساءلة الذي تخضع له كل فئة من الفئات المذكورة والثاني: موضوعي يرتبط بالصفة غير المشروعة للتطبيق المعلوماتي الحوت الأزرق، من جهة وبشروط قيام مسؤولية مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، والتي تقوم - بعد تحقق أخطارهم - على سلبيتهم تجاه التطبيق المذكور وتحديدًا بامتناعهم عن شطبهم عبر الخدمات المقدمة عبرهم، أو على الأقل حصره تقنيا لمنع جمهور المستخدمين من الوصول إليه، وتلك - الشروط - المتعلقة بمساءلة الأشخاص الطبيعية والمعنوية المتدخلة بشأن تداول تطبيق الحوت الأزرق.⁽³⁷⁾

2. رصد جزاءات قمعية لغير المتجاوبين مع الإخطار المعلوماتي: بمجرد تحقق متطلبات المساءلة الجزائية وفق القواعد المذكورة، والشروط المحددة قانونًا، جاز للقضاء، وبعد اثبات هذه المسائل الأخيرة، أن يرصد ويطبق جزاءات جنائية، يكون من شأنها قمع كل من يتخلف عن التجاوب والامتثال لأوامر القضاء الوطني وقراراته، ولإعذارات الهيئة الإدارية المعنية؛

أ. سلطة القاضي الجزائي في العقاب على تداول لعبة الحوت الأزرق: يتمتع القاضي الجزائي بسلطة تقديرية واسعة، في مجال العقاب على الوقائع المعلوماتية غير المشروعة، المتعلقة بتطبيق الحوت الأزرق؛ ولهذه السلطة أسس عامة مصدرها قانون العقوبات، وأخرى خاصة مصدرها النصوص المكملة لهذا الأخير، على أن يخضع القاضي الجزائي في سلطته تلك لضوابط عدة؛ منها الموضوعية: وهي التي تقتض اقتتران سلطة القاضي الجزائي بشرعية الجزاءات الجنائية، وخضوعها للإشراف القضائي، وكذا إخضاعها لمبدأ شخصية العقوبة؛⁽³⁸⁾ ومنها الإجرائية: والمتصلة أساسًا بضمانة شرعية الإجراءات الجزائية، والتي توجب على القاضي أن يحترم حقوق الدفاع، وأن يحفظ

(36) - ويقصد به؛ كل متدخل تقني يقوم بتوزيع وإتاحة المعلومات الرقمية المحفوظة عبر شبكة الأنترنت؛ سواء كانت تلك المعلومات برامجًا إلكترونية، أو وسائط إلكترونية متعددة، أو وثائق رقمية، أو تطبيقات معلوماتية؛ عن طريق مباشرة بعض الأنشطة المعلوماتية، بالاستعانة بوسائل وتقنيات إلكترونية مختلفة.

أنظر في ذلك: حسن البنا عبد الله عياد، المسؤولية المدنية والجنائية لمقدمي بعض خدمات الأنترنت، أطروحة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص: 257.

(37) - أنظر في تفصيل تلك الشروط: محمد حزيظ، المسؤولية الجزائية للشركات التجارية في القانون الجزائري والقانون المقارن، دار هومة، الجزائر، 2013، ص: 193.

(38) - فهد الكساسبة، وسائل وضوابط السلطة التقديرية للقاضي الجزائي في التفريد العقابي، مجلة دراسات الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد 42، العدد الأول، سنة 2015، ص: 346.

المراكز الإجرائية المختلفة، تبعا لما تقره الأنظمة الإجرائية المعمول بها،⁽³⁹⁾ أثناء تطبيقه الجزاء الناشئ عن تداول تطبيق الحوت الأزرق.

ب. وسائل القضاء الجزائي في العقاب على تداول لعبة الحوت الأزرق: تتفق غالبية التشريعات العقابية المعاصرة، على منح القاضي الجزائي سلطة في العقاب على الوقائع محل التجريم، وتمكنه من ممارسة سلطته تلك بوسائل قانونية، تتيح له قمع الوقائع والمخالفات المرتكبة عبر تطبيق الحوت الأزرق؛ وتتوحد تلك الوسائل بين وسائل تحدد كم العقاب المترتب على الوقائع محل النظر، وأخرى تحدد نوعه؛ فتتجلى الأولى فيما يعرف بالتدرج الكمي في العقاب، في حين تتجلى الثانية في الاختيار النوعي للجزاء، على النحو الذي يراه القاضي الجزائي مناسبا ومتجانسا مع الوقائع المعلوماتية محل النظر، ووسائل تحديد مقدار العقاب.⁽⁴⁰⁾ وتطبيقا لذلك، وباستقراء النصوص الجزائية ذات الصلة بالإشكالية المطروحة ضمن هذا العمل؛ يتضح خضوع الجناة عبر تطبيق الحوت الأزرق إلى جزاءات جنائية سالبة للحرية، وأخرى مالية؛ بالنظر المركز الجزائي للمتدخل المعلوماتي عبر تطبيق الحوت الأزرق، وبحسب طبيعته القانونية؛ ولعل أهمها ما قضت به المادة 394 مكرر 8 من قانون العقوبات الجزائري، التي تعاقب مقدمي خدمة التواصل الاجتماعي - بوصفهم من مقدمي خدمة الأنترنت - بالحبس من سنة (1) إلى (3) سنوات، وبغرامة من 2.000.000 دج إلى 10.000.000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط؛ حال إخلالهم بالالتزامات المفروضة عليهم، وأن تخضع الأشخاص المعنوية لأحكام العقاب المقررة بموجب نص المادة 18 مكرر، وما بعدها من ذات القانون؛ علاوة على ما ذهبت إليه المادة 45 من قانون العقوبات الجزائري، التي تنظم المركز الجزائي للمحرض وتقرر له ذات الجزاء المرصود للجريمة المحرّض عليها، في الوقت الذي يقر فيه نص المادة 46 من نفس القانون، باستحقاق المحرض للعقاب، وإن امتنع من كان ينوي ارتكابها عن اتيانها.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة بالبحث والتحليل، بعض الجوانب الجزائية لإشكالية ووضع معلوماتي خطير أضحي مهددا حقيقيا لحياة الأطفال عبر شبكة الأنترنت، وتحديد ما يعرف بلعبة تحدي الموت

⁽³⁹⁾ -صاحبة يحياوي، السلطة التقديرية للقاضي الجزائي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2016

ص: 95.

⁽⁴⁰⁾ - فهد الكساسبة، المرجع السابق، ص: 343.

فوردت تحت عنوان: "تطبيق الحوت الأزرق بين التداعيات الإعلامية ومتطلبات المعالجة الجزائية" ومن خلال ربط الجزئيات بالكليات، وتأسيس المفاهيم والمراكز القانونية، وارجاعها إلى أصولها، انتهت هذه الدراسة إلى جملة من التوصيات، بناء على النتائج المتوصل إليها؛ وفي ما يأتي بيان ذلك:

أولاً/ النتائج: توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج، يمكن تصنيفها كالآتي:

1. بالنسبة لدور الإعلام في بلورة مفهوم تطبيق الحوت الأزرق: كان للإعلام الوطني، الدور البارز والمهم، في بلورة مشكلة لعبة الحوت الأزرق عبر مواقع التواصل الاجتماعي، ورسم معالمها وتشخيص آثارها على المستويين المادي والنفسي؛ حيث كان للجرائد واليوميات الوطنية، سواء في صيغتها الورقية، أو عبر مواقعها الإلكترونية، الدور البارز والمكانة المهمة، في تحديد التكوين التقني لتطبيق الحوت الأزرق، وتحديد هيكلته، وآلية عمله، والمهمات المقدمة عبره، ونطاق ومجال الاتصال عبره، كما كان له - الإعلام الوطني - أيضا الدور الفعال، في تشخيص النتائج غير المشروعة، التي تتال المتدخلين المعلوماتيين عبر تطبيق الحوت الأزرق، فكانت تلك الجهود منبثا خصبا لإثارة الأوصاف والتكيفات الجزائية، التي يمكن أن تأخذها الوقائع المعلوماتية المرتبطة بالنتائج المذكورة.

2. بالنسبة للحلول الجزائية المتاحة لتطويق تطبيق الحوت الأزرق: تبعا للخصوصية التقنية التي يتمتع بها التطبيق محل البحث، فقد كان من المهم أن يتجاوب كل من القضاء الوطني، والأجهزة والهيئات الإدارية المخولة قانونا، تجاوبا جنيسا مع التطبيق المذكور، والوقائع محل البحث والنظر وقد كان نظام الإخطار عن عدم مشروعية الأنشطة المتداولة عبر شبكة الأنترنت، واحدا من انجع آليات حمل مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، على التدخل التقني لحصر تطبيق الحوت الأزرق وإزالته من مجال خدماتها، أو على الأقل منع وصول جمهور المستخدمين إليه؛ وهو الآلية المكرسة قانونا بموجب القانون 16 - 02 المعدل لقانون العقوبات والمتمم له، حيث منحت المادة 394 مكرر 8 من القضاء الوطني والهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال سلطة إخطار مقدمي خدمات الأنترنت، تبعا للأوصاف التي حددها القانون 09 - 04 المتعلق بالوقاية من الجرائم المذكورة أعلاه ومكافحتها، ليترتب حال عدم تجاوب مقدمي تلك الخدمات، إشارة مسؤوليتهم الجزائية إلى جانب باقي المتدخلين عبر خدماتهم، عن الإخلال بالالتزامات التقنية المفروضة عليهم، وتوقيع الجزاءات الجنائية عليهم، نتيجة ذلك الإخلال، وفق الأوضاع المقررة قانونا.

ثانيا/ التوصيات: من خلال المعالجة التي لحقت موضوع البحث، والتحليل الذي شمل جل جزئياته؛ يمكن اقتراح ما يأتي:

1. **على المستوى الإداري:** طالما كان القانون يمنح الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال ومكافحتها، سلطة تقديم اعذارات إدارية في موجبات مقدمي خدمات الأنترنت، ومنهم مقدمي خدمات التخزين والاستضافة، والذي يعد مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي أهم نماذجها، في شأن عدم مشروعية لعبة الحوت الأزرق؛ فعلى الهيئة المذكورة أن تتبصر هذه السلطة، عبر الأنظمة المعلوماتية التي تستغلها شركات التواصل الاجتماعي، لحمل هذه الأخيرة، على التدخل الإيجابي بشأن التطبيق المعلوماتي محل الإخطار.
2. **على المستوى القضائي:** يلزم توجيه نظر القضاء الوطني نحو الامتيازات الممنوحة لهفي مواجهة مقدمي خدمات الأنترنت، ومقدمي التواصل الاجتماعي تحديدا، حال إخلالهم بالتزامات التجاوب مع الإخطارات الموجهة لهم، بشأن عدم مشروعية التطبيق المعلوماتي الحوت الأزرق، فيلزم تبعا لذلك اتباع الخطوات المتوالية، ومباشرة الإجراءات اللازمة لحمل مقدمي خدمات التواصل الاجتماعي، على التجاوب مع الإعذارات الإدارية، الموجهة لهم عبر الهيئات المخولة قانونا، وسلك المسلك الجزائي، وإثارة مسؤولية شركات التواصل الاجتماعي، عن عدم مشروعية التطبيقات المتداولة عبر خدماتها، ورصد الجزاءات الجنائية اللازمة، لتحقيق مقصد المشرع الجزائي، من تقرير نظام الإخطار بعدم مشروعية الأنشطة محل التخزين والاستضافة.

الفلسفة التشاركية لدى المنظمات الدولية غير الحكومية : بين الإلتزام الإنساني والضبط القانوني.

أمين بن نعمة، طالب دكتوراه

الملخص

يهدف هذا المقال الى إبراز القيمة السامية التي تتبناها المنظمات الدولية غير الحكومية، والمتمثلة في الفلسفة التشاركية مع باقي فواعل العلاقات الدولية، مع تسليط الضوء على الفرص الهائلة التي يُتيحها منظور الحوكمة العالمية لكل تلك الفواعل، كما يُحاول تَبَيُّن المسالك التي تعتمد عليها تلك المنظمات للتوفيق بين التزاماتها الإنسانية ذات الطبيعة العامّة و المجرّدة و الهادفة للصالح العام من جهة، والضوابط/العوائق القانونية الدولية و المحلية التي ترفعها مؤسسات أخرى في المنتظم الدولي، و على رأسها مؤسسة "الدولة" من جهة أخرى . يقوم المقال برصد تلك التفاعلات والعلاقات، و أيضا قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على "حجز" و "إثبات" مكانتها في حقل العلاقات الدولية متعدد الفواعل.

الكلمات المفتاحية : المنظمات الدولية غير الحكومية، القانون الدولي، الحوكمة العالمية.

Absrtact

This article aims to show the great values adopted by the NGOs, which could be sum up in a participative philosophy with the rest of actors of the International Relations, with a focus on the variety of opportunities offered by the global governance approach to this actors. The articles also attempts to present the different ways used by the NGOs to reconcile its humanitarian engagements with the general, abstracted and interested nature of the common interests on a side and the interne and externe juridical restrictions on the other side in the international system. Finally the article observes the interactions and relations and the capacity of NGOs to reserve and prouve its position in the IR arena.

Keywords : NGOs , international law , global governance.

المقدمة + الاشكالية

ظلت السياسة الدولية منذ مرحلة وستغاليا عام 1648 تعرف فاعلا أساسيا إن لم يكن وحيدا، ألا وهو الدولة، و انتظم الأفراد في إطارها لممارسة مختلف النشاطات السياسية و الإجتماعية، و لكن التعقيد الكبير الذي شهدته الساحة الدولية بعد ذلك أظهر عجزا كبيرا لمؤسسة "الدولة" في التكيف مع

المستجدات السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية، و كذا المتطلبات المتشعبة للأفراد و الجماعات، لذلك ؛ فقد ظهر ما يُسمى "بالمنظمات الدولية" كمؤسسات جديدة تسعى لأخذ مكانة لها في المنتظم الدولي، و لكن هذه المؤسسات لم تكن سوى امتداد طبيعي لظاهرة الدولة ؛ باعتبارها نشأت بعد اتفاق مجموعة من الدول التي تعهدت بالتنازل عن جزء من صلاحياتها "الوظيفية" لصالح تلك المنظمات .

يمثل تلك الصيغة، لم تستطع تلك المنظمات الدولية التخلص تماما من ترسبات "الفكر الدولي"، وأيضاً بقيت عاجزة عن الاستجابة للتحديات التي فرضتها العولمة كظاهرة إنسانية، و بالتالي ظهرت الى الوجود ما يُسمى بالمنظمات الدولية غير الحكومية، تميزت هذه المنظمات بالسلاسة في التعامل مع التحديات، و أيضاً بقدرتها على تحمل مسؤولية أكثر القطاعات "عملياتية" و احتكاكها المباشر بالأفراد و الفئات الضعيفة و تحررها "النسبي" من سيطرة الدولة.

تُعالج هذه المقالة فُدرّة هذه المنظمات الدولية غير الحكومية على التكيف مع الواقع الدولي في ظل التزامها الإنساني و الأخلاقي بطائفة من المبادئ "العامة" و "السامية" من جهة، و لكن من جهة أخرى كيفية مواجهة ترسانة من القوانين المحلية و الدولية التي تحمي سيادة الدولة و كيانها من أي انتقاص أو اختراق .

و يُحاول البحث تسليط الضوء على الطرق الكفيلة بأن تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية الأدوار المنوطة بها في ظل منظومة دولية متعددة الفواعل ؛ و تتمحور حول الإشكالية التالية : الى أي مدى يُمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية تحقيق التوازن بين التزامها الأخلاقي و الضبط القانوني الذي يفرضه المنتظم الدولي؟ و هل يُمكن لمنطق "الحكومة" ضمان مساحات تشاركية تجمع مختلف فواعل الساحة الدولية؟

تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

قد يجد الباحث صعوبة نسبية في التفريق بين "المنظمات الدولية غير الحكومية" و غيرها من المصطلحات المشابهة، كـ "المجتمع المدني" مثلاً، أو "المجتمع الأهلي"، "مؤسسات الطريق الثالث"... الخ، و يرجع السبب في ذلك الى التقارب في المهام و الفلسفة التي تتبناها كل من تلك المؤسسات .

و تبرز المنظمات الدولية غير الحكومية كإحدى الظواهر التي يتداخل فيها السياسي بالقانوني بالأخلاقي بالاجتماعي، و لذلك فإن التعريفات المقترحة لهذه الظاهرة كثيراً ما تُحاول الجمع بين تلك الأبعاد ؛ و لكن دون نجاحها في تحقيق تلك الغاية فعلاً، من هذا المنطلق سنُحاول في هذا البحث

الإحاطة بعدد لا بأس به من التعاريف التي نرى أنها تُقدم فهما حقيقيا و عميقا لظاهرة المنظمات الدولية غير الحكومية .

حيث جاء في تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية ما يلي : "المنظمة الدولية غير الحكومية هي هيكل خاص من القانون المحلي يجمع بين الأشخاص الخاصين أو العامين من عدة دول، وهي تعمل دون أي معنى للربح ، و هذا من أجل تحقيق هدف المصلحة الدولية العامة في بلدان أخرى فضلا عن تلك التي تأسست فيها"¹

رغم الصبغة الشمولية التي يحملها هذا التعريف، إلا أنه يُركز على الجانب القانوني و يُهمل الى حدّ ما الأدوار التي يُمكن أن يلعبها الموظفون داخل تلك المنظمات لمصلحة أطراف أخرى ليس بالضرورة أن تكون مصلحة المنظمة نفسها .

أما Marly Marcell فقد عرّف المنظمات الدولية غير الحكومية بأنها : "كلّ تجمع أو رابطة أو حركة مُشكّلة على نحو قابل للإستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح"²

يبدو هذا التعريف -على جديته- فضفاضاً ؛ لدرجة أن العديد من المؤسسات و الجماعات -فضلاً عن المنظمات الدولية غير الحكومية- يُمكن إدراجها ضمنه، كالجماعات الإيديولوجية -المسلحة و غير المسلحة- العابرة للحدود مثلاً .

كما عرفها Jacques Fontanel على أنها : " المنظمة الدولية غير حكومية، هي مؤسسة تنشأ ليس باتفاق بين الدول، لكن بمبادرة خاصة أو مشتركة تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين خواص أو عموميين من جنسيات مختلفة للقيام بنشاط دولي، أي أنها تمتد لدول متعددة وليس لها طابع ربحي"³.

في هذا التعريف نلمس محاولة لإضفاء تلك الطبيعة العفوية على تشكيل و نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ، و محاولة إبعاد أي دور محتمل لمؤسسة الدولة في تلك العملية، هذه القضية بحاجة الى إثباتات واقعية، خاصة ما تعلق بقضايا التمويل مثلاً.

أما الأستاذ مراد بن سعيد فيُعرفها كما يلي : " كيان دولي منظم، سلمي، غير ربحي، طوعي، ذاتي الحكم وغير منشأ من طرف الدول والحكومات"⁴.

وفق هذا التعريف الواسع هناك درجة عالية من التنوع من ناحية توحيد المبادئ الخاصة بهذه المنظمات، الاستقلالية عن الحكومات، شركات كبرى، تأثيرات خارجية، إجراءات التشغيل، مصادر التمويل، البعد

الدولي والحجم . وهذه المنظمات يمكن أن تقوم وتُنشأ مشاريع، تزود الخدمات، تدافع عن وتروج لقضايا معينة، أو تسعى للتأثير في السياسة .

إن هذا التعريف الواسع يمكن أن يشمل المؤسسات الدينية، الجمعيات المهنية ومجموعات المصالح واتحادات العمال والمنظمات البيئية و حقوق الإنسان . أما فيما يخص مجموعات المصالح الصناعية مثل الغرفة التجارية الدولية ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة، فهي ليست منظمات باحثة عن الربح (بالرغم من أن أعضائها تنشط في هذا المجال)، بالإضافة إلى أنها منظمات سلمية تتابع مجموعة أهداف عامة (التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة)، وهي تسعى دائما للتأثير في السياسة الدولية فكريا وعمليا . وفي هذا المجال لابد من التمييز بين المنظمات غير الحكومية (مجموعات الضغط المدنية) من ناحية، ومنظمات الأعمال الدولية غير الحكومية (منظمات الأعمال غير الحكومية ومجموعات الضغط تجارية) من ناحية أخرى.

على أن موضوع تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية ليس حكرا على الجهات الأكاديمية فقط، فقد بادرت بعض المؤسسات الدولية التي لها صلات مع تلك المنظمات الى محاولة إعطاء تعريفات لها، كذلك التعريف الذي قدمه المجلس الاقتصادي و الإجتماعي التابع للأمم المتحدة، حيث جاء فيه ما يلي : "مؤسسات أو جماعات مستقلة بشكل كلي أو جزئي عن الحكومات، و الهادفة أساسا الى تحقيق غايات أو أهداف إنسانية أو تعاونية دون الأهداف الربحية".⁵

كما أضاف المجلس مجموعة من المعايير الواجب توفرها في أي تنظيم لينال صفة المنظمة الدولية غير الحكومية و نيل فرصة العضوية في المجلس ؛ من هذه المعايير نذكر ما يلي :

1. يجب على المنظمات غير الحكومية أن تساهم في تحقيق أهداف و برامج الأمم المتحدة.
2. إن أي منظمة غير حكومية يجب أن تكون ممثلة رسميا، و بمقرات محددة وبأعضاء دائمين، و أن تضمن شفافية مواردها.
3. المنظمات غير الحكومية يجب أن تبتعد عن الأهداف الربحية، فالشركات الفردية لا يمكن أن تُعطى الصفة الاستشارية، لكن الجمعيات التي لها مصالح تجارية يمكن الاعتراف بها كمنظمات غير حكومية.
4. لا يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تستعمل العنف ؛ لهذا فبعض التنظيمات التي تستعمل السلاح يمكن الاعتراف بها كحركات تحرر وطني و ليس كمنظمات غير حكومية.

5. يجب على المنظمات الدولية غير الحكومية أن تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

6. لا يُمكن بأي حال من الأحوال أن تُؤسس المنظمات الدولية غير الحكومية عن طريق اتفاقيات بين الحكومات.⁶

في هذا التعريف يُحاول المجلس الإقتصادي و الإجتماعي أن يكون أكثر امبريقية، فهو يُعطي معايير و شروط قابلة للملاحظة و المقايسة و التقييم، و يُركز على قضايا ذات بُعد عملياتي أكثر منه أكاديمي بحثي، كضمان شفافية الموارد المالية مثلا، أو استعمال العُنف في تحقيق الأهداف، أو احترام القانون الدولي و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .

تجدر الإشارة أن المجلس الإقتصادي و الإجتماعي فتح باب العضوية الإستشارية للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث تُعتبر آلاف المنظمات عبر العالم عضوة في هذا المجلس، ما يمنحها صلاحيات كبيرة في حضور جلساته و اجتماعاته، بل و حتى المشاركة في إعداد و تنظيم الكثير من التظاهرات و النشاطات التي ينظمها المجلس.

إن كل التعاريف السابقة تصب في إطار واحد تقريبا، و لو أمكننا تقديم تعريف جديد، شامل وموضوعي للمنظمات الدولية غير الحكومية لقنا : " هي تنظيم يضم في عضويته أشخاصا من أكثر من دولتين، يهدف هذا التنظيم الى تحقيق مصالح عامّة و مشتركة، ولا يكون من بينها الربح المادي، على أن يلتزم بالقانون الدولي و بالطرق الشرعية و السلمية لتحقيق أهدافه " .

بالمُحصّلة ؛ فإنه للحصول على صفة منظمة دولية غير حكومية، يجب توفر شروط رئيسية هي:

- الانتشار العالمي؛
- الابتعاد عن هدف الربح المادي؛
- الابتعاد عن التدخل "الدولي" ؛ عضوية، تمويلا، توجيها و تأثيرا ؛
- السلمية كوسيلة لتنفيذ أهدافه.

الإطار القانوني لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية .

إذا كانت مؤسسة الدولة تتوخّى تحقيق المصلحة العامّة لجميع فئات المواطنين، و لا تُميز بينهم الا بما تقتضيه قيم "المواطنة" و تفرضه اللوائح و القوانين الداخلية، و إذا كانت مؤسسات القطاع الخاص ممثلة في الشركات الخاصة و رجال الأعمال تهدف بالأساس الى تحقيق الربح المادي وتعظيمه، فإنه تبرز الى الوجود مؤسسة "المنظمات غير الحكومية"، و هي مؤسسة تهدف الى تحقيق مصلحة أكثر الفئات هشاشة و ضعفا في المجتمع دون أدنى تفكير في محاولة الوصول الى

عائد مادي من وراء تلك التحركات، هذه الغاية تندرج ضمن التزام إنساني بحث من طرف أعضاء تلك المنظمات بضرورة حماية تلك الفئات و إيصال صوتها الى المهتمين و مراكز صنع القرار على المستوى المحلي و الدولي.

إن فلسفة العمل التطوعي تُعتبر رافدا مرجعيا مهما في فلسفة التغيير، وقواعد التطور، وخطط التنمية من كل جوانبها، لهذا فإن نجاعة فكرة التطوع وفاعليتها تكمن في بناء المجتمعات وتطويرها، وبهذا -وبغيره- يقاس تقدّمها .

و التطوع معنىً مستوحى من فطرة الإنسان، ومن الطبيعة الخيرة فيه، بله من الشعور بالانتماء للنوع البشري والانتساب للرحم الإنسانية الجامعة ، فالتطوع تجربة إنسانية ظهرت إلى الوجود مع ظهور الإنسان. يقول مايكل إدواردز: " فالعمل الجمعي، في بحثه عن المجتمع الصالح، هو جزء عالمي من التجربة الإنسانية، مع أنه يتجلى بطرائق شتى لا حصر لها عبر الزمان والمكان والثقافة"⁷.

انطلاقا من فلسفة التطوع، تأسست الآلاف من المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف مناطق العالم، و في أكثر القطاعات حساسية كالصحة مثلا (الصليب و الهلال الأحمر الدوليين)، البيئة (السلام الأخضر، أصدقاء الأرض)، حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية) ...، غير أنه في عالم ازدادت فيه العلاقات بين فواعله تعقيدا و تشابكا فإن نُبل الرسالة وحده لا يكفي لضمان شرعية تلك المنظمات و ديمومة نشاطها، لذلك فإنه يجب التأكيد من مدى مطابقتها للأطر القانونية المحلية و الدولية الخاصة بهذا النوع من المؤسسات .

انطلاقا من ذلك، فإنه لا بدّ من مراعاة جميع الفواعل الأخرى المُشكّلة لما يُسمى بالمجتمع الدولي، وعلى رأسها مؤسسة "الدولة"، هذه المؤسسة التي تتمترس خلف ترسانة من القوانين المحلية و اللوائح الدولية التي تحمي "وجودها" و لكن أيضا تضمن "ريادتها" بين مختلف الفواعل .

و تتحجج الدول في غالب الأحيان بمبدأ "السيادة الوطنية" في ضبط علاقتها مع تلك المنظمات، و من أهم المواثيق والقرارات والمستندات الدولية والإقليمية، على صعيد القانون أو الفقه أو الاجتهاد الدولي، التي تقرّ بمبدأ السيادة المطلقة للدول من خلال حقّها بالتصرّف بحريّة تامة بشؤونها الداخلية والخارجية، وتحضر كل تدخل في شؤون الدول، يتصدّر ميثاق الأمم المتحدة هذه المواثيق . لكنه ليس الوحيد في هذا المجال، فهناك أيضا مواثيق المنظّمات الإقليمية، ومواقف اللجان القانونية الدولية، وموقف الاجتهاد الدولي المستند إلى أحكام محكمة العدل الدولية. ويلاحظ أن مبدأ عدم التدخل يلقي تأييدا واضحا في جميع هذه المستندات والمواقف. ولكن مع تطوّر حقوق الإنسان، وارتباطها بالسلم والأمن الدوليين، فإن الحديث عن مفهوم السيادة الكلاسيكي لم يعد أمرا واردا، بعد

أن طرأت تغيّرات على مهام الأمم المتحدة على صعيد حماية هذه الحقوق التي تقود إلى نوع جديد من التدخل الذي يعرف بإسم التدخل الإنساني، أو التدخل دفاعاً عن الإنسانية.⁸

بداية ؛ فقد نصّ ميثاق الأمم المتحدة في فقرته الأولى من المادة الثانية على انه (تقوم الهيئة على المساواة في السيادة بين جميع أعضائها)، كذلك بنصه في الفقرة السابعة من نفس المادة على انه (ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما).⁹

و يُمكن تعريف السيادة بأنها : "سلطان الدولة الكامل على الأشخاص والأموال والإقليم، وحرّيتها في تصريف شؤونها الخارجية".

إذاً، فما يُلاحظ هو الأهمية البالغة لمسألة "السيادة" -على الأقل من الناحية النظرية-، و أنه ليس في إمكان أي "جهة" أو "مؤسسة" أو "منظمة" أن يتمدد نشاطها ليمسّ السلطان الداخلي لدولة ما، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة كأعلى هيئة دولية معاصرة.

و من الآثار القانونية المترتبة على مبدأ "سيادة الدول" هو عدم جواز التدخل في شؤونها الداخلية والخارجية، بمعنى ؛ لا يجوز لأي فاعل من الفواعل الدولية التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من أجل توجيه قرارات دولة ما نحو اتجاه معين، سواء عن طريق الإكراه أو الضغط أو الإغراء..... وبالرغم من أن مبادئ وقواعد القانون الدولي تقر بعدم تدخل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في شؤون الدول أو الاعتداء على سيادتها، إلا انه يلاحظ أن هذه المبادئ والقواعد قد أقرت في نفس الوقت التدخل في بعض الحالات، هذه الحالات تحمل صفة "التدخل الاستثنائي"، و يُمكن إجمالها فيما يلي :

- التدخل لأسباب إنسانية¹⁰ ؛
- طلب التدخل من الدولة نفسها ؛
- التدخل دفاعاً عن حقوق الدولة ؛
- التدخل لحماية حقوق و مصالح رعايا الدولة ؛
- التدخل الجماعي طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛¹¹

إذاً، يُمكن القول أنه على ضوء القانون الدولي العام فإنه لا يُمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية -بمختلف أنواعها- أن تعمل بمعزل عن الإرادة الصريحة للدولة، فهي بالتالي تحتاج في كل الحالات للموافقة المسبقة من أجل بعث نشاطها.

أما على المستوى الداخلي ؛ فتلجأ معظم الدول الى تطعيم دساتيرها بمواد كثيرة تؤكد على مبدأ سيادتها داخليا و خارجيا، و أيضا على حريتها في التصرف و التعامل/عدم التعامل مع أي جهة تُريدها، دون أن يُفسر ذلك -بأي حال من الأحوال- بأنه تعارض مع قواعد القانون الدولي العام. و بالرغم من ذلك، فإن التشريع الداخلي للدول يُعطي -في غالب الأحيان- مساحات واسعة لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية تحت بند "المجتمع المدني" أو "منظمات المجتمع الأهلي"، ويُتيح لها هذا الغطاء القانوني ممارسة نشاطاتها المختلفة بعيدا عن الممارسات القمعية كالتضييق والاحتجاز و الضغط.

إنه متى ما تحقق الالتزام بالمنظومة التشريعية و القانونية المحلية و الدولية و ضمان الشفافية المالية والحياد السياسي من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة، و كذا توفير مناخ حقوقي و ضمان هامش حريات واسع من طرف مؤسسة الدولة من جهة أخرى، مع خلق حدٍّ أقصى من قنوات التواصل والتعاون بين الطرفين، فإنه يُمكن القول أن جميع تلك الأطراف قد دخلت فعليا في مرحلة متقدمة جدا من الشراكة يُمكن أن نُطلق عليها "الحوكمة"، و هو ما سنُحاول شرحه والتطرق إليه فيما يلي من هذا البحث .

الحوكمة العالمية كإطار تشاركي للمنظمات الدولية غير الحكومية

يعتبر منظور الحوكمة العالمية رد فعل سياسي للعلومة البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حيث أن هذه الظاهرة لم تبدأ ولم تتطور بفعل هيئة مركزية لاتخاذ قرار، لكن عن طريق مجموعة مراكز السلطة في مستويات مختلفة . لقد كانت كفاءة النظام الحالي للحوكمة العالمية موضوعا لمجموعة من النقاشات الحادة، لم تقتصر فقط على مناقشات معيارية حول " حوكمة عالمية أكثر"، لكنها امتدت لمناقشة " حوكمة عالمية أفضل".

من هذا المنطلق برزت الحاجة ماسةً لتفعيل مضامين منطق الحوكمة لا على مستوى التنظير وحسب، و لكن أيضا على مستوى الممارسة .

أما على المستوى النظري فقد بدأت دراسة الفواعل العالمية في السياسة العالمية أولا ضمن سياق التحديات التي يطرحها مفهوم مركزية الدولة في المقاربات النظرية المهيمنة في العلاقات الدولية، "النيواقعية" و "النيوليبرالية"، وهذا ما يُلاحظ في إطار الموجة الأولى لهذه التحديات تحت عنوان "نظرية التكامل" في الخمسينات، ثم في إطار الموجة الثانية التي تبدأ في السبعينات تحت عنوان النقاش حول العلاقات العالمية، وقد تم تعريف هاتين الموجتين بتقابل بين " التعددية " مقابل " العالمية".¹² أما في

الأونة الأخيرة فقد بدأ الاهتمام في إطار منظور الحوكمة العالمية بتجسيد فضاءات جديدة لإبراز دور الفواعل العالمية.

أهم هذه الفضاءات هي "المجتمع المدني العالمي" الذي أضحي يُؤسس لمساحات سياسية منفصلة عن عالم الحكومات و الدول، وهو مجتمع مدني يمتد إلى العلاقات العالمية، وعولمة المجتمع المدني يمكن أن تُنسب إلى ثلاثة تطورات عالمية :

- أولاً، الثورة في تقنيات الاتصال والمعلومات وتفاعلاتها الثورية أيضاً، التي سمحت بربط الشبكات بين مجموعات المجتمع المدني الوطنية ؛
- ثانياً، قضايا المصالح العامة التي يتبناها المجتمع المدني ويدافع عنها والتي أخذت أبعاداً ومجالات عالمية ؛
- ثالثاً، المقاربة الخطابية والعالمية للعلاقات عبر الوطنية العالمية شجعت المجموعات المحلية للنشاط على المستوى العالمي باستخدام إستراتيجيات ومقاربات أخرى والتأثير على حكوماتها.¹³

و قد استخدم مفهوم "الحوكمة" خلال البدايات الأولى لظهوره ليشير أكثر إلى ذلك التفاعل السياسي بين فاعلين محليين بهدف حلّ المشكلات التي تؤثر في الدولة . لكن مع تسارع وتيرة العولمة بتداعياتها وتأثيراتها امتد استخدام هذا المفهوم ليشمل التفاعل السياسي بين فاعلين عبر دوليين، وبذلك أصبح ينظر إلى الحوكمة العالمية أو حوكمة العالم بوصفها فلسفة جديدة تساهم من خلال الآليات التي تقترحها في حلّ المشكلات التي تؤثر في أكثر من دولة أو إقليم في غياب سلطة سياسية شاملة. بعبارة أخرى فإن المفهوم في سياقه الكوني يشير إلى الدلالة على كل التنظيمات التي يقصد من خلالها تنظيم المجتمعات الإنسانية على الصعيد العالمي.

و قد جاء في تعريف الحوكمة العالمية بأنها : " تُعبّر عن الجهود الجماعية لتعريف وفهم المشكلات المنتشرة، وهي المشكلات التي تتعدى قدرات الدول منفردة على حلها. إنها تعكس قدرة النظام الدولي في لحظة ما على تعزيز الخدمات الحكومية في غياب الحكومة الدولية"¹⁴.

ويذهب كل من روبرت كوهين وجوزيف ناي إلى اعتبار الحوكمة العالمية على أنها الإجراءات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية التي تقود الأنشطة الجماعية، والحكومة في ظلها جزء فرعي يتصرف بسلطة ويضع الالتزامات الرسمية. ولا تحتاج الحوكمة العالمية بالضرورة إلى أن تقودها حكومات فقط، ومنظمات عالمية تفوضها الحكومات بسلطة ما، فالحوكمة العالمية ترتبط بالشركات

الخاصة وروابط هذه الشركات، كما ترتبط بالمنظمات غير الحكومية وروابط هذه المنظمات، وغالباً ما يكون ذلك بالتعاون مع هيئات حكومية.¹⁵

في حين يُعرفها جيمس روزنو (James Rosenau) بأنها تعني ببساطة أن نفعل على المستوى العالمي ما تفعله الحكومات على المستوى المحلي.¹⁶

استناداً الى هذه التعاريف فإنه يُمكن اعتبار أن منطق "الحكومة العالمية" يُتيح فرصاً لا محدودة للمنظمات الدولية غير الحكومية للنشاط و التفاعل مع باقي فواعل النسق الدولي، علاوة على ذلك ؛ فإنه يجعل منها -أي المنظمات الدولية غير الحكومية- أطرافاً "أصيلة" فيه، بحيث لا يُمكن بأي حال من الأحوال تجاوزها أو الاستغناء عنها، و ليس هذا راجعاً الا لأن تلك المنظمات أثبتت فعلاً كفاءتها وقدرتها على ملئ الفراغات التي لم تستطع الحكومات الوطنية سدّها .

و لعلّ أبرز ما ساعد على التطور و البروز الكبير للمنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل مشارك و مؤثر في الساحة الدولية هو ما يلي :

- نهاية الحرب الباردة و تأكّد مقولة أن المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة بشكل خاص) تؤدي دوراً أكثر "دولتية" باعتبارها ممثلة لمصالح الدول المؤسسة لها، و بالتالي وجب البحث على مؤسسات أخرى أكثر ابتعاداً عن تأثير الدول.
- تنامي وتيرة العولمة، و ما صاحبها من انكفاء نسبي "للدولة" .
- الطفرة التكنولوجية الهائلة التي ساهمت في تسريع و تكثيف عملية التواصل، وبالتالي تسليط الضوء على أكثر القطاعات حساسية و أيضاً على أكثر الفئات تهميشاً داخل المجتمعات.
- المرونة الكبيرة التي تتعامل بها المنظمات الدولية غير الحكومية أثناء تدخلاتها في مختلف الأزمات و المشاكل الدولية، عكس "المؤسسات الدولية" أو "ما بين الدولتية" التي تخضع في نشاطها لنوع من الرتابة و البيروقراطية، و هذا ما يجعل سرعة الاستجابة التي تُبديها لمختلف "المنبهات" ضعيفة نوعاً ما.

هذا العوامل "الموضوعية" جعلت من المنظمات الدولية غير الحكومية التي يُقارب عددها اليوم 38000 منظمة منتشرة عبر العالم¹⁷ فاعلاً "وازناً" في حقل العلاقات الدولية.

العلاقة بين الحكومات الوطنية و المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار "الحكومة العالمية"
من الإفرازات الجليّة لظاهرة العولمة في المجال السياسي العالمي أن الدولة لوحدها لم تعد مركز السياسة، بل وهي ليست مسؤولة مسؤولية كاملة عن أفرادها وأمنها وبيئتها، وحتى مصيرها ومستقبلها ؛

فالدولة ستظل نظرياً تدّعي القيام بهذه الوظائف والمسؤوليات، وتتمسك بمفهوم وواقع السيادة، لكن على الصعيد العملي، وعلى أرض الواقع، لم تُعد الدولة الآن، ولن تكون قادرة في المستقبل على الثبات على هذه الأحقية، كما كانت تفعل خلال السنوات الثلاثمئة الأخيرة. فحتى أوروبا، التي كانت مسرحاً لبروز الدولة القومية بمظاهرها السيادية، دخلت دولها مرحلة التخلي الطوعي عن بعض مظاهر السيادة، من أجل تحقيق هدف الاندماج الاقتصادي والسياسي والأوروبي في ظل مؤسسة وكيان يعملان على تجسيد هذا الهدف.¹⁸

لقد أفرزت نهاية الحرب الباردة خلال الربع الأخير من القرن الماضي جملة من التحولات والتغيرات التي تميّزت بالعمق وسرعة الوتيرة، وساهمت في بروز مفهوم "الحوكمة". وقد أفضى هذا الوضع إلى ظهور الدعاوى التي تنادي بضرورة استبدال نموذج السياسة الدولية (International Politics) بنموذج جديد هو السياسة العالمية (World Politics). وما دعم من تنامي مطلب ترسيخ أسس هذا النموذج تزايد مستويات الوعي بالتهديدات ذات الصبغة العالمية.¹⁹

و قد فرضت ظاهرة العولمة "تعدداً" كبيراً في العلاقات و "تشابكاً" في المصالح فرض على مختلف فواعل السياسة العالمية نوعاً الرضوخ و إن على مضض - لمقتضياتها، على سبيل المثال ؛ وجدت الدول نفسها مضطرة لقبول المنظمات الدولية غير الحكومية فاعلاً في بعض القطاعات، مثل الإغاثة العالمية مثلاً أو توفير الظروف الصحية الملائمة في المناطق الهشة من العالم، أو حتى العمل على الوصول بالبيئة العالمية لمستويات أفضل.... طبعاً تنازل الدولة عن هذه القطاعات يكون بشكل نسبي، و يختلف الأمر من دولة لأخرى .

و من جانب آخر ؛ فالمنظمات الدولية غير الحكومية لا تجد مناصاً من التعامل مع الحكومات الوطنية المحلية، و أيضاً مع المنظمات "مابين دولتية" كأهم المؤسسات الفاعلة في إطار "الحوكمة العالمية" إضافة إلى الشركات الإقتصادية متعددة الجنسيات و مراكز الأبحاث الدولية... الخ، وذلك من أجل توفير الغطاء القانوني لنشاطها

هذه التوليفة من الفواعل هي ما يُشكل في الواقع "ظاهرة الحوكمة العالمية" بكل أبعادها، وتعاطيها فيما بينها هو ما يُعطي لتلك الظاهرة زخماً أكبر، و بالتالي شرعية أكبر و نجاعة أكبر في حلّ مختلف القضايا العالمية.

و لا يقتصر دور المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار الحوكمة العالمية على القيام ببعض الوظائف التقنية، و إنما قد يمتد دورها إلى أبعد من ذلك ؛ مثلاً، كربط المطالب المحلية بالمفاوضات العالمية، بالإضافة إلى ربط عالم العلماء بعالم السياسة كما يُؤكد كل من فينغر

(Finger) و برينسن (Princen) و مانو (Manno)، كما أن هناك إجماعاً كلياً في مختلف الأدبيات على أن المنظمات غير الحكومية بالإضافة الى المجموعات المعرفية لها تأثير كبير في الحوكمة العالمية من خلال تشكيل الأجندات، والتأثير في مسارات وعمليات التفاوض، وتحسين تنفيذ الاتفاقيات الدولية.²⁰

إذا ؛ "الحوكمة العالمية" تكون قد وفرت فرصاً هائلة لكل من المنظمات الدولية غير الحكومية من جهة و الحكومات الوطنية من جهة أخرى من أجل خلق أرضية للعمل المشترك بينهما، أرضية يكون من ضمن مضامينها الأساسية التعاون و التشارك بدلاً من الاقصاء و التهميش.

الخاتمة

من خلال ما سبق الإشارة إليه، يتضح أن "المنظمات الدولية غير الحكومية" تلعب أدواراً جد مهمة في النسق الدولي، خاصة وفق الشروط التي يوفرها منظور الحوكمة العالمية الذي يُتيح المجال واسعاً لمشاركة كل الفواعل على اختلاف طبيعتها و أحجامها.

إن الدراسات المهمة بموضوع "المنظمات الدولية غير الحكومية" لابد أن تجمع بين ما هو نظري وما هو عملي من أجل تحقيق الفهم الجيد، العميق و المتوازن لتلك الظاهرة، على أن يتم التركيز - في الجانب النظري - على تلك النظريات التي تتجاوز الدولة كفاعل وحيد في العلاقات الدولية وتُعطي حيزاً أكبر للفواعل غير الدولتية، حيث تأتي في صدارة تلك الفواعل "المنظمات غير الحكومية".

أما من الناحية العملية فالظاهر أن الأدوار التي باتت تلعبها "المنظمات الدولية غير الحكومية" متميزة جداً، بداية بالدراسات و الأبحاث التي تقوم بها في مجال اختصاصها مروراً بالحملات الميدانية التي تنظمها و احتكاكها الدائم بالأفراد و الجماعات، وصولاً الى مشاركتها في مختلف التظاهرات والاجتماعات العالمية ذات الصلة.

الهوامش

أولا : باللغة العربية.

1. مارلي مارسال، ترجمة: حسن نافعة، **سيوسيلوجيا العلاقات الدولية**، (القاهرة :دار المستقبل العربي)، 1986 .
 2. مراد بن سعيد، دور الفواعل غير الدولية في الحوكمة البيئية العالمية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 01، جويلية 2011.
 3. مراد بن سعيد، "من الحوكمة الدولية الى الحوكمة العالمية : التحولات الأنطولوجية في تحليل الحوكمة البيئية العالمية "، المستقبل العربي.
 4. عبد الخالق عبد الله، عولمة السياسية و العولمة السياسية، المستقبل العربي، السنة 24، العدد 278، أفريل 2005.
- ثانيا : باللغة الأجنبية.

1. Jacques Fontanel ,**Les Organisations non gouvernementales**, (office des publications Universitaires press :London ,2005).
2. Gaëlle Le Goff, "L'influence des Organisations Non Gouvernementales sur la négociation de quelques instruments internationaux" , McGill University Montréal , 1999.
3. Gilbert Gagné " **International Trade Rules And States: Enhanced Authourity For The Wto , In Non- State Actors And Authority In The Global System**" , eds Andreas Bieler, Richard Higgott ,Geoffrey Underhill (UK , Rutledge , 2004).
4. Rousseau, "Droit International Public", Tome IV, Sirey, Paris, 1980.
5. R. B. J Walker, One World, Many Worlds: Struggle for a Just World Peace, Lynne Rienner, Boulder, 1988, p 74-75; S. Turner, Global Civil Society, Anarchy, and Governance: Assessing an Emerging Paradigm, Journal of Peace Research, Vol. 35 No. 1, 1998.
6. Thomas Weiss, «What Happened to the Idea of World Governance,» International Studies Quar- terly, vol. 16 (2009).

ثالثا : مواقع النت.

1. blogs.aljazeera.net/Blogs/2017/6/6/%D9%81%D9%84%D8%B3%D9%81%D8%A9%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B9
 2. <http://montada.echoroukonline.com/showthread.php?t=72359>
-

الاساس القانوني لمسؤولية البنك عند مخالفة قواعد الحذر وفق التشريع الجزائري

من اعداد: حربي لامية

أستاذة مساعدة " أ "

المؤسسة: المركز الجامعي لتيبازة -مرسلي عبد الله -

الملخص :

يقوم النشاط المصرفي على أساس المتاجرة بالنقد، وبالتالي تحقيق أقصى حد من الأرباح الممكنة، عن طريق استثمار موارد المصرف في المجالات ذات العوائد المناسبة وفي مقدمتها القروض، يليها الاستثمار في الأصول المختلفة في السوقين المالي والنقدي. بالإضافة إلى، العملات والعوائد التي يحصل عليها المصرف لقاء خدماته، والتسهيلات المصرفية التي يقدمها. إلا أنه، من خصوصية هذا النشاط، أن البنوك تكون عرضة للعديد من المخاطر البنكية التي قد تعيق نشاطها و تهدد توازنها المالي لذا تدخلت لجنة بازل، من خلال وضع توصيات تهدف إلى تنظيم عمل البنوك بهدف ضمان استقرارها المالي من جهة وحماية حقوق المودعين من جهة. وظهرت الحاجة إلى ذلك بعد الأزمات التي عرفها العالم فالثمانينات، لتتبعها أزمة العالمية للرهن العقاري في 2008.

وتظهر أهمية هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على موقف المشرع الجزائري من توصيات لجنة بازل المتعلقة بالملاءة والسيولة، خاصة أنه أبدى نيته في التغيير، بداية من 1989 لتتجسد فعليا بصور قانون النقد والقرض 1990. إلا أن الواقع العملي، أثبت فشل العديد من تلك الإصلاحات والدليل على ذلك، الأزمات التي عرفت الساحة المصرفية الجزائرية من جراء الاختلال المالي حصل في العديد من بنوكها الخاصة والتي خلقت فزعا وهلعا في الوسط المالي والاجتماعي، بحيث دفع الأفراد بشأنها مدخراتهم وضاعت فيها أموالهم، وكلف الدولة أموال هائلة لمواجهةها.

وحرصا من المشرع الجزائري على مواصلة إصلاح المنظومة المصرفية أصدر الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والمعدل والمتمم للقانون 90-10. الذي حث فيه البنوك بضرورة الالتزام بقواعد التسيير الدولية التي تهدف إلى تحقيق الملاءة والسيولة داخل البنك، وبالتالي ضمان الاستقرار المالي وحماية حقوق المودعين، أكثر من ذلك أنه حدد المسؤوليات بدقة داخل البنك مع فرض العقوبات اللازمة في حالة مخالفة البنك لقواعد الحذر.

Résumé :

La banque en tant qu'établissement de crédit و exerce à titre de profession habituelle. Desopérations de banque ; qui consisteà la réception des fonds auprès du public, les opérations de crédits, et la miseà la disposition de la Clientèle des moyens de paiements. Cette activité primordiale pour l'économied'unpays, place le banquier sous haute surveillance de l'Etat par le biais d'unArsenaljuridique renforcé par le contrôle permanent des autoritésmonétaire qui veillent à la protection des déposantsetà la stabilité du système bancaire

Toutefois, l'activité bancaire a connu des grands bouleversementsàl'échelle Internationale suite à la mondialisation de l'économie, l'innovationfinancière et l'internationalisation de l'activité bancaire, etal'éclosion d'une concurrence intensive pour gagner des parts du marché. En effet plusieurs faillîtes ont été enregistrées. Devant cette situation alarmante qui ne cesse de prendre de l'ampleuràl'échelleinternationale, les autoritésinternationalesse sont réunies sous l'égide de la banque des règlements internationaux du comité debale, afin d'apporter unesolutionà cette crise en mettant en œuvre une réglementation prudentielle de gestion des risques en vocation universelle.

Toutefois, il est àsignaler, que le but de cette étude est de mettre l'accent sur le fondement juridique de la responsabilité des banques dans le cas de la non applications des règles prudentielle, dans le but de se prémunir de plus en plus des différentes crises, et garantir la stabilité du système financier algérien d'une part et de protéger les fonds des déposants d'autre part..

مقدمة :

يقوم النشاط المصرفي على أساس المتاجرة بالنقد، وبالتالي تحقيق أقصى حد ممكن من الأرباح، عن طريق إستثمار موارد البنك في المجالات ذات العوائد المناسبة، وفي مقدمتها القروض. يليها الاستثمار في الأصول المالية المختلفة في السوقين المالي والنقدي بالإضافة إلى العملات والعوائد التي يحصل عليها المصرف لقاء الخدمات والتسهيلات المصرفية التي يقدمها للآخرين¹.

فمهمة المصرفي مهنة حساسة، إذ تؤدي وظيفة اجتماعية، بمنح السيولة اللازمة للأفراد للاقتناء حاجياتهم اليومية عن طريق القروض الاستهلاكية والعقارية، كما يخلق النقود ويضاعف الادخارات بواسطة الفوائد.كما يؤدي ووظيفة اقتصادية من خلال منح القروض الاستثمارية والاعتمادات المستندية كما يوظف الأسهم ويضارب في الأسواق المالية بوصفه وسيط مالي.

وعليه، عرفت المهنة إقبالا كبيرا وتطورا مذهلا، مما جعل البنوك عرضة للعديد من المخاطر التي بات استقرار اقتصادها الوطني والعالمي ككل ، وأمام هذا الوضع بدأ التفكير بضرورة تقوية القدرات التنافسية للبنوك لمواجهة تلك المخاطر وتحقيق استقرارها المالي وحماية الموعين²، وكأول خطوة في

هذا الاتجاه، خاصة في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، تشكلت لجنة بازل³ للرقابة المصرفية من مجموعة الدول العشرة الصناعية بمدينة بازل بسويسرا في 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية، حيث أصدرت لجنة بازل الأولى في 1988 معيارا موحدا للحد الأدنى لرأس مال البنوك⁴ لتغطية المخاطر الائتمانية، ومع ازدياد تعاقب الأزمات العالمية وتفاقم المخاطر، ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في بازل الأولى إذ اتضح أن المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك تتجاوز المخاطر الائتمانية والسوقية فجاءت بازل الثانية في جوان 2004 بإدراجها للمخاطر التشغيلية، مع تكثيف الرقابة الاحترازية. إلا أن الأزمة الأخيرة بالولايات المتحدة لسنة 2008 والتي يطلق عليها بأزمة الرهون العقارية، كشفت عن العديد من الثغرات والنقائص في اتفاقية بازل الثانية لذلك كان لابد من إعادة النظر في تلك القواعد على النحو الذي يضمن سلامة النظام المصرفي الدولي، فأطلق على المعايير الجديدة ببازل الثالثة في 2010⁵

فقواعد الحذر أو ما يطلق عليها بالقواعد الاحترازية، هي عبارة عن قواعد للتسيير في الميدان المصرفي، تلزم بتطبيقها البنوك والمؤسسات المالية لضمان سيولتها وبالتالي ملاءتها إتجاه المودعين حتى تكتسب العمليات المصرفية نوعا من الثقة⁶

وبما أن الجزائر جزء من المحيط العالمي فقد شرعت في مواكبة التحولات الاقتصادية العالمية من خلال إصلاح النظام المصرفي والمالي بما يتماشى وطبيعة الأنظمة الاقتصادية العالمية. مما دفع بالسلطات النقدية إلى إصدار قانون النقد والقرض 90-10 الذي أقر صراحة بضرورة تطبيق قواعد الملاءة والسيولة وبالتالي الالتزام بتوصيات بازل الأولى...⁷

إلا أن الواقع العملي، أثبت عجز هذه القواعد، خاصة في ظل الأزمات التي عرفتها الساحة المصرفية الجزائرية بسبب إختلالا لوضعية المالية لبنوكها الخاصة، فكانت كل من أزمة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري دافعا لإصدار الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، المعدل والمتمم للقانون 90-10 بالإضافة إلى ترسانة من الأنظمة والتعليمات البنكية، الرامية إلى إرساء سياسة نقدية أكثر صرامة، من خلال تجسيد قواعد الحذر بصفة صريحة وفرض الرقابة المصرفية،

و التي تعتبر الوسيلة الاحتياطية التي تعتمد عليها البنوك في حسن تطبيق القوانين و التنظيمات وبالتالي تفادي الوقوع في المخاطر البنكية، هذه الرقابة أوكلها المشرع لأجهزة داخلية و خارجية تهدف إلى تحقيق ملاءة البنك و استقراره المالي. و لم يكتفي المشرع بذلك بل تناول فكرة تحديد مسؤولية البنك عند مخالفة القواعد التي تضبط عمل البنوك لاسيما القواعد المهنية منها، و العقوبات

المفروضة على البنك في حالة مخالفتها، خاصة بعدما أثبت أن سبب هذه الأزمات هو حدوث تجاوزات واضحة فيما يتعلق بتطبيق قواعد الحذر من قبل البنوك المفلسة . فمسألة تحديد مسؤولية البنك عند مخالفة قواعد الحذر تعتبر مسألة اجتماعية للغاية بغض النظر عن طابعها الاقتصادي، باعتبار أن الأزمات إلى عرفتها الساحة المصرفية الجزائرية، قد خلقت فزعا وهلعا في الوسط الاجتماعي بحيث دفع الأفراد بشأنها مدخراتهم وضاعت فيها أموالهم وكلفت الدولة مبالغ ضخمة لمواجهتها، هذه الوضعية دفعتنا إلى تسليط الضوء عن هذه المسألة من خلال تحديد المسؤوليات داخل البنوك الجزائرية ضمانا لحماية حقوق المودعين وتحقيقا للاستقرار المالي . وذلك من خلال طرح الإشكالية التالية : ما هو الأساس القانوني لمسؤولية البنك عند مخالفة قواعد الحذر وفق التشريع الجزائري ؟. ولإجابة على هذه الإشكالية، ارتأينا في البداية التطرق إلى أهم قواعد الحذر المعتمدة في التشريع الجزائري. ثم نبين الطبيعة القانونية لمسؤولية البنك من جراء مخالفته لهذه القواعد مع تحديد العقوبات المفروضة عليه.

أولاً: أهم قواعد الحذر المعتمدة وفق التشريع الجزائري.

إن التغيرات الاقتصادية العالمية المتسارعة، وتعاظم الضغوطات التنافسية⁸، أملت على الجهاز المصرفي ضرورة التحكم في القواعد المالية وأدوات العمل البنكي، بما يمنح له الحرية في تقديم الخدمات، وتحسين نوعيتها، والقدرة على إدارة لمخاطر، والتحكم فيها وتعزيز مراكزها الائتمانية. وبالتالي مساهمة التحويلات الدولية والاقتصادية. ومع بروز أهمية رأس المال في الصناعة المصرفية ودوره في تحقيق السلامة والاحتياط ضد الخسائر، إتجهت نية السلطات النقدية⁸ إلى إقرار مجموعة من التدابير بشيء من التمهّل والتدرج، سعت من خلاله إلى وضع البنوك ضمن هذا التوجه العالمي للصناعة المصرفية. وفي هذا الإطار أصدر مجلس النقد والقرض النظام رقم 91-09⁹ الذي يحدد قواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، والذي يرمي إلى ضمان السيولة والملاءة وتوازن الهيكل المالي للبنوك وهو ما يظهر جليا من خلال التعريف الذي جاءت به المادة الأولى من النظام 91-09 "والمعدل بالنظام 95-04 المؤرخ في 20 أفريل 10 1995¹⁰، أتبع بالتعليمية رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 والمتعلقة بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية¹¹

وبالرجوع إلى المادة 62 من الأمر 03-11 في الفقرة ج نجد أن المشرع حصر النسب القانونية الملزم تطبيقها على البنوك في: -نسبة تغطية المخاطر وتقسيمها -نسبة السيولة ونسبة الملاءة.

1-نسبة الملاءة

تمثل هذه النسبة العلاقة بين الأموال الخاصة للبنوك وقيمة مجموع المخاطر التي تتعرض لها بمناسبة عملياتها، ويمكن دور هذه النسبة في ضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها وتقادي الأخطار المحتملة وذلك بالاعتماد على أموالها الخاصة¹² وفي هذا الإطار تلتزم البنوك بصفة مستمرة باحترام نسبة الملاءة والتصريح به في 30 جوان و 31 ديسمبر من كل سنة .

تتضمن الأموال الخاصة كل من الأموال الخاصة القاعدية والتي تشمل رأس المال الأصلي، الاحتياطات غير احتياطات إعادة التقييم، الرصيد المنقول من جديد عندما يكون في الجانب الدائن، الاحتياطات المخصصة لتغطية الاخطار المصرفية العامة، الربح المحدد عند تواريخ وسطية حسب الشروط التي تحدد في تعليمية تصدرها تعليمية يصدرها بنك الجزائر التعليمية¹³.

أما الأموال الخاصة التكميلية فتتكون من عناصر أقل نوعية من الأموال القاعدية الخاصة وتشمل: احتياطات إعادة التقييم، التخصصات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، بعض العناصر الواردة في ميزانية البنك والقابلة للاستعمال بحرية، الأموال الناتجة عن إصدار سندات أو قروض مشروطة¹⁴

كما يتعين على البنوك تقادي الأخطار المحتملة المحددة في المادة 04 من النظام 91-09¹⁵ بإتباع قواعد الحبطة والحذر فيلتزم كل بنك باحترام النسبة الدنيا بين مبلغ صافي الأموال الخاصة ومبلغ مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته¹⁶ والمسماة بنسبة تغطية الأخطار والتي حددها بنك الجزائر بأن لا تتجاوز 8%¹⁷ من القروض الممنوحة. أي أن القروض والالتزامات المالية التي يقدمها البنك يمثل رأس مالها 8 % فينبغي أن لا تتجاوز 12.5 مرة أمواله الخاصة¹⁸.

وتجدر الإشارة، أن نسبة كوك¹⁹ قد فرضت على البنوك لإعادة النظر في نشاط البنوك من خلال التقليل من منح القروض بسبب ما تفرضه من الاحتفاظ بالأموال الخاصة التي تقابلها، هذا ما يدفعها إلى ضرورة البحث عن مصادر أخرى للإنعاش أموالها الخاصة كعمليات البورصة مثلا.

ونظرا لانعدام التوازن الهيكلي للبنوك التجارية والناتج عن سوء محفظتها من الديون على القطاع العام أصدر بنك الجزائر التعليمية رقم 94-74 لتسهيل عملية تطبيق المؤشر على فترات قدرها بخمسة سنوات بموجب المادة 03 من التعليمية رقم 94-74 على النحو التالي:²⁰

- 4% تحسب من نهاية شهر جوان 1995

- 5% تحسب من نهاية شهر ديسمبر 1996

- 6% حسب ابتداء م شهر ديسمبر 1997

7% تحسب من نهاية شهر ديسمبر 1998

8- % تحسب من نهاية شهر ديسمبر 1999

وفي 2008 اعتمدت الجزائر نسبة Donough المنبثقة من لجنة بازل الثانية حيث احتفظت هذه القاعدة بنسبة كوك مع تقسيمها بين خطر القرض بنسبة 6.6%، والذي يتعلق بطبيعة المقابل ويقع على عاتق السلطات تحديد الوسائل المستعملة لحساب الأموال الخاصة.

-خطر السوق بنسبة 0.4 %، ترتبط بردة الفعل الخارجية وتبادل المعلومات الاقتصادية والمالية بين البنوك والمعلومات حول عناصر رأس المال الخاص .

-خطر العمليات بنسبة 1% ويرتبط بالغش الداخلي والخارجي، الإفلاس التقني للعتاد، الخطر السياسي وعدم فعالية الأنظمة.

نشير انه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أو ما يطلق عليها بأزمة الرهون العقارية²¹، أصدرت لجنة بازل قواعد جديدة بتقييدات أكبر والتي اعتمدتها الجزائر بموجب النظام 01-14 المؤرخ في 16 فيفري 2014²²، حيث تقرر رفع نسبة ملاءة البنوك إلى 9.5%، من مجموع أموالها الخاصة القانونية من جهة، ومجموع مخاطر القرض والمخاطر العملياتية، ومخاطر السوق المرجحة²³ من جهة أخرى .على أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية هذه المخاطر بواقع 7% على الأقل إضافة إلى ذلك ألزمت البنوك من خلال لنفس النظام بتشكيل "وسادة الأمان " تتكون من الأموال الخاصة القاعدية تغطي 2.5 من مخاطرها المرجحة .

2-قاعدة توزيع الأخطار

يتعين عل البنوك تجنب تركيز الأخطار التي تتعرض لها بسبب عملياتها، بيد مستفيد واحد أو نفس المجموعة من الزبائن، وذلك باحترامها لنوعين من النسب في توزيع الأخطار حددها بنك الجزائر²⁴ فيلتزم البنك بالنسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها بسبب عملياته مع نفس المقترض ومبلغ صافي أمواله الخاصة²⁵ والتي لا تتجاوز 25% ابتداء من الفاتح جانفي 1995²⁶ كما يلزم احترام النسبة القصوى بين مجموع المخاطر التي قد يتعرض لها بسبب عملياتها مع نفس مجموعة المقترضين وأمواله الخاصة والتي لا تتجاوز 10 مرات الأموال الخاصة الصافية إذا ما كانت الأخطار المحتملة لكل

مستفيد 15% من الأموال الخاصة.²⁷

وبهذا الخصوص ألزم بنك الجزائر، البنوك بتحديد هذه النسب شهريا وإعداد قائمة بالنسبة للزبائن الذين تتجاوز نسبة توزيع المخاطر عليهم 15% لمعرفة المستوى الكلي للالتزامات هذا الصنف من

العملاء ومقارنتها مع الأموال الصافية للبنوك قصد تكوين مؤوناتأخطار القروض²⁸ وبأن تثبت البنوك أن أصولها تفوق خصومها بمبلغ يقدر على الأقل بمبلغ رأس المال²⁹ لبد أن نشير أ النظام رقم 02-14³⁰ المؤرخ في 16 فيفري 2014 أبقى على نفس القيمة القصوى التي لا تفوق 25% بين مجموع المخاطر التي يتعرض لها البنك بسببعملياته مع نفس الزبون ومبلغ صافي أمواله الخاصة القانونية³¹ إلا أنه أجاز اللجنة المصرفية أن تقرض قيمة قصوى أقل من هذا الحد بالنسبة لبعض مستفيدي البنك أو جميعهم³² على أن لا تتجاوز عدد الأخطار التي يتعرض لها 8 إضعافمبلغ أمواله القانونية ..³³

3- قاعدة السيولة :

تضمن نسبة السيولة، حماية البنك من العجز في الجمال القصيرة من خلال توفيقها في العلاقة بين الأصول السائلة وعناصر الخصوم، بإلزام البنوك بالاحتفاظ بحجم كاف من الأصول في شكل سيولة أو يمكن تحويلها بسهولة إلى سيولة ونظم عناصر الأصول السائلة في الأجل القصير الصندوق، البنك المركزي، سندات الخزينة، حساب البنك لدى المراسلين، مدينون متنوعون، أما عناصر الخصوم المستحقة في الأجل القصير فتظم حساب الادخار، حسابات مستحقة للقبض، دائنون متنوعون، حسابات دائنة لأجل سندات الصندوق،التعهدات بالقبول.

فتلزم البنوك باحترام نسبة معينة من السيولة والمسماة " المعامل الأدنى للسيولة " تساوى على الأقل 100% / بين المبلغ الاجمالي للأصول المتوفرة،والتي يمكن توفيرها في أجل قصير،والعائدات المالية للبنوك من جهة ومن جهة أخرى مبلغ المستحقات عند الاطلاع والقصير الأجل والالتزامات الملقاة على البنوك

تتكون السيولة³⁴ من النقود القانونية والأصول القابلة للتحويل الفوري إلى نقود قانونية بأقل قدر ممكن من الخسارة ن فالمؤسسة المصرفية ملزمة أن تكون دائما جاهزة للوفاء بالتزاماتها وهو أمر يتوقف على سياستها في قبول الودائع، ومنع الاعتماد من خلال محاولتها ترتيب أصولها ترتيبا يحقق لها المحافظة على السيولة وتحقيق أكبر ربح ممكن.

ثانيا : تحديد الطبيعة القانونية لمسؤولية البنك عند مخالفة قواعد الحذر

لقد رتب المشرع على عاتق البنوك مسؤولية ثقيلة، الغرض منها حماية المودع الذي يشكل الطرف الضعيف في العلاقة التعاقدية، فهو يضع مدخراته بيد المهني وكله ثقة أنه يتمتع بالخبرة والكفاءة الفنية والفنية اللازمة . وتحقيقا لدعم هذه الثقة بين الزبون والبنك، فقد نظم المشرع الطبيعة القانونية

للمسؤولية التي تقع على عاتق البنك بصفته كشخص معنوي، والمسؤولية التي تقع على تابعي البنك من جهة ثانية أي المسؤولية الشخصية.

1- الطبيعة القانونية لمسؤولية البنك وفق القواعد العامة - المسؤولية المدنية -

تختلف أحكام مسؤولية البنك ما بين القواعد العامة، باعتباره شخص معنوي، يتعامل مع الغير، بموجب عقود -مسؤولية مدنية - . وبين القواعد الخاصة باعتباره مهنيًا وتقع على عاتقه التزامات مهنية تتعلق بمدى تطبيقه للقوانين والتنظيمات المنظمة للمهنة -مسؤولية مهنية

1-1 مسؤولية البنك كشخص معنوي وفق القواعد العامة:

أ: المسؤولية المدنية للبنك اتجاه الغير: تتنوع هذه المسؤولية ما بين القواعد الواردة في القانون المدني والتي تقوم على أساس الإخلال بالالتزامات العقدية، وتلك المحددة في القانون المصرفي والتي تقوم على أساس الإخلال بالالتزامات المهنية.

أ/: أحكام المسؤولية المدنية للبنك اتجاه الغير وفق القواعد العامة: - القانون المدني -

تتخذ مسؤولية المصرف المدنية وفق القواعد العامة، صورتين: شكل المسؤولية العقدية، عند الإخلال بالتزام عقدي مصدرها العقد، وشكل المسؤولية التقصيرية،³⁵ بسبب الإخلال بالتزام قانوني عام، وهو الالتزام بعدم الإضرار بالغير الوارد في المادة 124 قانون مدني، أي مصدرها القانون. * المسؤولية العقدية للبنك: تتنوع العقود التي يبرمها المصرفي بتنوع الخدمات التي يقدمها من عقود ودائع أو قروض، وعقود توظيف الأموال والقيم المنقولة، والعمليات على الذهب لأن دراستنا تقتصر على العقدين الأساسيين: وهما عقد الوديعة والقرض، فالأصل أن العقد هو شريعة المتعاقدين بين المتعاقدين، فللمتعاقدين حرية إدراج الالتزامات بكل إرادتهما³⁶، إلا أن العقد المصرفي هو عقد إيداع لأن المصرفي هو المحدد للشروط والالتزامات الخاصة بالطرفين وأن الطرف المدعن ما عليه إلا التوقيع ، ويشترط لقيام المسؤولية العقدية توفر الخطأ -الضرر- والعلاقة السببية بينهم.

فالخطأ، هو الإخلال بالتزام عقدي، بعدم تنفيذهما بالامتناع أو بالتأخر ومسالة اثبات الخطأ قد تكون بالاستناد على العقد المكتوب، وفي حالة رفع دعوى ضد البنك، فإن القاضي يطبق القواعد العامة لعقد الإيداع الواردة في القانون المدني. أما الضرر فيشترط أن يثبت المدعي أنه بسبب خطأ المصرف، وإخلاله بالتزامه، ألحق به ضرر قابل للتعويض إضافة، إلى العلاقة السببية بين الخطأ والضرر الناشئ

فبجاء تطبيق المسؤولية العقدية يظهر جليا، إذا تعلق الأمر بعقد الوديعة أو عقد القرض. فعقد الوديعة، عمليا هو فتح حساب عادي أو جاري وحساب للتوفير أو الدفع أو الإيداع أو السحب

أو تحويل الحساب وأثناء قيام البنك بهذه العمليات للزبون الواحد تقوم مسؤوليته العقدية في حالة تأخره أو عدم التزامه بها ³⁷، أو لوجود خطأ في الحسابات، أما عقد القرض فهو العقد الذي يلتزم بمقتضاه يضع شخص ما أو يعد بوضع أموال تحت تصرف شخص آخر أو بموجبه لصالح الشخص الآخر التزامات بالتوقيع كالضمان الاحتياطي أو الكفالة أو الضمان ³⁸ فتقوم مسؤولية المصرفي عن قطع العلاقة بعد أن وعد المقرض بإبرام العقد دون خطأ من المقرض أو في حالة قطع علاقة القرض غير محدد المدة بصفة مفاجئة.

*المسؤولية التقصيرية للبنك:

مجال هذه المسؤولية واسع، تتحقق بلا خلال بالالتزام عام وهو عدم الأضرار بالغير استنادا للمادة 24 قانون مدني، وتتخذ صورتين أما أن تكون مسؤولية تقصيرية عن الفعل الشخصي، وأساس قيامها هو الخطأ طبقا للمادة 124 قانون مدني ثم تطور لتؤسس على الخطر بحيث أن مجرد قيام الضرر يرتب المسؤولية ويعتبر مفترضا، كما يمكن أن تكون المسؤولية التقصيرية للبنك عن أعمال تابعيه أي أن المتبوع مسؤول عن الضرر الذي يحدثه تابعه بفعله غير المشروع متى كان واقعا تحت تأدية الوظيفة أو بسببها وتقوم العلاقة السببية ولو لم يكن المتبوع حرا في اختيار تابعه متى كان له، عليه سلطة فعلية في رقابته وتوجيهه وهذا ما نصت عليه المادة 136 قانون مدني .

ب: أحكام المسؤولية المدنية للبنك اتجاه الغير الواردة في القواعد الخاصة:

لقد سبق القول إن المسؤولية التقصيرية تقوم بسبب الإخلال بالالتزام القانوني والمتمثلة في القواعد المتعلقة بعدم الأضرار بالغير، إلا أن في القواعد الخاصة بالمهنة فهناك التزامات قانونية واضحة والمتمثلة فيما يلي:

-الالتزام بالحيلة والحذر، ويقصد بالالتزام هنا، الالتزام ببذل عناية الرجل العادي ليس بتحقيق نتيجة كأن يبدأ المصرفي العناية الكافية في التحقق من هوية المتعاملين ومن صحة الضمانات المقدمة من طالب القرض.

-الالتزام بالاستعلام ³⁹ ويكون من خلال التزام البنكي عن مصدر الأموال المودعة لديه والتأكد أن أعماله فعلا مشروعة، احتياطا من الوقوع في عمليات تبيض الأموال أو تمويل الإرهاب، أما بالنسبة للقروض فقد ألزم المشرع المصرفي من إيداع ادني المعلومات لمركزية المخاطر في حالة تماطل المقرض عن التسديد أو تم متابعتة قضائيا في جنة إصدار شيك دون رصيد.

الالتزام بالمراقبة والمتابعة للتعهدات وبعدم التدخل:

فالمصرفي عند فتح حساب لأحد زبائنه فهو ملزم من التأكد من هويته ومتابعة كالمعاملات الواردة على الاحتساب من أوامر الدفع والسحب مراقبة شيكاته، أما إذا تعلق بالقرض فيفرض عليهم تابعة المقترض من مدى تجسيده لمشروعه واستعماله للمبلغ المقترض دون في أعمال زبونه أو إسراره بدافع الحيطة وإنما تصرفه لبد أن يكون وفق معيار الرجل العادي

***الالتزام بالسّر المهني:** أو المصرفي: وهو التزام قانوني نص عليه لمشرع⁴⁰ ويقع على عاتق كل عضو من مجلس الإدارة وعلى محافظ الحساب أو كل شخص شارك في تسيير البنك وكان احد مستخدميها وكل من يشارك في الرقابة على أعماله. ويعد هذا الالتزام من الخصائص التي تميز المهنة المصرفية لأنها تقوم على الثقة، فهي مهنة تطلع على أسرار الغير، وهو ملزم بضمان السرية على ما يعتبر سرا في معاملات الزبون، وعليه فإن خرق هذا الالتزام يجعله تحت طائلة العقوبات المدنية والجزائية المنصوص عليها في المادة 301 من قانون العقوبات⁴¹ ما عدا الأحوال المنصوص عليها صراحة والمتمثلة في كل من اللجنة المصرفية والسلطة القضائية التي تعمل في إطار ملاحقة جزائية

***الالتزام بالإعلام:** وهو التزام قانوني يقع على عاتق المصرفي عندما يقوم بإعلام المصالح المعنية بالعمليات التي يجريها من قروض وشروطها، سققتها، ضماناتها لمركزي المخاطر م 160 من 90-10 بالإضافة إلى إعلام المستهلك مقتنى الخدمة المصرفية بكل شروط العقد³⁷ وتقديم خدماته المتنوعة

2- مسؤولية البنك وفق القواعد الخاصة (المسؤولية التأديبية):

عرف الفقه المسؤولية التأديبية بأنها كل فعل أو امتناع عن فعل يرتكبه الموظف ويخالف وظيفته فهي ناتجة عن خطأ يرتكبه الموظف أثناء ممارسة مهنته يخالف بها قواعد السلوك الوظيفي وأنظمة وتعليمات المهنة فكل موظف يخالف الواجبات التي ينص عليها القانون أو القواعد التنظيمية يكون قد ارتكب خطأ مهني يستوجب تأديبه⁴²

إما بالنسبة للمشرع الجزائري فتكون بصدد مسؤولية تأديبية عند مخالفة البنكي لأحد الأحكام القانونية أو التنظيمية المتعلقة بممارسة نشاطه ولأنظمة وتعليمات البنك المركزي وهي توجد أساسها في المادة 114 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض وتنكفل اللجنة المصرفية بتوقيع العقوبات المقررة كما يمكن دور اللجنة المصرفية في مراقبة البنوك والمؤسسات مصرفية وتبسيط الجزاء التأديبي إذ لاحظت أي تهاون أو تقصير من البنوك في القيام بنشاطاتها.⁴³

فباعتبارها هيئة مراقبة بالدرجة الأولى فهي تتولى مهمة البوليس الإداري في الجهاز المصرفي من خلال التأكد من مدى تطبيق القوانين البنكية والتنظيمات والتعليمات البنكية والتي تهدف إلى ضمان

الجهاز المصرفي⁴⁴ وكما تطرقنا إليه من قبل فهي تمارس هذه المهمة من خلال مراقبة مدى صحة المعلومات والحسابات المقدمة لها من قبل مجلس الإدارة (sur pièce) وكذا تنتقل إلى عين المكان لتقوم بعمليات التفتيش sur place وتصدر قراراتها الإدارية.

وبالرجوع إلى المادة 108 من الأمر 11/03 نجد أن اللجنة المصرفية تمارس مهمة مراقبة البنوك على الوثائق وفي عين المكان بواسطة أعوان للبنك الجزائر والمتمثلة في المديرية العام للتفتيش العام DGIG والتي تضم لمديرية التفتيش في عين المكان، مديرية التفتيش حسب الوثائق ومديرية والتفتيش الداخلي وكذا من مديريات جهوية. فلا بد أن تشير أن اللجنة المصرفية لا تتدخل في تسيير البنوك وإنما يلاحظ فقد مدى تطبيق الأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها. فهي لها سلطة الحث على تطبيق الأحكام التشريعية أكثر منها سلطة إكراه pouvoir d'interdiction

أي مواجهة فعند مخالفة للأحكام التشريعية والتنظيمية وخاصة مخالفة تطبيق قواعد الحذر أو خطأ في تطبيق القاعدة يمكن للجنة المصرفية أن تتخذ أسلوبين التحذير Mise en garde ثم الأمر L'injonction. ثم نشر البيانات التصحيحية أو تعيين القائم بالإدارة مؤقتا وقد تمتد إلى عقوبات تأديبية و يقصد بها تلك القرارات التي تصدرها اللجنة المصرفية بصفتها سلطة قضاء إداري والمحددة في المادة في المادة 114 من الممر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والمتمثلة في كل من الإنذار ثم التوبيخ ثم المنع من ممارسة بعض الأعمال والعمليات لتصل لتعيين القائم أو إنهاء شخص أو أكثر ثم سحب الاعتماد والتصفيه .

ثانيا: المسؤولية الشخصية لتابعي البنك:

أن المشرع رغم ترتيبه لمسؤولية البنك كشخص معنوي، إلا أن هذا لا يعنى عدم متابعة الأشخاص المرتكبين لهده الأفعال بصفة شخصية، ومهما كانت المكانة التي يتمتعون بها داخل البنك. تقاديا من استغلال السلطات أو التعسف في استعمالها، أو يرتكبوا أحد الجرائم التي تستوجب معاقبتهم شخصا ومساءلتهم مادام أن العقوبة الجزائية لا يمكن تطبيقها على الشخص المعنوي بل على الشخص الطبيعي فقط.

1- المسؤولية الشخصية للمساهمين والمسيرين *

لقد تحدث المشرع عن أحكام مسؤولية المساهم والمسير فيأى واحد كما خصهما بنفس العقوبات الجزائية، باعتبار أن المساهم قد يكون مسيرا، كما أن المساهم هو المسؤول الأول عن تعيين المسير ومن يراقب أعماله عن طريق الجمعية العامة م 611 قانون تجارى.

أ*المسؤولية المدنية والمهنية:تنظم المسؤولية المدنية للمساهم والمسير بموجب القواعد العامة بحيث يعدان مسؤولان اتجاه الغير عن أي فعل أضر بالغير استنادا للمادة 124 قانونمدنيأي مسؤولية تقصيرية وكذلك مسؤولان بموجب عقد العمل قبل الشخص المعنوي، وتؤدييا قبل السلطات البنكية بغض النظر عن المتابعات الجزائية، في حالة القيام بأعمال مجرمة جنائيا.

، فهما مسؤولا قبل الغير عن كل ضرر يلحقهم بسبب ارتكابهم لخطأ في التسيير. والذي عرفه القضاء الفرنسي بأنه"خرق فعل ايجابي، مخاطر فيه، ومن شأنه وضع البنك في حالة سيئة أو عجز مالي " أو " كل تصور وجمود في الأعمال الإدارية أو أي تهاون في قيامه بصلاحياته ورقابته لكل عمليات البنك خاصة القروض "

وعليه فمسؤولية المساهم: تتحدد في كونه هو المسؤول عن تعيين المسير والذي يشرف عن كل الأعمال التي يقوم بها، كما أنه مسؤول عن ديون الشركة لكون البنك شركة مساهمة فله نصيب من الأرباح ويتحمل الخسائر الناجمة في حدود الأسهم المقدمة، وبالتالي يحق للغير المتضرر الرجوع على المساهم بصفة شخصيه أو على ورثته بعد الحصول على تعويض نظام الضمان في حدود السقف المحدد قانونا وذلك وفقا للمادة 777 قانون تجارى.

أما بالنسبة للمسير:فالرجوع إلى المادة 5 من النظام البنكي 05/92⁴⁴فالمسير يلزم ببذل العناية الكافية واللازمة،لتفادي الأخطاء المهنية التي تجلب الخسائر للبنك وتلحق ضررا بالمودعين. ويعتبر الخطأ مهنيا : كل عمل خارج عن صلاحياته او كل عمل فيه مجازفة ومخاطرة كبيرة أو كل سوء تسيير ..ويعتمد على معيار الرجل العاديالذي يسهر على حسن تسيير العمل بكل يقظة وفطنة .إلأن المسير قد يتعرض إلى خطأ جسيم وهو كل تصرف يقوم به المسير باسم الشركة ولحاسبه الخاص لهدف تحقيق مصلحة خاصة أو غير مشروعة، وهذا مايسمى بالخطأ الموصوف المادة 01/فقرة 2 من النظام 05/92، لارتكابه لجنة أو جنائية كالتزوير أو طلب رشوة أو اختلاس، والتي تقتضى المتابعة الجزائية كما يعتبر الخطأ جسيما في حالة اخلال المسير بالتزام السر المهني وفقا للمادة 168 من قانون 90-10 للنقد والقرض، حيث يترتب عن الاخلال به قيام المسؤولية المدنية والمهنية بالإضافة الى المسؤولية الجزائية .

ب/-المسؤولية الجزائية

يمكن أن يكون المساهم أو المسير محل متابعة جزائية بسبب قيامه بأفعال معاقب عليها جزائيا، وتتم المعاقبة اما طبقا لأحكام القانون العام وهو قانون العقوبات أو للقانون الجنائي الخاص بقانون الأعمال والذي يتفرع عنه: القانون الجنائي للأعمال المتعلق بالشركات، القانون المصرفي وقانون

المنافسة، وحماية المستهلك. ولقيام المسؤولية الجنائية لبد من توفر الأركان العامة للجريم والمتمثلة في الركن الشرعي: وهو ما نصت عليه المادة 01 قانون عقوبات، أي لا جريمة ولا عقوبة الا بنص صريح يعاقب على الفعل

الركن المادي: وهو ذلك الفعل المجرم الذي الحق ضررا بالغير، سواء كان فعلا كاملا او شروعا فيه، وسواء قام بها الشخص بصفته فاعلا أصليا أو شريكا.

اما الركن المعنوي: وهو القصد الجنائي، أي توفر نية القيام بالفعل المجرم، مع توفر الإرادة الكاملة والصحيحة.

ولقد نظم المشرع تلك الجرائم سواء في قانون العقوبات او في القانون التجاري باعتبار البنوك شركات مساهمة او في القانون المصرفي .^{*}فبالنسبة لقانون العقوبات فان الجرائم الممكن تصوها هي : جريمة الاختلاس وفقا للمادة 119 و 119 مكرر قانون عقوبات، جريمة خيانة الأمانة المادة 376 ق ع، شيك دون رصيد 374 ق ع، الرشوة 127 ق ع ، النصب 372 ق ع، وجريمة الإساءة في استعمال السلطة 135 قانون عقوبات ^{*}اما بالنسبة للقانون التجاري : فهناك جرائم خاصة بالشركات التجارية والتي نظمها المشرع الجزائري من المادة 811 الى غاية 813 والتي نصت والتي نصت على المخالفات المتعلقة بإدارة شركات المساهمة .التي تعاقب رئيس الشركة والقائمون بالإدارة أو مديريها عند قيمهم بالأعمال التالية :-توزيع أرباح صورية، نشر وتقديم ميزانية غير مطابقة للواقع، استعمالهم عن سوء نية للسلطات المخولة لهم لتحقيق أغراض شخصية ...والعقوبة تكون من 1 سنة الى 5 سنوات وغرامة مالية من 20000 د ج الى 200000 د ج

^{*}اما بالنسبة للقانون المصرفي:هي تلك المنظمة في المواد 193 الى غاية 199 من القانون 90-10 والمعدلة بالمواد 131-139 من الامر 03-11 والتي جاءت موضحة أكثر للعقوبات والجرائم الخاصة بالمهنة والمتمثلةفي: -الإساءة في استعمال السلطة 131/2 من الامر 03-11.-جريمة الاختلاس 132 من الامر 03-11 -جريمة النصب 134 من الامر 03-11 .

2 -المسؤولية الشخصية لمحافظ الحسابات:

لقد نظم المشرع الجزائري المهام التي يمارسها محافظ الحسابات من خلال المواد 715 مكرر 4 الى غاية 715 مكرر 14 من القانون التجاري⁴⁵، لا سيما المواد 28-29 من القانون 91-08⁴⁶ لا سيما المواد 100-101-102 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض. والتي تؤكد على الدور الهام لمحافظ الحسابات في الرقابة على البنوك.

فلمحافظ الحسابات حق الاطلاع فلى أى وقت وفى عين المكان على السجلات المحاسبية والموازنات والمراسلات والمحاضر وبصفة عامة كل الوثائق والكتابات التابعة لبنك وان يطلب القائمين بالإدارة والاعوان والتابعين للبنك كل التوضيحات والمعلومات وان يقوم بكل عمليات التفتيش التي يراها ملائمة .كما يعلم محافظ الحسابات كتابيا هيئات التسيير في حالة عرقلة ممارسة مهمته قصد تطبيق احكام القانون التجاري فيتضح ان محافظ الحسابات ملزم وبكل استقلالية بمراقبة الوضعية المالية المحاسبية والمالية للبنك والمصادقة عليها بالإضافة الى الزامه بإعلام كل من القائمين بالإدارة والشركاء محافظ البنك الجزائر وحتى وكيل الجمهورية، عن كل ما يؤثر على استمرار نشاط البنك وعليه، يكلف محافظ الحسابات في التحقيق في الدفاتر والأوراق المالية للبنك وفى انتظام حساباته وفى مدى صحتها .كما يدقق فى صحة المعلومات المقدمة فى تقرير مجلس الإدارة أو مجلس المديرين حسب الحالة وفى الوثائق المالية المرسله للمساهمين حول الوضعية المالية للبنك كما يجب على محافظ الحسابات ان يشهد بانتظام وصحة ومطابقة الحسابات السنوية *ويبدى رايه فى شكل تقرير خاص حول إجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من قبل القائمين بالإدارة او المسيرين، والمصادقة على انتظام الجرد والحسابات والموازنة والحسابات المدعمة .ويترتب عن مهام محافظ الحسابات تقرير المصادقة بتحفظ او بدون تحفظ على صحة وانتظام الوثائق السنوية وصورتها الصحيحة، او عند الاقتضاء رفض المصادقة مع تبرير سبب الرفض .

*المسؤولية المدنية والمهنية

تقوم مسؤوليته المدنية اما عن كل ضرر لحق الغير بسبب فعل ارتكبه طبقا للمادة 124 قانون مدني أو بموجب اخلاله لالتزاماته التعاقدية والقانونية والمتعلقة بممارسة المهنة وبذلك يكون مسؤولا امام البنك وامام السلطات البنكية.

لقد نظمت المهنة المصرفية، التزامات مهنية خاصة على عاتق محافظ الحسابات، إضافة الى للأحكام الواردة في القانون التجاري، فيعد مسؤولا عن كل الأخطاء التي تسبب أضرارا اثناء ممارسته لوظيفته م715 مكرر 14 قانون تجارى. وبما أن مهامه تنحصر فى رقابة مدى مطابقة المحاسبة للقوانين المعمول بها فان مسؤوليته تنحصر فى دوره الرقابي بحيث لا يعد مسؤولا عن التجاوزات والاختفاء التي لا علاقة لها بمجاليه.

ولقد حدد قانون المهنة فى المادة 45 الاعمال التي تحدد مجال مسؤوليته والمتمثلة فى:

- كل الأخطاء التي يرتكبها اثناء ممارسة مهامه، والتي يسبب من خلالها ضرر للشركة او لغير
- عن كل عمل فيه اهمال ولا مبالاة

-عند الاخلال بالتدابير الخاصة بالمهنة مثلا الاستقالة المفاجئة م 46، تجدر الإشارة ان محافظ الحسابات بالإضافة للمسؤولية المهنية التي تترتب عليه لإخلاله واحكام المهنة وبالتالي قيام المسؤولية التأديبية اتجاه المعهد الوطني للمحاسبين الذى بالشطب من الجدول بالإضافة الى مسؤوليته التأديبية التي تقع اتجاه اللجنة المصرفية والتي لها حق توبيخه، منعه من مواصلة مهمة الرقابة، المنع من ممارسة المهام لمدة 3 سنوات م164 من قانون 90-10

*المسؤولية الجزائية لمحافظ الحسابات :

وهي تلك المسؤولية المقررة في قانون التجاري او القانون المصرفي والمتمثلة في:
-تقديم معلومات كاذبة: يعد محافظ الحسابات مسؤولا جزائيا اذا تعمد تقديم معلا وماتكأدبة عن حالة الشركة او اكدها او عدم الكشف عن الوقائع الاجرامية واعلام وكيلالجمهورية وهذا ما نصت عليه م 830 ق ت ج والتي قررت العقوبة من 01 الى 05 سنوات وغرامة من 20000د ج الى 500000 د ج.

-الاخلال بالسر المهني: اد المادة 2/830 قانون تجارى التي تحيلنا للمادة 301 ق عقوبات والتي تقضى بالحبس من 01 شهر الى 06 أشهر وبغرامة 500 الى 5000 د ج ومضمون هذا الالتزام عدم اطلاع الغير مهما كانت مرتبته او سلطته على الوثائق والتقارير الخاصة بالشركة.
-الممارسة غير المشروعة المهنة:

-التبليغ عمدا عم معلومات غير صحيحة وقد قررت العقوبة في 137 من الأمر 03-11 الحبس من سنة واحدة الى 3سنوات وبغرامة من 05 الى 10 ملايين.

-عرقلة عملية الرقابية من قبل اللجنة المصرفية.

الخاتمة

- بالرجوع الى الواقع العملي نجدان معظم قضايا التصفية التي أعلنتها اللجنة المصرفية كتصفية بنك الخليفة بموجب رقم 03/2003 الصادر بتاريخ 29 ماي 2003 والبنك الصناعي والتجاري بموجب القرار رقم 08-2003 الصادر بتاريخ 21 أوت 2003.كانت نتيجة عدم احترام م قواعد الحذر خاصة قاعدة تقسم المخاطر وتغطية المخاطر،أي عدم احترام قواعد الملاءة والسيولة المفروضة، ناهيك عن التجاوزات والتهربات من خلال عدم احترام قواعد المحاسبة ومنح قروض قصيرة الأجل وبفوائد غير مناسبة مما تسبب في زيادة تفاقم الوضعية المالية السيئة للبنك. عدم

احترام سعر الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي وكذا منح الفوائد جد مرتفعة وبالتالي سوء سير مواردها التي أدت إلى عرقلة السياسة الاقتصادية والنقدية.

- فبالرغم من ان الدولة أبدت نيتها في مباشرة مساعيل إعادة الهيكلة لمواكبة الإصلاحات المصرفية الا ان فرض القاعدة القانونية لا يكفي بل لا بد من تحديد المسؤوليات بصفة دقيقة مع تحديد العقوبات المطبقة .اد ان القانون المصرفي لا يزال يشهد فراغ قانوني خاصة فيما يتعلق بتطبيق احكام المسؤولية المدنية حيث ان القانون المصرفي يقتصر على فرض العقوبات الجزائية فقط دون التطرق الى تأطير احكام المسؤولية المدنية على أساس القانون المدني والتجاري والاكتفاء بالتطرق الى المسؤولية التأديبية، التي توقعها للجنة المصرفية على أساس ان المودعين يستفيدون من رد ودائعهم من شركة الضمان علما ان للمتضرر حق الرجوع على المساهمين للحصول على المبلغ المتبقي مما تدفعه شركة الضمان وفق سقف التعويض أو حتى رفع دعاوى ضد محافظ الحسابات او حتى اللجنة المصرفية. أضف الى ذلك صعوبة اثبات المسؤوليات امام عدم كفاءة وخبرة القضاء العادي في القضايا المتعلقة بالمال المصرفي. وعليه فان المنظومة المصرفية لا تزال تعاني من عدة نقائص بالرغم من رغبتها في مواكبة الإصلاحات المصرفية العالمية لذا عليها تشديد الرقابة المصرفية لضمان تطبيق قواعد الحذر المنصوص عليها في توصيات بال الأولى والرقابة الداخلية التي نصت عليها بال الثانية، كما عليها ضرورة تقرير مسؤوليات جديدة كمسؤولية اللجنة المصرفية ومسؤولية محافظ الحسابات وشركة ضمان الودائع .ولملا، صدور قانون خاص مستقل بالمهنة المصرفية، يحدد بصفة دقيقة مسؤولية المساهمين والمسيرين ومسؤولية محافظ الحسابات مع تحديد مجال تطبيق المسؤولية المدنية او الجزائية والتأديبية .أي وضع قانون يوطر أخلاقيات المهنة كما هو الحال في باقي المهن الحساسة . والتأديبية لتنظيم المهنة المصرفية. فلا جدوى من الرغبة من الإصلاح الاقتصادي اذ لم يكن مقترن بإصلاح قانوني ناجع.

التهميش والمراجع:

- 1- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1999 ص 2177
- 2-Bonneau. Thierry, La Mondialisation des activités financières, Edition LGDJ, P30
- 3-لجنة بازل:لجنة استشارية فنية لا تستند إلأى اتفاقية دولية وإنما أنشأت بموجب قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية العشرة بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها، والتي تعثر بعض البنوك العالمية المانحة لهذه القروض مما جعل هذه الهيئة تصدر معيار كفاية رأس المال .
- ح-المقاييس والنسب التي تطبق تطبق على البنوك...لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها على السيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام.
- 4- Philipe Neau-Leduc,Droit Bancaire ,2edition ,Daloz ,p83
- 5- بن العامر نعيمة، المخاطر والتنظيم الاحترازي،مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية -واقع وتحديات -كلية العلوم الاقتصادية -جامعة حسيبة بن بوعليوي 14-15 ديسمبر 2004.
- 6-لعراف فايزة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وإهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 177
- 7- انظر المادة 159 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض، ج ر العدد 16الصادرة في 18 افريل 1990.
- 8-خول المشرع لمجلس النقد والقرض صلاحية سن قواعد الحيطه والحذر بموجب المادة 62 فقرة ح من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض التي تنص "يخول دخول المجلس صلاحيات بصفة سلطة نقدية في الميادين المتعلقة بما ياتي
- حال مقاييس والنسب التي تطبق على البنوك...لاسيما فيما يخص تغطية المخاطر وتوزيعها على السيولة والقدرة على الوفاء والمخاطر بوجه عام.
- 9- المادة 01 من النظام 91-09 المؤرخ في 14 أوت 1991، المحدد للقواعد الاحتياطية لتسيير المصارف والمؤسسات المالية، ج ر 24 الصادرة في 27مارس 1992.
- 10- النظام 95-04 المؤرخ في 20 افريل 1995، المعدل والمتمم للنظام 91-09 ، المحدد لقواعد الحذر في تسيير المصارف والمؤسسات المالية، ج ر ، العدد 39 الصادر في 23 يوليو 1995.
- 11- Instruction ,numero94-74 du 29Novembre 1994,Relative à la Fixation des règles prudentielles de gestion des Banques et Etablissements finassiers .

- 12- تستند قواعد الحيطة والحذر على مفهوم الأحوال الخاصة والتي تحدد المصادر الثابتة للبنوك حيث لا تنحصر هذه الأموال في رأس المال الاجتماعي ولا في رأس المال الخاص، وتكمن أهميتها في ضمان استمرار النشاط البنكي وحماية الادخار كما يمكن استعمال هذه الأموال في امتصاص الخسائر غير المغطاة بنصيب كاف من الأموال .
- Bonneau Thierry ,op-cit p176
- 13- المادة 03 من النظام 91-09، المؤرخ في 14 غشت 1991، السابق الذكر والمادة 05 من التعليم 95-74 سبق ذكرها.
- 14- المادة 03 من النظام 91-09، سبق الذكر و المادة 06 من التعليم 95-74 السابق ذكرها.
- 15- المادة 04 من النظام 91-09، السابق الذكر، "ويقصد بالأخطار مفهوم هذا النظام، قروض الزبائن، قروض المستخدمين، مساهمات البنوك، والمؤسسات المالية، سندات التوظيف، المساهمة..."
- 16- المادة 02 من النظام 91-09، السابق الذكر .
- 17- المادة 04 من النظام 90-01، المؤرخ في 4 يوليو 1990، المتعلق بالحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر، جريدة العدد 39 الصادرة في 21 غشت 1991 والمادة 03 من التعليم 94-74، سبق ذكرها.
- 18- صواليلي حفيظ، المؤسسات العمومية غير معنية بنسب الملاءة، الجديدة لارتفاع معدلاتها، الاقتصاد، جريدة الخبر اليومى، 28 سبتمبر 2014 العدد 7569 ص 11
- 19- بين القوى الاقتصادية الكبرى، وتطبق على كل البنوك التي تمارس النشاطات الدولية، وقد أطلق عليه اسم محافظ بنك انجلترا، ورئيس بنك القواعد الدولية لبازل، Peter Cook
- 20- صدرت عن بنك الجزائر التعليم 91-34 المؤرخة في 14 نوفمبر 1991 والمتعلقة بقواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، والتي ألزمت البنوك المعنية برفع نسبة تغطية المخاطر والمقدرة ب 8 بالمئة في جدول زمني يمتد من نهاية 1992 الى الفاتح جويلية نسبة كوك : جاءت نتيجة الاتفاق 1995، لكن وضع البنوك حال دون تطبيق التعليم مما دفع ببنك الجزائر من اصدار التعليم 94-74. لتمدد بموجبها الاجال .
- 21- Deukeuwer –Deffosse, Droit Bancaire, 6 edition ,p16
- 22- النظام 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014، يتضمن الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ج ر العدد 56 الصادرة في 25 سبتمبر 2014 .
- 23- المادة 04 من النظام 14-01، السليق ذكره،

24- Les règles relatives au contrôle des grands risques ont pour objet ..de limiter le montant des engagements des établissement de crédit au regard d'un même client ou de plusieurs clients ,bénéficiant de concours importants –Bonneau .Th .op.cit.p177

25-المادة 02 فقرة ب من النظام 91-09، المتعلقة بقواعد الحذر في التسيير، سبق ذكره

26 -المادة 02 من التعلية 94-74، سبق ذكرها

27- المادة 02 فقرة ب من النظام 91-09 السابق الذكر

28- Art 17 de l'instruction 94-74 –précitée

29-Farhat-R,le droit bancaire ,Règlementation ,instruments, Etude comparée ,librairie Antoine Beyrouth ,1995.p78

30-النظام 14-02 الصادر في 16 فيفري 2014، المتعلق بالمخاطر الكبرى والمساهمات، ج ر،

56، الصادرة في 25 سبتمبر 2014

31- المادة 04، من النظام 14-02 .، السابق الذكر .

32-المادة 04 فقرة 2 من النظام 14-02، السابق الذكر

33- المادة 05 من النظام 14-02، السابق الذكر

34- la liquidité bancaire est généralement considérée comme étant la capacité de faire face a ses obligations de trésorerie suivant leurs échéance .VALLA –N et SAES-ESCORBIAC ET TIESSET.M

35- د -لعشب محفوظ، الوجيز في القانون المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 114

36- Routier.Roland ,la Responsabilité du banquier ,Edition LDGJ 1997 p51

37- Dr LachebMahfoud , droit bancaire ,OPU, 2001 ,P 98 .

38- Chantal Cutajar ,Prestation et Répression du blanchiment d'argent ,bilan et préconisation l'aube de la troisième directive , revue de droit bancaire , et financier numéro 03 ,dossier 14 , 2009. P563.

39-المادة 117 من القانون الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلق بالنقد والقرض، ج

ر رقم 52، الصادرة في 27 أوت 2003، المعدل والمتمم لقانون 90-10 السابق.

40- Pierre Verdier ,Secret professionnel , et partage des informations ,journal du droit des jeunes , Revue banque , edition 2007, p112 .

41- المادة 30 من الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو 1996، المتضمن قانون العقوبات، ج

ر رقم 49، المعدل والمتمم بالقانون رقم 04-15 المؤرخ في 10 نوفمبر 2004، ج ر، رقم 71،

والمعدل والمتمم بالأمر 06-23 المؤرخ في 20 ديسمبر 2006، ج ر رقم 84 الصادرة في 24

ديسمبر 2006.

42- Jean Luc Siruguet , Le contrôle Comptable ,bancaire ,Tome1 ,Revue de banque ,Edition ,2007, p112

43-انظر المادة 115 من الامر 03-11، السابق الذكر .

44- --- المادة 05 من النظام 92-05 المؤرخ في 22 مارس 1992، المتعلق بالشروط الخاصة

بالمسيرين والمساهمين في البنوك، ج ر رقم 08 الصادرة في 7 فيفري 1993

45- الامر 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، يتضمن القانون التجارى، ج ر العدد- 101

الصادرة قى 19 ديسمبر 1975، المعدل والمتمم بالمرسوم التشريعى رقم 93-08 المؤرخ في 25

أفريل 1993، ج ر العدد 27 أفريل 1993.

46-القانون 91-08 المؤرخ في 27 أفريل 1991، يتعلق بمهنة الخبير المحاسب، ومحافظ

الحسابات والحساب المعتمد، ج ر، العدد 20الصادرة في 1ماي 199

دور قاضي تطبيق العقوبات في مجال السياسة الجنائية الحديثة

صغير سيد أحمد

كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01

المخلص:

إن الكثير من المحكوم عليهم بما فيهم المنتمين إلى السلك القضائي يجهلون الكثير عن قاضي تطبيق العقوبات تعيينه ومهامه ودوره في تنفيذ العقوبة وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين سواء في الأمر رقم 02/72 الملغى أو قانون 04/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، و قد أبدى المشرع الجزائري اتجاهه في السياسة الجنائية باعتبار أن المحكوم عليهم في حاجة الى رعاية خاصة في مختلف المجالات بدلا من العقاب والزجر.

- Summary

Many of those sentenced, including members of the judiciary, are ignorant of the appointment of judges, their duties and their role in the implementation of the punishment and social reintegration of detainees, whether in Order No. 72/02 repealed or Law 05/04 of 06/02/2005. Which includes the organization of prisons and the social reintegration of detainees. The Algerian legislator has shown his tendency in criminal policy, since convicted persons need special care in various fields, rather than punishment and apostasy.

مقدمة:

يعتبر البحث في مجال تطبيق العقوبات أمرا بالغا الأهمية في مجال القانون الجنائي، باعتبار أن العقوبة لا تؤدي غرضها إلى بتوقيعها طبقا لما ينص عليه القانون لمختلف الجرائم. وفي هذا الصدد، نجد أن الكثير من المحكوم عليهم بما فيهم المنتمين إلى السلك القضائي يجهلون الكثير عن قاضي تطبيق العقوبات تعيينه و مهامه و دوره في تنفيذ العقوبة و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين سواء في الأمر رقم 02/72 الملغى أو قانون 04/05 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن تنظيم السجون و إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين، و قد أبدى

المشرع الجزائري اتجاهه في السياسة الجنائية باعتبار أن المحكوم عليهم في حاجة الى رعاية خاصة في مختلف المجالات بدلا من العقاب والزجر .

وعليه سنحاول دراسة هذا الموضوع من خلال الإجابة على الإشكالية التالية: فيما تتمثل مهام قاضي تطبيق العقوبات، وما مدى أهميته في مدة تنفيذ العقوبة على المسجونين؟ ولذلك نقسم دراستنا هذه الى:

- أولا: قراءة في المفاهيم القانونية لقاضي تطبيق العقوبات ومهامه.
- ثانيا: الصلاحيات التي يتمتع بها قاضي تطبيق العقوبات في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

أولا: قراءة في المفاهيم القانونية لقاضي تطبيق العقوبات ومهامه:

يتم تعيينه بموجب قرار من وزير العدل في دائرة اختصاص كل مجلس قضائي يختار من بين القضاة المصنفين في رتب المجلس القضائي مما يولون عناية خاصة بقطاع السجون ⁽¹⁾، وقد أعطى المشرع الجزائري لقاضي تطبيق العقوبات صلاحيات عديدة ومكانة هامة في المؤسسات العقابية بحيث يقوم بالإشراف على كل مراحل الإصلاح التي يمر بها المسجون فهو العنصر المحرك لأجهزة المؤسسة العقابية و يشرف على تنفيذ ومتابعة كل البرامج التأهيلية و برامج الإصلاح و الإدماج الاجتماعي، لذلك اشترط المشرع الجزائري في ظل القانون الجديد شرطين أساسيين لتعيينه، وهما :

- شرط الرتبة أن يكون برتبة مستشار في المجلس القضائي أو على الأقل نائب عام مساعد .

- شرط إيلاء عناية خاصة بقطاع السجون، هو أمر شخصي تتولاه السلطة التي تعينه ⁽³⁾.

و هذا على خلاف القانون القديم 02/72 الذي يعتمد في تعيينه على شرط الرتبة فقط .

كما أن تعيين قاضي تطبيق العقوبات لا يتم إلا باستشارة المجلس الأعلى للقضاء، و يوجد حاليا على مستوى القطر الوطني أكثر من 36 قاضي تطبيق العقوبات أي بمعدل قاضي واحد لكل مجلس قضاء، و يمتد اختصاصه على مستوى اختصاص المجلس القضائي إقليميا .

ويمكن دوره الرئيسي في مراقبة مشروعية تطبيق العقوبات السالبة للحرية والعقوبات البديلة عند الاقتضاء و على ضمان التطبيق السليم لتدابير تفريد العقوبة ⁽⁴⁾. أما في ظل الأمر رقم 2/72 ، نص عليه في المادة 7 فقرة 2 و 3 فقد كان دوره ينحصر في متابعة تنفيذ الأحكام الجزائية بإشراف

النيابة العامة التي كان لها دخل في تعيين قاضي تطبيق العقوبات بصفة استثنائية في ظل قانون الأمر 2/72 .

أما في ظل القانون الجديد 04/05 فيظهر أن الأمر مختلف، فليس من صلاحيات النائب العام تعيين قاضي تطبيق العقوبات حتى ولو كان في حالة الاستعجال، كما يشرف على متابعة تنفيذ الأحكام الجزائية، مراقبة مشروعية تطبيق العقوبات السالبة للحرية والعقوبات البديلة عند الاقتضاء، وضمان التطبيق السليم لتدابير تفريد العقوبة⁽⁵⁾.

و بالتالي فإن قاضي تطبيق العقوبات في ظل القانون الجديد يبدو أقرب إلى قاضي حكم منه إلى قاضي نيابة، باعتبار أن هذه الأخيرة لم تعد لها السلطة في تعيينه وإنما أصبحت سلطة تعيينه لرئيس المجلس القضائي⁽⁶⁾.

كما سبق الذكر يختص قاضي تطبيق العقوبات بالسهر والإشراف وكذا مراقبة مشروعية تطبيق العقوبات السالبة للحرية وغيرها.

من خلال هذه المهام المسندة له بموجب المادة 23 من قانون 04/05 فإنه يظهر من أهم عناصر وآليات إعادة الإدماج خاصة أن صلاحياته وسلطاته في إصدار القرارات وإبداء الرأي توسعت بشكل يساعد على أداء مهامه على النحو الذي سطره هذا القانون والدور الذي يقوم به أثناء ممارسة برامج الإصلاح وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين الذي يتلخص في العناصر التالية :

• دوره في النزاعات العارضة في تنفيذ الأحكام الجزائية .

نصت المادة 2/14 من قانون 04/05 " يرفع هذا الطلب أمام الجهة القضائية التي أصدرت الحكم أو القرار من طرف النائب العام، وكيل الجمهورية أو المحكوم عليه أو محاميه أو من قاضي تطبيق العقوبات .

• دوره في أنظمة الاحتباس .

نصت المادة 3/46 من نفس القانون على أن المحبوس الخطير يتم وضعه في العزلة لمدة محدودة لا تتجاوز ثلاث 3 سنوات بناء على مقرر يصدره قاضي تطبيق العقوبات كتدبير وقائي .

• دوره في حركة المحبوسين .

نصت عليه المادة 2/53 على أن يأمر القاضي المختص باستخراج المحبوس لمثوله أمام الجهة القضائية المختصة ويأمر به قاضي تطبيق العقوبات في الحالات الأخرى .

• دوره في الزيارات و المحادثة :

نصت عليه المادة 67 من نفس القانون التي تنص للمحبوس الحق في أن يتلقى زيارة الوصي عليه و المتصرف في أمواله و محاميه أو أي موظف أو ضابط عمومي متى كانت أسباب الزيارة مشروعة تسلم رخصة الزيارة للأشخاص المذكورين أعلاه من طرف قاضي تطبيق العقوبات "

• دوره في شكاوى المحبوسين و تظلماتهم :

نصت عليه المادة 79 من نفس القانون، تم توسيع صلاحيات تدخل قاضي تطبيق العقوبات في تلقي شكاوي وتظلمات المحبوسين بغض النظر عن وضعيتهم الجزائية (متهمين، مستأنفين، طاعنين، محكوم عليهم نهائيا) . و هذا خلافا للأمر الملغى رقم 02/72 الذي كان يحصر تدخل قاضي تطبيق العقوبات على فئة المحكوم عليهم نهائيا فقط .

• دوره في النظام التأديبي :

نصت عليه المادة 83 من نفس القانون، صنف المشرع الجزائر في ظل هذا القانون التدابير التأديبية إلى (03) درجات و ترك أمر تحديد طبيعة الأخطاء التأديبية للنظام الداخلي للمؤسسة العقابية (7).

و تتخذ التدابير بمختلف درجاتها بمقرر مسبب من طرف مدير المؤسسة بعد الاستماع للمحبوس المعني .

مع الإشارة إلى أن القانون الجديد قلص من مدة الوضع في العزلة التأديبية من 45 يوما في ظل القانون القديم إلى 30 يوما .

كما أن صلاحية الوضع في العزلة التأديبية لم يعد من صلاحيات قاضي تطبيق العقوبات، بل يعود القرار إلى مدير المؤسسة العقابية، إلا أنه للمحبوس المعاقب بموجب هذا التدبير أن يطعن فيه أمام قاضي تطبيق العقوبات في أجل 48 ساعة من تاريخ التبليغ، و يفصل فيه هذا الأخير في أجل 05 أيام من تاريخ الإخطار به، الشيء الذي يجعلنا نتساءل عن الطبيعة القانونية للمقررات التي يصدرها قاضي تطبيق العقوبات التي كان يسببها و يشرف على تنفيذها .

إن المشرع الجزائري لم يتناول تسبب المقررات التي يصدرها قاضي تطبيق العقوبات بمناسبة تأدية لمهامه إلا في المادة 130 من قانون 04/05 التي تنص " يجوز لقاضي تطبيق العقوبات، بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات إصدار مقرر مسبب بتوقيف تطبيق العقوبة السالبة للحرية لمدة لا

تتجاوز ثلاثة 03 أشهر، إذا كان باقي العقوبة المحكوم بها على المحبوس يقل عن سنة 1، أو يساويها ... " .

فقد خص القرارات التي يسببها قاضي تطبيق العقوبات المتعلقة بالتوقيف المؤقت لتطبيق العقوبة، فهل بمفهوم المخالفة أن باقي المقررات التي يصدرها قاضي تطبيق العقوبات لا يتم تسببها ؟، خاصة أن هناك مقررات أخرى يقوم بإصدارها لا تقل في خطورتها من حيث الآثار التي تلحقها بالأمن و النظام عن قرار وقف تطبيق العقوبة، مثل الإفراج المشروط، و الحرية النصفية و إجازة الخروج التي سننظر إليها في هذا المطلب، خاصة أن هذه القرارات جميعها تتخذ بعد استشارة لجنة تطبيق العقوبات أي بنفس الكيفية . و الطعن فيها يتم أيضا بنفس الكيفية التي تجعلها أقرب إلى المقررات الإدارية لاسيما نص المادة 161 من قانون 04/05 التي تنص " إذا وصل إلى علم وزير العدل، حافظ الأختام، أن مقرر قاضي تطبيق العقوبات المتخذة طبقا للمواد 129، 130، 141 من هذا القانون يؤثر سلبا على الأمن أو النظام العام فله أن يعرض الأمر على لجنة تكييف العقوبات في أجل أقصاه ثلاثون 30 يوما " .

و بالتالي فإن إلغاء وزير العدل الذي ينتمي لسلطة التنفيذية مقرر قاضي تطبيق العقوبات يجعل هذا المقرر إداري و ليس قضائي و إلا كنا أمام خرق لمبدأ الفصل بين السلطات بحيث لا يستطيع وزير العدل إلغاء قرارات السلطة القضائية حتى و لو كانت تمس بالأمن و النظام العامين، وأن إلغائها يكون من جهة قضائية أعلى التي لها حق ممارسة الرقابة .

إلا أننا من الناحية العملية وبعد إطلاعنا على مقررات قاضي تطبيق العقوبات فإنهم يقومون بملا نماذج يتم إعدادها من طرف المديرية العامة لإدارة السجون خاصة مقرر الإفراج المشروط و الطعن فيه.

- ثانيا: الصلاحيات التي يتمتع بها قاضي تطبيق العقوبات في قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

تجدر بنا الإشارة إلى أن أهم الأهداف المتوخاة من إصدار قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين هو رد الاعتبار لوظيفة قاضي تطبيق العقوبات، وتوسيع صلاحياته في البت في إجراءات الوضع في البيئة المفتوحة و الحرية النصفية والإفراج المشروط وإجازة الخروج، و هذا ما تطرق إليه المدير العام لإدارة السجون بمناسبة الندوة الوطنية لإصلاح العدالة المنعقد بتاريخ 28 و 29 مارس 2005 بنادي الصنوبر، وهل حقق فعلا، هذا القانون هذه الأهداف التي تحمي بالدرجة الأولى حقوق المسجون ؟ .

إن الصلاحيات التي يتمتع بها قاضي تطبيق العقوبات في ظل القانون الجديد هي:

• مراقبة مشروعية تطبيق العقوبات السالبة للحرية و العقوبات البديلة عند الاقتضاء :

إن حرمان المحكوم عليه من حريته أمر مؤلم، ولما كان الغرض و المبرر للعقوبات و التدابير السالبة للحرية هي حماية المجتمع من العقوبة المتمثلة في إصلاح المحكوم عليه، على القدر المستطاع حتى يستطيع بعد الإفراج العيش في ظل احترام القانون و تحقيق رغباته و سد حاجاته بمفرده، وإشعارهم بأنهم جزء من المجتمع و ليسوا منبوذين منه و لا معزولين عنه، خاصة أن التشريع الجزائري انتهج السياسة العقابية الحديثة التي انتهجتها معظم الدول لاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تقتضي تطبيق العقوبة السالبة للحرية في إطار احترام القانون. وهو ما يعرف بمشروعية تطبيق العقوبات، المشروعية التجريم والعقاب⁽⁸⁾ فقد خص المشرع الجزائري قاضي تطبيق العقوبات بمراقبة مشروعية تطبيق العقوبات السالبة للحرية بموجب أحكام قانون 04/05، مما يجعله ضامنا لممارسة المحكوم عليهم لحقوقهم المشروعة، وآلية من آليات تطبيق ما أورده المادة 4 من هذا القانون " لا يحرم المحبوس من ممارسة حقوقه كليا أو جزئيا، إلا في حدود ما هو ضروري لإعادة تربيته، و إدماجه الاجتماعي، وفقا لأحكام هذا القانون " .

وحتى يقوم قاضي تطبيق العقوبات بممارسة مهامه مدو المشرع بعدة صلاحيات تتمثل أساسا في :

• المساهمة في حل النزاعات العارضة المتعلقة بتنفيذ الأحكام الجزائية⁽⁹⁾.

تلقي شكاوي المحبوسين و تظلماتهم ... إذا لم يتلق المحبوس الرد على الشكوى التي يقدمها لمدير المؤسسة بعد 10 أيام جاز له إخطار قاضي تطبيق العقوبات مباشرة فهي تكرر حقوق المسجون بواسطة قاضي تطبيق العقوبات⁽¹⁰⁾ ويعتبر تظلم المحبوس في مقررات العقوبة المتخذة ضده طبقا للمادتين 83 و 84 من قانون 04/05 من الأمور الجديدة التي أوردها قانون السجون الجديد. و لم يكن موجود في قانون 02/72 الملغى.

كما أن هذه الطعون و المراسلات يتم وضعها في صناديق بريدية بالأروقة خاصة ببريد قاضي تطبيق العقوبات، و هي لا تخضع لرقابة مدير المؤسسة العقابية⁽¹¹⁾ من أجل إعطاء نوع من الثقة و الطمأنينة للمساكين بوصول مراسلاتهم التي تتضمن حق في التنظيم في العقوبات المسلطة عليه، المصنفة في الدرجة الثالثة المنصوص عليها في المادة 83 من قانون تنظيم السجون المتضمنة المنع من الزيارة لمدة لا تتجاوز شهر ما عدا زيارة المحامي .

الوضع في العزلة لمدة لا تتجاوز 30 يوما .

ويتضح من خلال المادتين 83، 84 من هذا القانون أنه منح الحق للمحبوس في التظلم ضد هذه العقوبات و هو إجراء لم يكن موجودا في القانون القديم الملغى (الأمر رقم 02/72) .

ضمان التطبيق السليم لتدابير تفريد العقوبة :

من أهم عوامل نجاح الأنظمة السالبة للحرية في أداء رسالتها المنشودة هو حسن تصنيف المحكوم عليهم حسب درجة الخطورة، السن، العلم، الاعتیاد، المرض ... وإن إخضاع كل صنف للمعاملة المناسبة له وضع أنظمة للحياة و للعمل في السجون تتلاءم مع الاتجاهات العقابية الحديثة نص المشرع الجزائري على تفريد العقوبة في المادة 03 من قانون 04/05 والتي تتمثل في معاملة المحبوس وفقا لوضعيته الجزائية و حالته البدنية و العقلية .

و الاختلاف في معاملة السجناء يجب أن يكون بهدف تكييف العقوبة و الحالة العقلية و النفسية للمحبوسين، و هذا ما نص عليه المشرع في المادة الثانية من نفس القانون " يعامل المحبوسون معاملة تصون كرامتهم الإنسانية و تعمل على الرفع من مستواهم الفكري و المعنوي بصفة دائمة دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي " .

• المساهمة في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين :

يساهم قاضي تطبيق العقوبات بقسط كبير في عملية إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين و هي من أهم أهداف السياسة العقابية التي تبناها المشرع الجزائري في قانون السجون الجديد.

ولأجل ذلك تم إحداث لجنة وزارية مشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين وإعادة إدماجهم الاجتماعي، تضم ممثلين من 21 وزارة تحت رئاسة وزير العدل حافظ الأختام بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-429 المؤرخ في 08/11/2005، الذي يحدد تنظيم اللجنة الوزارية المشتركة لتنسيق نشاطات إعادة تربية المحبوسين و إعادة إدماجهم الاجتماعي و مهامها و سيرها من أهم مهامها :

- تنسيق نشاط القطاعات الوزارية و الهيئات الأخرى التي تساهم في إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين و تنشيطها و متابعتها .

- اقتراح أي تدبير من شأنه تحسين منهاج إعادة تربية المحبوسين .

- التقييم الدوري للأعمال المباشرة في مجال التشغيل في الورشات الخارجية و الحرية النسبية .

- تقييم وضعية مؤسسات البيئة المفتوحة و نظام الإفراج المشروط ، تقديم كل اقتراح في هذا المجال .

- اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحسين ظروف الحبس في المؤسسات العقابية .

و الجدير بالذكر أن دور قاضي تطبيق العقوبات يختلف بحسب البيئة التي يتواجد فيها المحبوس أما نظام البيئة المغلقة الأكثر شيوعاً، وإما نظام البيئة المفتوحة الأقل استعمالاً.

خاتمة:

من خلال ما تم عرضه يتبين لنا ثقل مهام قاضي تطبيق العقوبات و تشعبها و ما يقابلها من نقص في الإمكانيات المادية و البشرية، والتي لابد مكن تداركها من طرف الدولة إن أردنا فعلاً تحقيق الأهداف المرجوة لتحقيق السياسة الجنائية الحديثة التي تركز على العلاج و إعادة الإدماج بدلاً من الردع و العقاب.

- التهميش

(¹) : المادة 22 من قانون 04/05، المرخ في 06 فيفري 2005 المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين

تغيرت تسمية (قاضي تطبيق الأحكام الجزائية) ، بتسميته (قاضي تطبيق العقوبات) بموجب الأمر 75-

47 المؤرخ في 17/06/1975 المعدل لقانون العقوبات .²

(³) : أنظر المادة 50 من القانون الأساسي للقضاء .

(⁴) : بريك الطاهر ، فلسفة النظام العقابي في الجزائر وحقوق السجين ، دار الهدى عين مليلة ، طبعة

2009 ، ص 13.

(⁵) : أنظر المادة 23 من قانون 04/05. المرجع السابق.

(⁶) : أنظر المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 05-180 الصادر في 17/05/2005، الذي يحدد

تشكيلة لجنة تطبيق العقوبات و كفاءات سيرها.

(⁷) : في ظل الأمر 02/72 الملغى كان ينص على مصطلح العقوبات التأديبية بدل التدابير التأديبية .

(⁸) : المادة الأولى من ق.ع " لا جريمة و لا عقوبة أو تدبير أمن بغير قانون " .

(⁹) : أنظر المادة 14 من قانون 04/05، السابق ذكره

(¹⁰) : أنظر مؤتمر الأمم المتحدة الأول في مادته 34 وما بعدها لمكافحة الجريمة و معاملة المجرمين

المنعقد في جنيف في 30/08/1955 .

(¹¹) : أنظر المادة 74 / 2 من قانون 04/05 ، السابق ذكره.

Lecture psycho-analytique de la violence et de l'inégalité intercommunautaire (cas Ghardaia)

تحليل نفسي-اجتماعي للعنف والتفاوت بين - طائفي - (حالة غرداية)

Zouad-Admane DALILA

Le résumé :

Cet article se propose de traiter le problème de l'inégalité idéologique, culturelle, cultuelle et économique qui, selon nous est la principale cause du conflit intercomunautaire entre Echaamba et les mozabites à Ghardaïa, ce conflit qui a commencé par un acte anodin s'est progressivement transformé en une guerre qui a duré presque six ans, dont les conséquences ont été dévastatrices sur tous les niveaux, les événements de Ghardaïa ont fait plusieurs victimes au sein de la population, des magasins et des maisons ont été saccagés et pillés le village est totalement détruit et les paysages alentour sont méconnaissables.

Ghardaïa fait partie du patrimoine mondial elle est considérée comme site touristique d'importance majeure en Algérie, de par son architecture et son histoire, elle est d'une beauté saisissante et d'une architecture prodigieuse qui fascine ses contemplateurs ajoutant à cela les coutumes d'hospitalité enracinées au sein de ses habitants, actuellement Ghardaia porte encore les stigmates des douloureux évènements.

Le conflit intercommunautaire a fait avorter toutes les tentatives de négociation et les stratégies de réconciliation ont été vouées à l'échec, le retour au calme s'est fait progressivement après que les renforts des forces combinées se soient installés.

Pour tenter d'expliquer les causes qui ont déclenché les événements enregistrés, leurs caractères itératifs ainsi que les stratégies de gestion du psychotrauma engendré par l'horreur des affrontements, l'auteur retrace son expérience d'intervention en qualité de psychologue à travers quatre visites systématiques effectuées lors des vagues de violence enregistré depuis l'année 2008 jusqu'à l'an 2014 en nous apportant une lecture psychanalytique du conflit intercommunautaire opposant la communauté des Chaamba contre celle des Mozabites et vice versa

Les mots clés :

Conflit-violence-intervention immédiate et post immédiate-stratégies de gestion de conflit-inégalités.

الملخص:

يُناقش هذا المقال مشكل التفاوت الإيديولوجي، الثقافي، الديني والاقتصادي الذي يعد من أهم الأسباب الذي عمل على تحيين النزاع الذي جمع بين طائفتي الشعامبة والميزاب في منطقة غرداية والذي تحول تدريجيا إلى حرب دامت قرابة ستة سنوات وكانت نتائجها وخيمة على كل المستويات حيث سُجلت خسائر بشرية هائلة ومادية دون التحدث عن تحول وفساد الطابع المستقر والهادئ الذي كانت تتمتاز به المنطقة، غرداية تلك المدينة السياحية الغنية من حيث ثرواتها الطبيعية وكرم وجود أهلها والتعايش الذي كان يسود بين أهاليها تحولت إلى جحيم منذ أحداث العنف التي شهدتها المنطقة سنة 2008 والتي ابتدأت في منطقة (بريان) كونها تحوي كل من الشعامبة والمزاب، ليشند النزاع ويشوب في المناطق الأخرى المجاورة لها، لم يكن الأمر هين بالنسبة للسلطات في تهدئة الأوضاع لأن النزاع بين الطائفتين وصل به إلى حد التشدد مما عمل على إجهاض كل مبادرات ومحاولات التسوية التي قام بها أعيان وجمعيات المنطقة حتى تدخل الدولة بأعلى مستوياتها وبكل استراتيجياتها لإقامة الصلح لم يكن ناجعا إلى غاية التدخل العسكري الذي شهدته المنطقة في الآونة الأخيرة والتي عمل تدريجيا على استتباب الأمن من جديد.

سوف يحاول الباحث أن يلخص تجربته كمتدخل في حالة أزمة من جراء أحداث العنف التي شهدتها المنطقة وذلك من خلال أربع زيارات دورية ميدانية دامت كل زيارة مدة عشرة أيام من سنة 2009 إلى غاية سنة 2014، ليعرض لنا أهم الأسباب النفوس-اجتماعية والإقتصادية المتفاعلة مع بعضها البعض والتي جعلت من هذا النزاع مشكلة معقدة ومتشعبة، وذلك من خلال قراءة نفسية تحليلية مقارنة لكل من الطائفتين لفهم الدينامية الصراعية الباطنية والظاهرية التي تجمع بينهما، كما يعرض صاحب المقال مختلف أساليب التدخل النفسي في الفترة الفورية وما بعد الفورية (phase immédiate et post-immédiate) للأزمة الناتجة عن أحداث العنف بالإضافة إلى عرض بعض الاستراتيجيات النفسية لتسيير وتسوية الصراع أثناء الأزمة.

الكلمات المفتاحية:

النزاع-العنف-التدخل النفسي الفوري وما بعد الفوري-استراتيجيات تسيير الصراع-التفاوت

Introduction :

Il est important de souligner le caractère banal du début du conflit qui a commencé par des affrontements provoqués par un échange incommode entre un groupe d'adolescents et une famille de jet de pétards à l'approche de la fête annuelle de El Mawlid Ennabaoui (l'anniversaire du Prophète Mohamed que le salut soit sur lui), des scènes comme celles-ci sont des plus habituelles elles

soulèvent, certes, engeulades et bagarres mais jamais une « agression » de ce genre ne s'est transformée en un conflit de cette ampleur enflammant toute la ville. (El Watan :17.10.2014)

Notre première visite date de Mars 2009 à l'entrée de Berriane, nous avons été frappés par une vue "dichotomique" séparant la ville en deux parties différentes abritant chacune une communauté dominée par un style architectural reflétant les aspects culturels et culturels de ses habitants, amenant l'observateur à se projeter sur le mode de vie de chaque communauté.

En sillonnant les ruelles de la ville nous avons remarqué des dissimilitudes entre les deux parties, d'un côté le quartier Ouest grouillant de jeunes en proie à une oisiveté inquiétante déambulant dans des rues caractérisées par un manque d'entretien flagrant, d'un autre côté, le quartier Est appartenant aux Ibadites est caractérisé par la propreté de ses rues dans lesquelles les gens semblaient tous vaquer à leurs occupations.

Cette ambiance décrite laisse découler un climat d'insécurité de peur et de susceptibilité ressenti donnant l'impression d'une atmosphère post-catastrophique avec tous ce qu'elle engendre comme sentiment de lassitude, d'abattement et de mal être laissant ressentir un calme précaire couvant une implosion latente.

L'approche psychosociale est la plus appropriée dans ces cas de figure pour comprendre chaque communauté ; Cette approche a pour objectif fondamental la récolte d'informations afin de constituer une base de données d'ont l'outil principal est l'observation par participation, ceci a été réalisé grâce aux médiateurs par le biais d'un réseau personnel et informel de la région et personnes ressources dont les psychologues de la wilaya de Ghardaïa pour nous infiltrer au sein des familles.

A travers les entretiens effectués nous récapitulons les principales causes d'ordre économique-social qui ont déclenché ces événements :

-Le facteur du chômage : le taux de chômage des jeunes en âge d'activité est de 30% en (2009) (selon le PAPC de Berriane)

- La délocalisation des usines de fabrication d'articles de bureaux scolaires (FABS) pour des raisons financières vers d'autres Wilayas, ce qui a engendré la mise à la porte des centaines d'employés dont la majorité sont de la communauté Malékite.

-L'absence d'infrastructures sportives et de loisirs.

De ce qui précède, il semblerait que le phénomène du chômage concerne plus les jeunes malékites, ces derniers, en âge d'activité avec un potentiel énergétique important se sentent exclus de la société produisant un sentiment de honte et d'inutilité touchant profondément leurs structures identitaires.

➤ **Analyse comparatives des deux communautés :**

Dans ce qui suit nous allons présenter les caractéristiques de chaque communauté selon quatre principaux axes à savoir : le statut de la femme, l'organisation de la famille, le système éducatif et le niveau d'évolution de chaque communauté.

• **Les caractéristiques de la communauté Mozabites :**

A-Le statut de la femme :

Les Mozabites accordent un grand intérêt au rôle de la femme sachant qu'elle est le pilier fondamental dans la construction de toute une société, cette conception est certifiée par cette citation dont ils font loi.

"الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا كاملا الأعرابي"

-Tout un programme a été créé via les écoles privés allant du préscolaire au niveau terminal, pour la préparer au statut de "mère" (leçons et cours sur l'accouchement, l'entretiens des bébés). Elle assiste ses enfants et veille sur leurs éducations et assure la transmission des valeurs et des rites Ibadites.

B-L'organisation de la famille :

La famille est un système-noyau capable d'autorégulation, situé au sein d'un autre, plus grand qui est el Achira, en cas d'échec de régulation, le problème est automatiquement délégué à la Halka des Azzaba qui coiffe toute les autres sous structures.

C-Le système Educatif :

Chez les Mozabites le système éducatif contribue à un accroissement du raisonnement logique et conduit à des modalités de conceptualisation du monde permettant d'accéder au développement:

-Association de la réflexion au jugement.

-favorisation du dialogue philosophique, éthique et ethnique à l'école.

-Initiation des valeurs concernant le travail, aux écoles mozabites nous avons relevé des slogans qui inculquent la valeur du travail tel que : "علم بلا عمل كشجرة بلا

ثمر."

• **Les caractéristiques de la communauté Chaamba :**

A-Le statut de la femme

Chez les malékites le statut de la femme est commun avec le modèle le plus répandu dans la société algérienne.

Pour son éducation la femme a dans la majorité des cas accès à l'enseignement pouvant même aller aux études supérieures et rejoindre la vie active.

B-L'organisation de la famille :

La famille Malékite de représente chacune un système indépendant qui n'est pas forcément rattachée à un système supérieur.

Ce système familial est régi par des règles propres à elle et se soumet à un système macro-sociétal symbolisé par l'état.

C-Le système éducatif :

L'enfant poursuit un parcours scolaire commun à l'ensemble des autres enfants algériens, via les écoles étatiques.

(D)-Le niveau d'évolution des deux communautés

Pour évaluer le niveau d'évolution des deux communautés nous nous sommes basés sur la grille de lecture des niveaux logiques de la pensée de Robert Dilts (1994) qui permet de réfléchir aux processus de changements, de clarifier les croyances, les idées des deux protagonistes et engendrer une forte motivation pour la concrétisation du projet de changement afin de court-circuiter la violence .

La communauté Mozabite a grimpé les échelons en dépassant le sommet de la pyramide pour arriver à ce qu'on appelle (**Appartenance**) qui répond à une question d'ordre philosophique qui est celle-ci : « **à quoi je sers et qu'elle est ma mission dans la vie** », ceci est d'un niveau de contrôle extrême sur les désirs, les besoins humains effaçant ainsi les traces de tout individualisme pour devenir serviteur à la communauté à laquelle il appartient ; Si on compare de l'autre coté quelques familles appartenant à la communauté Arabe, nous les situons entrain de balancer entre les deux niveaux logiques (**Environnement-comportement**) , où l'environnement correspond au contexte dans lequel l'individu évolue, d'après les entretiens effectués dans le cadre de notre intervention consacrée au développement personnel, nous avons été frappé par l'état de chaos qui existait dans les esprits de ces familles dans l'incapacité de contrôler leur environnement selon leur dires : « nous nous disposons d'enseignants dans toutes les matières, mais nous nous sommes même pas capables de s'organiser pour rattraper les cours à nos enfants contrairement aux Mozabites qui continuent à donner des cours à leurs enfants ».

Cette étape nous a aidé à intervenir efficacement en identifiant les points faibles afin d'accéder à la prise de conscience qui va de soit avec l'acceptation pour enfin arriver au développement des compétences afin d'essayer de canaliser l'énergie libre en proie à des sentiments de haine en l'a transformant en une action positive.

➤ **Analyse Psychanalytique de la relation intercommunautaire:**

Ghardaïa est prise dans l'étau de la violence et de la polémique, mettant en avant les deux communautés de la région, qui, dans le passé ont toujours vécu dans une tension refoulée, engendrée par le décalage au niveau des valeurs et du rang économique et social, entretenant ainsi une relation passionnelle d'**Amour et de Haine**.

Après avoir défini le type de relation (passionnelle) qu'entretiennent les deux communautés nous sommes face à une problématique de perte des idéaux qui engendre automatiquement un vécu de deuil comme le définit si bien Freud (1915): « Le deuil est régulièrement la réaction à la perte d'une personne aimée ou d'une abstraction venue à sa place comme la patrie, la liberté, un idéal, etc. » (Hanus M., 2007,p.123)

De ce point de vue, toute perte nécessite un travail de deuil, ce travail s'accompagne de phases que nous pouvant décomposer en cinq étapes

Définition de la relation de la communauté Arabe à l'égard des Mزاب :

Une relation primaire-fusionnelle et vitale :

La relation qu'entretient la communauté Arabe à l'égard des M'زاب se situe au niveau Inconscient, (**Amour**) par rapport à l'admiration que porte la communauté arabe à l'égard des M'زاب (tentative d'identification) et (**Haine**) ressentie lorsque cette même communauté prend conscience qu'elle est incapable de s'identifier à cet idéal et là, nous assistons à un échec du processus d'identification narcissique primaire et nous avons comme conséquence des frustrations difficiles à canaliser surtout en l'absence de stratégies de développement des ressources personnelles qui vise l'autonomisation des individus, de la structure familiale...ect

Les frustrations non canalisées mènent à l'agressivité et à la violence selon la théorie du lien frustration-agression de Dollard (1939); Et quand la violence s'installe, elle engendre une coupure des liens, donc la suppression de l'objet d'identification, et ce qui résulte de son absence, c'est l'acceptation de pouvoir vivre sans l'objet puis le réinvestir par un nouveau, ceci caractérise l'élaboration de travail de deuil avec ces cinq phases à savoir :

1/-Le déni de la coupure peut porter sur la vraisemblance de l'événement « ce n'est pas vrai ce qui s'est passé, nous avons toujours cohabité ensemble » disaient les familles Arabes

2/-La colère, la révolte qui sont d'abord tournées sur Soi en exprimant toutes sortes de critiques et de jugements **« nous sommes dupes et naïfs de croire en eux »**, une attitude paradoxale associée à une idéalisation du Mozabite quant à son sens d'organisation lors des affrontements.

Ce vécu est une sorte de compensation pour contrecarrer d'éventuels sentiments de rejet ou de dévalorisation qui est même considéré comme une tentative de négociation de vouloir récupérer l'objet perdu .

3/-Tristesse et désespoir qui sont dus à la fatigue cognitivo-émotionnelle et même physique suite à la colère exprimée à travers des mots, des comportements et des maux parfois.

4/-La résignation qui est une sorte de soumission et de dépendance totale à l'environnement, elle se traduit par l'abandon de la lutte de récupération imaginaire concernant l'objet perdu, ceci est attesté par les propos recueillis lors des groupes de paroles : **« nous allons boycotter les achats »**, ces paroles attestent une ébauche d'autonomisation de la relation.

5/-L'acceptation est la suite de l'état précédent qui est une ouverture possible vers la libération de l'emprise causée par l'objet d'attachement, puis la restructuration d'une nouvelle identité, et une revalorisation et reconnaissance de leurs statuts en aspirant à une relation symétrique : **« à ce moment là, personne n'achètera leurs produits et ils s'appauvriront, par la suite, ils connaîtront notre valeur et ils sauront que nous sommes complémentaires et indispensables pour la survie de leurs commerces »**.

Par ce processus, nous assistons à une maturation de la relation et sa conscientisation, mettant les deux antagonistes sur la même longueur d'onde ; Ceci

est susceptible d'atténuer l'impact du conflit relationnel et de le renverser vers à une relation de (gagnant/gagnant).

Ce processus peut connaître un arrêt dans l'une de ses phases et le risque de régression peut donner lieu à un comportement violent par le biais du mécanisme de " l'identification à l'agresseur" qui peut paraître à la phase (II), là nous assistons à un renversement de cette énergie (pulsion) en son sens contraire ; pour y remédier à ça un travail de sensibilisation et d'accompagnement impliquant toutes les structures pour transporter ses esprits de cet état chaotique vers un état plus évolué.

• Définition de la relation des Mzab à l'égard des Arabes :

Une relation secondaire asymétrique mais complémentaire :

La communauté Mzab qui est par définition une communauté **pragmatique**, étant donné qu'elle entretient une relation « **d'intérêt** » qui se situe au niveau conscient, où, **l'amour** des Mzab à l'égard de la communauté arabe réside dans le fait que cette dernière lui procure un épanouissement économique étant donné, que c'est une communauté de consommateurs (clients), ce fait a permis d'entretenir la relation intercommunautaire pendant longtemps, où chacun trouvait son intérêt.

La Haine est occasionnelle et n'apparaît que lorsqu'il y a menace de la part de ce client (le consommateur) et qui se manifeste par la tentative de généralisation de cette relation en la transportant et en la déplaçant sur des rapports interpersonnels plus intimes et plus proches, par ce fait, il escalade la relation prédéfinie tacitement et transgresse les lois de cette communauté pour aspirer à accéder au même statut d'un Mozabite, pour mieux expliquer cette analyse nous citons l'exemple du refus des M'zab de marier leurs filles aux arabes, ceci est attesté par les dires de l'un des sages Mozabites qui disait : « **avant de demander la main de notre fille il faut aller chercher la richesse** » et nous rajoute tout en étant convaincu que ce consommateur ne deviendra jamais producteur; et comme résultat donc, la mise en échec de toute tentative d'aspirer au même statut social, refusant par ce fait de rendre la relation symétrique, afin d'éviter tout partage d'héritage.

➤ **Les modalités d'intervention psychologique dans la gestion de crise:**

L'intervention psychologique a englobé un ensemble de techniques individuelles et/ou groupales (entretiens activateurs, les groupes de paroles, des ateliers de médiation thérapeutique pour les enfants) permettant un traitement et une désensibilisation du vécu émotionnel et son intégration dans l'histoire personnelle, ajoutant à cela la gestion des distorsions cognitives et leurs recadrages via les techniques de la thérapie Cognitivo-comportementales, le choix de l'utilisation de ces techniques était réfléchi car nous avons constaté que la rumeur dans les contextes de crise prend des proportions inquiétantes.

- **Le Defusing :**

Le Defusing ou le désamorçage consiste en la verbalisation émotionnelle immédiate en terme de vécu (faits, émotions, pensées) pour une personne après un incident afin de prévenir l'enkystement de l'événement traumatique. I

- **Corriger les distorsions cognitives concernant les malentendus :**

THE Le malentendu, c'est le manque d'information sur l'autre ou le fait de ne pas connaître son point de vue, ce fait nous poussent à attribuer des significations erronées à son comportement, en l'absence d'information claire, nous inventons les détails manquants : (**ex** : pratique incorrecte de la religion des ibadites qui ne correspond pas au courant sunnite, jugement des ibadites comme des khawaridj).

Cette intervention a été effectuée au profit des lycéens , elle permet de répondre aux interrogations et de corriger les erreurs d'interprétation, et dans certains cas d'affronter l'incapacité à argumenter les préjugés et les idées préconçues, à la suite de cette intervention nous avons relevé un manque flagrant d'informations concernant tous les courants quels qu'ils soient (sunnite ou ibadite), suite à quoi, une prise de conscience et un travail d'insight est de suite installé prenant en considération leur défaut de jugement.

- **Développer des stratégies de sensibilité interculturelle**

En se basant sur le modèle de Bennett (1986) qui nous offre un instrument conceptuel permettant de situer certaines des réactions personnelles afin de mieux discerner les critères d'une véritable adaptation à une autre culture.

Le conflit intercommunautaire est un conflit interculturel nous avons centré notre action a démontrer les conséquences négatives et destructives de « l'ethnocentrisme » qui est l'exemple vivant de la situation actuelle et montrer les effets bénéfique d'un pluralisme culturel « l'ethno-relativisme » en cherchant les similitudes et en identifiant les points fort de chaque communauté, afin de profiter du partage de l'expérience de chaque communauté , nous ce qui suit nous allons montré un exemple où nous avons insisté sur l'importance de la prise en charge et l'accompagnement de leurs enfants qui, dans chaque quartier et à longueur de journée se retrouvent en masse sans aucune surveillance, livrés à eux même, alors que du coté des Mزاب ils sont bien encadrés et leurs temps est exploité par des cours pédagogiques et spirituels, des groupes de paroles au profit des femmes ont été animés et des idées d'organisations ont commencé à émerger .

- **La Gestion de la rumeur :**

Les altercations enregistrées ces derniers temps au niveau des quartiers arabes visant les forces de l'ordre, se sont soldées par des arrestations des initiateurs de troubles et impliqués dans des affaires de trafic de drogue, nous avons relevé des croyances erronées et une attitude victimaire accusant les forces de l'ordre de complicité avec les Mozabites.

Notre action s'est centrée sur la clarification des faits, démontrant ainsi l'écart existant entre le vécu subjectif de la rumeur et son recadrage à travers la réalité des faits.

Conclusion :

Sous l'angle de l'analyse psychosocial de la dynamique interactionniste permanente des deux communautés adjacentes et si divergentes, la violence n'est qu'un résultat fort probant de cette inégalité qui alimente un malaise sociétal due à un ensemble de facteurs psychosociaux spécifiques à chaque communauté.

La prospérité économique de la communauté Mozabite est perceptible, la structuration et l'organisation de cette dernière a fait en partie cette prospérité à coté d'une communauté qui puise son statut dans la différence avec l'autre sans organisation, sans structuration mais avec des objectifs spécifiques à chaque famille car en réalité il y a la communauté Mozabites et un ensemble de groupe de famille de diverses régions et la différence avec les Mozabites constitue un refuge identitaire pour ces familles , le décalage est tel que rien peut provoquer une situation conflictuelle.

Bibliographie :

1/FREUD S., (1915), Deuil et mélancolie dans Métapsychologie, Gallimard, Paris, 1986

2/HANUS M.,(2007), Les deuils dans la vie : deuils et séparations chez l'adulte et l'enfant, Editions Maloine, Paris,p.123

3/ Bennett J., (1986), A developmental Approach to Training for Intercultural Sensitivity,p.179.

3/ Dilts R., (2006),Changer les systèmes de croyances avec la PNL, Inter Editions Dunod, Paris.

4/Robert Dilts, Tim Hallbom & Suzy Smith, Croyances et santé, Paris, La Méridienne et Desclée de Brouwer, 1994.

5/ L'auteur remercie ces psychologues pour leur aide H.Sekoura, ; A.Djamila, ;H.A. Mokhtar, ; K .D.Wided, ; H .Amar, ; H.Tamani, ; T.B.Nawel , A .Lilia et le reste des habitants de Ghadaia qui ont contribué aux informations cités dans le contenu.

Article de presse :

El Watan : :17.10.2014

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Centre Universitaire MORSLI ABDELLAH - Tipaza



DAFATIR EL BOUHOUT EL ILMIA

Numéro 12
12 Juin
2018



دار التل للطباعة والنشر

Revue Scientifique Réalisée
par le Centre Universitaire
MORSLI ABDELLAH - TIPAZA

Issn: 2335 1837